الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الموضـوع

البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر
دراسة قياسية خلال الفترة : 1970- 2014

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

إعداد الطالب:
مولاي بوعلام

تحت إشراف:
أ.د. مكيد علي

أعضاء لجنة المناقشة:

- أ.د. رميدي عبد الوهاب .....رئيسًا
- أ.د. مكيد علي .....مقررًا
- د. قرومي حميد .....ممتحنًا
- د. بشراير عمران.....ممتحنًا
- د. بن عناية جلول .....ممتحنًا
- د. تهتان موراد .....ممتحنًا

السنة الجامعية : 2016/2015



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الموضـوع

البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر
دراسة قياسية خلال الفترة : 1970- 2014

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

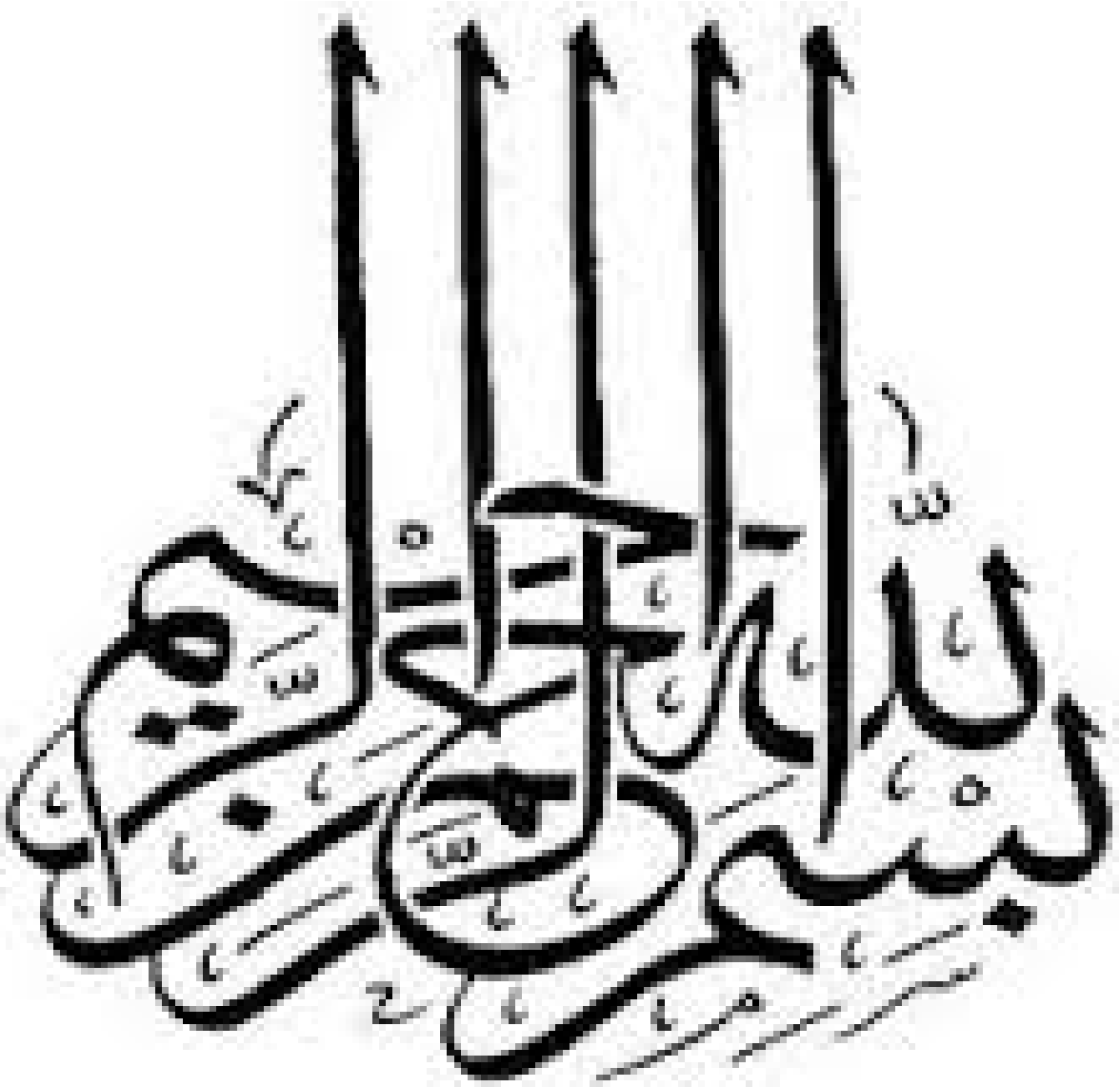
إعداد الطالب:
مولاي بوعلام

تحت إشراف:
أ.د. مكيد علي

أعضاء لجنة المناقشة:

- أ.د. رميدي عبد الوهاب .....رئيسًا
- أ.د. مكيد علي .....مقررًا
- د. قرومي حميد .....ممتحنًا
- د. بشراير عمران.....ممتحنًا
- د. بن عناية جلول .....ممتحنًا
- د. تهتان موراد .....ممتحنًا

السنة الجامعية : 2016/2015


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

" وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ العِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً "

صَدَقَ اللهُ العَظِيمْ

(سُورَة الإِسْرَاءْ، الآيَة رَقَمْ 85).

شكر وتقدير

بداية لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لمن كلأني بظل علومه، وسقاني من ثرّ أفكاره، و رفدني سبيل توجيهاته وأغاثني بوابل تعليماته. فوسم رسالتي بقلم لمساته واتشح بحثي برداء معارفه، واصطبغت رسالتي بصبغة الأستاذ القدير. فهو عندما قبل الإشراف على بحثي هذا آلى على نفسه الارتقاء بعلمي والنهوض بفكري لتحقيق طموحاتي ... فللأستاذ الدكتور مكيد علي مني كل العرفان لما طوق به عنقي من جميل.

كما يسرني أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى الأساتذة أعضاء اللجنة لقبولهم أولا مناقشة هذه الأطروحة وثانيا للتضحية بجزء من وقتهم لقراءتها وتصويبها وتوضيح النقائص الموجودة فيها، فأثابهم الله ونفع بعلمهم، دون أن أنسى كل من ساعدني من قريب أو بعيد لإنجاز هذا العمل.

وأملي كبير في أن أكون قد وفقت في عملي هذا، وأديت مهمتي بشكل جيّد.

والله ولي التوفيق

... الباحث ...

إهداء

إلى أمي و أبي رحمهما الله، فقد كان لاحتضانهما لي وتشجيعهما حتى اللحظات الأخيرة من حياتهم دوراً، وأيما دور، في وصولي إلى هذه اللحظة. فلهم مني أخلص الدعاء.

إلى زوجتي بارك الله فيها على ما بذلته معي من جهدٍ واضح في سبيل إخراج هذا البحث في أفضل صورة.

وإلى ابني الغالي ماهر حفظه الله.

وإلى جميع أفراد العائلة قريبهم

وبعيدهم كما لا أنس الأصدقاء والأحبة.

إلى كل هؤلاء

أهدي هذا العمل المتواضع.

الملخص:

من خلال هذه الدراسة نحاول قياس العلاقة التي تربط بين البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة: (1970– 2014)، ولتحقيق أهداف الدراسة استعنا ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية التي رأينا أنها تساعد في تفسير هذه العلاقة، وقد تبيّن من خلال الدراسة وجود أثر سلبي بين معدل البطالة بإبطاء لسنة واحدة والنمو الاقتصادي، وهذا ما يعني أن تخفيض معدل البطالة بفترة إبطاء واحدة يساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي، إلا أنّ ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وانخفاض نسبة البطالة لا يؤكد بالضرورة على وجود علاقة قوية بين النمو الاقتصادي و البطالة، وكذا الأمر بالنسبة للسياسات الاقتصادية الموجهة لدعم النمو والتي يفترض أنها تساهم بشكل إيجابي في امتصاص البطالة، ولكن غالبا ما تؤدي تلك السياسات إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي دون حدوث انخفاض كبير في معدلات البطالة.

أوصت الدراسة بضرورة مراجعة السياسة الهادفة للقضاء على البطالة من خلال إيجاد آليات لخلق فرص العمل الدائمة والتي من شأنها أن تؤثر بدورها على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، كما يفترض أن يتم الفصل بين سياسات دعم النمو وسياسات تخفيض معدلات البطالة، فإن الوصفة الفعّالة للسياسة الاقتصادية الوطنية والهادفة إلى دعم النمو يجب أن تسعى للبحث عن المزيج الأمثل لعوامل النمو قصيرة المدى وتلك التي لها آثار بعيدة المدى، ثم العمل على توظيفها بطريقة مثلى من أجل تحقيق النمو وفي نفس الوقت تخفيض حدّة البطالة، فالأولى تركز على القطاعات الاقتصادية ذات المردود الاقتصادي المباشر لا سيما القطاعات التي لا تحظى بالاهتمام في السياسة الاقتصادية الحالية للوطن، أما العوامل الثانية فهي إعطاء أهمية خاصة للقطاعات المستوعبة للعنصر البشري (العمالة) والتي عادة ما يكون مردودها الاقتصادي ضعيف في المدى القصير لكن آثارها الاقتصادية تظهر في المدى البعيد.

الكلمات المفتاحية: البطالة، النمو الاقتصادي، التشغيل، قانون اوكان، طرق تحليل السلاسل الزمنية.

Abstract:

Through this study, we are trying to measure the relationship between unemployment and economic growth in Algeria for the period: (1970 – 2014), and to achieve the objectives of the study, we used some of the macroeconomic variables and we have seen that they help to explain this relationship. It has been shown through the study that there is a negative impact between the unemployment rate slowing for one year and economic growth.This means that the reduction in the unemployment rate in one slowing period contributes to increase the rate of economic growth but the increasing of economic growth and the decreasing of unemployment rate does not necessarily confirm the presence of a strong relationship between economic growth and unemployment and the same thing for the economic policies directed to support the growth which is supposed to contribute positively to the absorption of unemployment, but these policies often lead to increase the economic growth without a significant decline in unemployment rates .

The study recommended the need to review the good policy to eliminate unemployment by finding mechanisms to create permanent jobs which would in turn affect economic growth in the long term, as it is supposed to separate between policies of supporting growth and policies to reduce unemployment rates, so the effective recipe for national economic policy aiming at supporting growth must seek to find the optimal mixture of factors of short-term growth and those which have far-reaching effects, then working to employ them in an optimal way in order to achieve growth and at the same time reducing unemployment density.The first ones focus on economic sectors of direct economic return, particularly sectors that do not receive attention in the current economic policy of the nation, and the second factors are giving special importance specially to sectors absorbing the human element (employment), which is usually a weak economic payback in the short term but the economic effects appear in the long term.

Key words: unemployment, economic growth, employment, Okun law, methods of time-series analysis.

المحتوى	رقم الصفحة
كلمة شكر وتقدير	
الإهداء	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	**I**
فهرس الجداول والأشكال	**IX**
قائمة المختصرات	**XIII**
مقدمة	أ – ز
الفصل الأول: الأسس النظرية لظاهرة البطالة	
تمهيد	**02**
المبحث الأول: الملامح العامة لظاهرة البطالة	**03**
المطلب الأول: مفهوم البطالة	**03**
أولا: البطالة لغّة	**03**
ثانيا: المعنى الاصطلاحي للبطالة	**03**
ثالثا: البطالة كظاهرة	**03**
رابعا: البطالة وفقا لتعريف منظمة العمل الدولية	**04**
خامسا: البطالة من المنظور الاسلامي	**05**
سادسا: التعريف الشامل للبطالة	**05**
المطلب الثاني: حساب معدل البطالة	**05**
المطلب الثالث: أنواع البطالة	**06**
المطلب الرابع: المؤشرات ذات الصلة بالبطالة	**13**
المبحث الثاني: تفسير البطالة في الفكر الاقتصادي	**17**
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية في تفسير البطالة	**17**
أولا: النظرية الكلاسيكية	**17**
ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية	**20**
المطلب الثاني: تفسير البطالة في المدرسة الماركسية والمدرسة الكينزية	**21**

أولا: المدرسة الماركسية	21
ثانيا: المدرسة الكينزية	22
المطلب الثالث: تفسير البطالة وفق منحنى فيلبس والنظريات النقدية	24
أولا: تفسير البطالة وفقا لمنحنى فيليبس	24
ثانيا: النظرية النقدية للبطالة	26
المطلب الرابع: التفسير التكنولوجي للبطالة	28
المطلب الخامس: البطالة في الفكر الاقتصادي الحديث	29
أولا: نظرية معدل البطالة الطبيعية	29
ثانيا: نظرية رأس المال البشري	31
ثالثا: نظرية تجزئة سوق العمل	32
رابعا: نظرية البحث عن العمل	33
خامسا: نظرية البطالة الهيكلية	34
سادسا: البطالة في نماذج أجر الكفاءة	35
سابعا: نظرية اختلال التوازن	36
المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للبطالة وطرق معالجتها	38
المطلب الأول: أسباب البطالة	38
أولا: أسباب مشكلة البطالة بصفة عامة	38
ثانيا: أسباب البطالة في البلدان الرأسمالية	43
ثالثا: أسباب البطالة في البلدان التي كانت اشتراكية	44
رابع: أسباب البطالة في الدول النامية والدول العربية	45
المطلب الثاني: الآثار السلبية لمشكلة البطالة	47
أولا: الآثار الاقتصادية للبطالة	48
ثانيا: الآثار الاجتماعية للبطالة	49
ثالثا: الآثار السياسية للبطالة	51
المطلب الثالث: الحلول التي طرحت لعلاج المشكلة	53
أولا: وجهات النظر حول تجاوز أزمة البطالة	53
ثانيا: الحلول العاجلة المطروحة لعلاج مشكلة البطالة	57

خلاصة	**60**
الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالبطالة	
تمهيد	**62**
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي وعلاقته بالبطالة	**63**
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وبعض المفاهيم المتعلقة به	**63**
أولا: النمو الاقتصادي	**63**
ثانيا: التنمية الاقتصادية	**66**
ثالثا: التخلف الاقتصادي	**69**
رابعا: الفقر	**76**
المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي وعناصره	**78**
أولا: قياس النمو الاقتصادي	**78**
ثانيا: عناصر النمو الاقتصادي	**81**
المطلب الثالث: فوائد النمو الاقتصادي وتكاليفه	**83**
أولا: فوائد النمو الاقتصادي	**83**
ثانيا: تكاليف النمو الاقتصادي	**84**
المطلب الرابع: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	**85**
المطلب الخامس: علاقة النمو الاقتصادي بالبطالة	**88**
أولا: التأثير المتبادل بين البطالة والنمو الاقتصادي	**88**
ثانيا: قانون أرثر أوكان	**88**
ثالثا: علاقة البطالة بنمو الإنتاجية	**90**
المبحث الثاني: النظريات التقليدية المفسرة للنمو الاقتصادي	**93**
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية	**93**
أولا: آدم سميث	**93**
ثانيا: دافيد ريكاردو	**95**
ثالثا: توماس روبرت مالتوس	**96**
رابعا: كارل ماركس	**97**
خامسا: الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية	**98**

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية	**99**
أولا: عرض النظرية	**99**
ثانيا: الانتقادات الموجهة للنظرية النيوكلاسيكية	**101**
المطلب الثالث: نظرية شومبيتر	**101**
أولا: عرض النظرية	**101**
ثانيا: الانتقادات الموجهة لنظرية شومبيتر	**103**
المطلب الرابع: النظرية الكينزية	**104**
أولا: عرض النظرية	**104**
ثانيا: الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية	**106**
المبحث الثالث: النماذج الرياضية للنمو الاقتصادي	**107**
المطلب الأول: نموذج هارود – دومار	**107**
أولا: عرض النموذج	**107**
ثانيا: الانتقادات الموجهة للنموذج	**109**
المطلب الثاني: نموذج ميد	**110**
المطلب الثالث: نماذج نظرية النمو الداخلي	**111**
أولا: نموذج (AK)	**112**
ثانيا: نموذج بول رومر (Paul Romer) لعام 1986 (تراكم رأس المال المادي)	**114**
ثالثا: نموذج ر. لوكاس (R. Lucas) لعام 1988 (تراكم رأس المال البشري)	**117**
رابعا: نموذج بارو (Barro) لعام 1990 (تراكم رأس المال العام)	**119**
خامسا: تراكم رأس المال التكنولوجي (النموذج الثاني لرومر لعام 1990، نموذج هيلبمان وجروسمان لعام 1991، أجيون وهويت لعام 1992)	**120**
سادسا: الانتقادات الموجهة لنظرية النمو الداخلي	**126**
خلاصة	**128**

الفصل الثالث: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وتأثيرها على البطالة والنمو الاقتصادي	
تمهيد	**130**
المبحث الأول: الوضع الاقتصادي للجزائر منذ الاستقلال حتى سنة 2000	**131**
المطلب الأول: مرحلة الاقتصاد الموجه (1962 – 1989)	**131**
أولا: تشخيص الوضع الاقتصادي منذ الاستقلال حتى سنة 1979	**131**
ثانيا: المخطط الخماسي الأول (1980– 1984)	**134**
ثالثا: المخطط الخماسي الثاني (1985– 1989)	**135**
المطلب الثاني: برامج الإصلاحات التي تبنتها الجزائر خلال الفترة (1989– 2000)	**139**
أولا: الأسباب التي أدت إلى برامج الإصلاح الاقتصادي	**139**
ثانيا: برنامج التثبيت الاقتصادي الأول (1989– 1990)	**140**
ثالثا: برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني (1991 – 1992)	**141**
رابعا: برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث (1994 – 1995)	**142**
خامسا: اتفاقية التصحيح الهيكلي (1995 – 1998)	**144**
المطلب الثالث: تقييم نتائج التحولات الاقتصادية والإصلاحات على بعض المؤشرات الاقتصادية	**147**
أولا: النمو الاقتصادي	**147**
ثانيا: البطالة والتشغيل	**150**
ثالثا: الفقر	**152**
رابعا: الميزانية العامة	**153**
خامسا: خدمة الدين الخارجي	**153**
سادسا: التضخم	**155**
سابعا: تطور احتياطات الصرف ورصيد ميزان المدفوعات	**155**
المبحث الثاني: الإجراءات المرافقة لبرامج الإصلاح الاقتصادي للتخفيف من البطالة في الجزائر	**158**
المطلب الأول: البطالة والتشغيل في الجزائر	**158**
أولا: أسباب وخصائص البطالة في الجزائر	**158**
ثانيا: سوق العمل في الجزائر	**160**
ثالثا: تطور مستويات التشغيل والبطالة	**162**

المطلب الثاني: الآليات المعتمدة لمعالجة مشكلة البطالة في الجزائر	**170**
أولا: الأجهزة المسيرة من طرف وزارة العمل والتشغيل	**170**
ثانيا: الأجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية	**172**
ثالثا: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	**177**
رابعا: أجهزة صيانة وترقية الاستثمارات	**178**
خامسا: برنامج المساعدات لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**181**
سادسا: تجربة صندوق الزكاة	**182**
المطلب الثالث: أثار سياسة التشغيل في مواجهة البطالة في الجزائر	**183**
أولا: مناصب الشغل المستحدثة في الجزائر	**183**
ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوعها في تقليص البطالة	**187**
ثالثا: هيمنة القطاع العام	**189**
المبحث الثالث: دراسة تقييميه لبرامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001 - 2014) وأثارها على البطالة والنمو الاقتصادي	**191**
المطلب الأول: مفهوم وأهداف تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي	**191**
أولا: مفهوم برنامج الانعاش الاقتصادي	**191**
ثانيا: أهداف تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي	**192**
ثالثا: شروط تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي	**193**
المطلب الثاني: مضمون وأهداف سياسة الإنعاش الاقتصادي	**194**
أولا: برنامج الانعاش الاقتصادي أو المخطط الثلاثي (2001 – 2004)	**194**
ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 – 2009)	**196**
ثالثا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010– 2014)	**198**
المطلب الثالث: الآثار المترتبة عن تنفيذ هذه السياسة على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية	**200**
أولا: النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي ومساهمة قطاع المحروقات خلال فترة البرامج الثلاث	**201**
ثانيا: تطور معدلات التضخم في الجزائر	**204**
ثالثا: تطور معدلات البطالة في الجزائر	**205**

رابعا: مؤشرات التوازن الخارجي	207
خامسا: التسديد المسبق للمديونية	208
خلاصة	211
الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لعلاقة البطالة والنمو الإقتصادي في الجزائر	
تمهيد	213
المبحث الأول: الدراسات التجريبية للبطالة والنمو الاقتصادي وتحليل العلاقة بينهما في بعض البلدان	214
المطلب الأول: الدراسات التجريبية للعلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في الدول الأجنبية	214
المطلب الثاني: الدراسات التجريبية للعلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في الدول العربية	220
المطلب الثالث: تطور كل من البطالة والنمو الاقتصادي في بعض البلدان العربية	224
أولا: البطالة والنمو الاقتصادي حسب ورقتا صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي	224
ثانيا: تحليل النمو الاقتصادي والبطالة في بعض الدول العربية	226
المبحث الثاني: دراسة وصفية وتحليلية للعلاقة بين متغيرات الدراسة الميدانية	231
المطلب الأول: متغيرات الدراسة	231
أولا: متغيرات الدراسة	231
ثانيا: دراسة وصفية تحليلية للمعطيات	233
المطلب الثاني: دراسة تحليلية للمعطيات باستعمال طريقة تحليل المركبات الأساسية (ACP)	236
أولا: الإحداثيات والتمثيل البياني للمتغيرات على المعلم (F_1 و F_2)	238
ثانيا: تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة	240
المطلب الثالث: دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات	244
المبحث الثالث: دراسة قياسية للبطالة والنمو الاقتصادي وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر	248
المطلب الأول: دراسة استقرارية المتغيرات	249
أولا: اختبار ديكي – فولر	249
ثانيا: تطبيق اختبار ديكي فولر على متغيرات الدراسة	253

المطلب الثاني: اختبار العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري	**265**
أولا: اختبار التكامل المشترك بين كل من لوغاريتم معدل البطالة ولوغاريتم النمو الاقتصادي	**266**
ثانيا: تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)	**267**
المطلب الثالث: إختبار العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية	**268**
أولا: اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة	**269**
ثانيا: تقدبر نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM)	**272**
ثالثا: اختبار جودة آداء النموذج (VECM)	**277**
رابعا: دوال الاستجابة وتحليل التباين	**278**
خلاصة	**280**
خاتمة	**281**
المراجع	**292**
الملاحق	**309**

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	توزيع الاستثمارات حسب المخططات التنموية للفترة (1967–1978)	132
02	فرص العمل المستهدفة خلال المخطط الثالث	133
03	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية بالأسعار الجارية خلال الفترة (1969–1978)	133
04	تطور معدل البطالة والاستثمار العمومي خلال الفترة (1985–1989)	136
05	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (1985–1989)	136
06	تطور معدل البطالة والاستثمار العمومي خلال الفترة (1970–1984)	138
07	تطور بعض المؤشرات خلال الفترة (1989–1993)	142
08	تطور عدد العمال المسرحين والمؤسسات المنحلة خلال الفترة (1994–1997)	147
09	مناصب العمل المفقودة حسب القطاعات	147
10	تطور معدلات النمو الاقتصادي (قطاع المحروقات وخارج قطاع المحروقات " 1995 –2000")	148
11	معدلات النمو القطاعي خارج المحروقات خلال الفترة (1995–2000)	149
12	تطور معدل البطالة خلال الفترة (1990–2000)	150
13	تطور مؤشر الفقر البشري للفترة (1995–2011)	152
14	تطور الدين الخارجي وخدمته للفترة (1990–2000)	154
15	تطور مستويات التشغيل والبطالة خلال الفترة (2000–2004)	164
16	توزيع السكان النشطون والمشتغلون والبطالون في الجزائر خلال الفترة (2001–2015)	165
17	توزيع القروض الممنوحة من طرف(ANGEM) حسب الجنس وحسب قطاع النشاط منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 30 / 06/ 2015	177
18	مناصب الشغل المحققة في برنامج (PNDA) خلال الفترة (2000–2006)	181
19	مناصب الشغل المحققة من الأجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية خلال الفترة (2000–2011)	184
20	مناصب الشغل المستحدثة بالجزائر خلال الفترة (1999–2011)	186
21	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناصب الشغل التي وفرتها في الجزائر خلال الفترة (2001–2012)	188
22	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)	195

23	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009)	197
24	التوزيع القطاعي لبرنامج الخماسي (2010 –2014)	199
25	تطور نمو الناتج الداخلي الخام والإنفاق الحكومي للجزائر في الفترة (2001–2014)	201
26	تطور الميزان التجاري و ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000–2015)	207
27	تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2004–2014)	209
28	البطالة في بعض الدول العربية خلال الفترة (1989– 2010)	227
29	الخصائص الإحصائية لتطور مؤشرات الدراسة خلال الفترة (1970–2014)	234
30	إحداثيات المتغيرات على المحورين (F_2 , F_1)	239
31	مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة	241
32	ملخص عن نتائج اختبار السببية بين متغيرات الدراسة	246
33	ملخص نتائج اختبار ديكي فولر على (LUNEM) التأخير (P = 0)	256
34	ملخص نتائج اختبار ديكي فولر على (DLUNEM) التأخير (P = 0)	257
35	ملخص نتائج اختبار ديكي فولر على (LCPI) التأخير (P = 0)	258
36	ملخص نتائج اختبار ديكي فولر على (DLCPI) التأخير (P = 0)	259
37	ملخص نتائج اختبار ديكي فولر على (LGDI) التأخير (P = 0)	260
38	ملخص نتائج اختبار ديكي فولر على (DLGDI) التأخير (P = 0)	262
39	ملخص نتائج اختبار ديكي فولر على (LLF) التأخير (P = 0)	263
40	ملخص نتائج اختبار ديكي فولر على (DLLF) التأخير (P = 0)	264
41	جدول يلخص خصائص ومميزات هذه المتغيرات	264
42	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)	267
43	تحديد درجة التأخير المثلى لاختبار جوهنسون	271
44	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهنسون للفترة (1970–2014)	272
45	قيم المعايير عند فترات إبطاء مختلفة	273
46	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM) عند (P = 2)	273
47	نتائج اختبار (Ljung-box) لبواقي التقدير	277

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	من هم العاطلون	04
02	البطالة الاختيارية	09
03	نشوء البطالة بسبب جمود الأجور عند الكلاسيك	19
04	منحنى فيلبس والعلاقة بين معدل البطالة والنمو في الأجور النسبية	25
05	منحنى فيلبس	26
06	منحنى فيلبس في الأجل الطويل عمودي عند معدل البطالة الطبيعي	30
07	مخطط إيضاح نموذج آدم سميث	94
08	نموذج (AK)	113
09	رصيد الميزانية نسبة من الناتج الداخلي الخام وأسعار البترول في الجزائر خلال الفترة (1990–2000)	153
10	تطور معدل التضخم خلال الفترة (1991–2000)	155
11	تطور احتياطيات الصرف ورصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (1991–2000)	156
12	توزيع المشتغلين والبطالين حسب المناطق الجغرافية و حسب الجنس خلال الفترة (2000 – 2015)	167
13	توزيع المشتغلون والبطالون حسب الفئات العمرية خلال الفترة (2001–2015)	169
14	تطور عدد المشاريع ومناصب الشغل التي تم خلقها في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة (2002 –2014)	185
15	توزيع نسب التشغيل حسب القطاعات خلال الفترة (2001–2015)	190
16	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000–2014)	203
17	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000–2015)	204
18	معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000–2015)	206
19	تطور معدلات النمو الاقتصادي والبطالة لبعض الدول العربية خلال الفترة (2000–2014)	229
20	شكل تطور متغيرات الدراسة	234
21	التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة	240

22	تطور لوغاريتم النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة	253
23	تطور لوغاريتم النمو الاقتصادي عند الفرق الأول	254
24	تطور لوغاريتم معدل البطالة خلال فترة الدراسة	255
25	تطور لوغاريتم معدل البطالة عند الفرق الأول	256
26	تطور لوغاريتم معدل التضخم خلال فترة الدراسة	257
27	تطور لوغاريتم معدل التضخم عند الفرق الأول	259
28	تطور لوغاريتم تراكم رأس المال الإجمالي خلال فترة الدراسة	260
29	تطور لوغاريتم تراكم رأس المال الإجمالي عند الفرق الأول	261
30	تطور لوغاريتم إجمالي القوة العاملة خلال فترة الدراسة	262
31	تطور لوغاريتم إجمالي القوة العاملة عند الفرق الأول	263
32	منحنى تطور لوغاريتم معدل البطالة و لوغاريتم النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة	265

قائمة المختصرات	
ADS	Agence de Développement social
ANDI	Agence nationale de dévéloppement de l'investissemnt
ANGEM	Agence Nationale de Gestion du Micro-crédit
ANEM	Agence Nationale de l'Emploi
APSI	Agence Nationale de Promotion de Soutien de l'investissement
ANPE	Agence Nationale pour l'emploi
ANSEJ	Agence nationale pour le soutien à l'emploi des Jeunes
ACP	Analyse en Composante Principale
CNAC	Caisse national d'assurance chômage
CV	Coefficient de Variation
CNES	Conseil National Economique et Social
CID	Contrat d'Insertion des Déplomés
CIP	Contrat d'Insertion Professionnelle
CFI	Contrat Formation - Insertion
CPE	Contrats pré- emploi
DAIP	Dispositif d'Aide a l'Insertion Proffessionnelle
ESIL	Emplois salariés d'initiative locale
IAIG	Indemnité d'Activités d'Intérêt Général
IMF	International Monetary Fund
ONS	Office Nationale des Statistiques
OECD	Organization for Economic Co-operation and Development
PME	Petites et moyennes entreprises
PNDA	Plan National de Développement Agricole
PIB	Produit Intérieur Brute
SPSS	Statistical Package for the Social Sciences
TUP-HIMO	Travaux d'Utilité Publique à Haute Intensité de Main d'œuvre
UN	Union Nations
VAR	Vector Autoregression
VECM	Vector Error Correction Model
WDI	Word developpment Indicator

AIC	Akaik Criterion
ADF	Augmented Dickey-Fuller
AR	Autoregressive
ARCH	Autoregressive Conditional Heteroscedasticity
DF	Dickey-Fuller
DS	Difference stationnaire
ECM	Error Correction Model
GDP	Growth Domestic Product
LM-BG	Langrange Multiplier Test of Residual (Breusch –Godfery)
MCO	Moindres Carrés Ordinaire
SC	Schwarz Criterion
TS	Tendance stationnaire

مقدمة

تسعى جميع دول العالم إلى تحقيق النمو والتقدم لإشباع احتياجات أفرادها، سواء أكانت هذه الدول نامية أم متقدمة وفق نموذج معين للتنمية من أجل تحقيق التقدم والرفاهية لشعوبها، ولذلك فإن التنمية لم تعد هي غاية الدول المتقدمة فقط، بل أصبحت هدفا تسعى إليه الدول المتخلفة لتعويض مافاتها من فرص التقدم، والتطلع إلى مستوى أفضل لحياة شعوبها، وذلك من خلال مضاعفة سرعتها في النمو والتقدم، وما زاد من حدة مأزق التنمية في الدول النامية اتساع مفهوم التنمية، وارتباطها بأبعاد كثيرة ومتجددة. ولعل المدخل الحديث للتنمية يعتمد على فكرة الاستثمار في الموارد البشرية باعتبار الإنسان هو أساس عملية التنمية، فهو صانعها وهو المستفيد منها، لذلك فهو يمثل الهدف الأساس لبرامج التنمية، والوسيلة الفعالة والمحركة لها، كما أن بناء أي مخطط تنمية يجب أن يستند على معرفة واقع الموارد البشرية، واتجاهاتها، وطرائق إعدادها وتأهيلها كي تكون المعين والرافد البارز لسوق العمل بما يحتاجه من كفاءات ومؤهلات وخبرات، فهي بذلك دعامة الاقتصاد الوطني في أي دولة مهما كان نظامها الاقتصادي أو السياسي، حيث أثبتت الوقائع أن عنصر العمل يعد مسؤولا عن أكبر إسهام في عملية رفع مستويات الإنتاجية كماً ونوعاً.

إن المشكلة الأساسية في تحليل عنصر العمل، هي إنتاجية العمل، حيث إن زياداتها تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، وبالتالي زيادة معدلات التراكم الرأسمالي، الأمر الذي يؤدي إلى إمكانية إقامة وحدات إنتاجية جديدة، تستوعب المزيد من القوى العاملة، وتساهم إسهاما مباشرا وفعالا في معالجة مشكلة البطالة والحد منها.

لقد أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة على حكومات الدول النامية، وخاصة العربية منها، مما أدى إلى تفاقم حدة البطالة والعجز عن تطبيق سياسات حازمة لمواجهة ارتفاع أسعار الواردات، وانخفاض أو تقلب أسعار الصادرات، وعدم استقرار أسواق النقد العالمية وتذبذب أسعار الصرف، مما كان له الأثر السيئ على موازين المدفوعات، فضلا عن ضعف قدراتها الذاتية على الاستيراد، وتعطل كثير من برامج التنمية وعمليات الإنتاج نتيجة عجز الاستثمار، مما أدى إلى خفض معدلات النمو والتوظيف وارتفاع معدلات البطالة، ولعل ما زاد من تفاقم ظاهرة البطالة في البلدان العربية إلى جانب ارتفاع معدلات النمو السكاني، زيادة خريجي الجامعات ومعاهد التكوين من حملة المؤهلات العالية والمتوسطة نتيجة التوسع في مجانية التعليم كحق كفلته معظم الدول العربية، وكان من نتيجته عدم التنسيق بين مخرجات التعليم، واحتياجات سوق العمل، وحدوث خلل في هيكل القوى العاملة بهذه الدول وارتفاع معدلات البطالة، وخاصة بطالة المتعلمين، والتي تمثل النسبة العالية بين الداخلين الجدد لسوق العمل كل عام.

إن للعمل دوراً كبيراً في حياة الشعوب وبناء حضارتها، وبالمقابل فإن مشكلة البطالة تعد من أكبر التحديات الداخلية والخارجية التي تعترض مسيرة التنمية في غالبية المجتمعات المعاصرة على اختلاف أنظمتها الاجتماعية والاقتصادية، ومنها المجتمع الجزائري، لأن هذه القضية من حيث الحجم والآثار تتزايد يوما بعد يوم، وتترك آثارا سلبية سياسية واجتماعية خطيرة.

يعاني الاقتصاد الجزائري من تفاقم مشكلة البطالة التي تقود إلى نتيجة أكدتها بعض التجارب الدولية الناجحة ويؤكدها الواقع الاقتصادي الجزائري حيث لا يمكن مكافحة وإيجاد حل لمشكلة البطالة بسياسات واجراءات مستقلة، إذ لابد من وضع سياسة معالجة البطالة في إطار الترابط الوثيق مع مجمل الاقتصاد الوطني، واستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فخطورة مشكلة البطالة تتمثل في أنها من جهة تشكل هدرا لموارد المجتمع، ومن جهة أخرى تعد مؤشرا ودليلا على فشل النظام الاقتصادي في إشباع حاجات السكان. ويتأثر تقدير حجم البطالة في الجزائر بالمشاكل المفاهيمية والعجز الإحصائي، حيث إن أول ما يواجهنا من عقبات عند التصدي لقضية البطالة هو قلة البيانات وعدم دقتها بشكل يقود إلى تصور إجراءات التصحيح والعلاج، فالبطالة موجودة وقائمة بأنواعها المتعددة مع ملاحظة أن الاستثمارات الجديدة والتوسعات في الاستثمارات القائمة هي العامل الرئيسي في تحديد حركة التشغيل ومستوى البطالة في أي اقتصاد، وأنه من الأهمية بمكان في هذه المرحلة الملحة دراسة هذه الظاهرة لما لها من تأثيرات سلبية مباشرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول.

إن محاولة فهم الأوضاع السكانية، ومظاهر التنمية البشرية، وطبيعة قوة العمل ومشاكلها، وحجم البطالة وظروفها يثير التساؤل حول المحددات الاقتصادية لحجم العمالة وبالتالي البطالة، ومن البديهي أن يتجه النظر إلى قوى الإنتاج ومحركات النمو الاقتصادي، فالعمالة تتوقف في نهاية الأمر على مستوى النشاط الاقتصادي، وهنا تظهر العلاقة بين مستوى النشاط الاقتصادي وحجم العاملة، وعليه فإن نمو العمالة يتوقف على معدل النمو في الاقتصاد.

وتنجم ظاهرة البطالة عند تراجع النشاط الاقتصادي، أي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي تحت مستوى التشغيل الكامل، حيث تؤكد معظم الدراسات والبحوث على وجود علاقة سببية ما بين النمو الاقتصادي وتغير معدلات البطالة السائدة في الاقتصاد، غير أن التحليل النظري لا يؤكد دائما هذه العلاقة نظرا لتركيزه على البطالة كظاهرة اقتصادية ناتجة عن خلل في السياسات الاقتصادية، إذ حاول بعض الاقتصاديين دراسة العلاقة ما بين معدلات البطالة والنمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي)، حيث توصل (أوكان 1962) لوجود علاقة عكسية تربط ما بين النمو الاقتصادي والبطالة، وأظهرت النتائج أن انخفاض معدل البطالة بنسبة 1 % راجع إلى إرتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3 % والعكس صحيح.

كما أن البلدان النامية عموما والعربية خصوصا تعاني من تزايد في معدلات البطالة رغم المؤشرات الاقتصادية الإيجابية التي تحققها بعض الدول العربية من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع حجم الاستثمارات، وتناقص معدلات التضخم، وهذا ما يؤكد أن السياسات الموجهة لتخفيض معدلات البطالة تنطلق من المقاربات التي تفترض أن البطالة ترتبط ارتباطاً مباشراً مع النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن أي زيادة في معدلات النمو الاقتصادي ستخفض بالضرورة من معدلات البطالة، هذا التحليل الاقتصادي لا ينطبق على كل الاقتصاديات بل يرتكز على طبيعة النمو الاقتصادي ونوع البطالة السائدة في الاقتصاد.

ومن خلال ما سبق فإن ذلك يدفعنا إلى تناول موضوع البحث من خلال الإشكالية التالية:

I -إشكالية الدراسة:

تبعا للعرض السابق تتبين لنا ملامح إشكالية هذا البحث والتي يمكن بلورتها في السؤال الجوهري التالي: **ما هي طبيعة العلاقة الموجودة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر وما هو اتجاهها ؟**

II - الأسئلة الفرعية:

ومن التساؤل الرئيسي تتفرع عدة أسئلة تتمثل فيما يلي:

1-ما هي الأسس النظرية لمفهوم البطالة وأهم أسبابها والآثار الناجمة عنها والمؤشرات ذات العلاقة بها ؟

2-ما هي مصادر النمو الإقتصادي في الفكر التنموي؟ وهل توجد علاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الفكر الاقتصادي ؟

3-ما مدى تأثير الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على البطالة والنمو الاقتصادي ؟ وهل ساهمت المؤسسات والهيئات التي استحدثتها الجزائر في مكافحة البطالة ؟

4-هل توجد علاقة عكسية وسببية ما بين النمو الاقتصادي والبطالة في الاقتصاد الجزائري؟ وهل لكل من تراكم رأس المال الإجمالي، إجمالي القوى العاملة، معدل التضخم أثر على النمو الإقتصادي في الجزائر؟

هذه هي مختلف التساؤلات التي سوف نحاول توضيحها والإجابة عنها إنطلاقا من طرح بعض الفرضيات التي نعتبرها أساسية.

III – فرضيات الدراسة:

لتحقيق أهداف البحث تنطلق الدراسة من الفرضيات الفرعية التالية:

1-وجود علاقة على المستوى النظري بين النمو الاقتصادي والبطالة؛

2-ضعف العلاقة بين مخرجات النظام التعليمي في الجزائر واحتياجات سوق العمل، إضافة إلى غياب الانسجام والتلاؤم بين المراكز الوظيفية والمؤهلات العلمية؛

3-ساهمت المؤسسات والهيئات التي استحدثتها الجزائر في مكافحة البطالة بما هو مخطط لها؛

4-هناك علاقة سببية ثنائية تتجه من النمو الاقتصادي إلى معدل البطالة ومن معدل البطالة إلى النمو الاقتصادي؛ وتساهم معدلات البطالة في تفسير الإختلافات في معدلات النمو الإقتصادي بشكل يفوق مساهمة المحددات الأخرى (تراكم رأس المال الإجمالي، إجمالي القوى العاملة، معدل التضخم) المستخدمة في الدراسة.

IV – دوافع إختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيار هذا الموضوع إلى ما يلي:

- حداثة الموضوع وأهميته من خلال محاولة الإجابة عن بعض الإشكالات التي يطرحها الكتاب والباحثون ومن مدارس فكرية مختلفة حول مواضيع مازالت لا تجد إجابات كاملة أو نهائية، إذ لا تزال هناك قضايا نظرية وأخرى عملية وتطبيقية عالقة؛
- على الرغم من كثرة الدراسات التجريبية التي قامت بإختبار فرضية التأثير المتبادل بين معدلات البطالة والنمو الإقتصادي، إلاّ أنه لم يتم حسمها والوصول إلى طبيعة العلاقة؛
- محاولة معرفة مدى نجاعة السياسة التي تتبناها الدولة للتقليص من حدة البطالة؛
- المساهمة من خلال هذه الدراسة في أدب الاقتصاد التنموي وذلك بإستخدام نموذج قياسي من أجل معرفة تأثير البطالة على النمو الاقتصادي بالاستعانة بنموذج تصحيح الخطأ؛
- استمرارية وديمومة البحث العلمي خاصة في الدراسات القياسية تتطلب قياس الأثر خلال فترات زمنية مختلفة وحديثة، حيث أن الدراسات السابقة عالجت موضوع البطالة والنمو الاقتصادي وتناولته من زاويا وأبعاد مختلفة، وفي مدة زمنية معينة وأبقت الباب مفتوحا للمتغيرات والمستجدات الحاصلة في الزمان والمكان، لهذا كانت هذه الدراسة محاولة لمعالجة زاوية معينة من زوايا البطالة والنمو الاقتصادي؛
- الاهتمام من طرف الباحث بالموضوع.

V – أهمية الدراسة:

شهدت الجزائر معدلات بطالة عالية نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية المحيطة بها المحلية منها والخارجية، وهي متعددة الأبعاد، ومتباينة الأسباب، ويرجع السبب الرئيسي في بروز مشكلة البطالة إلى قصور جانب الطلب عن استيعاب المعروض من القوى العاملة، والذي ينجم عن مجموعة من العوامل كتراجع النمو الاقتصادي وتزايد معدلات النمو السكاني، إضافة إلى ضعف معدلات الاستثمار بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤدي بدوره إلى تقليص إمكانية خلق فرص عمل جديدة، أو تسريح أعداد من العاملين في القطاع الخاص والعام.

انطلاقا مما تقدم، ونتيجة لمدى خطورة البطالة وتأثيرها على الفرد والمجتمع على حد سواء، تنبع أهمية هذا البحث، وباعتبار أن البطالة مشكلة اجتماعية خطيرة، والضحية فيها هو الإنسان، إضافة إلى ما تسببه من تخلف وضعف في معدلات النمو الاقتصادي، وهدر في الموارد بأنواعها كافة، فكان من الأولى دراسة هذه الظاهرة وتحليلها والتعرف على ماهيتها، بقصد التغلب عليها أو التخفيف من حدتها والتقليل من أثارها وخطورتها.

ويمكن إجمال أهمية الموضوع في النقاط التالية:

- أهمية البطالة والنمو الاقتصادي باعتبارهما من العمليات الحيوية والحساسة في عملية التنمية بجميع أنواعها؛
- أهمية البطالة والنمو الاقتصادي في ظل المعطيات والتغيرات التي طرأت على الساحة الاجتماعية، السياسية والإقتصادية؛
- أهمية الموارد البشرية وطرق استثمارها، وتأكد قيمتها في النهوض ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أصبحت تشكل ركنا أساسيا في عملية التخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

VI – أهداف الدراسة:

إن معظم الأدبيات الاقتصادية تشير إلى وجود علاقة تبادلية بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي، لهذا سنحاول من خلال هذه الدراسة إثبات وجود علاقة تبادلية بين معدلات البطالة والنمو الاقتصادي من خلال:

- تتبع آليات النمو الاقتصادي في المدى الطويل، مع ربط ظاهرة النمو الاقتصادي بالزمن، بإعتبارها مظهراً تاريخياً تراكمياً، كمياً ونوعياً؛
- محاولة التعرف على كل مصدر من مصادر النمو الاقتصادي، وتغير الأهمية النسبية للعوامل مع تطور المجتمع وتقويم آثار السياسات الاقتصادية على مصادر النمو، وتوجيه هذه السياسات لدعم مصادر النمو الأكثر أهمية؛

- بيان أهم الاتجاهات الحديثة في سياسة الحكومة لحل مشكلة البطالة من خلال الإجراءات المرافقة لبرامج الإصلاح الاقتصادي للتخفيف من حدة البطالة في الجزائر؛
- تحليل طبيعة العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والبطالة في الاقتصاد الجزائري؛
- اختبار اتجاه العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر؛
- تحليل مدى تأثير كل من تراكم رأس المال الإجمالي، إجمالي القوى العاملة، معدل التضخم على النمو الإقتصادي في الجزائر.

VII – منهج الدراسة:

يعتمد البحث في دراسة إشكالية على المنهجين التاليين: المنهج الوصفي التحليلي وعلى المنهج الإستقرائي من خلال ملاحظة وتحديد المشكلة، وتوصيف أهم المفاهيم المستخدمة في الدراسة كما هو متوفر في مادة البحث، ولكي تتكامل منهجية البحث تدعم الجزء النظري بجزء تطبيقي معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي الإحصائي وذلك بإستخدام القياس الإقتصادي كأمر ضروري لتلخيص مثل هذه الظواهر وقياسها ونمذجة العلاقة المتواجدة بينها.

ولمعالجة هذه النمذجة إرتأينا تطبيق النماذج القياسية المستعملة لبيانات السلسلة الزمنية، وهذا نظراً للدور الحاسم التي تلعبه هذه النماذج في المعطيات الطولية.

VIII– الدراسات السابقة:

تستمد الدراسات السابقة أهميتها من كونها الموجه الأساسي للباحث، الذي يحدد من خلاله تموضع دراسته بالنسبة لباقي الدراسات، حتى لا تكون دراسته إعادة لأعمال غيره من الباحثين.

ولأجل إعداد هذه الدراسة، قمنا بالإطلاع على بعض الدراسات التي اقتربت في طرحها من موضوع دراستنا، وقمنا بعرضها، حيث جاء هذا العرض بما تكتسبه الدراسات السابقة والمشابهة من أهمية كبيرة في أي بحث علمي يراد له أن يستفيد من خبرات الآخرين ممن سبقوا الباحث إلى تناول هذا البحث تناولا متطابقا (دراسات سابقة) أو على الأقل دراسة بعض جوانبه (دراسات مشابهة).

إن الدراسات في هذا الموضوع قليلة ومشابهة وقد حاولنا قدر المستطاع حصر الدراسات السابقة وتوظيفها في دراستنا، وفيما يلي استعراض لأهمها:

- دراسة (أحمد بودغدغ): **سوق العمل و النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية وقياسية (1970-2012)**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، بالمدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي الجزائر (2014-2015)، ومن خلال هذه الدراسة والتي تم فيها محاولة اختبار وقياس تأثير النمو الاقتصادي على سوق العمل

والبطالة، منطلقين من قياس أثار النمو الاقتصادي على سوق العمل ومساهمته في خفض معدل البطالة، ثم بيان التأثير المباشر بينهم وذلك عن طريق دراسة العلاقات الموجودة بين المتغيرات، توصلا من خلال تطبيق نموذج تصحيح الخطأ بين المتغيرات الدراسة وهي: معدل البطالة، الناتج الداخلي الخام والطلب على العمل وعرض العمل من خلال معطيات سنويا وتشمل الفترة من (1970-2012) إلى النتائج التالية: أن الناتج الداخلي الخام يرتبط ارتباط طردي مع الطلب على العمل، أما معدل البطالة فيرتبط ارتباط عكسي مع الطلب على العمل، وهناك ارتباط متوسط موجب بين المتغير الناتج الداخلي الخام وعرض العمل أي توجد علاقة طردية ما بين النمو الاقتصادي وعرض العمل، وهناك ارتباط متوسط سالب بين المتغير معدل البطالة والمتغير الناتج الداخلي الخام، وهذا ما يدل على وجود علاقة عكسية بين الناتج الداخلي الخام ومعدل البطالة ويعتبر أن هذه العلاقة منطقية، حيث أن زيادة الناتج الداخلي الخام والاستثمارات يؤدي إلى خلق مشاريع جديدة مما ينتج عنها طلب زائد على القوى العاملة، وبطبيعة الحال ستنخفض معدلات البطالة.

- دراسة (دحماني محمد ادريوش): **إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية بجامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان(2012-2013)، حاول الباحث من خلال هذا العمل باختبار قانون أوكان باستخدام طرق قياسية حديثة (ARDL)، توصل إلى نتيجة مفادها أن هذا القانون لا يصلح لحالة الاقتصاد الجزائري، ومنه فإن معدل النمو الاقتصادي المسجل في الجزائر لا يساهم في خلق الوظائف، ولكن باستخدام اختبار السببية تبين وجود ارتباط بين المتغيرين بالرغم من غياب وجود علاقة توازنية مستقرة طويلة الأمد بينها (معدل البطالة قد يستجيب للانخفاض بنسب ضعيفة جدا، حتى لما تكون معدلات النمو مرتفعة)، كما قام بتقدير العلاقة بين الطلب على العمالة والنمو الاقتصادي، وكذا تقدير أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وأهم العوامل الديموغرافية على التغير في معدلات البطالة في الجزائر، وتبين وجود أثر سلبي لقوة العمل النشطة، للواردات وكذا حجم الإنفاق الحكومي على معدلات البطالة وفي حين ظهر أن البطالة تستجيب للانخفاض عند ارتفاع كل من النمو الاقتصادي الحقيقي، حجم الاستثمار وكذا أسعار النفط الحقيقية.
- دراسة (بوصافي كمال): **حدود البطالة الظرفية و البطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، بجامعة الجزائر، 2006، جاءت هذه الدراسة بالبحث عن العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة، فوجد أن تغيرا طفيفا في الناتج المحلي، يؤدي إلى تغير حاد وفي نفس الاتجاه في معدل البطالة،عندما يزيد الإنتاج، معدل البطالة يزيد أيضا، يرجع

تفسير الحالة التي تصبح فيها العلاقة طردية بين النمو الاقتصادي والبطالة إلى صدمات العرض الظرفية التي قد تؤثر على الإنتاج دون البطالة أو تؤثر عليهما معا في نفس الاتجاه، والتي أشارا إليها سار جنت و والاس في تحليلهما النظري، لقد وصل هذان المنظران إلى نتيجة مفادها أن السياسة الاقتصادية قد لا تعمل على تخفيض البطالة إذا كان الاقتصاد معرضا بشكل متواصل إلى صدمات العرض وصدمات الطلب، وتوصلا أيضا أن تطور معدل البطالة الطبيعي يتبع تقريبا نفس مسار التطور في أسعار البترول وهذا إن دل على شيء إنما يدل على تأثر البطالة في الجزائر بالصدمات الخارجية أكثر مما تتأثر بالسياسة النقدية أو سياسة الميزانية العامة، ولتخفيض البطالة الطبيعية في الجزائر يجب العمل على رفع المردود في الجهاز الإنتاجي وذلك لا يتأتى في نطاق العولمة الحالية، إلا إذا اعتمدت إستراتيجية شاملة للإندماج في الاقتصاد العالمي ترتكز على البحث على القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري و العمل على تطويرها.

- دراسة (قصاب سعدية): **إختلالات سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، بجامعة الجزائر، 2006 ، سلطت الضوء هذه الدراسة على جميع المتغيرات البطالة والأجور، والاقتصاد الغير الرسمي ومدى تفاعلها وتأثيرها على سوق العمل، قصد إظهار الإختلالات الهيكلية في الفترة الممتدة بين(1990–2004)، حيث أظهرت الباحثة دراسة وصفية لسوق العمل في الجزائر عن طريق تشخيصها لإظهار مختلف الأحداث البارزة في السوق مع الإشارة إلى مختلف الإصلاحات الاقتصادية التي مرت بها أنظمة الأجور في الجزائر، كما وضحت هذه الدراسة مكانة الاقتصاد الغير رسمي على المستوى الاجتماعي، وما هي السياسات التشغيلية المنتهجة من طرف السلطات المعنية لتشجيع المبادرات الفردية في خلق مناصب الشغل، لتختتم الباحثة دراستها بجملة من الاقتراحات بتوضيح ما هي السياسات التي تخفف من حدة البطالة في الجزائر وهذا بتصحيح بعض الإجراءات المتخذة في إطار السياسات التشغيلية بمختلف أشكالها.
- دراسة (البشير عبد الكريم): **محددات البطالة دراسة اقتصادية قياسية حالة الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، بالمعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر، جوان 2003، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: إن مشكل البطالة الأول في الجزائر يعود إلى العامل الاقتصادي وقد بينا ذلك بالأرقام بواسطة صيغتين رياضيتين، فالأولى تبرز تأثيرات ثلاث عوامل: العامل الاقتصادي، الديمغرافي، الاجتماعي أما الثانية فتبرز عاملين وهما العامل الاقتصادي والهيكل الديمغرافي، وقد بين أن تغير البنية الديمغرافية قد ساهم بـ 0,52 في معدل البطالة الإجمالي، أما الركود الاقتصادي قد ساهم بـ 1,15 نقطة من 1995 إلى 2000 فكانت تأثير الظرف الاقتصادي أقوى من تأثير تغير البنية الديمغرافية خلال هذه الفترة، وإن النتيجة الأهم التي توصل لها هي اكتشاف علاقة

بديلة لعلاقة أوكان والتي تربط البطالة بالنمو وتوضح أن معدل البطالة في الفترة (t+1) يرتبط بمعدل البطالة في الفترة (t) ويتناسب طرديا معه ، كما يرتبط عكسيا بمعدل النمو ومرونة الإنتاج للعمل، إن هذه العلاقة تظهر شيئا أخر وهو الطبيعة الحركية للبطالة أي أن بطالة الفترة الحالية تتوقف على بطالة الفترة السابقة بالإضافة إلى ذلك يمكن تطبيق سياسة التشغيل باستخدام هذه العلاقة من عدة أوجه فإما بتقليص معدل البطالة إلى الصفر ويعني ذلك أن الاقتصاد وصل للإستخدام الكامل أو الوصول إلى قيمة معقولة من البطالة أو فرملة معدل البطالة أي تثبيته.

IX- صعوبات الدراسة:

بالإضافة إلى الصعوبات التي اعترضت البحث فيما يتعلق بندرة المراجع المتخصصة بموضوع البحث، وخاصة الجزء الخاص بالنمو الإقتصادي، فمعظم المراجع المتوفرة لا تقدم دلالات واضحة على مصادر النمو الاقتصادي في المدى الطويل، إضافةً إلى ذلك فهي تقتصر في الأعم الأغلب على بحث مشكلات التخلف والتنمية وفق منطق نموذجي معين، اعترضته مشكلة أخرى وهي قلة البيانات الإحصائية الدقيقة، وحتى الموجود منها فإن أرقامه تتناقض أحياناً بين مصدر وآخر، وحتى في المصدر الواحد، مما اضطر الباحث إلى التقدير أحياناً والترجيح أحياناً أخرى.

X- تقسيمات الدراسة:

يتألف البحث من أربعة فصول، حاولنا في كل فصل التطرق إلى جانب من جوانب البحث مركزين في ذلك على الترابط والتسلسل بين الفصول وذلك كما يلي:

الفصل الأول: وفي هذا الفصل سوف نتناول البطالة بمعناها، مفاهيمها، أنواعها والمؤشرات ذات العلاقة بها، كذلك تفسير البطالة في الفكر الاقتصادي، كما نتطرق في هذا الفصل إلى الأسباب والآثار المترتبة على مشكلة البطالة، والحلول التي طرحت لعلاج المشكلة.

الفصل الثاني: يشمل على الإطار العام للنمو الاقتصادي وتطوره في النظرية الإقتصادية حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة أجزاء، مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي وعلاقته بالبطالة، من خلال التطرق إلى مسائل خاصة بالنمو والتنمية الإقتصادية، وعرض علاقته بالبطالة. أما الجزء الثاني فيتضمن أهم النظريات التقليدية الباحثة في مصادر النمو الإقتصادي. أما الجزء الثالث والأخير فيتعرض إلى النماذج الرياضية للنمو الاقتصادي من خلال تحليل نقدي لأهم نظريات النمو الداخلي.

الفصل الثالث: وحتى يتسنى لنا تقييم الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وتأثيرها على البطالة والنمو الاقتصادي قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى الأجزاء التالية: الوضع الاقتصادي للجزائر منذ الاستقلال حتى سنة

2000؛ أما الجزء الثاني فيتضمن الإجراءات المرافقة لبرامج الإصلاح الاقتصادي للتخفيف من البطالة في الجزائر؛ أما الجزء الثالث والأخير فقد تضمن دراسة تقييمه لبرامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال 2001 إلى 2014 وأثرها على البطالة والنمو الاقتصادي.

الفصل الرابع: يهدف هذا الفصل إلى الدراسة التحليلية والكمية لعلاقة البطالة والنمو الإقتصادي في الجزائر ولقد تم تقسيم هذا الفصل إلى النقاط التالية، النقطة الأولى تتضمن دراسة العلاقة بين البطالة والنمو الإقتصادي في الدراسات السابقة، وذلك من خلال التعرض إلى أهم الدراسات التجريبية للبطالة والنمو الاقتصادي، وتحليل العلاقة بينهما في بعض البلدان؛ النقاط التالية تتضمن دراسة أولية للمعطيات من خلال عرض للبيانات وحدود الدراسة وتعريف متغيرات الدراسة. كما تتضمن أيضاً دراسة وصفية تحليلية ودراسة السببية بين متغيرات الدراسة. أما النقطة الأخيرة فتضم النموذج القياسي وتحليل النتائج.

كما احتوى البحث على مقدمة عامة وخاتمة عامة اشتملت على أهم النتائج التي تم الوصول إليها من خلال معالجة البحث. وبناءًا على هذه النتائج تمكنا من تقديم جملة من المقترحات العامة.

الفصل الأول:

الأسس النظرية لظاهرة البطالة

تمهيد:

تمثل مسألة البطالة في الوقت الحاضر إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الإقتصادية، الاجتماعية والسياسية، فبالرغم من اختلاف حجمها، أسبابها وطبيعة أثارها، وهي فوق ذلك كله تمثل مصدرا للأزمات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

وتعتبر البطالة آفة اجتماعية خطيرة ذات أبعاد متعددة، منها الاقتصادية،الاجتماعية والسياسية، وهي هدر لجزء من الموارد البشرية وتضييع لفرص مساهمتها في المجهود الاقتصادي الوطني، فهي حرمان لمجموعة من الأسر من الحصول على دخل مرضي يوفر لها فرص العيش الكريم والتمتع بمنتجات الحضارة الإنسانية المعاصرة، فكلما زاد عدد العاطلين عن العمل زادت خسائر الأفراد والاقتصاد الوطني على حد سواء، بالإضافة إلى ذلك فإن للبطالة أثارا اجتماعية سلبية خطيرة سواء بالنسبة للفرد أو للمجتمع، فالعمل ليس مصدرا للدخل فقط ولكنه فرصة لتحقيق الذات ووسيلة لرعاية شؤون الأسرة وتحقيق تطلعاتها المستقبلية. من هذا المنطلق يؤدي انعدام فرص العمل إلى ظهور الآفات والأمراض الاجتماعية المختلفة التي تؤدي إلى تفكك الروابط الأسرية، تحلل قيم المجتمع وبروز أو تفاقم الأزمات السياسية والاجتماعية.

تسعى كثير من الدول في عالمنا المعاصر إلى دراسة مشكلة البطالة وتحليل أسبابها بشكل مستمر، وذلك بهدف إيجاد الوسائل والسبل للتقليل من آثارها على مجتمعاتها، لذلك تعد قضية البطالة من أهم الموضوعات التي أخذت تشغل بال السياسيين وأصحاب القرار في الوقت الراهن، إذ اهتم هؤلاء بالعمل على وضع الخطط والبرامج لخفض نسب البطالة في مجتمعاتهم.

وفي هذا الفصل سوف نتناول البطالة بمعناها، مفاهيمها، أنواعها والمؤشرات ذات العلاقة بها، كذلك تفسير البطالة في الفكر الاقتصادي، كما نتطرق في هذا الفصل إلى أسباب والآثار المترتبة على مشكلة البطالة، والحلول التي طرحت لعلاج المشكلة.

المبحث الأول: الملامح العامة لظاهرة البطالة

إن تحديد مفهوم البطالة تحديدا شاملا ودقيقا أمر معقد، فعلى الرغم من سهولة إدراك الناس لحالة العاطل عن العمل، إلا أن محاولة التحديد العلمي لمفهومها يواجه صعوبات تظهر عند التعريف بها وتحديد أسبابها، واسلوب حصرها أو أنواعها.

المطلب الأول: مفهوم البطالة

أولا: البطالة لغّة

تعني البطالة التعطل، الضياع، الهدر والخسارة، فقد جاء في لسان العرب بَطَل الشيءُ، يَبْطُل بُطْلاً وبُطُولاً وبُطْلانًا: ذهب ضيَاعًا وخُسْرًا، فهو باطل. ويقال: ذهب دَمُه بُطْلاً أي هَدَرًا. وبَطِل في حديثه بَطَالة وأَبطل: هَزَل، والاسم البَطل. وبَطَل الأَجيرُ، بالفتح، يَبْطُل بَطالة وبِطالة أي تَعَطَّل فهو بَطَّال وبطل: يبطل، بطالة، العامل تعطل لم يجد عملاً، جعله بلا عمل [1].

ثانيا: المعنى الاصطلاحي للبطالة

تطلق البطالة على ثلاثة معاني[2]:

1- عدم تناسب فرص العمل مع المتاح من قوة العمل أو قلة فرص العمل المعروضة مع كثرة الطلب عليها؛

2- عدم توفر فرص العمل أيا كان نوعها لطالبي العمل ؛

3- أو قيام الشخص بعمل ما لا يتناسب مع رغبته في العمل.

ثالثا: البطالة كظاهرة

هناك من عرفها بأنها: "هي حالة وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه وباحثين عنه، ولكن لا تتوفر لهم فرصة الحصول عليه" [3]، ونعتقد أن هذا التعريف لم يأخذ بعين الاعتبار حدود سن العمل.

ومنهم من عرفها بأنها: "هي ظاهرة تؤثر بانتظام في قوة العمل بالمدى طويل الأجل وخاصة في الدول الصناعية أثناء فترات الكساد الأعظم" [4]، ونلاحظ أن هذا التعريف غامض، حيث لم يوضح نوع هذه الظاهرة، ولماذا تؤثر فقط على الدول الصناعية ؟

---

[1] – جميل أحمد محمود خضر، وآخرون: " **البطالة : الأسباب والآثار وتقييم السياسات الحالية وآليات العلاج المقترحة في ضوء المستجدات** "، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة ، 2013، ص 16.

[2] – أسامة السيد عبد السميع: " **مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية، الأسباب – ألآثار الحلول** " ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، 2008، ص 9.

[3]- Chris Mulhearn, Howard R. Vane and James Eden : « **Economics for Business** » , Palgrave, 2001,P209.

[4]- Michael p Todaro , « **Economic Development**» , Seventh Edition, Long Man , 2000, P 215.

رابعا: البطالة وفقا لتعريف منظمة العمل الدولية

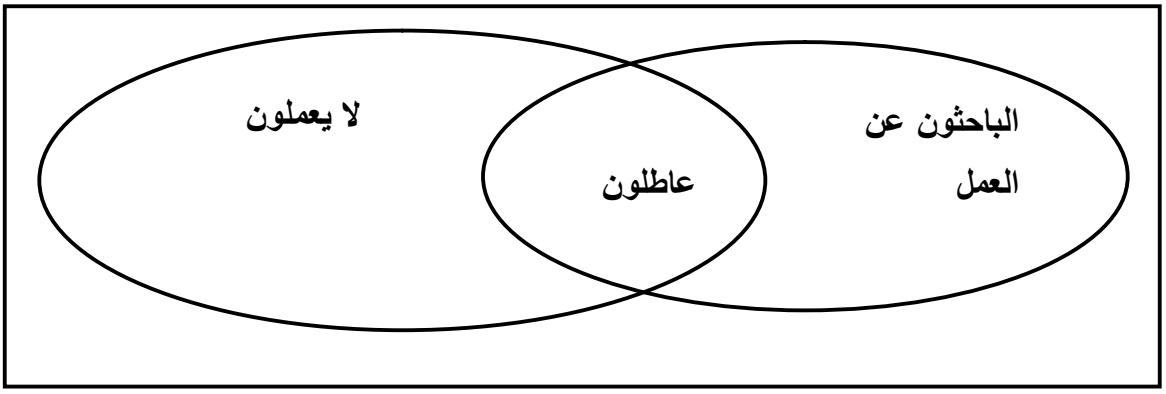
كل من هو قادر على العمل وراغب فيه يبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى[1]. ينطوي هذا التعريف على ثلاثة شروط أساسية[2]:

1- عدم وجود عمل: أي لا توجد وظيفة أصلا سواء مدفوعة الأجر أو بدون أجر كمن يعمل لنفسه في الأعمال الحرة أو لدى رب الأسرة؛

2- البحث عن العمل: بمعنى اتخاذ إجراءات للحصول على وظيفة مدفوعة الأجر، مثل التسجيل بالمكاتب الخاصة والعامة للتشغيل ومتابعة الإعلانات في الصحف والمجلات أو إجراء مقابلات من أجل العمل أو الوظيفة؛

3- الرغبة في قبول الوظيفة: وينطبق هذا التعريف على العاطلين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة وعلى العاطلين الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأي سبب من الأسباب. الشكل الموالي يوضح من هم العاطلون:

الشكل رقم (01): من هم العاطلون



المصدر: رمزي زكي: " **الاقتصاد السياسي للبطالة** " ، مجلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، أكتوبر 1998، ص 15.

يتبين لنا من خلال الشكل، أنه ليس كل من لا يعمل عاطلا فهناك عدد كبير من الأفراد لا يعملون لأنهم ببساطة لا يقدرون على العمل مثل الأطفال والمرضى والعجزة وكبار السن فهؤلاء لا يصح اعتبارهم عاطلين، لان العاطلين يجب أن يكونوا قادرين على العمل، وفي الوقت نفسه، ليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن دائرة العاطلين وأن دائرة من لا يعملون أكبر بكثير من دائرة العاطلين لأنه يوجد عدد من الأفراد الذين يعملون فعلا ويحصلون على أجرا أو راتب، غير أنهم مع ذلك يبحثون عن عمل أفضل.

[1] – رمزي زكي: " **الاقتصاد السياسي للبطالة** " ، مجلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، أكتوبر 1998، ص 15.

[2] – فتحي عطية السيد مصطفى: " **الحلول العملية لعلاج مشكلة البطالة في مصر** " ، مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2012، ص 10.

خامساً: البطالة من المنظور الإسلامي

تعرف بأنها حالة الشخص القادر على العمل ولا يجد عملا يكتسب منه ما يكفي حاجته وحاجة أسرته، أما إذا كان الإنسان يعمل عملا يسد من خلاله حاجة من يعولهم وكان هذا العمل يستغرق ساعة أو ساعتين من يومه فلا يعد في بطالة، ولو ظل باقي يومه بلا عمل، فالإسلام يشغل الإنسان بكثير من المتطلبات كالعبادات والدعوة إلى الله، كما لا يعد في بطالة الغني الذي لا يحتاج إلى طلب رزق حتى وان كان لا يعمل، فالمشكلة لا تثور عند الاسلاميين إلا بالنسبة للرجل الذي يكون قادرا على العمل ولا يجد قوت يومه[1].

سادسا: التعريف الشامل للبطالة

أكثر التعريفات شيوعا وعمومية لمفهوم البطالة هو الذي يعرفه بأنه " تلك الحالة التي يكون عليها الأفراد الحاملين لقوة العمل والراغبون في العمل والقادرون عليه (من حيث السن، الصحة، الحالة الاجتماعية، الخبرة والتأهيل المهني) والباحثون عنه ولكنهم لا يجدونه"[2]. ولعل هذا التعريف يكاد يعكس كل الشروط الموضوعية التي تحقق بمقتضاها حالة البطالة، غير أنه لا يتطرق لأشكالها أو دوافعها و نتائجها.

نتفق مع بعض النقاط في التعاريف السابقة، فنستنتج تعريفا شاملا للبطالة بأنها: هي تلك الحالة التي يكون فيها قسم من أفراد القوة العاملة قادرين على العمل وراغبين فيه وباحثين عنه وقابلين بمعدل الأجر القائم ويصنفون ضمن حدود سن العمل، لكنهم لم يجدوه مع مراعاة عدد ساعات العمل وربطها بظروف النشاط المراد القيام به.

المطلب الثاني: حساب معدل البطالة

حساب وحصر عدد العاطلين عن العمل هو من الأمور المعقدة جدا، حيث تختلف نسبة العاطلين عن العمل حسب المجتمع (حضري أو قروي) وحسب الجنس، السن، نوع التعلم، المستوى الدراسي ومحددات أخرى، وغالبا ما يتم قياس البطالة في المجتمع من خلال ما يسمى بمعدل البطالة[3]، أي حساب نسبة الأفراد العاطلين إلى قوة العمل المتاحة:

معدل البطالة = (عدد العاطلين عن العمل / عدد قوة العمل) x 100

ويشير مفهوم قوة العمل (العاملون + العاطلون) إلى كل شخص له القدرة والرغبة في العمل[4]، رغم بساطة هذا المعدل فإن حسابه يواجه صعوبات كثيرة، هناك صعوبات إحصائية لا يستهان بها تتعلق بالحصر الدقيق للعاطلين عن العمل (بعد تعريفهم) وأيضا بشأن حصر قوة العمل.

---

[1] – فتحي عطية السيد مصطفى ، مرجع سابق، ص 9.

[2] – **مشكلة البطالة في الوطن العربي**، دراسة استطلاعية (مجموعة من الكتاب)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1992. ص 16.

[3] – أدم مهدى أحمد: " **الوجيز في الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي** "، الشركة العالمية للطباعة والنشر، الخرطوم، 1999، ص 96.

[4] – بتول مطر عبادي الجبوري: " **البطالة في مصر؛ واقعها والأفاق المستقبلية لحلها** " ، دورية فصلية علمية تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، المجلد 9، العدد 4، العراق، 2007، ص 3.

كذلك هناك مشكلة تتعلق بدورية إعلان معدل البطالة. والمقصود بذلك، هل يعلن معدل البطالة كل شهر أم كل ثلاثة شهور، كل نصف سنة أم كل سنة ؟ ففي بعض الدول التي تقل فيها الإمكانات المادية والإحصائية كما هو الحال في البلاد النامية، يكتفى بتقدير وإعلان هذا المعدل كل سنة وأحيانا حسب الظروف. أما في البلدان الصناعية المتقدمة فإن هذا المعدل يعلن شهريا (كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية). كما تتفاوت أيضا مناهج قياس معدل البطالة، ففي كثير من البلاد ذات الإمكانات المحدودة غالبا ما يعتمد على التعدادات السكانية في حساب هذا المعدل. وفي البلدان الصناعية المتقدمة يحسب هذا المعدل من خلال المسوحات (surveys) الإحصائية التي تقوم بها مكاتب إحصاءات العمل. ونظرا لأنه من الصعوبة بمكان سؤال جميع الأفراد لمعرفة من يعمل ومن لا يعمل، فإنه عادة ما يكتفى بسؤال عينة من العائلات وتحليل نتائج هذه العينة وحساب معدل البطالة منها.

إذا كان هذا المعدل صغيرا، فهذا دلالة على أن سوق العمل قريب من التشغيل الكامل وإذا كان كبيرا معناه أن سوق العمل في حالة اختلال وعدم استقرار وأن مناصب العمل الشاغرة لا تملأ بسهولة، إن هذا المعدل يعكس نسبة المجموعة التي تكون في وقت معين قادرة وراغبة في العمل لكنها لا تجد الفرصة، لكنها بالضرورة لا تعطي أي فكرة عن الضيق الإقتصادي الذي يعانيه أفراد هذه المجموعة وذلك لعدة أسباب[1]:

- هذا المعدل لا يأخذ بعين الاعتبار الذين لا يبحثون عن عمل أو الذين توقفوا عن البحث بعد أن يئسوا من الحصول على وظيفة ، فهؤلاء الأفراد ليسوا مضمنين في عدد العاطلين؛
- إحصاءات البطالة لا تفيدنا عن مستويات كسب العمل الخاص بالأفراد العاملين وعما إذا كانت هذه المستويات تزيد على حد الفقر أم لا؛
- ينتمي العديد من العمال العاطلين إلى أسر بها أكثر من عامل يحقق دخلا، فكثيرا منهم من الشباب وهم عادة ليسوا بالعائل الأول لّلأسرة؛
- بيانات معدل البطالة تقدم لنا معلومات عن النسبة العاطلة من القوة العاملة ولا تعطينا أي فكرة عن النسبة العاملة من السكان، إنما معدل العمالة أو معدل الشغل هو الذي يعطينا فكرة عن هذه النسبة.

المطلب الثالث: أنواع البطالة

تتفاوت كتلة البطالة من حيث الجنس، العمر والمهنة، وقطاع النشاط، وكذلك من حيث المدة التي تعانيها الفئات العاطلة. وإن ذلك كله يتفاوت أيضا بحسب نوع البطالة السائدة. فهناك أنواع عدة من البطالة التي عرفتها المجتمعات في مختلف مراحل تطورها سواء الصناعية منها أو تلك التي عرفتها البلدان النامية ومنها الدول العربية.

[1] – البشير عبد الكريم: " **دلالات معدل البطالة والعمالة و مصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل** "، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف الجزائر، العدد السادس ،2009، ص 175.

وتشير معظم الدراسات التي تناولت مشكلة البطالة إلى أشكالها أو صورها وبأنها ليست ثابتة ونهائية، بل متغيرة ومتجددة تبعا لزاوية الاهتمام بها من قبل الباحث، فضلا عن المعيار أو المعايير التي يتبعها الباحث في دراسته لهذه الظاهرة. ونعرض في ما يلي أهم أشكال البطالة وأنواعها الأكثر شيوعا:

1- البطالة الدورية:

من المعلوم أن النشاط الإقتصادي لا يسير عبر الزمن بوتيرة واحدة منتظمة، بل تتتابه فترات صعود وهبوط دورية. يطلق على حركة التقلبات الصاعدة والهابطة للنشاط الإقتصادي مصطلح الدورة الإقتصادية (Business Cycles) التي لها خاصية التكرار والدورية. وتتكون هذه الدورة من مرحلتين ومن نقطتي تحول، تسمى المرحلة الأولى مرحلة الرواج أو التوسع، فيها يتجه الدخل والناتج والتوظف نحو التزايد إلى أن يصل إلى نقطة الذروة أو قمة الرواج، عندها تحدث نقطة التحول . ليتجه بعدها حجم النشاط الاقتصادي بجميع مكوناته (الدخل- الناتج- التوظيف) نحو الهبوط الدوري ويدخل الإقتصاد الوطني مرحلة الانكماش. إلى أن يبلغ الهبوط منتهاه بالوصول إلى نقطة قاع الانكماش، وبعدها يبدأ الانتعاش ليتجه حجم النشاط الاقتصادي نحو التوسع مرة أخرى[1] .

تحدث البطالة الدورية في مرحلة التراجع الاقتصادي حيث يقل الطلب الكلي (وبالتالي الطلب على العمل) إلى مستوى لا يكفي لشراء الإنتاج العادي واستيعاب مخرجات القدرات الإنتاجية المتاحة، مما يحدث فجوة انكماشية ويؤدي إلى تفشي البطالة في كافة القطاعات الاقتصادية [2]. وتتميز عن الأنواع الأخرى بأنها شاملة لكافة القطاعات والمهن وتنتج عن اختلال في التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي.

البطالة الدورية تحدث حينما تتقلص فرص العمل في النشاط الاقتصادي بعد رواج كبير تصل فيه العمالة إلى الذروة في التشغيل، فإذا ما دخل النشاط الإقتصادي إلى دائرة الانكماش تحدث البطالة، هذه الدورات يتعرض لها النشاط الاقتصادي الرأسمالي بصفة دورية.

البطالة الدورية في تعريف هيئات الأمم المتحدة، هي: " نتيجة من نتائج فشل الطلب الاقتصادي بسبب تغيرات في مستويات النشاط خلال فترة معينة "[3].

2- البطالة الاحتكاكية:

هي ظاهرة مؤقتة تحدث إما نتيجة لأن الباحثين عن العمل لم يجدوا بعد الفرصة المناسبة أو لأن أصحاب العمل لم يجدوا بعد العمالة المناسبة للوظائف الشاغرة لديهم، بعبارة أخرى تعني البطالة الاحتكاكية: التوقف المؤقت عن العمل وذلك بسبب الانتقال من وظيفة إلى أخرى، التوقف المؤقت للبحث عن وظيفة أخرى، في

---

[1] -رمزي زكي، مرجع سابق، ص 23.

[2] - طالب محمد عوض: " **مدخل إلى الاقتصاد الكلي** "، نشر بدعم معهد الدراسات المصرفية، عمان - الأردن، 2004، ص ص: 157-158.

[3] - خالد محمد الزواوي: " **البطالة في الوطن العربي ، مشكلة ....والحل** "، مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة، 2004، ص 19.

سبيل الدراسة[1]، بسبب إحلال الآلات محل العمال في بعض الصناعات أو لصعوبة تدريب العمال على الأعمال الجديدة التي لم يسبق لهم التدرب عليها ، نتيجة للتحسينات التكنولوجية في وسائل الإنتاج أو التغيرات في الطلب على الطراز الحديث، هذا يدعو أحيانا إلى تغيير وظيفة العامل أو إعادة تدريبه، ولكن طالما كان الطلب الإجمالي لم يتأثر، فإنه من المحتمل ظهور فرص عمل جديدة في الزمن القصير، لذلك تعتبر أنها ليست بالخطيرة بل أنها أقرب لأن تكون مؤقتة [2]. وعادة ما يستغرق هذا النوع من البطالة وقتا قصيرا لذا تصنف ضمن البطالة المؤقتة.

وينتشر هذا النوع في الدول المتقدمة أكثر منها في الدول النامية، يرجع ذلك إلى تماسك وترابط العلاقات الإنسانية والاجتماعية والتي تعتبر اكثر تماسكا في الدول النامية، حيث يرتبط الفرد بأهله ومجتمعه. ويتوقف معدل زيادة أو نقصان هذا النوع من البطالة على شفافية الحصول على المعلومات حول الوظائف المختلفة في سوق العمل، فكلما زادت المعلومات قلت هذه البطالة[3]. كما أن إعانات البطالة من شأنها أن ترفع من معدلاتها بسبب الامتيازات التي يتحصل عليها المستفيدون مثل: الإعفاء الضريبي على ضريبة الدخل.

3- البطالة الهيكلية:

يمكن تعريف البطالة الهيكلية على أنها البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف والتباين القائم بين هيكل وتركيب القوى العاملة (من حيث المهارة، التوزيع الوظيفي والتوزيع الإقليمي) وبين هيكل الطلب على الأيدي العاملة[4]. نعني كذلك بالبطالة الهيكلية وجود عدد من الأفراد العاطلين بسبب مؤهلاتهم التي لا تتوافق مع متطلبات الوظائف الشاغرة الموجودة، أي أن البطالة الهيكلية تشير إلى ذلك النوع من البطالة الناتجة عن تغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني بحيث لا تتوافق مؤهلات الأفراد مع متطلبات الوظائف الشاغرة [5].

وتوجد أسباب عديدة للبطالة الهيكلية من أهمها:

- التغيرات في الطلب والأذواق: بمعنى أنه مع حدوث التطور الإقتصادي تحدث تغيرات في أذواق الأفراد واحتياجاتهم بحيث تؤثر على طلبهم من السلع والخدمات المختلفة، بالتالي يقل الطلب على منتجات الصناعات التقليدية السائدة ويزداد الطلب على المنتجات الجديدة مما يؤدي إلى زيادة البطالة في الصناعات الأولى؛

---

[1] – جميل أحمد محمود خضر، وآخرون، مرجع سابق، ص 20.

[2] – فتحي عطية السيد مصطفى، مرجع سابق، ص 14.

[3] – ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب: " **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد من خلال حالة الجزائر**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 51.

[4] – أسامة بشير الدباغ، أُثيل عبد الجبار الجومرد: " **مقدمة في الاقتصاد الكلي** "، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2003، ص 393.

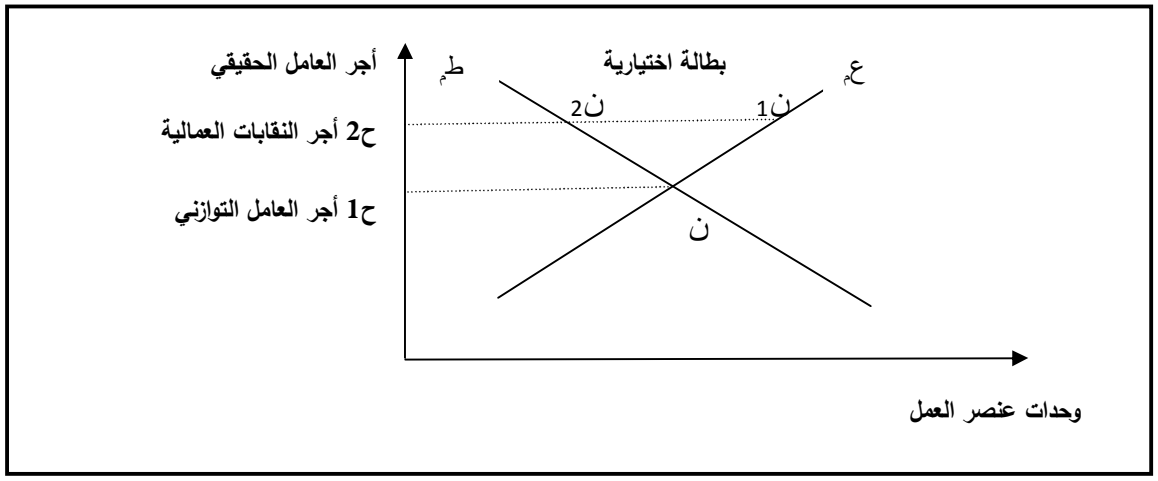
[5] – أحمد رمضان نعمة الله وأخرون:" **مبادئ الاقتصاد الكلي** " ، الدار الجامعية، مصر، 2004 ، ص 264.

- التطورات التكنولوجية: حيث يؤدي التطور التكنولوجي إلى استحداث فنون إنتاجية جديدة ونوعيات جديدة من السلع والتي تحل محل الفنون الإنتاجية والسلع القديمة، يترتب على ذلك الاستغناء عن خدمات العديد من العمال الذين كانوا يعملون في مجال الفنون القديمة وفي انتاج السلع التقليدية، فتزداد البطالة الهيكلية. يمكن القول أنه توجد علاقة طردية بين التطور التكنولوجي وبين معدل البطالة الهيكلية؛
- التغير في التركيب العمري لقوة العمل: فكلما زادت النسبة التي يحتلها الشباب صغار السن إلى قوة العمل (حيث تقل خبرتهم بالأعمال والوظائف المختلفة) كلما زاد معدل البطالة الهيكلية ؛
- زيادة نسبة الإناث في قوة العمل: لأن زيادة فرص التوظيف المخصصة للإناث سيؤدي إلى مزاحمة الرجال على كثير من مناصب العمل، مما يؤدي إلى زيادة معدل البطالة الهيكلية.

4- البطالة الاختيارية والإجبارية:

وهي تعني وجود عدد من الأفراد لديهم القدرة على العمل ولكنهم ليس لديهم الرغبة في العمل وذلك عند مستوى الأجر السائد. هذا معناه أنه تتوفر لهم وظائف معينة ولكنهم لا يرغبون في العمل فيها لأن مستوى الأجر في هذه وظائف أقل من مستوى الأجور التي يرغبونها. وقد يرجع السبب لوجود هذه البطالة إلى وجود نقابات عمالية قوية تعمل على تحديد أجر العامل الحقيقي* عند مستوى أعلى من الأجر التوازني[1]. ويمكن تحديد البطالة الاختيارية بيانيا كالأتي:

الشكل رقم (02): البطالة الاختيارية



المصدر: أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، مرجع سابق، ص 261.

فإذا كان عرض العمل يمثل بالمنحنى (عم) كما بالشكل السابق والطلب على العمل يمثل بالمنحنى (طم)، فإن أجر العامل التوازني يتحدد عند (ح1)، وإذا حددت النقابات العمالية أجر العامل عند (ح2) مثلا

* **الأجر الحقيقي للعامل** = الأجر النقدي للعامل / الرقم القياسي للأسعار.

[1] - Paul A .Samuelson, William D.Nordhous : «**Economics**», Fourteenth , édition ,by McGraw-Hill.inc.1992. p577

فهذا معناه ان عرض العمل وليكن (ن1 ح2) أكبر من الطلب على العمل (ن2 ح2)، مما يعني وجود فائض عرض في عنصر العمل يقدر بالمسافة (ن1 ن2) وهو ما يمثل البطالة الإختيارية والسبب فيها يرجع إلى تحديد النقابات العمالية لأجر العامل يزيد عن الأجر التوازني.

البطالة الإجبارية هي التي لا اختيار للفرد فيها، وإنما تفرض عليه أو يتعرض لها، قد يكون السبب عدم تعلمه مهنة في الصغر، أو نتيجة لتقادم هذه المهنة لتغير البيئة أو تطور المجتمع ويصبح ممارسة هذه المهنة يحتاج إلى استعمال أدوات وتجهيزات ولا تتوفر له الوسائل المالية لشرائها، وقد يفتقر إلى رأس المال مع معرفته بالتجارة، وقد يكون من أهل الزراعة ولكنه لا يتوفر على الوسائل الضرورية لممارسة هذا النشاط. وتحدث أيضا عن طريق تسريح العمال، أي الطرد من العمل بشكل قسري، رغم أن العامل راغب في العمل وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد وقد تحدث البطالة الإجبارية عندما لا يجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرص التوظيف، رغم بحثهم الجدي عنه وقدرتهم عليه وقبلوهم لمستوى الأجر السائد. هذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح في مراحل الكساد الدوري في البلدان الصناعية.

5- البطالة المقنعة أو المستترة:

لا يعني هذا النوع من البطالة وجود قوة عاملة عاطلة بل هي الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن حجم معين من العمالة دون التأثير على العملية الإنتاجية حيث يوجد هناك نوع من تكدس القوة العاملة في قطاع معين وغالباً ما تتقاضى هذه العمالة أجوراً أعلى من حجم مساهمتها في العملية الإنتاجية يساعد الاستغناء عنها على تحسين ظروف العمل وإنتاجيته [1]، من ثم فإن مفهوم البطالة هنا يتضمن عدة عناصر من أهمها:

- قيام العاملين بالعمل، وعدم عملهم في نفس الوقت فيترتب على ذلك انخفاض معدلات الأداء وعدم الحماس في القيام بالعمل؛
- يزداد ظهور المعدلات العالية لهذه النوعية من البطالة كنتيجة لعدم وجود الإدارة الجيدة التي تملك سلطة توجيه أجهزة الإنتاج والخدمات؛
- يظهر هذا النوع من البطالة كناتج لعدم تكافؤ وظيفتي الإشراف والرقابة في إدارة العمل[2].

6- البطالة الموسمية:

وهي البطالة الناجمة عن توقف العمل الذي يؤديه الإنسان توقفا تعترضه طبيعة ذلك العمل وظروفه في بعض القطاعات الاقتصادية. وتعني أن هناك قوى بشرية مؤهلة للقيام بعملها في المجتمع لكنها لا تقوم به إلا في مواسم محددة من العام، ومثل هذه البطالة، البطالة التي يخضع لها عمال المواسم الزراعية وأعمال بعض المهن أو الحرف التي لها مواسم معينة في فصل الشتاء أو الصيف، حيث يزداد الطلب على العمالة في بداية

[1] - سيف الإسلام حسين عبد الباري: " **البطالة : الأسباب والمخاطر المترتبة عليها وكيف عالجها الإسلام** "، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، مصر ، 2012، ص ص: 17 -18.

[2] – أسامة السيد عبد السميع، مرجع سابق، ص 16.

وخلال الموسم، ثم ينخفض الطلب على العمال وينعدم في نهاية الموسم وينتظر الأفراد العاملون الموسم القادم وهكذا. مثل موسم جني القطن أو المواسم السياحية والفنية والمهرجانات ...إلخ.

عند ملاحظة حدوث البطالة الموسمية في نشاط ما أو صناعة ما، لا يعني بالضرورة حدوث بطالة موسمية في بقية الأنشطة، هذا يعني أن العمال الذين تعرضوا للبطالة نتيجة الاستغناء عنهم في نشاط ما، يستطيعون أن يجدوا عملا في نشاط أخر أو صناعة أخرى .

ويندرج أيضا تحت البطالة الموسمية تخفيض ساعات العمل أو عدد الأيام التي يشتغلها العامل وذلك دون الاستغناء الكامل عن خدمات العامل كلية. وهذا يعني أن العامل يعمل لفترة أقل مما كان، بالتالي يكون في حالة بطالة جزئية.

7- البطالة الواضحة (المكشوفة):

وتعني حالة الأفراد الذين لا يجدون عملا أصلا يكتسبون منه قوتهم، ويقصد بها حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد دون جدوى، ولهذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل لفترة قد تطول أو تقصر حسب ظروف الاقتصاد الوطني، مثل بطالة الخريجين والباحثين الجدد عن العمل لأول مرة والتي تمثل بطالة المتعلمين النسبة الكبيرة منها[1]. والبطالة المكشوفة يمكن أن تكون احتكاكية أو هيكلية أو دورية، في البلدان الصناعية، يتزايد حجم ومعدل هذه البطالة في مرحلة الانكماش و الكساد الدوري، عادة ما يحصل العاطل عن العمل في هذه الدول على إعانات أو مساعدات حكومية، أما في البلدان النامية فتكون البطالة المكشوفة أكثر إيلاما وقسوة، لعدم وجود مثل هذه الإعانات.

8- البطالة الشاملة والجزئية:

توصف البطالة الشاملة بأنها شاملة أو عامة، إذا كان فائض القوة العاملة العاطلة شاملا لكل القطاعات والأنشطة الاقتصادية دون استثناء كما في حالة ركود اقتصادي عام أو في حالات الأزمات والحروب.

كما توصف بأنها شاملة لقطاع معين إذا كانت مقتصرة على فئة محددة من قوة العمل ولهذا القطاع خاصة.

وتصف البطالة بأنها جزئية إذا كانت القوى العاملة المتاحة غير مستخدمة استخداما تاما، أي أنها تشمل كل الأفراد الذين يعملون بأجر أو لحسابهم الخاص، سواء كانوا في العمل أو ليسوا فيه، ويعملون لأسباب خارجة عن إرادتهم لساعات أقل من ساعات العمل العادية وهم يبحثون عن عمل إضافي أو مستعدون لهذا العمل أثناء فترة الكساد.

[1] - فتحي عطية السيد مصطفى، مرجع سابق، ص ص: 13- 14.

9- البطالة السلوكية:

هي البطالة الناجمة عن إحجام ورفض جزء من القوة العاملة عن المشاركة في بعض النشاطات والانخراط للعمل في الوظائف ذات القيمة الاجتماعية الدنيا خوفا من نظرة المجتمع، فتترك العديد من المهن التي صنفت ضمن الوظائف الدنيا، كالعمل في تنظيف الشوارع وجمع القمامة وأعمال البناء الشاقة وغيرها.

10- البطالة المستوردة:

وهي البطالة التي يتعرض لها جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب إنفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع[1]. وقد يواجه النشاط الاقتصادي هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة محلية مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة.

11- البطالة الإنكماشية:

تمثل أولئك العاطلون عن العمل نتيجة انكماش بعض الأنشطة وقلة الطلب على العمل فيها بالنسبة للمعروض منها وهي بطالة اختيارية.

12- البطالة العالقة أو القاعية:

وهي البطالة المتبقية عندما يكون النشاط الاقتصادي في حالة توازن دون مستوى التشغيل الكامل[2].

13- البطالة الطبقية:

وهي ترتبط بمنظور اجتماعي، حيث توجد في أي مجتمع من القوى البشرية العاملة فيه، تحتل مرتبة إجتماعية عليا لا تتناسب بالضرورة مع إنتاجها ومع ما تقوم به من أعمال[3].

ونلخص أخيرا إلى أنه للبطالة المعاصرة عدة وجوه، وهذا التنوع في أشكال البطالة هو أحد العناصر المفسرة لتعدد تحليل البطالة، حيث ترتبط البطالة بعدم توازن الطلب الكلي والعرض الكلي.

ومهما كان نوع أو شكل البطالة، فهي عبارة عن كمية من طاقة ووقت العمل غير المستخدم خلال فترة زمنية معينة.

14- البطالة الإقليمية:

هي البطالة التي قد تصيب إقليماً معيناً دون آخر، وتنتج عن الكوارث الطبيعية التي تصيب إقليماً أو آخر، أو نفاذ الموارد من هذا الإقليم دون الآخر، وغير ذلك من الأسباب[4].

---

[1] – وليد ناجي الحالي: " **دراسة بحثية حول البطالة** "، مقدمة إلى الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، 2008، ص 13.

[2] – عقيل جاسم عبد الله أبو رغيف وطارق عبد الحسين العكيلي: " **تخطيط الموارد البشرية** "، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1998، ص 64.

[3] – حسن جمال: " **مشكلة البطالة وعلاجها** "، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، دمشق، 2000، ص 102.

[4]– لؤي أديب سليمان العيسى: " **الفساد الإداري والبطالة** " ، دار الكندي للنشر والتوزيع ، ط1، الأردن ، 2009، ص167.

المطلب الرابع: المؤشرات ذات الصلة بالبطالة

في صدد تحليل مؤشر البطالة نرى أنه من الأهمية بمكان الإشارة لبعض المؤشرات ذات الصلة بالبطالة وهي:

1- الموارد البشرية:

وتصنف الموارد البشرية ضمن أهم الموارد الاقتصادية، ذلك أن الأفراد هم الذين يخلقون الحركة في المؤسسات الاقتصادية ويبعثون فيها مظاهر النشاط والعمل باعتبارهم العنصر الواعي، المخطط، المسير، المراقب لنشاطه والمدرك لنتائج عمله المتوقعة[1].

فالموارد البشرية تمثل جميع السكان الذين يمكن اعدادهم للدخول في دائرة النشاط الاقتصادي بدءا من الأطفال وحتى المسنين المعنيين بالعمل. وبذلك فإنها تعرف على النحو التالي: هي ذلك الجزء من السكان القادرين على العمل، الداخلين في حدود سن المقدرة على العمل بالإضافة إلى أولئك الأشخاص الذين يشاركون في النشاط الاقتصادي وهم من خارج حدود سن المقدرة على العمل[2].

2- خارج الموارد البشرية:

وهم الجزء الباقي من السكان الذين لا يستطيعون العمل، أي الذين تقل أعمارهم عن السن القانونية للعمل أو تزيد عن (60 أو 65) سنة دون أن يشاركوا في النشاط الاقتصادي، إضافة إلى المرضى الدائمين والعاجزين عن العمل.

3- القوى العاملة:

تعرف على أنها: " مجموع عدد السكان الذين من وظيفتهم إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها كل الناس في المجتمع، ونطلق على القوة العاملة اسم: السكان النشطين اقتصاديا"[3].

ويقصد أيضا بالقوى العاملة جميع الأفراد من السكان القادرين على العمل والراغبين فيه، ويقصد بالقادرين على العمل الأفراد القادرون وهم في سن العمل. ولا يدخل ضمن هؤلاء بطبيعة الحال، من لم يبلغ سن العمل أو جاوزوها أو كانوا عاجزين عن العمل كالمقعدين[4]. وتشمل القوى العاملة صنفين من الأفراد:

- **العاملين:** ويشمل كل الأفراد الذين يمارسون أي عمل مقابل أجر وكذلك الأفراد الذين لهم أعمال ولكنهم متغيبون عن أعمالهم بسبب المرض أو الاضراب أو الاجازة.

---

[1] – ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سابق، ص 56.

[2] – صادق مهدي السعيد: " **العمل وتشغيل العمال والسكان والقوة العاملة** " ، مطبعة مؤسسة الثقافة العمالية، بغداد ، 1978، ص 10.

[3] – سميحة يونس: " **سياسات التشغيل أنماطها واتجاهاتها خرجي الجامعات واقع حال** "، دار ابن بطوط للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 82.

[4] – ج . د . ن. ورسك: " **البطالة مشكلة سياسية إقتصادية** "، منشورات جامعة قاريونسن، بنغازي، 1997، ص 21.

- **العاطلين(غير العاملين):** وتشمل كل الأفراد غير العاملين (غير الموظفين) والذين في نفس الوقت يبحثون بشكل نشط عن عمل أو ينتظرون العودة إلى العمل[1]. وبشكل أكثر تحديدا فإن الفرد الذي لا يعمل يعتبر بطالا إذا تحققت أي من الشروط التالية:

- قام بمحاولات جادة ومحددة للعثور على عمل خلال فترة الشهر الأخير من أخذ العينة؛
- فقد عمله بشكل مؤقت وينتظر استدعاءه للعمل؛
- مازال ينتظر الالتحاق بعمل جديد في الشهر التالي للمسح.

4- خارج قوة العمل:

هي جزء من الموارد البشرية القادرة على العمل ولكنها لا تعمل ليس لأنها غير قادرة على العمل بل لأسباب خاصة، فهم لا يبحثون عن عمل مثل (الطلاب، ربات البيوت، المكتفون ماديا، السجناء ...الخ).

5- العمل:

يقصد بالعمل تعريفا: عملية تأثير الإنسان على الطبيعة في سبيل تأمين احتياجاته المادية. أما المعنى الاجتماعي للعمل فهو: (العملية التي تجري بين الإنسان والطبيعة حيث ينظم بها الإنسان ردود فعله المادية) وتعتبر تلك العملية ضرورية للجنس البشري وبقائه لأن الموارد المتوفرة في الطبيعة ليست جاهزة للاستعمال وإشباع الحاجات[2] .

أما المعنى الاقتصادي للعمل فهو: (الجهد الإرادي الفردي أو الجماعي المبذول في سبيل الحصول على منفعة سواء كان هذا الجهد عقليا أم بدنيا).

6- العمالة:

يقصد بالعمالة تشغيل اليد العاملة أو توظيفها في العمل، لذا فإنها هدف السياسة الاقتصادية وأداة تنظيم عنصر العمل ويعتبر الوصول إلى العمالة أو التشغيل الكامل عملية التنمية.

والعمالة الكاملة في رأي كينز: " هي الكمية العظمى للعمل المرافق لأجر حقيقي معطى، وهي حالة الأعمال التي لا تستبعد البطالة الاحتكاكية ولا البطالة الإرادية ".

أما عند الاقتصاديين الذين يرون التخلف والتنمية مسائل بنيوية، أي عند أصحاب الاتجاه البنيوي في تحليل التخلف الذي يرى في التخلف والتنمية حالة غير قابلة للقياس وإنما مرتبطة ببنية الاقتصاديات المختلفة، فالعمالة الكاملة هي تقليص الهدر الحاد في اليد العاملة الموجودة في اقتصاديات الدول المتخلفة أو هي بمعنى اخر الاستخدام الأمثل للقوى المنتجة المتوفرة في اقتصاد ما، وعليه فالعمالة غير الكاملة هي عدم القدرة على الاستغلال الكامل للطاقة من اليد العاملة.

[1] – طالب محمد عوض، مرجع سابق، ص ص: 151-152.

[2] – صادق مهدي السعيد، مرجع سابق، ص 10.

هذا يعني أيضا أن حالة العمالة الكاملة أو ما نقصده بالاستخدام الأمثل لليد العاملة هو توزيع قوة العمل بين القطاعات المختلفة بما يخدم العملية الإنتاجية، لذلك فإن العمالة تتضمن كذلك رفع إنتاجية العمل وربطها بالتقدم التقني.

7- نقص التشغيل:

هناك اهتمام كبير من قبل الاقتصاديين بهذا الموضوع، حيث تمت التفرقة بين نوعين من نقص التشغيل:

- **نقص التشغيل الظاهر:** ويكون الفرد في هذه الحالة، إذا انطبقت عليه الشروط التالية:
  - ✓ العمل لعدد ساعات أقل من المستوى السائد في سوق العمل؛
  - ✓ أن يكون هذا السلوك مفروضا على العامل وليس بمحض اختياره؛
  - ✓ أن يكون الفرد في حالة بحث عن عمل إضافي خلال الفترة المرجعية للمسح.
- **نقص التشغيل المستتر:** يعتبر الفرد في حالة نقص تشغيل مستتر، إذا توافرت فيه إحدى الشروط الثلاثة التالية:
  - ✓الحصول عل دخل منخفض لا يسمح بإشباع حاجاته الاساسية؛
  - ✓عدم الاستخدام الأمثل لمهاراته في فرصة العمل التي يشغلها؛
  - ✓انخفاض إنتاجيته الحدية في العمل الذي يؤديه.

8- الاستخدام الكامل:

يقصد بالاستخدام الكامل (أو التوظيف أو التشغيل الكامل) الحالة التي يتوفر فيها العمل لأكبر نسبة من القوة العاملة. وتعرف حالة الاستخدام الكامل أيضا بأنها الحالة التي يكون فيها عدد الأماكن أو الوظائف الشاغرة بقدر عدد العاطلين[1]. المهم من التعريفين هو أن الاستخدام الكامل لا يعني أن جميع الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه يزاولن العمل فعلا.

9- سوق العمل:

يمكن تعريف سوق العمل اقتصاديا بأنه الآلية (أي تفاعل قوى الطلب و العرض على خدمات العمل*) التي تتحدد من خلالها مستويات الأجور والتوظيف. ويعتبر سوق العمل عنصرا هاما يمول المؤسسات بما تحتاجه من قوة عمل اعتمادا على نظام المعلومات السائد والذي يحصي حجم القوة العاملة الراغبة في العمل والمستعدة له وكذلك الطلب عليها خلال فترة زمنية معينة. أهم ما يميز سوق العمل عن غيره من الأسواق مايلي[2]:

---

[1] – ج . د. ن. ورسك، مرجع سابق، ص 20.

* خدمة العمل هي السلعة محل التبادل في سوق العمل.

[2] – نعمة الله نجيب ابراهيم: " **نظرية اقتصاد العمل** "، دار الجمعية للطباعة والنشر، مصر،1997، ص ص: 11- 15.

- **غياب المنافسة الكاملة:** يعني عدم وجود أجر واحد للسوق مقابل الأعمال المتشابهة، ومن أسباب غياب المنافسة الكاملة هو نقص المعلومات عن فرص التوظيف ذات الأجور العالية بالنسبة للعمال. كذلك هناك بعض العمال ليست لديهم رغبة في الانتقال الجغرافي أو المهني حيث الأجور العالية.
- **سهولة التمييز بين خدمات العمل:** حتى ولو تشابهت سواء لأسباب عنصرية كالجنس واللون والدين، أو لأسباب اختلاف السن أو الثقافة.
- **تأثر عرض العمل:** ويظهر ذلك في سلوك العمال وتفضيلا تهم المختلفة (كمية وقت الفراغ، مستوى الدخل، نوعية العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة).
- **تأثر سوق العمل وارتباطه بالتقدم التكنولوجي:** تنعكس آثار التقدم التكنولوجي على البطالة في سوق العمل في أحد المظهرين:
  - عندما تحل الآلة محل الأيدي العاملة، يتم إلغاء بعض الوظائف وبالتالي تظهر البطالة.
  - تغيير بعض الوظائف أو إلغاء بعضها نتيجة ظهور خبرات جديدة ومستوى تعليمي أعلى، ويمكن التقليل من البطالة الناتجة بإعادة تدريب وتأهيل العمال.
- **سوق العمل كأي سوق آخر يتطلب توافر عنصري الطلب والعرض حتى يصبح سوقا.**

9-1- الطلب على العمل:

إن الطلب على العمل يتمثل في طلب المنتج لخدمات العمل، أي أنه يصدر عن المنتج. إن طلب المنتج لخدمة العمل يعتمد على طلب السوق للسلعة أو الخدمة التي يساهم العامل في إنتاجها، لذلك يعرف الطلب على خدمات العمل بأنه طلب مشتق، بمعنى أنه مشتق من الطلب على السلعة النهائية التي يساهم العامل في إنتاجها.

9-2- عرض العمل:

بالنسبة لعرض العمل فإنه يصدر عن العمال (أو العائلات)، حيث لا يمكننا الفصل بين خدمة العمل وبين العامل ذاته الذي يقدمها، فظروف العمل وطبيعته، عدد الساعات الأسبوعية وطلب العامل نفسه على وقت الفراغ، كل هذه العوامل بالإضافة إلى عامل الأجور والتكاليف تساهم في تحديد ظروف عرض العمل.

يتحدد حجم العمل المستخدم بتفاعل عرض هذا العنصر والطلب عليه، وفي حالة تساوي هذين الأخيرين يتحقق التوازن في سوق العمل.

المبحث الثاني: تفسير البطالة في الفكر الاقتصادي

يستهدف هذا المبحث تقديم عرض لنظريات البطالة الأكثر شيوعا في الفكر الاقتصادي بغية التعرف على العوامل والمتغيرات التي تدفع إلى البطالة أو تفاقمها أو العكس، تخلق فرص العمل وتزيد منها. وطبيعى أن يكون من العسير الإلمام بكل ما كتب نظريا أو بجميع النظريات في هذا الحيز من البحث، بل ربما يكون من الأوفق التعرف على تلك النظريات الأكثر شيوعا والأعظم مكانة في الفكر الاقتصادي.

وفي هذه الدراسة سوف نتناول بالتحليل، عرض أهم وجهات نظر المدارس الإقتصادية في البطالة، بدءا بالمدرسة الكلاسيكية و النيوكلاسيكية، المدرسة الماركسية، الكينزية، المدرسة النقدية والليبرالية الحديثة وما تفرع عنها من اتجاهات معاصرة.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية في تفسير البطالة

أولا: النظرية الكلاسيكية

ظهرت المدرسة الكلاسيكية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وتعتبر المدرسة الكلاسيكية من أفضل مدارس الفكر الاقتصادي التي كان لها إسهام واضح ومتكامل في تحليل مشكلة البطالة، ويرجع السبب في ذلك لإهتمام الاقتصاديين الكلاسيك بالبعدين الاجتماعي والسياسي لهذه الظاهرة الاقتصادية، وهذا ما يفسر لنا لماذا احتلت مشكلة البطالة مكانة مهمة في تحليلهم باعتبار انها أكثر المشكلات إثارة للإضطربات الإجتماعية والسياسية. تميزت هذه المدرسة بتحليلها لمشكلة البطالة، لأنها اعتمدت التحليل في الأجل الطويل، حيث تم ربط مشكلة البطالة بالمشكلة السكانية وبتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي بالطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وبما سيؤول إليه النظام الرأسمالي في الأجل الطويل.

وقد جسد الاقتصادي الفرنسي جان باتيست ساي موقف المدرسة الكلاسيكية من ظاهرة البطالة عبر قانونه المعروف باسمه الذي يقول إن العرض يخلق الطلب المساوي له وبالتالي فإن عرض قوة العمل لابد أن يقابل بطلب مساو له وفقا للتوازن في سوق تنافسية. وقد ساد قانون ساي المذكور باعتباره ممثلا للفكر الكلاسيكي[1].

بمعنى أن البيع (العرض) مرتبط بالشراء (الطلب) وينطبق قانون ساي في حالة المقايضة، أما إذا استعملت النقود في عملية التبادل، فمن الملاحظ في هذه الحالة فصل عملية المبادلة إلى عمليتين مستقلتين كل منها عن الأخرى، وبالتالي تنفصل عملية البيع عن عملية الشراء. ومع ذلك فإن الكلاسيك لم يروا أي تعارض بين إدخال النقود في التبادل وبين سريان قانون ساي للأسواق.

وتماشيا مع قانون ساي، فإن التوازن الاقتصادي العام لدى الاقتصاديين الكلاسيك هو توازن التوظيف الكامل، وهو الوضع الطبيعي والمألوف لديهم وإن أي توازن يكون دون مستوى التوظيف الكامل لجميع الموارد البشرية والاقتصادية، هو توازن غير مستقر[2]، أي المساواة بين الادخار والاستثمار واستحالة حدوث البطالة على

[1] – **مشكلة البطالة في الوطن العربي، دراسة الاستطلاعية**، مرجع سابق، ص ص: 24 – 25.

[2] – نجيب إبراهيم، نعمة الله، مرجع سابق، ص 162.

نطاق واسع. ولو حدث وكان عرض المدخرات في السوق النقدي والمالي أكبر من الطلب عليها، أي الادخار أكبر من الاستثمار، فإن ذلك يؤدي– تبعا لقوانين العرض والطلب – إلى انخفاض سعر الفائدة، وبالتالي يتزايد الاستثمار وتزداد معه فرص العمل وتتلاشى البطالة وينقص الادخار إلى أن يتساوى الادخار مع الاستثمار وتعود حالة التوازن من جديد.

ويحدث العكس في حالة زيادة الاستثمار على الادخار، حيث يزداد سعر الفائدة وتزداد المدخرات إلى أن تتساوى مع الاستثمار، فيعود وضع التوازن من جديد.

أما لو كانت هناك بطالة، بمعنى أن عرض العمل أكبر من الطلب عليه، فإن علاج ذلك يكون سهلا من خلال انخفاض الأجور، حيث تؤدي البطالة إلى وجود تنافس بين العمال للحصول على فرص التوظيف، مما يجعلهم يقبلون بأجر أقل. والأجور الأقل تعني انخفاضا في تكاليف الانتاج وبالتالي زيادة الأرباح لدى قطاع الأعمال. ومن ثم تزيد حوافزهم على زيادة الإنتاج، بالتالي زيادة الطلب على العمال ... الشيئ الذي يؤدي إلى امتصاص البطالة.

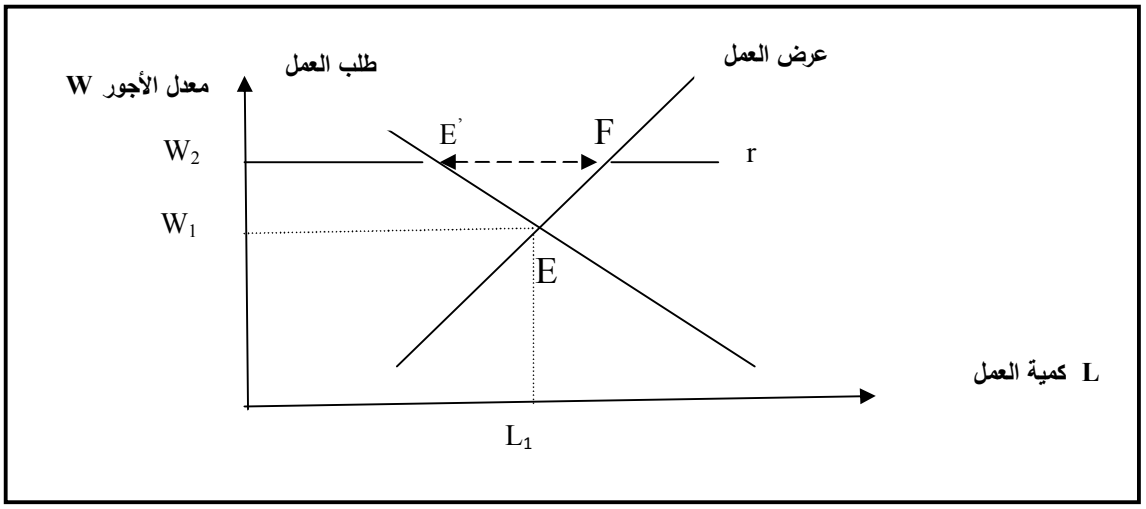
لقد افترض الكلاسيك أن علاج البطالة، إنما يتأتى من خلال مرونة تغير الأجور بالانخفاض في إطار الآليات التي توفرها المنافسة السارية في سوق العمل.

وتوصل الكلاسيك في هذا الخصوص إلى النتيجة التالية: ضرورة عدم تدخل الدولة في جهاز الأسعار وضرورة تجنبها لوضع أي تشريعات من شأنها تحديد مستوى الأجور والأسعار عند حد معين وإن نقابات العمال يجب ألا تقف ضد تيار انخفاض الأجور، حينما تحدث البطالة[1]، وإلا فإن الأمور سوف تضطرب ويصعب علاج البطالة.

ولكي نوضح رؤية الكلاسيك في تأثير جمود الأجور، أي عدم تحركها نحو الانخفاض في حالة وجود البطالة. نستعين بالشكل التالي:

[1] – زكي رمزي ، مرجع سابق ، ص 168.

الشكل رقم (03): نشوء البطالة بسبب جمود الأجور عند الكلاسيك



المصدر: محمد شريف إلمان،" **محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي** "، منشورات برتي، الجزائر، 1994، ص 105.

في هذا الشكل يتحدد الأجر التوازني عندما يلتقي منحنى الطلب مع منحنى العرض عند النقطة(E). وعندئذ تكون الكمية التوازنية لعرض العمل والطلب عليه هي (OL_1) ومعدل الأجر (OW_1). لنفرض أنه بسبب ضغط النقابات، أو تشريع حكومي، قد ارتفع معدل الأجر إلى (OW_2) في هذه الحالة سنجد أن عرض العمل، عند هذا المعدل الجديد للأجر، يساوي المسافة (W_2F) في حين أن طلب رجال الأعمال على عنصر العمل يكون مساويا للمسافة (W_2E')، مما يعني أن هناك فائض عرض، أو بتعبير أدق، وجود بطالة، تقدر بالمسافة ($E'F$). وبناء عليه، فإن هدف امتصاص البطالة (أو فائض عرض العمل) يتطلب، من وجهة نظر الكلاسيك تخفيض الأجور.

ولكن الكلاسيك لم يستبعدوا إمكانية حدوث البطالة الاختيارية وهي البطالة التي تنشأ لتفضيل العمال لذلك على قبولهم الأجور المنخفضة السائدة، لكن في جميع الأحوال توجد فرص للتوظيف كافية لتشغيل العمال القادرين على العمل والراغبين فيه، عند مستويات الأجور السائدة، كما أنهم لم يسقطوا من التحليل إمكانية حدوث البطالة الجزئية التي يمكن أن تنشأ بفعل الأخطاء التي ربما يقع فيها قطاع الأعمال، لكن هذه البطالة سوف تقضي على نفسها بنفسها من خلال توافر مرونة الأسعار والأجور.

لكن روبرت مالتس طور في سنواته الأخيرة ما يشبه النظرية التي تفسر إمكانية قيام البطالة في الأجل القصير بسبب قصور الطلب الفعال، فقد كان يعتقد أنه من المحتمل جدا، ألا يتساوى العرض الكلي مع الطلب الكلي، بسبب قصور الاستهلاك. وقد رد هذا القصور إلى أن رجال الأعمال يستهلكون أقل مما يربحون، لأنهم يدخرون وإن العمال يستهلكون أقل مما ينتجون، ذلك بسبب حصول قطاع الأعمال على جزء من إنتاجهم في شكل ربح. وأكد مالتس على ضرورة التغلب على قصور الاستهلاك[1].

[1]– المحجوب رفعت: " **الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلد الأخذة بالنمو**"، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1980، ص 35.

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية

أعاد النيوكلاسيك تأكيد ثقتهم في قانون ساي للأسواق، ومن ثم أنكروا إمكانية تعرض النشاط الإقتصادي لأزمات إفراط الإنتاج العامة، فنفوا احتمالات وجود البطالة على نطاق واسع. كذلك اتفق النيوكلاسيك على افتراض حالة المنافسة الكاملة وتوافر مرونة أسواق العمل وعدم جمود الأجور لعلاج ما عسى أن يحدث من بطالة جزئية في بعض القطاعات. وعليه فإن البطالة التي تسود في أي فترة إما أن تكون بطالة اختيارية أو هيكلية، ولهذا كان النيوكلاسيك يعتقدون أنه يوجد ميل كامن في النظام الإقتصادي يدفعه نحو تحقيق التوظيف الكامل، باستثناء الفترات التي تحدث فيها كوارث طبيعية أو حروب أو اضطرابات نقدية شديدة.

لعل أفضل من صاغ رؤية النيوكلاسيك في مجال التراكم والنمو والتغير التكنولوجي هو الاقتصادي الامريكي الشهير روبرت سولو في نموذجه تحت عنوان " مساهمة في نظرية النمو الإقتصادي " [1]، لأن الجيل المؤسس (كارل منجر، ستانلي جيفونز وليون قالراس) لم توجد لديهم أي رؤية، محددة بشأن مستقبل النمو وقضايا العمالة في الأجل الطويل، لقد آمن الجيل المنظر للنيوكلاسية بفعالية التقدم التكنولوجي ودوره في مواجهة قانون الغلة المتناقصة، ومن هنا فقد نظر مفكرو هذا الجيل إلى النمو الاقتصادي المصحوب دوما بالتوظف الكامل على أنه عملية تدريجية ومستمرة [2].

إن أهم متغيرين في نموذج سولو هما: رأس المال والتغير التكنولوجي، حيث افترض سولو في البداية ثبات عنصر التغير التكنولوجي واهتم أساسا بالدور الذي يلعبه رأس المال في عمليات النمو وتأثير ذلك على الأجور والعائد على رأس المال*.

عند تناولهم لمسألة النمو الاقتصادي، فإن الاقتصاديين النيوكلاسيك يؤكدون دوما على أهمية التركيز على رأس المال لتحقيق النمو. ويقصد برأس المال هنا، زيادة متوسط رأس المال لكل عامل على مدار الزمن. ويتحقق هذا حينما يتزايد رأس المال بمعدل أكبر من معدل زيادة عنصر العمل[3]. ومن أمثلة ذلك مضاعفة التجهيزات والمعدات المستخدمة داخل المصانع، ففي هذه الحالة تحدث زيادة في متوسط رأس المال للعامل،أي تغير في البنية التقنية لرأس المال فتكون نتيجة ذلك ارتفاع إنتاجية العامل. إن عملية توسيع رأس المال تأخذ في البداية شكل إنشاء المشروعات وتوسيعها، وخلال هذه العملية يتزايد الطلب على العمالة ولكن بنسبة أقل من

---

[1] – أنظر لمزيد من التفاصيل:

-R. W. Solow: «**A Contribution to The Theory of Economic Growth**», in: Quarterly Jouranl of Economics, No. 70, February 1956.

[2] – خليل حسن خليل: " **محاضرات في التنمية الاقتصادية، معهد الدراسات العربية العالية** "، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1963، ص 181.

* المقصود برأس المال هنا: مجموعة السلع المعمرة التي تستخدم في إنتاج سلع أخرى، وهو يتضمن البنية الأساسية، المصانع، والمباني، والمنشآت والماكينات والمعدات والتجهيزات، وكذلك المحزون من المواد الخام والسلع نصف المصنعة.

[3]- Paul A .Samuelson, William D.Nordhous : op-cit .pp: 549-552

نسبة زيادة رأس المال، ويظل المستثمر ينفق على تكوين رأس المال الثابت إلى أن تصل الأرباح إلى حدها الأقصى، ثم تنخفض بعد ذلك (تحت تأثير قانون الغلة المتناقصة).

وعندما ينخفض معدل العائد على الإستثمار مع زيادة عملية تعميق رأس المال، فإن سعر الفائدة ينخفض إلى مستويات قد لا تكون مغرية للقيام بالادخار. اما معدل الأجور، فإنه يتجه للتزايد مع عمليات تعميق رأس المال، وذلك لأن كل عامل أصبح يساعده قدر أكبر من رأس المال الثابت بالمقارنة مع الفترات الماضية وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة إنتاجياته الحدية مما يدفع بالأجور للتزايد مع تزايد هذه الانتاجية.

إن النظرية النيوكلاسيكية لم تعطي قضية البطالة اهتماما يذكر، لأنها تبنت قانون ساي للأسواق، ومن ثم افترضت حالة التوظيف الكامل. وقد عانت هذه النظرية من عيوب أساسية كثيرة فيها، مثل افتراضها حالة المنافسة الكاملة وهي حالة لا وجود لها في الواقع، وأن دخول عوامل الإنتاج تتحدد بإنتاجيتها الحدية وأن أسعار عوامل الإنتاج مرنة بشكل كامل والادخار يتعادل مع الاستثمار دائما عند مستوى التوظف الكامل، لكنها تجاهلت بذلك واحدة من أهم المشكلات التي شغلت بال جيل كامل من الاقتصاديين (كينز وأتباعه) كما أنها نظرت إلى التغير التكنولوجي باعتباره شيئا خارجيا يتطور بشكل منعزل عن مستوى التطور الاقتصادي. لكن الواقع يثبت عكس ذلك إذ ان استخدام التكنولوجيا هو أحد العوامل الأساسية للإنتاج، لأنه يرفع من حجمه بأقل التكاليف خاصة عامل الزمن والدقة، وبالتالي فإن التجهيزات الآلات قد يؤثر على حجم العمالة، حيث تحل محل العامل في أحيان كثيرة لهذا تتعرض هذه النظرية لنقد كبير من قبل منظري مدرسة كامبردج وغيرهم من الاقتصاديين.

المطلب الثاني: تفسير البطالة في المدرسة الماركسية والمدرسة الكينزية

أولا: المدرسة الماركسية

يرى كارل ماركس وكل المنتمين لمدرسته الفكرية، أن الرأسماليين هم السبب في مشكلة البطالة عندما يقومون بزيادة أرباحهم وتخفيض النفقات من خلال تسريح العمال أو تخفيض الأجور للحصول على ما يسمى بفائض القيمة [1]. وإن تحقيق أقصى ربح في ظل النظام الرأسمالي يدفعهم إلى زيادة الاستثمارات وتطوير التكنولوجيات المستخدمة في الإنتاج، هذا يؤدي لزيادة الإنتاج بشكل كبير في حين أن الأجور والدخول الموزعة لا تزيد بنفس المعدلات، والنتيجة أنه يحدث قصور في الطلب الفعال مما يؤدي لوجود فائض في عرض السلع أو أزمة إفراط إنتاج وتزايد للمخزون وتراجع نسبة المبيعات مقارنة بحجم الإنتاج، مما يؤدي في لحظات الأزمة إلى توقف أعداد كبيرة من المصانع نتيجة عجزها عن تصريف إنتاجها، فيقود بالتالي إلى تفشي ظاهرة البطالة الاجبارية بصورة غير عادية. ويعتقد المفكرون المنتمون للمدرسة الماركسية أن لحظات الأزمة الاقتصادية الدورية التي يتعرض لها النظام الرأسمالي وما يترافق معها من تفشي للبطالة، تشكل لحظات ضعف استثنائية للنظام الرأسمالي وتعد من الأوقات المناسبة للطبقة العاملة على تغير هذا النظام[2].

[1] – جميل أحمد محمود خضر وآخرون، مرجع سابق، ص 18.

[2] – **مشكلة البطالة في الوطن العربي، دراسة استطلاعية** ، مرجع سابق، ص 34 .

فضلا عن تفشي البطالة بمعدلات مرتفعة أثناء أزمات افراط الإنتاج الدورية في النظام الرأسمالي، فإن المدرسة الماركسية ترى أن التحولات الاجتماعية التي تترافق مع تطور النظام الرأسمالي تؤدي لنزوح أعداد كبيرة من الريف إلى المدن بحيث يمثل غير المشتغلين بينهم جيشا من المتعطلين الذين يشكلون احتياطيا ضروريا للرأسماليين حتى يسهل عليهم الضغط على أجور العمال والتهديد باستبدال هؤلاء المتعطلين أو الذين يعملون في القطاع غير الرسمي بهم، كالباعة المتجولين والمتسولين والعاملين في الأسواق السوداء بكل أنواعها.

وبصفة عامة ينظر الفكر الماركسي إلى البطالة باعتبارها تجسيدا لعجز النظام الرأسمالي خاصة عندما تتحول إلى ظاهرة واسعة الانتشار وذات أثار سلبية على حياة نسبة كبيرة من السكان، مما تنجم عنه بالضرورة أثار سياسية مهمة.

ثانيا: المدرسة الكينزية

ترجع إلى أفكار جون ماينارد كينز في الثلاثينيات من القرن العشرين، حيث جاءت أفكار كينز بعد أن فشلت ميكانكية السعر والأجور في علاج مشكلة البطالة التي انتشرت عقب الكساد العالمي الكبير والذي حدث عام 1929. حيث انخفضت الأجور وانخفضت الأسعار، ولكن الطلب لم يتغير بسبب عدم وجود قوة شرائية لدى الأفراد والمؤسسات، وإن نشوء هذه الأزمة خلق بطالة مستعصية في الدول الرأسمالية والتي تجاوزت 1.5 مليون عاطل عن العمل وأدت إلى توجيه أنظار كينز إلى أساس المشكلة[1]. لذلك أسس نظريته العامة على أساس أن التوازن يتحقق نتيجة للتوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد في أن واحد، إذ أن الطلب على العمل دالة متناقصة بدلالة الدخل وأن تعظيم الأرباح يتطلب تساوي الإنتاجية الحدية للعمل مع معدل اللأجر الحقيقي. أي أن انخفاض معدل الأجور الحقيقية يمكن أن يتيح ارتفاعا في الطلب على العمل وبالتالي حجم العمالة. أما عرض العمل فإنه مرتبط بمعدل الأجر الاسمي، لأن العمال يقعون في فخ الوهم النقدي، حيث يعتبرون أن كل زيادة في الأجر الاسمي هي زيادة فعلية في مداخيلهم بسبب جهلهم لمستوى الأسعار، وقد وجد كينز أن تطور الرأسمالية يصطدم بتناقضات حادة لا يمكن أن تزول عفويا مثل البطالة الجماهيرية المتزايدة وعدم كفاية الطلب على البضائع ، مما يؤدي إلى عدم تطابقه مع العرض آليا [2].

ومن ناحية أخرى، يرفض كينز آلية الأجور كسبب للبطالة، لأن انخفاضها سيؤدي إلى انخفاض دخل العمال وبالتالي انخفاض الطلب على السلع مما يعقد مشكلة تصريف السلع بالأسواق، وعليه لاحظ كينز أن حالة التوظف الكامل التي ادعى الكلاسيك والنيوكلاسيك بأنها الوضع العادي والمألوف للإقتصاد الوطني ليست إلا حالة خاصة جدا. وأن التوازن يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلفة تقل عن مستوى التوظيف الكامل. وقادته الأدوات التحليلية التي اعتمد عليها إلى القول بأن الطلب الكلي الفعال هو الذي يحدد حجم العرض الكلي وبالتالي حجم الناتج، الدخل والتوظيف. وبناءا عليه فإن قوة العمل تكون مستخدمة استخداما ناقصا في حالة عدم

[1] – جميل أحمد محمود خضر وآخرون، مرجع سابق، ص 18 .

[2] – ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سابق، ص 24.

كفاية الطلب الكلي الفعال، لذلك فإن زيادة مستوى التشغيل تتطلب العمل على زيادة حجم الطلب الكلي الفعال الذي ينقسم عند كينز إلى طلب على سلع الاستهلاك وطلب على سلع الاستثمار.

إن كينز في تحليله لشرح التقلبات التي تحدث في مستوى الدخل القومي وما تجره معها من تقلبات في سوق العمل، كان يعلق أهمية خاصة على مسألة تعادل الادخار مع الاستثمار كشرط ضروري لتوازن الدخل القومي في أي فترة . منطلقا في ذلك من المعادلات التعريفية التالية [1]:

الدخل القومي = الاستهلاك + الادخار

الناتج القومي = الاستهلاك + الاستثمار

وأن الدخل القومي = الناتج القومي

إذن: الادخار = الاستثمار

وفي حالة افتراض أن حجم الادخار أكبر من الاستثمار، فإن الطلب الكلي الفعال سوف يقل عن العرض الكلي وبالتالي يتزايد المخزون من السلع ويتراكم، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار، انخفاض الأرباح، انخفاض الناتج وبالتالي تتزايد الطاقة العاطلة وتحدث بطالة، الشيء الذي يؤدي إلى انخفاض الدخل القومي.

أما في حالة ما إذا كان حجم الاستثمار أكبر من الادخار، فإن الطلب الكلي الفعال سوف يكون أكبر من العرض الكلي، في هذه الحالة ينخفض مستوى مخزون السلع، تتزايد المبيعات وترتفع الأسعار والأرباح، وإذا كانت هناك طاقات إنتاجية عاطلة فسوف يلجأ المنتجون لتشغيلها. وهذا الانتعاش في الاستثمار يؤدي إلى زيادة في تشغيل عدد العمال وبالتالي تقل البطالة [2].

وعندما بحث كينز في العوامل المتحكمة في تحديد شقي الطلب الكلي الفعال (أي الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار) اعتمد على التحليل النفسي لسلوك المستهلكين ورجال الأعمال وهذه تمثل نقطة ضعف أساسية عند كينز، لأنه جعل سر التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي في الرأسمالية راجعا إلى عوامل كامنة في نفوس الأفراد وهنا تجدر الإشارة إلى تلك الحالة النفسية التي رأى كينز أنها ذات دور كبير والتي تتمثل في" أن الناس يميلون إلى زيادة استهلاكهم كلما تزايد دخلهم ولكن ليس بنفس القدر الذي يزيد به دخلهم ". ولهذا فإن الارتفاع المطلق والمستمر في مقدار الدخل يسهم عادة في توسيع نطاق التباعد بين الدخل والاستهلاك، مما يعني تزايد الادخار، الأمر الذي يستدعي استثمارا متزايدا لامتصاص هذا الادخار المتزايد. وإذا لم تتحول المدخرات المتزايدة إلى استثمار فإن الطلب الكلي سوف ينقص، من ثم ينخفض حجم الدخل والتوظف وتظهر البطالة، ولن يمكن علاج البطالة إلا بتزايد نسبة الاستثمار.

من الواضح تماما أن كينز قد اختزل مشكلة البطالة وعدم استقرار مستوى الدخل، إلى مشكلة العلاقة بين الادخار والاستثمار، وبما أن الميل للاستهلاك ثابت نسبيا، في حين أن الاستثمار غير ثابت، فإن التغير في

[1] – وليد ناجي الحالي، مرجع سابق، ص 11.

[2] – ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سابق، ص 25 .

الاستثمار هو المسؤول الأول عن تغير الدخل. وتوصل إلى أن المستوى التوازني للدخل سيكون في غالب الأحوال أقل من مستوى التوظف الكامل، لأن مستوى الادخار (الدخل الذي لم يستهلك) والذي تتناسب مع مستوى التوظف الكامل، سيكون دائما أكبر من مستوى الاستثمار، الأمر الذي يعني أن النشاط الاقتصادي محكوم عليه بالبطالة المستمرة والتعرض للأزمات.

عموما فإن النتيجة المهمة التي توصل إليها كينز هي أن الاقتصاد الرأسمالي وهو في حالة الكساد والبطالة يعجز عن أن يولّد من ذاته وبطريقة تلقائية سبل إنعاشه، وللخروج من هذه الحالة اقترح كينز ضرورة التدخل للتأثير في حجم الطلب الكلي الفعال حتى يتسنى رفعه إلى المستوى الكافي لتحقيق التوظف الكامل وهو يرى أن الدولة (الحكومة) هي الجهاز الوحيد القادر على إحداث هذا التأثير باللجوء إلى أدوات السياسة المالية.

حينما يكون الكساد هو المسيطر، اقترح كينز جملة من السياسات في مجال الائتمان والمالية العامة لزيادة حقن الاقتصاد القومي بجرعات منشطة لزيادة حجم الطلب الكلي الفعال، فدعا إلى تخفيض سعر الفائدة حتى تنخفض تكاليف الإنتاج ونادى بخفض الضرائب وزيادة الإنفاق العام في مجال الخدمات والأشغال العامة، حتى لو تطلب الأمر مجرد توظيف عمال يقومون بحفر خنادق في الشوارع وإعادة ردمها من جديد . فكل ذلك من شأنه أن يزيد من حجم الدخل والإنفاق ومن ثم توظيف العمالة[1].

إن الكينزية قد نجحت، عقب ظهورها وانتصارها فكريا وعمليا، في أن تضع المدرسة النيوكلاسيكية في الظل، حيث بررت تدخل الدولة باعتباره عاملا مساعدا على تصريف المنتجات ومنشطا للاستثمارات وعاملا من عوامل ضمان التوظف الكامل لقوة العمل.

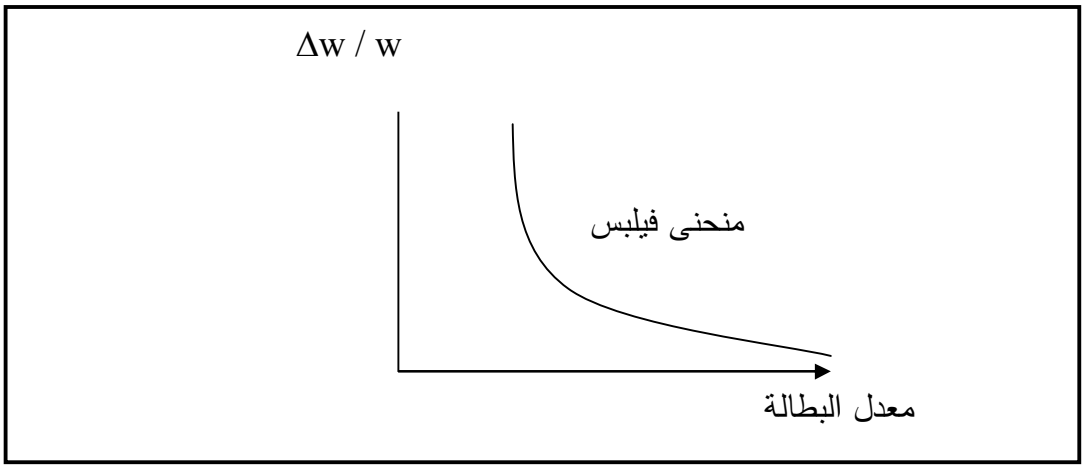
المطلب الثالث: تفسير البطالة وفق منحنى فيلبس و النظريات النقدية

أولا: تفسير البطالة وفقا لمنحنى فيلبس

قام الاقتصادي أ.و. فيلبس (A .W .Phillips) في عام 1958 بدراسة مهمة تحت عنوان " العلاقة بين البطالة ومعدلات تغير الأجور النقدية في المملكة المتحدة خلال الفترة (1861–1957)". وقد توصل في هذه الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة و معدل التغير في الأجور النقدية، بعد دراسة معمقة لبيانات الأجور النقدية والبطالة في بريطانيا لفترة طويلة تصل إلى القرن. وقد اكتشف من هذه البيانات أن الأجور النقدية تميل للارتفاع عندما تكون معدلات البطالة منخفضة بينما تميل الأجور للانخفاض عندما تكون البطالة ومعدل التغير في الأجور النقدية ($\Delta w / w$). والتفسير الاقتصادي لهذه العلاقة العكسية هو أنه كلما كانت معدلات البطالة أكبر فإن مطالبة العمال بزيادة الأجور تصبح أضعف لعدم وجود أعمال ووظائف كثيرة، بالإضافة إلى أن المنشآت تكون في وضع يمكنها من مقاومة مطالب زيادة الأجور في ضوء تراجع أرباحها، ويمكن توضيح من خلال الشكل الموالي:

[1]– عارف دليلة وإسماعيل سفر: " **تاريخ الأفكار الاقتصادية** "، جامعة حلب، ط 1، سوريا،1977، ص 599.

الشكل رقم (04): منحنى فيلبس والعلاقة بين معدل البطالة والنمو في الأجور النسبية



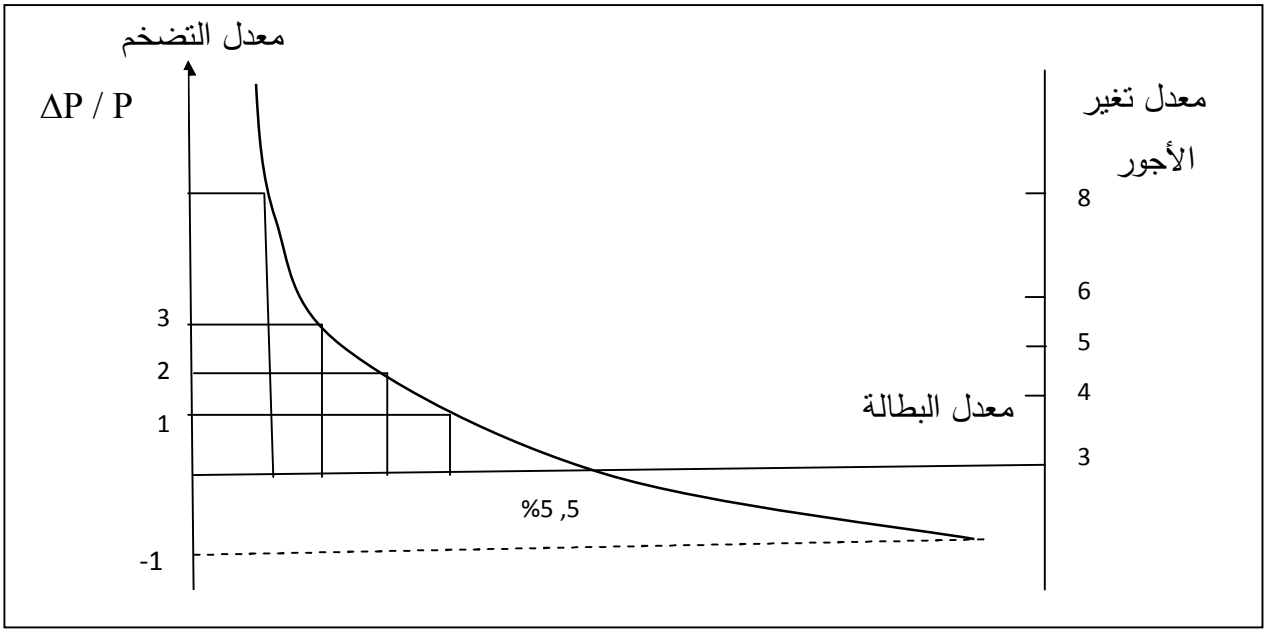
المصدر: طالب محمد عوض، مرجع سابق، ص 154.

وبالرغم من أن علاقة فيلبس الأصلية ركزت على الأجور النقدية والبطالة إلا أن الاقتصاديين يميلون إلى تفضيل استخدامها لتحليل العلاقة بين البطالة والتضخم (معدلات التزايد في الأسعار)، فمن المعلوم أن المنشات التنافسية تقوم بتعظيم أرباحها من خلال مساواة قيمة انتاجها الحدي (الانتاجية الحدية مضروبة في سعر البيع) بمعدل الأجور(w)، إذا ما عممنا هذه العلاقة الجزئية على المستوى الكلي، فإنها تتضمن وجود علاقة بين معدلات التغير في الأجور النقدية ومعدلات التغير في الأسعار. وعلى وجه التحديد فإن العلاقة بين تغيرات الأجور النقدية والتضخم كالتالي:

معدل التضخم = معدل التغير في الأجور النقدية – معدل التغير في انتاجية العمل.

وتمكننا هذه العلاقة بإعادة رسم منحنى فيلبس كعلاقة عكسية بين معدلات البطالة ومعدلات التضخم كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (05): منحنى فيلبس



المصدر: رمزي زكي، مرجع سابق، ص 363.

ومن خلال الشكل، يتضح أنه إذا كان معدل البطالة يساوي 5,5 % من قوة العمل وكانت الأجور النقدية تزيد بنسبة 3 % سنويا وكذلك تزيد إنتاجية عنصر العمل بنسبة 3 % سنويا، فإن معدل التضخم الذي يسود في هذه السنة سيكون مساويا للصفر. ومن الممكن خفض معدل البطالة إلى مستوى أقل من 5,5 % في مقابل السماح بزيادة معدل التضخم. فإذا قرر صانعو السياسة الاقتصادية تخفيض معدل البطالة إلى 2 %، فإن معدل التضخم سيرتفع إلى 3 % وستكون الزيادة في الأجور النقدية بمعدل 6 %، هكذا يوضح منحنى فيلبس أنه من الممكن خفض معدل البطالة على أن يرتفع التضخم.

لكن مع بداية السبعينات لوحظ أن المستوى العام للأسعار ظل يتجه نحو الارتفاع المستمر، في الوقت الذي تتزايد فيه معدلات البطالة، الشيء الذي شكل انتقادات لهذا المنحنى وقصوره على تفسير تزامن البطالة والتضخم معا (الركود التضخمي).

ثانيا: النظريات النقدية للبطالة

يفسر هذا التيار البطالة الدورية من خلال العوامل النقدية البحتة وأن علاجها يكمن في استخدام أدوات السياسة النقدية، يضم هذا التيار مجموعة من المفكرين أمثال: هوتري، كنوت فيكسل، هايك وفريدمان من مدرسة شيكاغو، بإعطائهم للنقود أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي. فهم يعتقدون أن النظام الرأسمالي بطبيعته مستقر في الأساس وأنه لا يتعرض بالضرورة للتضخم والبطالة والركود إلا من خلال التقلبات الكبيرة التي تحدث في الرصيد النقدي، بمعنى أن التقلبات التي تحدث في مستوى الدخل والناتج والتوظيف وانحرافها عن اتجاهها العام الممكن، إنما ترتبط بمعدلات التغير في عرض النقود [1].

[1] – ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سابق، ص ص: 29– 30.

هاجم فريدمان وأنصاره بشدة منحنى فيليبس الكينزي الذي كان ينص على أنه توجد علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم. وقد استغل النقديون السقوط المريع الذي شهدته فكرة منحنى فيليبس عقب ظهور ما سُمي بالكساد التضخمي، ليعلنوا أنه لا توجد على المدى الطويل أي علاقة بين التضخم والبطالة وأنه لا صلة بين متوسط معدلات البطالة ومتوسط معدلات التضخم. فالتضخم ظاهرة نقدية مستقلة عن ظاهرة ارتفاع الأجور وضغط نقابات العمال. أما البطالة فترجع في رأيهم إلى زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية على النحو الذي شلّ من كفاءة آلية الأسعار في سوق العمل وأن المسؤول عن ذلك تبني حكومات البلدان الصناعية الرأسمالية هدف التوظف الكامل.

ويشير النقديون إلى أنه في المراحل الأولى من نمو الرأسمالية، كانت البطالة تعالج من خلال انخفاض مستويات الأجور حينما يزيد عرض العمل على الطلب عليه. أما الآن فإن نقابات العمال وإعانات البطالة تعطل من فاعلية سوق العمل. ويعتقد النقديون، أن إعانات البطالة التي تمنحها حكومات البلدان الصناعية جعلت العمال العاطلين غير عابئين بالبحث عن فرص للعمل. ولهذا ينتقد النقديون الآثار السلبية التي أحدثتها هذه البرامج من وجهة نظرهم في حوافز العمل وتعطيل قوانين السوق، وينادون بإلغائها حتى يمكن عودة الحيوية لسوق العمل.

كذلك يعتقد النقديون أنه ليس من الحكمة تبني شعار التوظف الكامل وبخاصة في ضوء المفهوم الكينزي له، الذي أهمل فكرة معدل البطالة الطبيعي* (Natural Rate of Unemployment) وهو المعدل الذي يتوافق ويتناسب مع حالة الاستقرار النقدي وأن أي محاولة لخفض معدل البطالة الحقيقي دون مستوى هذا المعدل الطبيعي، لا تلبث أن تجر معها التضخم وعدم الاستقرار.

إن النقديين ينظرون إلى البطالة الحاصلة في البلدان الصناعية الرأسمالية، على أنها من نوع البطالة الاختيارية وليست من النوع الإجباري، ويرى فريدمان أنه في أي لحظة نجد أن هناك عاطلين بالاختيار، بمعنى أنهم يرفضون العمل بسعر الأجر الحقيقي الذي يعرض عليهم لأنهم يعتقدون أنه يجب أن يكون هناك أجر أعلى مما يعرض عليهم. وهم يفضلون البقاء عاطلين ماداموا يحصلون على إعانات البطالة ويتمتعون بالضمان الاجتماعي أو لأن لديهم مدخرات كافية.

إن البطالة الإجبارية ، هي المشكلة التي شغلت بال أجيال كاملة من الاقتصاديين، لا مكان لها إطلاقا في تحليلهم، ويرفض عدد كبير من الاقتصاد يين الكينزيين وغير الكينزيين هذه النظرة الميتافيزيقية لمشكلة البطالة. ذلك أن التأمل في واقع البطالة الحاصلة في هذه البلدان، يوضح أن الشطر الأكبر من المتعطلين قد فصلوا قسرا من أعمالهم، ناهيك عن العمالة الجديدة التي تدخل سوق العمل لأول مرة ولا تجد فرصة العمل أصلا، فكل هؤلاء

* فريدمان ذكر أن هذا المعدل يتوقف على مجموعة من العوامل ، مثل قوانين الحد الأدنى للأجور وقوة نقابات العمال ..إلى اخره ، وأن هذا المعدل هو في النهاية من صنع السياسات الاقتصادية ، ومن ثم فهو يتغير بتغير هذه العوامل. ولكن حتى الآن لا يوجد اتفاق حول كيفية تحديد هذا المعدل كميا.

لا يمكن النظر إليهم على أنهم يرفضون الأجر السائد أو أنهم يقيّمون عملهم بأعلى من الأجر السائد بالسوق، فكثير منهم مستعد أن يعمل بالأجر السائد أو بالأجر الذي كان يتقاضاه من قبل أو حتى بأقل من ذلك، مع ذلك لا يجدون فرصة العمل من هنا يتساءل الاقتصادي الأمريكي الشهير لسترثارو (Lester Thurow) بأي معنى إذن من المعاني يمكن أن ننظر إلى هؤلاء على أنهم متعطلون اختيارا ، أي بمحض إرادتهم ؟ لا توجد إجابة مقنعة عند النقديين[1] .

المطلب الرابع: التفسير التكنولوجي للبطالة

ترجع بواكير التفسير التكنولوجي للبطالة إلى جهود الاقتصادي جوزيف شومبيتر (Joseph . A . Schumpeter): (1950 –1883)، عندما أثار في كتابه المشهور الدورات الاقتصادية (1939) و إلى ما جاء به الاقتصادي الروسي نيكولاي كوندراتيف (N.Kondratieff) في دراسته عن الموجات الاقتصادية طويلة الأجل، حيث أثار كوندراتيف إلى أن النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي يشهد موجات إرتفاعية وأخرى إنخفاضية تتراوح مدتها ما بين 50 و60 عاما [2].

لقد حدد كوندراتيف هذه الموجات الكبرى طويلة الأجل فيما بين نهاية القرن الثامن عشر وحتى كتابة دراسته في العشرينات من القرن الماضي.

اختلف الاقتصاديون في تفسير هذا النوع من الدورات إلى أن جاء تفسير شومبيتر لها، الذي يبن أن هذا النوع من الدورات عادة ما يكون مقترنا بحدوث تغير هيكلي في البلدان الصناعية الرأسمالية، ناجم عن تغيرات إبتكارية وتكنولوجية كبرى يكون من شأنها دفع صناعات وقطاعات معينة للازدهار وتعرض صناعات وقطاعات أخرى للانهيار وعلى النحو الذي يعيد تشكيل بنيان الإنتاج الوطني.

لقد لاحظ أنه بالنسبة لدورة كوندراتيف الأولى حدثت الثورة الصناعية الأولى وما جاء في ركابها من مخترعات وابتكارات في مجال عدد من الصناعات المهمة، أما الدورة الثانية طويلة الأجل، فقد ارتبطت بظهور السكك الحديدية وانتشارها في كثير من دول العالم خلال الفترة (1850 – 1870)، فيما ارتبطت الدورة الثالثة بظهور صناعة السيارات والأجهزة الكهربائية والراديو في السنوات التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الأولى (انتهت هذه الموجة – تقريبا– عند مشارف الخمسينات من القرن العشرين، لتبدأ من جديد – كما يرى فريمان – دورة جديدة).

وقد كان محور التغير ينصب على المناخ الذي خلقته المبتكرات الجديدة، اذ سيضطر المنتجون القدامى إلى تغيير منتجاتهم بعد أن يكون الطلب عليها وكذلك أسعارها قد انخفض، وقد تضطر المشروعات القديمة إلى الإغلاق والإفلاس، فتحدث بطالة بين العمال الذين كانوا يعملون بها.

---

[1]– لأكثر التفاصيل أنظر:

- Lester C. Thurow: Dangerous Currents : « **The State of Economics**», Oxford University Press, 1983, p. 79.

[2] – مهدي صالح داوي: " **نتائج التفسيرات الاقتصادية للبطالة مع إشارة لواقع البطالة العربية** " ، مجلة ديالى، جامعة ديالى، العراق، العدد 28، 2008، ص 7.

ووفقا لهذا التفسير أصبحت البطالة هيكلية وليست دورية، إضافة إلى ضعف العلاقة بين البطالة والسوق، فقد كان عدد العمال العاطلين يتزايد في فترات الركود ويتناقص مع الانتعاش، أما الان فإن طرد الأيدي العاملة لا يجري في ظل الركود فقط، كذلك لا تؤدي فترة الانتعاش إلى انخفاض ملحوظ في حجم البطالة.

إن النظرة الشاملة لمضمون، آليات وأثار التطور التكنولوجي المعاصر تعزز من مستويات الانجازات البشرية المتمثلة باختصار أزمنة العمل ورفع انتاجية عناصر الانتاج مما يؤدي إلى حل جزء كبير من اشكاليات الندرة القائمة على محدودية الموارد ولا محدودية الحاجات. إلا أن أوجه النقد تنصب على مجمل السياسات والشروط والوصفات التي تضعها الدول المتقدمة (ذات السبق التكنولوجي) أمام الدول النامية.

فمنذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي تقدمت موضوعات الليبرالية الإقتصادية وخصخصة مشروعات الرأسمالية الدولية من خلال وجود التكتلات الرأسمالية وأنشطة منظمة التجارة الدولية[1].

الشيء الشديد الارتباط بين هذه التكتلات الاقتصادية هو اتجاهها نحو حرية التجارة الدولية المتمثلة في فتح الباب كاملا لانتقال المستويات الثلاث المتمثلة في أسواق السلع ورأس المال والعمل، في حين يعكس الواقع الميداني اننا ازاء آلية في التجارة الدولية تكون فيها سوق للسلع وسوق لرأس المال بدون أن تكون هذه الالية سوقا للعمل الحر. وهذه الاشكالية ستقود حتما إلى فوضى في اسواق عمل الدول النامية تتمثل بأهم سماتها بالهجرة الدولية للكفاءات والبطالة الهيكلية التي تحدث بسبب الإصلاح والخصخصة المقدمة من قبل المؤسسات النقدية والمالية والتجارة الدولية.

مع الإقرار بهذا التحدي، إلا أن الفرص مواتية أمام البلدان النامية للتعامل مع المتغيرات الدولية من خلال انتهاج سياسات داخلية تركز على تنمية العمل المبدع القادر على التنافس دوليا.

المطلب الخامس: البطالة في الفكر الاقتصادي الحديث

البطالة في التحليل الاقتصادي الحديث لا تقتصر على النظريات السابقة فقط ولكن توجد عدة نظريات أخرى سوف نتناول بعضها بإيجاز في هذا المطلب:

أولا: نظرية معدل البطالة الطبيعية

لابد من التمييز بين معدل البطالة الفعلي ومعدل البطالة الطبيعي، فقد أطلق " فريدمان " اسم معدل البطالة الطبيعي على معدل البطالة عند ثبات معدل التضخم السائد تميزا له عن معدل البطالة الفعلي الذي يعبر عن معدل البطالة في قوة العمل، فإذا فاق معدل التضخم المستوى المرغوب فيه، عندئذ يمكن تخفيضه عن طريق تحقيق معدل أقل من اجمالي الناتج القومي الفعلي، ومن ثم رفع معدلات البطالة، أما إذا أريد تخفيض معدلات البطالة وخلق فرص عمل أكبر، ففي هذه الحالة سيرتفع معدل التضخم[2].

[1] – مهدي صالح داوي، مرجع سابق، ص 9.

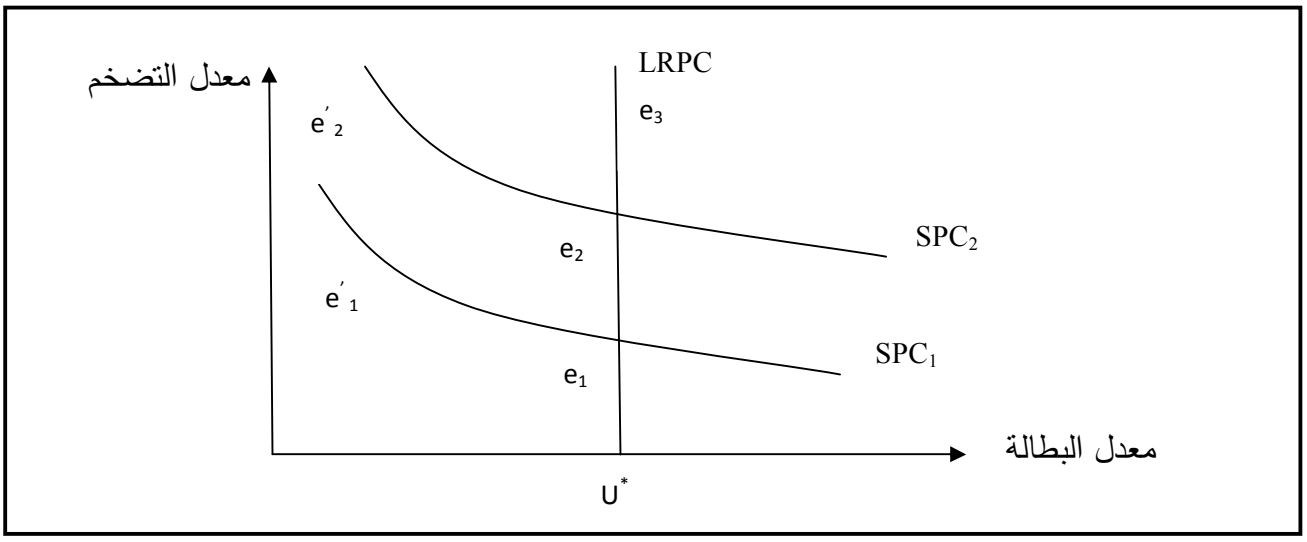
[2] – ضياء مجيد الموسوي: " **النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي** "، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط2، الجزائر، 2005 ، ص 19.

إن نظرية فريدمان الخاصة بالمعدل الطبيعي للبطالة والناتج، هي الأساس النظري لاعتقاد النقديين بأنه في الزمن الطويل يعتمد أثر رصيد النقود أساسا على مستوى الأسعار والمتغيرات النقدية الأخرى وكذلك المتغيرات الحقيقية مثل الناتج والتوظيف، فلديها الوقت لتتلاءم مع مستويات معدلاتها الطبيعية في الزمن الطويل، وهذه المعدلات الطبيعية للناتج والتوظيف إنما تتوقف على متغيرات حقيقية مثل عوامل العرض (العمل ورأس المال) والحالة التكنولوجية.

إن العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة غير مهم بالنسبة للنقديين، لكن الأهم هو العلاقة بين معدل التضخم والفرق بين معدل البطالة الفعلي والطبيعي والاقتصاد عندهم لا يمكن له أن يكون منطبق على منحنى مستقر لفيليبس.

ووفقا لهذه النظرية فإن الانتقال في منحنى فيلبس لا يتوقف إلا عند رجوع معدل البطالة الفعلي إلى المعدل الطبيعي، ويتضمن هذا التحليل أن منحنى فيلبس في الأجل الطويل سيكون عموديا عند معدل البطالة الطبيعي، الشكل الموالي يوضح هذه النتيجة [1]. التوازن الأولي (طويل الأجل) للنشاط الاقتصادي يتحقق عند النقطة (e_1) حيث يحقق التشغيل الكامل (دون وجود أي فجوة انكماشية أو تضخمية). النقطة (e_1) واقعة على منحنى فيلبس قصير الأجل (SPC_1) وكذلك على الخط العمودي الساقط على معدل البطالة الطبيعي (U^*).

الشكل رقم (06): منحنى فيلبس في الأجل الطويل عمودي عند معدل البطالة الطبيعي



المصدر: طالب محمد عوض ، مرجع سابق ، ص 171.

عند حدوث توسع في النشاط الاقتصاد (زيادة الانتاج والدخل الحقيقي عن المستوى الأمثل بسبب هزات من جانب الطلب أو العرض) تؤدي إلى انخفاض مؤقت في البطالة عن معدلها الطبيعي وارتفاع في معدل التضخم مما يعني التحرك على منحنى فيلبس قصير الأجل (SPC_1) من(e_1) إلى (e'_1). يتضح للأفراد في نهاية الفترة الأولى (عند e'_1) أن معدل التضخم الفعلي أصبح أكبر من معدل التضخم المتوقع فيبادروا إلى رفع

[1] – طالب محمد عوض، مرجع سابق، ص 171.

توقعاتهم بخصوص معدل التضخم الذي سيسود في الفترة القادمة. وهذا سيؤدي في بداية الفترة القادمة إلى انتقال في منحنى فيلبس للأعلى من (SPC_1) إلى (SPC_2) حيث تبقى البطالة في بداية الفترة التالية أقل من معدلها الطبيعي كما هو مبين عند النقطة (e'_2). لكن بعد هذا الارتفاع في الأسعار والأجور وما تبعه من ارتفاع مماثل في معدل التضخم المتوقع، يعود التساوي بين التضخم الفعلي الجديد والتضخم المتوقع الجديد مما يدفع النشاط الاقتصادي للتراجع خلال الفترة الثانية. ويستمر هذا التراجع حتى يعود الانتاج والدخل إلى مستواه الأمثل وترتفع البطالة إلى معدلها الطبيعي. وبالتالي يتحرك النشاط الاقتصادي من النقطة (e'_2) إلى النقطة (e_2) على منحنى فيلبس الجديد (SPC_2) . ويلاحظ أن النشاط الاقتصادي في نهاية الفترة الثانية قد عاد إلى نقطة توازنية (e_2) واقعة على الخط العمودي الساقط على معدل البطالة الطبيعي (U^*) ، وهذا التحرك من (e'_2) إلى (e_2) خلال الفترة الثانية يؤدي إلى تخفيض معدل التضخم بسبب ارتفاع البطالة إلى معدلها الطبيعي. يتضمن هذه الحركة نتيجة هامة مفادها أنه بالرغم من أن معدل التضخم الفعلي قد ارتفع في نهاية الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى إلا أن معدل البطالة قد بقي ثابتا عند معدله الطبيعي (U^*).

يبين هذا التحليل، أن منحنى فيلبس في الأجل الطويل يتطابق مع الخط العمودي الساقط على معدل البطالة الطبيعي (U^*)، ويصل بين نقاط توازنية طويلة الأجل مثل (e_1) و (e_2) و (e_3)...متضمناً بقاء معدل البطالة والإنتاج والدخل الحقيقي ثابتاً عند مستواها السائد في الفترة الأولى، بالرغم من أن المتغيرات النقدية كالأجور، الأسعار والدخل القومي قد ازدادت كلها بنفس النسبة مقارنة بمستواها الأول قبل ارتفاع معدل التضخم المتوقع.

لابد من الإشارة أيضا إلى بعض الانتقادات التي وجهت لنظرية معدل البطالة الطبيعي، حيث لم يستطيع الاقتصاديون الاتفاق على مقدار هذا المعدل وبقي مفتوحاً ضمن المدى 3 % إلى 7 %، من جهة أخرى فقد لاحظ الكثير من الاقتصاديون أن هذا المعدل يفتقر إلى الثبات والاستقرار وانه يعتمد على معدلات البطالة الفعلية، حيث أن معدلات البطالة الفعلية تميل إلى التغير عبر الزمن فإن معدل البطالة الطبيعي يتغير أيضا عبر الزمن.

ثانيا: نظرية رأس المال البشري

ظهرت هذه المدرسة خلال الستينيات وبالتحديد في 1964 على يد: ج.س.بيكر (G.S. Becker) وهي تعتبر بالنسبة لعدة اقتصاديين كفرع جديد في النظرية النيوكلاسيكية بما أنها ترتكز على نفس فرضيات وبديهيات هذه الأخيرة.

الفرضية الأساسية التي تقوم عليها هذه النظرية تتمثل في أن كل فرد يبحث عن تعظيم المزايا التي يمكن له الحصول عليها من نشاط ما، هذا ما يفسر الاختيار لهذا أو ذلك التكوين الممكن بدلالة التكاليف والأرباح، إن التكوين يحسن الانتاجية ويعطي أجورا أعلى، بالتالي فعلى الأفراد تحمل تكلفة أعلى لتدريب وتكوين رأس المال البشري في سبيل الحصول على دخول في الفترة الانتاجية لحياة الفرد وتعويض الخسارة أثناء فترة

التدريب، أسلوب العائد على الإستثمار في القوى العاملة يستخدم كمؤشر على مدى الاستثمار. معدل العائد على الإستثمار في القوى العاملة هو سعر الخصم الذي تصبح بموجبه القيمة المالية لصافي الدخل المتأتي للفرد خلال حياته تساوي صفرا (يسميه بعض المفكرين معدل المردود وهو المعدل الذي يجعل القيمة الحالية للربح يساوي صفر [1])، كما يتضح من المعادلة :

$$\sum_{i=n_1}^{n_2} \frac{R_i - c_i}{(1+r)^i} = 0$$

حيث:

R_i : الدخل المتأتي للفرد في الفترة " i "؛

c_i : تكاليف التعليم أو أية تكاليف أخرى مصاحبة لها كتكاليف الفرص البديلة في الفترة " i "؛

n_1 : السن القانوني المسموح فيها للفرد أن يترك المدرسة ويلتحق بالتكوين أو سوق العمل(السن الأدنى للعمل)؛

n_2 : سن التقاعد القانوني والتي يخرج الفرد بعدها من سوق العمل (السن الأقصى للعمل)؛

n : عدد السنوات التي يقضيها الفرد في العمل وتساوي " $n_1 - n_2$ "؛

r : معدل العائد أو معدل المردود على الاستثمار.

بعد حساب معدل العائد على الاستثمار في القوى العاملة لفئة معينة مثلا بموجب المعادلة السابقة، تجري مقارنة ذلك العائد مع العائد لفئة أخرى من القوى العاملة تسمى " فئة المقارنة "، فإذا كان العائد للفئة الأولى أكبر من عائد فئة المقارنة فإن ذلك يشير إلى أن الاستثمار في تلك الفئة من القوى العاملة مربح ومرغوب فيه و العكس صحيح. فمثلا إذا كان العائد المتأتي من الاداريين أو المحاسبين أكثر منه في الأطباء، يجب التوسع في الاستثمار في كليات العلوم الادارية بدلا من الاستثمار في كليات الطب وهكذا.

ثالثا: نظرية تجزئة سوق العمل

ظهرت هذه النظرية على يد الاقتصاديين (D .B Doernberg , M.Piore) وذلك بعد الدراسات العديدة التي قاما بها على الاقتصاد الامريكي وهم من الأوائل الذين قاموا بتطوير معنى السوق الداخلي، حيث أوضحت دراستهما الميدانية أن قوة العمل تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرق، النوع، السن والمستوى التعليمي. وتهدف النظرية إلى تفسير ارتفاع البطالة والكشف عن أسباب ارتفاعها في قطاعات معينة ووجود ندرة في عنصر العمل في قطاعات أخرى [2]. وتفترض هذه النظرية وجود نوعين من السوق:

[1] – أحمد هني: " **دروس في التحليل الاقتصادي الكلي**"، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1993، ص 93.

[2] – ناصر دادي عدون ، عبد الرحمان العايب، مرجع سابق، ص32,

1-سوق أولي:

يشمل مناصب عمل ذات أجور مرتفعة في ظل ظروف جيدة وآفاق مستقبلية مهيأة لامعة، تستخدم في هذه السوق الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال وفئة عمالية ماهرة التي تحرص المؤسسة الاحتفاظ بها، كما تتمتع مثل هذه الأسواق بدرجة عالية من استقرار الطلب على منتجاتها ومن الطبيعي أن ينعكس هذا الاستقرار على اليد العاملة المشغلة فيها. لكن أصبح يميل في السنوات الأخيرة إلى نهج التوظيف غير الدائم.

2-سوق ثانوي:

عكس السوق السابق، فأجوره منخفضة، ونجد فيه عدم استقرار العمل (حركية عالية لليد العاملة) وفي عدم إمكانيات الترقية، فالعمال في هذا السوق معرضون للبطالة، إذ تستخدم أساليب إنتاجية كثيفة العمل والتي تتأثر بسهولة للتقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي، نتيجة لذلك تحتاج هذه السوق إلى فئات من العمل لا تتمتع بنفس الحقوق والضمانات السائدة في السوق الأولي.

إن الفئة الأكثر عرضة للبطالة هي تلك التي تنتمي إلى السوق الثانوي، هذا لا يعني أن البطالة لا تمس القطاع الأولي، بل يمكن أن يحدث ذلك في فترة الركود الاقتصادي المستمر وبنسب ضعيفة، فإذا مست البطالة عامل ينتمي إلى السوق الأولي ويرفض البحث عن العمل في السوق الثانوي، فإن مثل هذه البطالة تكون" إرادية " ولا تشكل خطراً عليه لأن احتمال بقاءه فيها ضعيف خصوصاً إذا دخل المنافسة عمالاً لديهم خصائص فردية غير مفضلة للإدماج السهل في سوق الشغل كتلك المتواجدة في السوق الثانوية.

بشكل عام، فإن المرور من السوق الثانوي إلى الأولي عملية صعبة، لأن العامل المنتمي إلى السوق الثانوي يتطلب منه قضاء فترة بطالة ليست بالقصيرة حتى يتم إدماجه في سوق العمل الأولي وهنا تكمن الخطورة.

رابعا: نظرية البحث عن العمل

ظهرت هذه النظرية في السبعينات، ترجع صياغتها إلى مجموعة من الإقتصاديين من أمثال: (Pevry Hall , Gordon , Phelps) ترتكز على صعوبة توفر المعلومات عن سوق العمل، حيث أنها تسجل حالة وجود بطالين ومناصب شغل شاغرة في نفس الوقت، إلا أن عملية البحث عن العمل تعد مكلفة وتتطلب وقت، لأن البطال عندما يقوم بالبحث فانه ينفق المال من أجل تنقلاته أو لشراء المجلات، تعتمد هذه النظرية على الفرضيات التالية:

- ✓ أن الباحث عن العمل على علم تام بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة؛
- ✓ التفرغ الكامل للأفراد لجمع المعلومات اللازمة؛
- ✓ وجود حد أدنى للأجور، بمعنى أن العامل سوف يقبل أي اجر أعلى منه ويرفض أي أجر اقل منه؛ يسمى " بالأجر الاحتياطي " أو " أجر القبول".

تخلص النظرية إلى أن البطالة السائدة في الاقتصاد الوطني اختيارية، فهي تحدث بسبب ترك الأفراد لوظائفهم الحالية من أجل البحث وجمع المعلومات عن أفضل فرص العمل المناسبة لقدراتهم والأجور المعطاة. ورغم نجاح هذه النظرية في تفسير البطالة إلا أنها تعرضت لانتقادات أهمها:

- ✓ عدم اتفاق هذه النظرية مع الظواهر المشاهدة في النشاط الاقتصادي، فبالرغم من رغبة الأفراد في البحث عن العمل، يلاحظ أن الجانب الأكبر من البطالة يرجع إلى استغناء أصحاب العمل عنهم؛
- ✓ إن حظوظ الحصول على عمل جديد ترتفع في حالة عملهم وتقل في حالة بقائهم متعطلين؛
- ✓ من منطق البحث عن العمل، احتمال الخروج من البطالة يرتفع بارتفاع فترة البطالة، ولكن الواقع والدراسات التجريبية أثبتت العكس، فكلما ارتفعت مدة البطالة، قلت الحظوظ في الفوز بمنصب جديد؛
- ✓ عجزت هذه النظرية عن تفسير المحددات الأساسية للبطالة واستمرارها على المدى الطويل.

خامسا: نظرية البطالة الهيكلية

مع نهاية الخمسينات وبداية الستينات بدأت النظرية الكينزية تختبر على الواقع، في تلك الفترة ظهرت مدرستين متعارضتين فيما يخص أسباب البطالة والحلول الممكنة، من جهة (Okun , Solwheller) اللذان ينتميان إلى المدرسة الكينزية، قد اقترحوا على الحكومة الأمريكية تخفيض الضرائب لتقليص البطالة، من جهة أخرى (Gallaway , Sworth, Killing) وآخرين الذين أعطوا وصفا مختلفا لأسباب البطالة، قد ارجعوا سببها إلى عدم توافق مؤهلات العمال مع مناصب الشغل وقد برروا هذا بالتغيرات التكنولوجية السريعة التي أدت إلى تقليص العمال وخلق مناصب شغل في قطاعات لم تكن اليد العاملة محضرة لها، في هذه الحالة كل تشجيع على الإنفاق يكون عقيما (السياسة الكينزية لا تكون مجدية في هذه الحالة)، ومن هنا فالحلول الناجعة تكمن في تكوين اليد العاملة، تسوية أو تصحيح التقدم التكنولوجي أو العمل على الحد من سرعة هذا التقدم [1] .

بالفعل عندما خفضت الحكومة الأمريكية الضرائب في سنة 1964، ازداد الإنتاج وتقلصت البطالة إلا أنه ظهر مشكل آخر والمتمثل في ارتفاع معدل التضخم بوتيرة أسرع، هاتين الظاهرتين بينتا صحة منحنى فيلبس الذي يوضح العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم، كما بينتا التضارب في السياسة الاقتصادية. بمعنى آخر، لا يمكن تقليص البطالة دون تحمل ازدياد نسبة التضخم ولا يمكن تخفيض معدل التضخم دون تحمل عبء البطالة. هكذا يتبين لنا حتمية التزاوج بين النظرية الكينزية والنظرية الهيكلية لتقليص معدل البطالة والتضخم في آن واحد.

لقد أثار التوافق الزمني بين البطالة والتضخم في المجتمعات الغربية منتصف عقد السبعينات كثيرا من الجدل النظري، لأنها ظاهرة غير مألوفة في الفكر الاقتصادي، فهي الظاهرة التي أطلق عليها المفكرون المعاصرون اسم " الركود التضخمي " يعني التضخم مع الركود والبطالة، لعل ابسط تفسير منطقي لهذه الظاهرة الجديدة هو أنه بدلا من أن يتوافق زمنيا كل من تضخم الطلب وتضخم الإنفاق ليحدثا تلك العلاقة العكسية بين

[1] - J .P.Gourlaouen : « **économie de l'entreprise à l'économie nationale**», Vuibert ,Paris , 1986 . P 45 .

البطالة والأسعار كما في منحنى فيلبس، فإن التوافق هنا يكون بين انكماش الطلب الكلي كسبب منشئ للبطالة وبين تضخم الإنفاق كسبب منشئ لإرتفاع الأسعار. عندما يحدث مثل هذا التوافق الزمني، فإن العلاقة لابد أن تكون طردية بين البطالة والأسعار، وأن السبب المنشئ للتغير في كل منها يختلف عن الآخر تماما.

للوصول إلى الهدف المشار إليه سابقا، نختار أولا التوليفة (معدل التضخم – معدل البطالة) المقبولة بزيادة الإنفاق في الاقتصاد (السياسة الكينزية). وفي المرحلة الثانية نقلص البطالة والتضخم في أن واحد باعتماد السياسة الهيكلية والتي تتمثل في تكوين اليد العاملة، تسهيل تنقل اليد العاملة، العمل على التنمية الجهوية، على سبيل المثال إذا تمكن العمال من الانتقال من الأماكن التي هم فيها في بطالة إلى الأماكن التي تتميز بندرة اليد العاملة فإن البطالة تتقلص وينخفض التضخم نتيجة توفر السلع والخدمات التي كانت تواجه ضغوطات تضخمية بسبب ندرتها. سياسة التنمية الجهوية لها نفس التأثير عندما ينقل رأس المال إلى الجهة التي تكون فيها اليد العاملة متوفرة.

سادسا: البطالة في نماذج أجر الكفاءة

تقوم نظرية أجر الكفاءة على أنه في حالة التوازن نجد أصحاب العمل من المربح لهم أن يدفع أجورا أعلى من مستواها التوازني في سوق العمل وذلك لتشجيع العمال وزيادة إنتاجيتهم، مع الإشارة أن هذه المبادرة يترتب عنها حدوث فائض في عرض العمل، وحسب النظرية يكون سلوك أرباب العمل والعمال في تناسق تام مع أهداف تعظيم المردودية بالنسبة لأصحاب الأعمال، وتعظيم المنفعة والإشباع بالنسبة للعمال حتى لو كانت الأجور مرتفعة وظهور بطالة.

إن إنتاجيات العمال تعتمد بشكل موجب على الأجر عبر مدى معين، ففي هذه الحالة قد يتردد أصحاب العمل في تخفيض الأجور حتى في مواجهة فائض في عرض العمل مادام أن الأجور قد تنخفض بنسبة أكبر مما يعكسه التخفيض في رصيد الأجور، وفي هذه الحالة يمكن أن يكون التوازن متسقا مع وجود بطالة إجبارية مستمرة. يمكن حصر دوافع رفع الأجور من طرف أصحاب العمل في النقاط التالية [1]:

- ✓ الرغبة في جذب اليد العاملة ذات المهارات والكفاءات العالية لأنها أكثر إنتاجية وهذا ما نلمسه في البلدان النامية؛
- ✓ تحفيز العمال على التمسك بمناصب عملهم وبالتالي التقليل من سرعة دوران قوة عملهم من خلال رفع تكلفة ترك العمل، لأنه كلما زاد الأجر كلما شجع العامل على التمسك بمنصبه ضف إلى ذلك أن المؤسسة التي تدفع أجوراً أعلى تسعى من وراء ذلك التقليص من وتيرة الانصراف الإرادي للعمال، كذلك الاقتصاد في المال والوقت حتى لا تزيد من تكلفة تكوين وتوظيف عمال جدد خلفاً للفئة العمالية الأولى؛

[1] -Tremblay. R : « **Macroéconomique modernes: théories et réalité** », Edition Etudes vivantes, Québec, 1992, p 286.

- ✓ زيادة إنتاجية عنصر العمل، إذ يعتقد أرباب العمل أن العمال سيبذلون جهوداً كبيرة في حالة حصولهم على أجور أعلى، فيحدث تقليل لضياع الوقت وترك العمل مع تحسين مستويات العمال وإخلاصهم.

هناك عدد كبير من نماذج أجر الكفاءة نكتفي فقط بالاشارة إلى أربعة منها [1]:

- ✓ ثمة نموذج من هذه النماذج لقى اهتماما كبيرا ويفترض فيه أن أصحاب العمل يدفعون أجورا عالية بغية رفع مستويات الجهد من جانب العمال، فإذا دفع للعمال تكلفة الفرصة البديلة فلن يكون لديهم حافز على الاشتغال بالطاقة العالية مادام فقدهم لوظائفهم لن يكون مكلفا لهم. لذلك فإن زيادة الأجور تجعل عملية التسريح بالنسبة للعمال مكلفة. وهنا تعتبر البطالة سلاحا لضبط العامل في هذا النموذج؛
- ✓ يفترض شكل ثان من أشكال نماذج أجر الكفاءة هو أن الأجور المرتفعة تدفع لتخفيض دوران العمل، فإذا كان على أصحاب العمل أن يتحملوا جزءا من تكاليف هذا الدوران، وإذا كان معدل الطرد أو التسريح دالة متناقضة في الأجور المدفوعة، فإن الأجور العالية قد تجنب تكاليف التوظيف والاستغناء والتدريب للعمال الجدد؛
- ✓ ويركز نموذج ثالث على أثار الاختيار فالأجور العالية من شأنها جذب تجمع أفضل من الراغبين في فرص العمل مادام العمال الأعلى إنتاجية تكون لديهم فرص خارجية أفضل، فإذا كان ليس من السهل أمام اصحاب العمل تقييم كفاءة العمل عند اختياره لعمال جدد فإن أجورا عالية قد يكون مرغوبا فيها؛
- ✓ ثمة نوع رابع من النماذج يفترض أن معنويات العامل ومشاعره تجاه الولاء للأصحاب العمل وكذلك معدلات أدائه تعتمد على المعقولية المتصورة للأجر. وقد قدم ايكرلو ويالين نموذجا للعمل فيه تصور ما عما يراه أجرا معقولا، حيث يخفض العمال مجهودهم عندما يقل الأجر الفعلي عن هذا الأجر المعقول والنموذج مبنى على ملاحظة أنه عندما لا يحصل الناس على ما يتصورون أنه يستحقونه فأنهم يحاولون الحصول عليه بطريقة ما، هنا تحدث البطالة إذا كان الأجر المعقول أعلى من الأجر الذي ينطوى على نفاد السوق.

سابعا: نظرية اختلال التوازن

ظهرت هذه النظرية على يد الفرنسي (E . Malinvaud) عندما حاول تفسير ارتفاع معدل البطالة في الدول الصناعية خلال فترة السبعينات، وفقًا لهذه النظرية فإن الأجور والأسعار يتميزان بالجمود في الأجل القصير ويرجع هذا الجمود إلى عجزها في التغير بسرعة بما يضمن توازن سوق العمل في الأجل القصير نتيجة لذلك قد يتعرض السوق لحالة من الاختلال تتمثل في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب ومن ثم ظهور البطالة الإجبارية [2]. وينطبق ذلك أيضا على أسواق السلع ؛ حيث يؤدي جمود الأسعار والأجور إلى الاختلال بين

[1] – **مشكلة البطالة في الوطن العربي، دراسة استطلاعية**، مرجع سابق ، ص ص: 39– 40 .

[2]- E.Malinvaud :«**Théorie Macroeconomique** », édition: conjoncturelles bondas, Paris ,1982 ,p 60 .

الكميات المعروضة والمطلوبة ونظرًا لاستحالة تحقيق التوازن عن طريق التغيرات النقدية فإن ذلك من شأنه أن يحدث عدم التوازن، حيث تظهر البطالة في سوق العمل وفائض عرض أو فائض طلب في سوق السلع .

تدرس هذه النظرية العلاقات القائمة بين سوقي السلع والعمل، وبتفاعل هذين السوقين ينتج حسب هذه النظرية نوعين من البطالة: تدعى الأولى البطالة الكينزية اما الثانية فتدعى البطالة الكلاسيكية.

- **النوع الأول:**

يصف حالة وجود فائض عرض في سوق السلع مع نقص الطلب في سوق العمل، حيث أن أصحاب العمل لا يقومون بتشغيل عمالة إضافية نظرا لوجود فائض في الإنتاج لا يمكن تصريفه، (يلاحظ أن هذا النوع يشبه تحليل البطالة عند كينز، لهذا يعرف بالبطالة الكينزية).

- **النوع الثاني:**

يتمثل في حالة الطلب على السلع يكون أكبر من عرضها، مع حالة ارتفاع معدل الأجر الحقيقي مما يدفع أصحاب العمل إلى عدم زيادة عرض السلع وعدم زيادة مستوى التشغيل وبذلك يسبب انخفاض مردودية المشاريع الإنتاجية الإضافية، نظرا لتشابه هذه الحالة مع التحليل الكلاسيكي يعرف هذا النوع بالبطالة الكلاسيكية.

والجديد في هذه النظرية، استخدامها لنفس إطار التحليل في تفسير كل من البطالة الكلاسيكية و الكينزية، وهذا يعني أن نوع البطالة وأسبابها ليست من الثوابت في أي نظام اقتصادي وإنما يتوقف على طبيعة الاختلالات التي تعاني منها الأسواق المختلفة.

وإذا كانت هذه النظرية قد نجحت في التعريف بأسباب البطالة من الناحية النظرية، فإنها لم توفق في تقديم السياسة الاقتصادية التي يجب اتباعها لمواجهة هذه المشكلة، لأن تحليلها يعتمد على المدى القصير، كما أنه يصعب تحقق فرضية كل من تجانس العمل ووجود سوق واحدة للسلع من ناحية أخرى [1].

[1] – ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سابق، ص 36.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للبطالة وطرق معالجتها

يحتل موضوع البطالة موقع الصدارة في الجدل والنقاش الدائر في بلدنا وغيره من البلدان الأخرى، حيث تعددت أسبابه واختلفت من بلد لآخر وكذلك الآثار المترتبة والناتجة عنه والحلول التي طرحت لعلاج المشكلة، فبالتالي هذا المبحث يهدف إلى دراسة الأسباب والآثار والحلول بشيء من التفصيل.

المطلب الأول: أسباب البطالة

معرفة أسباب البطالة أمر ضروري لتحديد الحل الأنجح للمشكلة والعوامل المسببة للبطالة كثيرة ومتنوعة، تباينت هذه الأسباب واختلفت حسب طبيعة البلدان وأحياناً تختلف حتى داخل البلد الواحد ومن فكر إلى آخر، رغم هذا فهناك ما يشبه الاتفاق على بعض الأسباب بين المهتمين بهذا المجال ، لذلك صنفنا أسباب البطالة كالتالي:

أولا : أسباب مشكلة البطالة بصفة عامة

1- زيادة الكثافة السكانية:

إن المعدل المرتفع للكثافة السكانية يؤدي إلى التهام كل فرص العمل المتاحة في سوق العمل، أو بمعنى آخر عدم وجود التناسب بين فرص العمل المتاحة وبين الطلب على قوة العمل مما يؤدي إلى انتشار البطالة وزيادة حجمها.

إن الكثير من الاقتصاديين يربطون بين النمو السكاني المتسارع وما يترتب عليه من زيادة أعداد الأفراد الناشطين اقتصادياً والباحثين عن عمل وما يؤدي إليه ذلك من تزايد في أعداد البطالة، فإن لم تكن معدلات النمو الاقتصادي موازية – أو على أقل مناسبة – للنمو السكاني، كانت هناك فجوة بين فرص العمل المطلوبة وفرص العمل المتاحة أو المعروضة، من ثم تحدث البطالة. لكن ليست البطالة هي المعوق للتنمية بل سوء تخطيط وتنفيذ برامج التنمية هو السبب في البطالة و من ثم في التخلف الاقتصادي، حيث إن الإدارة تهدر أحد عناصر الإنتاج وهي اليد العاملة، لذلك يجب البحث عن دور الدولة أو الإدارة في تهيئة ظروف التشغيل[1].

2- الخصخصة:

غالبا ما يترتب عليها تسريح أعداد كبيرة من العمال، الذين يعملون في الشركات محل الخصخصة مما يؤدي إلى زيادة البطالة. والخصخصة تعني: بيع أصول أحد المؤسسات أو الهيئات التي تملكها الدولة إلى أحد الأفراد أو المؤسسات الخاصة. وقد يكون السبب الرئيسي للبيع هو الوضع المالي السيئ لهذه المؤسسة، فيتم بيعها لتفادي الخسارة المتواصلة[2]. والخصخصة بهذا المعنى لها جانب إيجابي ولكن على الجانب السلبي لها أثران:

[1] – فتحي عطية السيد مصطفى، مرجع سابق، ص 63.

[2] – أسامة السيد عبد السميع ، مرجع سابق، ص 26 .

- ✓ أن مبلغ البيع أو قيمة الشركة محل الخصخصة بالرغم من أنها تباع بأقل من الثمن الحقيقي ومع ذلك فهو لا يوجه إلى بناء مصنع جديد آخر ليستوعب العمال الذين تم تسريحهم، أو يتم توجيه هذا المبلغ إلى شركة أخرى لإنقاذها من الخسائر .. وهكذا؛
- ✓ أن تسريح العمال من الشركة محل الخصخصة لا شك أنه يؤدي إلى زيادة البطالة لأنهم يزاحمون الآخرين من أفراد المجتمع حتى ولو تم إعطاؤهم بعض المكافآت المالية.

للخصخصة هدفان اقتصادي وسياسي[1]:

الاقتصادي ويهدف إلى استغلال الموارد الطبيعية والبشرية بكفاءة وفعالية أعلى وذلك بتحرير السوق وعدم تدخل الدولة إلا في حالات الضرورة القصوى، وعبر أدوات محددة لضمان استقرار السوق والحد من تقلباته.

أما السياسي فالخوصصة يدعو إلى اختزال دور الدولة ليقتصر على مجالات أساسية مثل الدفاع والقضاء والأمن الداخلي والخدمات الاجتماعية، لذا فإن الخصخصة يتجاوز مفهومها الضيق المقتصر على عملية بيع أصول أو نقل ملكية ليكون بمثابة نقلة اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة وفلسفة جديدة لدور الدولة.

3- عدم التنسيق بين قنوات التعليم و الجهات المسؤلة عنها وما يحتاجه السوق:

بمعنى أنه قد يوجد فائض في بعض الخريجين في مهنة معينة، بينما يوجد عجز في مهنة أخرى، فعدم التنسيق بين الجهات المشرفة على التكوين والتعليم وما يحتاجه سوق العمل يؤدي إلى انتشار البطالة وزيادة حجمها.

فقد توصلت دراسة عن أسباب البطالة إلى عدم الملاءمة بين مخرجات مؤسسات التعليم والتكوين وبين احتياجات الاقتصاد الوطني مثل توجه الطلاب إلى دراسة تخصصات نظرية وهناك تشبع منها، وقلة في عدد الخريجين في بعض التخصصات العلمية أو المهنية.

عدم وجود تنسيق بين سياسة التعليم وسياسات التوظيف بالنسبة للخريجين من مراكز التعليم والتكوين يساهم في زيادة معدلات البطالة في الدول المعنية[2].

4- وجود فجوة كبيرة بين كل من الادخار والاستثمار:

سبب البطالة هنا يرجع إلى وجود فجوة بين كل من الادخار والاستثمار وبالتالي اتساع الفجوة بين الانتاج والاستهلاك، وطبيعة نمو إقتصاد الدول النامية الذي يعاني من اختلالات هيكلية داخلية وخارجية تتمثل في الاختلال في ميزان المدفوعات والاختلال في الموازنة العامة [3].

---

[1]- فتحي عطية السيد مصطفى، مرجع سابق، ص 38 .

[2] – برنامج الأمم المتحدة ، تقرير عن التنمية البشرية لعام 2005.

[3] – أحمد عباس عبد الله المحمدي: " **البطالة في الدول العربية الأسباب والمعالجات** " ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة الخامسة ، العدد 15، 2007، ص 06.

5- تغير الأجور:

من أشهر من تحدث عن العلاقة بين الأجور والبطالة هو العالم فيليبس وتوصل إلى إثبات وجود علاقة إحصائية قوية بين نسبة العاطلين إلى إجمالي السكان ومعدل التغير في أجر الساعة للعامل، وأخذت في الفكر الاقتصادي هذه العلاقة شكل منحنى يتمثل في أنه في الفترات التي تقل فيها معدلات البطالة ترتفع معدلات الأجور النقدية، بينما على النقيض من ذلك حينما ترتفع معدلات البطالة تنخفض معدلات الأجور النقدية "[1].

يلاحظ في الدول النامية وضمنها الدول العربية، أن ارتفاع الأجور يؤدي بأصحاب العمل إلى استخدام الآلات أكثر من اتجاههم لعنصر العمالة، وهنا ينخفض مستوى تشغيل العمالة للاحتفاظ ببند الأجور.

كما أن النقابات والاتحادات العالمية تطالب باستمرار برفع الأجور ومن ثم تكون بدورها سبباً – ولو غير مباشر – في رفع معدلات البطالة، والإضرار بمصالح رجال الأعمال والمستهلكين، فقد جاء في تقرير البنك الدولي لعام 1995 أن نقابات العمل تتصرف في أغلب الأحوال كمؤسسة احتكارية تقوم بتحسين الأجور وأحوال العمل لأعضائها، على حساب أصحاب رأس المال والمستهلكين والعمال غير النقابيين. وتؤدي الأجور العالية التي تحققها النقابات لأعضائها إما إلى تخفيض أرباح أصحاب العمل، أو نقل عبئها إلى المستهلك في شكل ارتفاع في الأسعار، وتؤدي كلتا النتيجتين بالمؤسسات التي توجد بها نقابات قوية إلى تشغيل عدد أقل من العمال.

فوجود تشريعات تحدد الحد الأدنى للأجور تضطر رجال الأعمال إلى الاتجاه نحو تخفيض تشغيلهم، بمعنى أن قوانين الحد الأدنى للأجور كثيراً ما تسهم في تفاقم مشكلة البطالة، ويطالب البعض بمنع أي تدخل للدولة في السير العادي لعمل السوق الحرة وخاصة فيما يخص تدخلها لضمان حد أدنى للأجور والضرائب، إذ أن تخفيض الأجور والضرائب هما الكفيلان بتشجيع الإستثمار، بالتالي خلق الثروات وفرص العمل، أما تدخل الدولة بفرض قيود لصالح العمالة بأشكال التعويض عن البطالة وبقوانين العمل فإنه يؤدي إلى عزوف قطاع الأعمال عن الاستثمار إذا لم يؤدي الإنتاج إلى ربح كاف يلبي طموحاتهم.

6- عمل المرأة:

ما زال هذا الموضوع من القضايا الساخنة التي تحظى باهتمام الكثيرين خاصة في الدول الإسلامية، فالإسلاميين يرون أن عمل المرأة لا يجوز إلا بشروط مثل أن يكون الخروج لحاجة شخصية أو لحاجة المجتمع وأن يكون العمل مباحاً، وبإذن الزوج أو الولي، مع عدم التفريط في حق الزوج والأولاد وملائمة العمل لطبيعة المرأة، وعدم الاختلاط بالرجال لغير ضرورة. فمع ضعف جهود التنمية في توفير فرص العمل، والرغبة في الإستعانة بالنساء بسبب تدني أجورهن تثور المشكلة.

[1] – فتحي عطية السيد مصطفى، مرجع سابق، ص 64.

7- سن التشغيل:

يعد سن التشغيل سبب في البطالة، سواء كان بتشغيل صغار السن أو برفع سن التقاعد. فتشغيل صغار السن يؤدي إلى شغل أماكن يمكن أن يشغلها الكبار، أما من ناحية رفع سن التقاعد فيترتب عليه حجب بعض المواقع التي كانت من المفترض أن تخلى قبل ذلك ليشغلها الصاعدون الجدد إلى قوة العمل[1] .

8- الأسباب الشخصية أو الإرادية وغير الإرادية:

وتكمن الأسباب الإرادية فيما يلي[2]:

- رغبة بعض الشباب في الالتحاق بعمل معين على الرغم من عدم توافره وتوافر غيره، فإن ذلك يؤدي إلى انتشار البطالة نظراً لرفضه العمل في هذا المجال ؛
- نفور بعض الشباب من امتهان الحرف اليدوية وأملهم في أن يلتحقوا بوظائف مرموقة يساهم أيضا في انتشار البطالة؛
- رغبة بعض الشباب في عدم العمل أصلاً، حيث أن هؤلاء الشباب وإن كانوا من أسر ثرية إلا أنهم يصبحون عالة على المجتمع مستهلكين غير منتجين لأنهم عاطلين، مما يزيد من مشكلة البطالة؛
- تفضيل البعض عدم العمل والجد فيه من أجل الحصول على المال بطريقة سهلة كالتسول والسرقة والنصب والإتجار في المخدرات ..الخ كل ذلك أدى إلى انتشار البطالة.

أما الأسباب غير الإرادية التي ساعدت على انتشار البطالة وزيادة حجمها فهي:

- عدم توجيه الشخص المناسب ووضعه في مكان العمل المناسب؛
- عدم تكافؤ الفرص بين الخرجين عند التوظيف؛
- عدم التوازن أو التناسب بيع العمل وما يتقاضاه العامل من أجر مقابلا له، حيث يستمر في عمله ولكن يبحث عن عمل آخر إضافي ليحسن من دخله، مما يجعله يتزاحم في سوق العمالة مع الأشخاص غير العاملين أصلاً ويتنافس معهم وهذا أيضاً كاف لزيادة حجم البطالة.

9- التقدم التكنولوجي:

بالفعل فهناك تناسب طردي بين استخدام التكنولوجيا المتطورة وارتفاع معدلات البطالة، فكلما ازدادت سرعة التطور التكنولوجي زادت نسبة البطالة، فالعمليات الإنتاجية صناعية كانت أو زراعية، أو حتى تجارية وخدمية، أصبحت شيئا فشيئا تعتمد على العمل الآلي وبطبيعة الحال فإنه كلما زاد الاعتماد على الآلات قل الإعتماد على الإنسان، بل إن بعض القطاعات الصناعية أصبحت تعتمد كليا على العمل الآلي، فكل مراحل النشاط تعتمد على الكمبيوتر، فأصبحت تلغي الكثير من الوظائف والمهن والأعمال بشكل متسارع تحت مسميات إعادة الهيكلة دون أن يواكب ذلك إيجاد وظائف أخرى تعادل الوظائف الملغاة.

[1] – فتحي عطية السيد مصطفى، مرجع سابق، ص 69.

[2] – أسامة السيد عبد السميع، مرجع سابق، ص ص: 31-32.

إن الإعتماد على التكنولوجيا الجديدة قد يؤدي إلى إخراج عدد من العمال الذين يستخدمون الطرق القديمة من دائرة العمل، لعدم تمتعهم بالمهارات المناسبة في الوضع الجديد وهو ما يبرز الحاجة إلى التدريب وتطوير التعليم ليتناسب مع حاجات المجتمع .

10- العولمة:

العولمة تعني انفتاح اقتصاد الدول على بعضها البعض وتحرير العلاقات الإقتصادية الدولية من مختلف الحواجز وإتاحة المجال لمزيد من الحرية لحركة رؤوس الأموال والموارد البشرية بحثا عن التوظيف الأمثل لها، فالعولمة لها آثار ايجابية كما لها آثار سلبية، من بين الآثار السلبية للعولمة أنها أدت إلى انتشار البطالة وعملت على زيادة حجمها وقد حذر مؤلفا كتاب فخ العولمة (مارتين وشومان ، 2003) من وجود مخطط مدروس أطلق عليه (20-80)، الذي يقصد به أن 20 % من القوى العاملة في العالم سوف تتكفل بإنتاج جميع السلع والخدمات وتسيير الإقتصاد العالمي، أما عن 80 % العاطلين عن العمل والذين يرغبون في العمل فسيواجهون مشكلات كبيرة، وذلك استدلا برأي الكاتب الأمريكي جرمي ريفكن صاحب كتاب " نهاية العمل " [1].

فالمسألة في المستقبل كما يقولون إما أن تأكل أو تؤكل وهكذا فإن الطبقة الوسطى سوف تذوب من مجتمعات العولمة. فمنذ تأسيس المنظمة العالمية للتجارة والتجارة الدولية تنمو بشكل كبير وتتعرض إقتصاديات البلدان المتقدمة والنامية لهزات عنيفة، لأسباب تتعلق بزيادة أعداد المنافسين، فأدت إلى دمار المؤسسات والمنشآت الضعيفة، التي لا تملك القدرة على التنافس ولا تحسن إدارة المعلومات في شؤون الإنتاج والتسويق ومعرفة أذواق المستهلكين، مما أدى إلى تسريح أعداد متزايدة من العمال والموظفين في المؤسسات الحكومية والخاصة في بلدان عديدة.

11- أسباب أخرى:

هناك عوامل أخرى تؤثر في البطالة مثل:

- الأزمات المالية العالمية والحروب؛
- إغراق السوق المحلي بالبضائع المستورة وبسعر أقل من المنتج المحلي؛
- الاتجاهات العالمية الحديثة في الاستثمار: يحرص أصحاب رؤوس الأموال على مستوى العالم على التوظيف الآمن لرؤوس الأموال، ومن ذلك أنهم وجدوا أن إدارة صناديق الاستثمار والمضاربة في الأسواق المالية بالطرق الفنية الحديثة تحقق كسباً مضموناً دون أية تضحيات أو جهود[2]؛
- انخفاض معدل الادخار بسبب الفقر، وبالتالي ضعف الاستثمار في مشروعات استثمارية جديدة؛
- عدم توظيف واستخدام الموارد الاقتصادية والطبيعية المتوفرة في أغلب الدول بصورة صحيحة؛

[1] - جميل احمد محمود خضر وآخرون، مرجع سابق، ص 25.

[2] - نفس المرجع السابق، ص 25.

- الهجرة الكبيرة من الريف إلى المدينة والهجرة من المحافظات الصغيرة إلى المحافظات الكبيرة أدى إلى عدم توفر فرص عمل لسكان المدن؛
- غياب شبه كامل لمؤسسات فاعلة متخصصة لاستقطاب وتوجيه وتأهيل ومتابعة الكفاءات الوطنية؛
- الاستعانة بالأيدي العمالة الأجنبية ....الخ.

ثانيا: أسباب البطالة في البلدان الرأسمالية

لقد عاش الاقتصاد العالمي – في فترة 1945 حتى 1970، أي ما بعد الحرب العالمية الثانية، عصراً مزدهرا نسبيا، حيث كانت تحكمه وتسيطر عليها الدول الرأسمالية التي كانت الأقوى، فبالتالي حققت ارتفاعاً ملموساً في معدلات نموها الاقتصادي وضآلة واضحة في معدلات البطالة، حيث متوسط معدل النمو الاقتصادي السنوي لمجموعة هذه البلدان في تلك الفترة المذكورة إلى 4 % ولم يزد معدل التضخم السنوي على 5.2 % ولم يتعد معدل البطالة 3 % [1].

وأثبتت العديد من الدراسات أن الدول التي لديها حرية اقتصادية أكثر، تنخفض فيها معدلات البطالة إلى أدنى مستوياتها، أي العلاقة بين الحرية الاقتصادية للدول ومعدل البطالة عكسية[2]، لكن هل هذه العلاقة دائماً صحيحة ؟ إن ما تمر به (الولايات المتحدة الأمريكية) اليوم إبان الأزمة المالية يثبت عدم صحة هذه العلاقة.

فما هي أسباب انخفاض معدلات البطالة في هذه الدول في هذه المرحلة ؟ يعود ذلك إلى ما يلي:

- زيادة معدلات الاستثمار؛
- التدخل الحكومي وزيادة الإنفاق العام في مجالات الضمان الإجتماعي والمجال العسكري؛
- استقرار الأسواق الداخلية والدعم الحكومي؛
- آليات بريتون وودز (نظام النقد الدولي الذي حقق ثباتاً في أسعار الصرف واستقرارها في أحوال السيولة الدولية ومجموعة البنك الدولي التي شجعت الاستثمارات الدولية واتفاقية الجات التي استهدفت خفض القيود الجمركية)؛
- تقسيم العمل الدولي لمصلحة البلدان الصناعية الرأسمالية؛

ولكن هذه المرحلة من الإزدهار سرعان ما انتهت في بداية السبعينات، ليأتي عصرا جديدا متسم بارتفاع معدلات البطالة وظهور نوع من الكساد التضخمي، فزاد العجز الداخلي وذلك بسبب التراكم الرأسمالي لديهم وفقدان الحكومات لمفعولها ودورها وضمانها لاستقرار النمو وتحقيق التوظيف الكامل. وفي هذه الآونة نشأ صراع حاد بين المفكرين الاقتصاديين أنصار المنهج الكينزي والنيوكلاسيكي، فهذا الصراع الذي تفوق فيه أنصار الليبرالية النيوكلاسيكية التي تدعو إلى نبذ الدور الحكومي والعودة بالرأسمالية إلى آليات السوق الحرة،

[1] – زكي رمزي، مرجع سابق، ص 46.

[2] – غوارتيني جيمس، لوسون روبرت، " **التقرير السنوي للحرية الاقتصادية في العالم** "، كندا ، 2006، ص 55.

التي تتمثل فيما يخص اليد العاملة في التحرك الحر للقوة العاملة في سوق العمل، في محيط واسع وباستقلالية بعيدة عن أي سيطرة أو تدخل حكومي.

وقد تفاقمت مشكلة البطالة في البلدان الصناعية، نتيجة لعوامل كثيرة من أهمها:

- انتهاء عصر ثبات أسعار الصرف وتحلل نظام النقد الدولي؛
- ارتفاع أسعار النفط وحدوث مشكلة الفوائض النفطية؛
- تفاقم علاقات العجز والفائض بين مراكز الدول الرأسمالية الصناعية من جهة والبلدان النامية من جهة أخرى، فتسبب في نشوء أزمة مديونية خارجية شديدة لمجموعة البلدان النامية وبالتالي تحولت البطالة إلى مشكلة هيكلية طويلة الأجل؛
- تخفيض معدلات نمو الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة والمرافق العامة ومشروعات الضمان الاجتماعي، فقد أدى هذا بشكل مباشر إلى تخفيض العمالة الحكومية الموظفة في هذه المجالات؛
- لقد كان لفقدان الأمن الاقتصادي الدولي والإرهاب أثر واضح في تزايد معدلات البطالة في معظم دول العالم (أحداث 11 سبتمبر).

ثالثا: أسباب البطالة في البلدان التي كانت اشتراكية

إن مجموعة هذه الدول قد حققت في الفترة (1945- 1970) معدلات مرتفعة للاستثمار والنمو والتوظيف، وبالتالي كانت البطالة ضئيلة في تلك المرحلة في هذه الدول، حيث تبنت هذه الدول نموذج النمو المعتمد على الصناعات الثقيلة الذي قامت عليه تجارب البناء الاشتراكي فيها، في نهاية الستينات من القرن الماضي كان هذا النموذج الذي ساد في الدول الاشتراكية قد وصل إلى ذروة عطائه من خلال ما حققه من استخدام موسع للموارد المتوفرة، فحقق هذا النموذج لهذه الدول فرصاً هائلة من التشغيل والحد من البطالة. في بداية السبعينيات، ظهر نموذج جديد ساد في تلك الدول وهو " نموذج النمو المكثف"، الذي اعتمد على الارتقاء بالإنتاجية وتحديث فنون الإنتاج والإدارة. وهذا انعكس بزيادة واردات الدول الاشتراكية وحصولها على بعض القروض الخارجية التي ساعدتها.

ولم يستطع الفكر الاشتراكي الصمود في وجه هذه التحولات العالمية ومنافسة النظام الاقتصادي الرأسمالي، بسبب استمرار الحرب الباردة وإفرازات سباق التسلح، هذا ما أدى إلى تفتيت الاتحاد السوفيتي وانهيار المنظومة الاشتراكية وسعت هذه المنظومة للاندماج في الاقتصاد العالمي.

ولوحظ ارتفاع معدلات البطالة في هذه الدول، ففي بداية عمليات التحول وقع عبء البطالة أولاً على العمالة العادية غير الماهرة (بلغت في المجر 32 % من اجمالي عدد المتعطلين عام 1996) وذلك في أعقاب وصول هذه الدول إلى اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي لتنفيذ برامج للتثبيت الاقتصادي[1].

[1] – زكي رمزي: " **التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية** " ، دار المستقبل العربي، القاهرة ، 1996 ، ص ص: 161-168 .

كذلك من الملاحظ في هذه البلدان: أن البطالة بين النساء أكبر من معدلات البطالة بين الرجال، حيث وصلت هذه النسبة إلى 70 % من اجمالي عدد المتعطلين في حالتي استونيا وأكرانيا في عام 1996، إن صورة البطالة في الدول التي كانت اشتراكية تتسم بطول مدة التعطل (أكثر من سنة)، نتيجة لوجود حالات الركود والتدهور الإقتصادي في هذه الدول. وأخذ يتزايد معدل البطالة بنسبة (9- 10) % سنوياً في هذه الدول، حيث وصلت نسبة هذه البطالة (البطالة التي تتسم بطول مدة التعطل) 31 % من اجمالي عدد العاطلين عن العمل في الجمهورية التشيكية وفي رومانيا 47 % من اجمالي المتعطلين عن العمل وتصل هذه النسبة إلى 66 % من اجمالي المتعطلين عن العمل في بلغاريا وذلك طبقاً لبيانات عام 1996.

في بداية المرحلة الأولى من التحول إلى اقتصاد السوق عانت شعوب هذه الدول كثيرا، فهي عندما ثارت على أنظمتها السابقة، كانت تحلم بأن تحتفظ بمزايا الاشتراكية في مجالات الضمان الاجتماعي والأمن الوظيفي والحماية الاجتماعية وأن تحصل في الوقت نفسه على مزايا الرأسمالية، لكنها لم تستطيع الحفاظ على مزايا هذه ولا الحصول على مزايا تلك.

رابعا: أسباب البطالة في الدول النامية والدول العربية

عاشت الدول النامية ومنها الدول العربية مرحلة استقرار جزئي تلت الاستقلال، ثم تبنت بعد ذلك سياسات وخطط تنموية كانت توصف بالطموحة ، لكن الأخطاء المرتكبة في تنفيذ هذه البرامج والتأثير السلبي لإفرازات التحولات في الاقتصاد العالمي على المدى الطويل أدت إلى التضخم وبطالة شاملة. وما زاد الطين بلّة هو النمو السكاني المتوقع، الذي زاد في أعداد المتعطلين عن العمل يوماً بعد آخر. إذ تعرضت لأزمات حادة كانت بعضها مصدره هزات الإقتصاد العالمي وبعضها سببها ارتفاع أسعار التجهيزات المستوردة وانخفاض أسعار المواد الأولية المصدرة في السبعينات من القرن العشرين وأخرى كانت نتاج حروب وأحداث دموية وصرعات محلية وإقليمية وخارجية، وفيما يلي أهم الأسباب التي راكمت أعداد المتعطلين عن العمل:

1- أسباب البطالة في الدول النامية:

- فشل أنماط التنمية التي انتهجتها البلدان النامية ولا تزال البلدان النامية ترزخ تحت قيود التخلف والفقر والبطالة، باستثناء دول تعد على الأصابع إستطاعات تحقيق نهضة تنموية شاملة رغم الزيادة السكانية الكبيرة فيها ونخص هنا دول جنوب شرقا آسيا؛
- الفساد الإداري وسيادة المعايير البيروقراطية والإدارية في إدارة النشاط الاقتصادي؛
- المديونية الخارجية للبلدان النامية والتي أثقلت كاهل هذه الدول وزادت أوجاعها ، فقد بلغت إجمالي الديون الخارجية للدول النامية 2515 مليار دولار عام 1988، انخفضت هذه المديونية إلى 2498 مليار دولار عام 2000، قبل أن ترتفع عام 2003 إلى 2644 مليار دولار ، بينما بلغت خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات 25,3 % عام 1998، ارتفعت إلى 25,4 % عام

1999، ثم انخفضت عام 2003 إلى 18,1 % [1]، وكان من نتيجة ذلك، تدهور الإنفاق الاستثماري، تعطيل قدر كبير من الطاقة العاملة وانسداد فرص التوظيف أمام قوة العمل.

ونلاحظ وجود ظاهرة خطيرة في البلدان النامية وهي وجود عمالة الأطفال وعلاقتها ببطالة الكبار، حيث هناك أعداد ضخمة من الأطفال الذين يعملون في ظروف قاسية وفي مجالات خطيرة وصعبة وغير صحية ولساعات طويلة كل يوم.

وأخيراً، يمكننا القول بأن ملامح صورة البطالة في البلدان النامية هي ملامح قاسية وتزداد قسوة عبر الزمن بسبب تردي الأحوال الاقتصادية وتراجع جهود التنمية وضعف الدور الذي أصبحت تقوم به الحكومات. فضلاً عن تعرض هذه البلدان لرياح العولمة وضغوط برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي.

2- أسباب البطالة في الدول العربية:

إن معالم صورة البطالة في البلاد العربية لا تختلف كثيراً عما هي عليه في الدول النامية، فبالإضافة إلى أسباب البطالة التي أشرنا إليها في الدول النامية، نذكر جملة الأسباب التي أسهمت في زيادة البطالة في البلدان العربية، وهذه الأسباب هي:

- فشل برامج التنمية الاقتصادية في العناية بالجانب الاجتماعي بالقدر الممكن والمناسب، إضافة إلى ذلك تراجع الاداء الاقتصادي وتراجع قدرة القوانين المحفزة على الاستثمار في توليد فرص عمل بالقدر الكافي، إضافة إلى تراجع دور الدولة في ايجاد فرص عمل داخل الحكومة لأبناءها العاطلين[2]؛
- خفض الاستثمار الحكومي في مجال خلق طاقات إنتاجية جديدة تستوعب الأيدي العاملة المتعطلة، باستثناء الاستثمار في مشروعات البنية التحتية الأساسية التي تعتمد على تكنولوجيا مكثفة لعنصر رأس المال وعلى عمالة مؤقتة تسرح عقب انتهاء المشروع ؛
- الزيادة السكانية في بعض الدول العربية والتي تعتبر أهم رافد للبطالة وعدم قدرة وإمكانية تلك الدول على استيعاب تلك الزيادة في السكان؛
- تدهور معدلات النمو الاقتصادي في أغلب الدول العربية لاسيما في نهاية السبعينات وعقد الثمانينيات من القرن الماضي، الأمر الذي أدى إلى عدم قدرة تلك الدول على امتصاص البطالة التي تدخل سوق العمل سنوياً مما ساهم في ارتفاع معدلات البطالة عام بعد عام؛
- عدم توظيف واستخدام الموارد الاقتصادية والطبيعية المتوفرة في أغلب الدول العربية بصورة صحيحة؛

[1] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص 240.

[2] – أحمد عباس عبد الله المحمدي، مرجع سابق، ص 06.

- كما أن تحرير تجارة الاستيراد وخفض الرسوم الجمركية أدى إلى تعريض الصناعات المحلية الناشئة إلى منافسة غير متكافئة لم تستطع الصمود فيها أمام المنتجات المستوردة مما أدى إلى إغلاق بعض الصناعات وتسريح عمالها؛
- دخول المزيد من صغار السن والنساء إلى سوق العمل وهذا ما يحدث بشكل كبير في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا؛
- إن خصخصة مشروعات القطاع العام نجم عنه تسريح عدداً لا بأس به من العمالة الموظفة وبخاصة العمالة ذات الأجور المرتفعة أو خفض رواتب العمال الذين يبقون في وظائفهم؛
- رغم أن معدلات البطالة في الدول العربية تعتبر مرتفعة (نسبياً) ، فإن بعض هذه الدول (النفطية غالباً وغير النفطية أحياناً)، تستعين بالأيدي العاملة غير العربية، لتساهم بذلك في الإبقاء على استمرار قيام المشكلة، فقد استقبلت 1,4 مليون عامل سنة 1975 ثم قفز الرقم ليسجل 6,7 مليون عامل في 1985، بمعنى أن عدد العمالة الوافدة في المنطقة عرب وغير عرب قد تضاعف أربع مرات في غضون عشر سنوات[1]؛
- وجود درجة معتبرة في الاقتصاد العربي من الفعاليات الطفيلية التي يجني أصحابها دخولا عالية دون القيام بأعمال إنتاجية وهذا يتضمن ضعف أو انعدام مساهمة هذه الفعاليات في خلق فرص العمل؛
- يجب أن تكون خطط التخفيف من حدة البطالة على دراية بالأسباب والعوامل التي تؤدي لحدوثها، بدلاً من الاكتفاء بالعمل على التصدي لواقعها وآفاقها.

المطلب الثاني: الآثار السلبية لمشكلة البطالة

بعد التعرف على مفهوم البطالة وتعريفها والتعرف على أهم أنواعها وبعد الوقوف على أهم الأسباب والعوامل التي تسبب في ظهورها، سنبحث أهم الآثار الناجمة عن هذه الظاهرة.

البطالة تعني حرمان الشخص من مصدر رزقه، بما يفقده الشعور بجدوى وجوده، ليكون على هامش الحياة، فلا يوجد شيء أثقل على النفس من الحاجة والعوز المادي فهي تنال من كرامة الانسان ومن نظرته لنفسه وعلى الخصوص عندما يكون الفرد مسؤولا عن أسرة وعن تأمين احتياجاتها المعيشية، لذلك يترتب على البطالة العديد من المشكلات الاجتماعية، النفسية، الاقتصادية، السياسية والأمنية ...الخ . وبشكل أكثر تحديداً فإن آثار البطالة يمس جميع جوانب حياة المجتمع ومع ذلك يمكن أن نقسم هذه الآثار إلى آثار اقتصادية، اجتماعية وسياسية.

[1] – أحمد حويتي، عبد المنعم بدر: " **علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي** " ، مركز الدراسات والبحوث، مطابع أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،1998، ص 125 .

أولا: الآثار الاقتصادية للبطالة

الإنسان هو المورد الاقتصادي الأول وهو أحد عناصر الإنتاج وتضعف البطالة من قيمة الفرد كمورد اقتصادي وتعمل على إهدار الطاقات البشرية، ومن ثم تخسر الدول جزءاً مهماً من ثروتها نتيجة عدم استغلال طاقات البشرية[1]. ويمكن أن ندرج الآثار الاقتصادية التي تتركها ظاهرة البطالة من خلال النقاط التالية:

- ظهور الكساد الإقتصادي * يؤدي إلى بطالة وبالتالي يترتب عليها انخفاض في مبيعات السلع في الأسواق[2]، لأن هذه السلع تحتاج إلى نقود والعمل يعد وسيلة من أهم الوسائل للحصول على النقود والشخص العاطل لا يملك مثل هذا؛
- إن البطالة تؤدي إلى خفض مستويات الأجور نتيجة قبول العاطل بأي أجر يدفع له مقابل الحصول على العمل المعروض وهذا يؤدي إلى عدم التوازن بين الأجور والأسعار وتكاليف المعيشة للعامل؛
- كما تؤدي البطالة إلى شل الحياة في بعض القطاعات بسبب لجوء العمال في بعض الأحيان إلى الاضراب عن العمل، فإن التوقف عن العمل سيؤدي إلى الأضرار بالنشاط الاقتصادي في حالة توقف العمال عن العمل بسبب مطالبتهم برفع الأجور وتحسين ظروف العمل، لأن الاجور التي يحصلون عليها لا توازي الجهد المبذول من قبلهم[3]؛
- تخلق البطالة أيضاً التراجع أو التآكل في قيمة رأس المال البشري، فمن المعروف أن الخبرات والمهارات العلمية المتراكمة التي يكتسبها الإنسان خلال العمل تعتبر في حد ذاتها أصلا قيمًا ذو قيمة إنتاجية عالية، إلا أن تعطل الإنسان وتوقفه عن العمل ولفترات طويلة، لا يؤدي إلى وقف عملية اكتساب هذه الخبرات وتراكمها فحسب، بل وإلى تآكلها وإصابتها بالاضمحلال وحتى لو عاد إلى العمل لاحقًا فإنه يصبح أقل إنتاجية وعطاء؛
- إن البطالة تعني ترك بعض الامكانات المتاحة للمجتمع دون استغلال ويعتبر ذلك بمثابة إهدار للموارد. وتجدر الإشارة هنا إلى أن عنصر العمل يختلف عن بقية العناصر الآخرى في أنه غير قابل للتخزين، فالعمل إذا لم يستخدم في حينه فإنه لم يستخدم أبداً، بالتالي فإن البطالة تؤثر بصورة مباشرة على حجم الإنتاج [4]. ولكن هناك أيضا آثار أخرى غير مباشرة تتمثل في التأثير على الاستهلاك والتأثير على الصادرات و الواردات، فبالتالي التأثير على ميزان المدفوعات؛
- انخفاض معدل الادخار بسبب الفقر وبالتالي ضعف الاستثمار في مشروعات استثمارية جديدة لأسباب شتى منها ارتفاع الأسعار والحياة الضنكاء؛

---

[1] – فتحي عطية السيد مصطفى، مرجع سابق، ص 77.

* الكساد أو الركود: يعني عدم بيع السلع، أما الرواج أو الانتعاش: يعني أن السلعة عليها إقبال في السوق.

[2] – أسامة السيد عبد السميع، مرجع سابق، ص 53.

[3] – أحمد عباس عبد المحمدي، مرجع سابق، ص 10.

[4]– مشكلة البطالة في الوطن العربي، دراسة استطلاعية، مرجع سابق، ص ص: 157– 158.

- اتجاه الاستثمارات الأجنبية في معظمها نحو المشروعات التجارية غير المنتجة وإلى المضاربة والتعامل في سوق الأوراق المالية؛
- انخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، حيث تهدر الطاقات الإنتاجية وينخفض مستوى الناتج المحلي والدخل و تختل الأسعار، الأمر الذي ينجم عنه زيادة إعتماد الدولة على العالم الخارجي لتأمين الاحتياجات الأساسية لمواطنيها باللجوء إلى القروض والمعونات الخارجية لتأمين شراء هذه الاحتياجات، ما يجعل الانتاج المحلي يتبع مراكز الاقتصاد العالمي من خلال تامين المواد الخام والسلع الوسيطة له واستيراد ما يحتاجه الاقتصاد من مواد جاهزة ومستلزمات إنتاجية من هذه المراكز، ما يضعف القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي في الأسواق الخارجية، إضافة إلى وقوع هذا الاقتصاد تحت سيطرة الاقتصاديات العالمية، ما ينجم عن ذلك من فرض شروط اقتصادية وثقافية وحتى سياسية قاسية فيفقد هذا البلد شخصيته وسيادته وقراره؛
- تؤدي البطالة إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي والمادي في حياة الفرد والصعوبة التي يعانيها هذا الفرد في تأمين متطلبات حياته وأفراد آسرته؛
- إن للبطالة تأثيرا واضحا على حجم الدخل وعلى توزيعه ويتمثل التأثير على حجم الدخل من التغير في الناتج المحلي، أما تأثيره على توزيع الدخل فيتمثل في أن تغير مستوى التشغيل من شأنه أن يؤدي إلى تغير مستوى الأجور في نفس الاتجاه و انخفاض المستوى المعيشي نتيجة لذلك؛
- وتشكل بطالة المتعلمين خسارة مادية كبيرة للأسرة والمجتمع، فالدولة تكون قد أنفقت أموالاً طائلة من أجل تأهيل وتعليم هؤلاء المتعلمين وهذه الأموال تكون قد ذهبت هباءً لعدم استثمارها في مشاريع إنتاجية، هذا الإنفاق في الاعتبار الاقتصادي شبيه بعملية استثمار مالي ترجى عوائدها ويحتسب مردودها ولكن لا يكون له جدوى ويذهب هدراً بسبب البطالة.

مما سبق يتضح لنا ان للبطالة آثارها السلبية على كل من حجم الانتاج و الدخل وتوزيعه والصادرات و الواردات ..الخ، وبالتالي فإن معالجة هذه الظاهرة قد تقضى على هذه الآثار السلبية، لكن يجب أن نأخذ في الاعتبار أن الآثار النهائية الناشئة عن معالجة البطالة أي زيادة التشغيل قد تحدث بعض المشاكل في المتغيرات الاقتصادية والأمر يتوقف في النهاية على الطريقة التي تعالج بها هذه الظاهرة.

ثانياً: الآثار الاجتماعية للبطالة

مما لا شك فيه أن البطالة من أخطر الأمراض الاجتماعية التي يمكن أن تصاب بها المجتمعات كافة، فالشخص العاطل عن العمل مهدداً في شخصه وأسرته ومحروماً من أبسط أنواع الحقوق في العيش بالمقارنة مع الآخرين، حيث يشعر المتعطلون عن العمل بالإحباط واليأس وعدم الانتماء للدولة. فتنتشر الأنشطة الإجرامية بأنواعها كافة ولاسيما في صفوف المتعطلين الذين لا يتلقون إعانة بطالة خلال فترة تعطلهم.

وتزداد الآثار الاجتماعية للبطالة حدةً عندما يشعر الفرد بحقه في العمل، لكنه لا يستطيع الحصول عليه وما يترتب عن ذلك من الآثار يمكن حصرها فيما يلي:

- الشعور بالألم والإحباط وكذلك الإحساس بعدم العدالة عندما يرى غيره يعمل، بينما هو لا يعمل على الرغم من امتلاكه مؤهلات العمل، الأمر الذي يؤدي إلى الشعور بالحقد والبغض نحو الطبقات التي في بحبوحة من العيش؛ مما قد يدفعه إلى الإنتحار؛
- ارتفاع معدلات الجريمة بين العاطلين عن العمل، حيث أثبتت الدراسات الإحصائية أن للبطالة ارتباط وتأثير مباشر على معدلات الجريمة في المجتمع، كما هو معروف أن الجرائم لها تكلفة اجتماعية يتحملها المجتمع إما بسبب معالجتها أو نتائجها، فعلاجها يتطلب رصد أو تخصيص موارد اقتصادية أكبر للإنفاق على الأجهزة الأمنية التي تقوم بمكافحة الجرائم ونتائجها تتضمن حدوث خسائر في الأرواح والأموال؛
- تفيد الإحصاءات الميدانية أن للبطالة آثار سيئة على الصحة النفسية، كما أن لها آثارها على الصحة الجسدية وأن نسبة كبيرة من المتعطلين عن العمل يفتقدون تقدير الذات ويشعرون بالفشل وأنهم أقل من غيرهم ، كما وجد أن نسبة منهم يسيطر عليهم الملل وأن يقظتهم العقلية والجسمية منخفضة وأن البطالة تعوق عملية النمو النفسي بالنسبة للشباب الذين مازالوا في مرحلة النمو النفسي[1]، إن البطالة تولد عند الفرد شعور بالنقص، بالإضافة إلى أنه يورث الأمراض الاجتماعية الخطيرة كالرذيلة والسرقة والنصب والاحتيال؛
- إن ظاهرة البطالة ترتبط بالهجرة من زاويتين تتحدد الأولى في كونها عامل طرد للبحث عن فرصة عمل بديلة في مجتمع آخر، وتتشكل الثانية فيما يصيب نسبة كبيرة من العائدين بعد الهجرة والتي يطلق عليها البعض الهجرة العائدة (أو المرتدة)؛
- البطالة تؤدي إلى الفقر، فقد حدد البنك الدولي مفهوم الفقر: بأنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة[2]. وزيادة مستوى الفقر تؤدي إلى انخفاض المستوى التعليمي والثقافي وانخفاض المستوى الصحي، التهميش وضعف المشاركة في الحياة العامة؛
- إن البطالة تدفع بالفرد العامل إلى تعاطي الخمور والمخدرات وإلى ممارسة شتى أنواع العنف والجريمة؛
- كما أن البطالة تؤدي إلى تأخر سن الزواج بالنسبة إلى الشباب وإن كان الشباب يمكنه أن يتحمل التأخر في سن زواجه، فإن الفتاة إن تأخرت بها السن وكبرت يقل الإقبال عليها. وينتشر الفساد الخلقي وظهور الزواج العرفي وما ينجم عنه من نسل أو عمليات إجهاض[3]؛

[1] – فتحي عطية السيد مصطفى، مرجع سابق، ص 81.

[2] – تقرير عن التنمية في العالم ، الفقر ، 1990، البنك الدولي ، ص 41.

[3]– جميل احمد محمود خضر وآخرون ، مرجع سابق ، ص 22.

- البطالة تربة خصبة يترعرع فيها الفساد وتتفكك بسببها البنية المجتمعية، فيضعف التماسك الأسري وتنتشر الأمراض والطلاق وأن الشباب العاطل عن العمل يمثل قنبلة قد تنفجر في أي مكان وأي زمان؛
- ضعف الانتماء، حيث تمثل البطالة عاملا وذا وزن نسبي كبير ضمن العوامل التي تؤدي إلى إضعاف الشعور بالانتماء، إذا تجعل الفرد لا يحقق ذاته وتحد إلى درجة بعيدة من إنجاز مستوى طموحاته، الأمر الذي ينعكس مباشرة على درجة إسهامه في تنمية مجتمعه والمشاركة الواعية والإيجابية في أنشطته إذا إنه لا يجد أصلا الفرصة التي تتيح ذلك[1]؛
- البطالة تؤدي إلى عدم الاستقرار في أداء الشعائر الدينية، إن لم تجعله لا يؤديها تماما لأن فكره وعقله مشغولان بالبحث عن عمل، بل ومن الممكن أن تؤدي البطالة إلى الكفر وذلك لأن البطالة تعني فقر الإنسان من الناحية المادية والفقر من الممكن أن يؤدي بالإنسان إلى الكفر[2]؛

إن الآثار السابقة للبطالة من الناحية الاجتماعية أكثر ما تكون انتشاراً في البلدان المتخلفة والأقل نمواً، ولكي تحاول الدول ايجاد حلول سريعة للظواهر الاجتماعية غير السليمة (الانحراف الاجتماعي، السرقات، التفكك الاسري ...)، يتوجب عليها زيادة الاستثمار في مجال الأنشطة الاجتماعية كما تفعل الصين بهدف تخفيف البطالة التي تؤدي بدورها لمزيد من المشاكل والصراعات الاجتماعية.

ثالثا: الآثار السياسية للبطالة

إن البطالة في الدول النامية والمتخلفة اقتصادياً وكذلك في الدول الصناعية، تؤدي إلى دخول هذه الدول في مشاكل سياسية ليس من السهل التخفيف منها أو تجاوزها دون حدوث تغيرات جوهرية في أساليب الحكم في تلك الدول.

فمستوى البطالة مؤشر أساسي على مدى صواب السياسة الاقتصادية للبلد ومؤشر على صحة تخطيطه الاجتماعي، ولا غرابة أن نرى شوارع العديد من الدول تضج بمئات الآلاف من المتعطلين عن العمل احتجاجاً على سياسات حكوماتهم وإظهارا لمدى امتعاضهم من تصرفاتها العشوائية غير المبالية بمطالبهم بتأمين فرص عمل مناسبة لهؤلاء المتعطلين عن العمل والقادرين عليه والراغبين فيه رغم انخفاض الأجور، فكانت البطالة هي أحد الأسباب التي جعلت مجلس النواب البريطاني يوجه نقداً شديداً إلى رئيسة الوزراء (مارغريت تاتشر) بعد المظاهرات التي عمت المدن البريطانية.

[1] – مشكلة البطالة في الوطن العربي، دراسة استطلاعية، مرجع سابق، ص 174.

[2] – أسامة السيد عبد السميع، مرجع سابق، ص 48.

ومن بين الآثار السياسية نذكر:

- عدم الإستقرار الإجتماعي يقود في كثير من الأحيان إلى عدم الإستقرار السياسي والأمني، فزيادة وقت الفراغ لدى العاطلين، يؤدي إلى استفحال الكثير من الأمراض الإجتماعية و النفسية التي تدفع للقيام بالأعمال الإرهابية و إشاعة اللأمن في المجتمع؛
- البطالة من أقوى الأسباب التي أدت إلى ظهور نقابات العمال والتي تهدف بصورة رئيسة إلى الدفاع عن حقوق العمال وحفظ تأميناتهم الاجتماعية والصحية والتعليمية، مما جعل لهذه النقابات بعداً سياسياً حتى أصبحت تسير الحكومات في بعض الدول وعن طريقها أيضاً يتم الإمساك بزمام الأمور في أي دولة؛
- إن البطالة كان لها السبب المباشر في القيام بعمليات سياسية مهمة، كإسقاط بعض الحكومات وخروج العمال في المظاهرات والتعطل عن العمل لساعات وأيام وأحياناً لشهور حتى يجبروا حكوماتهم على تنفيذ مطالبهم وتحقيق غايتهم وطموحاتهم، لكن هذا يتحقق في غالب الأحيان في الدول المتقدمة فقط، أما في الدول النامية فلا مجال لمشاهدة هذه المظاهرات لأن الحكومات تضرب بيد من حديد على يد هؤلاء وتمسك بأعناقهم من خلال قوانين استثنائية ونقابات عمال ليس لها إلا الاسم فقط، دون أي مفعول، حيث على الغالب تنفذ إرادة الحكومات لا رغبات العمال، بالإضافة إلى وجود جيش من العاطلين عن العمل مستعدين للعمل مكان هؤلاء الذين ربما سوف يفقدون أعمالهم إن فكروا بمثل هذه التصرفات؛
- الفرد العاطل عن العمل يشعر بالإقصاء و الحرمان من طرف دولته و هذا يضعف لديه الشعور بالإنتماء و الشعور بالوطنية؛
- قد تعتمد الدولة في تمويل الاستثمارات اللازمة لاستيعاب المتعطلين والداخلين الجدد لسوق العمل على الاستدانة من الخارج، فإن تفاقم أزمة الديون قد يؤدي بالدولة إلى التبعية من الناحية الفعلية لسياسات وارادات كبار الدائنين بما يهز مكانتها الدولية ويحط من هيبتها في الداخل، خاصة إذا كانت قد استدانت أموالا كثيرة دون أن تستفيد منها بصورة رشيدة لأي سبب كان[1]؛
- البطالة تؤدي إلى الهجرة الخارجية للبحث عن العمل وخاصة هجرة الكوادر العالية في كل التخصصات، ربما لا تعد بعد ذلك إلى وطنها من أجل أن الدولة التي هاجرت إليها ليس لديها الرغبة في عودتهم مرة أخرى إلى أوطانهم من أجل التمسك بهم[2]،
- إن ظاهرة البطالة المقنعة تخلق حالة من التواكل السياسي، فإن وجود البطالة المقنعة في جهاز الدولة يقلل من كفاءته ومن قدرته على تقديم الخدمات الضرورية للمواطنين ويؤدي إلى انتشار الفساد والرشوة والفوضى وعدم الانضباط، تؤدي لزيادة عدم رضاء الناس عن الحكومة وعن النظام السياسي برمته.

[1] – **مشكلة البطالة في الوطن العربي، دراسة استطلاعية**، مرجع سابق، ص 186.

[2] – أسامة السيد عبد السميع، مرجع سابق، ص 58.

ونظراً لخطورة البطالة ودورها وأثارها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأي دولة، كان لابد من بحثها جيداً والتعرف على ماهيتها وهيكليتها لوضع أفضل الحلول لها والتخفيف من حدتها وشدة وطأتها حتى يعيش الناس بأمن وأمان، ما يعود بالاطمئنان والرفاهية للشعب عامته، وحتى يكون الوطن والمواطن في خط واحد والكل يسعى إلى رقي وتقدم الآخر والعمل على إشباع حاجاته وتلبية رغباته وتحقيق أهدافه.

المطلب الثالث: الحلول التي طرحت لعلاج المشكلة

إن خطورة مشكلة البطالة في العالم لا تنبع من الارتفاع الحالي لمعدلاتها وجسامة أخطارها ونتائجها الراهنة في مختلف أرجاء العالم فحسب، بل وفي توقعات زيادتها في المستقبل. لهذا فالسؤال المطروح: كيف يمكن الخروج من مأزق البطالة ؟ وهو سؤال الساعة المحوري نظراً لأهميته لمستقبل البشرية، مع الإشارة إلى أن ما يجعل الإجابة عن السؤال المطروح على درجة عالية من الصعوبة، هو عدم وجود اتفاق يرقى لدرجة الوعي عن الأسباب الحقيقية للبطالة الراهنة، الأمر الذي يجعل هناك صعوبة في وضع برامج فاعلة للخروج من هذه الأزمة ومع ذلك، نرى أن الحوار العلمي، السياسي والاجتماعي حول هذه الأزمة يجب أن يستمر ويتواصل حتى يمكن خلق وعي سياسي، محلي وعالمي بأهمية خفض معدلات البطالة والسعي نحو تحقيق التوظف الكامل لعلاج مشكلة البطالة بإيجاد فرص عمل لكل من يطلب عملاً.

وفي ضوء ذلك، سنتناول في هذا المطلب بعض المحاولات للوصول إلى الحلول العملية المقترحة:

- وجهات النظر حول تجاوز أزمة البطالة؛
- الحلول العاجلة المطروحة لعلاج مشكلة البطالة .

أولا: وجهات النظر حول تجاوز أزمة البطالة

اختلفت المدارس الاقتصادية وتباينت مداخلها حول الآراء والمقترحات التي قدمتها لمواجهة أزمة البطالة في العالم، وقد كانت هذه المسألة تحديداً مجالاً لصراع فكري كبير بين هذه المدارس والاتجاهات، ونعرض فيما يلي أهم هذه المدارس والنظريات لمعرفة آراء كل مدرسة و وجهة نظرها في سبيل الخروج من مأزق البطالة أو التخفيف من حدتها:

1- مدرسة شيكاغو:

يرى أنصار مدرسة شيكاغو وعلى رأسهم مؤسس المدرسة " ميلتون فريدمان " أنه ليس من مهام الدولة في النظام الرأسمالي العمل على تحقيق التوظف الكامل، بل يجب أن تنحصر أدوار الدولة في أداء وظائفها التقليدية المعروفة (الأمن الداخلي والخارجي ومراقبة تنفيذ القوانين) وأن تتولى وضع وتنفيذ سياسة نقدية منضبطة تحقق الاستقرار النقدي. ولا يتطلب علاج البطالة والركود الاقتصادي التأثير في الطلب الكلي، بل يتطلب العمل على حفز رجال الأعمال على قيامهم بالاستثمار وزيادة الإنتاج . ويكون ذلك من خلال خفض الضرائب على الدخل

والثروة وتحجيم القطاع العام ونقل ملكيته للقطاع الخاص والحد من البيروقراطية وإطلاق آليات السوق ومحاربة الرقابة الحكومية على الأجور والأسعار[1].

كما يعتقد أنصار هذه المدرسة أن التغلب على الركود التضخمي يتطلب القضاء على التضخم أولاً، نظرا للمخاطر التي تصاحبه تعوق سير النظام الاقتصادي، لأن التضخم حسب وجهة نظرهم ظاهرة نقدية بحتة ترجع إلى أخطاء السياسة النقدية التي تفرط في إصدار كمية النقود دون ضوابط محكمة ، فهم يعتقدون أن السياسة السليمة التي تكفل الاستقرار النقدي يجب أن تهدف إلى إيجاد درجة محمودة من التناسب، بين نسبة التغير في كمية النقود ونسبة التغير في حجم الناتج الحقيقي.

ولما كان عجز الموازنة العامة للدولة من أهم مصادر الإفراط في عرض النقود، فلابد أن يحتل القضاء على هذا العجز أهمية خاصة، حيث سيقلل هذا العجز من حاجة الحكومات لزيادة الضرائب والدين العام الداخلي. إضافة إلى ذلك فإن تقليل مدفوعات الضمان الاجتماعي ودفع العاطلين عن العمل للقبول بالأجور السائدة و إضعاف ضغوط نقابات العمال وإلغاء قوانين الحد الأدنى للأجور وإعانات البطالة، كل ذلك سوف يساعد في تحقيق التلاؤم بين التغير في كمية النقود والتغير في حجم الناتج.

ومن الواضح أن هذا الفكر هو الذي حكم السياسات الاقتصادية التي اتبعها الغرب خلال الثمانينيات وفي النصف الأول من التسعينات من قرن الماضي وكان لها تأثير واضح في الحد من معدلات التضخم، لكنها أدت إلى ارتفاع ملحوظ في معدلات البطالة.

2- وجهة نظر مدرسة اقتصاديات جانب العرض:

يعتقد أنصار هذه المدرسة التي راجت أفكارها في بداية السبعينيات من القرن الماضي، أن أزمة البطالة والركود في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة ليست ناتجة عن قصور في الطلب الكلي الفعال، كما يعتقد الكينزيون وإنما في نقص قوى العرض، معتقدين في ذلك بـ " قانون ساي ". فالمطلوب للخروج من هذه الأزمة هو العمل على إنعاش الحوافز التي من شأنها أن تزيد من قوى الادخار والاستثمار والعمل والإنتاج[2]. فالعرض الكلي يخلق الطلب الكلي المساوي له ومن ثم لا توجد احتمالات لوقوع أزمات إفراط إنتاج عامة حيث إن الرأسمالية بنظرهم هي نظام مستقر قادر بشكل تلقائي على تصحيح أية اختلالات تنشأ في السوق، دون حاجة إلى أي تدخل حكومي.

وينصح أنصار هذه المدرسة بخفض معدلات الضرائب على الدخل والثروة لحفز الأفراد نحو الادخار والاستثمار، الإنتاج والعمل، فبالتالي زيادة فرص التوظف. في الحقيقة إن أفكار هذه المدرسة كانت وراء صياغة البرنامج الاقتصادي للرئيس " ريغان" . وكانت هي المبررات للتخفيضات الكبرى التي حدثت في معدلات الضرائب

[1] – رمزي زكي: " **الاقتصاد السياسي للبطالة** "، مرجع سابق، ص 423.

[2] – زكي رمزي: " **التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية** "، مرجع سابق، ص ص: 58- 69.

على الدخل والثروة في الولايات المتحدة وكثير من البلدان دون أن يكون لها تأثير إيجابي في خفض معدلات البطالة وزادت من تفاقم عجز الموازنة العامة .

3- وجهة نظر مدرسة التوقعات الرشيدة:

تقوم التوقعات لدى أنصار هذه المدرسة بدورٍ مهمٍ في النشاط الاقتصادي، فهي تؤثر في الأسعار والإنتاج والدخل والعمالة والادخار والاستثمار...وغير ذلك . وتقوم هذه المدرسة على فرضيتين:

- أن الناس يستخدمون المعلومات المتوافرة لديهم؛
- الاعتقاد بمرونة التغير في الأسعار والأجور التي افترضتها النظرية الكلاسيكية وقادت إلى إمكانية توازن العرض والطلب في جميع الأسواق توازناً تلقائياً بما في ذلك سوق العمل[1].

من هذا المنطلق، استنتجت هذه المدرسة أن أي بطالة تحصل في سوق العمل هي بطالة طوعية (إرادية) لأن العمال يتوقعون تحسين أجورهم بالانتقال من عمل إلى آخر، لكنهم يفاجئون بعدم وجود فرص عمل توفر لهم الأجر الحقيقي الذي يتوقعونه.

كما يعتقد أنصار هذه المدرسة، أنه لو توافرت المعلومات والحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة وأرادت الحكومة أن تغير عرض النقود لتحقيق هدف معين، فإن توقعات الأفراد وتكيفهم مع هذه السياسة سيجعلان هذا التغير ينصرف تأثيره فقط إلى المستوى العام للأسعار، أما الأسعار النسبية فتظل كما هي، فتظل من ثم خطط الإنتاج والتوظف والمتغيرات الحقيقية الأخرى بعيدة عن تأثير النقود.

من جهة أخرى، إن السياسة النقدية الانكماشية التي تستهدف مكافحة التضخم، ستؤدي إلى بطء الإنتاج وزيادة معدل البطالة . إذ أنه من الصعوبة بمكان بحسب رأي أنصار هذه المدرسة خفض معدل التضخم دون أن يواكب ذلك انكماش وبطالة، وأنه مهما بذلت الحكومة من جهود لخفض معدل البطالة، فإن البطالة ستنجذب دائماً نحو معدلها الطبيعي. ولهذا فإنه من الأفضل أن يكون هناك استقرار في السياسات الحكومية[2] .

وأخيراً ، يمكن القول إن أنصار مدرسة التوقعات الرشيدة، يتفقون مع مدرسة شيكاغو في رؤيتهم لمحاربة التضخم عن طريق التزام صانعي السياسة النقدية بزيادة عرض النقود بمعدل سنوي ثابت، كما يعتقدون أنه لتصحيح الاختلالات الكلية المتمثلة في الركود والبطالة، يتعين توافر الحرية الاقتصادية وتقيد دور الحكومة في النشاط الاقتصادي وأن يكون هناك مرونة تامة في تغيرات الأسعار والأجور بحسب حالة العرض والطلب.

4- وجهة نظر المدرسة المؤسسية:

من أهم أنصار هذه المدرسة الاقتصادي أمريكي جون كنث جالبريث. يعتقد أنصار هذه المدرسة أن المنافسة واقتصاديات السوق قد فقدت فاعليتها كمنظم شامل وفاعل للاقتصاد الوطني مع سيادة الاحتكارات، كما ينتقدون من سبقهم في إهمالهم للعوامل الاجتماعية، السياسية، القانونية والتنظيمية في التحليل. ويتفق أنصار

[1] – عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى: " **النقود والمصارف والأسواق المالية** " ، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2004، ص 445.

[2]- Paul A .Samuelson, William D.Nordhous : op-cit .p 656 .

هذه المدرسة في أن مشكلة البطالة تعود إلى الفجوة القائمة بين مستويات التطور المرتفعة في الإنتاج والتكنولوجيا من ناحية وبين النظام المؤسسي للرأسمالية من ناحية أخرى.

ولتجاوز هذه الفجوة، يحتاج الأمر إلى إصلاح مؤسسي بين الأطراف الثلاثة الفاعلة في النظام الرأسمالي وهي: الشركات، العمال والحكومة . فهم بصورة عامة يدعون إلى نوع من الإصلاح الاجتماعي للرأسمالية، تمثل فيه الحكومة دورا مهما لتأمين الاستفادة من نظام اقتصاد السوق وتجنب مساوئه، وهم يرون أن التدخل النشط للدولة في الحياة الاقتصادية يسهم في الخروج من مأزق الركود التضخمي، ويدعو جون كنث جالبريث إلى نوع من الرقابة على الأجور والأسعار حتى يمكن السيطرة على التضخم من جهة وتهيئة المناخ المناسب للارتفاع بمعدلات النمو من جهة أخرى[1].

ويعتقد جالبريث، أنه لابد من وجود قوانين خاصة بالحد الأدنى للأجور واستمرار إعانات الضمان الاجتماعي للعمال العاطلين، بشرط أن تبقى في مستوى أقل من مستوى الأجور السائدة في السوق، كما يدعو للأخذ بنوع من التخطيط الاقتصادي لتحقيق اعتبارات النمو والتوازن الاقتصادي، إضافة إلى ضرورة التنسيق بين البلدان الصناعية كافة في مجالات النقد الدولي والتجارة الدولية بهدف الخروج من مأزق الركود والبطالة والتضخم.

كما تجدر الإشارة إلى أن بعضاً من أنصار هذه المدرسة يضعون نصب أعينهم أثر الثورة التكنولوجية في تفاقم مشكلة البطالة ، فقد أدت ومازالت تؤدي إلى اختفاء العديد من المهن وبالتالي فإن مشكلة البطالة أصبحت مشكلة " كيف " و لم تعد مشكلة " كم ". وإن مشكلة البطالة هذه لا يمكن أن تحل بزيادة حجم الطلب الكلي الفعال كما كان يحدث سابقا والذي يفاقم هذه المشكلة وهو تدني نصيب العمل من القيم المضافة مع تزايد الثورة العلمية والتكنولوجية، هذا ما يؤدي إلى خفض الطلب على اليد العاملة . وترتيباً على ذلك فإن عدداً من مفكري هذه المدرسة يرون أن علاج مشكلة البطالة سيكون من خلال التوسع في مجال الخدمات الإنسانية، مثل رعاية المسنين، رياض الأطفال، الترويح، السياحة، الخدمات المنزلية ورعاية الأطفال ...الخ.

5- وجهة نظر الكينزيين الجدد:

تضم المدرسة الكينزية الحديثة عدداً من الأسماء الكبيرة ، مثل روبرت سولو، جيمس توبن وفرانكو مودلياني وعدداً من الجيل الحديث مثل روبرت كلور، جون تايلور، آلان بليندر وأكسل ليجونهو فود وغيرهم، فرأيهم أن التدهور الذي حدث في الاستقرار الاقتصادي (التضخم ، البطالة ، الركود ...) بعد عام 1973 يعود في اعتقادهم إلى طبيعة الصدمات التي حدثت منذ بداية السبعينيات وفي مقدمتها صدمة ارتفاع أسعار النفط، ارتفاع أسعار الواردات، ارتفاع أسعار الفائدة وتقلبات أسعار الصرف ...إلى آخره . وهي صدمات حدثت في جانب العرض وليس في جانب الطلب، وكان لها تأثير شديد في الإخلال بحالة الاستقرار الاقتصادي. ويرون أنه للخروج من مأزق البطالة والتضخم يتعين أن يكون هناك ثبات في معدل نمو عرض النقود. ويقترح أنصار

[1] – زكي رمزي: " **التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية** "، مرجع سابق ، ص ص: 74 – 81.

المدرسة لمعالجة المشكلة ضرورة دمج السياسات المالية والنقدية بشكل مرن وأن تكون أقل توسعية بدلاً من الاعتماد على السياسات النقدية لوحدها.

وهم لا يعارضون تطبيق برامج لترشيد الأجور والأسعار، بل الرقابة عليهما، أما معالجة مشكلة البطالة والتحول من الركود إلى الانتعاش، فإنها تتطلب زيادة الادخار والتراكم الرأسمالي وزيادة الإنتاجية، وإعادة تأهيل القوى العاملة من خلال برامج واسعة للتدريب وإعادة التدريب . للعودة لسياسة الأشغال العامة الكبرى التي تهدف إلى خلق فرص واسعة للتوظف والدخل.

بعد استعراض أهم المدارس والنظريات التي حاولت تفسير ظاهرة البطالة وتقديم بعض الحلول والآراء للخروج من مأزق هذه الظاهرة أو التخفيف من حدتها، نرى من المفيد تقديم بعض الحلول العاجلة لمشكلة البطالة.

ثانيا: الحلول العاجلة المطروحة لعلاج مشكلة البطالة

تتفاوت تجارب الدول في علاج ظاهرة البطالة حسب ظروف وإمكانيات كل دولة ومدى تفاقم الظاهرة بها من عدمه. للتصدي للمشكلة نقترح بعض الحلول منها ما يلي:

- السعي الجاد لضمان تحقيق التشغيل الكامل للعنصر البشري العاطل عن العمل من خلال خلق فرص عمل لهم في مختلف قطاعات الإقتصاد القومي مع زيادة حجم الاستثمار في كل القطاعات؛
- محاولة زيادة الناتج في القطاعات ذات الانتاجية العالية مما يساعد على خلق فرص عمل إضافية؛
- إصلاح النظام التعليمي والتكوين بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل؛ وقيام الدولة بالتخطيط لسياسة التعليم والتكوين والتنسيق بين الجهات المسئولة عنه وتوجيه العاملين إلى أماكن العمل المناسبة حتى لا تؤدي عكس ذلك إلى بطالة مقنعة؛
- توفير الحماية الاجتماعية للعاطلين عن العمل والتوسع في مشروعات الضمان الإجتماعي؛
- تدريب العاطلين عن العمل على المهن المطلوبة في السوق من أجل كسب الخبرات والمهارات في مختلف المهن الجديدة المطلوبة في هذا السوق[1]؛
- الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية لتحقيق أحد الأمرين: إيجاد التمويل اللازم للمشروعات، أما الغرض الثاني فهو جلب التكنولوجيا الحديثة[2]؛
- تنفيذ مشروعات كثيفة العمل وكذلك تبني تكنولوجيا متوسطة لا تعتمد على رأس المال بدرجة عالية وبالتالي فإن تعديل نمط الاستثمار الحالي على درجة كبيرة من الأهمية لامتصاص فائض العاملة ؛

[1] – أحمد عباس عبد المحمدي، مرجع سابق، ص 11.

[2] – فتحي عطية السيد مصطفى ، مرجع سابق ، ص 88.

- إقامة مشاريع التشغيل العامة مثل السدود، والطرق والجسور وغير ذلك من مشاريع البناء الارتكازي بهدف التخفيف من حدة البطالة الدائمة والموسمية [1]؛
- يقوم علاج مختلف أصناف البطالة، على إيجاد فرص عمل كافية يوظف فيها العاملون قدراتهم لأقصى حد، بما يحقق كفاءة إنتاجية عالية ومتزايدة من ناحية ويوفر كسباً مرتفعاً ومتنامياً يكفل إشباع الحاجات الأساسية للناس فى المجتمع وارتقاء مستوى الرفاه البشرى مع الزمن من ناحية أخرى. ويعنى هذا الهدف المركب خلق فرص عمل أفضل من المتاح حاليا على جانبي الإنتاجية والكسب على حد سواء وأكثر بكثير من المطلوب لمجرد مواجهة البطالة السافرة بحيث يمكن للمشتغلين فعلاً فى أي نقطة زمنية الانتقال لأعمال أعلى إنتاجية وأوفر كسباً؛
- إتخاذ الاجراءات المناسبة لتسهيل حركة انتقال الأيدي العاملة من مهنة إلى أخرى وإزالة ما يعترض هذه الحركة من صعوبات تتعلق باعتبارات اجتماعية أو نفسية معينة أو إدارية وتحقيق نمو متوازن في نسب العمالة الوطنية في جميع المناطق بإتباع سياسة مناسبة لتوطين الصناعة وفق ظروف كل منطقة[2]؛
- الحد من إغراق السوق المحلي بالسلع المستوردة والتي لها نظيرا فيه، لا سيما إذا كان سعر المستورد أقل من المحلي؛
- قيام الدولة بتخفيض سن التقاعد وعدم السماح بالمد بعد ذلك؛ وذلك لإتاحة الفرصة لتعيينات جديدة ودخول همم شبابية ليكملوا المسيرة؛
- تبني السياسات الاقتصادية الرامية إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي وما ينطوي على ذلك من زيادة في معدلات الادخار، لأن زيادة معدلات النمو تصطحب بارتفاع في الطلب على قوة العمل[3]؛
- اضطلاع رجال الأعمال وأصحاب المشاريع الخاصة بدور فعال في خلق فرص عمل في حالة عجز الدولة عن ذلك أو تخفيفاً عنها من بناء مصانع أو مزارع ...الخ [4]؛
- التوعية الدينية لتحفيز الشباب على العمل حتى ولو كان بسيطاً حقيراً في نظره والتوعية أيضا بقيمة العمل لتحفيز الشباب الكسول الذي يفضل حياة الترف على الجد والعمل وبذل العرق؛
- تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومشروعات القطاع غير الرسمي وإزالة ما يعترضها من عقبات إدارية وحكومية وتسهيل حصولها على الأراضي والإئتمان الميسر والمعلومات والتكنولوجيا الحديثة ومساعدتها في الوصول إلى الأسواق الوطنية والعالمية؛
- محاولة التقليل من نمو قوة العمل عن طريق خفض معدل نمو السكان؛

---

[1]– منظمة العمل الدولية، تقرير عام لجنة الخبراء حول تطبيق الاتفاقيات والتوصيات الخاصة بحقوق العمال لعام 2006 .

[2] – وليد ناجي الحيالي، مرجع سابق ، ص 27.

[3] – رمزي زكي، " **الاقتصاد السياسي للبطالة** " ، مرجع سابق ، ص 433.

[4]– أسامة السيد عبد السميع، مرجع سابق، ص 165.

- تخفيض الأجور لبعض الموظفين ذوي الرواتب العالية والتي لا تتناسب تماما مع مجهداتهم ومهاراتهم وبالتالي سينعكس ذلك على زيادة في الميزانية تؤدي بدورها إلى زيادة في توفير فرص العمل؛
- تطوير نظم المعلومات الخاصة بأسواق العمل وتيسير تداولها، لمساعدة العمال الراغبين في العمل والباحثين عنه ولمساعدة رجال الأعمال الذين يبحثون عن هؤلاء العمال.

معالجة البطالة إذاً، كما ألمحنا سابقاً ليست شأناً قطاعياً خاصا، بل هو هم مجتمعى شامل والواقع أن هذا هو حال كل القضايا المهمة فقد صار الحل الجذرى الشامل حتمياً إن أُريد حل ناجع على الإطلاق.

خلاصة:

يعتبر الوقوف على ماهية البطالة، أمر ضروري أمام كل مهتم بالتنمية الاقتصادية، وهذا نظرا لأهميتها الكبيرة في اقتصاديات الدول ولما لها من وزن في برامج التنمية الاقتصادية، حيث أن الفهم الحقيقي لهذه الظاهرة يؤدي إلى التشخيص السليم لها ومعرفة أسباب ظهورها .لهذا جاء هذا الفصل كمحاولة لتقديم أهم المفاهيم المتعلقة بهذه المشكلة، كما وجدنا أن البطالة تختلف أنواعها بحسب العوامل المرتبطة بها وتشير معظم الدراسات التي تناولت قضية البطالة أن أشكالها أو صورها ليست ثابتة ونهائية.

تطرقنا في هذا الفصل أيضا، إلى تفسير البطالة في الفكر الاقتصادي و بعد سرد مختلف النظريات المفسرة للبطالة تبين أن هناك جدلاً واختلافًا بين الاقتصاديين فيما يتعلق بهذا الموضوع، فالنظرية الكلاسيكية ترى أن سوق العمل في حالة توازن باستمرار والناتج هو دائما عند مستوى التشغيل الكامل وهذه غير مقبولة، أما النظرية النيوكلاسيكية لم تعطي قضية البطالة اهتماما يذكر، لأنها آمنت بقانون ساي للأسواق ومن ثم افترضت حالة التشغيل الكامل . وينظر الفكر الماركسي إلى البطالة باعتبارها تجسيدا لعجز النظام الرأسمالي خاصة عندما تتحول إلى ظاهرة واسعة الانتشار وذات أثار سلبية على حياة نسبة كبيرة من السكان، مما تنجم عنه بالضرورة أثار سياسية مهمة.

إن النظرية الكينزية قد نجحت عقب ظهورها، أن تضع المدرسة النيوكلاسيكية في الظل، حيث بررت تدخل الدولة باعتباره عاملا مساعدا على تصريف المنتجات ومنشطا للاستثمارات وعاملا من عوامل ضمان التوظف الكامل لقوة العمل. وكانت بذلك تتجاوب مع مصلحة رأسمالية الدولة الاحتكارية. ولهذا كانت أكثر واقعية وأكثر تعبيرا عن مصلحة الرأسمالية، ولكن كينز وهو يهدم هيكل الاقتصاد الكلاسيكي والنيوكلاسيك لم يستطع أن يقيم هيكلا أكثر قوة منه، بسبب العيوب الكثيرة التي شابت نظريته وهو الأمر الذي أثبته واقع الرأسمالية منذ بداية السبعينيات وحتى الآن.

كما تطرقنا في هذا الفصل إلى أسباب مشكلة البطالة، لأن أي خطط للتخفيف من حدة البطالة يجب أن تكون هناك دراية بالأسباب والعوامل التي تؤدي لحدوثها، فوقفنا على الآثار العديدة المترتبة عن البطالة من الآثار الاجتماعية ،النفسية ،الاقتصادية ،السياسية والأمنية ...الخ . وبشكل أكثر تحديداً فإن آثار البطالة تعم جميع مرافق المجتمع و وضحنا في الأخير بعض وجهات النظر حول تجاوز أزمة البطالة في الفكر الاقتصادي واقترحنا بعض الحلول العاجلة المطروحة لعلاج مشكلة البطالة.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالبطالة

تمهيد:

يعد النمو الاقتصادي من أكثر القضايا التي تناولها الفكر الاقتصادي، حيث إن الكتابات المتعلقة بالنمو الاقتصادي قديمة قدم علم الاقتصاد ذاته، فقد اهتم كثير من الاقتصاديين التقليديين في القرنين الثامن والتاسع عشر، بالبحث عن العوامل التي تحدد التقدم للشعوب وذلك مع بداية عملية التصنيع في أوروبا، وتسعى الدول المختلفة في برامجها الاقتصادية إلى تحقيق أعلى معدلات النمو جنبًا إلى جنب مع أهداف اجتماعية واقتصادية أخرى. كما تسعى برامج الإصلاح الاقتصادي والخطط الإنمائية، خاصة في البلدان النامية، إلى حشد العوامل المختلفة التي تساهم في تعزيز معدل النمو الاقتصادي بهدف اللحاق باقتصاديات الدول المتقدمة.

تقع مسألة النمو الاقتصادي في مركز دراسات الاقتصاد الكلي حيث بات الاقتصاديون يدركون أن النمو الاقتصادي طويل الأجل أكثر أهمية من التقلبات قصيرة الأجل. فأصبح محور الأبحاث الاقتصادية يدور حول الإجابة عن السؤالين التاليين: ما هي محددات النمو الاقتصادي؟ ولماذا تختلف البلدان عن بعضها البعض في معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل ؟

إن دراسة النمو الاقتصادي عموماً مميزة عن دراسة اقتصاد التنمية، فالدراسات المتعلقة بالنمو الاقتصادي تركز خاصة على دراسة كيف يمكن للدول أن تعمل على تطوير اقتصادها وتحسين مستوى أدائه، بينما يهتم اقتصاد التنمية بدراسة كيف يكون بإمكان الدول النامية أن تلحق بالدول المتطورة، فالأول يركز على الجانب الكمي للتنمية، بينما يركز الثاني على الجانب الهيكلي لها.

لقد ظهرت نظريات عديدة ومختلفة في مجال النمو الاقتصادي وهي دائما في تطور وتجدد، وتمثل سنوات الخمسينات والستينات من هذا القرن، العصر الذهبي لنظريات النمو الاقتصادي سواء بالنسبة للدراسات التجريبية لهذه النظريات أم للامتدادات النظرية للنماذج النيوكلاسيكية، أما النصف الثاني من الثمانينات فشهد حماسا جديدا ودفعة قوية أدت إلى زيادة الاهتمام بنظريات النمو، وإحداث تجدد فيها، وذلك بظهور نظريات تختلف عن النظريات التقليدية الرئيسية التي سادت في الفكر التنموي المعاصر، فقامت بإعادة فحص شامل لمشكلة مصادر النمو، ونعني بها النظريات الجديدة أو نظريات النمو الذاتي أو الداخلي. إن دراسة نماذج النمو الاقتصادي والتي تقوم أصلا على تحديد معدل النمو الاقتصادي المناسب، الذي يأخذ بعين الاعتبار ظروف التشغيل الكامل، وتجنب الركود الاقتصادي.

من هذا المنطلق سنحاول في هذا الفصل الإلمام بأهم الجوانب المتعلقة بالنمو الاقتصادي، من حيث التعريف وأهم النظريات المفسرة له. فقمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي وعلاقته بالبطالة؛

المبحث الثاني: النظريات التقليدية المفسرة للنمو الاقتصادي؛

المبحث الثالث: النماذج الرياضية للنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي وعلاقته بالبطالة

يركز هذا المبحث على دراسة مفهوم كلا من النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية والتخلف الاقتصادي، وكذلك قضية الفقر وقياس مستواه لدى دول وشعوب العالم، ثم بعد ذلك كيفية قياس النمو وعناصره وفقا لبعض المعايير التي تسمح بتحديد درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ومقارنته لدى مختلف الدول، فعند الحديث عن التخلف والتنمية تثار قضية التفرقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فنحاول في هذا المبحث أيضا توضيح علاقة النمو الاقتصادي بالبطالة.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وبعض المفاهيم المتعلقة به

أولا: النمو الاقتصادي

يقصد بالنمو الاقتصادي: " أنه عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة " [1]، فالنمو الاقتصادي بهذا المعنى يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، كلما ازدادت معدلات النمو في الدخل الوطني والعكس صحيح، كلما قلت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية كلما انخفضت معدلات النمو في الدخل الوطني.

النمو الاقتصادي أساسًا عبارة عن ظاهرة كمية، يتمثل في الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج الوطني[2].

ويقصد أيضا بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[3]، بالتعمق في هذا المفهوم يمكن الاستدلال عن النمو الاقتصادي بطريقتين هما[4]:

- ✓ إيجاد معدلات نمو الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي أو الناتج الوطني الصافي الذي يقيس بالدرجة الأولى مدى التوسع في الإنتاج في بلد ما؛
- ✓ إيجاد معدلات نمو متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي يعبر عن تطور مستوى المعيشة المادي للأفراد في قطر معين ومقارنته بمستويات المعيشة في الأقطار الأخرى.

---

[1] – حربي محمد موسى عريقات:" **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي** "، دار الكرمل للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 1997، ص 67.

[2] - Maré Nouchi **: « croissance - histoire économique-» ,** édition Hazan ,paris , 1990 , p 44

[3] – محمد عبد العزيز عجمية وآخرون: " **التنمية الاقتصادية : دراسات نظرية وتطبيقية** " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2006، ص 73 .

[4] – علي جدوع الشرفات: " **التنمية الاقتصادية في العالم العربي : الواقع ... العوائق ..سبل النهوض** " ، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن ، ط1 ،2010 ، ص 41.

و**متوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي ÷ عدد السكان**، أي أنه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع [1]. وهذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي. وهذا لا يحدث إلا إذا فاق معدل نمو الدخل الكلي (الناتج الكلي) معدل النمو السكاني.

ومما سبق يمكن القول أن: **معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الكلي – معدل النمو السكاني**

وبالتالي لن يكون هذا المعدل موجبا إلا إذا كان معدل نمو الدخل الكلي أكبر من معدل النمو السكاني، وفي الحالة العكسية فإن أي زيادة في الدخل سوف تمتصها الزيادة في السكان وبالتالي لا يحدث الأثر الإيجابي لزيادة الدخل على رفاهية الفرد.

يلاحظ من ناحية أخرى أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، أما **الدخل الحقيقي فهو يساوي الدخل النقدي ÷ الرقم القياسي للأسعار**، أي أنه يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة.

ويلاحظ مما سبق أن :

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي – معدل التضخم .

ومن ثم لن يكون هذا المعدل موجبا إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي الفردي أكبر من معدل التضخم، عادة ما يتم الإشارة إلى النمو كمؤشر عند الحديث عن تقييم الأداء الاقتصادي وقد يتفق هذا المفهوم مع تقدم المجتمعات المتطورة، التي تزامن تطور بنيانها الاجتماعي والسياسي مع نمو نظامها الاقتصادي .

وينظر للنمو على أنه عملية تحدث في الغالب عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي، لذلك نجد أن معظم التغيرات الناتجة عن النمو تعتبر ثانوية وبسيطة وتعبر عن التغيرات الكمية وليست الكيفية[2] .

إن الزيادة التي تتحقق في الدخل لابد أن تكون على المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها، لأن هذه الزيادة المؤقتة تحدث الأثر الإيجابي العابر والذي لا يمثل نموا بالمفهوم الاقتصادي وعليه فإن النمو الاقتصادي يعني[3]:

- ✓ تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل؛
- ✓ أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية؛
- ✓ أن تكون الزيادة على المدى البعيد.

---

[1] – عبد القادر محمد عبد القادر عطية: " **اتجاهات حديثة في التنمية** "، الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر ، 1999، ص 11.

[2] – غازي محمود ذيب الزعبي: " **البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن (1989 –2003)** " ، إصدارات منتدى الشمال للفكر والثقافة ومركز القرار المسؤول للتنمية، طبع بدعم من وزارة الثقافة ،عالم الكتب الحديثة، الأردن ،2009، ص26 .

[3] – محمد عبد العزيز عجمية ، د. إيمان عطية ناصف: " **التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية** "، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، مصر ، 2003، ص 75.

إن النظرة إلى النمو الاقتصادي على أنه زيادة سنوية مئوية للناتج الوطني الخام أو الناتج المحلي الخام الحقيقي لكل ساكن على المدى الطويل، هو قياس غير كامل لزيادة نسبة المستوى المعيشي الاقتصادي[1].

كما يلاحظ أن النمو الاقتصادي مفهوم غير شامل لكل ما يحدث من تغيرات في رفاهية الفرد وذلك لأسباب عديدة[2]:

- ✓ فهو يقتصر على السلع والخدمات التي تباع وتشترى في السوق والتي يمكن حصرها ويهمل السلع والخدمات التي تنتج وتستهلك دون أن تعرض في السوق؛
- ✓ لا يعكس التغيرات السلبية التي تصاحب التقدم الاقتصادي المادي كزيادة درجة التلوث وزيادة معدل الجريمة وغيرها؛
- ✓ أنه مؤشر" متوسط " يقيس مقدار الزيادة المتوسطة في رفاهية الفرد وثروته، ولكن يخفي الفوارق التي تكون كبيرة والتي يمكن أن تكون سائدة حقيقة في المجتمع. نتيجة لإختلاف درجات توزيع الدخل؛
- ✓ يركز على الجانب المادي للرفاهية ويهمل الجوانب الأخرى كحرية الرأي والمشاركة السياسية والوعي الثقافي وغيرها.

وفي نهاية هذا التحليل يتعين الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط، أي على كم السلع والخدمات التي يحصل عليها ولا يهتم بنوعية تلك السلع والخدمات من ناحية أو بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع من ناحية أخرى.

هناك بعض الأبعاد التي يمكن أن تحد أو تنشط من عملية النمو منها ما يلي[3]:

- ✓ **البعد الطبقي:** بمعنى أن تقتصر عمليات النمو على أحدى الطبقات الاجتماعية دون غيرها، وعادة ما تكون الطبقة ذات الوضع المسيطر أو الطبقة صاحبة الحضوة الاجتماعية، مع الإشارة إلى أنه ليس من الضروري أن تكون الطبقة المستفيدة من النمو على الدوام هي الطبقة الأعلى أو الطبقة المسيطرة؛
- ✓ **البعد الثقافي:** بمعنى أن يقتصر النمو على واحد أو أكثر فقط من المجالات أو ميادين النشاط الثقافي بحيث لا يحدث النمو إلا في الثقافة المادية أو الروحية أو إحدى ميادينها الفرعية ..وهكذا ؛
- ✓ **البعد الزمني:** تتفاوت عملية النمو على أساس اعتبار الزمن، بمعنى أنها يمكن أن تسرع وتنشط في فترة زمنية معينة وتتكمش وتتباطأ في فترة زمنية أخرى؛
- ✓ **البعد الجغرافي:** حيث تختلف سرعة النمو ويختلف مداه وفقا للبعد الجغرافي، أي بالنظر إلى الاعتبارات التي تحيط ببيئة المجتمع محل النمو وظروفه الجغرافية.

---

[1] - D.Begg et Autres : « **Macroéconomie** », Edition Dunod, Paris, 2002, P 303..

[2] – عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، مرجع سابق ، ص 16.

[3] – ماهر أبو المعاطى علي: " **الإتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة ، معالجة محليا ودولية وعالمية لقضايا التنمية** " ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، مصر ، 2012 ، ص 12 .

ثانيا: التنمية الاقتصادية

أصبحت التنمية الاقتصادية مسألة كونية ذات جوانب اجتماعية وسياسية، تحتل مكانة بارزة من بين المشاكل العالمية منذ عام 1945، وكذلك أصبحت دراسة التنمية الاقتصادية ومشاكلها تحتل اليوم مركز الصدارة في الفروع، التي يبحثها الفكر الاقتصادي العالمي.

تعرف التنمية الاقتصادية كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي، بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة. وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان، فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع [1].

ويقصد بعبارة " عملية " هنا تفاعل مجموعة قوية معينة خلال فترة طويلة من الزمن، ينتج عنه حدوث تغييرات جوهرية في بعض متغيرات معينة في الاقتصاد القومي.

وتختلف تفاصيل هذه العملية باختلاف ظروف المكان والزمان، غير أننا نلاحظ وجود بعض سمات أساسية مشتركة. والنتيجة الشاملة لهذه العملية هي نمو الناتج الكلي للاقتصاد وهو في حد ذاته تغيير معين طويل الأجل.

إن التنمية الاقتصادية تنطوي ليس فقط على تغيرات كمية اقتصادية معينة بل تتضمن كذلك تغيرات هامة في المجالات الاجتماعية، الهيكلية والتنظيمية، فالتنمية الاقتصادية تتضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي أو الإنتاج القومي الحقيقي وكذلك في نصيب الفرد منه وذلك بفعل تحديث، توسيع أو إعادة تنظيم الهيكل الاقتصادي [2].

وتعرف التنمية الاقتصادية بأنها: " الحالة التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وهذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي " [3].

فالتنمية الاقتصادية هي سلسلة من التغيرات والتأقلمات الهيكلية التي بدونها لن يحدث النمو[4].

فالاقتصادي الأمريكي جيرالد ماير (Gerald Meier) يرى أن التنمية الاقتصادية هي عملية نوعية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن، ويتضمن هذا التعريف أن التنمية هي عملية مستمرة وليست حدثا عارضا، تؤدي في النهاية إلى ارتفاع متواصل للدخل القومي الحقيقي للبلاد [5].

ومن أهم تعريفات التنمية الاقتصادية بأنها: " عملية تغيير مقصود ومخطط له بعناية لجميع المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية والثقافية السائدة في مجتمع ما يتسم بسمة عدم التطور في هذه المجالات،

---

[1] – كامل بكري: " **التنمية الاقتصادية** " ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1986، ص 36.

[2] – محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثى: " **التنمية الاقتصادية : مفهومها . نظرياتها . سياساتها** " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2004، ص ص : 20-21 .

[3] – غازي محمود ذيب الزعبي ، مرجع سابق ، ص 31.

[4] - Salles et Wolff **: « Croissance et Développement** » , dunod, paris, 2000, P 34.

[5] – عصام خوري ،عدنان سليمان: " **التنمية الاقتصادية : دراسة في التخلف والتنمية** " ،منشورات جامعة دمشق ،ط5 ، 2001، ص 211.

بهدف الوصول إلى مستويات أفضل من حيث الكم والنوع لإشباع وتلبية الحاجات الأساسية لأفراد هذا المجتمع. ومن التعريفات الشائعة والمعتمدة للتنمية الإقتصادية من قبل هيئة الأمم المتحدة، ذلك التعريف الذي يبين أن التنمية ما هي إلا: " مجموعة من الوسائل المستخدمة بتضافر جهود الأفراد والحكومات لتحسين مستوى ملاءمة الجهاز الإقتصادي وقدرته على إشباع احتياجات المجتمع " [1].

من جهة أخرى يرى الاقتصادي الأمريكي " س واجل" (S.Wagel) أن التنمية تتضمن معنى الموازنة بين ظروف العيش الفعلية والأحوال المرغوب فيها أو التي يمكن تحقيقها[2]. وهناك أربعة معايير يمكن تقدير التنمية على أساسها:

- ✓ النمو الذي يكون مستمرا ومتواصلا والذي يكون ناتجا خاصة عن توسيع قاعدة البنيان الاقتصادي الحالي وليس فقط عن زيادة قدرة البنيان الإقتصادي الحالي؛
- ✓ التقويم المبني على الموازنة بين احتياجات الفئات الإجتماعية المختلفة، ويجب أن يؤدي النمو في هذه الحالة إلى تقليل الفوارق بين مستويات المعيشة لمختلف فئات المجتمع؛
- ✓ التقويم على أساس الموازنة بين الأنظمة، ومعيار تقويم التنمية يستند إلى إمكان الوصول إلى توسيع الطاقة الإنتاجية، باستخدام جميع ما يتوافر من المعرفة والتكنولوجيا استخداما كاملا.

إن الإنسان في النهاية، هو الهدف من التنمية وتحسين نوعية الحياة التي يعيشها، فهو المقياس الحقيقي للنجاح فيها. إن نجاح التنمية لا يتوقف فقط على مجرد الارتفاع بمعدلات نمو الناتج القومي الإجمالي، إنما أيضا وربما بدرجة أكبر على هيكل معدلات النمو، أي على الكيفية التي يتولد منها المعدل الكبير للنمو بين القطاعات والفروع والصناعات المختلفة.

فالتركيز في التنمية مثلا على القطاعات الاقتصادية التي يتبع إنتاجها طلب الفئات ذات الدخل المرتفع فقط، يجعل التنمية تصل بالضرورة إلى طريق مسدود لأن هذه الفئة محدودة العدد ولا تمثل سوقا واسعة بالقدر الكافي الذي يسمح باستمرار التنمية[3]. وهذه من أهم العوامل التي أدت إلى فشل إستراتيجية التصنيع التي تقوم على " الإحلال محل الواردات ". وعلى العكس من ذلك فإن التركيز في التنمية على القطاعات والصناعات التي تنتج السلع التي يتبع إنتاجها طلب غالبية السكان، من شأنه أن يتلافى هذه العقبة وان تنطلق التنمية من إمكانات سوق أوسع نسبيا.

وظهرت خلال عقدي الثمانينات والتسعينات عدة تطورات بخصوص مفهوم التنمية، فظهر مفهوم التنمية البشرية، التنمية المستدامة و التنمية المستقلة الشاملة. وفي مايلي شرح موجز لكل من هذه المفاهيم:

---

[1] – علي جدوع الشرفات، مرجع سابق، ص 5 .

[2] – عصام خوري، عدنان سليمان، مرجع سابق، ص 214.

[3] – حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص 52 .

- **مفهوم التنمية البشرية:**

عرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية في تقريره العالمي الصادر سنة 1990 التنمية البشرية على أنها: عملية توسيع لخيارات الأفراد، من حيث المبدأ، هذه الخيارات يمكن أن تكون مطلقة ويمكن أن تتغير بمرور الوقت، لكن الخيارات الأساسية الثلاثة على جميع مستويات التنمية البشرية، هي أن يعيش الأفراد حياة مديدة وصحية، أن يكتسبوا معرفة وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائقة. ولكن التنمية البشرية لا تنتهي عند ذلك ...فالخيارات الإضافية تتراوح من الحرية السياسية، الاقتصادية والاجتماعية إلى التمتع بتكافئ الفرص، العدالة، بالاحترام الذاتي الشخصي وبحقوق الإنسان المكفولة " [1].

- **التنمية المتواصلة أو المستدامة:**

في عام 1987، صدر التقرير العام للجنة العالمية للبيئة والتنمية بعنوان " مستقبلنا المشترك "، حيث ركزت فصوله المتعددة على فكرة التنمية المتواصلة " أو المستدامة"، حيث عرف التقرير التنمية المستدامة بأنها: " التنمية التي تستجيب لإشباع حاجات الحاضر دون التضحية بإمكانية إشباع الحاجات المتعلقة بالأجيال القادمة "[2].

- **التنمية المستقلة:**

برز هذا المفهوم نتيجة للتفكير في إيجاد إستراتيجية بديلة للتنمية تنطلق من الاعتماد على الذات وذلك كرد فعل على محاولات البلدان الرأسمالية المتقدمة، بفرض سيطرتها على موارد البلدان النامية وتوجيهها لخدمة مصالحها الاقتصادية . ويعتبر (Paul Baran) رائدا في الدعوة إلى تحقيق التنمية المستقلة في كتابه الاقتصاد السياسي للتنمية، إذ ربطها بالسيطرة على الفائض الاقتصادي وتوجيهه لتنمية القطاعات الاقتصادية المعنية بالاحتياجات الداخلية للمجتمع، وحاول بعض الاقتصاديين تطوير تحليله المذكور واتفقوا على أنها تتمثل في اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدراته الذاتية، مع إعطاء الأولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الإنتاجية وبناء قاعدة علمية وتكنولوجيا محلية بكل مقتضياتها[3].

ومما تقدم يتضح لنا بأن مفهوم التنمية الاقتصادية يتضمن أبعادا مختلفة ومتعددة تشمل الآتي:

- ✓ **البعد المادي (الاقتصادي) للتنمية:** ويتضمن التأكيد على مفاهيم النمو، والتحديث والتطوير الهيكلي؛
- ✓ **البعد الاجتماعي الإنساني للتنمية:** ويتضمن محاربة الفقر، إشباع الحاجات الأساسية للغالبية من السكان، والتوزيع الأكثر عدالة للدخل؛
- ✓ **البعد السياسي:** ويتضمن مفاهيم التحرر من التبعية والاستقلال الاقتصادي؛

---

[1] – يوسف قريشي ، إلياس بن ساسي: " **مؤشرات التنمية البشرية : المفهوم، الأساسيات، الحساب** "، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية 09 –10 مارس 2004، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، ص 36 .

[2] – عبد الله الصعيدي: " **النمو الاقتصادي والتوازن البيئي : تقييم أثر النشاط الاقتصادي على عناصر النظام البيئي** "، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر، 2002، ص 24.

[3] – مدحت القريشي: " **التنمية الاقتصادية : نظريات وسياسات وموضوعات** " ، دار وائل للنشر، الأردن ، ط1 ، 2007، ص129.

- ✓ **البعد الدولي للتنمية:** ويعنى بمفهوم التعاون الدولي وعلاقته بالتنمية في إطار المنظمات والاتفاقيات والتقسيم الدولي للعمل والتكامل الإقليمي؛
- ✓ **البعد الجديد للتنمية:** والذي ينظر إلى التنمية الاقتصادية باعتبارها مشروعا للنهضة الحضارية [1].

ثالثا: التخلف الاقتصادي

1- تعريف التخلف الاقتصادي:

إن أول مصطلح أشيع تداوله في الفكر الاقتصادي لوصف الدول المتأخرة في ركب التطور الاقتصادي هو اصطلاح الدول المتخلفة، والتي عرفت بأنها تلك المجموعة التي تسود فيها المستويات المنخفضة من التقدم الفني والاقتصادي، بحيث يترتب على ذلك شيوع الفقر بين سكانها[2].

يختلف علماء الاقتصاد والاجتماع والمهتمين بقضايا التخلف فيما بينهم حول صياغة مفهوم محدد أو تعريف شامل للتخلف الاقتصادي، ذلك لأن مشكلة التخلف بحد ذاتها هي مشكلة مركبة ومعقدة، وكونها مركبة فيتأتى من أنها تتصل بعوامل وجوانب متعددة منها اقتصادية، الاجتماعية والسياسية، أما كونها معقدة فيتأتى من أن هذه العوامل والجوانب تتبادل التأثير فيما بينها، أي أن كل منها يؤثر ويتأثر بالآخر في تشكيل حالة التخلف. ونظرا لاختلاف وجهات نظر الاقتصاديين ومنطلقاتهم الفكرية، فقد أخذ كل منهم ينظر إلى مشكلة التخلف من زاوية معينة، فمنهم من يرى أن التخلف يتمثل في الفقر والندرة، أي فقر الموارد البشرية والطبيعية أولا وسوء استخدام هذه الموارد ثانيا[3].

ورغم بعض الصحة في هذا الأمر، إلا أن هناك بلدانا متقدمة لا تمتلك قدر كاف من الموارد وخاصة الطبيعية منها، مع ذلك استطاعت أن تتجاوز هذا النقص بفضل توفر عناصر أخرى مهمة تساعدها في ذلك، كما أن هناك بلدان تمتلك قدرا مهما من الموارد ولكنها متخلفة، لذلك قد يكون الأمر الأكثر ارتباطا بذلك هو سوء استخدام الموارد أو عدم الاستخدام الكامل لها [4]، ورغم أن جميع البلدان تعاني بقدر أو بآخر من سوء وعدم الاستخدام للمواد، إلا أنه في البلدان المتقدمة أقل بكثير مما هو عليه في البلدان المتخلفة.

هناك من ينظر إلى الدول المتخلفة أو النامية، بأنها هي الدول التي ينخفض فيها مستوى المعيشة بالنسبة لمستوى المعيشة السائد في الدول المتطورة، أو هي الدول التي ينخفض فيها متوسط الدخل الحقيقي للفرد بالنسبة لمتوسطات الدخل الفردي السائدة في هذه البلدان[5].

---

[1] – جابر أحمد بسيوني، محمد محمود مهدلي: " **التنمية الاقتصادية : مفاهيم ، نظريات ، تطبيقات** "، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية ، مصر ، 2012، ص 51.

[2] – أحمد عارف العساف ومحمود حسين الوادي: " **التخطيط والتنمية الاقتصادية** ، دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة ، الطبعة الأولى ، الأردن، 2011، ص 15.

[3] – عصام خوري ، عدنان سليمان ، مرجع سابق ، ص 131.

[4] – فليح حسن خلف: " **التنمية والتخطيط الاقتصادي** " ، عالم الكتب الحديثة ، ط1، إربد ، الأردن ، 2006، ص ص : 16- 17 .

[5] – عمرو محي الدين: " **التخلف والتنمية** " ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1975، ص 32.

من التعريف السابق، يتضح أن مسألة التخلف مسألة نسبية وليست مطلقة، بمعنى أننا نقارن الوضع الاقتصادي في مجموعة من الدول بالنسبة للوضع الاقتصادي في مجموعة أخرى، أي نقيس مستوى المعيشة السائدة في مجموعة معينة بمستوى المعيشة السائد في مجموعة أخرى، فالتخلف هو الاختلاف النسبي في مستوى المعشية. وتعرف الدول المتخلفة بأنها الدول التي ينخفض فيها متوسط دخل الفرد بالنسبة لدخل الفرد السائد في الدول المتقدمة الصناعية لكن هذا المعيار لا يمكن تعميمه، نظرا لوجود بعض الدول ذات الدخل الفردي المرتفع ولكن لا يمكن تصنيفها مع الدول المتطورة وذلك لضعف الهيكل الاقتصادي وإعتماده على تصدير مادة أو مادتين أوليتين، وبالتالي فارتفاع الدخل مصدره ارتفاع مقدار الفائض الناتج عن تصدير المواد الأولية فقط مثال ذلك الدول النفطية، هناك من المفكرين من اعتمد على المعيار الجغرافي في تمييز الدول المتخلفة عن المتطورة وحصروا الدول المتطورة في الشمال والدول المتخلفة في الجنوب، لكن هذا المقياس بدوره ليس دائما صحيحا.

2- مسميات البلدان المتخلفة: يجب الإشارة هنا أيضا إلى تطور مفهوم التخلف عبر الزمن وبالتالي اختلاف فئة الدول التي ينطبق عليها هذا المفهوم، فسميت تارة بالدول المتخلفة وتارة بالدول النامية أو في طريق النمو، وتارة أخرى بدول العالم الثالث وغيرها من التصنيفات. ونذكر منها[1]:

2-1- البلدان المتخلفة (المتأخرة): تستخدم هذه التسمية خاصة في الدول الرأسمالية المتقدمة، فعندما نقول متخلفة فهذا يعني أنها متخلفة بالمقارنة مع دول أخرى (طبعا متقدمة)، كما تستعمل في نفس المجال تسمية الدول غير المتقدمة بدل المتخلفة.

2-2- بلدان العالم الثالث: من خلال هذه التسمية نلاحظ أن العالم ينقسم إلى ثلاثة أقسام فهناك العالم الأول وهو العالم الرأسمالي والعالم الثاني وهو العالم الاشتراكي، الباقي من الدول تشكل العالم الثالث. وبعد التمعن في هذه التسمية وبعد دراسة الواقع تبدو أن هذه التسمية لا تعني الشيء الكثير، لأسباب نذكر منها:

- إن بعض دول العالم الثالث نجدها تتعامل بنظام اقتصاد السوق وأن البعض الأخر دول إشتراكية خاصة في السبعينات والثمانينات؛
- الكثير من الدول الاشتراكية إنهارت وبدأت تتبع نظام اقتصاد السوق، وعلى رأسها الإتحاد السوفياتي.

إن الكتابات الآن تستخدم هذه التسمية بدون النظر إلى محتواها، ويكفي أنها تفرق بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، فالدول المتخلفة هي دول العالم الثالث.

2-3- البلدان الفقيرة: هناك من يرى أن الدول الفقيرة هي التي لا تملك الثروات الطبيعية بكثرة وبالتالي متخلفة، ويرى آخرون أن الدول الفقيرة هي تلك الدول التي يكون متوسط الدخل الفردي فيها ضعيفا.

وإن الواقع يثبت العكس، إذا أن الكثير من الدول الغنية بالثروات الطبيعية هي دول متخلفة والدول النفطية لدليل على ذلك (الدول العربية)، أما بالنسبة لمن يعتمد في تفسيره هذا على متوسط الدخل الفردي، فإن الواقع

[1] - إسماعيل شعباني: " **مقدمة في إقتصاد التنمية** " ، دار هومة ، ط2 ، الجزائر ، 1997، ص ص: 6 - 8.

كذلك يثبت عدم صحة هذه النظرية بنسبة كبيرة، فالكثير من الدول النفطية (قطر، الكويت) متوسط الدخل الفردي فيها مرتفع جدا ومع ذلك فهي لا تعتبر دولا متقدمة.

2-4- البلدان السائرة في طريق النمو: إن استخدام تسمية البلدان السائرة في طريق النمو هو مصطلح حديث بالمقارنة مع التسميات السابقة الذكر، وشأنها أن تلطف الجو بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، ويترك البلدان المتخلفة تعتقد بأنها ستلحق يوما بالدول المتقدمة، وأن التخلف ظرفي وسينتهي يوما.

إن تعدد المصطلحات التي تم الإشارة لها لا تخلو من بعض اللبس والقصور والسلبيات، وهذا من أهم الأسباب لاستمرار تداول أكثر من اصطلاح، ومما تجدر الإشارة إليه أن الأسباب الإنسانية والدبلوماسية تلعب دورها في الاسم الذي يطلق على هذه الدول، فقد يستخدم اسم البلدان الأقل تقدما بدلا من البلدان المتخلفة أو الفقيرة عند الإشارة إليها في بعض المواقف، وهكذا[1].

3- النظريات والعوامل المفسرة للتخلف الاقتصادي:

هناك الكثير من نظريات التخلف التي حاول أصحابها إعطاء تفسير ووصف لظاهرة التخلف، ونظرا لأن المجال لا يسمح للتعرض إليهم بالتفصيل، فيكفي أن نشير في هذا المقام إلى كتابات المفكرين، وهناك اتجاهات نظرية مختلفة في هذا الميدان:

3-1- العوامل الداخلية للتخلف:

اعتمدت أولى الاتجاهات في تفسيرها للوضعية الاقتصادية التي تعبر عن مصطلح التخلف على عوامل وأسباب داخلية بحتة.

المدخل الأول: يعتمد هذا المدخل على خصائص وصفية ومجموعة من المؤشرات يتم من خلالها المقارنة بين الدول المتخلفة والدول الصناعية المتقدمة، ووفق هذا المنظور يتم تحديد العوامل الكابحة للتنمية الاقتصادية المحلية، لاسيما تلك المتعلقة بالخصائص الديمغرافية، الظروف المناخية، الوضعية المالية، الموارد الطبيعية....إلخ، ويعتبر هذا المدخل من بين أهم المداخل الواسعة الانتشار في إطار هذا الاتجاه، ومن أهم رواد هذا المدخل نجد كل من(J.MAYER) ،(S.KUZNETS)[2].

الانتقاد: من بين وجهات النظر المتعلقة بالمدخل الأول هي أنه على الرغم من أن مستوى بعض المؤشرات كالدخل الفردي، مستوى الاستهلاك، إنتاجية العمل، تطور الصناعة ...إلخ لها قيمة كبيرة في مجال التحليل المقارن، إلا أنها لا تشير إلى الأسباب الحقيقية لظاهرة التخلف، حيث يعتبر العديد أن هذه المؤشرات هي نتيجة لتحولات وعوامل أخرى أكثر تعقيدا كانت سببا لتخلف البلدان المعنية.

إن استعمال بعض هذه المؤشرات كمقياس لتفسير التخلف يعتبر غير كاف، فمثلا إذا اعتمدنا على مؤشر الدخل الفردي فإننا ننسب بعض الدول النفطية إلى الدول المتقدمة وهذا غير صحيح، لذا فإن دراسة

[1] – صفوت عبد السلام عوض الله: " **التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية** " ، دار النهضة العربية ، 1997، مصر ، ص 262 .

[2]-BENACHENHOU A : « **Formation du sous dévelopement en Algérie** », SNED, 1978, Algérie, P 120.

الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي على درجة كبيرة من التعقيد لا يتطلب فقط التحليل المقارن لبعض هذه المؤشرات بسبب أن الاعتماد على مثل هذه المؤشرات يمكن أن يؤدي بنا إلى استنتاجات بسيطة وسطحية.

المدخل الثاني: يعتمد هذا المدخل على العوامل الاقتصادية الداخلية، ويعتبر رواد هذه النظرة ومن بينهم (J.Calbraith, T. Wilber, W .Rostow) ظاهرة التخلف هي ظاهرة عادية ووضعية طبيعية تمر بها كل دولة في مرحلة معينة، ومن أهم النظريات الخاصة بهذا المدخل نذكر:

- **نظرية مراحل النمو لـ (W .Rostow):**

يقسم روستو تطور المجتمع الانساني إلى خمس مراحل حسب مستوى التطور التقني والاقتصادي فيها، حيث أن اقتصاد كل دولة يمكن أن ينتقل من وضعية الجمود إلى النمو البطيء ثم يتحول في النهاية إلى تلك الوضعية التي يصبح فيها النمو ظاهرة اقتصادية عادية[1].

الانتقاد: إن من أهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية هو أن التأكيد على آلية الانتقال هذه، أي أن المرور عبر هذه المراحل يشكل عملية طبيعية في تطور المجتمعات لا يفسر الفارق الكبير والواضح بين الدول النامية والدول المتقدمة حتى الوقت الحاضر.

- **نظرية الحلقات المفرغة لـ(R.Nurkse):**

يعطي(R.Nurkse) في نظريته وصف عام لأشهر الحلقات المفرغة للفقر من خلال إن الدول المتخلفة تتميز في الغالب بمستوى متدني للإدخار والناتج عن مستوى دخل حقيقي ضعيف، انخفاض مستوى الدخل يعكسه انخفاض مستوى إنتاجية العمل، التي بدورها تنتج عن عدم كفاية حجم رأس المال، وقلة رأس المال هي نتيجة لانخفاض مستوى القدرة على الادخار[2].

الانتقاد: على الرغم من أهمية هذه النظرية فهي لا تقدم تفسيرا واضحا لأسباب ظهور هذه الحلقات المفرغة ولا لمبررات بقائها لفترة زمنية طويلة، حيث أن من أهم نقائص هذه النظرية هو أن تقديمها لمفهوم الحلقة المفرغة يوحي بأنها وضعية لا مخرج لها، وعليه لا يمكن للدول المتخلفة التخلص منها، زيادة على ذلك فإن هذه النظرية تركز بصفة مطلقة على العوامل الاقتصادية مهملة تأثير العوامل الاجتماعية والمؤسساتية على الحالة الاقتصادية لهذه الدول، كما أنها لا تقدم تفسيرا لحالة التبعية الاقتصادية والوضعية غير المتكافئة للدول النامية في الاقتصاد العالمي.

المدخل الثالث: تحتل نظرية الهيكلية مكانة خاصة من بين النظريات المفسرة للتخلف الاقتصادي بالاعتماد على العوامل الداخلية الاقتصادية.

- **نظرية الهيكلية:**

لهذه النظرية اتجاهات مختلفة نقوم في هذا الصدد بالإشارة إلى اثنين منهم:

[1] -AYDALOT P : « **Essai sur la théorie de développement** », Cujas, 1975, Paris, P 163.
[2] -LAMBERT D-C **: « Les économies des payes du tiers monde** », A. Colin, 1974, Paris, P 214.

نظرية "الثنائية الوظيفية" ونظرية "الاقتصاد المفكك"، حيث يرى أنصار الاتجاه الأول أن مظاهر التخلف تكمن في التواجد المتزامن في قطاعين اقتصاديين منعزلين ومنفصلين وظيفيا – قطاع تقليدي يتميز بانخفاض انتاجية العمل، تركز سكاني كبير واقتصاد طبيعي أو نصف طبيعي منغلق على نفسه– وقطاع حديث يتميز باستعمال تقنيات وتكنولوجيا حديثة، يعتمد على قواعد اقتصاد السوق ومرتبط خاصة بالسوق الخارجية[1].

فيما يرى أنصار الاتجاه الثاني أن أسباب التخلف تكمن في غياب هيكل اقتصادي موحد ومندمج لإعادة الانتاج يشمل كل قطاعات النشاط الاقتصادي الوطني[2]، وعلى الرغم من أهمية وموضوعية هذه النظرية إلا أنها تخلط بين الأسباب والنتائج باعتبار أن وضعية الهيكل الاقتصادي المفكك هي نتيجة لأسباب أخرى لا يقدم أنصار هذه النظرية بالبحث عنها.

الانتقاد: أدى التطور التاريخي غير العادي لهذه الدول إلى تفكك اقتصادياتها وتواجد قطاعين اقتصاديين متنافرين، ونتيجة لوضعية هذه الدول غير المتكافئة في التقسيم الدولي للعمل فإن ذلك يؤدي إلى استمرار عملية إعادة إنتاج هذا الهيكل في الوقت الحاضر.

المدخل الرابع: تعتبر نظرية " الخصائص الاجتماعية والمؤسساتية " من بين النظريات المفسرة لأسباب التخلف.

- **نظرية " الخصائص الاجتماعية والمؤسساتية ":**

حسب وجهة نظر أصحاب هذا التيار الفكري فإن أسباب ومظاهر التخلف تكمن في بعض الخصائص والعوامل الاجتماعية السائدة في هذه الدول مثل معايير السلوك الفردي، الجماعي، العادات والتقاليد، القيم والمعتقدات[3]، التي يراها أصحاب هذا التيار ذات تأثير سلبي على فرص الاقلاع الاقتصادي مقارنة بما هو سائد في الدول المتطورة، إذ أن التخلف هنا يعزى إلى خصوصية الحالة النفسية للإنسان، وتعلقه بالعادات والقيم الثقافية البالية، غياب روح المبادرة الشخصية وحب العمل، الكسل والخمول والخوف من التجديد وتغيير نمط الحياة[4].

الانتقاد: تركيز هذه النظرية على الجانب الاجتماعي على أنه المسبب لظاهرة التخلف يقود إلى التقليل من شأن تأثير القوانين الموضوعية للتطور الاقتصادي، لأنه في الواقع لكل دولة ولكل مجتمع خصوصياته الاجتماعية التي تساهم إما في تحفيز أو كبح التطور الاقتصادي، لذا ينظر إلى دور وتأثير القيم والعلاقات الاجتماعية على أنها متغيرات منعزلة تماما عن القاعدة والظروف الاقتصادية.

3-2- العوامل الخارجية للتخلف:

ركزت مجموعة من النظريات على العوامل الاقتصادية الخارجية واهتمت بتحليل الوضعية الحالية للدول المتخلفة وأسباب تخلفها، ويعود الاهتمام بهذه النظريات إلى اقتصاديي الدول المتخلفة بسبب تجاهل اقتصاديي الدول المتطورة للتأثير السلبي للعوامل الاقتصادية الخارجية على ظاهرة التخلف أو لأنهم لا يعطون تحليل

[1] -BENACHENHOU A, Op- Cit, P 151.
[2] -GAILLARD C : « **Economie et droit de développemnt** », SNED, 1982, Algérie, P 198.
[3] -MEBTOUL A **: « Introduction au processus de sous-développement »,** OPU, 1982, Algérie, P 235.
[4] -LAMBERT D-C , Op-Cit, P 220.

معمق لجوهر العلاقات مع النظام الاقتصادي العالمي والآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنه، فيما يركز اقتصاديي العالم الثالث على العلاقات غير المتوازنة لاقتصاديات بلدانهم مع اقتصاديات الدول المتطورة ويعتبرون ان طبيعة هذه العلاقات هي السبب الرئيسي لحالة تخلف بلدانهم[1].

المدخل الخامس: نشير في هذا الصدد إلى نظرية " اقتصاديات المركز والمحيط" التي أسسها اقتصاديو أمريكا اللاتينية (C.Furtado. R.Prebisch) وغيرهم[2].

- **نظرية " اقتصاديات المركز والمحيط":**

تعتبر هذه النظرية من بين أبرز نظريات التخلف المقدمة من طرف اقتصاديي الدول النامية، الذين استعملوا لأول مرة مفهوم المركز – الدول المصنعة–، ومفهوم المحيط – دول مناطق العالم الآخر– وبينوا أنه من خلال هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية فإن دول المركز تفرض على بقية الدول وضعية دائمة من حالة عدم التوازن، وأوضحوا كذلك أن نظام العلاقات التجارية الدولية يساهم بطريقة غير مباشرة في استنزاف وتحويل موارد دول المحيط إلى دول المركز، في ظل النظام الحالي للتقسيم الدولي للعمل الذي هو في صالح دول المركز.

عرفت هذه النظرية تطورا فيما بعد على يد الاقتصادي المصري "سمير أمين" الذي وضح بأن وضعية الهيمنة والتبعية لدول المحيط نتجت عن الفترة الاستعمارية، أين أنشأت دول المركز في مستعمراتها هيكل اقتصادي خاص يعمل على حساب مصالح دول المحيط ولا يزال يعود إنتاجه إلى دور المركز حتى الوقت الحالي، ومن أبرز خصائص هذا الهيكل هو التوجه إلى الخارج لإشباع حاجيات دول المركز[3].

نظرا للتبعية المفروضة على دول المحيط فإن جزء هام من الفائض الاقتصادي المنتج بها يتم تحويله إلى دول المركز ولا يتم استخدامه داخليا في عملية إعادة الانتاج الموسع في الدول المنتجة له، إذ يتم تحويل الموارد من دول المحيط إلى دول المركز وفق قنوات العلاقات الاقتصادية الدولية– التجارية، هذه الوضعية السائدة في دول المحيط أكدت وجود عوامل كابحة للتنمية بها، رغم النمو المسجل في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بسبب وجود هيكل اقتصادي مشوه موجه لخدمة دول المركز وهذا ما يعني نمو بدون تنمية.

ومن أجل التخلص من وضعية التبعية المفروضة على دول المحيط، اقترح سمير أمين على هذه الدول العمل على الخروج من نظام السوق العالمية والتوجه نحو بناء اقتصاد موجه بالدرجة الأولى للداخل[4]، ليخفف فيما بعد من حدّة نظرته هاته وأكد أن الخروج من النظام الاقتصادي العالمي يجب أن ينظر إليه كآخر حل لمعالجة حالة التخلف لهذه البلدان.

---

[1]– مكيد علي: " **وضعية الدول النامية في الاقتصاد العالمي**"، حوليات جامعة الجزائر، العدد 01/16– 2006، الجزائر، ص ص: 14–15.

[2] -AYDALOT P : « **Essai sur la théorie de développement** », Op Cit, P 185.

[3] -SAMIR Amin **: « Accumulation à l'échelle mondiale »,** Edition Anthropos, Paris, 1970, P 175.

[4] -SAMIR Amin :Op Cit, P 181.

على الدول النامية السعي للعمل ليس للخروج من النظام الاقتصادي العالمي بل عليها استعمال العلاقات الاقتصادية الدولية من أجل إحداث تغييرات هيكلية جوهرية على اقتصادياتها الوطنية تسمح بدورها باحتلال مكانة أكثر ملائمة في التقسيم الدولي للعمل والتجارة الدولية[1].

التخلف ظاهرة ناتجة عن تشابك عدة عوامل منها عوامل داخلية وخارجية، اقتصادية واجتماعية، لذا فإن الدول ذات الاقتصاديات المتخلفة والتي أصبح يطلق عليها تسمية دول المحيط تتميز بتفكك هياكلها الاقتصادية والاجتماعية وتبعيتها الاقتصادية لدول المركز بسبب الوضعية غير المتكافئة التي تشغلها في النظام الدولي لتقسيم العمل، إذ تتخصص دول المحيط بإنتاج وتصدير المواد الأولية إلى أسواق الدول المتطورة وتقوم في المقابل باستيراد المنتجات النهائية الصنع من أسواق هذه الأخيرة، ويعود السبب الرئيسي وراء هذه التبعية الاقتصادية والسياسية إلى أن معظم دول المحيط كانت مستعمرات للدول المتطورة وهذا ما ساهم إلى حد كبير في تخلفها نتيجة استغلال ثرواتها ومواردها الطبيعة وجعلها في خدمة مصالح الدول المتطورة.

لقد ساهمت الخطة الاستعمارية التي تبنتها الدول الكبرى في تشويه الهيكل الاقتصادي والاجتماعي لمستعمراتها سعيا منها لتحويلها إلى اقتصاديات تابعة لها، إذ أدى ذلك إلى تخلف الدول النامية واستمرار تطور الدول المتقدمة وهذا ما ساهم في تباعد الهوة بينهما نتيجة التطور في النظام الرأسمالي العالمي.

إن الكثير من الباحثين الاقتصاديين يحاولون دراسة خصائص التخلف من أجل إعطاء صورة أكثر شمولية عن الدول المتخلفة ، فمثلا يمكن تلخيص خصائص التخلف التي اقترحها إيف لاكوست كما يلي [2]:
ضعف مستوى التغذية، ضعف الإنتاج الفلاحي، ضعف الدخل الوطني، ضعف القطاع الصناعي، التبعية الاقتصادية ، ضعف استهلاك الطاقة، اتساع سطحي لقطاع الخدمات، وجود بنيات إجتماعية قديمة وتقليدية، عدم التكامل الاقتصادي، وجود بطالة مقنعة، ضعف المستوى التعليمي، ارتفاع معدل الولادة، سوء الوضعية الصحية والشعور بالتخلف من قبل أفراد المجتمع .

هناك من يرى أن الدول المتخلفة هي الدول التي تسودها أساليب الإنتاج المتخلفة وتخلف أسلوب الإنتاج يعني تخلف قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج التي تعكس هذا المستوى من تطور قوى الإنتاج. وتخلف أسلوب الإنتاج يعني بضرورة وبلا حاجة إلى إشارة صريحة تخلف البنيان الاجتماعي الذي يتعايش مع هذا المستوى من مستويات تطور أساليب الإنتاج[3].

من وجهة نظرنا فإن السمة الغالبة والموضوعية للإقتصاد المتخلف هي ذلك الذي يتمثل في وجود هيكل اقتصادي مفكك يتميز بوجود قطاعات اقتصادية تستعمل التكنولوجيا الحديثة ويتمثل نشاطها في إنتاج وتصدير المواد الأولية الموجهة للسوق الخارجية، وبالتالي فإن عملية إعادة الإنتاج في هذه القطاعات تعتمد على العوامل

---

[1]– مكيد علي: " **وضعية الدول النامية في الاقتصاد العالمي**"، مرجع سابق، ص ص 33–34.

[2] – إسماعيل شعباني، مرجع سابق ، ص19 .

[3] – عمرو محي الدين، مرجع سابق ، ص 53 .

الخارجية وهي موجهة لإشباع حاجات السوق الخارجية، هذا من جهة ومن جهة أخرى توجد قطاعات اقتصادية تقليدية تستخدم تكنولوجيا إنتاج متخلفة، وتعتمد عملية الإنتاج في هذه القطاعات على المواد الداخلية وهي موجهة عادة لإشباع حاجات السوق الداخلية.

لذلك فالسمة الغالبة لإقتصاديات الدول المتخلفة هي تفكك هيكلها الاقتصادي، وانعدام كثير من القطاعات الاقتصادية التي تضمن تحقيق نسبة مقبولة من اندماج هذا النسيج الاقتصادي وبالتالي تحقيق درجة مقبولة من عملية إعادة الإنتاج الموسعة المعتمدة على القطاعات الاقتصادية الوطنية.

رابعا : الفقر

إن مفهوم الفقر في حد ذاته يختلف من مفكر لآخر، يرى بعض المفكرين أن البلد الفقير هو ذلك البلد الذي لا يستطيع أن يحقق ما هو ضروري لمعيشة الإنسان، يرى " فرنسوا بيرو " أن البلد الفقير هو ذلك الذي يكون اقتصاده عاجزا عن تغطية تكلفة الإنسان، والمتمثلة في كل ما يمنعه من " الموت المبكر " وكل ما يؤمن له حياة جسمية ونفسية لائقة[1].

يعرف الفقر كذلك بأنه الدخل اللازم للحصول على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية، لذلك فإن أي شخص يقل دخله أو استهلاكه عن تلبية الحد الأدنى من الحاجات الأساسية والذي يسمى بخط الفقر يعد فقيرا[2].

وتعرف منظمة العمل الدولية خط الفقر: بتوفر الحد الأدنى من المتطلبات في الغذاء، المأوى، الملبس والخدمات الأساسية الأخرى مثل النقل والرعاية الصحية والتعليم [3].

ويعرف الباحث الأمريكي دافيز (Davis , J.M) الفقر: أنه عدم القدرة على الحصول على المتطلبات الأساسية والضرورية اللازمة للمحافظة على معايير العيش بالحد الأدنى، سواء في الغذاء أي الحصول على سعرات حرارية قليلة أو في الماء في عدم الحصول على كمية صالحة للشرب أو الرعاية الصحية في عدم حصولهم على الدواء الكافي[4].

تبين الكثير من الدراسات أن الأنظمة الرأسمالية تخلق الفقر، بينما تشير دراسات أخرى إلى أن الفقر ظاهرة ملازمة للإنسان وهو سابق بكثير للنظام الرأسمالي، بل على العكس من ذلك أن النظام الرأسمالي عمل على تقليل نسبة الفقر خاصة بالدول الغربية وإن نجاح عمل النظام السياسي والنظام الاقتصادي في ظل النظام الرأسمالي يؤدي إلى تقليل نسبة الفقر.

ويشير الفقر النسبي إلى موقع الفرد أو الأسرة بالنسبة إلى خط فقر له قيمة حقيقية ثابتة بالأسعار الثابتة عبر الزمن ويستند هذا الخط إلى كلفة متدنية للاستهلاك.

---

[1] – إسماعيل شعباني، مرجع سابق ، ص 25 .

[2] – محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف ، مرجع سابق ، ص 81.

[3] – أوديا واجل، ترجمة عثمان مصطفى: " **إعادة النظر في الفقر: تعريفه ومقاييسه** "، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، عدد 171، لبنان، مارس 2002، ص 226.

[4] – غازي محمود ذيب الزعبي ، مرجع سابق ، ص 141.

وتمثل فجوة الفقر على أنها النسبة المئوية للفرق بين دخول الفقراء وخط الفقر وكلما زادت فجوة الفقر كان ذلك دليلا على زيادة حدة الفقر.

أما الفقر المطلق فيقصد به مستوى الحد الأدنى من الدخل اللازم لإشباع الحاجات الضرورية المادية وهي الأغذية الأساسية، الملابس والمأوى لضمان استمرارية الحياة .. ومع ذلك فإن المشكلة تتزايد عندما ندرك أن هذا الحد الأدنى من مستوى المعيشة سوف يختلف بشدة من دولة لأخرى ومن منطقة لأخرى بسبب الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية والمادية [1].

يعتمد التغير في مدى انتشار الفقر في دولة ما على عاملين أساسيين:

- ✓ درجة النمو الاقتصادي: فمن المتوقع (مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة) وجود علاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي ودرجة انتشار الفقر، فزيادة معدل النمو الاقتصادي يترتب عليها انخفاض نسبة الفقر و العكس صحيح؛
- ✓ درجة العدالة في توزيع الدخل: يرتبط انتشار الفقر (مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة) بعلاقة عكسية مع درجة العدالة في توزيع الدخل والعكس صحيح.

وتحسب نسبة الفقر في المجتمع عن طريق:

نسبة الفقر = عدد الأفراد تحت خط الفقر ÷ إجمالي عدد السكان.

أعطى برنامج التنمية للأمم المتحدة في 1997 في تقريره عن التنمية البشرية، مؤشرا أسماه مؤشر الفقر العام، والذي يقاس من خلال ثلاثة مقاييس للحرمان: مقياس أمل الحياة الحياة (أكثر من 30 % من الأفراد في الدول الأقل نموا لا يعيشون أكثر من 40 سنة)، التعليم الأساسي (تقاس كنسبة في الشباب الأميين مع حرمان البنات من التعليم) والدعم الاجتماعي (يقاس بنسبة الأفراد الذين بدون خدمة صحية ومياه نظيفة آمنة بالإضافة إلى نسبة الأطفال تحت 5 الذين يكونوا ناقصي الوزن)[2] .

[1] – ميشيل ب. تودارو، ترجمة محمود حسن حسيني، محمود حامد محمود عبد الرزاق: " **التنمية الاقتصادية** "، دار المريخ للنشر، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2006، ص 93 .

[2] – ميشيل ب. تودارو، مرجع سابق ، ص 218.

المطلب الثاني : قياس النمو الاقتصادي وعناصره

أولا: قياس النمو الاقتصادي

بما أن النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو الدخل الوطني بما يحقق زيادة في الدخل الحقيقي للفرد، فإن الناتج المحلي هو المؤشر الأكثر انتشارًا في قياس النمو ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه القيمة الاسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة، عادة سنة واحدة، باستخدام الموارد الاقتصادية للبلد أو الإقليم والخاضعة للتبادل في الأسواق وفقا للتشريعات المعتمدة [1].

لقياس النمو الاقتصادي سنتناول معيارين رئيسين وهما:

1- معيار الدخل: وتؤخذ في الحسبان عند تقدير وتقييم النمو المؤشرات التالية [2]:

- ✓ **الدخل الوطني الكلي:** يقترح جيمس ميد (James.Meade) قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل الوطني الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل.إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول، ذلك لأن زيادة الدخل الوطني لا تعني نموا اقتصاديا عندما يزداد السكان بمعدل أكبر ونقص الدخل الوطني لا تعني تخلفا اقتصاديا عندما ينخفض عدد السكان، يتأثر هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من وإلى الدولة؛
- ✓ **الدخل الوطني الكلي المتوقع:** حيث أن البعض من الاقتصاديين اقترح قياس النمو على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، خصوصا لدى الدول التي تمتلك موارد غنية كامنة معطلة.
- ✓ **متوسط نصيب الفرد:** وهو أكثر المعايير استخداما وصدقا بحسب الكثير من الاقتصاديين، غير أن قياسه وإحصاءه يعرف بعض المشاكل والصعاب لدى البلدان النامية، مما يجعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف أسس وطرق القياس والتقدير، كتلك القائمة على حسابه انطلاقا من إجمالي السكان،أو تلك المعتمدة على السكان العاملين فقط . فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك وحسابه لقوة العمل مفيد من نواحي الإنتاج. في هذا الشأن اعتقد (Charles Kindleberger) أن اهتمام التنمية يجب أن يوجه إلى الإنتاجية وليس إلى مستوى المعيشة، أما جمهور الاقتصاديين فيتمسكون بمعيار متوسط نصيب الفرد من الدخل لكون الهدف النهائي للتنمية هو رفع مستويات المعيشة والرفاهية.
- ✓ **معادلة (Singer) للنمو الاقتصادي:** وضع (Singer) في سنة 1952 معادلة النمو الاقتصادي التالية[3]:

$$D = SP - R$$

---

[1] – هوشيار معروف : " **تحليل الاقتصاد الكلي** " ، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط2، عمان ، 2005، ص 73 .

[2] – محمد عبد العزيز عجمية وآخرون ، مرجع سابق ، ص 89 .

[3] – محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف ، مرجع سابق ، ص 91 .

حيث أن:

D : هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد ؛

S : معدل الادخار الصافي ؛

P : فهي إنتاجية رأس المال ؛

R : معدل نمو السكان .

حيث قام (Singer) بتوضيح هذه العلاقة من خلال المثال التالي: افتراض أن(S = %6) من الدخل الوطني، و (P = 0,2 %) و (R = 1,25 %) فإن معدل النمو السنوي لدخل الفرد هو (D = −0.012) لأن (0.06×0.002−0.0125=−0.012%)، وهو ما يوضح أن دخل الفرد في البلدان النامية لا يتحسن بل يتدهور، رغم أن افتراضات (Singer) كانت صادقة في عهده، وهي غير ذلك في الوقت الحالي لكون أن زيادة المتغيرات التفسيرية لبعض من هذه البلدان أكبر مما تم وضعه سيحقق لها معدلات نمو موجبة. فمثلا بإمكان بعض الدول ادخار نسبة أكبر من 6% وأن إنتاجية رأس المال يمكن أن تكون أكبر من 0,2 % ومعدل النمو السكاني لبعض الدول يفوق 1,25% .

2- معيار حجم النشاط الوطني : إن قياس التغير الحاصل في حجم النشاط الوطني والذي يعبر عن النمو الاقتصادي ، الذي يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط، ومن أهمها:

2-1- المعدلات النقدية للنمو :

يتم حسابها بالاعتماد على تغير التقديرات النقدية لحجم النشاط الاقتصاد الوطني من خلال تحويل المنتجات العينية والخدمية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة.

يتم قياس المعدلات النقدية للنمو باستخدام الأسعار الجارية، الثابتة والدولية[1]:

✓ **معدلات النمو بالأسعار الجارية:**

تستخدم البيانات المنشورة سنويًا والمقوّمة بالعملات المحلية لقياس معدلات النمو الاقتصادي المحلية لفترات قصيرة، يعتمد في ذلك على معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي ومعدل نمو الدخل الوطني؛

✓ **معدلات النمو بالأسعار الثابتة:**

نتيجة لارتفاع الأسعار وبروز ظاهرة التضخم، أصبحت الأسعار الجارية لا تعبر عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل، لذا تطلب الأمر تعديل البيانات استنادًا إلى الأرقام القياسية للأسعار. ويتم تقدير معدلات النمو بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم ويكون ذلك عند قياس معدلات النمو الاقتصادي لفترة طويلة الأجل؛

[1]- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد: " **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية** "، مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص118.

✓ **معدلات النمو بالأسعار الدولية:**

نظرًا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لآخر، يتم استخدام عملة واحدة عادة ما تكون الدولار الأمريكي لحساب المقاييس المطلوب حسابها عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، بالتالي تقوّم العملات المحلية وتحوّل إلى ما يعادلها من تلك العملة الموحدة دوليًا بعد إزالة أثر التضخم.

2-2- المعدلات العينية للنمو:

يعتبر معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو من الدخل الوطني، من أهم مؤشرات قياس معدل النمو الاقتصادي وعلاقته بالنمو السكاني، هذا نتيجة للزيادة الهائلة في معدلات زيادة السكان في كثير من الدول النامية والتي تقارب في بعض الأحيان زيادة معدلات نمو الناتج، أما في مجال الخدمات ونظرًا لعدم الدقة في استخدام المقاييس النقدية، تستخدم مقاييس أخرى تعبر عن النمو الاقتصادي من بينها عدد الأطباء لكل ألف نسمة ونصيب الفرد من السلع الغذائية .....الخ .

2-3- مقارنة القوة الشرائية:

تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج الوطني مقومًا بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم وترتيبها، إلا أن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية بسبب ربطه بين قوة الاقتصاد وبين معدل تبادل العملة الوطنية المقوّمة بالدولار الأمريكي، لذلك تم إعداد مقياس جديد يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها أي حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقوة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى[1]، يعتبر هذا المقياس من أهم المقاييس، لأنه حقق قفزة نوعية في مجال قياس معدلات النمو الاقتصادي، من خلاله أعيد الترتيب السابق لبلدان العالم من حيث حجم الناتج القومي.

عمومًا يقاس النمو الاقتصادي باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط المعطى وفق المعادلة الآتية[2]:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة } (t) - \text{الدخل الحقيقي في الفترة } (t-1)}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة } (t-1)}$$

هناك عدة مشكلات في استعمال النمو في الناتج المحلي الإجمالي الفردي لقياس جودة الحياة وجودة الوضع العام للسكان ونذكر منها[3]:

- إن الناتج المحلي الإجمالي لا يدخل في الحساب قيمة كل النشاطات التي تحصل خارج مكان السوق؛

1- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق، ص 120.

2- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 89.

3 - محمد صالح تركي القريشي: " **علم اقتصاد التنمية** "، إثراء للنشر والتوزيع ، ط1 ، الأردن ، 2010 ، ص 73 .

- إن الناتج المحلي الإجمالي لا يدخل في الحساب نشاطات القطاع غير الرسمي من الاقتصاد الوطني على نحو دقيق، إنه يدخل تقديرات لتلك النشاطات فقط؛
- إن الناتج المحلي الإجمالي لا يحسب المشتريات من السلع التي لم تنتج في سنة مالية معينة مثلا السيارات المستعملة أو المنازل المستعملة؛
- الناتج المحلي الإجمالي لا يوفر أية معلومات حول ارتفاع أو انخفاض قيمة السلع المنتجة أصلا والتي ربما تعكس تغييرا في مستوى المعيشة.

إن النقائص والعيوب في استعمال مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، ربما تكون ذات أهمية عند دراسة السياسة العامة، لكن لأغراض النمو الاقتصادي في المدى القصير أو المدى الطويل، فإن الناتج المحلي الإجمالي يبدو مؤشرا جيدا. ليس هناك مؤشر للنشاط الاقتصادي الكلي مقبول على نحو واسع مثل الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا: عناصر النمو الاقتصادي

هناك مجموعة من العوامل المحددة لمعدلات النمو الاقتصادي في البلدان المختلفة على الرغم من عدم وجود أية مبادئ أو أسس يمكن اعتبارها المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي في أي بلد. ويمكن إيجازها فيما يلي:

1- العمل:

هو مجموع القدرات الفيزيولوجية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، حيث أن استمرار التدريب والتعليم يزيد من التطوير النوعي للعمالة، تتحدد إنتاجية عنصر العمل بدرجة كبيرة حسب العمر، الحالة الصحية ،التعليم ،التدريب والخبرة والتأهيل التكنولوجي الذي تعتمد عليه كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في العمليات الإنتاجية[1].

إن زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة حجم القوة العاملة أي بزيادة عدد السكان القادرين والراغبين في العمل. كما تؤثر إنتاجية العمل على معدل النمو الاقتصادي، حيث يستخدم عادة مؤشرا لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية أو لقياس قدرة اقتصاد معين على تحويل الموارد الاقتصادية إلى سلع وخدمات [2].

إن تقسيم العمل والتخصص في هذا العمل، يؤدي بالضرورة إلى تحسن كمية ونوعية الإنتاج بنفس الكمية من مدخلات هذا الإنتاج، والحاجة لتقسيم العمل ستكون أقل في حالة الدول النامية بسبب محدودية حجم الأسواق في هذه الاقتصاديات، مما يعني تقليل حجم عمليات الإنتاج ولكن الكفاءة في إنجاز هذه العمليات ستكون عالية، بازدياد حجم السوق، التوسع فيه وزيادة التقدم التكنولوجي للدولة يزداد التخصص في الإنتاج وتقل التكاليف بزيادة حجم الإنتاج[3].

---

[1]- محمد ناجي حسن خليفة: " **النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم** "، دار القاهرة، القاهرة، 2001، ص34.

[2] -حربي محمد موسى عريقات ، مرجع سابق ، ص 68 .

[3]- علي جدوع الشرفات، مرجع سابق، ص45.

2- رأس المال:

يرى العديد من الاقتصاديين أن عنصر رأس المال يحتل موقع أساسيا في نظريات التنمية الاقتصادية بالمقارنة مع عوامل الإنتاج الأخرى ، لذلك فإن الزيادة في حجم الإنتاج للعامل الواحد تبدو أكثر ارتباطا بعامل رأس المال، وبصورة أكثر دقة بمقدرة رفع متوسط حصة العامل من التكوين الرأسمالي، لذلك فإن التكوين الرأسمالي يتحقق بصورة تفاعلية وتراكمية حيث يؤدي التكوين الرأسمالي إلى زيادة الناتج الوطني[1].

يتعلق تراكم رأس المال، كعامل مؤثر في معدل النمو الاقتصادي، بالدرجة الأولى بحجم الادخار، أي بحجم الدخل الذي يمكن للمجتمع توفيره وعدم إنفاقه على السلع الاستهلاكية، بل يتم توجيهه إلى الإنفاق على السلع الرأسمالية كالمعدات والآلات الإنتاجية والبني التحتية كالطرق، المدارس، المستشفيات والجامعات وغيرها. هذا يتطلب من المجتمع الامتناع عن استهلاك جزء من الإنتاج في الوقت الحاضر وتحويل الدخل المتوفر نتيجة هذا الامتناع إلى النشاطات الاستثمارية. أي أن على المجتمع التضحية بجزء من إنفاقه لإحداث التكوين والتراكم الرأسمالي المطلوب. وهذا الأمر يتطلب سياسات حكومية كفؤة اتجاه الاستثمار وتشجيعه[2] .

3- التقدم التكنولوجي:

يعتبر هذا العامل من أهم العوامل النوعية التي تحدد النمو الاقتصادي لأي بلد، فالسرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية يؤدي إلى زيادة مستوى المعيشة للسكان. ولعل المخترعات التي حدثت في القرنين الثامن والتاسع عشر، خير دليل على مدى التطور الاقتصادي الذي رافق هذه المخترعات في كل من انجلترا والولايات المتحدة، كما أسهم نمو القطاع المصرفي في تمويل المخترعات والإبداعات التكنولوجية[3].

لذلك فإن التقدم التكنولوجي يشكل أكثر من مجرد ظهور المخترعات، فإنه يعني الجهود المستمرة التي يبلغها المجتمع كله في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة.

يمكن تلخيص أهمية التكنولوجيا فيما يلي:

- إدخال أو اختراع سلع جديدة لا يعرفها المستهلك أو سلعة تنتج بنوعية جديدة؛
- استخدام وسيلة جديدة في الإنتاج؛
- إضافة أسواق جديدة؛
- اكتشاف موارد جديدة من المواد الخام أو المواد نصف المصنعة؛
- إحداث تنظيم جديد في الصناعة.

[1] - عصام خوري، عدنان سليمان، مرجع سابق ، ص 157.

[2] - علي جدوع الشرفات، مرجع سابق، ص44.

[3] - حربي محمد موسى عريقات ، مرجع سابق ، ص 70.

وفي الأخير، التطور التكنولوجي يؤدي إلى إدخال طرق جديدة، متطورة وحديثة في العملية الإنتاجية وذلك من شأنه أن يرفع من جودة ، نوعية وكمية الإنتاج وبالتالي تحقيق فائض معتبر، من ثمة تحقيق التنمية والمساهمة في النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: فوائد النمو الاقتصادي وتكاليفه

يترافق النمو الاقتصادي مع جملة من الفوائد الاقتصادية وكذلك المضار أو التكاليف الاقتصادية، تتوقف حصيلة أو رصيد هذه الفوائد أو التكاليف على طبيعة النمو الاقتصادي، متضمنًا ذلك تنوع الإنتاج وكيفية تقديره ويعتمد أيضًا على نوعية المؤسسات الاقتصادية في البلد المعني، على سبيل المثال إن تحقيق معدل نمو اقتصادي معتدل ولكن مستدام هو أفضل بكثير من نمو اقتصادي مرتفع يكون نتيجة استنزاف الموارد المتجددة في الاقتصاد.

إن الحاجة إلى النمو الاقتصادي يمكن أن تطرح التساؤل حولها في حالة البلدان المتقدمة أكثر منها في حالة البلدان السائرة في طريق النمو، في البلدان المتقدمة تكون معايير الحياة مرتفعة بحيث يمكن التفكير جديًا برصيد المنافع والتكاليف من الإنماء الاقتصادي وخاصة في ظل توجهات سياسية واقتصادية خضراء هدفها المحافظة على البيئة [1].

أما في البلدان السائرة في طريق النمو فيعتبر النمو الاقتصادي ضروريًا، بغض النظر عن تكاليف الإنماء، لأن هناك أعدادًا كبيرة من السكان ونموًا سكانيًا مرتفعًا يضاف إلى ذلك الحاجة المستمرة لتحسين معايير الحياة وتوسيع قاعدة البنيان الاقتصادي.

أولا: فوائد النمو الاقتصادي

1- تحسين مستويات المعيشة:

يعتبر تحسين مستويات المعيشة من الفوائد الأساسية للنمو الاقتصادي، إن الزيادة في كمية ونوعية السلع والخدمات التي يقدمها الجهاز الإنتاجي سوف تتيح للسكان الحصول على مزيد من هذه السلع والخدمات، من ناحية أخرى إن تحسين مستوى الدخل سوف يمكن الأفراد من الإنفاق بشكل أكبر من أجل تملك السلع المعمرة مقابل تخصيص حصة اقل للسلع الاستهلاكية الضرورية (الغذاء، الملابس، ...)؛

2- زيادة العمر المتوقع للسكان:

إن تقديم الرعاية الصحية الملائمة وتحسين بيئة العمل سوف تمكن السكان من العيش لفترة أطول؛

[1]- see : soson Grant :« **Economic Growth and Business Cycles** », studies in economic and bsiness series, Heinemann Library,1999, p 58

3- مكافحة الفقر:

يساعد النمو الاقتصادي الحكومة على اتخاذ الإجراءات المختلفة من أجل مكافحة الفقر، حيث إن زيادة الدخول والأرباح سوف يخصص جزء منها من أجل زيادة فرص العمل ودعم قطاعات الصحة المجانية التي تستهدف المجتمعات الفقيرة، بالإضافة إلى دعم قطاع التعليم وتقديم إعانات للفقراء؛

4- تحسين مستوى الخدمات العامة:

إن زيادة مستوى الدخل كنتيجة للنمو الاقتصادي من الممكن استخدامها من أجل تحسين المستوى الكمي والنوعي للخدمات العامة التي تقدمها الدولة، مثل الخدمات الصحية وخدمات التعليم، كل ذلك سوف يؤدي إلى تحسين إنتاجية قوة العمل مما يسهم ثانية في تعزيز إجراءات الإنماء الاقتصادي؛

5- مكافحة التلوث:

يمكن أن تستخدم بعض الموارد من أجل تنظيف البيئة، من الممكن إذا زادت القدرة الإنتاجية أن يؤدي ذلك إلى تحسين البيئة المحلية من دون أن يتم تخفيض كمية ونوعية السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد الوطني. وفي الواقع فإن هذه النتيجة تعتمد على كيفية إنجاز النمو الاقتصادي.

ثانيا: تكاليف النمو الاقتصادي

بالرغم من أولويات زيادة معدل النمو الاقتصادي خاصة بالنسبة للدول النامية، إلا أن الاستخدام المتزايد لعوامل الإنتاج و الموارد الطبيعية أحدث أضرار بالإنسان والبيئة، يمكن النظر إلى تكاليف النمو على أنها التضحيات التي يتحملها المجتمع مقابل معدلات عالية للنمو، وهذه التضحيات هي[1]:

1- تردي البيئة:

إن نتائج التصنيع الواسع و ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة بصورة خاصة، أدى إلى حدوث أنواع عديدة من التلوث، سواء تلوث الجو، تلوث المياه أو تلوث الطبيعة (المساحات الخضراء)، كما أدى انتشار طرق المواصلات البرية والجوية بين المدن والريف إلى تعكير الراحة العامة بزيادة ضجيج السيارات وأصوات الطائرات، كما أن تعقيد الحياة الاقتصادية والاجتماعية، أدى إلى انتشار الجرائم بجميع أنواعها المختلفة ؛

2-التضحية بالرغبات الآنية:

كلما رغبنا في زيادة معدل النمو الاقتصادي كلما تطلب الأمر زيادة في التضحية سواء بتأجيل الراحة (الاشتغال في أيام الأسبوع كلها لزيادة الإنتاج) أو بالاستهلاك (في حالة عدم إمكانية استغلال الموارد الاقتصادية استغلالا كاملا يخفض الاستهلاك الحالي لزيادة الاستثمار)، فلابد من مقارنة قيمة أو كلفة التضحيات التي يرغب القيام بها اليوم أو غدا لأجل تحقيق معدل معين في النمو الاقتصادي مع قيمة المنافع التي تتحقق في المستقبل؛

[1] – حربي محمد موسى عريقات ، مرجع سابق ، ص 71 .

3- التكاليف الاجتماعية:

لم يخفف النمو الاقتصادي بشكل ملموس الفوارق الاجتماعية في أكثر البلدان، وفوق ذلك كان مصدرًا لحالات الفقر بالنسبة لبعض الفئات الإجتماعية الضعيفة (مزارعون، صغار التجار و حرفيون)، مما لاريب فيه أن النمو الاقتصادي أوجب على بعض الفئات الاجتماعية تحمل تكاليف لا تطاق؛

4- زوال الموارد الطبيعية:

إن النمو المتزايد يتطلب استخدام كميات متزايدة من الموارد الطبيعية، هذا ما يؤدي إلى نضوب العديد منها : كالبترول والغاز مثلاً، هذا على حساب الأجيال القادمة.

لابد من المحافظة على نوع من التوازن الأمثل بين التكاليف والمنافع المترتبة على النمو الاقتصادي بالنسبة للمجتمع في الوقت الحاضر والمستقبل.

المطلب الرابع: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

على الرغم من أن النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية قد يفهمان كونهما يعبران عن الشيء نفسه، فإنهما لا يتشابهان، فالتنمية الاقتصادية تختلف عن النمو الاقتصادي. فالنمو الذي يعني زيادات في كمية أو قيمة السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد المحلي في فترة زمنية معينة لا يتصاحب بالضرورة مع تغييرات في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي.

ويفرق بعض الاقتصاديين بين النمو والتنمية في جوانب عدة [1]:

ـ تؤكد السيدة هيكس(Mrs Hicks) بأن التنمية تشير إلى البلدان النامية والنمو يشير إلى البلدان المتقدمة؛

ـ لقد حاول الاقتصادي "شومبيتر" التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية، بالقول بأن التنمية هي تغير غير مستمر وفجائي في الحالة المستقرة، بينما النمو هو تغير تدريجي ومستقر في الأمد الطويل والذي يحدث من خلال الزيادة العامة في معدل الادخار وفي السكان؛

ـ ويؤكد البروفسور (Bonne) بأن التنمية الاقتصادية تتطلب وتتضمن نوعا من التوجيه والتنظيم والقيادة لتوليد قوى التوسع والمحافظة عليها.

كما حاول لويس (Lewis) تبيان الفرق بين التنمية والنمو فيقول: " النمو الاقتصادي هو أمر ضروري للتنمية، لأنه وحده يمكنه رفع مستوى المعيشة "[2]. وفي نفس المعنى جاء ولنسكي (J.Walinsky) بتعريف شامل للتنمية بالإضافة إلى تفريق بين التنمية والنمو فيقول : " إن التنمية الاقتصادية بالنسبة للاقتصاديين تعني قبل كل شيء النمو الاقتصادي، أي ازديادا إجمالي في إنتاج السلع والخدمات بمعدل أسرع من نمو السكان، إن النمو الاقتصادي في الحقيقة هو أهم عنصر منفرد في التنمية الاقتصادية وهو أساسي لها، إلا أن النمو وإن كان أساسيا، فإنه ليس مرادفا تماما للتنمية الاقتصادية ولا يكفي وحده لضمان تحقيقها، إن التنمية بالنسبة للبلدان

[1] – مدحت القريشي ، مرجع سابق ، ص 125.

[2] – إسماعيل شعباني ، مرجع سابق ، ص 53 .

النامية لا تعني النمو الاقتصادي فقط، بل أشياء أخرى كثيرة، إنها تعني اللحاق بالدول المصنعة واستبدال العمل البشري المرهق بالآلات والتكنولوجيا. والقضاء على الجوع والقذرة والمرض ونشر العدالة الاقتصادية والمساواة في مجتمعات تلك البلدان. والتحول من الاعتماد على إنتاج سلعة واحدة، أو منتجات أولية قليلة، تطوير الصناعة وتنحية الأجانب من مراكز التسلط في اقتصادياتها، تحقيق الاستقلال الاقتصادي الوطني، زيادة شهرة واحترام البلد في الخارج وما شابه ذلك. وهكذا فإن السعي وراء التنمية الاقتصادية يشتمل بالنسبة لكثير من تلك البلدان على العديد من الأهداف الرئيسية الاقتصادية وغير الاقتصادية التي يعبر بعضها عن دوافع أكثر قوة من حافز النمو الاقتصادي"[1] .

أما الاقتصادي إيف لاكوست فيفرق بين النمو والتنمية ويقول :" إن اتساع معني التنمية جعله يتضمن التقدم الكمي والكيفي للأنشطة الاقتصادية الزراعية والصناعية التي تنتج للسوق الداخلي، بينما يقتصر معنى اصطلاح النمو على التطور الكمي للأنشطة التي تُنتج للتصدير" [2]؛

إن النمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة المضطردة في الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة وملموسة في الهيكل الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية.. الخ، بينما تعني التنمية الاقتصادية إضافة إلى نمو الناتج القومي الإجمالي حصول تغيرات بنيوية مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الديموغرافية وفي التشريعات والأنظمة ؛

يستخدم مفهوم النمو عادة للوصف الفني لبعض المؤشرات الاقتصادية، أي أن النمو يعني تحقيق معدل مرتفع في المتغيرات الكلية كالدخل الوطني، الناتج الوطني، العمالة، الاستهلاك، الادخار والتراكم الرأسمالي....الخ، أما التنمية فهي النمو الإرادي المخطط الذي يتم التوصل إليه بواسطة إجراءات وتدابير معينة يعبر عنها ببرامج، خطط وسياسات تهدف إلى تحقيق معدلات معينة في نمو المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية [3]؛

من هذا المنطلق فإن النمو الاقتصادي يعني زيادة في قيمة المؤشرات الاقتصادية الكلية وذلك عن طريق زيادة استغلال الطاقات الإنتاجية والموارد العاطلة. أما بالنسبة للتنمية فإنها بالإضافة إلى زيادة مؤشرات الاقتصاد الكلي، فإنها تتمثل خاصة في تطوير وتوسيع قاعدة النشاط الاقتصادي في بلد ما وذلك بهدف تحسين مستوى إشباع حاجات المجتمع القائمة والتكفل بحاجات أخرى لم يكن الاقتصاد الوطني سابقا قادرا على الاستجابة إلها.

إن مجرد ارتفاع متوسط الدخل الفردي لا يعني أن المجتمع قد حقق شروط التنمية الحقيقية الشاملة، فالتنمية كما يقول الاقتصادي " ف . بيرو" هي التنسيق بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية للسكان لتجعلهم

[1] – إسماعيل شعباني ، مرجع سابق، ص54.

[2] – عبد الله الصعيدي ، مرجع سابق ، ص 21.

[3] – سالم عبد الحسن رسن: " **المداخل الأساسية للتنمية الاقتصادية** " ، دار الكتب الوطنية ، ط1 ، ليبيا ، 2000، ص 40.

قادرين على زيادة مستوى الاستجابة لحاجات المجتمع بطريقة مستمرة ودائمة. وأيا كان النظام الاقتصادي المطبق (اقتصاد السوق أو المخطط أو خليط منهما) " فإن النمو المتصل والدائم للناتج الحقيقي في هذه الاقتصاديات تعوقه عدد من السمات الفكرية والاجتماعية للسكان، إذا يوجد اقتصاد للتنمية يختلف عن اقتصاد النمو، فالناتج الكلي كمقدرا مطلق أو كنصيب للفرد منه، كان ينمو في الماضي، ويمكن أيضا أن ينمو الآن، ولكن ذلك قد لا يكون مصحوبا بكون السكان أو الاقتصاد قد حقق شروط التنمية" [1]؛

النمو الاقتصادي قد ينحصر في قطاع محدود ومنعزل عن بقية الاقتصاد الوطني، كما أن الدخل المحقق من هذا القطاع قد يتسرب إلى الخارج أو تستحوذ عليه فئة محدودة جدا من السكان؛

فالتنمية تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي وأن النمو الاقتصادي ينبغي أن يكون أعلى من معدل الزيادة السكانية، فإذا ازداد الدخل القومي الحقيقي مثلا بمعدل 8 % وكان معدل زيادة السكان 3 % فإن نصيب الفرد من الدخل القومي سيزداد بمعدل 5 % سنويا [2]؛

إن تحقيق التنمية الاقتصادية يؤدي إلى الوصول إلى النمو الاقتصادي والعكس ليس صحيحا، حيث أن النمو الاقتصادي شرطا ضروريا للتنمية الاقتصادية ولكنه ليس شرط كافيا لهذه التنمية [3]؛

النمو الاقتصادي يحدث عادة بسبب توفر الموارد، نمو السكان، الثروة والادخار، في حين أن التنمية تنتج بالإضافة إلى ذلك من تغيير أو توسع شبكة النسيج الاقتصادي[4]؛

إن النمو يحصل حتى في ظل الاحتلال أو الاستعمار، أما التنمية فلا حدوث لها في ظل الاحتلال أو الاستعمار[5] لأن الإحتلال يأتي ليأخذ ولا يعطي أو حتى ليعطي ويأخذ، حيث يتضح من تجربة معظم البلدان النامية التي عانت من الاستعمار ومنها الجزائر أن أول ما يهتم به المستعمر تفكيك هيكل البنيان الاقتصادي للبلد المستعمر وإعادة توجيهه لخدمة اقتصاد البلد المستعمر، وذلك بالتركيز على تنمية قطاعات النشاط المكملة لإقتصاد البلد المستعمر أو تلك المنتجة للسلع التي يحتاجها السوق الخارجي ولكن بتكاليف أقل. هذه القطاعات الاقتصادية ذات المعامل التكنولوجي المرتفع عادة ما لا تكون مندمجة مع قطاعات النشاط الموجهة للسوق المحلية والتي عادة ما تعتمد على طرق الإنتاج التقليدية والتكنولوجية القديمة.

وعليه فإن التنمية الاقتصادية هي عملية مقصودة ومخططة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع بإبعاده المختلفة لتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع، لهذا فإن التنمية أشمل وأعم من النمو، إذ أنها تعني النمو زائدا للتغيير وان التنمية ليست فقط ظاهرة اقتصادية بل هي تتضمن أيضاً محتوى اجتماعيا أيضاً.

---

[1] – عبد الله الصعيدي، مرجع سابق، ص 22.

[2] – حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص54 .

[3] – علي جدوع الشرفات، مرجع سابق، ص 40.

[4] – عبلة عبد الحميد بخاري،" **تنمية وتخطيط** "، 2009 ، من الموقع :
www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/DP2.ppt تاريخ الاطلاع : 09 / 07 / 2014 على الساعة : 12:30.

[5] – جمال حلاوة ، علي صالح: " **مدخل إلى علم التنمية** " ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، الاردن، 2010 ، ص 32.

المطلب الخامس: علاقة النمو الاقتصادي بالبطالة

يعتبر النمو الاقتصادي أحد المتغيرات التي يفترض أن تؤدي إلى خفض معدلات البطالة داخل الاقتصاد المحلي فتحقيق المزيد من المخرجات (الناتج الوطني) يتطلب توافر المزيد من المدخلات (عوامل الإنتاج) ومن ثم فإن تحقيق معدل نمو مرتفع في الناتج يتطلب توافر حجم كبير من العمالة، وبالتالي يفترض أن زيادة النمو الاقتصادي يترتب عليها زيادة حجم التوظيف، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى خفض أعداد العاطلين من العمل.

أولا: التأثير المتبادل بين البطالة والنمو الاقتصادي

إن محاولة فهم كيفية التأثير على البطالة يجب أن ينطلق من فهم طبيعة العلاقة مع المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالنمو، الاستثمار، معدل الأجور ونسبة التضخم. وبما أن العوامل السابقة تتداخل فيما بينها و ترتبط كلها بالتغيرات الحاصلة في البنية الاقتصادية، فإن تحليل التغيير ينطلق أساسا من ربط البطالة بالتغير الحاصل في قدرات الاقتصاد على التغير أي مع النمو الاقتصادي باعتباره أهم مقياس لتغيير الاقتصادي الكمي. ولهذا تعتبر السياسات الاقتصادية الداعمة لنمو هي نفسها سياسات القضاء على البطالة في نظر البعض، غير أن التحليل الاقتصادي عن طريق المقاربة القياسية يبين أن العلاقة بين البطالة والنمو تتغير وفق عدة عوامل قد تعتبر في بعض الاقتصاديات من العوامل الخاصة.

ثانيا: قانون أرثر أوكان

هناك ارتباط بين ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض نسب البطالة، إذ أن أغلب الاقتصاديين يفسرون هذه العلاقة عن طريق قانون أوكان* الذي ينسب للاقتصادي الأمريكي أرثر أوكان(Arthur Okun)، وهذا القانون هو عبارة عن علاقة عكسية تبادلية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و معدل البطالة، وقد اقترح أوكان في سنة (1970) وجود شكلين لهذه العلاقة يمكن بيانهما على النحو التالي[1]:

- **نموذج الفجوة :** ويأخذ هذا النموذج الشكل التالي :

$$Y_t - Y_t^* = -\beta\left(U_t - U_t^*\right).....(1)$$

حيث أنّ:

Y_t : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي.

Y_t^* : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الممكن.

U_t : المعدل الفعلي للبطالة.

U_t^* : المعدل الطبيعي للبطالة.

* قانون أوكان 1962 جاء به الاقتصادي الأمريكي أوكان بمثابة الأساس النظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي والعمالة.

[1] -Villaverde, J. and Maza, A.:« **The Robustness of Okun's Law in Spain Regional Evidence** » http://www.accessecon.com/pubs/EB/2007/Volume18/EB-07R10005A.pdf. 2007.p 2-3. Date de consultation : 15 / 05 /2014

β : **معامل** أوكان.

- **نموذج الفرق** : ويأخذ هذا النموذج الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \beta_0 - \beta_1 \Delta U_t + e_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

e_t : حد الخطأ.

وعند إجراء الدراسات التجريبية، يتحدد المتغير التابع والمتغير المستقل للمعادلة المقدرة لقانون أوكان طبقا لموضوع الدراسة[1]، فإذا كان موضوع الدراسة هو قياس أثر البطالة على النمو الاقتصادي، يتم استخدام المعادلة رقم (2)، أما إذا كان موضوع الدراسة هو قياس أثر النمو الاقتصادي على البطالة، فيتم استخدام المعادلة التالية:

$$\Delta U_t = \beta_0 - \beta_1 \Delta Y_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

وتعني هذه المعادلة، أن الزيادة في معدل النمو الاقتصادي سوف تؤدي إلى زيادة معدل العمالة مما يؤدي بالتالي إلى تقليص نسبة البطالة. ويمثل قانون أوكان مفهوم مهم في الاقتصاد الكلي على المستويين النظري والتجريبي[2]، فمن الناحية النظرية فإن هذا القانون هو عبارة عن علاقة بين منحنى العرض الكلي ومنحنى فيلبس، من الناحية التجريبية فإن معامل أوكان يساعد في التنبؤ ووضع السياسة الاقتصادية، لقد نجح أوكان في إظهار العلاقة العكسية التبادلية بين البطالة والنمو الاقتصادي باستخدام البيانات الربع سنوية للاقتصاد الأمريكي خلال الفترة (1947– 1957)، وتوصل إلى أن تخفيض معدل البطالة بنسبة 1 % سوف يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3 % والعكس صحيح، كما أكد من خلال الدراسة التي أجراها عام 1962 على أنه عند مستوى مستقر من القوة العاملة فإن مرونة العمالة بالنسبة للنمو الاقتصادي تتراوح بين 0.35 و 0.40 .

نظرا لأن قانون أوكان يتضمن علاقة عكسية بين معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير مستقل ومعدل البطالة كمتغير تابع، فإن هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي كمتغير مستقل والعمالة كمتغير تابع، هذه العلاقة تقيس الكثافة العمالية للنمو الاقتصادي، بمعنى أن النمو في العمالة ينتج من النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

إن مرونة العمالة المرتفعة بالنسبة للناتج تشير إلى وجود علاقة طردية موجبة قوية بين النمو الاقتصادي وخلق الوظائف، بمعنى أن الزيادة في النمو الاقتصادي تؤدي إلى زيادة نمو العمالة بنسبة مرتفعة، أما مرونة

[1] -Barreto, H. and Howland, F :« **There Are Two Okun's Law Relationships between Output and Unemployment**»1993 .
http://web.ntpu.edu.tw/~tsair/2Research/Papers/okun/There%20are%20two%20Okun's%20relationship.pdf. p9. Date de consultation : 15 /05 /2014

[2] -Kamgnia, B. D: « **Growth-Employment Nexus: What are the Specificities in Africa**? » 2006, http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Knowledge/09484250-EN-GROWTH-EMPLOYMENT-NEXUS-WHAT-ARE-THE-SPECIFICITIES-IN-AFRICA.PDF. p5. Date de consultation : 16 /05 /2014

العمالة المنخفضة بالنسبة للناتج فتشير إلى وجود علاقة طردية ضعيفة بين النمو الاقتصادي والعمالة، يطلق على هذه العلاقة اصطلاح " النمو الضعيف للعمالة أثناء مرحلة التوسع أو الاستعادة ". ولا يعني هذا الاصطلاح عدم تحقق وظائف أثناء مرحلة التوسع أو استعادة النشاط، إنما يعني أن نمو العمالة يكون ضعيف بشكل غير طبيعي خلال مرحلة التوسع في ظل نمو معين في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي[1]. ويطلق أيضا على العلاقة الموجبة الضعيفة بين النمو الاقتصادي والعمالة اصطلاح " نمو القطاعات ليس قادر على توليد عمالة "، يعني هذا الاصطلاح وجود نمو بلا تشغيل وهناك أربعة تفسيرات لهذين الاصطلاحين هي[2]:

- إعادة الهيكلة التنظيمية؛
- التغير الهيكلي بين القطاعات المختلفة؛
- الابتكارات في مجال الطلب على العمل؛
- التغيرات الهيكلية في عرض العمل، كما يعكس الاصطلاحين المذكورين التغير الهيكلي وارتفاع الكثافة الرأسمالية للناتج.

ثالثا: علاقة البطالة بنمو الإنتاجية

كيف يؤثر نمو الإنتاجية على البطالة ؟ لقد شغل هذا السؤال فكر الاقتصاديين والعامة، حيث لا يوجد إنكار في أن زيادة الإنتاجية هي التي أدت بالدول الصناعية إلى المستوى المرتفع من الدخل الفردي نتيجة للإبتكارات التكنولوجية وتراكم رأس المال المستثمر وتحسين نوعية العمالة التي عملت على نمو الإنتاجية وبالتالي وفرت فرص العمل كميا بقدر أكبر مما أفقدته أو عملت على خفضه.

يتم النمو الاقتصادي يداً بيد مع التغير الهيكلي والذي غالبا ما يحدث خفض أولي في الوظائف ثم تتوفر فرص عمل جديدة نتيجة للتوسع في قطاعات الاقتصاد وأن الاقتصاد سوف يعدل نفسه وفقا لهذا التغيير ولكن هناك تكلفة خاصة بالعمالة لايمكن ولا يجب تجاهلها،حيث تكون العمالة هي محور السياسات في هذا المجال.

والمقصود بالتغير الهيكلي هنا (الذي يحدث في الاقتصاديات المتطورة) ليس هو بالمعنى المتداول لدى الاقتصاديات النامية، أي ذلك الذي يترتب عليه إنشاء صناعات جديدة وقطاعات اقتصادية لم تكن موجودة سابقا أو توسيع تلك القائمة حاليا، وإنما المقصود به هو ضرورة عصرنة وتجديد الأساس التقني والتكنولوجي للجهاز الإنتاجي لبعض القطاعات الاقتصادية التي تعتبر رائدة (قائدة) للاقتصاد الوطني في مرحلة زمنية معينة.

---

[1]– Massé, P: « **Jobless Recovery: Is it Really Happening?** » 1995, http://www.hrsdc.gc.ca/en/cs/sp/hrsd/prc/publications/research/1995-000009/1995-000009.pdf. p1 . Date de consultation : 16 /05 /2014

[2]- Engemann, K. M. and Owyang, M. T : « **Whatever happened to the Business Cycle? A Bayesian Analysis of Jobless Recoveries** » 2007, http://research.stlouisfed.org/wp/2007/2007-013.pdf. P4-5. Date de consultation : 16 / 05 /2014.

في مجتمعاتنا الحالية، لا يمكن أن نتجاهل الجانب الايجابي في مكاسب الإنتاجية ولا يمكننا ولا نستطيع أن نقف أمام قوة التغير التكنولوجي التي تعود بالدرجة الأولى على المكاسب في زيادة الإنتاجية وأن الاقتصاد يمكن أن يحقق ذلك من خلال تأمين تحول العمالة بطريقة ميسرة وسهلة ومحمية وآمنة.

يوجد ارتباط بين العمالة والإنتاجية والناتج حيث توضح ذلك المعادلة التالية:

الإنتاجية = الناتج الكلي ÷ حجم العمالة

فجوة الناتج = الناتج الممكن – الناتج الفعلي

فجوة البطالة = فجوة الناتج ÷ الإنتاجية

وهذا يعني أن الزيادة في الناتج الكلي يمكن أن تتحقق من خلال زيادة مستوى الإنتاجية، بالرغم من أن الأثر المباشر لنمو الإنتاجية يمكن أن يقود إلي خفض العمالة في أحد القطاعات في الأجل القصير، فإنه يمكن أن يعوض بالمكاسب لقطاعات الأسواق في الأجل الطويل معتمدا على قدر التوسع في الطلب على المنتجات وأيضا الناتج، هذا قد يستغرق وقتا حتى يستطيع سوق العمل أن يعدل نفسه نحو التغيير الهيكلي.

- **العلاقة الرياضية بين الإنتاجية والبطالة**[1] :

للوصول إلى هذه العلاقة نستخدم المعادلة التالية:

$$Y = a + n.....(1)$$

حيث:

(Y): هو الناتج الإجمالي؛

(a): هي الإنتاجية (مجمل عناصر الإنتاج أو إنتاجية العمالة)؛

(n): هي العمالة مع افتراض أن المنافسة في سوق السلع في أقصاها وأن الأجور التي تدفعها الشركات إلى العمال هي حقيقية وأن الأجور المرغوبة تمثلها المعادلة التالية:

$$w - p = a.....(2)$$

حيث:

w : هي تمثل الأجور النقدية (الاسمية)؛ (p): هي مستوي الأسعار.

ونفترض أيضا أنّ:

$$a = a(-1) + \varepsilon.....(3)$$

وتمثل:

(ε): الأثر السالب على انخفاض الإنتاجية ،عملية المساومة على الأجور يمكن أن تمثلها المعادلة التالية:

$$w - p = Ea - Bu.....(4)$$

[1] – محمد ناجي حسن خليفة: " **البطالة والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية** "، مجلة البحوث الإدارية، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، السنة 24 ، العدد3، جويلية 2006، القاهرة ، ص120.

والأجر المساوم أو المتفاوض عليه يعتمد على الإنتاجية المتوقعة(Ea) والانخفاض في دالة معدل البطالة (u) وافتراض أن الإنتاجية المتوقعة تقوم عبر الوقت لتصل إلى الإنتاجية الفعلية وفقا للعلاقة التالية:

$$Ea = \lambda Ea(-1) + (1-\lambda)a \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

وسرعة التعديل من الإنتاجية الفعلية إلى الإنتاجية المتوقعة($1-\lambda$) كما هو مبين هنا حيث : (λ) هو مؤشر تم اشتقاقه من أكثر من نموذج قياسي حيث أن الشركات والعمال يقوموا بتقدير الصدمات المؤقتة أو المستديمة المرتبطة باتخاذ القرارات الخاصة بالأجور (Taylor 1979) أو (Calvo 1981) أو كلاهما والمزج بين الأجور المرغوبة والأجور المتفاوض عليها نحصل على[1]:

$$u = -\frac{1}{\beta}(a - Ea) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(6)$$

الانخفاض غير المتوقع في الإنتاجية يقود إلي زيادة في البطالة ومزج المعادلة الخاصة بالإنتاجية المتوقعة مع المعادلة السابقة تعطينا معدل البطالة الطبيعي (المرغوب) كما يلي:

$$u = \lambda u(-1) - \frac{\lambda}{\beta}\varepsilon \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(7)$$

الانخفاض في الإنتاجية يزيد البطالة بقدر مماثل أو مساو، وأيضا قيمة: (λ)المرتفعة تخفض التوقعات وقيمة: (β) المنخفضة هي التأثير الأكبر على البطالة وفي الاتجاه العكسي وفي حالة عدم المرونة نستبدل المعادلة الخاصة بالمساومة (المفاوضة) على الأجور بالمعادلة التالية:

$$w = Ep + Ea - \beta u \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(8)$$

الأجور النقدية (الاسمية) توضع في إطار قاعدتين، هما الأجور المتوقعة والإنتاجية المتوقعة وبمزج المعادلتين الخاصتين بالأجور المرغوبة والأجور المتفاوض عليها نحصل على معدل البطالة المرغوبة (الطبيعية) من المعادلة التالية:

$$u = -\frac{1}{\beta}[(a - Ea) + (p - Ep)] \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(9)$$

وتعمل السياسة النقدية على صيانة معدل البطالة الفعلي بحيث يكون أقل من المعدل الطبيعي (المرغوب).

[1]– Olivier Blanchard :« **European unemployment –the evaluation of facts and measurement** » IDEAS – Working paper 05-24 Massachusetts Institute of Technology October 10,2005 , PP 40-42

المبحث الثاني: النظريات التقليدية المفسرة للنمو الاقتصادي

استحوذ موضوع النمو الاقتصادي على اهتمام الباحثين الاقتصاديين لفترات طويلة، أي أنه قديم قدم الفكر الاقتصادي ذاته، فقد كان الاقتصاديون التقليديون في القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر يهتمون بالقوى التي تحدد التقدم للشعوب وذلك مع بداية عملية التصنيع في أوروبا. وقد ظهرت نظريات عديدة والمدارس الفكرية التي ركزت على مسألة النمو ابتدءا من الاقتصاديين الكلاسيك ثم النيوكلاسيك ثم النظرية الكينزية، لهذا سوف نتناول هذه النظريات واحدة تلو الآخرى.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية

شهدت دول غرب أوروبا الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وعاصر الاقتصاديون الكلاسيك تلك الفترة ليبنوا على أساسها أفكارهم وأرائهم في النمو الاقتصادي وأسبابه وكيفية تحقيقه. ولعل من أهم تلك الأفكار كانت في كتابات كل من آدم سميث، د.ريكاردو، ر. ومالتوس، كارل ماركس وغيرهم لتناول كل منهم فيما يلي:

أولا: آدم سميث (Adem Smith)

يعتبر آدم سميث بأن العمل مصدر لثروة الأمة وتقسيم العمل هو وسيلة لزيادة إنتاجية العمل وبالتالي ثروة الأمة، اهتم سميث بتحديد العوامل التي تحقق النمو، من اكبر مساهماته هي فكرة زيادة عوائد الإنتاج المستندة إلى ظاهرة تقسيم العمل والتخصص. وتحقق مزايا عديدة من جراء تقسيم العمل أهمها[1]:

- التحسن في أداء العاملين؛
- الادخار في الوقت الذي ربما يخسره العامل في حالة عدم وجود تقسيم للعمل والتحول من نوع من العمل إلى أخرى؛
- ابتكار آلات محددة أو طرائق ووسائل وأنظمة يدار بها العمل.

فتقسيم العمل يولد وفورات خارجية وتحسن في مستوى التكنولوجيا والتي ينجم عنها تخفيض في تكاليف الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية، لهذا فإن التخصص يسهل مهمة تراكم رأس المال واستخدام المكائن.

ويؤكد آدم سميث أن نمو الإنتاج ومستويات المعيشة يعتمدان على الاستثمار وتراكم رأس المال، وأن الاستثمار بدوره يعتمد على الادخار، الذي ينجم عن الأرباح المتولدة من النشاط الصناعي والزراعي ومن تخصص العمل، إن تقسيم العمل يعتمد على حجم السوق، كما أن التجارة الخارجية تعتبر في نظر سميث أداة مهمة في توسيع السوق[2].

ويعتبر سميث أن زيادة العوائد تسود في معظم النشاطات الصناعية، بينما أن انخفاض العوائد يخص النشاطات المعتمدة على الأراضي مثل الزراعة والمناجم، لأن الأرض عامل ثابت من عوامل الإنتاج.

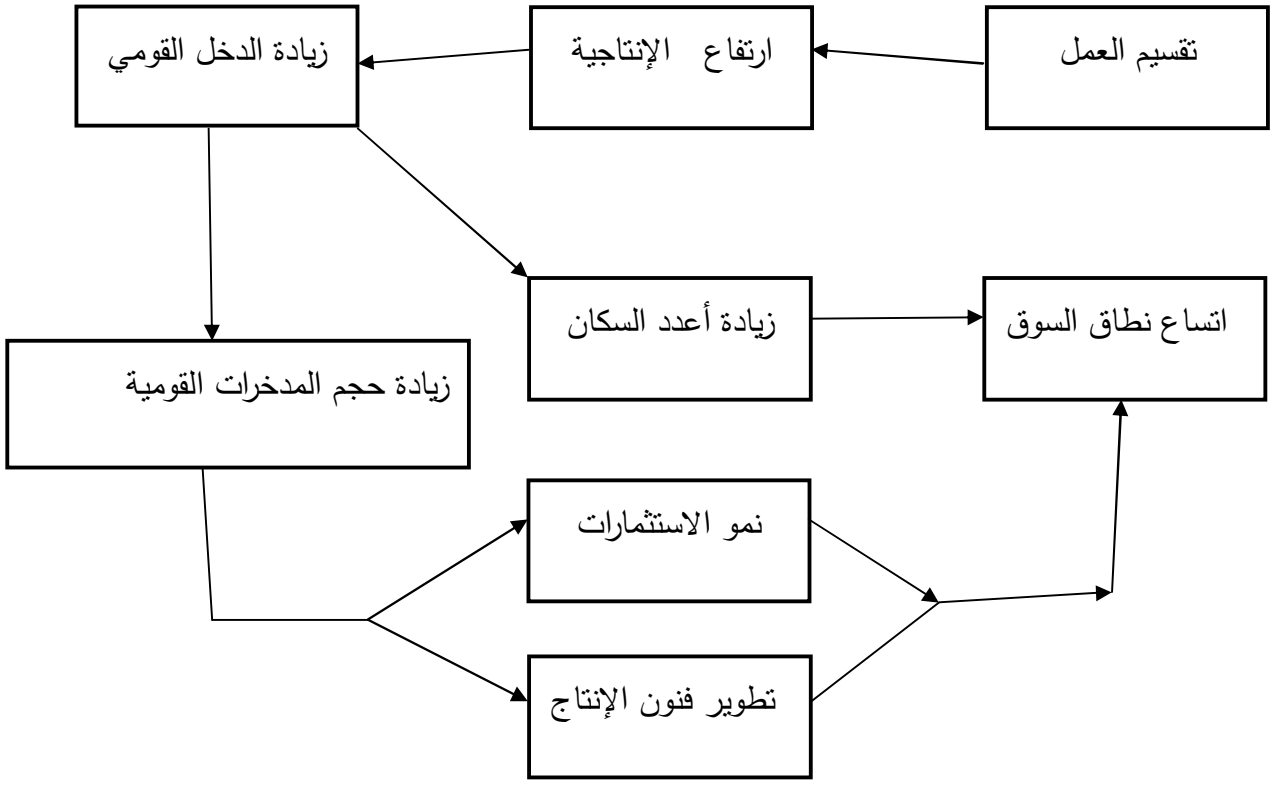
[1] –محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق ، ص 77.

[2] – مدحت القريشي ، مرجع سابق ، ص 56 .

ويؤكد سميث أن الادخار عامل مهم في تراكم رأس المال وأن هذا الأخير عامل مهم في النمو الاقتصادي، ولهذا فإنه يؤكد على أهمية الادخار وتراكم رأس المال، كما افترض سميث أن كل الادخار يتم استثماره ولهذا لا يمكن حصول تراكم رأسمالي وتنمية دون وجود ادخارات.

والمخطط التالي يوضح نموذج سميث حيث ركز على ثلاث عناصر أساسية وهي: تراكم رأس المال، السكان وزيادة إنتاجية العمل، ويعتبر سميث أن تقسيم العمل هو نقطة البداية في نموذجه التنموي.

الشكل رقم (07): مخطط إيضاح نموذج آدم سميث



المصدر: سالم عبد الحسن رسن:" **المداخل الأساسية للتنمية الاقتصادية** "، دار الكتب الوطنية، ط1، ليبيا، 2000، ص80.

كان آدم سميث يعتقد أن هناك ثلاث قيود محتملة أو ممكنة تكبح النمو[1]:

- العرض غير كافي من العمال؛
- شح الطبيعة؛
- تآكل حوافز التراكم.

لقد رأى سميث أن الندرة في الموارد الطبيعة تقيد نشاطات البشر الإنتاجية وكذلك مستوى نمو الاقتصاد الوطني، لكن من غير الممكن أو ندعي أن آدم سميث قد أعطى اهتماما كثيرا إلى ندرة الموارد الطبيعية وتأثيرها في النمو الاقتصادي، ففي الوقت الذي كان سميث يكتب فيه، كانت القيود على النمو المتأتية من الطبيعة لا تعد مهمة.

[1] – محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق ، ص 78.

وقد أيدّ سميث وجهة النظر التي ترى أن عرض العمل يتولد داخل النظام الاجتماعي والاقتصادي، هذا يعني أنه يتولد داخليا. وهكذا فإن آدم سميث قد أوضح النمو الاقتصادي على نحو عميق بوصفه ظاهرة داخلية، وأن معدل النمو يعتمد على قرارات ونشاطات الوحدات أو المؤسسات.

ثانيا: دافيد ريكاردو(David Ricardo)

يعتبر ريكاردو من بين أبرز مفكري المدرسة الكلاسيكية، والذي عمل على تعميق آراء وأفكار هذه المدرسة، وجعلها أكثر متانة وقوة ، ارتبطت باسمه العديد من الآراء والأفكار منها ما يتصل بالريع، الأجور والتجارة الخارجية وما إلى ذلك، نشر آرائه في كتاب مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب. بخصوص أبرز آراء ريكاردو ذات الصلة بعملية النمو فإنه يرى بأن الزراعة هي القطاع الرئيسي الهام في النشاط الاقتصادي، لأنها تساهم في توفير الغداء للسكان، لكنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة، نتيجة التسابق بين الموارد الفلاحية من ناحية والسكان من ناحية أخرى، وأنه لم يعطي أهمية تذكر لدور التكنولوجية في التقليل من أثر ذلك، لهذا فقد تنبأ بأن الاقتصاديات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الركود والثبات بسبب تناقص العوائد في الزراعة[1].

ويعتبر توزيع الدخل العامل الحاسم المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي عند ريكاردو، الذي يحلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع لثلاث مجموعات رئيسية وهي[2]: الرأسماليون، العمال وملاك الأراضي، فالرأسماليون دورهم أساسي في عملية النمو إذ أنهم يوفرون رأس المال الثابت للعمليات الإنتاجية ويدفعون أجور العمال ويوفرون مستلزمات هذه العمليات، ذلك من خلال سعيهم لتحقيق الربح. وباندفاعهم لتحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح فإنهم يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه، هذا ما يضمن المساهمة في تحقيق عملية النمو. أما المجموعة الثانية(العمال) هي المجموعة الأكثر عددا في المجتمع، تعتمد في عيشها على الأجور التي يدفعها لهم أرباب العمل مقابل العمل الذي يؤدونه في العمليات الإنتاجية، إن زيادة الأجر فوق أجر الكفاف سيؤدي إلى زيادة السكان وزيادة عرض العمل بما يقود إلى اتجاه الأجور نحو الانخفاض وصولا إلى مستوى أجر الكفاف في حين انخفاض الأجور دون ذلك يؤدي إلى انخفاض عدد السكان وقلة عرض العمل بما يؤدي إلى اتجاه الأجور نحو الارتفاع وصولا إلى مستوى الكفاف، وقد جعل ريكاردو، رغم تأكيده لأهمية التراكم الرأسمالي، من عنصر الأرض عاملا محددا للنمو الاقتصادي، حيث يرى أن عنصر السكان عندما يكون قليلا بالنسبة للموارد الطبيعية، تتوافر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من استثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي[3]. هذا ما يؤدي إلى زيادة الأرباح ومعدلات التراكم الرأسمالي، وبالتالي يزيد الإنتاج والريع والطلب على العمل، فترتفع الأجور، يزيد معدل النمو السكاني، وتشتد المنافسة على الأراضي الأكثر خصوبة. وباستمرار النمو السكاني تستغل جميع الأراضي حتى الأقل خصوبة (أساس نشأه الريع)، مما يؤدي إلى ظهور

[1] – مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 58.

[2] – فليح حسن خلف ، مرجع سابق، ص 111 .

[3] – عبلة عبد الحميد بخاري: " **التنمية والتخطيط الاقتصادي : نظريات النمو والتنمية الاقتصادية** " ، الجزء الثالث ، الدار العربية ، مصر، 2009، ص 31 .

قانون تناقص الغلة المتمثل في انخفاض إنتاجية الأرض مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الغذاء، هنا يطالب العمال برفع أجورهم، فتنخفض الأرباح والتراكم الرأسمالي ويقل الحافز على الاستثمار، فينخفض الطلب على العمل، وتتجه الأجور إلى الانخفاض حتى تصل إلى حد الكفاف وتظهر هنا حالة الركود الاقتصادي الذي يصعب معه استمرار عملية النمو.

ثالثا: توماس روبرت مالتوس (Thomas Robert Malthus)

اشتهر مالتوس من بين الكتاب الكلاسيك بنظريته المعروفة عن السكان، حيث كان متشائما في ذلك، إذ اعتقد بأن السكان يزدادون بمتتالية هندسية في حين أن إنتاج الغذاء والثروة ينمو بمتتالية عددية، هذا ما يؤدي إلى الضغط على الموارد باستمرار الزيادة السكانية إذا تركت بدون تحديد أو تدخل فيها.

إن النمو عند مالتوس يتمثل بالفرق بين أقصى ناتج قومي نهائي منتظر والناتج القومي الفعلي، فتصور أن النشاط الاقتصادي يتكون من قطاعين رئيسيين هما الزراعة والصناعة، كما اعتبر أن الزراعة تخضع لقانون الغلة المتناقصة بسبب محدودية الأراضي الخصبة مع إغفال عنصر ارتباط التقدم الفني والتكنولوجي بها، اقترح مالتوس قوانين للإصلاح الزراعي وتحديث للزراعة بالشكل الذي يحقق نمو الإنتاج الزراعي وبما يمنع إعاقة الزراعة لعملية النمو، حيث أكد أن القطاع الزراعي لا يوفر فرص واسعة لاستثمارات جديدة مربحة. وبالتالي لا يشكل أساس عملية النمو، وبالتالي فإن الضمان الوحيد للتقدم الاقتصادي يتمثل بالاستمرار في القطاع الصناعي حيث توجد فرص مربحة، لذلك فإن استخدام التقدم الفني في الصناعة يسمح بإنقاص كلفة الأجور لحساب زيادة الأرباح وهذا يشجع على زيادة الاستثمار في القطاع الصناعي وهو القطاع الرئيسي في عملية النمو، إضافة إلى استيعابه الزيادة في بالسكان[1].

يرى مالتوس بأن العمال هي طبقة لا تدخر، لأن دخلها تنفقه على الاستهلاك، أي أن أجر العمال يساوي استهلاكهم، بينما يرى بإمكانية وقدرة الطبقة الرأسمالية على الادخار، إذ أنها توزع دخلها بين الاستهلاك والادخار، فتتحقق حالة التوازن بين الادخار والاستثمار فقط في الحالة التي يقوم الرأسماليون فيها باستثمار جميع ادخاراتهم أي عندما يكون:

الادخار الكلي = الاستثمار الكلي.

ولكن قد تحصل حالة عدم التوازن عند تصور وجود حالة تتجاوز فيها الادخارات عن الحاجة إليها لغرض الاستثمار، هذا يعني نقص في الطلب الاستهلاكي، الأمر الذي يعيق من التوسع في الإنتاج (النمو) لأنه يقلل من الحافز على الاستثمار.

ورأى مالتوس، أن زيادة السكان تؤدي إلى زيادة عرض العمل وانخفاض الأجور وبالتالي نفقات الإنتاج، هذا ما ينجم عنه زيادة في الأرباح، الأمر الذي يترتب عليه زيادة الاستثمار بالشكل الذي يضمن استمرار عملية النمو الاقتصادي، زيادة ثروة المجتمع وبالتالي السلع الضرورية.

[1] – فليح حسن خلف، مرجع سابق ، ص 117.

ورغم أن تحليلات واستنتاجات مالتوس كانت موضوعة إلى حد ما في الفترة التي عايشها، إلا أنه بشكل عام، فإن التحليلات والنظرة المتشائمة عند مالتوس لم تتحقق بعد ذلك بسبب ظهور الوسائل الحديثة للسيطرة على حجم السكان من جهة ولأن إنتاج الغداء قد أزداد بمعدلات أعلى مما توقع مالتوس وأعلى من معدلات نمو السكان وذلك بسبب التقدم التكنولوجي المحقق في الزراعة والذي عوض عن تناقص الموراد والعوائد، أخيرا إن التقليل من أهمية وحجم التقدم التكنولوجي كان وراء التشاؤم في نظرة الاقتصاديين الكلاسيك[1].

رابعا: كارل ماركس (Karl Marx)

إن ماركس حين يعرض نظريته في النمو الاقتصادي يفند آراء النمو الاقتصادي في ظل الرأسمالية ويبدي أوجه نقد عنيفة لطبيعة هذا النمو ومظاهره، ويخرج بنتيجة مؤداها أن النظام الرأسمالي نظام استغلالي بالطبع فظلا عن تقلبه وعدم استقراره، وإن طبقة الرأسمالية هي محور التحليل الماركسي، وهي السبب فيما يحل بالطبقة العاملة من شقاء وبؤس متزايدان، فطالما أن عوامل الإنتاج في ظل الرأسمالية يملكها ويشرف عليها الرأسماليون المحترفون فلن يجد العمال من سبيل في المشاركة في عملية الإنتاج إلا بتقديم جهودهم التي لن يجنوا من ورائها إلا أجر الكفاف[2] .

يرى ماركس بأن الأجور تتحدد بموجب الحد الأدنى لمستوى الكفاف وأن فائض القيمة الذي يخلقه العامل ويستولي عليه رب العمل، يمثل الفرق بين قيمة إنتاج العامل وبين الحد الأدنى لأجر العامل، ومع زيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج، فإن حصة رأس المال الثابت ترتفع وينخفض معها معدل الربح، كما أن فائض العمل يدفع الأجور للانخفاض، وأن التراكم الرأسمالي يقود بالجيش الاحتياطي للعمال إلى الاختفاء، مما يدفع الأجور إلى الأعلى والأرباح إلى الأسفل، فكل محاولة من قبل الرأسماليين لعكس العملية يجب أن تحِل رأس المال محل العمل، مما يؤدي إلى انتشار البطالة، فيعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات، فيعجز الرأسماليون عن تصريفها، ويلجئون إلى تخفيض طاقات الإنتاج وبالتالي تسريح العمال، مما ينشأ عنه الاضطرابات الاجتماعية وتتحول معها السلطة ووسائل الإنتاج إلى العمال، فتنهار الرأسمالية.

لقد أخطأ ماركس في توقعه أن النظام الرأسمالي ليس بإمكانه أن ينقذ نفسه، حيث أن تطور المنافسة وحدتها سوف تدفع هذا النظام إلى البحث عن سبل زيادة إمكانيات تطوير وتوسيع الإنتاج عن طريق عصرنة وسائل الإنتاج تحت تأثير التقدم التقني والتكنولوجي، مما يسمح بزيادة التراكم الرأسمالي وإمتصاص البطالة ما عادا هذا الخطأ الأساسي، فقد قدم ماركس صورة أكثر دقة من تصورات معاصريه لدينامكية النظام الرأسمالي في القرن التاسع عشر[3] .

---

[1]–مدحت القريشي ، مرجع سابق ، ص 60 .

[2] – صلاح الدين نامق: " **نظريات النمو الاقتصادي** "، دار المعارف بمصر ، مصر ، 1965، ص 117 .

[3] – فريدريك شرر ، ترجمة على أبو عمشة: " **نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي** " ، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، الرياض، 2002 ، ص 45.

إن تحليلات ماركس بخصوص أداء الرأسمالية، كانت محاولة جيدة لفهم الميكانيزمات التي يعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن تنبؤاته بخصوص انهيار ذلك النظام لم تكن صحيحة وذلك لسببين: الأول أن زيادة الأجور النقدية الناجمة عن اختفاء فائض العمل لا تؤدي حتما إلى زيادة الأجور الحقيقية، بل يمكن أن يعوض الرأسماليون ارتفاعها برفع إنتاجية العامل، مما يترك معدل الربح دون تغير، أما الثاني أن ماركس قلل من أهمية التقدم التكنولوجي في الصناعة والذي يمكن أن يعادل أثر تناقص العوائد، مما يؤثر على انتاجية العمل. والجدير بالذكر أن التقدم التكنولوجي يعني أنه ليس هناك تعارضا بين الأجور الحقيقة ومعدل الربح، كلاهما يمكن أن يرتفع[1] .

وخلاصة النظرية الكلاسيكية، أن الاقتصاديين اعتبروا أن التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو، وأن الأرباح هي المصدر الوحيد للإدخار وأن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع النشاط الاقتصادي، كما أن وجود المؤسسات وكذلك المواقف والأوضاع الاجتماعية الملائمة هما شرطان ضروريان للتنمية الاقتصادية، أرجع الاقتصاديون الكلاسيك نمو المجتمع أو وصوله إلى مرحلة الركود إلى التفاعل بين عاملين أساسين: النمو السكاني وما ينتج عنه من ضغط على الأرض الفلاحية المحدودة المساحة مما يؤدي إلى ظهور الغلة المتناقصة، ومعدل التقدم التقني[2]. كما اعتقدوا كذلك أن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود ومن أجل حصول عملية النمو الاقتصادي أيدوا سياسة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي من قبل الحكومة.

خامسا: الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية

وجه كثير من المفكرين عددا من الانتقادات، أهمها:

- ركزت النظرية على أهمية التراكم الرأسمالي في عملية النمو الاقتصادي مؤكدة على أهمية تحويل الفائض الاقتصادي إلى نواحي الاستثمار المنتجة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، إلا أنه يعاب على هذه النظرية موجة التشاؤم التي أتسمت بها أفكارها والمتمثلة في تزايد السكان من ناحية وتناقص الغلة من ناحية أخرى. وقد غالت النظرية الكلاسيكية في سردها لآثار هذين العاملين[3] ؛
- تبين في الواقع عدم تحقق بعض النتائج التي انتهت إليها المدرسة الكلاسيكية ولم تتوقف عملية التنمية الاقتصادية رغم وجود بعض العقبات التي تعرقل من سيرها؛
- الأرباح مصدر للادخار، لكن التجربة أشارت إلى أن هناك مصادر غير الأرباح للادخار، منها ادخار الطبقة العاملة الوسطى وكذلك ادخار الحكومة والقطاع العام، كذلك قولهم أن الادخارات تتوجه كلها

[1] – مدحت القريشي ، مرجع سابق ، ص 61.

[2] – فايز إبراهيم الحبيب: " **نظريات التنمية والنمو الاقتصادي** " ، عمادة شؤون المكاتب ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، 1985 ، ص 33.

[3] –عبلة عبد الحميد بخاري: " **التنمية والتخطيط الاقتصادي : نظريات النمو والتنمية الاقتصادية** " ، مرجع سابق ، ص 33.

للاستثمارات وهذا غير صحيح وكما قال شومبيتر، فإن الاستثمار يمكن أن يزيد على الادخار من خلال الإئتمان المصرفي[1] ؛

- فشلت في إدراك أهمية الدور الذي يلعبه القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي، خاصة في البلدان النامية؛
- هناك تصورات خاطئة عن الأجور والأرباح، لأن التجربة العملية للنمو أظهرت أن الأجور لم تبق عند مستوى الكفاف كما توقعت النظرية الكلاسيكية، بل كانت هناك زيادة مستمرة في الأجور ودون حصول انخفاض في معدلات الأرباح[2] ...الخ.

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية

ظهر الفكر النيوكلاسيك في السبعينات من القرن التاسع عشر وبمساهمات أبرز اقتصاديها " ألفريد مارشال " (A . Marshall) و" فيكسل " (K . Wicksell) و" كلارك " (J . Clark)، وغيرهم قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي كما أوردت النظرية الكلاسيكية.

أولا: عرض النظرية

إنّ الفكر النيوكلاسيكي حول النمو الاقتصادي قد اعتمد على عدة مبادئ منها[3]:

- توافق الاستقرار السياسي مع رغبة المجتمع في التنمية؛
- ارتفاع ميل الادخار لدى السكان؛
- توافر عرض العمل الماهر مقروناً بخبرات إدارية متطورة؛
- شيوع الروح التنافسية فيما بين عدد كبير من وحدات الإنتاج المتلائمة لبعضها من حيث الحجم؛
- قابلية موارد الإنتاج على التجزئة والانتقال؛
- دعم آلية السوق وحرية حركات الأسعار وكفاءة تخصيص الموارد والمنتجات.

ولعل أهم أفكار النظرية النيوكلاسيكية تتلخص فيما يلي:

- أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، لتبرز فكرة مارشال المعروفة بالوفورات الخارجية *، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح وفوائد؛

---

[1] – مدحت القريشي ، مرجع سابق ، ص 65 .

[2] – نفس الرجع السابق ، ص 66 .

[3] – مدسيار معروف: " **تحليل الاقتصاد الكلي** " ، دار صفاء ، عمان ، الأردن ، 2005 ، ص 374 .

* . **الوفورات الخارجية:** هي تلك الزيادات في احتمالات الربح لصناعة معينة والمرتبة على نشاط اقتصادي خارج نطاق الصناعة ذاتها، فمثلا مع توسع صناعة معينة تزداد متطلباتها من المواد الخام والخدمات من الصناعات الأخرى، بما يتمخض عنه بالتالي توسع هذه الصناعات الأخرى.

- إمكانية تكوين رأس المال دون أن تكون هناك ضرورة لزيادة العمل وبذلك تحررت نظرية رأس المال من نظرية السكان، إذ عندما يزيد رأس المال بالنسبة لعدد معين من السكان، فإن الدخل القومي والفردي يزدادان نتيجة زيادة إنتاجية العمل، على أن الإنتاجية الحدية للعمل تبدأ بالإنخفاض عند مستوى معين زيادة رأس المال إذا لم يتغير الفن الإنتاجي (تكنولوجيا الإنتاج) [1]؛
- وترى المدرسة الكلاسيكية الجديدة أن سعر الفائدة ومستوى الدخل يحددان معدل الادخار وإذا أريد زيادة الادخار فيجب أن يكون سعر الفائدة ايجابيا لتفضيل دخل الحاضر على دخل المستقبل، كما ترى أن سعر الفائدة يحدد أيضا معدل الاستثمار، إذ حتى تصل الأرباح إلى حدها الأقصى فإن المستثمر يستمر بالاستثمار إذا كان الإيراد الحدي للأصل الأخير المضاف من رأس المال أكبر من نفقته أو يساويها؛
- المبدأ الأساسي في هذه النظرية، هو أنه على الحكومات عدم التدخل في النشاط الاقتصادي وأن تحرير الأسواق، الخصخصة وتشجيع التجارة والتصدير في الدول النامية هو الوسيلة الفعالة والسريعة للوصول إلى النمو الاقتصادي المنشود، هذه النظرية تقر بأن التخلف الاقتصادي ما هو إلا نتيجة لعدم استغلال الموارد الاقتصادية بكفاءة وذلك لأسباب تتعلق بالسياسات الاقتصادية غير المناسبة التي تفرضها الحكومات خاصة السياسات السعرية والتدخل بشكل غير مبرر في النشاطات الاقتصادية من قبل هذه الحكومات[2]؛
- إن التخصص الإنتاجي وتقسيم العمل يزيدان من عملية التراكم إذا ما تم اعتماد نظرية التكاليف النسبية التي طورها دافيد ريكاردو[3]؛
- التركيز على مشكلات الأجل القصير على عكس النظرية الكلاسيكية التي تركز على الأجل الطويل؛
- يؤكد النموذج الكلاسيكي الحديث على دور التقدم التكنولوجي وإنتاجية العمل في الإبقاء على معدل النمو المستدام في المدى الطويل، إن نمو السكان وانخفاض رأس المال والتقدم التكنولوجي تؤثر على نحو مباشر في حركية عملية النمو[4]؛
- أن النمو الاقتصادي كالنمو العضوي لا يتحقق فجأة إنما تدريجيا، فقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن (مهتمين بالمشاكل في المدى القصير)، حيث يروا أن كل مشروع صغير هو جزء من كل ، ينمو في شكل تدريجي متسق متداخل وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع؛

---

[1] – فليح حسن خلف ، مرجع سابق ، ص 117.

[2] – علي جدوع الشرفات، مرجع سابق، ص 34 .

[3] – مدسيار معروف، مرجع سابق ، ص 374 .

[4] – محمد صالح تركي القريشي ، مرجع سابق ، ص 83 .

ثانيا: الانتقادات الموجهة للنظرية النيوكلاسيكية

وجهت للنظرية النيوكلاسيكية عدة انتقادات منها:

- التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق النمو، متجاهلة النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية كالنواحي الاجتماعية، الثقافية والسياسية[1]؛
- القول بأن النمو يتحقق تدريجيا بخلاف ما هو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية النمو والتنمية؛
- الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير دون الإشارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل؛
- افتراض حرية التجارة الخارجية أمر لم يسهل تطبيقه بعد ذلك مع وجود التدخل الحكومي والحواجز التجارية خاصة بعد أزمة الثلاثينات من القرن العشرين.

المطلب الثالث: نظرية جوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter)

أولا: عرض النظرية:

وضع الاقتصادي النمساوي (جوزيف شومبيتر) نظريته هذه في بداية القرن العشرين وتحديدا في العام 1911، إذا يعتبر من ابرز الكتاب في حقل النمو الاقتصادي، والذي ضمن نظريته في النمو الاقتصادي في كتابه (نظرية التنمية الاقتصادية)، خاصة من خلال دراسته لعملية النمو في الاقتصاد الرأسمالي وبحثه في الكيفية التي تتم بها هذه العملية والأطر والمؤسسات التي تحكمها[2]. وأهم أفكاره هي:

- ✓ التنمية في نظر شومبيتر تحصل بشكل قفزات دون انسجام وهي فترات ازدهار يعقبها فترات كساد وإن اتجاه النمو عند شومبيتر ليس مستمراً بل يصل سريعا إلى حدوده وأن هذه الحدود هي عندما تكون بيئة الاستثمار الابتكاري غير مواتية وذلك لسببين: الأول توسع الائتمان حتى يصل إلى حدوده، أما الثاني فهو مع أن توسع الإنتاج يحدث فائض في السوق مما يخفض الأسعار والدخول النقدية مما يزيد من مخاطر الابتكار[3]؛
- ✓ إعطاء الأهمية خاصة للعوامل التنظيمية والفنية في عملية النمو الاقتصادي، مع التركيز على المنظم واعتبره من أهم عناصر النمو، فالمنظم هو المفتاح لعملية التنمية وهو المبتكر والمجدد عند شومبيتر ليس الرأسمالي بل المنظم الذي هو ليس رجلا عاديا في قدراته الإدارية بل هو الشخص الذي يقدم شيئا جديدا؛
- ✓ إن دور المبتكر لدى شومبيتر قد يتخذ الأشكال التالية[4] :
  - إدخال واستنباط سلع جديدة؛

---

[1] – عبلة عبد الحميد بخاري: " **التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية** " ، مرجع سابق ، ص 35.

[2] – فليح حسن خلف، مرجع سابق ، ص 131 .

[3] – مدحت القريشي، مرجع سابق ، ص 69.

[4] – فليح حسن خلف ، مرجع سابق ، ص 133 .

- استعمال وسيلة أو طريقة جديدة في الإنتاج؛
- إيجاد سوق جديدة؛
- السيطرة على مصدر جديد للمواد الخام؛
- إعادة تنظيم عوامل الإنتاج.

✓ لقد كان شومبيتر متشائماً فيما يتعلق بمستقبل النظام الرأسمالي وذلك للأسباب الآتية[1]:

- تفعيل الإبتكارات وتطبيقها قد ابتدأ في التحول من كونه نشاطا شخصيا للمنظم ليصبح نشاطا روتينيا غير شخصي يجرى داخل بيروقراطية المشروعات الكبيرة؛
- نمو مؤسسات الأعمال الكبيرة قد اضعف الهياكل الأساسية للرأسمالية مثل الملكية الخاصة وحرية التعاقد؛
- تناقص مقدرة رجال الأعمال والصناعيين على الإمساك بالقيادة في الحكومات الرأسمالية، مما يضعف من قدرتهم على المحافظة على ولاء العمال ومن ثم يفتح الطريق إلى إمكانيات ظهور الاشتراكية في آخر الأمر.

✓ تتضمن عملية النمو لدى شومبيتر ثلاثة عناصر: الابتكار، المنظم والائتمان المصرفي، فالبيئة الاجتماعية الملائمة لظهور المنظمين، هي التي تزداد فيها حصة الأرباح على حصة الأجور في الدخل وأن الاستثمار في الابتكار يمول من الجهاز المصرفي وليس من الادخارات؛

✓ أعطى شومبيتر دورا مهما وأساسيا للعوامل التنظيمية والفنية في تفسير التغيرات الاقتصادية في ظل ظروف النمو، حيث ركز بشكل خاص على عنصر التنظيم، ويمكن كتابة دالة الإنتاج لدى شومبيتر كما يأتي [2]:

$$Q = f(L, N, K, T)$$

حيث:

Q: الانتاج؛

L: العمل؛

N: الموارد الطبيعية؛

K: رأس المال؛

T: التنظيم والفن الإنتاجي .

[1] – محمد عبد العزيز عجمية ، محمد على الليثى ،مرجع سابق ، ص 96 .

[2] – فليح حسن خلف ، مرجع سابق ، ص 132 .

- ✓ وقد ميز شومبيتر بين نوعين من الاستثمار[1]:
  - الاستثمار التلقائي (autonomous): والذي يحدث بعوامل مستقلة عن النشاط الاقتصادي.
  - الاستثمار التابع (induced): والذي يعتبر دالة لحجم النشاط الاقتصادي.

ومنه فإن الاستثمار يتكون من جزئيين تابع وتلقائي: ($I = Ia + Ii$)

أما الاستثمار التلقائي فيعتبره شومبيتر المحدد الأساسي لعملية النمو في الأجل الطويل؛

- ✓ وبخصوص دور الأرباح عند شومبيتر فإنه يؤكد بأن المنظم يقوم بعملية الابتكار ليحصل على الأرباح، فتنشأ الأرباح بسبب التغيرات الديناميكية الناجمة عن الابتكار.

ثانيا: الانتقادات الموجهة لنظرية شومبيتر

كانت إضافات شومبيتر للفكر الاقتصادي واضحة، إلا أن نظريته لا تعتبر متكاملة لعدة أسباب:

- إعطاء أهمية مبالغ فيها للمنظم كونه مبتكر، مدى توفر الظروف المناسبة التي تسمح بظهور المبدعين وحتى في ظروف تدخل الدولة من يضمن توفر ذلك العدد الكافي من الكفاءات والقدرات المناسبة لضمان هذا التطور[2]؛
- عدم التعرض للعقبات التي يمكن أن تعرقل من عملية النمو، كالزيادة السكانية وتناقص الغلة وغيرها من العقبات التي تعاني منها معظم الدول الأقل نموا؛
- افتراض التمويل عن طريق الائتمان المصرفي ولكن القروض طويلة الأجل في الدول الرأسمالية لا تقدمها البنوك، إنما يتم تمويل الاستثمارات طويلة الأجل عن طريق الأرباح المحتجزة أو إصدار الأسهم والسندات؛
- إن نظرية شومبيتر تتلاءم مع نظام اقتصادي اجتماعي معين كالذي كان سائدا حينها في أوربا الغربية وأمريكا، أما في البلدان النامية فإن النظام الاقتصادي والاجتماعي يختلف تماما. وأن متطلبات التنمية من البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية ليست متوفرة [3].

[1] – عبلة عبد الحميد بخاري ، " **التنمية والتخطيط الاقتصادي : نظريات النمو والتنمية الاقتصادية** " ، مرجع سابق ، ص 37.

[2] – سالم عبد الحسن رسن، مرجع سابق ، ص 90 .

[3] – مدحت القريشي ، مرجع سابق ، ص 72 .

المطلب الرابع: النظرية الكينزية

أولا: عرض النظرية

بعد ظهور أزمة الكساد العالمي العظيم في أواخر العشرينات وسيادتها لفترة طويلة دامت عدة سنوات، قدم جون مايناردكينز (J.M.Keynes) على إثرها نظرية جديدة كانت بمثابة ثورة في الاقتصاديات التجميعية أو الكلية، حيث وضع فيها عدداً من الأسس الجديدة و التي من شأنها معالجة الوضع الراهن في تلك المرحلة[1].

قامت النظرية الكينزية على نقد النظرية الكلاسيكية في العديد من المسائل لعل من أهمها ما يلي [2]:

- فرض النظرية الكلاسيكية لقدرة النظام الرأسمالي على تحقيق التوازن تلقائيا عند مستوى التوظف الكامل، حيث اعتبر كينز أن التوظف الكامل حالة خاصة وليست دائمة الحدوث، كون التوازن قد يتحقق عند مستوى أعلى أو أقل من ذلك، فتقلبات النشاط الاقتصادي هي الحالة العامة لنمو النظام الرأسمالي الحر؛
- معارضة فكرة مرونة الأجور والأسعار بالدرجة التي تكفل إعادة التوازن عند التوظف الكامل، فمع وجود النقابات العمالية والإضرابات يصعب انخفاض الأجور بالدرجة التي تزيل البطالة وتعيد التوازن عند التوظف الكامل.

وترتكز الأسس والقواعد النظرية الكينزية في النقاط التالية:

- اعتبر كينز حجم الطلب الفعال المحدد الأساسي لحجم التوظيف في المجتمع وقد ميز بين نوعين من التوظيف الفعلي والكامل، اعتبر الطلب الفعال مسؤولا عن حدوث التوظيف الفعلي، لذا يقترح في حالة وجود بطالة أو عدم استخدام للعمالة الفائضة رفع مقدار الطلب الكلي الذي يسمح بدوره بزيادة الاستثمارات القادرة على تشغيل وامتصاص تلك البطالة، عندئذ يمكن أن يتحقق مستوى التوظيف الكامل في المجتمع[3]؛
- يعرض كينز نموذجه من خلال شرح محددات الناتج الوطني والعمالة ، حيث يتوزع الدخل الوطني على بنود الإنفاق الكلي بالنحو التالي:

$$Y = C + I + G + (X - M) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث:

Y : الدخل الوطني؛

C : الإنفاق الاستهلاكي (طلب القطاع العائلي على السلع الاستهلاكية)؛

I : الإنفاق الاستثماري (طلب قطاع الأعمال على سلع الاستثمار)؛

---

[1] – محمد عبد العزيز عجمية و محمد الليثي، مرجع سبق ذكره ، ص 99 .

[2] – عبلة عبد الحميد بخاري ، " **التنمية والتخطيط الاقتصادي : نظريات النمو والتنمية الاقتصادية** " ، مرجع سابق ، ص 43.

[3] – سالم عبد الحسن رسن ، مرجع سابق ، ص 104.

G : الإنفاق الحكومي (طلب القطاع الحكومي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية)؛

X : قيمة الصادرات؛

M : قيمة الواردات.

ولتبسيط النموذج سيقتصر التحليل على حالة الاقتصاد المغلق ، وعليه تصبح المعادلة (1) على النحو التالي:

$$Y = C + I + G.....(2)$$

يوضح كينز أن مستوى الدخل الوطني يتحدد بالطلب أو الإنفاق الكلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية في القطاعات العائلات لأعمال والحكومة ويرتبط هذا المستوى للدخل بمستوى معين من العمالة(L) والفن التكنولوجي السائد (T) وحجم معين لرأس المال(K) . ويرى كينز أن ارتفاع الدخل غالبا ما يصاحبه ارتفاع مناظر في مستوى التشغيل لجميع العناصر خاصة العمالة ، هذا مع افتراض ثبات الفن التكنولوجي على ما هو عليه .

وقد اشتق نوعا من العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي ونمو الدخل التي يطلق عليها اسم " مضاعف الاستثمار " وفق المعادلة التالية:

التغير في الدخل = المضاعف x الزيادة في الاستثمار

فالزيادة في الإنفاق على الاستثمار تؤدي إلى زيادة مقدار الدخل الوطني بمقدار المضاعف[1] .

- ✓ أكد كينز بأن البطالة تبقى كمشكلة في الأجل الطويل ما لم تلعب الحكومة دورا أكبر في النشاط الاقتصاد الوطني؛
- ✓ رغم أن تحليل كينز قد ركز على الاقتصاديات المتقدمة فإن اقتراحاته في مجال السياسة الاقتصادية قد اجتذبت الأنظار في كثير من الدول النامية ، حيث تعاني هذه الدول من انتشار البطالة على نطاق واسع؛
- ✓ ركز كينز على الآثار المترتبة على الاستثمار في مجال الطلب الكلي أو التجميعي ولم يتعرض تحليل كينز كثيرا لحقيقة أن الاستثمار يتمخض عن زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني ، فكان الاهتمام الأساسي منصبا في هذا التحليل على مشكلة الاستخدام الكامل للعمل ولرأس المال القائم[2]؛
- ✓ ولزيادة الطلب على السلع الرأسمالية، فإن كينز والكينزيون عمومًا ينصحون بما يلي:
  - أن تقوم الدولة نفسها عند حدوث بطالة بإحداث مشروعات استثمارية توظف فيها جزءًا من العمال المتعطلين، وخاصة عندما تعجز أدوات السياسة النقدية على إنعاش النشاط الاقتصادي، وهي تلك الحالة التي عالجها كينز حالة المصيدة الكنزية؛

[1] – سالم عبد الحسن رسن ، مرجع سابق ، ص 105 .

[2] – محمد عبد العزيز عجمية و محمد الليثي، مرجع سابق ، ص 102 .

- أن تخفض الدولة من سعر الفائدة حتى تشجع المنظمين على الاقتراض والقيام باستثمارات جديدة، بعبارة أخرى يجب أن تطبق الدولة سياسة النقود الرخيصة حتى تشجع الاستثمارات؛
- أن تقضي الدولة على احتكار المخترعات الجديدة حتى تعم آثار الابتكارات كل النشاط الاقتصادي، وإنشاء الاستثمارات الجديدة التي يأتي بها هذا الاختراع؛
- القضاء على الاحتكارات بصفة عامة حتى لا تستمر أسعار المنتجات مرتفعة ويكون الطلب على السلع الاستهلاكية ضئيلاً مما يقلل من إقامة الاستثمارات، فعند القضاء على الاحتكارات، تنخفض أسعار السلع الاستهلاكية، فيزيد ذلك من الطلب عليها، مما يدفع المنتجين لزيادة إنتاجها من ثم زيادة طلبهم على الآلات والاستثمارات اللازمة لهذا الإنتاج.

ثانيا: الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية

- إن جوهر المشكلة في الدول المتخلفة يكمن في جانب العرض كما هو الحال في الدول المتقدمة، فمع نقص رؤوس الأموال وكفاءة استغلال وسائل الإنتاج، فإنه لا يتوقع أن تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة الناتج الحقيقي نظرا لعدم استجابة العرض، بل إلى حدوث تضخم وارتفاع في المستوى العام للأسعار، هذا ما حدث بالفعل في بعض الدول النامية التي حاولت تطبيق هذه السياسة؛
- ركز النموذج الكينزي على الاستقرار الاقتصادي أكثر منه على النمو الاقتصادي، لذلك تمحورت هذه النظرية على الطلب الفعال وفي كيفية معالجة قصوره[1]؛
- تعبر عن التحليل الاقتصادي الساكن، حيث إنها تفترض ثبات كل من المستوى التقني وحجم السكان والموجودات الرأسمالية، في حين أثبتت التحليلات اللاحقة أن العوامل أعلاه تمثل المحددات الأساسية لعملية النمو الاقتصادي.

[1] – سالم عبد الحسن رسن، مرجع سابق ، ص107 .

المبحث الثالث: النماذج الرياضية للنمو الاقتصادي

تعددت النماذج الرياضية لتفسير النمو الإقتصادي نتيجة تعدد الآراء حول أهمية كل عنصر من عناصر الإنتاج في عملية النمو، فنجد (هارود– دومار) السباقين في إدخال الأدوات الرياضية في حساب النمو الاقتصادي، لهذا سوف نتناول في بداية هذا المبحث نموذج (هارود– دومار) بعدها نموذج (سولو) و (ميد)، في الأخير نماذج نظرية النمو الحديثة أو نظرية النمو الداخلية.

توفر نظرية النمو الحديثة الإطار النظري لتحليل النمو الداخلي، حيث يتقرر نمو الدخل القومي الإجمالي بوساطة النظام الذي يحكم عليه الإنتاج وليس للقوى خارج النظام تأثير في ذلك، تبقي هذه النماذج النمو في الدخل القومي الإجمالي كنتيجة طبيعية للتوازن في المدى الطويل، تعتمد في افتراضاتها على النموذج الكلاسيكي الحديث فيما يخص تناقص العوائد الحدية لاستثمارات رأس المال والتركيز على دور الوفورات الخارجية[1]، لذا فنظرية النمو الداخلي تسعى إلى توضيح وجود حالة تزايد العوائد للحجم وتباعد أنماط النمو الاقتصادي في المدى الطويل بين الدول، ولا زالت التكنولوجيا في هذه النماذج تلعب دور مهم ولم يعد للتغيرات الخارجية ضرورة لتوضيح النمو الاقتصادي في المدى الطويل، من أبرز مفكري نظرية النمو الداخلية الاقتصادي "باول رومر" (Paul Romer) والذي ركز على أهمية رأس المال المادي أو المعرفة، بينما ر.لوكاس (R . Lucas) على رأس المال البشري، في حين ركز روبرت بارو (Robert Barro) على رأس المال العام (البنى التحتية و النفقات الحكومية) وركز آخرون (رومر ، أجيون وهويت ، هيلبمان وجروسمان) على رأس المال التكنولوجي.

المطلب الأول: نموذج هارود- دومار (Harrod-Domar)

أولا: عرض النموذج

انشغل هارود بكيفية تحقيق النمو المتوازن في مجتمع حركي يصعب تحقيق هذا النمو المتوازن وقام بنشر أول محاولة في هذا الموضوع بعنوان " مقال في النظرية الحركية عام 1939 "[2] ، ثم طور ذلك الموضوع في كتاب " نحو اقتصاديات حركية "، الذي قام بنشره سنة 1948، مبرزاً فيه أفكار جديدة اعتقد فيها هارود أن الاقتصاد الرأسمالي المتقدم لا يحقق نمواً مستقراً دائماً و أن تحقيق ذلك الاستقرار سوف يؤدي إلى ركود متتالي.

أما دومار فاهتم في بحوثه حول كيفية الوصول إلى معدل نمو للدخل الوطني يحافظ فيه على مستوى العمالة الكاملة، فكان له أول بحث تحت عنوان "التوسع والعمالة " عام 1947، بعد ذلك كتب موضوعات عديدة حول نفس الفكرة و نشرها في كتاب " مقالات في نظرية النمو الإقتصادي " سنة 1957.

يعد نموذج هارود- دومار للنمو من أسهل وأكثر النماذج اتساقا وشيوعا، تم تطويره في الأربعينات وليرتبط باسمي الاقتصاديين البريطاني روي هارود والأمريكي إيفري دومار، لتوضيح العلاقة بين النمو وعوامل الانتاج

[1]– محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص 101.

[2] - Abd ElKader, SidAhmed : « **Croissance et Développement** » , Algérie , OPU ,Alger,1981 , P 188

المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ويركز النموذج على الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد قومي ويبين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار كمتطلبات لرأس المال.

وركز نموذج (هارود- دومار) على العلاقة بين الادخار، الاستثمار والناتج ويوضح النموذج العلاقة بين النمو والبطالة في المجتمعات الرأسمالية، واستند في بناء نموذجهما على فرضيات أهمها[1]:

- أن الاقتصاد مغلق وهناك توازن في الاستخدام الكامل؛
- أن الميل المتوسط للادخار يساوي الميل الحدي للادخار الذي يبقى ثابتا؛
- ثبات معدل رأس المال الناتج والمستوى العام للأسعار وكذا أسعار الفائدة.

وتكوّن نموذج (هارود- دومار) البسيط للنمو الاقتصادي من خلال أنّ[2]:

✓ الادخار (S) يكون نسبة من s من الدخل القومي Y، أي:

$$S=sY.....(1)$$

✓ يعرّف الاستثمار I بأنه التغير في رصيد رأس المال K ويمكن كتابته:

$$I=\Delta K.....(2)$$

ولأن الرصيد الكلي لرأس المال K له علاقة بالدخل القومي الإجمالي أو الناتج(Y) وفقا لمعامل رأس المال/ الناتج فإن(K) تكون:

$$\frac{K}{Y}=k.....(3) \quad \text{أو} \quad \frac{\Delta K}{\Delta Y}=k.....(4) \quad \text{أي} \quad \Delta K=k\Delta Y.....(5)$$

وبما أن الادخار القومي الإجمالي S يجب أن يتساوى مع الاستثمار القومي I فيمكن كتابة المساواة:

$$I=S.....(6)$$

من المعادلتين (2) و (5) يكون:

$$I=\Delta K=k\Delta Y.....(7)$$

وبالاعتماد على المعادلة (1) و (6) يكون:

$$S=sY=k\Delta Y=\Delta K=I.....(8)$$

وعليه تكون:

$$sY=k\Delta Y.....(9)$$

الآن بقسمة جانبي المعادلة (9) على Y ثم على k فإننا نحصل على المعادلة التالية:

$$\frac{\Delta Y}{Y}=\frac{s}{k}.....(10)$$

[1]- مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 74.

2- ميشل تودارو، مرجع سابق، ص ص: 126-127.

وعليه فإن معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار (أو معدل الادخار) مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال / الناتج وفق المعادلة التالية:

حيث:

$$GW = \frac{S}{K}$$

GW: معدل نمو الناتج،

S: معدل الادخار،

K: المعامل الحدي لرأس المال / الناتج.

أن هذه المعادلة الأساسية التي توصل إليها النموذج والتي تقول أن:

معدل نمو الناتج = معدل الادخار ÷ (المعامل الحدي لرأس المال / الناتج)

ومنا هنا فإن معدل النمو يمكن أن يزداد برفع نسبة الادخارات في الدخل القومي أو تخفيض معامل رأس المال / الناتج (أي زيادة الكفاءة الإنتاجية لرأس المال) .

ثانيا: الانتقادات الموجهة للنموذج

وجهت جملة من الانتقادات لهذا النموذج نذكر أهمها[1]:

- النموذج غير واقعي من خلال اتخاذه استنتاجات تعتمد على فرضيات جاء بها النموذج كفرضية ثبات الميل الحدي للادخار ومعدل رأس المال الناتج، حيث يمكن أن يتغيرا في الأمد الطويل؛
- كما أن فرضية ثبات نسب استخدام رأس المال والعمل غير مقبولة بسبب إمكانية الإحلال فيما بينها وتأثيرات التقدم التكنولوجي؛
- وكذا فرضية المساواة بين معامل رأس المال / الناتج والمعامل الحدي لرأس المال / الناتج، إضافة إلى إهمال النموذج لاحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة؛
- افتراض النموذج تشابه في الظروف للبلدان المتقدمة والمتخلفة، إلا أن الواقع خلاف ذلك بسبب الفرق الشاسع في الإمكانيات والخصائص بين الطرفين، لذا لا يمكن تطبيق النموذج على الدول النامية بسبب افتراضه فرضيات لا تنطبق عليها كعدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي؛
- النموذج يبدأ من حالة توازن الاستخدام الكامل في حين أن هذا غير موجود في كل الحالات وخاصة في البلدان النامية؛
- تأكيد النموذج بأن الاستثمار لا يؤثر بالنسبة للنمو طويل الأجل وذلك بانخفاض إنتاجية رأس المال/ الناتج، إلا أن هناك آليات تمنع هذا الانخفاض عند تزايد الاستثمارات.

إن الاعتماد على الادخار والاستثمار وتجديد رأس المال يعتبر شرطا ضروريا لإحداث النمو، ولكنه غير كاف، حيث ظروف العالم الثالث مختلفة تماما عما شهدته الدول المتقدمة قبل حدوث نهضتها. فمثلا توفرت

1- مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 76.

لأوروبا ظروف مواتية مثل تكامل الأسواق المالية والسلعية، توفر تسهيلات النقل المتطورة، القوة العاملة المدربة، الدافع نحو النجاح...إلخ، مما مكنها من تحويل رأس المال الجديد إلى مستويات مرتفعة من الناتج وبشكل فعال[1]

المطلب الثاني: نموذج ميد (Mead)

يعتبر جيمس ميد (*James.Meade*) من أنصار مدرسة النيوكلاسيكية، حيث قام بتوضيح مدى إمكانية تحقيق النمو المتوازن وفقاً لفرضيات النموذج الإقتصادي الكلاسيكي، وقد نشر محاولته تلك التي عرفت بعد ذلك باسم نموذج ميد عام 1961 في كتابه الصادر بعنوان النظرية النيوكلاسيكية للنمو الإقتصادي "[2]، منطلقاً من افتراضات نظرية اعتمدها سولو في نموذجه، و أضاف بعض الفرضيات هي :

- الآلات هي الشكل الوحيد لرأس المال في النشاط الاقتصادي؛
- نسبة العمل للآلات يمكن أن تتغير في الزمن القصير والزمن الطويل؛
- أن هناك إمكانية إحلال كامل بين السلع الرأسمالية فيما بينها والسلع الإستهلاكية فيما بينها؛
- دالة الإنتاج الخاصة به تتضمن ثلاثة عناصر (الأرض، العمل، رأس المال) بالإضافة إلى عنصر الزمن كإشارة لتحسن الفن الإنتاجي بمرور الوقت.

وتكون دالة الإنتاج الخاصة به على الشكل:

$$Y = f(K, L, N, T).....(1)$$

حيث:

Y : الناتج الصافي أو الدخل الوطني؛

K : المخزون الصافي لرأس المال والمتجسد في الآلات والتجهيزات؛

L : القدر المتاح من قوة العمل؛

N : القدر المتاح من الاستخدام الفعلي للأرض والموارد الطبيعية و يفترضه "ميد" ثابت؛

T : عامل الزمن المؤثر في التقدم التكنولوجي.

وبافتراض أن الأرض عنصر ثابت لا يتغير بمرور الوقت فإننا نحصل على[3]:

$$dY = MP_K dK + MP_L dL + d\bar{Y}.....(2)$$

حيث:

d : يشير إلى التغيرات الزمنية؛

MP_K : الناتج الحدي لرأس المال؛

---

[1] – ميشل تودارو، مرجع سابق، ص 130.

[2] - مدحت مصطفى ، سهير عبد العزيز أحمد ، "**النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الإقتصادية** "، مكتبة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ، مصر ، 1999 ، ص 196 .

[3] - Kindleberger, Charles P : « **economic development** » , second edition , Mcgrow Hill Book Company Inc, New York ,1965. P: 51.

MP_L : الناتج الحدي للعمل؛

$\overline{Y}$: يشير إلى التحسن في الناتج (الدخل) تبعا لتحسن الفن الإنتاجي.

وتختلف الكفاءة الحدية لرأس المال (العمل) عن نسبة رأس المال/ الناتج (إنتاجية العمل) في كونها تقيس الزيادة في الناتج تبعا لما تضيفه الوحدة من رأس المال(العمل) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. وصيغة النمو الخاصة بنموذج (*Meade*) وضحها باستخدام معدلات النمو كالأتي:

$$\frac{dY}{Y}=\frac{MP_K K}{Y}\frac{dK}{K}+\frac{MP_L L}{Y}\frac{dL}{L}+\frac{d\overline{Y}}{Y}\ldots\ldots\ldots(3)$$

حيث أنّ:

$$\frac{dY}{Y},\frac{dK}{K},\frac{dL}{L},\frac{d\overline{Y}}{Y}$$

تشير إلى معدلات النمو السنوية المتناسبة للدخل، رأس المال، العمل والتقدم التكنولوجي؛

$\frac{MP_K K}{Y}$: الناتج الحدي لرأس المال و هي تمثل الجزء من الدخل الصافي الذي يدفع كأرباح لمالكي الآلات؛

$\frac{MP_L L}{Y}$: الناتج الحدي لعنصر العمل و التي تمثل الدخل الصافي الذي يدفع كأجور لقوة العمل.

وتعتبر المعادلة رقم (3) الأساسية في نموذج "ميد" والتي توضح أن معدل النمو الاقتصادي الممثل بمعدل نمو الناتج، فهو محصلة لثلاث معادلات مرجحة للنمو هي معادلة النمو لمخزون رأس المال ومرجح بالناتج الحدي لرأس المال ومعدل نمو السكان المرجح بالناتج الحدي لقوة العمل ومعدل النمو التكنولوجي .

وكاستعراض عام حول نمو "ميد" نقول أنه اعتبر معدل نمو السكان ومعدل النمو التكنولوجي كثوابت، والتغير في معدل النمو يتحقق وفق سلوك كل من الإنتاجية الحدية لرأس المال وحجم الادخار والناتج الحدي لقوة العمل عبر الزمن.

ففي حالة ثبات معدل نمو السكان ومعدل النمو التكنولوجي مع زيادة معدل المدخرات، فهذا سيؤدي إلى رفع نصيب الفرد من رأس المال وانخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال، هذا الانخفاض يمكن الحد منه في حالة زيادة إمكانية إحلال رأس المال محل كل من العمل والموارد الطبيعية، أما إذا كان المستوى التكنولوجي ملموساً فالإنتاجية الحدية لرأس المال ستأخذ في الارتفاع بدلاً من الانخفاض.

المطلب الثالث: نماذج نظرية النمو الداخلي

تعتبر نظرية النمو الداخلي والتي يعتبر بول رومر (P . Romer) رائدها مكوناً أساسيا في نظرية النمو للدول الناشئة، تفترض أن النمو المستمر يتحدد من عملية الإنتاج نفسها وليس من خارجها ومن أهم دوافع هذه النظرية، هو عدم إجابة النظرية النيوكلاسيكية عن سبب اختلاف معدلات النمو الاقتصادي بين الدول التي لها نفس المستوى التقني.

وتفترض النظرية الداخلية زيادة العائد الحدي على الحجم في عوامل الإنتاج من خلال دور الآثار الخارجية لعوائد الاستثمار في رأس المال البشري مما يولد تحسن في الإنتاجية ويعادل الميل الطبيعي للعوائد المتناقصة.

يرتكز النمو على الادخار والاستثمار في رأس المال البشري من وجهة نظر لوكاس (Lucas) والاستثمار في البحث والتطوير وإنتاج المعرفة من وجهة نظر رومر، يضاف إلى لذلك اعتبار أن السوق الحر تقود إلى أقل من المستوى الأمثل لتراكم رأس المال المتمم أي الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية والبحث والتطوير، بالتالي قد تحسن الحكومة كفاءة تخصيص الموارد من خلال الاستثمار في رأس المال البشري (الذي يعتبر أساس التقدم التقني) ومن خلال تشجيع الاستثمارات الخاصة في الصناعات ذات التقنية العالية ، إذا السياسة الاقتصادية ليست حيادية بالنسبة للنمو بل يعتبر رومر البيروقراطيين الأكفاء والحكم الراشد أساس للنمو طويل الأجل[1].

لا تزال نظريات النمو الداخلي قيد التطوير، لذلك سنتطرق إلى بعض نماذج النمو الداخلي دون الأخرى، هذه النماذج تعتبر القاعدة التطبيقية لنظريات النمو الداخلي، أهم نماذج النمو الداخلي:

أولا: نموذج (AK)

من أجل التفرقة بين نظرية النمو الداخلي والنظرية النيوكلاسيكية التقليدية نتطرق إلى النموذج AK الذي يعبر عنه بواسطة المعادلة البسيطة التالية[2]:

$$Y = AK \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث: A : معامل يعبر عن مستوى التقدم التكنولوجي؛

K : يمثل رأس المال المادي والبشري.

يلاحظ من خلال المعادلة، انعدام صفة تناقص العوائد على رأس المال، لذلك من الممكن أن تحدث الاستثمارات في رأس المال المادي والبشري وتحسينات في الإنتاج، كما يمكن أن تؤدي قيام الاستثمارات بتوليد وفورات خارجية إلى جعل المعامل (α) في معادلة سولو تعادل وحدة ، هذه الدالة تقودنا إلى وضع أين يكون فيها العائد ثابت وتراكم رأس المال يكتب على الشكل المعطى في نموذج " سولو " أي أن[3]:

$$\dot{K} = sY - \delta K \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

مع افتراض أن عدد السكان ثابت أي:

$$\dot{L} = nL = 0$$

---

[1] – ربيع نصر : " **رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا** " ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، تستند الورقة هذه إلى حد كبير إلى البحث المقدم من المؤلف إلى هيئة تخطيط الدولة عام 2004 ، ص8 .

[2] – ميشال تودارو، مرجع سابق، ص 155.

[3] . Michael BURDA, Charles WYPLOSZ : « **Macroéconomie une perspective européenne** » 3eme édition, traduction de la 3eme par Jean HAROUD,édition De Boeck, Paris, 2003, P65 .

من المعادلة (1) و(2) يمكن استخراج معادلة النمو التالية:

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = sA - \delta \text{ .... } (3)$$

$$\frac{\dot{K}}{K} = sA - \delta \text{ .... } (4)$$

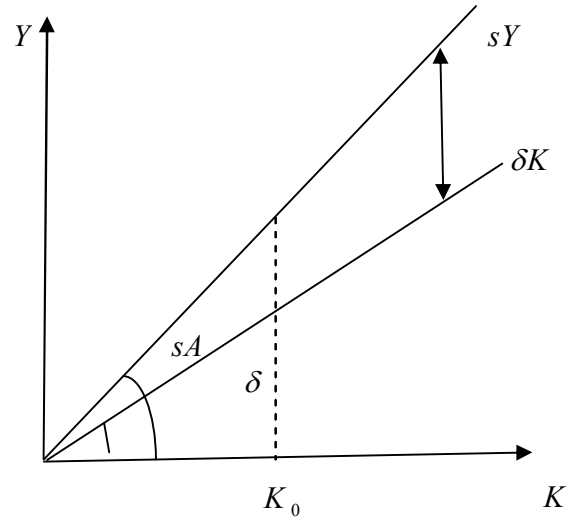
$$\frac{\dot{K}}{K} = s\frac{Y}{K} - \delta \text{ .... } (5)$$

فتمثل (Y) حجم الإنتاج، أما (K) فتمثل رأس المال الموسع والذي يتضمن رأس المال العيني (الآلات والمعدات) ورأس المال البشري أي العمالة، يعبر (s) عن معدل الادخار، أما (A) فهي متغيرة ثابتة وموجبة تعبر عن التكنولوجيا السائدة. وعليه وبالعودة إلى نموذج " سولو" مع مراعاة فرضيات نموذج(AK) فإننا نستطيع رسم الشكل التالي:

الشكل رقم (08): نموذج (AK)

الادخار والاستثمار يكونان دائما

أكبر من الإهتلاكات



المصدر: البشير عبد الكريم ، دحمان بواعلي سمير ، مداخلة بعنوان: " **قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الإقتصادي، حالة الإقتصاد الجزائري** " ، منتدى الإقتصاديين المغاربة ، ص 15. من الموقع : www.univ-chlef.dz/ar/seminaires.../com_8.pdf تاريخ الاطلاع : 15/07/2014 .

إن الخط (δK) يبين مبلغ الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهتلاك، أما المنحنى (sY) فيعطينا الاستثمار بدلالة رصيد رأس المال، وبما أن (Y) في هذا النموذج خطي في (K) فهذا المنحنى يكون عبارة عن خط مستقيم وهي أحد خصائص نموذج(AK).

لنفترض أن اقتصاداً ما يبدأ من النقطة (K_0)، ففي حالة نموذج " سولو " الذي رأيناه سابقاً كان تراكم رأس المال خاضعاً للمردودات($\alpha \prec 1$)، أي أن كل وحدة جديدة في رأس المال تكون إنتاجيتها أقل من سابقتها، فالاستثمار الكلي ينتهي بالوصول إلى مستوى (δ)مع توقف تراكم رأس المال الفردي (k)، أما في

هذا النموذج (AK) فيتميز تراكم رأس المال بمردودات ثابتة، أي أن الإنتاجية الحدية لكل وحدة رأس مال تساوي التي قبلها والتي بعدها، وتكون دائماً مساوية لـ (A)، حيث: ($A = \frac{Y}{K}$ و $\frac{\dot{K}}{K} = s\frac{Y}{K} - \delta$)

وبالتالي:

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = sA - \delta = g_y$$

من المعادلة (3) و(4) نستنتج أن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الناتج، و(g_y) لإقتصاد ما هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار(الادخار) ونتيجة لذلك فإن أي سياسة من شأنها أن تزيد في معدل الاستثمار فسيكون لها أثر دائم على معدل النمو الاقتصادي.

ثانيا: نموذج بول رومر(Romer) لعام 1986 (تراكم رأس المال المادي)

يعتمد النموذج المقترح من طرف رومر 1986، إضافة إلى الادخار والاستثمار وتراكم رأس المال، على عامل تراكم المعرفة الذي يعتبره شكل أساسي من أشكال رأس المال، يفترض رومر ثبات عوائد الحجم وأن عمل تراكم رأس المال يسبب وفورات خارجية إيجابية من التعليم.

تظهر أهمية دراسة نموذج رومر أنه يمثل أول مبادرة لوصف خصائص النمو المتصف بوجود آلية تتميز بسماتها الداخلية، أي النمو الذي يمكن أن يحدث حتى مع ثبات حجم السكان أو مخزون رأس المال، مما يعني، أن الإيرادات يمكن أن تكون ثابتة أو متزايدة (وليست متناقصة كما رأينا في نموذج النيوكلاسيكية للنمو)[1].

يعتبر نموذج رومر مستمدا بصفة أساسية من أعمال (Arrow - SHeshinski)، حيث أعاد بحث فكرة التعليم أو التدريب بالممارسة مرة أخرى، التي عبر عن وفوراتها الخارجية بطريقة مباشرة وواضحة بتأكيد على أن المعرفة الاجتماعية تساوي مجموع المعارف الخاصة ، فاقترح نموذجا فعليا للنمو الذاتي يتفرد به ويضعه في مصاف المصمم الأول لبرنامج جديد للنمو الاقتصادي مغاير لبرامج أو نماذج النمو التقليدية التي تعتبر النمو خارجي المنشأ.

ويتميز النموذج الأول لرومر(1986) بمجموعة من الخصائص[2]:

[11] - CAFFARD(Jean – Luc) : « **Croissance et fluctuations économiques** », Montchrestien , paris ,1994, P139.

[2] – عبد الباسط وفاء: " **النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي، نظريات النمو الذاتي، دراسة تحليلية نقدية**"، دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص34.

- **تولد وفورات خارجية عن المعرفة الفنية:**

ركز رومر على الوفورات الخارجية بين الشركات التي يمكن أن تنتج عن المعرفة الفنية ويمكن أن نميز هنا بين آليتين يمكن أن يؤديا إلى تحقيق الوفورات الخارجية لرأس المال المادي *، فالأولى تتمثل في استثمار إحدى الشركات من زيادة إنتاج الشركة المعنية وكذا الشركات الأخرى من خلال الوفورات الخارجية، فالاستثمار في رأس المال المادي يعد مصدرا للمعرفة، هذه المعرفة لا يمكن أن تضل قصرا على الشركة التي أنتجتها بل لابد أن تنتشر وتنتقل حتما إلى الشركات الأخرى، أما الثانية تتعلق برأس المال ذاته وليس المعرفة التي تتولد عنه.

- **الفصل بين مفهومي النمو المتوازن والنمو الأمثل:**

إن وجود آثار خارجية إيجابية لتراكم المعرفة أدى إلى وجود معنيين للنمو: النمو المتوازن والنمو الأمثل، ويترتب عن هذا الانفصال بين المفهومين، إمكانية استخدام السياسات الاقتصادية كأداة فعالة في دفع معدلات تراكم رأس المال (المعرفة) للحصول على معدل نمو أكثر ارتفاعا (النمو الأمثل).

- **التأثير الطويل المدى للأزمات على معدل النمو:**

إن حدوث أزمة تؤثر في محزون رأس المال (المعرفة) ستكون ذات انعكاس طويل الأجل حتى مع استعادة التوازن المستقر، فهي تظل لمدى طويل ، مما يعني التأثير المستمر للأزمة في مسار النمو.

- **وجود ثلاثة حالات للنمو:**

الحالة الأولى: مرونة إنتاج المعرفة الكلية " أي المعرفة الخاصة و الجماعية " أقل من واحد الصحيح ($a + n \prec 1$): تتطابق مع افتراض اتجاه إيرادات العوامل المتراكمة، التي تتمثل هنا في المعرفة الخاصة والمعرفة الجماعية نحو التناقص وفيها لا توجد آثار خارجية إيجابية لرأس المال، فالنمو يتوقف حينما تصل الإنتاجية الحدية لرأس المال إلى أقصى معدل فعلي.

الحالة الثانية: مرونة إنتاج المعرفة الكلية تعادل واحد صحيحا ($a + n = 1$): تتطابق مع دالة الإنتاج ذات الإيرادات الثابتة لمجموع العوامل المتراكمة، إذ أن مسار النمو يتم في شكل معدل ثابت بحيث يشبه خصائص نموذج النمو المدعوم بالتقدم الفني الخارجي، حيث يتسم النمو بالتوازن .

الحالة الثالثة: مرونة إنتاج المعرفة الكلية أكبر من واحد الصحيح ($a + n \succ 1$): تتطابق مع حالة دالة الإنتاج ذات الإيرادات المتزايدة للعوامل المتراكمة، معدل النمو إذن في تزايد مستمر.

إفترض "رومر"(1986) اقتصادا يوجد به عدد متساوٍ من المنشآت المتماثلة (N) ومن المستهلكين المتماثلين. وأن دالة إنتاج كل منشأة من سلع الاستهلاك تأخذ الشكل التالي :

$$Y_i = f(R_i, X, A)$$

* يقصد **برأس المال المادي** كمصدر للنمو الذاتي لدى رومر هو محزون المعرفة المتولدة عن رأس المال المادي ، والتي تنتج تلقائيا عن الخبرة المكتسبة من الانتاج (التدريب بالممارسة) ، فالإنتاج يطور المعرفة الفنية الناتجة عن تعمق العمل في رأس المال ، وتسمح هذه المعرفة بان يتم الإنتاج في صورة أكثر فاعلية .

حيث : R_i : يمثل رصيد المعرفة أو رأس مال المنشأة من الأبحاث والتجديد؛

X : عمود يضم عوامل الإنتاج الأخرى مثل رأس المال المادي والعمل وغيرهما.

وحيث أن المعرفة الجديدة التي تنتجها كل منشأة يمكن جزئيا فقط الإحتفاظ بها سراً أو التحكم في ملكيتها، فإن إنتاج كل منشأة من سلع الإستهلاك يعتمد أيضا على المستوى الكلي للمعرفة في الإقتصاد الوطني، فإن كان عدد المنشآت المتماثلة هو (N) فإن المستوى الكلي للمعرفة هو:

$$A = \sum_{i=1}^{N} R_i$$

ويفترض أن للمستوى الكلي للمعرفة في الإقتصاد الوطني أثر خارجي موجب على إنتاج كل منشأة رغم أن إختيار (A) خارجي بالنسبة لكل منشأة وافترض "رومر" بالنسبة لدالة الإنتاج :

$$f(R_i, A, X_i)$$

أنه بالنسبة لأي قيمة ثابتة (A) فإن الدالة " f " دالة مقعرة كدالة في (X_i, R_i) لأنه بدون هذا الفرض لن يتواجد التوازن التنافسي بصفة عامة، وإفتراض أن دالة الإنتاج " f " دالة متجانسة من الدرجة الأولى في كل من (X_i, R_i). كما إفترض أن دالة الإنتاج " f " دالة متزايدة في الرصيد الكلي للمعرفة (A) ويعني هذا أن دالة الإنتاج تظهر تزايد عائد النطاق. فبالنسبة لـ $(\varphi > 1)$ فإن :

$$f(\varphi R_i, \varphi A, \varphi X_i) > f(\varphi R_i, A, \varphi X_i) = \varphi f(R_i, A, \varphi X_i)$$

ويفترض "رومر" أيضا أن الدالة " f " تتمتع بتزايد الإنتاجية الحدية للمعرفة من وجهة نظر اجتماعية بمعنى أنه بالنسبة لعوامل الإنتاج (X) الثابتة فإن دالة الإنتاج $f(R, NA, X)$ لكل منشأة هي دالة محدبة في (A) وليست مقعرة.

ويلاحظ في نموذج "رومر" أن الوفورات الخارجية الناتجة عن قيام المؤسسة الخاصة بالأبحاث والتطوير، هو الذي يؤدي إلى تحسن الرصيد العام للمعرفة بمعنى أن رصيد المعرفة يتحدد بمستوى الأبحاث التي يقوم بها القطاع الخاص. ولكن "رومر" استمر في هذا النموذج بإفتراض أن دالة الإنتاج دالة متجانسة من الدرجة الأولى في جميع المدخلات بما في ذلك الأبحاث ولهذا فإن "رومر" في هذا النموذج لا يعامل البحث والتطوير باعتباره سلعة قابلة للاستعمال المتكرر أو سلعة غير منافسة (*Non rival goods*) .كما يلاحظ أيضاً أن رومر لم يدرج رأس المال المادي ضمن مدخلات دالة الإنتاج وإن كان في ورقة تاليه (1994) استدرج هذا السهو بأن يميز بين كل من رأس المال ورأس المال البشري في دالة الإنتاج الكلي : $Y = A(R) f(R_i, K_I, L_i)$

حيث $A(R)$ يمثل رصيد المعرفة والذي يتحدد بمستوى الإنفاق على الأبحاث الذي تقوم به المؤسسات، (R_I) مستوى إنفاق المؤسسة (i) على الأبحاث والتطوير (K_i) رصيد رأس المال المادي (L_i) العمل المستخدم[1].

[1] -Peter J.Klenow, Andrés Rodriguez-clare : « **Externalities and growth** » ; North Holland Press, Amsterdam. December 2004,P P: 02-06.

ثالثا: نموذج لوكاس (Lucas) لعام 1988 (تراكم رأس المال البشري)

تتفق نماذج النمو الداخلي مع النماذج النيوكلاسيكية للنمو فيما ذهبت إليه من أن تراكم رأس المال المادي غير كاف بذاته لتحقيق النمو المستمر. وترى نظريات النمو الداخلي أن النمو يرتبط بعوامل أخرى يمكن أن تؤدي لزيادة الإنتاجية، من أهم هذه العوامل المعرفة المندمجة (حالة رأس المال البشري) أو غير المندمجة (حالة رأس المال التكنولوجي)[1]، من هذا المنطلق ركز لوكاس على المكانة الخاصة لرأس المال البشري* كمحرك للنمو.

وحسب لوكاس، فإن تراكم رأس المال البشري له أهمية كبرى في الدول المتقدمة التي تستثمر في أنظمتها التعليمية ذات المستويات العالية والمسئولة عن أغلب الاختراعات وزيادة إنتاجية العامل، إضافة إلى أن الاستعمال الفعّال والمؤثر للتكنولوجيا يتطلب مستويات عالية من كفاءة رأس المال البشري، لذلك بنا لوكاس نموذجه عبر إدخال دور رأس المال البشري(H) باعتباره عنصر مكمل لرأس المال المادي[2]. فنجده يعتمد في نموذجه على مجموعة من الفرضيات نلخصها فيما يلي:

- الاقتصاد مشكل من قطاعين فقط، الأول لإنتاج السلع و الثاني لتكوين رأس المال البشري؛
- عدد الأعوان (N) وكلها أحادية، بمعنى لا يوجد تباين في المردود الفردي المبذول؛
- رأس المال البشري منتج انطلاقاً من نفسه، أي أنه يتعلم بنفسه و منه تراكم رأس المال البشري للفرد هو[3]:

$$h_i^* = B(1-U)h_i \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

h_i^* : مخزون رأس المال البشري للفرد i؛

h_i : تغير مخزون رأس المال البشري للفرد i؛

$(1-U)$: الوقت المبذول من طرف الفرد للتعلم (الدراسة)؛

B : مقدار الفعالية .

ومنه تصبح لدينا:

$$\frac{h_i^*}{h_i} = B(1-U)$$

---

[1] - ARROUS Jean : « **Croissance et fluctuation** » , Dalloz , paris ,1991,P 82 .

* **رأس المال البشري:** ينصرف مفهوم رأس المال البشري إلى محزون المعارف المكتسبة ، من خلال الإعداد والتأهيل ، وهي لا تنصرف فقط إلى مستوى الكفاءات، وإنما كذلك إلى حالة الصحة والنظافة والغذاء، ومن أمثلة رأس المال البشري المعرفة الفنية الخاصة باستخدام الكومبيوتر ومعالجة مشكلاته الخاصة التي يكتسبها الشخص بالتعليم. وينقسم رأس المال البشري لأية اقتصاد، إلى طائفتين: رأس المال البشري المستخدم في عملية الإنتاج (العمال) ورأس المال البشري المخصص لعملية التكوين والإعداد (المعلمين والطلاب).

[2] – محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص110.

[3]- Murat Yildizoglu : « **la croissance economique** » , France, Universite Montesquieu, bordeaux IV.2001. ou page web. http://www.vcharite .univ-mrs.fr//pp/yildi/croissance/croissanceweb/node8.html.

إنتاج السلع وفق دالة كوب دوغلاس تأخذ بالشكل التالي:

$$y_i = Ak_i^B(Uh_i)^{1-B} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

y_i : منتوج الفرد i ؛

k_i : رأس ماله العيني.

من المعادلة (2) التي تمثل نموذج لوكاس يظهر أن هذا النموذج يرتكز على فكرة أن لكل عنصر يدخل في إنتاج سلعة دالة الإنتاج له مردودية متراكمة .

إن الاستثمار في رأس المال العيني يعتبر في نموذج لوكاس الجزء غير المستهلك في الإنتاج وفق العلاقة التالية:

$$k_i^* = y_i - c_i \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

في هذا النموذج (المعادلة رقم (2)) لا توجد خارجية (Externalité) ولا المردودية السلمية المتزايدة، فمعدل النمو المتوازن غير الممركز هو أمثلي، فالمردودية الحدية للاستثمار تساوي B .

نطبق قاعدة (Kegnes Romsey) فنجد أن:

$$g_e = g_0 = B - \theta \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

قام لوكاس بدمج الخارجية الناتجة من مستوى رأس المال البشري على الإنتاج في نموذجه، ورمز لشدة الخارجية بـ(γ)، وأصبحت دالة الإنتاج كما يلي :

$$y_h = Ak_i^B(Uh_i)^{1-B}(h_a)^{\gamma} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

γ : الشدة الخارجية ودورها أنها تُغير بحساسية دالة الإنتاج لتعطيها الشكل الجديد الممثل بالمعادلة (5)؛

h_a : متوسط رأس المال البشري للأفراد الآخرين.

وكل هذا النموذج ينطلق من فرضية ($h_i = h_a$)، ثم نحله بالطرق المعتادة فنحصل على المعادلة التالية:

$$g_e = \left[\frac{1-B+\gamma}{1-B}\right]\sigma(B-\theta) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(6)$$

$$g_0 = \sigma\left[\frac{1-B-\gamma}{1-B}(B-\theta)\right] \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(7)$$

من المعادلتان الأخيرتين يتضح لنا أن:

- عدد الأفراد لا يدخل ضمن حجم النشاط الإقتصادي و هذا لأن رأس المال البشري يبقى دائماً سلعة خاصة؛
- $g_e \langle g_0$ و هو ما يبرر تدخل الدولة مثل ما تقوم به الدولة من الأخذ على عاتقها تكاليف التربية.

فالنموذج يرى أن تراكم رؤوس الأموال العينية أكثر حركية في الدول المتقدمة على ما هو موجود بالنسبة للدول النامية.

رابعا: نموذج بارو (Barro) لعام 1990 (تراكم رأس المال العام)

قدم بارو في 1990 نموذج في النمو الداخلي الذي تلعب فيه النفقات العامة دور المحرك للنمو الاقتصادي، فهو الأول من حاول إبراز الدور الذي يمكن أن يلعبه رأس المال العام* في النمو الذاتي، بافتراض أن نفقات البنية الأساسية تزيد من إنتاجية رأس المال الخاص، وتدخل بهذه الصفة في دالة إنتاج الإقتصاد الوطني، ويبني بارو نموذجه على أساس دالة الإنتاج من شكل كوب دوغلاس ذات المردودية الثابتة إزاء العوامل، فمن أجل المؤسسة (i) تكون[1] :

$$Y_i = A_i K_i^{\alpha} L_i^{1-\alpha} G^{1-\alpha} \ldots\ldots\ldots(1)$$

مع : $(0 \prec \alpha \prec 1)$؛

بحيث: (L_i, K_i, Y_i) تمثل على التوالي: الإنتاج، مخزون رأس المال الخاص، اليد العاملة للمؤسسة (i)؛

بينما (G): لنفقات العمومية الكلية على المنشآت القاعدية، وبصفة عامة تأخذ دالة الإنتاج لبارو على المستوى الكلي الشكل التالي[2] :

$$Y = AK^{\alpha} L^{1-\alpha} G^{1-\alpha} \ldots\ldots\ldots(2)$$

ويفترض بارو في هذا الصدد ما يلي:

- المردودية الحدية لرأس المال الخاص متناقصة($K_k^{/} = \alpha Y / K$)، بينما المردودية الحدية المتصلة برأس المال الخاص والنفقات العامة تكون ثابتة $\left(AL^{1-\alpha}\right)$ إذا كان L ثابت ؛

---

* يتمثل **رأس المال العام** في مجموع التجهيزات والخدمات العامة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى التي تساهم مباشرة أو بطريقة غير مباشرة في إنتاجية القطاع الخاص وتتمثل أساسا في تجهيزات البنية الأساسية (مجموع التجهيزات الجماعية الأساسية الدائمة اللازمة لتهيئة الإقليم للحياة الاقتصادية كالطرق و المطارات والموانئ والاتصالات السلكية واللاسلكية) ، وحماية حقوق الملكية (الأمن ، الدفاع) ، وكذا الخدمات التي تدخل مباشرة في دالة منفعة المستهلكين (كالملاعب و المتاحف ...) ، وهناك نوعين من رأس المال العام : رأس المال العام الإنتاجي ، ورأس المال العام الاستهلاكي .

[1] - Zakane Ahmed : « **Dépenses publiques productives et dynamique de croissance , approches théoriques et empiriques appliquée au cas de l'Algérie** » , séminaire internationale sur la problématique de la croissance au pays du MENA , université d'Alger ,14/15 novembre 2005,p128.

ولمزيد من التفاصيل حول هذا النموذج أنظر إلى:

-Robert J barro .X. Sala .I. Martin : **« la croissance économique »,** traduit par Fabrice Mazrolle, Ediscience internationale, paris, 1996, pp220-225.

- ARROUS Jean , op-Cit, pp195-196.

[2] - Amable Pruno et Guellec dominique : « **les théories de la croissance endogène** »,Revue d'économie politique , N3, mai/juin 1992,pp355-356.

- النفقات العمومية للمنشآت القاعدية بالنسبة للمؤسسات تفسر كعامل إنتاج خارجي معطى ومتاح وبدون تكلفة، وتمويله يكون بفعل الاقتطاعات الجبائية، ومن ثم فإن زيادة رأس مال الشركة يؤدي إلى زيادة إنتاجها، وبالتالي زيادة حجم الضرائب ، فزيادة حجم نفقات البنية الأساسية.

وهكذا تؤدي النفقات العامة الإنتاجية إلى إدخال وفورات خارجية إيجابية ، فالمؤسسة لا تضع في اعتبارها ما يتولد عن زيادة نشاطها من توسيع قاعدة الضرائب ومن ثم مضاعفة تراكم رأس المال العام، مما يعني انخفاض مستوى النمو التوازني في الاقتصاد التنافسي عن مستوى الأمثل. ويلاحظ أنه يوجد مستوى أمثل للإنفاق العام، أعلى من ذلك المستوى المتوازن في الأسواق التنافسية، يسمح بمعدل نمو مستمر للاقتصاد أكثر ارتفاعا،ويصل الاقتصاد إلى هذا الحجم حينما تتساوى النفقات العامة مع مقدار مساهمتها النسبية في الإنتاج، بحيث يصبح الاقتطاع من الاستهلاك الجاري الذي يتم من خلال الضرائب مرتفعا جدا وغير مبرر في ذات الوقت، بالنظر إلى أنه لا يتم تعويضه من خلال زيادة معدل النمو في المستقبل[1].

ومن هذا النموذج يمكن استخلاص ما يلي[2]:

- تأكيد وجود وفورات خارجية إيجابية للنفقات العامة، مما يعني أن معدل النمو الثابت يرتبط إيجابيا بالأثر النسبي للنفقات العامة في الإنتاج لأنها تعمل على تحسين كل من الادخار، الاستثمار والاستهلاك؛
- إن معدل الضريبة يلعب دورا إيجابيا في التأثير على معدل النمو، إذ ينجم عن زيادة معدل الضريبة ازدياد مستوى رأس المال العام، ومن ثم نمو الإيرادات الخاصة نتيجة ازدياد فاعلية رأس المال الخاص، وبتالي تطور معدل النمو؛
- كون الإيرادات ثابتة وأن الإنتاج يعتمد على تراكم عاملي للإنتاج، فإن النموذج لا يولد إلا نمواً ذاتيا؛
- ينبغي أن يوجد مستوى أمثل لمعدل الضريبة وبعبارة أخرى، يوجد حجم أمثل لتدخل الدولة يحقق تعظيم معدل النمو، مما مفاده الاعتراف بفضل نموذج بارو في إبراز الآثار السلبية التي قد تنجم عن الإسراف في الاقتطاع الضريبي.

خامسا: تراكم رأس المال التكنولوجي (النموذج الثاني لرومر لعام 1990، نموذج هيلبمان وجروسمان لعام 1991، أجيون وهويت لعام 1992)

حسب هذه الطائفة من مصادر النمو الداخلي، فإن النمو يرجع إلى وجود تفاوت بين المنتجات، هذا التفاوت قد يحدث نتيجة زيادة أنواع السلع عن طريق خلق أنواع جديدة أو بزيادة كفاءة السلع القائمة، فنماذج النمو الداخلي تفترض وجود قطاع منفصل يخصص لإنتاج مثل هذه الابتكارات وهو قطاع البحث والتطوير.

[1] - ARTUS Patrick –KAABI Moncef : « **Dépenses publique , progrés technique et croissance** » , Rev . eco .vol 44-No2-mars1993 ,pp 304 - 310 .

[2] – عبد الباسط وفاء ، مرجع سابق ، ص 112.

سوف نستعرض الآن نماذج التراكم الذاتي لرأس المال التكنولوجي*:

1- النموذج الثاني لرومر لعام 1990:

يلجأ رومر في هذا النموذج كما في النموذج الأول، إلى فكرة تقسيم العمل الجماعي لتفسير تراكم رأس المال التكنولوجي الذاتي، ويتم البدء في إدخال أنواع جديدة من السلع الرأسمالية(الوسيطة) التي تضاف إلى تلك الموجودة فعلا ومن المفروض أن تؤدي هذه السلع الجديدة إلى مزيد من تقسيم العمل الجماعي الذي يعد المصدر الحقيقي للنمو. ويفترض رومر أن هناك مورد من نوع خاص من العمل أو رأس المال البشري لإنتاج سلع رأسمالية يمكنها أن تنتج ناتجًا نهائيًا وفق التكنولوجيا المحددة، هذه الصيغة للتكنولوجيا تجعل الأثر الإنتاجي لامتلاك تنوع كبير من السلع الرأسمالية قويًا، بالتالي فإن معدل نمو الناتج يكون متناسب مع كمية رأس المال البشري المخصص للبحث ولاكتشاف أنواع جديدة من السلع الرأسمالية، فحسب رومر فإن مصادر النمو الداخلي تتمثل في[1]:

- أن تكنولوجيا الناتج النهائي القوية التي تسمح بأن يكون النمو مستداماً بخلق أنواع من السلع الوسيطية فقط؛
- أن يكون ناتج قطاع البحث في الاقتصاد خطي بالنسبة إلى المدخل من رأس المال البشري في البحث وبالنسبة إلى عدد أنواع السلع الرأسمالية المخترعة بالفعل.

ويرى رومر بأن التقدم التكنولوجي في الصناعة يتطلب نشاط جماعي بهدف الربح مؤلف من تصاميم محددة، تتمثل في منتجات تسجل عليها براءات اختراع لإبعاد الشركات المنافسة من ممارسة نفس النشاط، بالإضافة إلى المعرفة المتعلقة بهذه التصاميم والتي تعد أساسًا ملكية عامة [2]، أي ليست محلا للمنافسة فمحزون المعرفة يدخل مباشرة في إنتاج المعارف الجديدة من واقع أن لكل باحث الحق في الإطلاع على اكتشافات غيره من الباحثين الحالين والماضيين لإنجاز بحوثه، و بالتالي نجد أن [3]:

$$A = \delta . L_A . \Delta A \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث:

A : مخزون المعارف (حجم التكنولوجيا الموجودة)؛

ΔA : تغير هذا المخزون؛

---

* **التكنولوجيا:** هو مجموع المعارف المتصلة التي تختص بدراسة الأساليب والطرق التي يجب إتباعها في تحويل المواد داخل العملية الإنتاجية، وهو مالا متراكم بالنظر إلى أن كل مكتشف أو مخترع يستند على الاكتشافات الأخرى التي تمت في الماضي، **ويعتبر رأس المال التكنولوجي:** مؤشر لعدد التجديدات التي يستطيع اقتصاد ما أن يدخلها لديه ، وهو ناتج عن نشاط معين هو نشاط البحث والتطوير مما يتطلب رصد موارد له .

[1]- روبرت صولو، ترجمة ليلى عبود: " **نظرية النمو**"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2003 ، ص252.

2 – فريدريك شرر، ترجمة علي أبو عمشة، مرجع سابق، ص56.

[3] – عبد الباسط وفاء ، مرجع سابق ، ص 197.

LA : عدد الباحثين (حجم قوة العمل المخصصة لقطاع البحث).

وطبقا لهذه الصياغة، فإن كل وحدة إضافية من اليد العاملة التي تخصص للبحث لا تزيد فقط مستوى التكنولوجيا، إنما أيضا معدل نموها، بدليل أن التخطيط لتقدم المعارف (A) من خلال زيادة عدد الباحثين (LA) لا تعد شرطا أساسيا بخصوص النمو الداخلي أو الذاتي، فينبغي أن تراعي بخصوص مخزون المعارف (A).

ويرى رومر أن الشركات ينبغي أن تدفع كي تكتسب الحق في إنتاج السلع الجديدة المكتشفة، ومن ثم يحقق إنتاج المعارف نوعين من الإيرادات : إيرادات خاصة (تتمثل في بيع براءات الاختراع) وإيرادات جماعية، فالمعارف المنتجة لا تستخدم فقط لزيادة إنتاجية قطاع السلع النهائية، ولكن أيضا لزيادة إنتاجية أو فاعلية قطاع البحث، فإن المساعدات التي تقدمها الدولة للبحوث تعتبر فعالة نظرا لأنها تساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي[1].

ويلاحظ أن رأس المال لا يتمثل هنا في تراكم متجانس، وإنما يمثل في قيمة إجمالية لمجموع سلع متفاوتة أي:

$$K = \sum_{i=1}^{A} Xi \dots\dots\dots\dots (2)$$

حيث: (Xi) تمثل الكمية الموجودة من كل نوع من أنواع رأس المال.

وينبغي أن يشتري المشروع الذي يصنع النوع المعطى من رأس المال البراءة التي تمنح التكنولوجيا ليتمتع بوضع احتكاري في إنتاجها، ويلاحظ أن السلع الرأسمالية (الوسيطة) تنتج طبقا لتكنولوجيا مماثلة لإنتاج سلعة الاستهلاك :

$$K = Q - C \dots\dots\dots\dots (3)$$

وتنتج سلعة الاستهلاك المتجانسة طبقا للتكنولوجيا:

$$Q = L_y^{1-\beta} . \sum_{i=1}^{A} Xi^{\beta} \dots\dots\dots\dots (4).$$

حيث: (Ly) كمية رأس المال التي تدخل في إنتاج السلعة.

ويقصد رومر بذلك دالة قريبة من تلك المنصوص عليها لدى كوب دوغلاس بخصوص إيرادات الحجم الثابت $(B+(1-B)=1)$، ومع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف أنواع رأس المال، فإن مضاعفة مخزون رأس المال من خلال مضاعفة أي عنصر من عناصر رأس المال لا يوازي مضاعفة مجموع هذه العناصر، فمرونة إنتاج رأس المال في الحالة الأولى هي (B)، أما في الحالة الثانية فهي الواحد الصحيح.

وعلى هذا الأساس يمكن إعادة صياغة المعادلة (4) كما يلي:

$$Q = L_y^{1-B} A^{1-B} K^{B} \dots\dots\dots\dots (5)$$

[1] - Amable Pruno et Guellec dominique : « **les théories de la croissance endogène** »,op-cit. p336.

ويتحدد معدل نمو الناتج من خلال نشاط البحث و التطوير ، مما يجعلنا نتحصل على معدل نمو متوازن (g) ونمو الأمثل (g^*)هما على التوالي[1]:

$$g = \frac{\delta L - \rho/(1-B)}{1 + 1/(1-B)} \text{.....(6)} \quad ، \quad g^* = \delta L - \rho \text{.....(7)}$$

وحسب رومر ينبغي أن توجه السياسة العامة لزيادة النمو الاقتصادي لنشاط البحث والتطوير لا إلى نشاط الاستثمار، على اعتبار أن هذا الأخير يعمل على زيادة حجم الناتج المتوازن دون أن يؤدي إلى زيادة معدل نموه ، ومفتاح النمو في المدى الطويل هو تطوير تكنولوجيا جديدة، أما في الدول النامية فإن السياسات التي تبني التكنولوجيا الجديدة يجب أن تتضمن تكوين رأس المال البشري وتشجيع عملية التنظيم والتكامل الدولي الذي يزيد عرض التكنولوجيا الحديثة.

2- نموذج هيلبمان وجروسمان (Helpman , Grosseman) لعام 1991:

كبديل لنموذج رومر (حيث يتحقق النمو من خلال إنتاج أنواع متزايدة من السلع الوسيطية) نستطيع أن نستخدم الأدوات نفسها لنوضح مدخلا يختلف قليلا، وهو مدخل قام به جروسمان وهيلبمان والذي يأتي النمو وفقا له عن طريق المزج بين الآليتين: إنتاج مجموعة متسعة من السلع الاستهلاكية ، مع القدرة على القيام بذلك عبر تراكم المعرفة [2].

وتتمتع السلع الاستهلاكية التي يتم ابتكارها- ضمن هذا النموذج- بعدم وجود اختلافات فيما بينها، حيث تتمتع بنفس دالة الإنتاج، ولديها نفس مستوى التفضيلات لدى المستهلكين، ويتم بيعها بذات السعر وتتمتع بنفس مرونة الطلب، وذلك على الرغم من تمتع منتجي كل منها بقوة احتكارية داخل السوق.

يمكن التعبير عن إجمالي الناتج كالتالي:

$$Y = Nx \text{.....(1)}$$

حيث:

N : عدد السلع الاستهلاكية الحديثة؛

X : الناتج الخاص بكل سلعة.

بالنسبة للشركات المحتكرة التي تحتكر إنتاج الأنواع الحديثة من السلع الاستهلاكية، فإنها تقوم بمقارنة تكلفة ابتكار السلع الاستهلاكية الحديثة مع القيمة الحالية لتدفق الأرباح (V) منذ الزمن t وما بعده إلى مالا نهاية.

---

[1] - لأكثر التفاصيل أنظر:

- Guellec Dominique et Ralle Pierre ; « **les nouvelles théories de la croissance** », édition la découvert , paris ; , 1996, pp76-77.

[2] - روبرت صولو، ترجمة ليلى عبود، مرجع سابق ، ص 257.

وفي الوضع التوازني، فإن القيمة الحالية للأرباح تتساوى مع تكلفة الابتكارات، أما في حالة ارتفاع القيمة الحالية للأرباح عن تكلفة الابتكارات، فإن هذا يؤدي إلى زيادة حجم الدخول إلى السوق، وانخفاض القيمة الحالية للأرباح، وفي حالة ارتفاع تكلفة الابتكارات عن القيمة الحالية للأرباح فلن يتوافر الدافع للقيام بالابتكارات التكنولوجية في مجال السلع الاستهلاكية.

ويتم توزيع الإجمالي الثابت من العمالة داخل الاقتصاد بين قطاعين أساسيين، هما قطاع البحوث وقطاع إنتاج السلع والمنتجات، وذلك كالتالي[1]:

$$L = L_y + L_A \ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث:

L_y : حجم العمالة التي تنتج السلع المعروفة سابقا داخل الاقتصاد؛

L_A : حجم العمالة التي تعمل في مجال البحوث.

ومنه:

$$L_A = (a/K_n).dN/dt \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث:

(a/K_n) : حجم العمالة المطلوبة لإيجاد الابتكارات؛

dN/dt : التغير في عدد السلع الاستهلاكية التي يتم ابتكارها، أو هو عدد الابتكارات التي يجري إعدادها.

وبالتالي فإن:

$$L = L_y + [(a/K_n).dN/dt] \ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

وبافتراض أن دالة الإنتاج داخل الاقتصاد تعتمد فقط على عنصر العمل، فإن الناتج يختلف باختلاف العوامل المؤثرة على عنصر العمل،أي باختلاف الرصيد المتاح من المعرفة التكنولوجية.

ومن ثم يتطلب النمو الداخلي المستمر أن يكون الرصيد المتاح من المعرفة التكنولوجية (K_n) دالة متزايدة في عدد السلع الاستهلاكية التي يتم ابتكارها (N) وقد افترض قروسمان وهيبلمان أن: $(K_n = N)$ وبالتالي فإن:

$$L = L_y + a.gN \ldots\ldots\ldots (5)$$

ويشير النموذج إلى أن زيادة معدل الابتكارات يرتبط بزيادة حجم العمالة، أي أن الاقتصاد الذي يتمتع بحجم أكبر من العمالة سينمو أسرع من الاقتصاد الذي ينخفض لديه حجم العمالة، كما يشير النموذج إلى انخفاض معدل الابتكارات داخل الاقتصاد مع زيادة تكلفة الابتكارات.

[1] - Robert Solow : « **gouth theory; An Exposition** », oxford University press, New York, 2nd edition, 2000, pp161-164.

3- نموذج أجيون وهويت (AGHION , Howitt) لعام 1992:

يدخل أجيون وهويت أموراً جديدة مهمة ، ومن بين هذه الأمور الصدفة في عملية البحث والتطوير وإدخال أيضا فكرة شومبيتر إذا يجعل البحث والتطوير الناجح التكنولوجيا التي اخترعت بواسطة بحث وتطوير سابق غير مربحة، أي أن البحث والتطوير الجديدين يمكن أن يتكاملا مع تجديد تكنولوجي سابق، ويجعلاه أكثر إرباحية على الأقل لبعض الوقت، وتتمثل إحدى نتائج أجيون وهويت في إمكانية وجود " دورات داخلية " تنجم عن آلية التجديد التكنولوجي[1].

وسنقدم الآن صيغة مبسطة لنموذجهما [2]:

لايوجد تراكم لرأس المال والعمالة ثابتة، يوجد سلعة نهائية واحدة تنتج بواسطة عمل يخصص للإنتاج النهائي (X)، وعليه يكون الناتج النهائي مساوياً:

$$y = AF(X); F' \succ 0; F'' \prec 0 \ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث:

(y): مجموع إنتاج سلع الاستهلاك؛

(X): مجموع السلع الوسيطة؛

(A): مؤشر يوضح إنتاجية السلعة الوسيطة. تنتج السلعة الوسيطة مع عمل كفء؛

فتكتب دالة الإنتاج هكذا:

$$X = L \ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث:

(L): مجموع العمل الكفء.

وبالتالي يتمثل كل ابتكار في إدخال سلعة وسيطة جديدة تزيد أو تحسن من إنتاجية العامل (y)، بحيث أن:

$$A_t = A_0 \gamma^t \ldots\ldots\ldots(3)$$

حيث:

(A_0): القيمة الأولية.

سلعة الإنتاج (التي تعتبر هنا واحدة فقط، لكن ليس هناك ما يمنع أن توصف في قطاعات مشتركة) تنتج من خلال احتكار يجابه منحنى الطلب، يحدد فيه المحتكر الثمن (p_t) كما يلي:

---

[1] – روبرت صولو، ترجمة ليلى عبود، مرجع سابق ، ص 280.

[2] – عبد الباسط وفا ، مرجع سابق ، ص 199 . ولأكثر التفاصيل أنظر:

- CAFFARD(Jean – Luc), op-cit , pp 152-154.

$$p_t = A_t F'(X_t) \ldots\ldots\ldots (4)$$

حيث:

(X_t) عبارة عن الكمية المنتجة من السلعة الوسيطة داخل الحيز الزمني (وأيضا استخدام العمل الفعال أو الكفء في عملية الإنتاج).

إذن يعظم المحتكر أرباحه وفقا لما يلي:

$$[A_t F'(X_t) - w_t]x_t \ldots\ldots\ldots (5)$$

وحيث:

(w): معدل الراتب، ومع مراعاة أن ($\varphi_t = \frac{W_t}{A_t}$)، فإن شرط تعظيم الربح هو كالتالي:

$$\varphi_t = F'(X_t) + X_t F''(X_t) \ldots\ldots\ldots (6)$$

ويمكننا تحديد حجم السلعة الوسيطة المطابقة للإبتكار رقم (t) التي ستدخل في إنتاج السلعة النهائية:

$$X_t = X(\varphi_t) \ldots\ldots\ldots (7)$$

بالتالي أرباح المحتكر يمكن أن تكتب هكذا:

$$\pi_t = A_t \pi(\varphi_t) \ldots\ldots\ldots (8)$$

$$\pi(\varphi_t) = [F'(X(\varphi) - \varphi)]X_0(\varphi) \ldots\ldots\ldots (9)$$

وهي تتجه لتناقص بشدة في (φ).

سادسا: الانتقادات الموجهة لنظرية النمو الداخلي

يتضح من دراسة وتحليل نماذج نظرية النمو الداخلي وجود جوانب إيجابية عديدة لا يمكن إنكارها، وعلى الرغم من حداثة نظرية النمو الداخلي إلا أنها واجهت بعض الانتقادات وأهمها ما يأتي:

- اعتمادها عدد من الفرضيات التقليدية للنيوكلاسيكية والتي تعتبر غير ملائمة للبلدان النامية، وأن النمو الاقتصادي في البلدان النامية غالبا ما يعاق من خلال عدم الكفاءة الناجمة عن البنية الأساسية الضعيفة والهياكل المؤسسية غير الكافية وأسواق رأس المال والسلع غير الكاملة [1]؛
- عدم كفاية الإثباتات التجريبية لهذه النظريات، على الرغم من أنها تطورت وزادت إلا أنها لا زالت غير كافية أو بعيدة عن الحكم بصحة كل العناصر المقدمة حتى الآن على الخريطة النظرية؛ ومن جهة أخرى رغم التحليلات والأفكار العديدة لهذه النظرية الحديثة إلا أن كل منها ركز على جانب معين وبالتالي تهمل نماذج النمو الداخلي إلى حد كبير التفاعل المشترك بين المحددات الفعلية لآليات النمو الذاتي[2]؛

[1] – مدحت القريشي ، مرجع سابق ، ص 81 .

[2] – عبد الباسط وفاء ، مرجع سابق ، ص ص: 175– 177.

- إن انخفاض معدلات الادخار وتراكم رأس المال وعدم الكفاءة في تخصيص الموارد تكون مسئولة عن بطؤ نمو الدخل القومي الإجمالي؛ ومن ناحية أخرى نلاحظ أنها أهملت الأثر على النمو في الأجلين القصير والمتوسط وتركيزها على المحددات طويلة الأجل لمعدلات النمو الاقتصادي[1]؛
- إن نظرية النمو الداخلي حرصت على الدور الهام للدولة في العديد من المجالات (التعليم، البحث والتطوير والبنية الأساسية...)، وخاصة لما تجاهلته النظريات النيوكلاسيكية، إلا أن هذا الدور الاقتصادي للدولة إجمالي يحتاج إلى المزيد من التعيين والتفصيل وخاصة تحديد السياسات الاقتصادية واجبة الإتباع؛
- لم تأخذ نظرية النمو الداخلي بعين الاعتبار واقع ما يحيط نشر التكنولوجيا من قيود و صعوبات، وهذا ما يؤكد العلاقة غير الأوتوماتيكية بين التجديد والإنتاجية، تلك الحقيقة التي تجاهلتها نظرية النمو الداخلي حتى تعطي تحليلا أكثر وضوحا وتحديدا للعلاقة بين النمو والتكنولوجيا[2]،

[1] – ميشال تودارو، مرجع سابق، ص ص: 157– 158 .

[2] – عبد الباسط وفا ، مرجع سابق ، ص 185.

خلاصة:

إن معرفة مصادر النمو ودرجات تأثيرها المتفاوت هي من أكثر الموضوعات التي ثار حولها الجدل على مدى فترات زمنية ممتدة، ونجد أن التركيز على النمو طويل الأجل قد لاقى اهتماما واسعا من الاقتصاديين في فترة الخمسينات من القرن العشرين الماضي.

ومن بين المدارس الفكرية التي ركزت على عملية النمو نجد النظرية الكلاسيكية، حيث فسر الاقتصاديون أن التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو، وأن الأرباح هي المصدر الوحيد للإدخار، وأن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد، وأيدوا سياسة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي من قبل الحكومة، أما النموذج الكلاسيكي الحديث فقد ركز على دور التقدم التكنولوجي وإنتاجية العمل في الإبقاء على معدل النمو المستدام في المدى الطويل، وإن نمو السكان واندثار رأس المال والتقدم التكنولوجي تؤثر على نحو مباشر في حركية عملية النمو، في حين أعطى " شومبتر" أهمية كبيرة للعوامل التنظيمية والفنية في عملية النمو الاقتصادي، وركز على المنظم واعتبره من أهم عناصر النمو، كذلك ركز النموذج الكينزي على الاستقرار الاقتصادي أكثر منه على النمو الاقتصادي، لذلك تمحورت هذه النظرية على الطلب الفعال وفي كيفية معالجة قصوره.

وعلى ضوء ما تقدم من اهتمامات، فهناك نظريات قد طورت في السنوات الحديثة، نجد نماذج النمو الداخلي من الرغم أنها لا تزال في مراحلها التكوينية فإنها مع ذلك تساهم في توفير فهم أفضل لاختلافات النمو طويلة الأمد في تجربة البلدان المتقدمة والنامية من خلال التركيز على المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي وتنويعها (كالاستثمار في رأس المال المادي أي الخبرة المكتسبة من رأس المال المادي أثناء مباشرة عملية الإنتاج التي ينتج عنها تولد المعرفة، والاستثمار في رأس المال البشري أي مجموع الطاقات أو القدرات التي يكسبها الأفراد بالتعليم والتي تزيد من كفاءتهم الإنتاجية، والاستثمار في رأس المال العام الذي يتعلق بالبنية الأساسية والخدمات العامة، والاستثمار في رأس المال التكنولوجي أي نشاط البحث والتطوير، وما ينتج عنه من اكتشافات تكنولوجية) وعلى خصائصها، وتعرضت إلى التحليل الاقتصادي الطويل المدى، وأعادت نظرية النمو الداخلي الاعتبار لدور السياسات العامة على المستوى الاقتصاد الكلي والجزئي، كما وضحت العلاقة بين النمو والدورات الاقتصادية.

الفصل الثالث:

الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وتأثيرها على البطالة والنمو الاقتصادي

تمهيد:

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تحولات عديدة، حيث قامت الجزائر بتبني خيار الاقتصاد الموجه كمنهج للتنمية الاقتصادية ركزت فيه على القطاع الصناعي بغرض إحداث تنمية شاملة، وقد تطلب هذا النموذج استثمارات ضخمة ساهمت في توفير مناصب شغل وامتصاص البطالة، معتمدة في تمويل ذلك على الجباية البترولية التي تمثل أهم مصدر لتمويل حركية النشاط الاقتصادي، غير أن الأزمة البترولية لسنة 1986 كان لها الأثر الكبير على الاقتصاد الجزائري، حيث عرفت الجزائر تغيرات هامة وعديدة تصب في اتجاه الانتقال من مرحلة الاقتصاد المخطط مركزيا إلى مرحلة اقتصاد السوق، وهذا ما دفع الحكومة الجزائرية إلى تنفيذ برامج للإصلاح الهيكلي التي كانت تهدف إلى استرجاع الاستقرار في التوازنات الاقتصادية الكلية من خلال بلوغ نمو اقتصادي كفيل بتنويع قطاعات النشاط خارج المحروقات، وتقليص حجم البطالة، لكن الإصلاحات المنتهجة آنذاك اهتمت فقط بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية مصحوبة بتطهير مالي لهذه الأخيرة غير أنها لم يكن لها الأثر الكبير على التشغيل نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات العمومية والخاصة، وبذلك وصلت البطالة إلى مستويات مرتفعة أين بلغت نسبة 29,2 % سنة 1999، هذا ما دفع الحكومة إلى اعتماد برامج جديدة لدعم النمو عن طريق استخدام الاحتياطات الكبيرة التي تراكمت بنهاية سنة 1999 بسبب ارتفاع أسعار البترول.

مع بداية الألفية تبنت الجزائر سياسة الإنعاش الاقتصادي التي تهدف من ورائها إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي بهدف تحسين المستوى المعيشي، تحقيق التنمية المستديمة وخلق مناصب شغل، وذلك بإتباع سياسة مالية توسعية قائمة أساسا على زيادة حجم الإنفاق الحكومي، وحتى يتسنى لنا تقييم الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وتأثيرها على البطالة والنمو الاقتصادي قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الوضع الاقتصادي للجزائر منذ الاستقلال حتى سنة 2000؛

المبحث الثاني: الإجراءات المرافقة لبرامج الإصلاح الاقتصادي للتخفيف من البطالة في الجزائر؛

المبحث الثالث: دراسة تقيميه لبرامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال 2001 إلى 2014 وأثرها على البطالة والنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: الوضع الاقتصادي للجزائر منذ الاستقلال حتى سنة 2000

تميز الوضع الاقتصادي للجزائر الحديثة العهد بالاستقلال بأوضاع اجتماعية متدهورة، اقتصاد مفكك، ركود اقتصادي، وقلة مصادر التمويل، وعدم القدرة على بلورة سياسة اقتصادية تنموية شاملة، مما جعل الجزائر تدخل في أزمة هيكلية عميقة تميزت باختلال المؤشرات الاقتصادية (ارتفاع المديونية الخارجية ..) وأزمات اجتماعية (بطالة عشية الاستقلال قاربت 33 % من مجموع السكان النشطين، ترتب عنها مغادرة عدد كبير من العمال الجزائريين الوطن متجهين إلى فرنسا، الفقر ...)، هذه الوضعية عجلت بضرورة بلورة إستراتجية تنموية تهدف إلى تنمية شاملة في مختلف القطاعات بهدف الوصول إلى الاستقلال الاقتصادي بعد نيل الاستقلال السياسي، وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى التحولات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية في كل مرحلة والتي تركت أثار واضحة على النمو الاقتصادي والبطالة.

المطلب الأول: مرحلة الاقتصاد الموجه (1962 – 1989)

أولا: تشخيص الوضع الاقتصادي منذ الاستقلال حتى سنة 1979

إعتمدت الجزائر على إستراتيجية تنموية لتطوير قواها المنتجة التي تركها الإستعمار في وضع متخلف (بمعدلات فقر مرتفعة، تدني مستويات الدخول وقدراتها الشرائية، نقص السلع الضرورية للحياة وضعف الجهاز الانتاجي للدولة)، ولتلبية الإحتياجات الأساسية للمواطنين، الرفع من مستواهم المعيشي وتقليص البطالة والنزوح الريفي تبنت الجزائر إستراتيجية بناء جهاز إنتاجي وطني يقوم على قاعدة صناعية عصرية تكون لها آثار سحب على قطاعات الإقتصاد الوطني الأخرى، خاصة قطاع الفلاحة الذي يحتاج إلى الآلات والتجهيزات الضرورية التي يوفرها القطاع الصناعي بهدف الرفع من إنتاجيته، خلق مناصب الشغل والحد من النزوح الريفي وكذا مد القطاع الصناعي بالمواد الأولية والوسيطية الضرورية، كل هذا يتم بتكامل أمامي وخلفي بين مختلف قطاعات الإقتصاد الوطني، ولإنجاح هذه الإستراتيجية كانت أحد الأولويات الأساسية هي إسترجاع مقومات الثروة الوطنية: الأراضي، البنوك، المناجم، وقطاع المحروقات.

من أحد العناصر المركزية في هذه الإستراتيجية هو التشغيل، لهذا عمدت السلطات العمومية منذ البداية إلى توجيه الإستثمارات إلى القطاعين الصناعي والزراعي لكنها ركزت على القطاع الصناعي، وذلك من خلال الصناعات الثقيلة والتحويلية، إذ بلغت الاستثمارات الإجمالية للفترة (1967–1978) 300 مليار دج، أما معدلات الاستثمار فقد شهدت تطورا متزايدا بحيث بلغت بالنسبة للإنتاج الداخلي الخام مقدار 26,4 % خلال المخطط الثلاثي، 33,5% أثناء المخطط الرباعي الأول، 46,8% أثناء المخطط الرباعي الثاني و 54,7% في سنة 1978، موظفة في ذلك مبالغ مالية ضخمة بفضل الجباية البترولية التي كانت مرتفعة في تلك الفترة أين وصل السعر العالمي للبترول 40 دولار للبرميل[1]، كما أنشأت العديد من المؤسسات الضخمة ذات الكثافة العمالية الكبيرة في العديد من القطاعات خاصة القطاع الصناعي.

[1]- Hocine Benissad : « **Algérie : restauration et reformes économiques** », OPU , Alger ,1994, P204 .

وقد عمدت الجزائر إلى تبني مخططات تنموية طموحة للفترات الممتدة من 1967 إلى 1978 كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (01): توزيع الاستثمارات حسب المخططات التنموية للفترة (1967 -1978)

	المخطط الأول (1967- 1969)		المخطط الثاني (1970- 1973)		المخطط الثالث (1974- 1978)	
	التوقع %	التنفيذ%	التوقع %	التنفيذ%	التوقع %	التنفيذ%
المحروقات	41,9	50,9	36,9	47,1	40,6	48,6
القسم الأول	47	40,6	48,9	46,2	47,6	44,5
القسم الثاني	11,1	8,5	14,2	6,7	11,8	6,9
مجموع الصناعة	48,7	55,3	44,7	57	43,6	62
الزراعة	16,9	16,4	14,9	13	13,2	4,7
البنى الأساسية	34,4	28,3	40,4	30	43,2	33,3

المصدر: عبد اللطيف بن آشنهو: " **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962 - 1980)** "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 86 .

بلغت نسبة الاستثمارات الصناعية في المتوسط 40 % من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة الممتدة بين سنوات 1967 و1978، في حين سجلت سنة 1978 نسبة إستثمار حوالي 55 % من الناتج الداخلي الخام[1]، هذا المستوى المرتفع من الإستثمارات سمح خلال الفترة المعنية (1967-1978) من التقدم بشكل محسوس في ميدان التشغيل، حيث إرتفعت نسبة التشغيل بمتوسط 4,4% سنويا، حيث تم إحداث 100.000 منصب شغل سنويا[2]، أي 1.200.000 منصب شغل خلال الفترة كلها.

والملاحظ من خلال هذه المخططات أن الأولوية أعطيت لقطاع الصناعة الذي إستقطب أكبر عدد ممكن من اليد العاملة، حيث قدرت نسبة استقطاب هذا القطاع بحوالي 44,6 % وهي نسبة هامة مقارنة بالقطاعات الأخرى، مثل قطاع الإدارة 16,8 %، التجارة والخدمات 16%، والنقل والبناء والأشغال العمومية 12,6 %، بينما عرفت الفلاحة إنخفاضا في أعداد المشتغلين في هذا القطاع (-13.000)، هذا يعني إنتقال السكان النشطين فيه نحو القطاعات الأخرى، لا سيما الصناعة، الأشغال العمومية والبناء[3].

أما فيما يخص المخطط الثاني فلم يتعرض في أي جزء من أجزاءه إلى سياسة التشغيل، فالاتجاه العام لهذا المخطط يتمثل في رفع المستوى الثقافي والتقني، لهذا فإن قطاع البناء والأشغال العمومية أخذ حصة الأسد من حيث فرص العمل المستهدفة بنسبة 36% في حين كان نصيب القطاع الصناعي27,18 %، ثم تأتي بقية

[1]- الإحصائيات الواردة مأخوذة من مختلف منشورات الديوان الوطني للإحصائيات للسنوات المعنية.

[2] - محمد بلقاسم حسن بهلول: " **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر: إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني** " الجزء الثاني ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 1999، ص 357 .

[3] - بلقاسم سلاطنية: " **التكوين المهني وسياسة التشغيل في الجزائر** "، أطروحة دكتورة دولة غير منشورة في علم اجتماع التنمية ، جامعة قسنطينة ، الجزائر ، السنة الجامعية 1995 / 1996 ، ص 191.

القطاعات بنسب مختلفة.

أما المخطط الأخير فقد استهدف توسيع فرص التشغيل بإحداث 458 ألف وظيفة غير زراعية خلال الفترة التي يغطيها، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (02): فرص العمل المستهدفة خلال المخطط الثالث

القطاعات	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	التجارة	النقل	الخدمات	الإدارة	المجموع
عدد المناصب المستهدفة	85.000	138.000	50.000	19.000	60.000	106.000	458.000

المصدر : سميحة يونس: " **سياسة التشغيل أنماطها واتجاهاتها خريجي الجامعات واقع حال** "، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، الأردن ، 2011 ، ص 101.

على الرغم من العدد الهائل للمناصب المستهدفة والوتيرة المرتفعة في مجال التشغيل وانخفاض معدلات البطالة من 33 % سنة 1966 إلى حوالي 20 % سنة 1978، والجهد المعتبر الذي بذلته الحكومة إلا أن ذلك لم يكن كافيا لأن نسبة 20 % تبقى نسبة عالية، تستوجب إهتمام وجهد أكبر.

هذا وقد تضاعف الإنتاج الداخلي الخام خلال فترة (1967 – 1978) حيث انتقل من 14,6 مليار دج إلى 86,8 مليار دج، وكان معدل النمو الحقيقي المسجل في المتوسط أثناء الفترة بلغ 7,2 في السنة، وخلال نفس الفترة بقي إنتاج المحروقات مرتفعا مما أدى إلى تقليص مستوى احتياط الجزائر من المحروقات، وإن الإنتاج خارج المحروقات كان ضعيف طوال الفترة، والجدول التالي يوضح تطور بعض المؤشرات الكلية :

الجدول رقم(03): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية بالأسعار الجارية خلال الفترة (1969- 1978)

الوحدة: مليار دج

السنوات	1969	1970	1977	1978
الناتج الداخلي الخام PIB	21,04	24,07	87,24	104,83
استهلاك العائلات	12,04	11,44	44,62	50,88
الاستثمار الكلي	6,75	8,75	40,81	54,62

المصدر : احمد هني: " **اقتصاد الجزائر المستقلة** "، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 1993 ، ص 54.

نلاحظ من خلال الجدول أن ارتفاع معدل الاستثمار أدى إلى نمو في الناتج الداخلي الخام فقد إنتقل من 24,07 مليار دج سنة 1970 إلى 87,24 مليار دج سنة 1977 كما إرتفع استهلاك العائلات لنفس الفترة من 11,44 مليار دج إلى 44,62 مليار دج .

من جهة أخرى أدى عدم تكافؤ العرض والطلب الكليين، نتيجة ضغط الاحتياجات الاجتماعية بفعل ارتفاع معدل النمو السكاني وتخصيص جزء كبير من الناتج المحلي للاستثمار، أدى إلى بروز وارتفاع التضخم الذي ظهر سنة 1978 بنسبة مرتفعة 18%، كما عرفت هذه المرحلة ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي قدره 7% سنويا في المتوسط وتمكن الاقتصاد الوطني من خلق مناصب الشغل وإقامة قاعدة صناعية قوية، لكن

وفي نفس الوقت سجلت نقائص هامة تمثلت في ضعف إستخدام الطاقات الإنتاجية الصناعية والفلاحية، وهو ما سبب نقص في إنتاج هذين القطاعين، وصعوبة تأقلم اليد العاملة مع التكنولوجية المستوردة، وسوء تقدير كبيرة في إختيار هذه الأخيرة، وعدم الإهتمام بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع المنشأة وتقييم آثارها الاقتصادية.

كما أن الإعتماد على قطاع المحروقات كمصدر شبه وحيد لمصادر من العملة الصعبة هو من أحد النقائص التي جعلت الإقتصاد الجزائري هشا وعرضة لأي أزمة خارجية، بسبب الارتباط المباشر للإقتصاد الوطني بالحركية الاقتصادية العالمية وما يترتب عنها من تقلبات في أسعار النفط.

ثانيا: المخطط الخماسي الأول (1980 - 1984)

تمثل مرحلة الثمانينيات منعرج حاسم في تطور الإقتصاد الجزائري، بحيث تتميز بالتخلي عن إستراتيجية التنمية المعتمدة في المرحلة السابقة لصالح مجموعة من السياسات الإقتصادية بدون آفاق واضحة، تميزت خاصة بتوقف الإستثمارات الصناعية وتفكيك الجهاز الإنتاجي الصناعي الوطني، الذي كان بالإمكان أن يؤدي في حالة تصحيح أخطاءه وتوسيع مجاله إلى بعث دينامكية جديدة كانت ستسمح ببناء قاعدة صناعية وطنية وضمان نسبة عالية من التشغيل.

ومن أهم الأهداف المسطرة لهذا المخطط[1]:

- التحسين في هيكلة الاقتصاد ككل، وذلك بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وإصلاح النظام الجبائي ونظام الأسعار وإعادة النظر في سياسة الأجور؛
- توسيع وتنويع الإنتاج الوطني وتكيفه مع تطور الاحتياجات العامة وهذا لإقامة وتنمية نشطات اقتصادية متكاملة، و تطوير مستوى إنتاجية العمل؛
- التقليل من القيود الاقتصادية التي تعرقل حيوية التطور الاقتصادي، ومنه لا يمكن للاستقلال الاقتصادي أن يتقوى إلا بشرط التحكم في التجهيزات المستوردة بأسعار مرتفعة بالنسبة للاقتصاد وجعلها ملائمة لتطوير الطلب الداخلي وتنويعه[2]؛
- مواصلة خلق مناصب شغل جديدة لتلبية الطلب الإضافي على العمل وامتصاص البطالة؛
- إعادة التوازن الاقتصادي الخارجي، تخفيض مستوى الديون الخارجية وتدعيم التكامل الاقتصادي.

كما أصبحت ترقية الصادرات خارج المحروقات في هذه الفترة ضرورية لتحضير عهد ما بعد البترول، هذا وقد تم تسجيل متوسط تزايد معدّل التشغيل السنوي بـ 4,2%، و تحقّق هذا المعدّل بفضل الاستثمارات العمومية الهائلة خصوصا بعد تحسن سعر النفط سنة 1979، حيث بلغت قيمة الصادرات من المحروقات في هذه السنة 36 مليار دينار، وتميزت هذه المرحلة بمعدّلات نمو كبيرة في مناصب الشغل، أما فيما يخص القطاعات المسؤولة عن هذا النمو، فهي تخص قطاع الإدارة، قطاع الأشغال العمومية، و كذا قطاع الخدمات،

[1] - Abdelhamid BRAHIMI: « **l'économie Algérienne** » , Office des publications universitaires, Algérie, 1991. P 350 .

[2] – **التقرير العام للمخطط الخماسي الأول (1980 –1984)** ، وزارة التخطيط والتنمية العمرانية ، ص ص : 1–5 .

بينما اتضح استمرار ضعف مشاركة القطاع الصناعي، فيما عرف القطاع الفلاحي استقرار في عملية التشغيل[1].

وقد هدفت خطة الخماسي الأول إلى تصحيح الإختلالات وعدم التوازنات في الاستثمارات الوطنية بمجموع الاستثمارات المقدر بـ 2500 مليار دج، منها 63 مليار دج لقطاع المحروقات، لكن تصحيح الاختلال السابق تم بخلق عدم توازن جديد، إذ نجد أن حصة الاستثمارات المنتجة (الصناعة و الزراعة) انخفضت من 59% سنة 1980 إلى 28 % سنة 1984 وبمقابل ذلك ارتفعت حصة الاستثمارات في البنية التحتية من 30 % إلى 55 % خلال نفس الفترة [2].

كما شهد هذا المخطط ارتفاعا محسوسا في عرض العمل، الذي بلغ أقصى حد له في سنة 1983، ويأتي في مقدمة القطاعات التي ساهمت في خلق فرص العمل خلال هذه المرحلة قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 43 % من العرض الكلي لسنة 1983، ونسبة 52,25 % لسنة 1984، وحقق هذا المخطط حوالي 105.000 منصب جديد واستطاع التكفل بـ 92,2 % من الطلب الإضافي للعمل، كما خفض من معدل البطالة من 17,9 % سنة 1979 إلى 16,4 % سنة 1984[3].

ثالثا: المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)

تميزت هذه المرحلة بتدهور الوضعية الاقتصادية الناتجة عن انخفاض الموارد المالية النفطية وهو الشيئ الذي ساهم في تناقص الاستثمارات مما أثر على مستويات التشغيل، حيث ازدادت حدة البطالة وتراجع دخل الفرد خاصة مع تدهور أسعار البترول، بحيث انخفض سعر برميل من النفط إلى 15 دولار للبرميل سنة 1986 بعدما تجاوز 30 دولار أمريكي سنة 1985، وقد عكس الأثر الكبير الذي أحدثه هذا الانخفاض سلبية الاعتماد على المحروقات في تحصيل العملة الصعبة، فانخفضت إيرادات الدولة من المحروقات من 12,72 مليار دولار إلى أقل من 7,26 مليار دولار، أي بانخفاض بنسبة 43%.

وترتب عن ذلك هبوط وتيرة التوسع في التشغيل من 139.000 منصب شغل جديد عام 1984 إلى 59.500 منصب عام 1988 رغم تقدير رفعه عام 1989 إلى90.000 منصب، وبالرغم من أن الهدف الذي رسمه المخطط الخماسي الثاني للتشغيل هو خلق 946.000 منصب عمل جديد و لكنه بسبب الضائقة المالية التي شهدت انخفاض قيمة الصادرات الجزائرية من 63,7 مليار دج سنة 1984 إلى 44,2 مليار دج سنة 1988 و بسبب تدهور حالة تموين النشاط الاقتصادي بوسائل الإنتاج اللازمة، المستوردة بنسبة عالية تزيد في المتوسط عن 66% من قيمة مجموع الواردات السلعية، و بسبب ظروف الأزمة الاقتصادية الدولية التي كانت وراء صعوبات التمويل والتموين، كان أثر هذا التدهور كبيرا على ميزان المدفوعات الخارجي الذي تضاعف

---

[1]- Rapport Conseil National Economique et Social : « **Rapport forum international sur l'emploi des jeunes, recueil sur le chômage et l'emploi des jeunes** : Alger» , 11-13 Mars 1996, P 24.

[2] - سايح بوزيد : " **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر** " ،أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ، السنة الجامعية 2012 / 2013 ، ص 319.

[3] – سميحة يونس ، مرجع سابق ، ص103 .

عجزه عن تغطية المستحقات للخارج من الواردات وخدمات الدين، وتمويل هذا العجز استوجب اللجوء السنوي إلى الاقتراض الخارجي القصير الأجل، مما أدى إلى تزايد المديونية الخارجية للبلاد، فانتقلت من 18,37 مليار دولار سنة 1985 إلى 27,7 مليار دولار سنة 1989.

كما تفاقمت مشكلة التشغيل، ولم تتمكن جهود التنمية المبذولة خلال السنوات (1985- 1989) إلا من خلق 377.000 منصب عمل مقابل هدف كلي مستهدف من مناصب الشغل هو 946.000 منصب عمل جديد أي أقل من 40%[1]، إذ أن أغلب هذه المناصب أنشئت في القطاع الإداري بنسبة 52,2 %، بينما قطاع الصناعة لم يساهم إلا بنسبة 10,6%، فيما ساهم قطاع الأشغال العمومية بنسبة مساهمة أضعف وهي 6,1% أما قطاع الزراعة فقد ساهم بـ 13,3 %، وسوف نعرض في الجدول الموالي تطور كل من البطالة والاستثمارات العمومية خلال الفترة (1985- 1989).

الجدول رقم (04): تطور معدل البطالة والاستثمار العمومي خلال الفترة (1985-1989)

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989
معدل البطالة %	13,59	16,14	21,35	21,22	17,18
الاستثمار العمومي (المليار دج)	45,18	40,66	40,21	43,50	44,3

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية .

في ظل الظروف التي ميزت هذه المرحلة فإن معدل نمو حجم الاستثمارات العمومية تراجع عن معدل نموها في المخطط الخماسي الأول والذي قارب 16,50 % سنويا، هذه الوضعية انعكست بصفة سلبية على البطالة حيث أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير مقارنة بعدد العاطلين عن العمل المسجل سنة 1985 (435 ألف عاطل عن العمل)، حيث انتقل متوسط معدل البطالة من 16,67 % في المخطط الخماسي الأول إلى 17,63% كمتوسط معدل البطالة خلال المخطط الخماسي الثاني.

الجدول رقم (05): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (1985 – 1989)

	1985	1986	1987	1988	1989
النمو الاقتصادي السنوي	5,4	1,3	-0,8	-2	3,4
رصيد ميزان المدفوعات بالمليار دج	5,17	- 15	0,3	-10,9	-11,9
سعر الصرف الدينار(الدولار)	5,03	4,71	4,84	5,93	7,61

المصدر : محمد بلقاسم حسن بهلول : " **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية (تشريح وضعية)**" ، مطبعة حلب ، الجزائر ، 1993، ص 213.

[1] -محمد بلقاسم حسن بهلول :" **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر : إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني** " ، مرجع سابق ، ص ص : 210-211 .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي عرف قيما سالبة في السنوات 1987، 1988 على التوالي بسبب التراجع المسجل في أسعار النفط، كما سجل رصيد ميزان المدفوعات عجز في سنوات من 1986 ، 1988، 1989 وهذا يدل على أن الجزائر عرفت خللا في ميزانيتها مما دفعها إلى اللجوء إلى رؤوس الأموال الأجنبية لمعالجة هذا الخلل، فضلا على ذلك فقد عرف سعر صرف الدينار تدهورا مقابل العملات الرئيسية الأخرى مما أثر على ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي، وانعكس ذلك على أسعار السلع والخدمات المستوردة والمنتجات المحلية التي تزايدت أسعارها بسرعة مما أدى إلى إرتفاع معدلات التضخم.

1- تقييم أداء الاقتصاد الموجه:

من خلال تتبعنا للنتائج التي حققتها الجزائر إلى غاية نهاية الثمانينات، نجد أن أهم العوامل التي أضعفت الاقتصاد الجزائري هي: تبني التسيير المركزي للاقتصاد، والنمو الديمغرافي المتزايد والاعتماد المطلق على تصدير منتوج واحد ألا وهو النفط الذي تمثل حصيلة إيراداته 97% من مجموع إيرادات الدولة، مما جعل الاقتصاد الوطني يستجيب للصدمات الخارجية، خاصة الصدمة النفطية سنة 1986، بالإضافة إلى التبذير الكبير للموارد والأموال العمومية.

إن اتباع الجزائر لنهج الاقتصاد الموجه وتبني سياسة التخطيط المركزي التي تعتمد على تخصيص الموارد بصفة مركزية، وبالهيمنة التامة للقطاع العام واحتكاره للاقتصاد الوطني وارتباطه بالأسواق الخارجية للحصول على الموارد، العتاد و الخدمات، أدى إلى تبذير جزء كبير من العملة الصعبة ومن ثم انخفاض القدرة الشرائية وانخفاض في الاستثمار والاستهلاك، حيث كان اعتقاد البعض أن التخطيط هو النموذج الأمثل لضبط النشاط الاقتصادي من الوجهة التقنية، لأنه يفترض توفر وسائل تقنية ومعرفة تكنولوجية تسهل من عمليات التوقع و الرقابة التي يستحيل جمعها في فترة مثل هذه الفترة [1].

لقد كان لأزمة 1986 آثارها على عدة قطاعات خاصة منها قطاع الصناعة والفلاحة حيث سجل انخفاض في الإنتاج والاستثمار، الاستهلاك والشغل وارتفاع في الأسعار، وكان هذا الأثر أكثر وقعا في سنة 1987 و 1988 أين سجلت تأثيراتها على الإنتاج الداخلي الخام ماعدا المحروقات الذي انخفض بنسبة 2,5% سنة 1987 و 3,4% سنة 1988 كما أن الاستثمار انخفض هو الأخر سنة 1988 بنسبة 2,7%، وارتفعت أسعار الاستهلاك 10%، في حين ازداد التضخم بنسبة 40% خلال الفترة (1985 -1988).

- **المديونية وخدمة الدين:**

عرفت المديونية الخارجية تطورا ملحوضا نظرا للارتفاع المسجل في حجم الواردات بسبب التضخم والنمو السريع للطلب الأمر الذي دفع الدولة إلى طلب قروض خارجية لمواجهة نفقات التنمية خلال (1979-1987) حيث بلغت 6 مليار دولار سنة 1974 ووصلت إلى 26 مليار دولار عام 1979 [2]، وقد ازداد عبء

[1] – عبد الطيف بن أشنهو ، مرجع سابق ، ص 81 .

[2] - Abd hamid BRAHIMI , op-cite ,P208 .

المديونية الخارجية خلال الفترة (1980-1989) حيث انتقلت من 18,374 مليار دولار سنة 1985 إلى 26,06 مليار دولار سنة 1989 [1]، وترجع هذه الزيادة في حجم المديونية الخارجية إلى انخفاض أسعار البترول سنة 1986 مما أثر على عوائد الجزائر من العملة الصعبة، كما أن نسبة خدمة الدين إلى الصادرات بلغت 69,2% سنة 1989 وهذا يعني أن ثلثي الصادرات تخصص لخدمة الدين الخارجي.

- **تطور الدخل والناتج الفردي:**

أدى مباشرة الحكومة للمشاريع التنموية إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي حيث بلغ متوسط النمو لعقد الستينات حوالي 6,32% وهو ما انعكس على الدخل الفردي الذي انتقل من 190 دولار إلى 330 دولار، في حين بلغ متوسط معدل النمو لعقد السبعينات 7,16% وانتقل معه نصيب الفرد من الدخل الإجمالي من 350 إلى 1720 دولار وبمتوسط معدل نمو قدر بـ 18,65%، وأما فترة الثمانينات فقد عرفت تراجعا في معدل النمو الاقتصادي الذي بلغ 2,8 % وأدى ذلك إلى تواضع متوسط معدل نمو الدخل الفردي الذي كان في حدود 4,5 %، حيث انتقل من 2060 إلى 2600 دولار للفرد.

- **البطالة:**

تراجعت البطالة بشكل مطرد من سنة 1970 وحتى سنة 1985، ويعود الفضل في ذلك إلى تبني الجزائر لإستراتيجية الصناعة الثقيلة في البلد، إذ يتميز قطاع الصناعة بكثافة عنصر العمل، وبفضل النسب العالية للإستثمارات الوطنية، إلا أن هذا التطور تراجع بسرعة مع بداية الثمانينيات وبالأخص بعد النصف الثاني من هذه العشرية [2] وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (06): تطور معدل البطالة والاستثمار العمومي خلال الفترة (1970- 1984)

	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
معدل البطالة (%)	22,05	23,01	23,25	23,59	21,00	20,05	19,02	20,87	18,94
الاستثمار العمومي (المليار دج)	1,623	2,254	2,832	3,719	4,002	5,412	6,948	10,19	12,53
	1979	1980	1981	1982	1983	1984			
معدل البطالة (%)	16,30	14,19	13,99	13,64	13,29	13,29			
الاستثمار العمومي (المليار دج)	13,425	17,22	23,45	34,44	40,43	41,32			

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الديون الوطني للإحصائيات وزارة المالية.

[1] - Mustapha MEKIDECHE : **«L'Algerie ente économie de rente et économie émergente 1986 -1999»** , édition dahlab ,Alger ,2000,P68 .

[2] – قويدر بوطالب: " **الإصلاحات الاقتصادية والتشغيل في الدول المغرب العربي** " ، ندوة متطلبات التنمية في الشرق الأوسط في ظل المستجدات المحلية والعالمية ، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، أوراق الندوة ومداولاتها ، 24 . 26 سبتمبر ، الاسماعلية ، مصر ، 2006 ، ص224 .

لقد كان نتيجة الأزمة البترولية لعام 1986 الأثر الكبير على الموارد الخارجية للبلاد نتيجة انخفاض أسعار النفط، حيث أثر ذلك على مختلف الأصعدة خاصة البطالة التي ارتفعت من 13,59% سنة 1985 إلى 16,14% سنة 1986 ثم 21,22% سنة 1988 .

المطلب الثاني: برامج الإصلاحات التي تبنتها الجزائر خلال الفترة (1989-2000)

بعد تزايد الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية وعجز الدولة الجزائرية على دفع أعباء ديونها الخارجية أصبح حتميا اللّجوء إلى برامج الإصلاحات الهيكلية والمالية والخوصصة، لتغيير الوضع الاقتصادي من حالة متدهورة إلى حالة أفضل انسب متميزة بالأداء والفعالية في الإنتاج والتسيير بهدف تحسين المستوى العام للاقتصاد وما ترتب عنها من آثار على السياسة العامة للتنمية الاقتصادية (انخفاض النمو، انخفاض مستوى استغلال الطاقات الإنتاجية، زيادة البطالة، زيادة حدة التضخم، نقص حجم الاحتياطي من العملات الأجنبية بسبب تدهور أسعار المحروقات، زيادة الديون الداخلية للمؤسسات العمومية....)، وكان لزاما على الجزائر إحداث تغييرات جذرية في توجهات الدولة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، خاصة بعد أن عانى الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات من جملة من المشاكل الاقتصادية التي أعاقت مسيرته في مجال التنمية الاقتصادية، حيث شرعت في التحول تدريجيا إلى قواعد الاقتصاد الليبرالي بتدعيم ومرافقة من صندوق النقد الدولي، ليتم إمضاء أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي في 1989 ثمّ في 1991، بالإضافة إلى الاتفاقيات التي أُبرمت مع البنك العالمي في سبتمبر1989، ليتم رسميا تبني سياسة اقتصاد السوق.

أولا: الأسباب التي أدت إلى برامج الإصلاح الاقتصادي

عرف الاقتصاد الجزائري وضعا غير متوازن منذ الاستقلال إلى غاية أزمة المحروقات التي شهدها سنة 1986، ويمكن إرجاع ذلك الاختلال إلى مجموعة من الأسباب والعوامل نوجزها فيما يلي [1]:

- الاعتماد على الصناعات المصنعة منذ السبعينيات كأحد أشكال النموذج التنموي في ظل نظام الاقتصاد الموجه، حيث اعتمدت الجزائر على الصناعة وأهملت الزراعة، وانتهجت التخطيط وأهملت قواعد التسيير الاقتصادي الراشد وفضلت القطاع العام على القطاع الخاص؛
- نقص الخبرة والتحكم في التكنولوجيا وتنظيم العمل حيث أن المردودية المالية للمؤسسات العمومية كانت ضعيفة بالنسبة لإمكانياتها الحقيقية، حيث تتميز المؤسسات العمومية بارتفاع عدد العمال مع ضعف مردودية العمل ويد عاملة غير مؤهلة، كما أن إسناد المسؤوليات في المناصب القيادية في هذه المؤسسات غالبا ما كان يخضع لاعتبارات غير مهنية مما انعكس على أداء هذه المؤسسات؛

---

[1] – لأكثر التفاصيل أنظر:

– بلعزوز بن على: " **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية** "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004. ص 178.

– برودي نعيمة: " **الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الهيكلية والإنعاش الاقتصادي ومطرقة التعديل الهيكلي** "، مداخلة في الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية بتاريخ 04 –05 ديسمبر 2006، جامعة بومرداس، ص3.

- زيادة حجم المديونية الخارجية، وذلك نتيجة لإرتفاع مستوى الاستدانة من الخارج لتمويل حجم كبير من الاستثمارات نتيجة عدم كفاية الموارد المالية الذاتية بفعل تقلبات أسعار النفط وغلاء التجهيزات المستوردة؛
- ارتفاع أسعار الفائدة التي اقترضت بها مجموعة من الدول النامية بما فيها الجزائر التي أصبحت تستنزف جزءا كبيرا من إيرادات صادراتها؛
- تدهور حصيلة الصادرات البترولية جراء تدهور أسعار البترول ابتداء من 1986، وقد أدى ذلك إلى تعرض الاقتصاد الوطني إلى اختلالات وهزات اجتماعية وسياسية عنيفة؛
- ظهور التكتلات الاقتصادية العالمية أحادية القطب، وتسارع وتيرة العولمة التي فرضت الكثير من العوائق والشروط نحو اندماج البلدان النامية في التجارة والاقتصاد العالميين تحت مظلة منظمة التجارة العالمية، التي فرضت الكثير من العقبات على المؤسسات الوطنية والسياسات الاقتصادية الوطنية بما في ذلك السياسة المالية والنقدية.

ثانيا: برنامج التثبيت الاقتصادي الأول (1989-1990)

فرضت الصعوبات الاقتصادية آنذاك على الجزائر اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والرضوخ للمبادئ العامة للصندوق، إذ تحصلت الجزائر بموجب ذلك على قرض بقيمة 401 مليون دولار في إطار التمويل التعويضي الطارئ للتخفيف من عبئ المديونية وخدمتها، حيث تكون فترة استحقاقها بين ثلاث إلى خمس سنوات وكان محتوى الاتفاق يرمي إلى:

- ضرورة تخلي الدولة على سياسة الميزانية التوسعية لأنها مصدرا للتضخم والعجز الخارجي ورمزا لاقتصاد المديونية، ويتم ذلك من خلال ضغط عجز الميزانية العامة وتقليل النفقات وتحرير الأسعار تدريجيا ورفع الدعم عنها[1]؛
- مراجعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي، واقتصاره على الدور المعدل والمنظم للنشاط الاقتصادي خلال فترة التحول، أي العمل على ترسيخ قواعد اقتصاد السوق؛
- تطبيق قواعد السياسة النقدية بما فيها تخفيض سعر الصرف، قيمة الدينار والفتح التدريجي للأسواق المالية والنقدية، وعليه تم صدور قانون النقد والقرض، والذي تحصل بموجبه البنك المركزي على الاستقلالية عن الخزينة والبنوك التجارية من جهة، وعن التطهير المالي لمديونية الخزينة والمؤسسات العمومية من جهة أخرى، وتحرير حركة رؤوس الأموال مع الخارج، أي السماح بدخول رؤوس الأموال لأغراض إنتاجية و خدماتية (الاستثمار الأجنبي المباشر)[2].

[1] – عبد الله بلوناس: " **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية** " ، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة في العلوم الإتصادية ، جامعة الجزائر ، 2004/ 2005 ، ص 168 .

[2] – مداني بن شهرة: " **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل : التجربة الجزائرية** " ، دار حامد للنشر ، ط1، عمان ، 2009 ، ص130.

ومن الإجراءات التي نتجت من هذا الاتفاق:

- إعتماد الأسعار الحقيقية على السلع والخدمات وذلك برفع الدعم من خلال قانون المالية 1990؛
- اعتماد الوكلاء لدى مصالح الجمارك، ومنح رخص الاستيراد للمتعاملين الخواص مما مهد للتحرير التدريجي للتجارة الخارجية؛
- القضاء على نمط التسيير المركزي الذي أثبت فشله في توفير أدوات التسيير المالي والنقدي الناجع؛
- وضع الإطار القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إدراكا لأهميتها في عملية التنمية وإعفائها مبدئيا من الضرائب؛
- إصلاح النظام الضريبي مع تخفيض الضغط الجبائي، ومراجعة التعريفات الجمركية، حيث وضع قانون المالية لسنة 1991 أسس الإصلاح الضريبي الذي طبق ابتداء من سنة 1992؛
- شطب كمية كبيرة من الديون الأجنبية والمحلية على المؤسسات سنة 1990.

لم تكن الإجراءات المتخذة شاملة بل كانت إصلاحات جزئية لذلك فشلت في إدخال تحسن في عملية تخصيص الموارد ووضع الاقتصاد الوطني على مسار النمو الدائم، حيث انخفض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خارج المحروقات بنسبة 1,5% في المتوسط خلال الفترة (1986-1991).

ثالثا: برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني (1991 -1992)

لجأت الجزائر للمرة الثانية إلى صندوق النقد الدولي، لأن الاتفاق الأول لم يكن كاف لتحقيق نتائج أفضل على كل المستويات لذلك طلبت اتفاقا ثانيا، وهذا الاتفاق الثاني مدته 10 أشهر ويتعلق ببرنامج الاستقرار الاقتصادي، حيث وافق الصندوق على تقديم قرض قيمته 400 مليون دولار موزع على أربعة أقساط، ووفقا لهذا البرنامج تم الاتفاق على مجموعة من الإجراءات الإصلاحية نلخصها فيما يلي:

- ضرورة تحقيق فائض في الميزانية لتمويل التطهير المالي للمؤسسات العمومية وتخفيض نفقات التوظيف والتجهيز [1]؛
- التحكم في التضخم وتثبيت معدل نمو الكتلة النقدية إلى 12% سنة 1991؛
- تحرير التجارة الخارجية؛
- تنويع الصادرات خارج المحروقات؛
- إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح النظام الضريبي والجمركي، والاستقلالية المالية للبنك المركزي[2]؛
- تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري؛
- تشجيع الادخار وتخفيض الأستهلاك؛

[1] – عبد الله بلوناس ، مرجع سابق ، ص 169 .

[2] – مداني بن شهرة ، مرجع سابق ، ص 133.

- تحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة وضبط عملية دعم السلع الواسعة الاستهلاك بتقليل الإعانات.

وقد تمخض عن هذه الإصلاحات مجموعة من النتائج:

- انخفاض التضخم من 32 %عام 1992 إلى 20,8 %سنة 1993؛
- انخفاض معدل النمو الحقيقي إلى 2 %؛
- سجلت صادرات المحروقات بالجزائر وخدمة الدين بالنسبة للصادرات لهذه الفترة النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): تطور بعض المؤشرات خلال الفترة (1989 – 1993)

	1989	1990	1991	1992	1993
إجمالي عائدات تصدير المحروقات مليون دولار	9095,7	10115,49	11975,96	10848,84	9590,1
نسبة خدمة الدين للصادرات على السلع والخدمات	69	66	74	76	86

المصدر: الهادي الخالدي: " **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي** " ، دار هومة ، الجزائر ، 1996، ص 251 .

انطلاقا من الجدول نلاحظ انخفاض الصادرات الجزائرية من المحرقات في كل من سنتي 1989، 1993 بـ 9095,7 و 9590,1 مليون دولار على التوالي، مما أثر سلبا على ميزان المدفوعات من جهة وعلى موارد الميزانية العمومية من جهة أخرى، بينما سجلت ارتفاع في كل من السنوات الباقية.

أما بالنسبة لخدمة الدين للصادرات فقد ترتفع كل سنة ابتداء من 1989 إلى 1993 لتصل إلى 86 %، مما أحدث عجزا في ميزانية الدولة وعرقلة وتيرة النمو، ودفع الجزائر إلى الاستدانة لإستيراد المستلزمات الاقتصادية إضافة إلى تخفيض قيمة الدينار في نهاية سبتمبر 1991 بعدما كان 1 دولار يعادل 8,9 دج، أصبح 18,5 دج سنة 1990؛

وفيما يتعلق بإجراءات الإستقرار الإقتصادي، فقد عمدت الجزائر منذ سنة 1990 إلى ضغط صارم على الميزانية العمومية من أجل تقليص عجزها، هذا الضغط شمل ميزانية التسيير والتجهيز، الأمر الذي إنعكس مباشرة على التدهور في الخدمات الصحية والتعليم، بالإضافة إلى تجميد الأجور، والتوظيف في الوظيف العمومي وكل ما له من آثار على القدرة الشرائية، كما عمدت الجزائر إلى تقليص الواردات وهو ما إنعكس سلبا على الإنتاج والتشغيل، وعلى إستهلاك المواطنين بصفة عامة.

رابعا: برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث (1994 - 1995)

دخلت الجزائر مرحلة جديدة من الإصلاحات مست كل الميادين المتعلقة بإنعاش الاقتصاد الوطني، وقد تضمنت الإصلاحات التي هدفت الجزائر إلى تفعيلها من خلال تدعيم الإستراتيجية الاقتصادية الرامية إلى تعزيز قواعد اقتصاد السوق والتخفيف من المشاكل الاجتماعية كالبطالة والسكن، مجموعة من الإجراءات المتخذة وهي:

- بعث وتيرة النمو مع خلق مناصب شغل جديدة في قطاعي الفلاحة والصناعة [1]؛
- مساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة؛
- تشجيع الاستثمار في قطاع السكن؛
- تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية برفع نمو الناتج الداخلي الخام بين 3% و6% وتخفيض معدلات التضخم[2]؛
- ترسيخ قواعد اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وتعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد.

وقد تم منح مساعدة مالية في إطار هذا البرنامج من طرف الصندوق النقد الدولي مقدارها بـ 731,5 مليون حقوق سحب أي ما يعدل 1037 مليون دولار وتخصيص 1 مليار لدعم التعديل الهيكلي، مما أدى بالجزائر إلى استرجاع ثقة المؤسسات المالية العالمية، حيث تم الاتفاق على إعادة جدولة الديون الموقع عليها سنة 1994 وحددت مدة الاتفاق بـ 16 سنة في إطار نادي باريس مما مكن الجزائر بعد ذلك من إبرام 17 اتفاقية ثنائية، الأولى مع كندا في ديسمبر 1994 والأخيرة مع ايطاليا في فيفري 1995 وكان لهذا الاتفاق أهداف كثيرة منها [3]:

- تعديل سعر الصرف؛
- تحرير التجارة الخارجية؛
- تقليص وتيرة التوسع النقدي عن طريق سعر الفائدة على الادخار من 10% إلى 14 % وفي نفس الوقت رفع معدلات الفائدة على القرض.

وكإجراءات عملية لجأت الجزائر إلى اتخاذ عدة قرارات لتحقيق أهداف الاتفاق المشار إليه سابقا ونذكر منها:

- تعديل معدل سعر الصرف ليصبح 1 دولار يساوي 36 دينار، أي تخفيض قيمة الدينار بمعدل 40,17%؛
- دعم إندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي عن طريق تحرير التجارة الخارجية؛
- تخفيض عجز الميزانية إلى 3,3 % من الناتج الداخلي الخام، وتقليص وتيرة التوسع النقدي (الكتلة النقدية) عن طريق رفع معدل الفائدة على الادخار من 10 % إلى 14 % وفي نفس الوقت رفع معدلات الفائدة على القروض إلى 23,5 %.

---

[1] – الهادي الخالدي، مرجع سابق، ص ص: 202– 203 .

[2] – مدني بن شهرة ، مرجع سابق ، ص 137 .

[3] – علواش وردة : " **دراسة قياسية لأثر الاصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر** " ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، دورية دولية محكمة تصدرها جامعة حسيبة بن بوعلى بالشلف الجزائر، العدد 12 ، جوان 2014 ، ص ص: 44– 53 .

وقد تمثلت أهم أثار هذه الإجراءات فيما يلي[1]:

- لم يتحقق النمو المقدر بـ 3 % بل وصل الناتج المحلي الحقيقي إلى نمو سلبي بلغ 4 % إضافة إلى انخفاض الإنتاج الزراعي بنسبة 5 %، كما أن الإنتاج في قطاع المحروقات عانى من بعض المشاكل المتعلقة بالصيانة مما أدى على انخفاض الإنتاج به إلى 2,5 %؛
- وصل معدل التضخم إلى 29 % مقابل 38 % متوقع في البرنامج؛
- تخفيض مديونية الحكومة اتجاه النظام المصرفي بمبلغ 22 مليار دولار؛
- التخفيض من حدة البطالة وذلك بتكثيف التشغيل في قطاع الفلاحية عن طريق استخدام الموارد البشرية وزراعة المساحات القابلة للزراعة؛
- ونتيجة لذلك فقد سجل ميزان المدفوعات عجزا في الحساب الجاري لسنة 1995 بـ 2,8 مليار دولار إضافة إلى أن حساب رأس المال غير النقدي نجم عنه عجز مقداره 1,91 مليار دولار مما سبب عجز في الميزانية قدره 4,71 مليار دولار[2]، إضافة إلى زيادة أسعار السلع الاستهلاكية نتيجة تحرير التجارة الخارجية والزيادة المحتشمة في الأجور خاصة لأجراء القطاع العمومي، وقد أدى إلى تدهور المداخيل وغياب أدنى الخدمات الاجتماعية إلى توسع ظاهرة الفقر، حيث بلغ عدد الجزائريين الذين يعيشون تحت مستوى خط الفقر أكثر من 14 مليون فرد [3].

خامسا: اتفاقية التصحيح الهيكلي (1995 - 1998)

لقد كان التعديل الهيكلي أكثر من ضرورة حتمية من أجل تعميق الإصلاحات وبعث النمو الاقتصادي، مع العمل في الوقت نفسه على ضمان الحماية اللازمة للفئات المتضررة من هذه الإصلاحات. وقد تم بموجب هذا الاتفاق الحصول على مبلغ يقدر بـ 1.169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، أي ما يعادل 127,9 % من حصة الجزائر في الصندوق[4]، وقد تركزت إجراءات هذا البرنامج على:

- تقليص الطلب الفعال من خلال امتصاص فائض السيولة والحد من التوسع الائتماني وضبط عرض النقود بغرض تخفيض معدلات التضخم [5]؛

---

[1] – مدني بن شهرة ، مرجع سابق ، ص ص: 141– 142.

[2] – الهادي الخالدي ، مرجع سابق ، ص ص: 209– 213 .

[3] – بودلال علي: " **مكانة وأهمية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دفاتر(MECAS)** " ، مجلة مخبر بحث: إدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان الجزائر ، العدد 2 ، 2006 ، ص 282 .

[4] – كريم النشاشيبي وآخرون: " **الجزائر ، تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحول إلى اقتصاد السوق** " ، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص 123.

[5] –علواش وردة ، مرجع سابق ، ص 46.

- مواصلة تجميد الأجور في المؤسسات العمومية وأن أي زيادة فيها لابد وأن تكون بغرض تشجيع الادخار وليس توسيع الاستهلاك بسبب ضعف العرض الوطني من النقود (العرض النقدي)؛
- تخفيض سعر صرف الدينار بهدف تضييق الفجوة بين السعر الرسمي والموازي، والعمل على تسويته تمهيدا لإنشاء سوق ما بين البنوك للعملة الصعبة تكون لديها الحرية في عرضها أمام زبائنها؛
- إصلاح المؤسسات العمومية بسبب تفاقم المشاكل الإدارية والمالية للقطاع العام وكثرة الخسائر التي شكلت عبئا كبيرا على ميزانية الدولة السنوية، والعمل على تشجيع القطاع الخاص وتوفير شروط تنمية ليصبح المحرك الأساسي للإقتصاد الوطني في الأمد المتوسط والطويل؛
- مواصلة رفع الدعم على الأسعار للوصول إلى التحرير الكامل لها؛
- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية؛
- الاهتمام بقطاع الفلاحة والسكن باعتبارهما القطاعات الأساسية ذات العلاقة المباشرة بالاحتياجات الاجتماعية للسكان.

وكان لهذا البرنامج مجموعة من الأهداف حسب صندوق النقد الدولي[1]:

- تحقيق نمو اقتصادي في إطار الاستقرار المالي، وكذا ضبط سلوك ميزان المدفوعات حيث تحقق معدل نمو حقيقي متوسط للناتج الإجمالي بقيمة 5% خارج المحروقات؛ مع إحداث نمو اقتصادي يعادل النمو السكاني على الأقل؛
- التخفيف من الإجراءات الجمركية والضريبية للاستمرار في تحرير التجارة الخارجية، حيث سيتم تخفيض الرسوم الجمركية إلى نسبة 50 % كحد أقصى؛
- توزيع الموارد مع مراعاة القطاع الإنتاجي، ودعم زيادة الاستهلاك للفرد الجزائري خلال فترة البرنامج، مع تفضيل للاستثمارات المباشرة الإنتاجية خارج المحروقات، وانجاز برنامج توسع لقدرات تصدير الغاز، بمشاركة رأس المال الأجنبي؛
- تخفيض التضخم إلى نسبة 10,3%؛
- تخفيض عجز الميزانية إلى 1,3% مقابل 2,8% خلال (1994- 1995)؛
- وضع إطار تشريعي للخوصصة؛
- تخلي الدولة عن الدعم لكل القطاعات.

وعليه فقد عرف برنامج التعديل الهيكلي نتائج يمكن وصفها بالمقبولة على مستوى مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي، وقد سجل في هذا الشأن المؤشرات التالية:

[1] – تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: " **الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي** " ، الجزائر، 1998، ص 10.

- تحسن واضح في معدلات النمو الاقتصادي بعد سنة 1994 مقارنة بالفترة السابقة فقد تم تسجيل نسبة معتبرة في السنوات (98/96/95) تتراوح بين 3 % و 5 %. و كان هذا النمو عاكسا لحقيقة تحسن الأداء الاقتصادي كنتيجة لإجراءات التصحيح، ومن خلال تتبع الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات نلاحظ أن المعدل قد انتقل من 1,0 % سنة 1994 إلى 3,2 % سنة 2001. و خلال فترة التصحيح شهدت المعدلات تقلبات متفاوتة أدناها سنة 1996 بمعدل 0,4 % وأعلاها 4,7 % سنة 1998 أما المعدل المتوسط خلال هذه الفترة فهو 1,94 % بينما المعدل المتوسط للسنوات الثلاثة التالية بلغ 2,73 % و معدل السنوات الأربعة السابقة كان 1,0 % فقط [1]؛
- انخفاض معدل التضخم إلى أدنى مستوى ممكن 0,34 % في سنة 2000 ، بعدما بلغ 29 % سنة 1994؛
- ارتفاع الاحتياطي من العملات الأجنبية إلى أكثر من 22 مليار دولار سنة 2002؛
- انخفاض الديون الخارجية لأقل من 24 مليار نهاية سنة 2001 بعد أن بلغت أكثر من 33 مليار دولار سنة 1996؛
- انخفاض خدمات الدين لأقل من 25% في نهاية 2002، بعدما بلغت في سنة 1994 ما مقداره 93%؛
- ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي التي عرفتها الجزائر في فترة ما قبل التسعينات حيث تجاوز في المتوسط 2,8 % سنويا، وهو ما أدى إلى تزايد وتسارع حجم القوى العاملة التي انتقلت من 5,85 مليون إلى 7,8 مليون، ثم ما يقارب 8,25 مليون لسنوات (1990، 1996، 1998)على التوالي[2]؛
- عرفت سنوات التسعينات هجرة سكانية كثيفة من الأرياف نحو المدن نتيجة تدهور الوضع الأمني للبلاد ورغبة من سكان الريف للبحث فرص العمل، مما أدى ارتفاع معدلات البطالة في القطاعين الرسمي والموازي حيث شهدت معدلات البطالة أرقام قياسية وبقت مستمرة على طول هذه المدة في حدود 30%؛
- الإصلاحات التي مست المؤسسات أدت إلى حلها وغلق بعض منها نتيجة عملية التطهير والخوصصة، إذ بلغ عدد هذه المؤسسات 986 مؤسسة، منها 633 مؤسسة محلية و268 مؤسسة عمومية و85 مؤسسة خاصة، مما أدى إلى فقدان أكثر من 500 ألف منصب عمل، منهم 212.960 عامل مسرح و 100.840 بطالة تقنية و40.531 عامل أحيل على التقاعد المسبق، 50.700 مستفيد من تعويض في إطار المغادرة الطوعية[3]، وقد بلغ عدد تلك المؤسسات مع نهاية سنة 1997 حوالي 985 مؤسسة، وذلك كما يلي:

---

[1] – برودي نعيمة ، مرجع سابق، ص 15 .

[2] – روابح عبد الباقي وعلي همال: " **أثر إعادة الهيكلة الصناعية على سوق العمل في الجزائر** " ، الملتقى الدولي حول برامج التصحيح الهيكلي والمسألة الاجتماعية ، جامعة قسنطينة 29 – 30 ماي ، 2000. ص 03 .

[3] - Mohamed Saib Musette, Mohamed Arezki Isli et Necer-Eddine Hammouda **:« Marché du travail en Algérie »,** Bit, Alger 2003, p 30.

الجدول رقم(08): تطور عدد العمال المسرحين والمؤسسات المنحلة خلال الفترة (1994- 1997)

السنوات	1994	1995	1996	1997	المجموع
عدد المؤسسات التي تم حلها	20	300	162	503	985
عدد العمال المسرحين	20.908	236.300	100.498	162.175	519.881

Source: Maatouk Bellataf,: « **Algérie Quelques effets socio-économiques** » colloque P.A.S Et perspectives de l'économie algérienne, audru-cread, Alger 1998.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد المؤسسات المنحلة بدأت في التزايد خلال الفترة حيث ارتفع عددها من 20 سنة 1994 إلى 503 سنة 1997 وذلك بسب عملية التطهير والخوصصة التي مست هذه المؤسسات، حيث فقدت عدة مناصب عمل تختلف حسب القطاعات وهذا ما نسعى إلى توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (09): مناصب العمل المفقودة حسب القطاعات

الوحدة: %

القطاعات	الزراعة	الصناعة	الخدمات	البناء والأشغال العمومية
مؤسسات عمومية	1,42	21,5	17,55	59,89
مؤسسات محلية	1,62	8,15	26,13	64,04
المجموع	1,52	15,81	21,07	61,59

Source: Saïd Mussette, Nacer eddine Hammouda, :« **Élément de réflexion pour une évaluation des effets de PAS sur le marché du travail algérien** », Colloque du P.A.S et perspectives de l'économie algérienne, ANDRU-cread, alger ,1998.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن مؤسسات البناء والأشغال العمومية كانت أكبر القطاعات المتضررة من عملية التصحيح الهيكلي والتي كانت تشغل عدد كبير من السكان بـ 61,59% ثم مؤسسات القطاع الخدماتي بـ 21,07 % ثم المؤسسات الصناعية بـ 15,81 %، ومؤسسات القطاع الزراعي بـ 1,42 % وهو أقل القطاعات تضررا ، لأنه يتميز بقلة التشغيل فيه بسبب عدم وجود المحفزات المالية والمادية المقدمة للعمال.

المطلب الثالث: تقييم نتائج التحولات الاقتصادية والإصلاحات على بعض المؤشرات الاقتصادية

دخلت الجزائر فترة الإصلاحات منذ سنة 1988، ولكنها لم تكن متسارعة ومحققة لنتائج ملموسة إلا بعد تطبيق الجزائر لبرنامج الاستقرار، ثم برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998). ويمكن تقييم هذه الإصلاحات من جانبين أساسين هما: الجانب الاقتصادي، والجانب الاجتماعي.

أولا: النمو الاقتصادي

تمكنت الجزائر من استرجاع النمو الايجابي بعد سلسلة المعدلات السلبية المسجلة، ومن خلال الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية تم تحقيق نتائج إيجابية على مستوى التوازنات المالية الكلية، حيث سجلت سنة 1998 معدل نمو5,1 % وفائض في الميزان التجاري واستطاعت الصادرات تغطية الواردات وتحكم

السياسة النقدية بمعدل التضخم الذي صار في حدود 5% [1]، وزيادة احتياطات من خلال النمو كان واضحا فبعد معدلات النمو السلبية التي عرفتها الجزائر من سنة 1987 ، باستثناء سنة 1989 أين تم تسجيل نمو قدره 3,4 % ونمو بمعدل 1,8 % سنة 1992، وفي مقابل معدل نمو سكاني كان يتراوح في حدود 1,1 مما يعكس مدى التخلف الذي عرفته وتيرة الإنتاج، بالإضافة إلى تدهور طاقة الإنتاج في مختلف القطاعات، كما أن النقص في الإنتاج يرجع إلى قلة التمويل بوسائل الإنتاج من المواد الأولية جراء انخفاض أسعار البترول، وكذا التبعية الشديدة للخارج التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري حتى الآن وقد ترتب على ذلك صعوبة التحكم في هذه العوامل بالإضافة إلى سوء التسيير والتنظيم وتدني وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي الجزائري وذلك ما نوضحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (10): تطور معدلات النمو الاقتصادي (قطاع المحروقات وخارج قطاع المحروقات" 1995 – 2000")

الوحدة: %

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدلات النمو %	0,8	-1,2	1,8	-2 ,1	-0,9	3,8	4,1	1,1	5,1	3,2	2,2
قطاع المحروقات						4,4	3,6	6	4	6,1	4,9
خارج قطاع المحروقات						3,5	3,1	-1,3	5,7	1,7	0,8

Source: Data base World Bank

بمقارنة معدلات النمو الواردة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن هناك نمو إيجابي خلال الفترة (1995–1998)، حيث بلغ معدل متوسط 3,2%، ثم تراجع عام 1997 إلى 1,1% ليعرف أعلى قيمة له سنة 1998 بـ 5,1 % ، ثم انخفض إلى 3,2 % و 2,2 % سنتي 1999 و 2000 على التوالي، غير أنه وبتعميق التحليل يتضح أن العوامل الخارجية لعبت دورا حاسما للوصول إلى هذه النتائج، حيث يمكن تلخيص هذه العوامل في النقاط التالية:

- إعادة الجدولة وما تمخض عنها من تحسين في معدلات خدمة الدين، وسخاء مصادر الإقراض الأجنبية، بعد اعتماد الجزائر على برنامج التصحيح الهيكلي، حيث استفادت الجزائر من أكثر من 22 مليار دولار، 17 مليار دولار منها في شكل إعادة جدولة، و5,5 مليار دولار من المؤسسات المالية والنقدية الدولية[2]؛
- الارتفاع المزدوج في الكميات والأسعار في قطاع المحروقات؛

[1] -سايح بوزيد ، مرجع سابق ، ص 329 .

[2] – كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق ، ص 16.

- الظروف المناخية الملائمة خاصة مع بداية فترة البرنامج، حيث سمحت بتحسن المردود الفلاحي وبالتالي زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 15% سنة 1995 إلى 21% سنة 1996 [1]، على عكس القطاع الصناعي الذي عانى الكثير خلال فترة البرنامج.

وقد تميزت هذه الفترة بارتفاع معدلات النمو في قطاع المحروقات مقارنة بمثيلاتها خارجه، كانت بالأساس نتيجة تطور سعر النفط الجزائري الذي يعتبر ركيزة الاقتصاد الجزائري.

إن هذه النتائج المحققة خارج قطاع المحروقات تعود إلى انخفاض إنتاجية عنصر العمل، مما أثر على مرونة العمالة التي ارتفع حجمها بشكل خاص في القطاع العمومي، حيث اقتربت فيها الإنتاجية من الصفر، وتمثل قطاعات الفلاحة، الخدمات، الأشغال العمومية والصناعة أهم القطاعات المكونة للقطاع العمومي، حيث كانت معدلات نموها متباينة جدا وهذا ما نوضحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (11): معدلات النمو القطاعي خارج المحروقات خلال الفترة (1995-2000)

الوحدة: %

القطاع /السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الفلاحة	15	23,9	-13,5.	11,4	2,7	5-
البناء والأشغال العمومية	2,7	4,5	2,5	2,4	1,4	5,1
الصناعة	-1,4	-8,7	-3,8	8,4	1,6	-1,3
الخدمات (عامة وخاصة)	6,8	6	5,4	7,9	5,7	5,1

Source: Data base World Bank , op – cit .

يتضح من الجدول أعلاه أن قطاع الصناعة هو أكبر المتضررين من برنامج التعديل الهيكلي نتيجة لتراجع معدلات النمو فيه بسبب غلق، تصفية وخصخصة العديد من المؤسسات لعدم قدرة الدولة على تغطية عجز هذه المؤسسات المتوالي، والذي أثر على معدلات الأداء الاقتصادي ككل، بسبب امتداد عجز عرض السلع الغذائية إلى المنتجات الصناعية كتلك الخاصة بفروع الصناعات الحديدية، المعدنية، الميكانيكية وصناعة الجلود والنسيج والأحذية، باستثناء الصناعات الغذائية والمطاط والبلاستيك التي سجلت انتعاشا، والتي يعزى لها تحقيق نمو القطاع الصناعي بـ 8,4 % سنة 1998.

وعلى العموم فإن معدل النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1962-1998) بلغ متوسط 1,4 %، وإن كان هذا النمو غير كافي ولا يسمح بالقضاء على المخلفات السلبية لعملية الإصلاحات من حيث ارتفاع البطالة، انتشار الفقر، وزيادة على أن هذا التطور حدث في الوقت الذي عرفت فيه القطاعات الرئيسية الواعدة بالنمو ضعف كبير مثل القطاع الصناعي [2].

---

[1] - Rapport CNES(Conseil National Economique et Social): « **Projet de rapport sur la situation économique 2ème semestre 1998** » . Mai 1999, p 13.

[2] – فارس بن جرادي وآخرون: " **شبكات الحماية الاجتماعية تجارب بعض الدول العربية** " ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، ص 63 .

ثانيا: البطالة والتشغيل

على الرغم من الإصلاحات المنتهجة التي اهتمت بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية مصحوبة بتطهير مالي لهذه الأخيرة وتوفير شروط تنمية القطاع الخاص إلا أنها لم تؤثر كثيرا على علاقات التشغيل، وعليه فقد تفهقرت الحالة العامة للتشغيل نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة في ظل تطبيق السياسة العامة وأهداف برنامج تعديل الهيكلي المطبق سنة 1994 ، ومنه أصبحت هذه المؤسسات بصورة مزمنة غير منتجة ومتخمة بالعمل، مما دفعها إلى التسريح الجماعي للعمال نتيجة لإعادة هيكلة المؤسسات أو غلقها لعدم إيجاد مصادر التمويل اللازمة. وهذا ما أدى إلى تثبيت مستويات التشغيل عند المستوى السائد عنه آنذاك مع ارتفاع ضغوط الطلب على العمل، مما نتج عنه اختلال في سوق العمل، وإذا كان برنامج التعديل الهيكلي قد وفق في إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية والموازنة العامة إلا أنه أدى إلى تفاقم البطالة، حيث عرفت الجزائر تزايدا في عدد البطالين وارتفاع في نسب البطالة يمكن إظهارها في الجدول التالي الذي يبين تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2000).

الجدول رقم (12) : تطور معدل البطالة خلال الفترة (1990-2000)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل البطالة (%)	19,7	20,3	21,3	23,1	24,4	28,10	28,2	28,6	28	29,2	30
العاطلون عن العمل بالملايين	1,16	1,23	1,34	1,52	1,66	2,11	2,2	2,31	2,33	2,52	2,43

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الديون الوطني للإحصائيات و وزارة المالية.

انتقلت معدلات البطالة من 12,6 % سنة 1988 إلى 20,3 % سنة 1991، و 23,1% في 1993، وانتقلت من نسبة 24,4% سنة 1994 لتصل إلى أكثر من 28,6 % سنة 1997 ، وقد قدر المعدل المتوسط للبطالة في هذه المرحلة بحوالي 2,3 مليون شخص، مست 80 % من فئة الشباب اللذين لا يتجاوز سنهم الثلاثين سنة و 75% منهم يتقدمون لأول مرة بطلبات العمل، ومست كذلك 80.000 من خريجي الجامعات سنة 1996 و هذا من بين أكثر من 100.000 خريج جامعي كما أن إعادة الهيكلة زاد من تفاقم البطالة بحيث أن أكثر من 360.000 أجير فقدوا مناصب عملهم أو وجهوا إلى البطالة التقنية ما بين 1994 و1998[1] وفي الفترة ما بين 1997 و 2000 زاد عدد العاطلين عن العمل بـ 116.000 أي بمعدل زيادة سنوية تقدرت بـ3,25%، ونجم عن ذلك ارتفاع نسبة البطالة التي استقرت في حدود 30% سنة 2000.

1 – شيبي عبد الرحيم وشكوري محمد: " **البطالة في الجزائر مقاربة تحليلية وقياسية** " ، المؤتمر الدولي حول – أزمة البطالة في الدول العربية (17-18 مارس 2008) ، القاهرة – مصر، ص ص: 15-17.

إن ارتفاع نسبة البطالة لم يبدأ مع انطلاق الإصلاحات، بل بدأ مع الأزمة التي عرفتها الجزائر سنة 1986، حيث ارتفعت هذه النسبة من 16,9 % سنة 1985 إلى 17,4 % سنة 1986، ثم إلى 19 % سنة 1989، وإلى 30% سنة 2000، وهذا يعني أن أسباب البطالة في الجزائر لا تعود فقط لانعكاس نتائج الإصلاح الهيكلي بل لعدة عوامل متداخلة، ومن دون شك أن العامل الديموغرافي هو أحد الأسباب التي تضغط على البطالة، فالجزائر عرفت بنمو ديموغرافي مرتفع تطور من 3,39 % سنة (1963/1962) إلى 3,11 % سنة 1985، لينخفض بعد ذلك إلى 2,5 % سنة 1990، ثم إلى2,1% سنة 1995 وإلى 1,9 % سنة 1996. ورغم هذا التحسن في معدل النمو الديموغرافي، فإن الجزائر تبقى تعتبر من البلدان ذات الزيادة السكانية المرتفعة (550.000 نسمة سنويا) مع اعتبار أن نسبة الشباب من مجمل السكان عالية جدا (60 % أقل من 25 سنة، و50 % أقل من 20 سنة)، وهذا يعني أن عدد السكان النشطين يتزايد بوتيرة عالية أيضا، إذ قدر سنة 1999 بـ8.5 مليون بزيادة سنوية في العشر سنوات الأخيرة بـ 3,9 %، وهو الشيء الذي يولد زيادة سنوية في طلبات العمل قدرت سنة 1995 بـ 260.000 طلب إضافي، وسنة 1996 بـ300.000 طلب، وقدرت خلال العشرية (1987/ 1998) بـ257.000 في المتوسط سنويا، وإذا أخذنا سنة 1996 كمثال، فإن الاقتصاد الجزائري لم يوفر سوى 158.000 منصب سنة (1996/1995)، وهذا يبيِّن عدد الشباب الداخلين لسوق العمل الذين ليس لهم أمل في إيجاد منصب شغل (142.000 سنة 1996 فقط).

إن تطور مستوى التشغيل عرف عدة فترات، حيث سجلت فترة (1980-1984) متوسط تزايد معدل التشغيل السنوي بـ 4,2 % بفضل الاستثمارات العمومية الهائلة ، خصوصا بعد تحسن سعر النفط عام 1979، وإن القطاع المسئولة عن هذا النمو قطاع الإدارة وقطاع الأشغال العمومية، وكذا قطاع الخدمات[1]، أما الفترة التي صادفت الأزمة البترولية (1986–1998)، فقد تدهور معدل التشغيل لينخفض من 90,1 % إلى 81,9% كنسبة من الفئة النشطة لأنها فترة بداية الأزمة الحادة، وقد شهدت عمليات إنشاء مناصب شغل جديدة تراجعا كبيرا من 125.000 منصب سنة 1985 إلى 74.000 منصب سنة 1986، 64.000 منصب سنة 1987، 80.000 منصب سنة 1988 و75.000 منصب سنة 1989[2].

أما من سنة 1990 إلى 1999 فقد تميزت هذه الفترة بالأنتقال التدريجي إلى اقتصاد السوق وتعتبر هذه المرحلة من أسوء المراحل التي عرفتها الجزائر، حيث تدهور عدد مناصب الشغل الجديدة تدهورا شديدا بسبب غلق المؤسسات وضعف الجهاز الإنتاجي وتخلي الدولة عن دورها في الإقتصاد الوطني، إضافة إلى الاتفاقيات المبرمجة مع الهيئات المالية الدولية التي كان لها آثار سلبية جدا على التشغيل خصوصا على المديين القصير والمتوسط .

[1] - Rapport Conseil National Economique et Social : « **Rapport forum international sur l'emploi des jeunes, recueil sur le chômage et l'emploi des jeunes : Alger** » , 11-13 Mars 1996, P 24.

[2] – تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: " **تقرير حول تقويم أجهزة الشغل في الجزائر**" ، 2002 ، ص 52 .

ثالثا: الفقر

أدى الاعتماد على آليات اقتصاد السوق، المتمثلة في رفع الدعم عن المواد ذات الاستهلاك الواسع، تجميد الأجور وتخفيض قيمة العملة إلى التهاب أسعار المواد الأساسية، إذ تشير الإحصائيات إلى أن معدلات الأسعار قد تضاعفت بين سنة 1990 وسنة 1998 كما يلي[1] :

- 10,5 مرات بالنسبة للأدوية؛
- 8,7 مرات بالنسبة للمواد الغذائية ذات المنشأ الصناعي؛
- 8 مرات بالنسبة لمجموع الكهرباء والغاز والماء الشروب والوقود.

وفي المقابل لم يتضاعف الأجر الوطني الأدنى المضمون إلا بـ 6 مرات، فانتقل من 1000دج إلى 6000 دج، وهذا ما أدى إلى ضعف القوة الشرائية للمواطن. إضافة إلى هذا فالسياسة التقشفية التي تبنتها الحكومة أدت إلى تراجع المنظومة الصحية والتعليمية، بسبب انخفاض اعتماداتها المالية، حيث تشير بعض الأرقام أن نصيب الفرد الواحد من النفقات العامة لقطاع الصحة تراجع خلال الفترة (1993-1997) من 620 دج إلى 508 دج[2].

والنتيجة الحتمية لكل هذا هو أن ظاهرة الفقر عرفت تطورا سريعا خلال السنوات التي تلت سنوات الإصلاح ولا تزال معدلاته مرتفعة على الرغم من الجهود المبذولة والمحسوسة خلال السنوات الأخيرة وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (13): تطور مؤشر الفقر البشري للفترة (1995– 2011)

البيان	1995	1998	1999	2000	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل الفقر	25,23	24,67	23,35	22,98	18,15	16,6	18,95	18,23	17,16	15,41	14,72	13,69

المصدر: تقرير CNES لسنوات (2005، 2008) . أما بيانات سنوات (2009، 2010، 2011) تم الحصول عليها بناء على معطيات البنك الدولي.

بلغ قيم مؤشر الفقر البشري حسب المعطيات الوطنية 25,23% في 1995 ليتراجع إلى 16,6 % في سنة 2005، ثم عاود التراجع ليصل إلى 13,69 % سنة 2011 ، ويعكس هذا التراجع زيادة في أمل الحياة، ومن المتوقع مواصلة تراجع مؤشر الفقر بفضل خطة الحكومة بزيادة الإنفاق في مجال البني الأساسية، التزود بالمياه، زيادة الإنفاق على التعليم وتنمية القطاع الصحي، وهذه النتائج سمحت للجزائر باحتلال مركز متقدم في ميدان التنمية البشرية من بين الدول النامية.

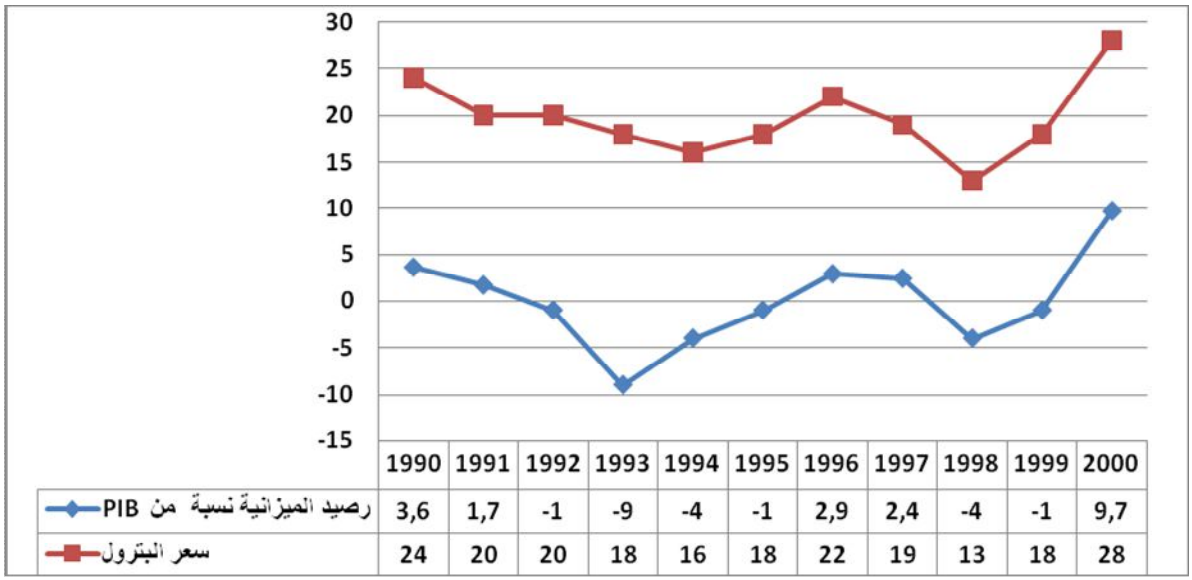
[1] – تقرير المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي: " **مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001**"، جوان 2002، ص 19.

2 - Rapport CNES,: « **Rapport sur les systèmes des relations de travail dans le contexte de l'ajustement structurel** », Alger, Avril 1998, p39.

رابعا: الميزانية العامة

شهد عقد التسعينات تراجعا في إجمالي الإنفاق العام، وقدّر خبراء من صندوق النقد الدولي هذا التراجع بنسبة قدرها 5 % من إجمالي الناتج المحلي ويرجع هذا إلى حزمة البرامج المفروضة على الجزائر، فالوضعية المالية للخزينة العمومية كانت في تدهور مستمر، حيث تحول الفائض مع بداية التسعينات إلى عجز، بنسبة انخفاض قدرت بـ 50 %، وعانت الخزينة عجزا ابتداءا من 1992 وهذا راجع لانخفاض الإيرادات مقابل زيادة النفقات العامة، ونجم هذا الانخفاض في الإيرادات عن انخفاض الجباية البترولية بسبب تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية وخاصة بعد الأزمة النفطية لعام 1986 وبغرض معرفة تطور الميزانية العامة خلال فترة التسعينات نقوم بعرض الشكل التالي:

الشكل رقم (09): رصيد الميزانية نسبة من الناتج الداخلي الخام وأسعار البترول في الجزائر خلال الفترة (2000 – 1990)



	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
رصيد الميزانية نسبة من PIB	3,6	1,7	-1	-9	-4	-1	2,9	2,4	-4	-1	9,7
سعر البترول	24	20	20	18	16	18	22	19	13	18	28

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات. Word Bank Data .

من خلال الشكل نلاحظ أن رصيد الميزانية تميز بعدم الاستقرار وهذا بسبب تبعيته وارتباطه الشديد بتقلبات أسعار البترول، حيث كان رصيد الميزانية موجبا في الفترات التي تميزت بارتفاع أسعار البترول وسالبا في فترات تراجع الأسعار، وهذا رغم وضع السلطات لصندوق ضبط الإيرادات إلا أن توازن الميزانية ظل هشا وعرضة للتقلبات القوية أثناء فترات الانخفاض الحاد والطويل في أسعار البترول.

خامسا: خدمة الدين الخارجي

رغم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر إلى أن المديونية الخارجية بقيت في ارتفاع مستمر إذ بلغت حوالي 28 مليار دولار سنة 1991 مسجلة زيادة تقدر بـ8,3 مليار دولار عن حجم الديون المسجلة في سنة 1986. والجدول الموالي يوضح تطور الدين الخارجي وخدمته خلال الفترة (1990 -2000) .

الجدول رقم (14): تطور الدين الخارجي وخدمته للفترة (1990-2000)

الوحدة: مليار دولار

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
إجمالي الدين الخارجي	28,10	27,55	26,6	25,7	28,85	31,5	33,6	31,2	30,4	28,3	25,2
خدمات الدين الخارجي	8,89	9,5	9,3	9,1	4,52	4,24	4,28	4,46	5,18	5,12	4,50
خدمات الدين / الصادرات %	66,34	73,89	76,5	82,2	47,1	38,8	30,9	30,3	48	39,1	20,8

المصدر: ـ بلعزوز بن علي ، مرجع سابق ، ص 180.

ـ برودي نعيمة ، مرجع سابق ، ص 21 .

قدر حجم الديون الخارجية بحوالي 30 مليار دولار في المتوسط خلال فترة برنامج التعديل الهيكلي الممتد من (1994–1998) ويمكن تفسير هذه الزيادة إلى تأجيل سداد حوالي 50 % من الديون الخارجية بسبب إعادة جدولة الديون مع كل من نادي باريس و لندن، وبعد الانتهاء من برنامج الاتفاق تقلصت الديون الخارجية إلى 22,5 مليار دولار سنة 2001 مسجلة تراجعا قياسا بقيمة 7,9 مليار دولار عن سنة 1998 أين قدرت الديون الخارجية بـ 30,47 مليار دولار ويرجع هذا التراجع في حجم المديونية إلى التحسن في إيرادات الدولة الناجمة عن زيادة الصادرات النفطية وارتفاع أسعار المحروقات.

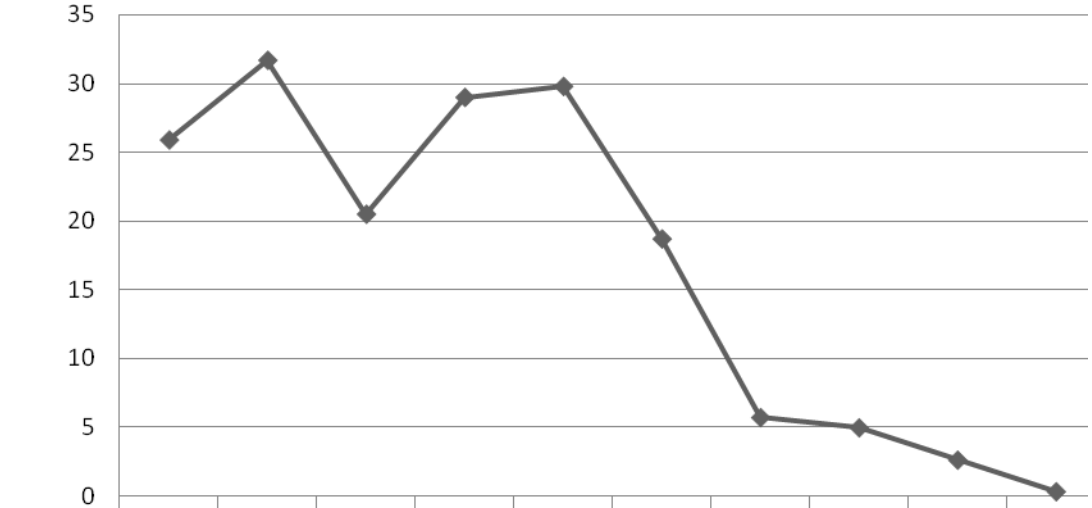
كما تقلصت الديون الخارجية المتوسطة و الطويلة الأجل إلى مستوى 22,3 مليار دولار سنة 2001 بعدما بلغت أقصى قيمة لها 33,6 مليار دولار سنة 1996، في حين لن تتجاوز الديون القصيرة الأجل في 2001 نسبة 1 % من إجمالي الديون الخارجية أي 260 مليون دولار.

أما خدمات الدين فقد بلغت في سنوات (1991، 1992 ، 1993): 9,5 مليار دولار، 9,3 مليار دولار، و أكثر من 9,1 مليار دولار على التوالي، وفي الوقت الذي بلغت فيه إيرادات صادرات الجزائر خلال هذه الفترة 12,9 مليار دولار، 12,1 مليار دولار و11 مليار دولار على التوالي، مسجلة بذلك ارتفاعات قياسية في نسبة خدمات الدين من قيمة الصادرات بلغت هذه النسب % 73,89 في 1991 و76,5% في 1992 و82,2% في سنة 1993، وسجلت استقرار عند مستوى منخفض على طول الفترة (1995 – 2000) بلغ في المتوسط 4,5 مليار دولار وذلك راجع بالأساس إلى إعادة جدولة الديون كما ذكرنا سابقا.

سادسا: التضخم

عرفت معدلات التضخم قيما مرتفعة مع بداية التسعينات ثم بدأت في الانخفاض تدريجيا إلى أن بلغت 0,3 عام 2000 والشكل الموالي يوضح تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1991-2000).

الشكل رقم(10): تطور معدل التضخم خلال الفترة (1991-2000)



	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
التضخم (٪)	25,9	31,7	20,5	29	29,8	18,7	5,7	4,95	2,6	0,3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Data base World Bank , op – cit

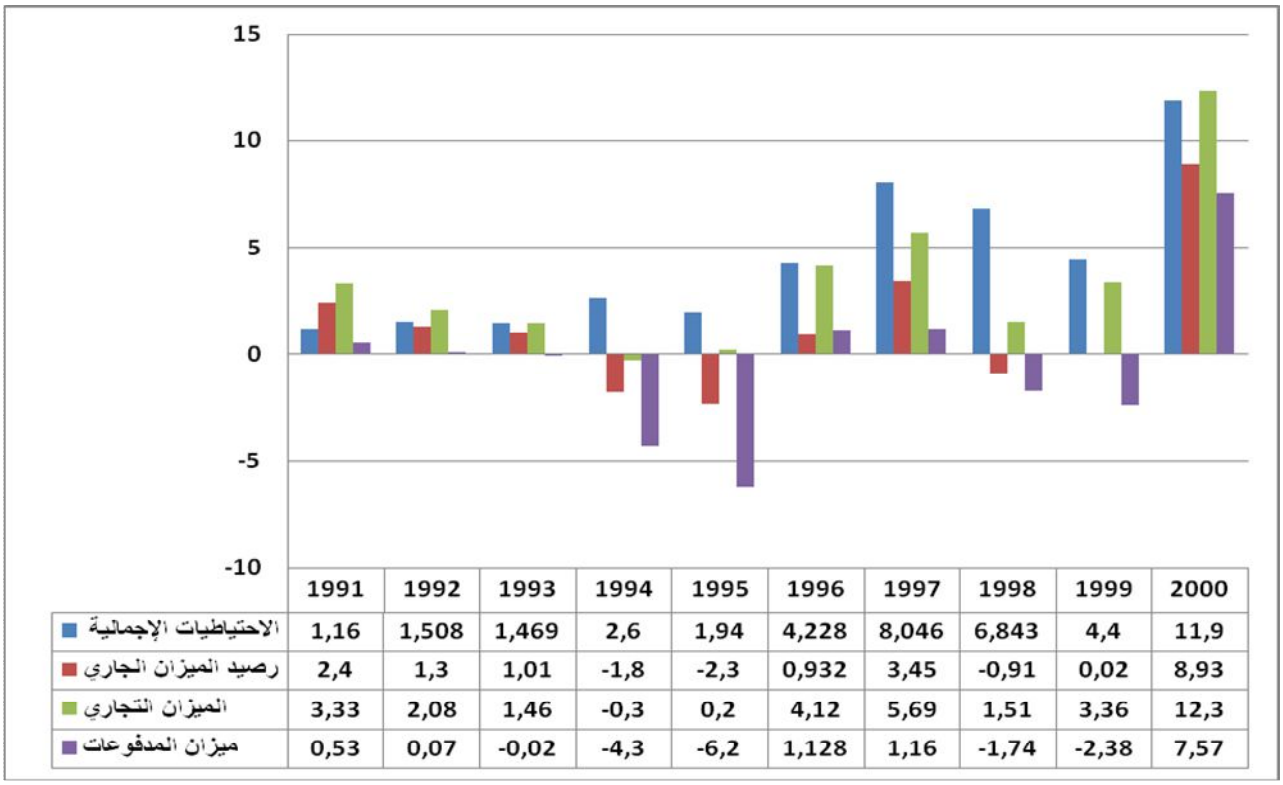
الملاحظ على معدلات التضخم أنها كانت في ارتفاع مطرد مع بداية الفترة حيث ارتفعت من 25,9% إلى أن وصلت حوالي 31,7 % كأقصى حد له سنة 1992، ثم بدأت في الانخفاض التدريجي إلى أن بلغت في سنة 1996 معدل 18,7 % ، لتعرف تراجع مهم بلغ 5,7 % سنة 1997 وتستمر في الانخفاض إلى 2,6% سنة 1999 إلى أن بلغت رقم قياسي قدر بـ 0,30 % عام 2000 كأدنى حد لمعدل التضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، ويعتبر انخفاض معدلات التضخم مؤشر إيجابي على تحسن الوضعية الاقتصادية، وهذا ما يوحي بأن الحكومة الجزائرية خطت خطوة عملاقة نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فبعدما كان المعدل 20,5% في بداية تطبيق البرنامج انخفض إلى 5 % في نهاية البرنامج، وهذا بفضل تخفيض قيمة سعر صرف الدينار الجزائري، والتعديلات التي مست أسعار السلع المدعمة ومستوى الأجور والتي كانت أثارها الاجتماعية مؤلمة عكس أثارها الاقتصادية من ناحية المؤشرات الكلية.

سابعا: تطور احتياطات الصرف ورصيد ميزان المدفوعات

يترجم رصيد ميزان المدفوعات النهائي في التغيرات التي تحدث على احتياطيات الصرف، فإذا كانت احتياطيات الصرف غير كافية، يتم الرجوع للمديونية الداخلية والخارجية، ولكون المديونية الخارجية عادة محكومة بقيود، يبقى الطريق الأوحد هو الإصدار النقدي لتمويل العجز، وهو ما يقود في الأخير إلى تخفيض قيمة العملة. والشكل التالي يوضح تطور كل من احتياطات الصرف ورصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (1991-2000).

الشكل رقم (11): تطور احتياطيات الصرف ورصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (1991-2000)

الوحدة: مليار دولار



	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الاحتياطيات الإجمالية	1,16	1,508	1,469	2,6	1,94	4,228	8,046	6,843	4,4	11,9
رصيد الميزان الجاري	2,4	1,3	1,01	-1,8	-2,3	0,932	3,45	-0,91	0,02	8,93
الميزان التجاري	3,33	2,08	1,46	-0,3	0,2	4,12	5,69	1,51	3,36	12,3
ميزان المدفوعات	0,53	0,07	-0,02	-4,3	-6,2	1,128	1,16	-1,74	-2,38	7,57

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات:

- Media Bank , Banque d'Algérie, Décembre / Janvier 2001.
- Banque d'Algérie, rapport 2003, Avril 2004, P.139.

امتازت الفترة (1990-1993) باختلال خارجي نتيجة العجز الذي عرفه ميزان المدفوعات وتدهور مؤشرات المديونية الخارجية وتآكل احتياطيات الصرف تبعا لذلك، وتميزت سنتي (1994-1995) بسنوات الأزمة الحادة في المدفوعات الخارجية التي عرفتها الجزائر بسبب انهيار أسعار المحروقات و زيادة خدمات الديون الخارجية ومستحقات الديون قصيرة الأجل، واستمر العجز في ميزان المدفوعات الناتج أساسا من عجز الميزان التجاري، إذ فاقت الصادرات الواردات سنة 1993 بالإضافة إلى الرصيد السالب لميزان العمليات الجارية منتقلا من (- 1,80) مليار دولار سنة 1994 إلى (- 2,30) مليار دولار سنة 1994، ويعود هذا إلى مدفوعات خدمة الدين وانخفاض التحويلات والرصيد السالب للميزان التجاري.

وقد بدأت نتائج الإصلاحات المتخذة ابتداء من سنة 1996 في البروز خاصة في القطاع الخارجي من خلال الرصيد الموجب لميزان المدفوعات 1996 و 1997 والناتج أساسا عن الرصيد الموجب للميزان التجاري، حيث سجل ارتفاعا في صادرات المحروقات بالحجم وزيادة إيرادات الصادرات بفعل التطور الإيجابي لسعر النفط وضغط الواردات، منتقلا من (- 0,3) مليار دولار سنة 1994 إلى 5,69 مليار دولار سنة 1997، بينما نسجل عودة العجز لميزان المدفوعات سنتي 1998 و 1999 بما قيمته (- 1,74) و(- 2,38) مليار دولار على التوالي، ورغم أن رصيد الميزان التجاري موجبا لكنه يلاحظ انخفاض واضحا فيه بحوالي 4,2 مليار دولار

نتيجة تراجع حصيلة إيرادات الصادرات التي انخفضت بدورها من 13,82 مليار دولار سنة 1997 إلى 10,14 مليار دولار سنة 1998، أي بتراجع قدر بـ 3,70 مليار دولار رغم مستوى الواردات المنخفض جدا مقارنة مع سنوات الأزمة (1993، 1994، 1995)، لكن كان مستوى احتياطيات الصرف المعتبر دور كبير حيث مكن من تجاوز هذا التراجع، حيث سجل انخفاض احتياطيات الصرف بحوالي 3 مليار دولار ما بين (1998-1999) بالإضافة إلى انتعاش السوق البترولية مجددا بحلول سنة 2000 أين ارتفعت أسعار النفط إلى حدود 28,5 دولار للبرميل، هذا الارتفاع في سعر النفط منذ سنة 2000، والذي وصل إلى أسعار قياسية جدا (تجاوز 50 دولار سنة 2005) جعل الوضعية المالية الخارجية للجزائر مريحة، حيث ارتفع رصيد الميزان التجاري من 3,36مليار دولار سنة 1999 إلى 12,30 مليار دولار سنة 2000، كما سمح التطور الايجابي الحاصل في بنود ميزان المدفوعات بإعادة تشكيل احتياطيات الصرف جد هامة، فبعد أن كانت في مستوى منخفض مثير للقلق في حدود 1,5 مليار دولار سنة 1993 (أقل من شهرين استيراد) انتقلت إلى 4,3 مليار دولار سنة 1996 (حوالي 4,5 شهر استيراد) ثم قفزت إلى 12 مليار دولار سنة 2000.

المبحث الثاني: الإجراءات المرافقة لبرامج الإصلاح الاقتصادي للتخفيف من البطالة في الجزائر

بالرغم من أن الإصلاحات تمكنت من تحقيق نتائج إيجابية على مستوى التوازنات المالية والنقدية، فقد تسببت سياسات الإصلاحات الاقتصادية في تكلفة اجتماعية كبيرة جدا وبالتالي أحدثت ضررا كبيرا بالمناصب الموجودة زيادة على عدم توفير مناصب جديدة، إذ أدت هذه الإصلاحات إلى انفصال السياسة الاقتصادية عن السياسة الاجتماعية، ومن ثم تدهورت أوضاع التشغيل باستمرار، وتفاقمت البطالة حيث وصلت معدلاتها إلى حدود 30% سنة 2000 ، وزادت حدتها من خلال تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، حيث أن هذا المخطط لم يوفر مناصب شغل جديدة ولكنه أحدث ضررا كبيرا بالمناصب الموجودة، ولذلك يبقى تحدي السياسية الاقتصادية في هذا المجال تحدي مزدوج بين المحافظة على المناصب الحالية والحد من البطالة، ناهيك عن خلق مناصب عمل جديدة.

المطلب الأول: البطالة والتشغيل في الجزائر

تسعى أغلب السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الحكومات والدول إلى تحقيق مستوى التشغيل الكامل الذي يبقى هدف صعب المنال في ظل الظروف الاقتصادية العالمية والتحولات الكبيرة التي تشهدها الدول والجزائر من بين هذه الدول التي تسعى للتقليص من حدة البطالة التي تشكل عبء على اقتصادها.

أولا: أسباب و خصائص البطالة في الجزائر

تختلف أسباب البطالة من دولة إلى أخرى، ومن منطقة إلى أخرى داخل المجتمع الواحد، ويمكن حصر الأسباب التي تقف وراء تنامي الظاهرة في الجزائر في النقاط التالي:

- حسب تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة لهيئة الأمم المتحدة التي ترى أن تفشي ظاهرة الفقر والبطالة في القارة السمراء يرجعان لجملة من التحديات والمعوقات تتمثل فيما يلي[1]:

- ضعف معدلات النمو، وضعف القوة التشغيلية للعمالة في قطاعات النمو، وعدم عدالة توزيع الفرص أو الثروة؛
- الزيادة السكانية، حيث أن زيادة عدد السكان سنويا يسبب ضغطا على موارد الدول، ومن ثم فقد لا تتناسب فرص العمل المتاحة مع تلك الأعداد المتزايدة؛
- عجز سوق العمل عن إستعاب الخريجين، فأعداد الخرجين من الجامعات والمعاهد التعليمية المختلفة تتزايد سنويا بمعدلات يعجز سوق العمل عن إستعابها؛
- عدم التمكن من خلق فرص عمل كافية تتوافق مع الأعداد المتزايدة من الداخلين إلى سوق العمل بسبب ضعف الإنتاج والاستثمارات؛

[1] – لمزيد من التفاصيل راجع:

- U.N. Economic Commission for Africa, Meeting the Challenges of Unemployment and Poverty in Africa, the sixth in the annual series, Addis Ababa, 2005. P3.

- سيادة ثقافة العيب التي تعني عدم استعداد الشباب في الغالب لممارسة العديد من الأعمال المهنية والحرفية التي هي دون الأعمال المكتبية والإدارية، التي تحتل في السلم التفضيلي للمهن لدى الشباب المراتب الأولى؛
- الاعتماد على استيراد منتجات الدول الغنية ذات المميزات التنافسية العالية والتي بالضرورة ستقضي على الصناعة المحلية وهذا ما يؤدي إلى تزيد أعداد المتعطلين وترفع معدلات البطالة أضعافا عما هي عليه؛
- انتشار ظاهرة الفساد الإداري والواسطة والمحسوبية في تشغيل الباحثين عن العمل؛
- تفاقم آثار الثورة العلمية والتكنولوجية على وضع العمالة حيث حلت الفنون الإنتاجية ذات الكثافة العالية لرأس المال محل تلك المعتمدة على العمل الإنساني في كثير من قطاعات الاقتصاد الوطني ومن ثم انخفاض الطلب على عنصر العمل البشري.

- آثار تنفيذ برنامج الخوصصة، إذ انتقل معدل البطالة من 17% سنة 1986 إلى 30% خلال السداسي الأول لسنة 1999 بسبب ما رافق الإصلاحات من تسريح للعمال وغلق للمؤسسات [1]؛
- أدت سياسة التعديل الهيكلي المتبعة سنة 1994 إلى انعكاسات سلبية كون أن ذلك التعديل يتطلب سياسات إنكماشية من خلال الضغط على الطلب مما يقلص مستويات النمو وبالتالي التشغيل [2]؛
- أزمة إنخفاض أسعار النفط عام 1986 وأثارها على الاقتصاد الوطني، حيث انخفض سعر برميل البترول من 27,7 دولار للبرميل إلى 16,5 دولار، فاقدا بذلك حوالي 10 دولارات خلال سنة واحدة فقط بعدما كان في حدود 32 دولار أمريكي قبل 4 سنوات[3]، حيث أثرت هذه الأزمة على الاقتصاد الجزائري الذي كان يعتمد اعتمادا مفرطا على قطاع المحروقات كمصدر لتمويل النشاط الإقتصادي وإبقاء الاقتصاد الجزائري الهش دوما خاضعا للسوق النفطية، وبالتالي المحافظة على معدل بطالة مرتفع ولأمد أطول ؛
- الأزمة الأمنية التي مرت بها البلاد وأدت إلى تراجع مستوى الاستثمار الداخلي أو القادم من الخارج والذي يعتبر من أهم مصادر التشغيل وامتصاص البطالة؛
- تأثير أزمة المديونية على الاقتصاد الجزائري؛

[1] – تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: " **الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني سنة 2004** "،الجزائر، 2005، ص ص : 114– 120.

[2] – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: " **التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000** " ، الجزائر ، 2001، ص 161 .

[3] - Hocine Benissad ,OP-CIT,P 446

أما بالنسبة لخصائص البطالة في هذه الفترة في المجتمع الجزائري نذكر منها:

- ارتفاع نسبة البطالة عند النساء، حيث انتقلت على المستوى الوطني من 125.000 إلى 478.000 شخص، في مدة ثلاث سنوات بين 1992 و1995؛
- الكتلة الكبيرة للبطالين والتي تخص الشباب، حيث نجد أن أكثر من 80% من البطالين لا يتجاوز سنهم 30 سنة في عام 1998 ويمكن إرجاع هذه النسبة الكبيرة في بطالة الشباب أساسا إلى النسبة المرتفعة لهذه الفئة مقارنة بالحجم الكلي للسكان[1]؛
- لم تعد ظاهرة البطالة تقتصر على المناطق الريفية فحسب بل أصبحت منتشرة في الأوساط الحضرية حيث كان معظم البطالين يتمركزون إلى وقت قريب في المناطق الريفية ويبدو هذا الاتجاه مرتبط ارتباطا وثيقا بركود النشاط الاقتصادي الناجم عن التعديل؛
- ضعف مستوى التأهيل والتعليم لدى البطال، فالبطالة تمس خاصة الأفراد الذين لا يملكون تأهيلا، حوالي مليون بطال لهم مستوى دراسي متوسط و 73% منهم ليس لديهم أي تأهيل ، والذين لا يملكون تأهيلا يجدون صعوبة كبيرة في الإدماج، هذا ما يجعل معدل بطالة هذه الفئة مرتفع مقارنة بباقي الفئات[2]؛
- انتشار العمل المؤقت على حساب العمل الدائم الذي كان يشكل إلى وقت قريب الصيغة التعاقدية الأكثر شيوعا؛
- بدأت بطالة حملة شهادات التعليم العالي في ارتفاع، حيث قدرت بـ 80 ألف شخص سنة 1996 نتيجة لغلق المؤسسات والظروف التي مرت بها البلاد؛
- الاتجاه نحو بطالة طويلة المدة واضح وموجود،حتى أن هذا النوع من البطالة يزداد خطورة ومدة البحث عن الشغل انتقلت من 23 شهرا سنة1987 لتصل إلى 27 شهرا سنة 1996 ولدينا أكثر من 55% من البطالين يبحثون عن شغل مند أكثر من سنة و 35% منذ أكثر من سنتين.
- تعتبر البطالة أكثر ارتفاعا في أوساط الطبقات الاجتماعية المحرومة (44 %عند الفقراء)[3].

ثانيا: سوق العمل في الجزائر

يعبر سوق العمل عن المجال التنظيمي الاقتصادي الذي يتفاعل فيه عرض العمل والطلب عليه، بمعنى أنه يتم فيها بيع خدمات العمل وشراؤها، وبالتالي تسعير خدمات العمل ويتميز سوق العمل في الجزائر بالخصائص التالية[4]:

---

[1] - Rapport (CNES): « **Avis relatif au projet de plan national de lutte contre le chomage : Alger»** ,11 éme session , juillet 1998, P12.

[2] - Chantal BERNARD,Jacques CHARMES: « **Le marché du travail dans les économies du Maghreb à la veille de l'ouverture euro-méditerranéenne** » (quelques comparaisons avec les PECO),colloque de Tunis , 28-29 janvier 1999, P1.

[3] -Rapport (CNES): « **Avis relatif au projet de plan national de la lutte contre le chômage»**,OP.CIT,P12.

[4] – وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي: "" إستراتيجية ترقية التشغيل ومحاربة البطالة " ،2008 .

- عجز في اليد العاملة المؤهلة وضعف التطور بالنسبة للحرف؛
- عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات التشغيل؛
- ضعف الوساطة في سوق الشغل ووجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل؛
- عدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل؛
- انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي والذي يشكل عائقا أمام الاستثما؛
- ضعف قدرة المؤسسات على التكيف مع التحولات المستجدة في بيئتها؛
- صعوبة الحصول على القروض البنكية خاصة بالنسبة للشباب أصحاب المشاريع؛
- ترجيح النشاط التجاري (الذي لا ينشئ مناصب شغل كثيرة) على حساب الاستثمار المنتج المُولّد لمناصب الشغل؛
- العامل الاجتماعي الثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور ؛
- ترجيح المعالجة الاجتماعية للبطالة لمدة عدة سنوات؛
- ضعف التنسيق ما بين القطاعات؛
- ضعف الحركية الجغرافية والمهنية لليد العاملة والتي نتج عنها عدم تلبية بعض عروض العمل، لاسيما في المناطق المحرومة (في الجنوب والهضاب العليا).

يمكن اعتبار الطلب على العمل دالة لثلاثة عوامل رئيسية هي: النمو السكاني، زيادة مساهمة المرأة وفئة الشباب في سوق العمل وانتشار التعليم، وفيما يلي تفصيل كل عامل على حدة:

يعتبر نمو وتزايد السكان عاملا مساعدا لزيادة الطلب على العمل، ففي الجزائر نجد أن الفترة الممتدة من سنة 1970 حتى 1985 تميزت بمعدل نمو سكاني مرتفع قدر بحوالي 2,9 % ولكن هذه النسبة تراجعت منذ بداية الأزمة الاقتصادية للجزائر منذ سنة 1986، فوصل بذلك معدل النمو السكاني في عام 2010 إلى 1,47% [1]، هذه الوتيرة المنخفضة في معدل النمو السكاني سوف تؤدي على المدى البعيد إلى تخفيف الضغط على سوق العمل في الجزائر وتكون عاملا إيجابيا نحو توازن هذا السوق.

ويُعزى انخفاض معدّلات البطالة في الجزائر على مدى السنوات الثمانينيات، إلى تغيّر الاتجاهات الديموغرافية، حيث كان هناك تباطؤ في النمو السكاني تراجع معدّلات الخصوبة، ومع ذلك، لا تزال معدلات البطالة لدى النساء والشباب مرتفعة بالرغم من أن الجزائر حقّقت نجاحا ملموسا في الحدّ من معدّلات البطالة، فقد خُفِّضَت نسبة البطالة فيها بأكثر من النصف بين العامين 1986 و2011 ، إلّا أنّ هذا التخفيض أتى على

[1] – بيانات البنك العالمي ، WDI .

حساب جودة فرص العمل المتاحة [1]، كما ارتفعت نسبة الأنشطة التي تقوم بها النساء من 1,8% في سنة 1996 إلى 9,6 % في سنة 1998، أي بزيادة قدرها 5 مرات، وكذلك ارتفعت مساهمة المرأة في العديد من القطاعات ويأتي في مقدمتها قطاع الخدمات، الذي وصلت نسبة مشاركة المرأة فيه بين عامي 1990 و1997 نسبة 36 %، أما في ما يتعلق بفئة الشباب فهي الفئة التي تعرف معدلات بطالة مرتفعة مقارنة بالكبار، إذا أن حوالي 70,1 % من العاطلين عن العمل في سنة 2006 تقل أعمرهم عن 30 سنة.

يمثل الاستثمار في رأس المال البشري عاملا مهما في دعم النمو الاقتصادي للدول من خلال توفير أيدي عاملة مؤهلة تساهم في رفع مستويات الإنتاجية، أما في الجزائر فإن أهم مساهمة لتوسع التعليم قد كانت في خفض نسبة الأمية وخاصة بين النساء ، حيث انخفضت من 76 % في سنة 1980 إلى 44 % في سنة 1999، الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على العمل عند فئة النساء.

أما فيما يتعلق بجانب عرض العمل، فإنه يمكن النظر إلى سوق العمل بالجزائر على أنه يتكون من قطاعيين: قطاع ريفي أو قروي يشمل جميع النشاطات الفلاحية وبعض الحرف التقليدية، وقطاع حضري يشمل نوعين من الممارسات المهنية الرسمية وغير الرسمية وقد كان القطاع الريفي في عام 1977 يمتص حوالي 72,2 % من مجمل اليد العاملة غير أن هذه النسبة انخفضت إلى حوالي 42 % في سنة 2003 نتيجة هجرة السكان من الأرياف إلى المدن وهو ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة في القطاعات الرسمية وبروز القطاع غير الرسمي الذي امتص حوالي 36,5 % من مجمل التوظيف خارج قطاع الزراعة في سنة 2002 وأيضا 39% من مجمل التوظيف في القطاع الحضري[2] .

ثالثا: تطور مستويات التشغيل والبطالة

هناك نوعان من سياسات التشغيل، السياسات الفاعلة التي تعمل على رفع مستوى التشغيل في الاقتصاد، والسياسات السلبية التي تكتفي بالمعالجة الاجتماعية للبطالة بواسطة مختلف التحويلات الاجتماعية المخصصة للبطالين أي تخفيض معدل البطالة الرسمي، وعليه فمفهوم سياسات التشغيل هي الطريقة التي تتبناها كل حكومة في محاربة البطالة، أي الكيفيات العملية المستعملة لخلق أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل المناسبة للبطالين. وتعد محاربة البطالة في الجزائر ضمن التحديات التي تواجهها السلطات العمومية و أحد الأولويات الكبرى لبرنامج عمل الحكومة، وجعل محاربتها أحد الأهداف الرئيسية لسياسة الإنفاق المنتهجة من طرف الدولة والمتمثلة في مختلف برامج الاستثمار العمومي المنفذة أو الجاري تنفيذها على طول الفترة من 2000 إلى 2015.

---

[1] – الحسن عاشي: " **سوق العمل في المنطقة المغاربية :الهياكل والمؤسسات والسياسات** "، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ملتقى دولي، الرباط، 2010 .على الموقع : http://carnegie-mec.org تاريخ زيارة الموقع 10 /2014/11 .

[2] – شيبي عبد الرحيم ، شكوري محمد : " **سوق العمل بالجزائر وأثر السياسات الاقتصادية التجميعية على معدلات البطالة** " ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية تصدر عن معهد العربي للتخطيط بالكويت، عدد خاص بعنوان أزمة البطالة في الدول العربية ، المجلد 10 ، العدد 2، 2008 ، ص 42 .

لمواجهة هذه المشكلة تبنت الحكومة الجزائرية سياسة تشغيل تتمحور أساسا حول اتخاذ مجموعة من التدابير ضمن أطر مؤسساتية تخضع لأحكام تشريعية من خلال إنشاء مجموعة من الأجهزة الخاصة بعملية التشغيل، سواء المسيرة من طرف وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، أو المسيرة من طرف وكالة التنمية الإجتماعية أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، ومختلف أجهزة دعم وتشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وغيرها من الوسائل والإجراءات، من خلال توفير مناصب شغل مؤقتة للبطالين بصيغ مختلفة ومتعددة من عقود الإدماج المهني (ANEM)، إضافة إلى المنح المخصصة للأشخاص المحرومين و عديمي الدخل في إطار الشبكة الاجتماعية من خلال جهاز وكالة التنمية الاجتماعية (ADS)*، ومختلف وكالات تشغيل الشباب، القرض المصغر، صندوق التأمين على البطالة، في إطار دعم وتنمية المبادرات المقاولاتية للشباب، بالإضافة لآليات غير مباشرة مثل صندوق ضمان القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات، صندوق الزكاة، وغيرها من الآليات المستحدثة والتي تم تعزيزها في إطار آليات وضعت سابقا، هذا من جهة. ومن جهة أخرى وضع وتبني برامج للاستثمارات العمومية من خلال اعتمادات مالية ضخمة.

1- مفهوم سياسات التشغيل:

تتكون سياسة التشغيل من كلمتين: السياسة والتي تعني مجموعة من الإجراءات الإدارية والتدابير التنظيمية، أما التشغيل فيعني: كافة عمليات التأثير التي يحدثها الإنسان من نشاط بدني أو جسدي يشغل بها وقته لقاء أجر.

ويقصد بسياسة التشغيل: الأسلوب الذي يتبناه المجتمع إزاء توفير فرص العمل للقوى العاملة المتاحة، وفي إعداد وتكوين أفرادهم، وفي تنظيم العلاقات بين العمال وأرباب العمل، عن طريق التعليمات والقواعد والقوانين، وتعكس سياسة التشغيل أيديولوجية النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم ونظرته للعمل وحق المواطن فيه[1].

2- تطور عدد السكان الناشطين ومعدلات البطالة والتشغيل:

نحاول من خلال الجدول الموالي دراسة تفصيلية لتطور مستويات التشغيل والبطالة خلال الفترة (2000 - 2004)، مع العلم أننا نعتمد معدلين للبطالة:

- **معدل البطالة الرسمي:** وهو المعدل المعلن من طرف الديوان الوطني للإحصائيات والمعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي.
- **معدل البطالة المصحح:** الذي يحسب كما يلي:

معدل البطالة المصحح =(فئة العاطلين عن العمل + فئة العمال غير المنتظمين)/ الفئة النشطة.

---

* **ADS :** Agence de Développement sociale .

[1] – سميحة يونس ، مرجع سابق ، ص 76 .

الجدول رقم (15): تطور مستويات التشغيل والبطالة خلال الفترة (2000 – 2004)

الوحدة: مليون نسمة

السنوات	2000	2002	2004
1. القوى العاملة :	4.977	5.462	5.981
قطاع الفلاحة	1.185	1.438	1.617
قطاع البناء والأشغال العمومية	0.781	0.860	0.980
قطاع الصناعة	0.497	0.504	0.523
قطاع الخدمات	2.514	2.660	2.861
2. العاملين غير المنتظمين*	1.263	1.455	2.07
3. العاطلين عن العمل	2.610	2.388	1.729
معدل البطالة الرسمي %	29,5	25,7	17,7
معدل البطالة المصحح %	43,76	41,30	38,84
مجموع القوى النشطة	8.850	9.305	9.780

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر، 2005.

يتبين من الجدول أعلاه أن هناك انخفاض في معدل البطالة خلال الفترة (2000-2004)، إلا أن الانخفاض المسجل في معدل البطالة الرسمي أكبر من الانخفاض المسجل في معدل البطالة المصحح الذي انخفض بـ 4,92 نقطة مئوية بينما سجل معدل البطالة الرسمي انخفاض تجاوز 11,8 نقطة مئوية، هذا التفاوت في نسب الانخفاض بين المعدلين يعزى إلى إرتفاع حجم القوى العاملة من جهة والزيادة المسجلة في حجم فئة العاملين غير المنتظمين من جهة أخرى مع العلم أن المعدل الرسمي يقصي هذه الفئة من فئة البطالين بينما المعدل المصحح يحسب هذه الفئة ضمن فئة البطالين، كما سجل ارتفاع في حجم القوى العاملة بنسبة 20,17% في الفترة (2000-2004) مع العلم أن الارتفاع شمل القطاعات التالية:

- **قطاع الخدمات:** سجلت عمالة هذا القطاع زيادة بنسبة 13,80 % خلال نفس الفترة، هذه الزيادة تفسر بالتوسع المسجل في قطاعات التجارة والنقل والاتصالات، نتيجة زيادة حجم المبادلات التجارية الداخلية والخارجية؛
- **القطاع الفلاحي:** سجلت عمالة هذا القطاع زيادة بنسبة 36,45% خلال نفس الفترة، ويعود هذا التحسن بالدرجة الأولى إلى تطبيق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية منذ سنة 2000، لكن فرص العمل التي يوفرها القطاع ظرفية وغير مستدامة بالنظر للارتباط الشديد لهذا القطاع بالظروف المناخية السائدة؛
- **قطاع البناء والأشغال العمومية:** فيما يخص عمالة هذا القطاع فقد سجل نسبة زيادة قدرت بـ 25,48% خلال نفس الفترة، رغم ذلك فإن فرص العمل التي يوفرها القطاع تبقى مرتبطة في الأساس بحجم التدخل الحكومي في القطاع من خلال المشاريع والعمليات المبرمجة في القطاع؛

* **العاملين غير المنتظمين** هم العاملين في السوق الموازية بالإضافة إلى الشباب الذين يؤدون الخدمة الوطنية .

- **قطاع الصناعة:** سجلت عمالة هذا القطاع زيادة بنسبة 05,23 % خلال نفس الفترة، إذ أن هذه النتيجة تؤكد على أن القطاع الصناعي لم يتجاوب بالشكل الكافي مع الإصلاحات الاقتصادية.

ويمكن القول أن الانخفاض الهام في معدل البطالة الرسمي والنسبي في معدل البطالة المصحح يرجع إلى زيادة مستوى التشغيل في قطاعات الفلاحة، البناء والأشغال العمومية والخدمات، إلا أن فرص العمل المحققة ضمن قطاعي الفلاحة والبناء والأشغال العمومية تبقى مؤقتة وغير دائمة.

كما أدى تطور عدد السكان النشطين في الجزائر في الفترة ما بين (2001 إلى 2015) إلى انتعاش سوق العمل في الجزائر، ففي سنة 2005 بلغ عدد السكان النشطين 9.492.508، ثم انتقل سنة 2009 إلى 10.544.000، مما تسبب في ارتفاع معدلات التشغيل من 84,7% إلى 89,83%، ويمكن توضيح تطور عدد السكان النشطون والمشتغلون والبطالون ومعدلات التشغيل في الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (16): توزيع السكان النشطون والمشتغلون والبطالون في الجزائر خلال الفترة (2001– 2015)

البيان	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008
السكان المشتغلون	6.228.772	6.684.056	7.798.412	8.044.220	8.868.804	8.594.243	9.146.000
السكان البطالون	2.339.449	2.078.270	1.671.534	1.448.288	1.240.841	1.374.663	1.169.000
السكان النشطون	8.568.221	8.762.326	9.469.946	9.492.508	10.109.645	9.968.906	10.315.000
نسبة التشغيل %	29,8	30,4	34,7	34,7	37,2	35,3	37
نسبة النشطون %	41	39,8	42,5	41	42,5	40,9	41,7
البيان	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
السكان المشتغلون	9.472.000	9.736.000	9.599.000	10.170.000	10.788.000	10.239.000	10.594.000
السكان البطالون	1.072.000	1.076.000	1.062.000	1.253.000	1.175.000	1.214.000	1.337.000
السكان النشيطون*	10.544.000	10.812.000	10.661,000	11.423.000	11.964.000	11.453.000	11.931.000
نسبة التشغيل%**	37,2	37,6	36	37,4	39	36,4	37,1
نسبة النشطون %	41,4	41,7	40	42	43,2	40,7	41,8

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حصيلة إحصائية حول التشغيل من (1962–2011).

- ONS : Rapport ; Activité, Emploi et chômage en septembre 2015 , N^0 726 .
- ONS : Rapport ; Activité, Emploi et chômage en septembre 2014 , N^0 683 .

يستقبل نظام التعليم والتكوين المهني في الجزائر قرابة 8 ملايين فرد، ورغم الانخفاض الطفيف في معدل الملتحقين بسبب انخفاض نسبة النمو الديموغرافي، فإن نسبة الشباب أقل من 19 سنة لا زالت تمثل نسبة معتبرة من حجم السكان وهو الأمر الذي يستدعي الاهتمام بتكوين وتعليم هذه الفئة التي تشكل عمود التنمية الاقتصادية في السنوات المقبلة، كما بلغ عدد السكان في سن العمل (أكثر من 15 سنة) سنة 2005 23.161.963 شخص، بالتوازي مع ارتفاع عدد السكان النشيطين إلى 9.492.508 عامل، وتطور العمل ومعدل التشغيل خصوصا في السنوات الأخيرة.

* **السكان النشيطون:** عرف مكتب العمل الدولي السكان النشطون بأنهم مجموع السكان المشتغلين والبطالين الذين يبحثون عن عمل ولا يجدوه.

** **نسبة التشغيل:** هي نسبة السكان المشتغلين إلى إجمالي عدد السكان.

وقد شهدت السنوات الخمس الأولى من الألفية الثالثة خلق مناصب عمل أكبر من عشريات السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات، خصوصا في قطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية كما سبق ذكره، ويبقى الرهان الحقيقي في رفع مناصب الشغل المؤهلة لأنه حوالي ثلث المشتغلين فقط يملكون المستوى الثانوي والجامعي مع توسيع التكوين المهني للفئات الأخرى الأقل تعليما، كما أن رفع مستوى التأهيل لدى العمال لا يقتصر على القطاع العمومي فقط، بل يجب أن يتعداه إلى مؤسسات القطاع الخاص الواجب عليها ضمان الرسكلة الدائمة لعمالها مع التكوين المستمر أثناء العمل من أجل التكيف مع منصب العمل، وبالتالي المساهمة في دعم قدراتها الإنتاجية.

الملاحظ أن نسبة التشغيل تطورت في الجزائر بصورة تدريجية بين سنوات 2001 التي كانت 29,8% لتصبح 37,2% عام 2006 وهو ما ساهم في خلق مناصب شغل جديدة وخفض معدلات البطالة في تلك الحقبة من 27,30% سنة 2001 إلى 17,7% سنة 2004[1]، لتنخفض سنة 2007 إلى 35,3 %، لتعاود في الارتفاع سنوات (2008– 2009– 2010) على التوالي بمتوسط 37,26 سنويا، لتنخفض سنة 2011، لتعاود في الارتفاع من جديد سنتي 2012 و2013.

هناك تضارب بين تطور السكان البطالون خلال الفترة (2005–2010) من جهة وتطور كل من السكان النشطون والسكان المشتغلون من جهة ثانية، حيث انخفاض السكان البطالون من سنة لأخرى، قابله ذلك استقرار في السكان النشطون والسكان المشتغلون، يفسر ذلك على ركود التطور في الشغل والنشاط خلال هاته الفترة. إن معدلات التشغيل في الجزائر من أضعف المعدلات في العالم، مقارنة بمعدل التشغيل العالمي الذي قدر من طرف المنظمة الدولية للعمل سنة 2010 بـ 61,1%، وفي بلدان الاتحاد الأوربي سنة 2008 قدر حوالي 66%، وفي بلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط سنة 2008 بـ 45%. إن تدني معدل التشغيل في الجزائر تعني عدم قدرة الاقتصاد الوطني على توفير العدد الكافي من مناصب الشغل للقوى العاملة، ولا سيما الوافدين الجدد على سوق العمل من الشباب، إضافة إلى العامل الديمغرافي المتمثل في الزيادة في القوى العاملة في بداية العشرية، إضافة إلى عوامل أخرى أكثر تفسيرا لعجز سوق العمل في الجزائر على توفير العدد الكافي من مناصب العمل.

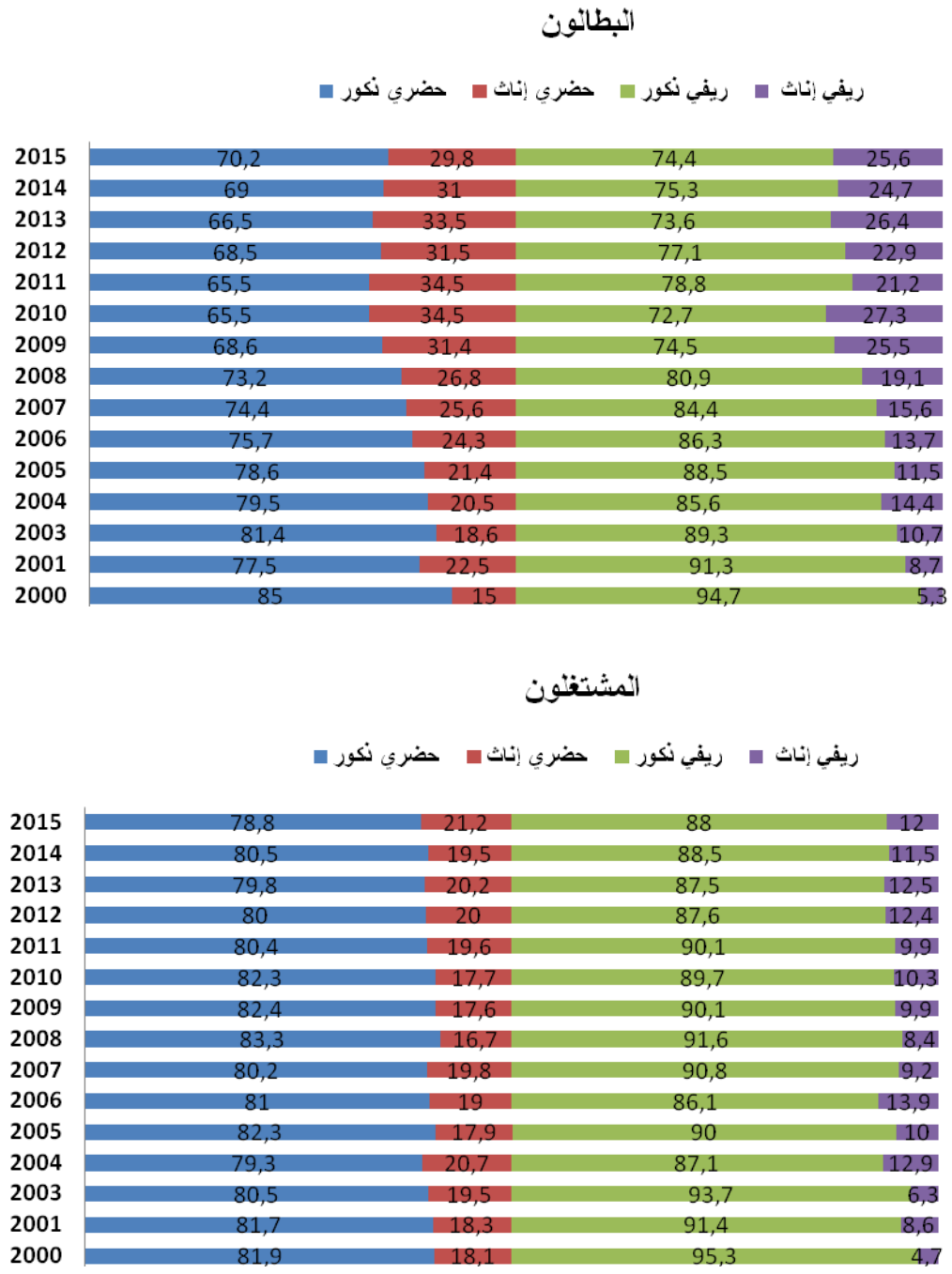
وقد اعتبر مكتب العمل الدولي أن ارتفاع مستوى التكوين يلعب دورا كبيرا في جذب الاستثمارات الأجنبية في المجالات ألّتي تحتاج إلى كفاءة عالية.

[1] – الأرقام مأخوذة من الشكل رقم 20 .

3- توزيع التشغيل والبطالة حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس:

من خلال الشكل الموالي يمكن أن نعرف كيف تتوزع نسب المشتغلين والبطالين من حيث المناطق الجغرافية وحسب الجنس والوحدة %:

الشكل رقم (12): توزيع المشتغلين والبطالين حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس خلال الفترة (2000-2015)



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الملحق رقم 01 .

من خلال الشكل السابق ومعطيات الملحق رقم 01 نجد أن المناطق الحضرية تشمل عدد كبير من السكان المشتغلين حيث بلغت 7749 ألف سنة 2008 و 7252 ألف سنة 2013 في حين نجد أن السكان المشتغلون

في مناطق الريف بلغ عددهم كأكبر عدد 3578 ألف سنة 2006 و 3536 ألف سنة 2013 ، وهذا راجع إلى تمركز المشاريع الاقتصادية في المدن وكذلك الفرد الريفي المتعلم يتجه نحو المدينة من أجل فرص عمل أكثر ملائمة لأن الريف لا يتوفر على مناصب شغل تلائمه.

كما نلاحظ استحواذ الذكور على الجزء الأكبر من مناصب الشغل في المنطقتين حيث بلغت نسبة الذكور في المناطق الحضرية في عام 2008 بـ 83,3 % وفي المناطق الريفية بلغت 95,3% في عام 2000، أما نسبة الإناث فلا تمثل سوى 16,7% في عام 2008 في المناطق الحضرية و 4,7 % في عام 2000 بالنسبة للمناطق الريفية، إلا أن نسبة مساهمة فئة الإناث في النشاط الاقتصادي هي في تحسن ويعود ذلك لتزايد مشاركة المرآة في سوق العمل الجزائري بسبب تزايد نسبة الفقر في المجتمع ، واستحوذ قطاع التجارة والخدمات على أكبر نسبة من اليد العاملة وهو قطاع يتلاءم مع تفضيلات هذا الجنس، كما أن مناصب الشغل المتوفرة أكثرها مناصب غير دائمة، وتتمركز في المناطق الحضرية مما يساعد المرأة (لأن المرأة الريفية حسب عادات وتقاليد الريف الجزائري لا تبحث عن العمل عكس المرأة الحضرية)، وتمركز مناصب التشغيل في المناطق الحضرية يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية.

ومن خلال الشكل الخاص بالبطالين نجد البطالة تمس فئة الذكور أكثر من الإناث، حيث بلغت أكبر نسبة للذكور في عام 2000 بالمنطقتين: المنطقة الحضرية بـ 85 % والمنطقة الريفية بـ 94,7 %، ونلاحظ أنها في تناقص لتصل عام 2013 ما نسبته 66,5 % أي ما يعادل 1340 ألف بطال إلى 575 ألف بطال عام 2013 بالمناطق الحضرية، في حين نلاحظ أن البطالة عند الإناث عرفت تزايد حيث بلغت نسبة 15% عام 2000 أي ما يعادل 236 ألف عاطلة لتصل إلى حوالي 34,5 % في عامي 2010 و2011 أي ما يعادل 754 ألف و746 ألف على التوالي، ويرجع سبب ذلك إلى دعم الدولة لفئة البطالين مما يجعل نسبة العاطلات عن العمل تزداد بسبب الاستفادة من التعويض عن البطالة وارتفاع نسبة الإناث المتمدرسات والمتخرجات.

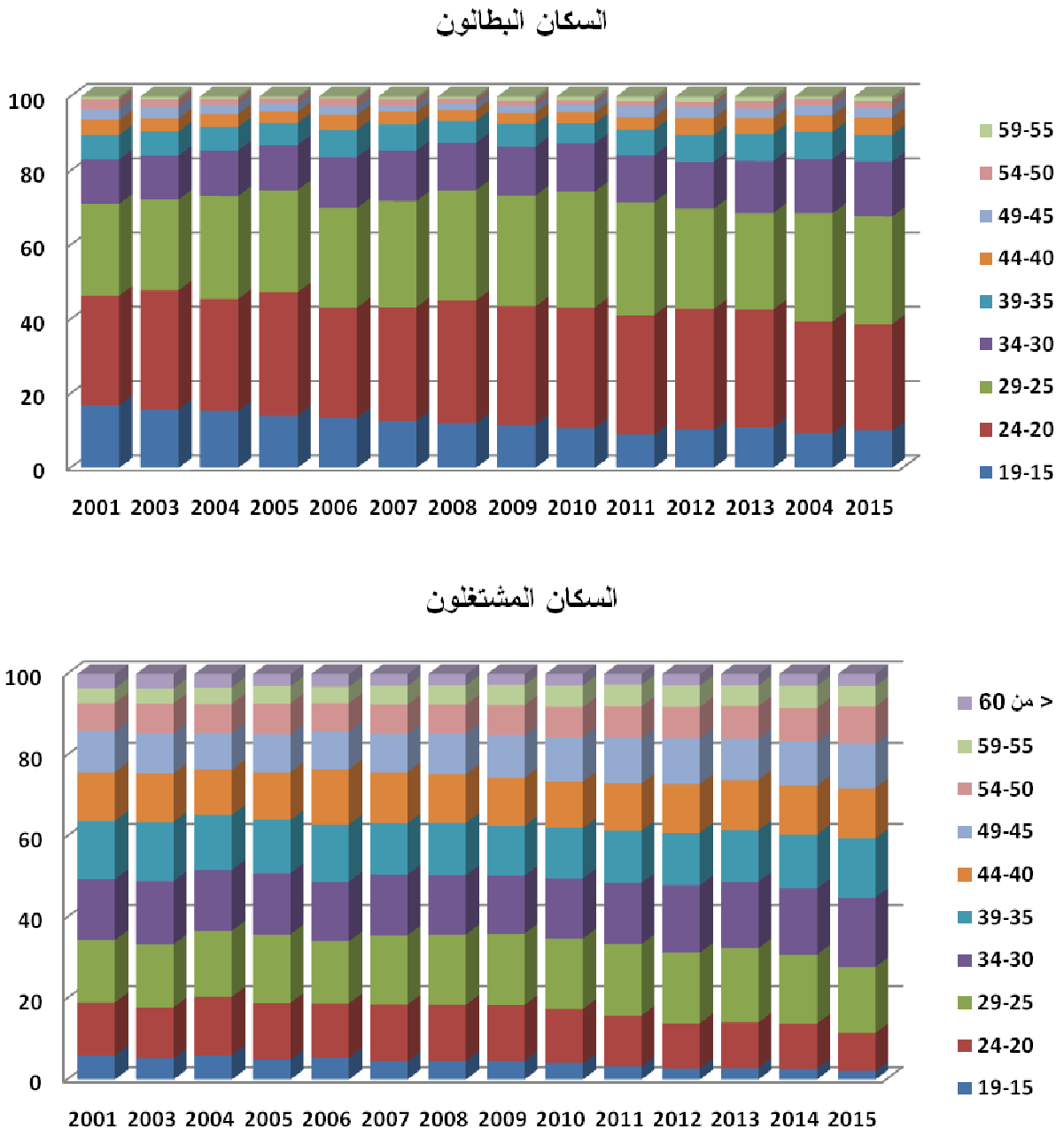
إن حجم البطالة كبير بالنسبة للمناطق الحضرية عن المناطق الريفية حيث وصل أكبر عدد في عام 2000 إلى 1577 ألف عاطل في المناطق الحضرية مقابل 933 ألف عاطل في المناطق الريفية، والتفسير الوحيد لهذه الحالة هو الهجرة نحو المدن هروبا من البطالة الموسمية (قطاع الفلاحة) في الريف.

4- توزيع التشغيل والبطالة حسب فئات العمر:

إن دراسة التشغيل والبطالة حسب فئة العمر مهمة من أجل التعرف على نوعية التشغيل والبطالة هل هي شابة أم لا، والشكل التالي يبن ذلك:

الشكل رقم(13): توزيع المشتغلون والبطالون حسب الفئات العمرية خلال الفترة (2001-2015)

الوحدة: %



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم 02.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن البطالة تمس بشكل كبير الفئة العمرية (20-24) سنة حيث بلغت أكبر نسبة في هذه الفئة العمرية 33,2% سنة 2005، ثم تليها الفئة (25-29) سنة التي بلغت أكبر نسبة في هذه الفئة العمرية 31,2% سنة 2010، أي أن الشباب الأقل من 30 سنة يعانون من مشكل البطالة ومعظمهم من الشباب المتخرجين من الجامعات ومعاهد التكوين والتي أصبحت لا تتلاءم مع احتياجات سوق العمل وكذلك المؤدون لواجب الخدمة الوطنية والذين معظمهم يتقدمون لأول مرة لسوق العمل ونقص الخبرة

والتجربة لديهم، وهذا ما يؤدي إلى الهجرة (هجرة الأدمغة)، ونستنتج أن البطالة تمس بالدرجة الأولى الشباب الذين يشكلون الجزء الأكبر من فئة السكان الناشطين، وتتركز بشكل خاص بين الداخلين الجدد لسوق العمل,

كما نلاحظ من خلال شكل توزع المشتغلين في الجزائر حسب الأعمار أن الفئة العمرية (25–29) سنة تمثل أكبر نسبة، حيث بلغت 18,3% سنة 2013 ثم تليها الفئة العمرية (30–34) سنة التي بلغت أكبر نسبة لها 16,6% سنة 2012، أيضا نجد الفئة العمرية (20–24) سنة بلغت نسب لا بأس بها من التشغيل حيث بلغت أكبر نسبة 14,4% سنة 2004، وهذا ما يؤكد أن التشغيل في الجزائر يعتمد على فئة الشباب أي الذين لا تتعدى أعمارهم 35 سنة على الخصوص، كما نلاحظ أن نسبة التشغيل ضئيلة جدا في الفئات العمرية التي تتعدى 55 سنة وتراوحت ما بين 2,6 % إلى 5,4 % في سنة 2011، كذلك الفئة العمرية أقل من 20 سنة تراوحت ما بين 2,6 % إلى 6,02%.

المطلب الثاني: الآليات المعتمدة لمعالجة مشكلة البطالة في الجزائر

تعتبر مسألة مكافحة البطالة أحد الرهانات الأساسية المطروحة أمام الدولة، إذ تشكل المحور الرئيسي لكل إستراتيجية تنموية تهدف إلى حماية ودعم التماسك الاجتماعي، الشيء الذي جعلها تحتل المكانة البارزة ضمن الأولويات الوطنية، ولعل من بين أهم الإجراءات المتبعة لتحسين وضعية الشغل والتخفيف من حدة البطالة، تلك التي تتعلق بالمخطط الوطني لمكافحة البطالة إضافة إلى المراهنة على القطاع الخاص لتحقيق ذلك. ومن أجل تدارك تدهور القدرة الشرائية نتيجة لانخفاض مستويات الدخل الحقيقية، وانعدامه بالنسبة للبطالين، قامت السلطات العمومية الجزائرية بخطوات معتبرة ميدانية بهدف خلق ديناميكية في سوق العمل، وذلك بإنشاء العديد من الأجهزة و الهياكل تصب كلها في محاولة تشجيع الأشخاص بدون شغل على خلق مناصب الشغل لأنفسهم و لغيرهم وخلق الثروة، وسنتعرض بإيجاز لهذه الأجهزة فيما يلي:

أولا: الأجهزة المسيرة من طرف وزارة العمل والتشغيل

1- برنامج تشغيل الشباب:

هو أول برنامج شرع في تطبيقه سنة 1989، وهو موجه لفئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16 و30 سنة، ويتعلق بمنح المستفيدين منه عملا مؤقتا في ورشات ذات منفعة عامة، ويتم تمويل برنامج تشغيل الشباب من طرف الدولة عن طريق" صندوق إعانة تشغيل الشباب " الذي تم إنشاءه خصيصا لذلك، وينظم من طرف الجماعات المحلية و المديريات الوزارية المكلفة و قطاعات الفلاحة، ويخص هذا البرنامج طالبي العمل دون أي تأهيل مهني خاص، إذ أن غالبيتهم من الراسبين في المنظومة التربوية، وهذا لتسهيل إدماجهم في الحياة العملية، وتحدد الإعانات المقدمة وفقا لعدد المستفيدين ومستوى التأجير الذي يربط حسب مستوى الأجر الوطني الأدنى، أما على المستوى النوعي فقد كشف تطبيق برنامج تشغيل الشباب عن وجود نقائص مرتبطة بـ:

- إشكالية الإدماج التي تنحصر في مناصب العمل المؤقتة غير المحفزة وغير المؤهلة بارتباطه بالأجر الوطني الأدنى؛

- مركزية نظام التسيير وتخصيص موارد الصندوق لدعم تشغيل الشباب [1].

ونتيجة لهذه النقائص الإدارية والمالية في البرنامج، جعل السلطات تقترح برنامجا آخر هو" برنامج الإدماج المهني للشباب " سنة 1990.

2- برنامج الإدماج المهني للشباب:

يهدف هذا البرنامج إلى إدماج الشباب في الحياة المهنية، إذ تم تطبيقه منذ 1990 بهدف التشغيل المؤقت للشباب بإنشاء مناصب عمل مأجورة بمبادرة محلية وهي عبارة عن مناصب عمل مؤقتة مدتها سنة واحدة، حيث استفاد منه قرابة 332.000 شاب لفترة (1994-1995) لمدة 06 أشهر في المتوسط موزعون على مختلف القطاعات الاقتصادية خاصة الإدارة والبناء والأشغال العمومية ويستفيد منها الشباب العاطل عن العمل الذي لا يتمتع بمؤهلات كبيرة، كما يهدف هذا البرنامج إلى الإعانة على إنشاء نشاطات على أساس مشاريع يقترحها الشباب في شكل تعاونيات فردية أو جماعية وتكوين مستثمري التعاونيات لمدة 16 أشهر داخل مؤسسات التكوين المتخصصة، وكان هدف الجهاز إزالة وتصحيح النقائص التي أظهرها برنامج تشغيل الشباب والتركيز على المبادرة والشراكة المحلية، غير أن حصيلة جهاز الإدماج المهني للشباب لم ترقى إلى طموح السلطات فيما يخص وجود صفة عمل دائم حيث لم يستفيد من هذه الصفة إلا نسبة ضئيلة تتراوح ما بين 3 إلى 4 % من عدد الشباب المعنيين. وكانت الاستفادة كالتالي[2]:

- الإدارة والقطاعات الاجتماعية و التربوية بسبة 45 %؛
- البناء والأشغال العمومية 34,6 %؛
- الفلاحة تتمثل أساسا في قطاع الغابات 17,7 %؛
- الصناعة والمؤسسات المحلية بنسبة 2 %؛

وخلال الفترة (1990-1994) كان عدد الشباب الذين استفادوا من منصب دائم لم يتجاوز 11000 أي 3,3 % من إجمالي الإدماجات المنجزة، أما بالنسبة للفترة (1995-1998) فقد انتقل عدد المدمجين من 141.586 شاب سنة 1995 إلى 152.900 شاب سنة 1998. وفي سنة 1997 بلغ عدد الشباب المستفيدين 185.160 منهم 8300 استفادوا من منصب دائم أي بنسبة 4,5%.

وبالنسبة إلى القروض التي خصصتها الدولة لتمويل هذا البرنامج، فقد بلغت 2,6 مليار دج استهلك منها 80 % في نهاية سنة 1997 و2,3 مليار سنة 1998، و قد وصل عدد المشتغلين في الفترة الممتدة من 1998 إلى 2001 حوالي 31.085 منصب أي ما يعادل 21 % من تلبية الطلب، أما نصيب الإدارة 17.081 منصب أي ما يعادل 55 %، أما القطاع الاقتصادي فكان نصيبه من التشغيل 14.004 منصب أي 45 %، وبلغ عدد الجامعيين حوالي 21.119 منصب أي ما يعادل 68 %، أما التقنيين فبلغوا 9.966

[1] - المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، **مشروع تقويم حول أجهزة التشغيل في الجزائر** ، ص 72.

[2] - مداني بن شهرة ، مرجع سابق ، ص 276 .

منصب أي ما يعادل 32 %، ومن بين 31.085 منصب تم تثبيت 3.520 شاب في منصبه أي ما يعادل 11,3 % من إجمالي التوظيف و1.277 منصب في القطاع الاقتصادي أي ما يعادل 36,27 % من إجمالي التوظيف، أما المستفيدين الآخرين (27.565 مستفيد) تحصلوا على شهادة عند انتهاء العقد[1] .

إلا أن هذه النتائج تظل دون تحقيق تكافؤ في الفرص. وعليه فإن هذا الجهاز مثله مثل سابقه لم يعطي النتائج المرجوة منه وذلك لعدة أسباب أهمها[2]:

- كانت الوظائف المأجورة بمبادرة محلية والتي تقتصر على الأشغال غير المنتجة وذات تأهيل؛
- غياب آليات ومعايير اقتصادية ملائمة لتنظيم القروض الممنوحة في إطار إنشاء النشاطات وصعوبة الحصول عليها من قبل البنوك مع ارتفاع نسب الفائدة؛
- ربط المنح المقدمة للمستفيدين بالحد الأدنى للأجر الوطني المضمون لسنة 1990 (حوالي 2500 دج كل شهر)؛
- غياب المعلومات الكافية حول الشراكة مابين المؤسسات والهيئات المالية والمستثمرين الشباب وطالبي العمل؛
- ضعف التأهيل لدى الشباب الطالب للعمل.

ثانيا: الأجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية

من أجل مكافحة البطالة وخاصة لدى البالغين السن القانوني للعمل والعاطلين عن العمل وامتصاص جزء منها أوجدت الدولة حلول مؤقتة تمثلت في إنشاء أجهزة تسيرها الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية، أنشأت عام 1996، تتمثل مهامها الأساسية في:

- ترقية، واختيار وتمويل كل العمليات الموجهة للفئات الاجتماعية المحتاجة؛
- تمويل مشاريع لها منفعة اقتصادية واجتماعية تحتاج في إنجازها إلى عمالة كثيفة، أي تشغيل أكبر عدد ممكن من العمال في كل مشروع؛

وتتمثل البرامج التابعة للوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية في:

1- التعويض مقابل النشطات ذات المنفعة العامة (IAIG*):

هي عملية تشغيل ضمن الشبكة الاجتماعية في ورشات البلديات، أنشأ هذا البرنامج سنة 1994 وتكفلت وكالة التنمية الاجتماعية بتطبيقه منذ 1996، وهو يدخل ضمن الشبكة الاجتماعية، إذ يقوم على أساس نظام المساعدة باتجاه الشباب الذين ليس لهم أي دخل، والذين تمنح لهم مناصب شغل مؤقتة للقيام بأشغال ذات

[1] – تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: " **مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي**" ، نوفمبر سنة 1998.

[2] – علواش وردة ، مرجع سابق ، ص 47 .

* **IAIG** : Indemnité d'Activités d'Intérêt Général

منفعة عامة مقابل تعويض محدد بـ 3000 دج، ويكون الاستفادة لكل شخص واحد من العائلة [1]، وتسجيلهم ضمن المستفيدين من نظام الضمان الاجتماعي.

وقد بلغ عدد المستفيدين من التعويض سنة 1995 مقابل نشاطات ذات منفعة عامة 588.200 شخص بـ 31500 ورشة، أما في سنة 1996 فقد بلغ عدد المستفيدين 283.100 بـ 17200 ورشة، وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج 133.943 سنة 1997 بتكلفة إجمالية تقدر بـ 4,615 مليار دج، ووصل إلى 134.715مستفيد سنة 1998 بتكلفة إجمالية تقدر بِـ 504 أي إرتفع عدد المستفيدين بنسبة 0,57 % ووصل عدد المستفيدين إلى 135.000 مستفيد سنة 1999 حيث ارتفع بنسبة 0,21 % وذلك بتكلفة تقدر بِـ 504 مليار دج، وتتمثل نقائص هذا الجهاز في:

- انخفاض عدد الورشات المفتوحة؛
- تطهير القوائم المالية التي تسجل عدد كبير من المستفيدين غير الشرعيين بسبب غموض الأهداف وغياب المراقبة ومتابعة المتدخلين، وبالتالي تعتبر البلديات التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة برنامجا لمكافحة البطالة دون شروط محددة؛
- إن طبيعة العمل المقترح غير محددة، أي أنها تعتبر مهنة تدخل في إطار نشاطات ذات منفعة عامة وهو مفهوم غامض ومبهم، والملاحظ أن تطبيق النصوص القانونية خاصة فيما يتعلق بتحديد المستفيدين قد كشف عن وجود العديد من التجاوزات.

2- برنامج التشغيل المأجور بمبادرة محلية (*ESIL):

انطلق هذا البرنامج للمرة الأولى في سنة 1990 في إطار أول جهاز للإدماج المهني للشباب، فقد ظلت إلى سنة 1997 كوسيلة إدماج اجتماعي ومهني للشباب طالبي الشغل، غير أن حجم الوظائف المأجورة بمبادرة محلية يبقى خاضعا لمستوى التمويل المخصص، في إطار الغلاف المالي الموجه لتمويل مختلف أجهزة تشغيل الشباب وهذا المستوى بعيد كل البعد عن تلبية حاجيات الجماعات الإقليمية[2].

وقد كان عدد المستفيدين من هذه الوظائف 181.225 مستفيد سنة 1997 بلغ فيها عدد الدائمين في المناصب 86.157 ، بتكلفة إجمالية تقدر بـ 2,312 مليار دينار جزائري، ثم انخفض هذا العدد سنة 1998 ليصل إلى152.943 مستفيد، بتكلفة إجمالية تقدر بـ 1,316 مليار دج، وهذا يعني أن عدد المستفيدين انخفض بنسبة 15,60 %، وكان عدد الدائمين في هذه السنة 72.212 مستفيد ، يرتفع سنة 1999 إلى 157.567 مستفيد، حيث بلغ فيها عدد الدائمين في المناصب 68.323 مستفيد، أي أرتفع بنسبة تقدر بـ 3 %، وبلغ فيها عدد الدائمين في المناصب 68.323 مستفيد، بتكلفة إجمالية تقدر بِـ 2,431 مليار دج

---

[1] – تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي: " **مشروع تقويم حول أجهزة التشغيل في الجزائر**" ، مرجع سابق ؛ ص 111 .

* **ESIL :** Emplois salariés d'initiative locale

[2] – تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي : " **مشروع التقرير حول** " **الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001** "، جوان 2002.

وقد سمح بتوظيف 72.500 شاب في سنة 2004، إلا أن الوظائف المنشأة مؤقتة وتتركز في مجملها في القطاع الخدماتي.

3- برنامج الأشغال العمومية ذات الإستعمال المكثف لليد العاملة (TUP-HIMO*):

تم إنشاء هذا البرنامج في سنة 1997، وهو موجه للشباب المقبل على العمل لأول مرة، ويتميز بأن مناصب الشغل المقترحة تنصب على أشغال الصيانة والفلاحة على مستوى البلديات، ويتوّلى تمويل هذا البرنامج الصندوق الاجتماعي للتنمية وأسند تسييره إلى مصلحة الشؤون الاجتماعية، ويهدف هذا البرنامج إلى المعالجة الاقتصادية للبطالة خاصة بطالة الشباب والمساعدات الاجتماعية لفئات المجتمع المحرومة والضعيفة، وفي هذا الإطار يهدف برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة إلى إنشاء عدد كبير من مناصب شغل مؤقتة وكذلك من خلال تنظيم ورشات عمل تخص العناية في شبكات الطرق والري والمحافظة على البيئة والغابات، وقد تم تطبيق هذا البرنامج على مرحلتين وهما [1] :

- **المرحلة الأولى (1997 – 2000):**

هي مرحلة نموذجية تسمح بانطلاق برنامج أشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة بإحداث مناصب عمل مؤقتة في القطاعات الخاصة بالطرق، الغابات والأشغال البسيطة في مجال الري، حيث خصصت الدولة قيمة 4,13 مليار دينار أي ما يعادل 50 مليون دولار، وهو يعادل ثلث المبلغ الممنوح من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وذلك من أجل إنشاء 3846 ورشة، و تخص ميادين المشاريع الكبرى المستعملة لليد العاملة والأشغال العمومية (الطرقات) بـ 42 %، الزراعة و الري بـ 30 %، منشآت الري الصغرى 24,3%، العمران وأشغال التهيئة 3,5 %. أما بالنسبة لسنة 2000 لم تبقى إلاّ الأشغال التكميلية في إطار الأموال المتبقية التي لم تصرف، مما أدت إلى تشغيل 140.000 شخص.

- **المرحلة الثانية(2000 – 2004):**

يخصص المخطط الثلاثي لدعم الإنعاش الاقتصادي الممتد خلال المرحلة (2001-2004) حيث استفادت وكالة التنمية الاجتماعية من غلاف مالي قدره 9 مليار د.ج لإنشاء حوالي 22.000 منصب شغل ثابت سنويا وتم في هذه المرحلة رفع أجر الأشغال ذات المنفعة العامة و ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة إلى 3.000 دج، وقد سمح هذا البرنامج بعد أربع سنوات من بداية تطبيقه بتحقيق ما يلي:

- توفير مناصب شغل مؤقتة وتكلفة زهيدة نتيجة عامل التنافس؛
- توسيع مفهوم تقبل العمل إلى العديد من الحائزين على شهادات التعليم العالي، رغم اختلاف هذا العمل مع الشهادة المتحصل عليها؛
- اشتراك مكاتب الدراسة التي فتحت مؤخرا بمنحها مهمة متابعة الورشات.

---

* **TUP-HIMO** : Travaux d'Utilité Publique à Haute Intensité de Main d'œuvre

[1] – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، " **مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي** "، مرجع سابق ، ص 92.

تميز هذا الجهاز بنقائص رغم ما وفره من مناصب عمل مؤقتة وبتكلفة زهيدة ومن هذه النقائص نذكر:

- عدم تشجيع البلديات في الاشتراك في اختيار القطاعات للمشاريع المؤثرة في الحياة اليومية للمواطن؛
- التعقيدات الإدارية في تمويل ورشات هذا الجهاز من مندوب التشغيل إلى البنك إلى المستفيد؛
- اقتصار هذا البرنامج فقط على المستوى المحلي دون جعله جهوي أو وطني؛
- المساهمة الضعيفة في ترقية القطاع الخاص لاسيما المقاولة والمؤسسة المصغرة.

4- برنامج عقود ما قبل التشغيل (CPE*):

انطلق العمل بهذا البرنامج في شهر جويلية 1998 وهو موجه للشباب ذوي الشهادات العاليا العاطلين عن العمل، سواء الجامعيين والتقنيين، والذين تتراوح أعمارهم ما بين (19 و35 سنة)، كما يدمج هذا البرنامج ضمن مستفديه من فئة البطالين، الذين سبق لهم أن اشتغلوا في إطار برامج العمل المؤقت، وتستغرق مدة التوظيف سنة، ويتم تموله من طرف وكالة التنمية الاجتماعية كليا من صندوق الخزينة، ويمكن تجديد هذا العقد مرة واحدة ولمدة ستة أشهر، وبعد انقضاء سنة يتحصل المستفيد من عقد ما قبل التشغيل على شهادة عمل، يمكن تقديمها لاحقا عند أي توظيف، ويتلقى المستفيد من هذا البرنامج خلال فترة 12 شهرا مقابل من طرف الدولة قدر في البداية بـ 6 ألف دينار ثم عدل إلى 8 ألاف دينار جزائري وبعد ذلك بـ 12 ألف دينار بالنسبة لخرجي الجامعات أما التقنيين السامين فيتقاضوا مبلغ قدره 4500 دينار ويستفيدون من التغطية الاجتماعية، ورغم أهميته إلا أن الشباب المعنيين عرفوا صعوبات كبيرة في سبيل الحصول على هذه العقود وإن حصل عليها فإن هناك صعوبات في توظيفه بعد انتهاء العقد بصفة دائمة [1].

هذا وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج 6544 سنة 1998، وقد تم إدماج كل هذا العدد بصفة دائمة في مناصبهم، بتكلفة إجمالية تقدر بـ 121 مليار دج ، ينخفض هذا العدد ليصل سنة 1999 إلى 2196 مستفيد، وتم كذلك إدماج هذا العدد بصفة دائمة، وذلك بتكلفة إجمالية تقدرت بِـ 323 مليار دج، وبالتالي انخفض عدد المستفيدين من هذا البرنامج بين سنتي 1998 و1999 بنسبة كبيرة تقدر بِـ 66,44 % ، ومع بداية الألفية تم تسجيل 142695 طلب إلى غاية 2001، فيما وصل عدد المناصب المفتوحة إلى 39.373 منصب حسب وكالة التنمية الاجتماعية بغلاف مالي قدر 75000 دج لكل مستفيد إذ وتم تشغيل 56.056 شاب سنة 2004 [2].

5- برنامج القرض المصغر:

دخل هذا الجهاز حيز التنفيذ سنة 1999 ، ويعتبر أداة لمكافحة الفقر والبطالة ذلك أنه موجه لكل شخص عاطل عن العمل، يتراوح سنه بين 18 و60 سنة، وهو يتمثل في منح قرض بنكي لدعم عملية إنشاء نشاط يختاره صاحب الطلب، ويتراوح المبلغ الممنوح بين 50000 دج و 350000 دج بنسب فوائد منخفضة

---

* **CPE** : Contrats pré- emploi

[1] – سايح بوزيد ، مرجع سابق ، ص 403 .

2 – فيما يخص مناصب الشغل المحققة من هذا البرنامج خلال الفترة (2000 – 2011)، فهي ملخصة في الجدول رقم 18 .

وتقوم وكالة التنمية الاجتماعية بتسيير القروض المصغرة حيث تقوم بتنسيق البرامج وضبط الإجراءات ومنح قرار المطابقة الذي يسمح للمقاول بتقديم مشروعه للبنك كما أنها تقوم بدور الوسيط بين الخزينة العمومية والبنوك، وتتدخل الهيئات التالية وفق المخطط التالي:

- تقوم مديرية تشغيل الشباب باستقبال المترشحين ومساعدتهم في تكوين الملف وتلعب دور الوسيط بين المرشح ووكالة التنمية الاجتماعية؛
- تقوم الوكالة الوطنية للشغل باستقبال المرشحين وتوجيههم نحو مديريات تشغيل الشباب؛
- تقوم مديرية الشؤون الاجتماعية بتحديد المشاريع المؤهلة للاستفادة من القروض المصغرة التي تمنحها البنوك؛
- يقوم الصندوق الوطني لمكافحة البطالة بتسيير صندوق التأمين من الأخطار الناجمة عن هذه القروض مع منح الضمانات.

بلغ عدد المستفيدين من برنامج القرض المصغر في سنة 2001 بـ 3.500 مستفيد وارتفع في سنة 2002 إلى 11.800 مستفيد، ولكن في السنوات الأخيرة تراجع حيث وصل سنة 2005 إلى6.500 مستفيد مما يعني عدم نجاعة هذا البرنامج[1]، ومنذ سنة 2004 أنشأت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)* وذلك بموجب المرسوم 04–14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 كهيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني، مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من أجل مساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم الخاص.

يمكن تلخيص الإحصائيات المتعلقة بالقروض الممنوحة من طرف (ANGEM) منذ إنشائها إلى غاية 30 / 06/ 2015 في الجدول التالي:

[1] - Rapport CNES: « **Rapport national sur le développement humain** »,2006 , Algérie, p 69.

* **ANGEM :** Agence Nationale de Gestion du Micro-crédit

الجدول رقم(17): توزيع القروض الممنوحة من طرف (ANGEM) حسب الجنس وحسب قطاع النشاط منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 30 / 06/ 2015

القروض الممنوحة	جنس المستفيد		توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط							
	نساء	رجال	الزراعة	الصناعة الصغيرة	البناء و الأشغال العمومية	الخدمات	الصناعة الصغيرة	تجارة	الصيد البحري	المجموع
عدد القروض الممنوحة	451 080	275279	106066	277145	61226	152062	127215	2012	633	726359
النسبة %	62,10	37,90	14,60	38,11	8,43	20,94	17,55	0,28	0,09	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، http://www.angem.dz/portail/index.php/ar/2013-12-07-20-51-43/2013-12-18-17-09-57 . تاريخ زيارة الموقع : 05 / 02 /2016 .

إن العدد الإجمالي للوظائف المحدثة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ إنشائها إلى غاية 2015/06/30 يقدر بـ 1.089.539 وظيفة [1].

ثالثا: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC*)

هذا الصندوق هو عبارة عن مؤسسة تنشط في إطار الضمان الاجتماعي أنشئت سنة 1994، تعمل على تخفيف الآثار الناجمة عن تطبيق سياسة الاستقرار الاقتصادي الذي نتج عنه ضعف مستوى الاستثمار وخاصة في القطاع العمومي، نقص التشغيل وزيادة الطلب على العمل ، حيث تقلص معدل الشغل الدائم إلى 3 % أي 7.580 منصب عمل في فترة سبتمبر 1993 / سبتمبر 1994 [2]، وتسريح العمال لأسباب اقتصادية وفقا لمخطط التعديل الهيكلي، وقد تم تسجيل اكبر موجة تسجيل في نظام التأمين عن البطالة خلال الفترة (1996–1999)، بحيث إنتقلت الملفات المقبولة من 36.108 ملف سنة 1996 إلى 188.411 ملف نهاية 2003 حيث استفاد من تعويض البطالة ولغاية أواخر سنة 2006 ما يقارب 189.830 عاملا مسرحا بنسبة استيفاء 94 %، وقام الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بوضع إجراءات للمساعدة والدعم وخلق النشاط، وذلك بإنشاء مركز البحث عن العمل ومركز دعم العمل الحر والتي انطلق نشاطها في سنة 1998، وبهذا تم تسجيل النتائج الآتية:

- 11583 بطال تم تكوينهم في مجال تقنيات البحث عن الشغل؛
- 2311 بطال تمت مرافقتهم في إحداث مؤسساتهم المصغرة؛

[1] – إحصائيات (ANGEM) على الموقع : www.angem.dz

* **CNAC :** Caisse national d'assurance chômage

[2] – تقرير المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي ، 1995 ، ص 9 .

- 12780 بطال تابعوا منذ سنة 1998 تكوينات لاكتساب معارف جديدة تؤهلهم لإعادة الإدماج في حياتهم المهنية.

وفي سنة 2004 أضيفت لصندوق البطالة مهمة أخرى وهي إنشاء جهاز لتشغيل الشباب ما بين (35-50) سنة ومساعدتهم لإنشاء مؤسسات مصغرة وخلق مناصب شغل، ومرصد وطني للتشغيل ومحاربة البطالة.

كما حقق هذا البرنامج خلال الفترة 1999 إلى 2007 حوالي 20.757 منصب شغل، أما في 2008 فبلغ 2398 منصب شغل، في حين تم استحداث 47.800 منصب شغل في الفترة الأخيرة 2009 إلى 2013.[1]

رابعا: أجهزة صيانة وترقية الاستثمارات

1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(* ANSEJ):

أنشأت هذه الوكالة سنة 1996 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم96 ـ 296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 وهي تعد بمثابة جهاز لدعم تشغيل الشباب، باعتبار ذلك يشكل أحد الحلول الملائمة ضمن سلسلة الإجراءات المتخذة لمعالجة مشكل البطالة في ظل المرحلة الانتقالية للاقتصاد الجزائري وتسعى هذه الوكالة إلى تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات وإلى تشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب [2] ، وفئات الأفراد المعنية طالبي العمل ضمن السن (19-35) سنة مع إمكانية التمديد حتى سن الأربعين.

أما بالنسبة للمهام الموكلة لهذا الجهاز، فهي تتمثل فيما يلي:

- تقديم الدعم والاستشارة لأصحاب المبادرات المتعلقة بإنشاء مؤسسات مصغرة؛
- تمكين المستثمرين أصحاب المبادرات من فهم واستيعاب القوانين المتعلقة بممارسة نشاطهم وهذا عن طريق تفعيل وظيفة الإعلام والاتصال؛
- إعلام أصحاب المبادرات المقبولة بالدعم الممنوح لهم، والامتيازات المقررة في جهاز المؤسسات المصغرة؛
- ضمان متابعة ومرافقة المؤسسات المصغرة سواء خلال فترة الإنجاز أو بعد الاستغلال وحتى في حالة توسيع النشاط؛
- تسيير تمويلات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، سيما الإعانات وتخفيض نسبة الفائدة؛

---

[1] – موقع وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي : www.mtess.gov.dz تاريخ زيارة الموقع 13 / 06 / 2014 .

* **ANSEJ :** Agence nationale pour le soutien à l'emploi des Jeunes

[2] – تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي : " **مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004** " ، الدورة العامة العادية الخامسة والعشرون، ديسمبر، 2004، ص117

- إخطار المستثمرين الشباب المؤهلين لاستفادة من قروض البنوك والهيئات المالية لتمويل مشاريعهم بمختلف الاستثمارات التي أنجزها المستثمرون الشباب؛

ساهم هذا الجهاز في تغيير السلوكات الاجتماعية نحو ميدان قطاع الأعمال، هذا النشاط الذي اقتحمه فئة النساء ، حيث بلغت نسبة مشاركة النساء في إنشاء المؤسسات المصغرة 17 % في سنة 2001 مقابل معدل 10 % في الفترة (1998–2000) [1]، وتعمل على إعانة الشباب العاطل عن العمل لإنشاء مؤسسة مصغرة بحيث تقل تكلفتها عن 10 ملايين دج، وتشكل المؤسسات المصغرة إحدى الآليات الهامة لترقية الشغل الذاتي خاصة بعد تراجع دور الدولة في ترقية مناصب الشغل، وفي إطار هذا البرنامج في سنة 2004 تم إنشاء 6677 مؤسسة مصغرة من خلالها تم توفير 18.980 منصب شغل، كما حقق هذا البرنامج خلال الفترة 1999 إلى 2007 حوالي 219.187 منصب شغل، أما في 2008 فبلغ 14.094 منصب شغل، في حين تم استحداث 227.200 منصب شغل في الفترة الأخيرة 2009 إلى 2013، أما الفترة من جانفي حتى أكتوبر عام 2014 مولت (ANSEJ) و (CNAC) حوالي 46.544 مؤسسة مصغرة والتي يمكن أن تولد 105600 منصب عمل، ومن المتوقع خلال الفترة (2015–2019) خلق مؤسسات مصغرة في إطار الأجهزة المدارة من قبل (ANSEJ) و(CNAC) حوالي 450000 مؤسسة مصغرة التي يمكن أن تولد 900.000 منصب شغل[2].

2- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(*ANDI) :

تم إنشاء هذه الوكالة سنة 2001، وتعتبر الوكالة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي** ، وهدفها خدمة المستثمرين المحلين والأجانب، وهي تحت وصاية وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار. من مميزات هذه الوكالة والاستفادة بإعفاء من الرسم على قيمة المضافة بالنسبة لاقتناء التجهيزات الضرورية الخاصة بالمشاريع سواء في حالة الإنشاء أو التوسع، وتخفيض الرسوم الجمركية إلى 5 % في حالة اقتناء التجهيزات المستوردة من الخارج، ومن أهم الانجازات التي حققتها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ما يلي[3]:

- بلغ عدد المشاريع الاستثمارية 58888 موزع مابين الاستثمار المحلي بـ 58324 مشروع والاستثمار الأجنبي بـ 564 مشروع، بتكلفة إجمالية قدرها 10372871 مليون دينار جزائري، كما

---

[1] – تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي:" **مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة" 2001** ، مرجع سابق ، ص ص 102 – 103.

[2] – موقع وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي : www.mtess.gov.dz تاريخ زيارة الموقع 13 / 06 / 2014 .

* **ANDI:** Agence nationale de developpement de l'investissemnt

** كانت هذه الوكالة في الأصل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار **APSI** ، تغيير اسم الوكالة إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **ANDI** . بمقتضى الأمر 01 – 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 .

[3] – بالاعتماد على إحصائيات موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تاريخ زيارة الموقع : 05 /2015/02 .
http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395

تم استحداث 962.181 منصب شغل جديد موزع ما بين الاستثمار المحلي بـ 848302 بنسبة 88 % والاستثمار الأجنبي بنسبة 12 %؛

- تتوزع حصيلة المشاريع الاستثمارية سابقة الذكر حسب قطاع النشاط كما يلي: 8070 مشروع للصناعة، وجاء قطاع الصناعة في صدارة القطاعات المشغلة للعمال بـ 340.135 عامل، يليه نشاط البناء بـ 11253 مشروع ويشغل 242.679 عامل، قطاع النقل بـ 31353 مشروع ويشغل 156.993 عامل، قطاع الخدمات بـ 5909 مشروع ويشغل 101.212 عامل، قطاع السياحة بـ 635 مشروع ويشغل 50.026 عامل، ثم قطاع الزراعة بـ 960 مشروع ويشغل 46.604، أما باقي المشاريع تتوزع بنسب ضئيلة ما بين الصحة والتجارة والاتصالات ؛
- أما حسب الحالة القانونية فإن المشاريع الاستثمارية تتوزع ما بين القطاع الخاص بـ 57833 مشروع و يشغل 805.908 منصب شغل، القطاع العمومي بـ 970 مشروع ويشغل 115.278 منصب شغل، أما المختلط بـ 85 مشروع ويشغل 40.995 منصب شغل ؛
- قدر عدد المشاريع التي تشرك أجانب بـ 564 مشروع تتوزع ما بين: أوربا بـ 316 مشروع و يشغل 66.306 منصب شغل، أسيا بـ 53 مشروع ويشغل 7.230 منصب شغل، أما أمريكا بـ 10 مشاريع ويشغل 2.933 منصب شغل، الدول العربية بـ 171 مشروع و يشغل 35.060 منصب شغل، استراليا بـ 1 مشروع ويشغل 264 منصب شغل، متعدد الجنسيات بـ 13 مشروع ويشغل 2.086 منصب شغل.

لقد تجسد الانتقال من وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمار إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، في تعديلات على مستوى الإطارات المؤسساتية و التنظيمية. وقد أدت هذه التعديلات على مستوى الجهاز بنتائج أفضل، وتجلى ذلك في حجم الاستثمارات، وعدد المشاريع بالإضافة إلى الأعداد المقبولة من مناصب الشغل المستحدثة.

3- البرنامج الوطني لتنمية الفلاحية (PNDA *):

هو إستراتيجية كلية تهدف إلى تطوير وزيادة فعالية القطاع الفلاحي تحت وصاية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وهدفه خدمة المستثمرين المحليين في القطاع الفلاحي، وتقديم الدعم المالي وكذا القروض لفئة الفلاحين عن طريق الهيئات المالية المتخصصة (بنك الفلاحة والتنمية الريفية)، وهو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري حيث قامت الدولة بوضع برنامج يختلف عن البرنامج السابقة، وهو يهدف إلى تحسين مردودية القطاع الزراعي ، حيث قامت الدولة بوضع عدة آليات تمحورت في برامج تنموية على شكل سياسات دعم وتطوير الإنتاج الزراعي، وهذا ما يفرض ضرورة الاهتمام بهذا القطاع في

* **PNDA :** Plan National de Développement Agricole

إطار كل البرامج التنموية المسطرة [1]، ولتوضيح أهمية هذا البرنامج ومناصب الشغل المستحدثة من خلاله نقوم بعرض الجدول التالي:

الجدول رقم (18): مناصب الشغل المحققة في برنامج (PNDA) خلال الفترة (2000-2006)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
عدد مناصب الشغل	142.287	171.000	163.499	179.291	166.203	132.428	104.323
نسبة مساهمة البرنامج في التشغيل الكلي %	2,30	2,74	2,61	2,68	2,13	1,65	1,18

Source : ONS et Ministère de l'agriculture et du développement rural. « **Rapport sur la situation du secteur agricole** ». Direction des statistiques agricoles et des systèmes d'information, 2008, p.5.

خامسا: برنامج المساعدات لإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

بموجب القانون رقم 82/ 11 المؤرخ 21 في 21 /08 / 1982، المعدل بالقانون المؤرخ في 12 / 06 / 1989، وضع إطار مؤسساتي يهدف إلى تشجيع تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن هذا البرنامج انطلق منذ سنة 1997 موجه إلى فئة الشباب الراغبين في إنشاء مؤسساتهم، كما يخص أيضا فئة الإطارات المسرحين و يجب أن تتوفر فيهم بعض الشروط:

- أن يتراوح سنهم ما بين 19 و35 سنة؛
- توفير إسهام شخصي تحت شكل أموال خاصة متغيرة وفقا لمبلغ الاستثمار المخطط و يتوقف تحديد المؤسسات المصغرة على عدد مناصب الشغل، وعلى مستوى الاستثمار الذي لا يتجاوز (4000000 دج).

وفي هذا الإطار فإن تمويل مشاريع إنشاء المؤسسات المصغرة يساهم فيه ثلاث مساهمين:

- **المستثمر:** إسهامات شخصية تتراوح ما بين 5% إلى 25% حسب تكلفة المشروع، ومنطقة إنشاء المؤسسة؛
- **الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب:** منح قروض بدون فائدة قد تصل نسبها إلى 25% من تكلفة الاستثما؛
- **البنك:** منح قروض بنسبة 70% من تكلفة المشروع، مع نسب فوائد منخفضة.

وقد سمحت هذه الإستراتيجية بخلق عدد مقبول من المؤسسات توظف عدد هائل من الأيدي العاملة، تضاعف مرتين بين سنتي 2000 و 2006 من 634.375 إلى 1.252.707 عامل.

[1] – دحماني محمد ادريوش: " **إشكالية التشغيل في الجزائر : محاولة تحليل** "، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان ، الجزائر ، السنة الجامعية 2012 / 2013 ، ص 226 .

على ضوء الإحصائيات الأخيرة لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمكن القول بأن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تقدر بأكثر من 754695 مؤسسة سنة 2011، توظف أكثر من 1.724.197 شخص.

وحسب تصريح وزير القطاع المعني فإنه للخروج من أزمة البطالة في الجزائر لا بد من تشجيع الاستثمار وخلق الثروات و ذلك بفتح المجال أمام المستثمرين الخواص وتشجيعهم وإعطاء الأولوية الخاصة لهذا القطاع بمنحه الامتيازات والمزايا القانونية والجبائية[1].

سادسا: تجربة صندوق الزكاة

تم إنشاء صندوق الزكاة الجزائري في سنة 2003، حيث كان ينشط عن طريق اللجان (المركزية الولائية القاعدية)، بعد ذلك تم إنشاء المديرية الفرعية للزكاة سنة 2005 بموجب المرسوم التنفيدي المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف. حيث تنص المادة الثالثة منه على إنشاء مديرية الزكاة التي تكلّف بالإشراف على جمع موارد الزكاة وتوزيعها وتحديد طرق صرفها.

لا يقتصر دور الزكاة كونها فريضة دينية بل يمكن أن يمتد أثارها إلى تحريك التنمية الاقتصادية والاجتماعية ككل، وباعتبار الجزائر إحدى الدول التي تعمل جاهدة على مكافحة البطالة وخلق فعال لمناصب الشغل وفي إطار الاقتصاد الإسلامي وماله من نتائج مبهرة واقتداء بدول إسلامية كانت سباقة في الخوض في تجربة صندوق الزكاة من خلال إعطاءه بعد تمويلي استثماري للمشاريع الاقتصادية التي من شأنها أن تساهم في تفعيل سياسة التشغيل وامتصاص البطالة، ومن حيث استثمار أموال الزكاة خصصت نسبة تقدر بـ 37.5 % من حصيلة الزكاة للاستثمار وتشمل المشاريع التي يمولها كما يلي:

- تمويل مشاريع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب؛
- تمويل مشاريع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة؛
- تمويل المشاريع المصغرة بالإضافة إلى دعم المشاريع المضمونة لدى صندوق ضمان القروض التابع لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إذ يتم منح هذه القروض بدون فوائد وتوجه للأشخاص القادرين على العمل ولم يجدوه ، وكانت البداية من سنة 2004 بـ 256 قرض وكانت هذه سنة تجريبية مقتصرة على ولايتين فقط، و رغم أن عدد القروض المقدمة قد تضاعف تقريبا في السنة الموالية (سنة 2005) بـ 466 قرض ثم 857 سنة 2006 ، إلا أن عددها بقي ضئيلا . وعرفت هذه القروض ارتفاعا متواصلا باستثناء سنة 2008 بـ 800 قرض وتواصل هذا الارتفاع إلى أن وصل إلى 3000 قرض سنة 2010 [2].

[1] – وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، نشريه المعلومات الإحصائية رقم 16 ، الجزائر، 2009 .

[2] – موقع وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف الجزائرية . http://www.marw.dz تاريخ زيارة الموقع 03 / 04 / 2015.

المطلب الثالث: أثار سياسة التشغيل في مواجهة البطالة في الجزائر

إن البرامج والآليات التي شملت نتائجها كافة مناطق الوطن مقبلة على أن تشهد تكثيفا خلال السنوات المقبلة من خلال برامج جديدة أهمها برنامج مناصب الشغل المؤقتة، وبرنامج دعم إنشاء مناصب الشغل من طرف العاطلين عن العمل من 35 إلى 50 سنة، وبرنامج آخر موجه لدعم القروض المصغرة للنساء الماكثات في البيت، ومما سبق من خلال تطرقنا لأهم المراحل التي مرت بها تجربة التشغيل في الجزائر، نستنتج أن هذه البرامج و سياسات التشغيل في الجزائر تميزت عموما بثلاثة عيوب رئيسية، جعلتها تفشل في معالجة الاختلالات الحقيقية لسوق العمل وهي: تكلفتها العالية، تغطيتها المنخفضة، وتأثيرها المحدود، ويمكن الآن تقييم البرامج من خلال مناصب الشغل المستحدثة للحد من البطالة.

أولا: مناصب الشغل المستحدثة في الجزائر

في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني، فقد تم خلق في 2010 و2011 عدد من مناصب الشغل قدر بـ273.141 منصب و660.810 منصب على التوالي، وبلغت بنسبة مساهمة هذا البرنامج في التشغيل الكلي بـ 2,81 % و 6,88 % على التوالي [1]، ويلاحظ أن مساهمة هذا الجهاز في التشغيل لا تزال ضعيفة بالرغم من أن نسبة المساهمة ارتفعت بأكثر من الضعف من سنة 2010 إلى سنة 2011.

أما فيما يخص الأجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية (التعويض مقابل نشطات ذات المنفعة العامة (IAIG)، برنامج عقود ما قبل التشغيل (CPE)، برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الكفاءة العالية من اليد العاملة (TUP-HIMO)، وبرنامج التشغيل المأجور بمبادرة محلية (ESIL) يمكن استعراض مناصب الشغل المستحدثة من خلالها في الجدول التالي:

[1] – وزارة الاستشراف والإحصائيات: " **تقرير حول تطور الاقتصاد الوطني لسنة 2011**" ، أفريل 2012 ، ص 61 .

الجدول رقم (19): مناصب الشغل المحققة من الأجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية خلال الفترة (2000 – 2011)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
ESIL	72.500	89.000	70.500	72.500	72.500	62.581	104.408
TUP-HIMO	17.314	11.811	17.257	16.745	11.797	10.820	19.936
CPE	11.543	6.614	4.683	4.805	52.172	48.718	41.375
IAIG	125.000	132.255	155.814	180.000	180.100	185.275	217.590
نسبة مساهمة الأجهزة في التشغيل الكلي %	3,65	3,82	3,96	4,09	4,03	3,8	4,3
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011		
ESIL	126.266	131.516	130.976	62.161	173.023		
TUPHIMO	19.131	12.973	15.964	12.098	12.220		
CPE	62.382	55.977	21.929	47.131	48.784		
IAIG	252.980	262.655	267.601	259.872	271.918		
نسبة مساهمة الأجهزة في التشغيل الكلي %	5,34	5,05	4,59	3,91	5,27		

المصدر:

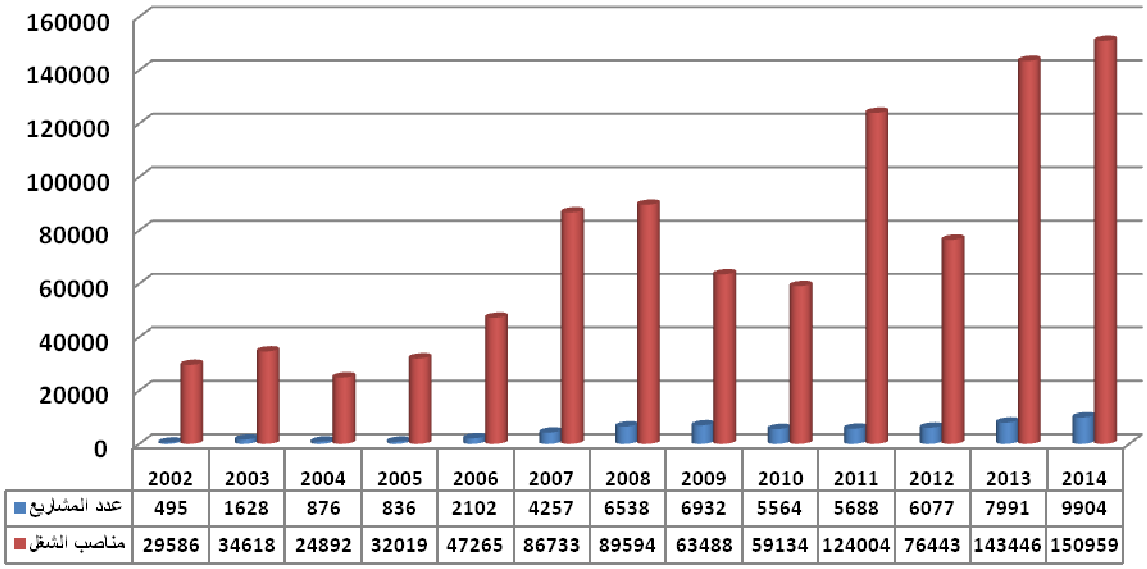
- وزارة الاستشراف والإحصائيات، تقرير حول تطور الاقتصاد الوطني لسنة 2011 ، أفريل 2012 ، ص 59 .
- A. Mamouni, Magistrat à la cour des comptes : « **étude portant sur les transferts sociaux en provenance du budget de l'Etat** ». Décembre 2006, P 16.
- Gouvernement Algérien : « **Algérie 2ème Rapport National sur les objectifs du millénaire pour le développement** », septembre 2010, P 33.

-حساب نسبة مساهمة كل جهاز في التشغيل الكلي انطلاقا من معطيات الديوان الوطني للإحصائيات .

إن التحليل الخاص بمناصب العمل المستحدثة في إطار برامج العمل المأجور، الذي اعتمدته الدولة من خلال برنامج مناصب الشغل المأجورة ذات المبادرة المحلية خلال الفترة (1999-2011)، يقدم شرحا واضحا لمساهمة هذا البرنامج في تشغيل اليد العاملة و بالرغم من ارتفاع عدد المناصب المستحدثة إلا أن هذا الجهاز تميّز خلال الفترة الأخيرة بتذبذب عدد مناصب الشغل التي أنشأها، ويلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة مساهمة الأجهزة التي تسيرها الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية في التشغيل الكلي تبقى ضعيفة جدا، وتقريبا بقيت مستقرة خلال الفترة (1999 -2011).

نحاول في ما يلي توضيح المناصب التي تم استحداثها من خلال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (14): تطور عدد المشاريع ومناصب الشغل التي تم خلقها في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة (2002-2014)



	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد المشاريع	495	1628	876	836	2102	4257	6538	6932	5564	5688	6077	7991	9904
مناصب الشغل	29586	34618	24892	32019	47265	86733	89594	63488	59134	124004	76443	143446	150959

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تاريخ زيارة الموقع : 05 /2015/02 .
http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن المناصب التي تم توفيرها في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تبقى ضعيفة وتقريبا بقيت مستقرة خلال الفترة (2002-2014)، لكن سجلنا ارتفاعا ملموسا خلال سنة 2014 بـ 150.959، والجدول الموالي يلخص حصيلة أجهزة التشغيل في الجزائر وفرص العمل المستحدثة.

الجدول رقم (20): مناصب الشغل المستحدثة بالجزائر خلال الفترة (1999-2011)

البيان	(1999- 2003)	(2004- 2008)	(1999- 2008)	السداسي الأول 2009	سنة 2011
1.مناصب الشغل المستحدثة من قبل الإدارات العمومية والمؤسسات ذات الطابع الإداري .	381.191	597.022	978.213	25.662	162.764
المؤسسات العمومية (الاقتصادية ذات الطابع الصناعي والتجاري وغيرها).	173.010	500.916	673.926	48.917	135.248
مناصب الشغل المستحدثة في إطار الاستثمارات المنجزة في قطاع الفلاحة.	303.160	589.158	892.318	32.736	213.848
مناصب الشغل المستحدثة في إطار الاستثمارات الممولة من قبل البنوك (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وخارج الفلاحة).	81.556	158.436	237.992	25.829	25.666
مناصب الشغل المستحدثة في إطار عقود ما قبل التشغيل.	41.651	258.869	300.520	14.075	48.784
ترتيب المساعدة على الإدماج المهني (DAIP).	-	164.296	164.296	132.713	660.810
مناصب الشغل المستحدثة في إطار القرض المصغر (الوكالة دعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الصندوق الوطني لتأمين على البطالة).	103.272	276.174	379.446	83.778	291.005
2.مناصب الشغل الدائمة المستحدثة في إطار الورشات كثيفة اليد العاملة.	**905.034**	**1.726.299**	**2.631.333**	**377.431**	**396.796**
المجموع	**1.988.874**	**4.269.170**	**6.258.044**	**741.141**	**1.538.235**

المصدر:

بوابة الوزير الأول: حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية لفترة (1999- 2008)،

حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الأول من سنة 2009.

حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية لسنة 2011 .

الموقع: www . premier-ministre.gov.dz تاريخ زيارة الموقع 02 /03/ 2015 .

من خلال الجدول السابق نلاحظ تطور عدد المناصب المستحدثة جراء تنفيذ سياسة التشغيل خلال الفترات المشار إليها وفقا للبيانات الرسمية، فقد تم ما بين 1999 إلى 2008 استحداث قرابة 626 مليون منصب شغل (6.258.044 منصبا) في الجزائر، أي بمتوسط 626 ألف منصب سنويا، منها ما هو مناصب دائمة، ومنها ما هو مؤقت أنشئ في إطار عقود الإدماج المهني وتراتيب التشغيل المختلفة (حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية، 1999-2008)، وفي سنة 2009 وبحسب مصادر رئاسة الحكومة

أيضا، فقد تم استحداث 75.8291 منصب عمل (سبتمبر 2009) ضمن مختلف الأطر، منها 277.918 منصبا استحدث في إطار الجهاز الجديد للمساعدة على الإدماج المهني (DAIP (CID-CIP-CFI *.

أما في سنة 2010 فقد بلغ عدد مناصب الشغل المستحدثة 531 ألف منصب، منها 181.839 منصبا أنشئ في إطار الوكالة الوطنية للتشغيل، كما أن جهاز المساعدة على الإدماج المهني ساهم في إنشاء 99.621 منصبا لفائدة ذوي الشهادات العليا، وساهم جهاز دعم إنشاء المؤسسات في خلق 75.937 منصب مباشر، وأعلنت الحكومة في حصيلتها أنها حققت خلال النصف الأول من سنة 2011 أكثر من مليون منصب شغل (1.090.435 منصب) ، نجد 397.675 منصبا، أي 36,46 %، أنشئ في إطار تدابير المساعدة على الإدماج المهني(DAIP) ، في حين أنشئ 367.314 منصبا، أي 33,68%، في إطار الورشات عالية كثافة اليد العاملة (الطرقات والبناء وغيره)، وأنشئ 92.280 منصب في إطار تدابير القرض المصغر، و41.215 منصبا من طرف الوظيفة العمومية، في حين وظفت المؤسسات العمومية 61.831 عاملا، والاستثمارات الفلاحية 34196 عاملا [1].

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوعها في تقليص البطالة

تجدر الإشارة إلى أن لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (*PME)، دور هام في دعم سياسة التشغيل، فهي تستوعب عدد كبير من العمالة، عدد أكبر من ذلك الذي تتحمله المؤسسات الكبيرة خاصة مع ميل هذه الأخيرة إلى استخدام التكنولوجيا ذات المعامل البشري الضعيف، واستغنائها عن اليد العاملة البشرية، كما أنه يعد قطاعا حيويا في مجال التشغيل، وفي هذا الصدد كشفت (APSI) – وكالة متابعة وترقية الاستثمار سابقا– أنه منذ الإعلان عن إنشاء هذه الوكالة سنة 1994 إلى غاية سنة 1999، تم تسجيل أكثر من 30000 تصريح بالاستثمار، تنتمي في مجملها لقطاع (PME)، يتوقع منها خلق أكثر من 1.000.000 منصب شغل، أي حوالي 1.268.722 منصب، أي في ظرف 6 سنوات تم تسجيل 30000 مؤسسة بمعدل سنوي قدره 500 مؤسسة ، تم تشغيل أكثر من 1.200.000 شخص، أي بقيمة سنوية تبلغ (200.000) إذا ما تم تجسيد هذه المشاريع.

---

* (CID): عقود إدماج حاملي الشهادات موجهة لخريجي التعليم العالي (بطوريه القصير والطويل المدى)، والتقنيين السامين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني؛ (CIP): عقود الإدماج المهني، وهي موجهة إلى الشباب طالبي العمل لأول مرة من خريجي الطور الثانوي لمنظومة التربية الوطنية ومراكز التكوين المهني أو الذين تابعوا تكوينا تمهينيا؛ و(CFI): عقود تكوين ـ إدماج موجهة إلى طالبي الشغل من دون تكوين أو تأهيل.

[1] – رحيم حسين: " **سياسات التشغيل في الجزائر : تحليل وتقيم** " ، ملف موضوعات في الاقتصاد الجزائري ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، صدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 62 ، 2013/07 ، ص ص: 141–142.

* **PME :** Petites et moyennes entreprises

إن التشغيل على أساس تمكين كل قادر على العمل لمنصب مستقر هو خيار استراتيجي لتنمية البلاد، و التحليل السابق يبين إلى أي حد يستطيع قطاع (PME) الاستجابة لهذا الخيار، مما يتطلب المبادرة إلى وضع البرامج و الآليات الأكثر فعالية [1].

تشير الإحصائيات المتوفرة إلى أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تضاعف خلال 10 سنوات، ففي نهاية سنة 2010 عرف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملحوظا، حيث تم إحصاء أكثر من 659309 مؤسسة، والتي تمثل حوالي ثلاثة أضعاف العدد الإجمالي المسجل في سنة 2001 (245348 مؤسسة)، والجدول التالي يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناصب الشغل التي توفرها في الجزائر:

الجدول رقم (21): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناصب الشغل التي توفرها في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2012)

مؤسسات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
خاصة	179893	189552	207949	225 449	245 842	269 806
عمومية	778	778	778	778	874	739
حرفية	64677	71523	79850	86 732	96 072	106 222
المجموع	245348	261853	288577	312 959	342 788	376 767
مناصب الشغل التي توفرها	**737.062**	**731.082**	**912.949**	**1.063.953**	**719.270**	**735.705**
مؤسسات	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**
خاصة	293 946	392 013	532702	511856	618515	455398
عمومية	666	626	561	572	557	591
حرفية	116 347	126 887	154123	146881	135623	169080
المجموع	410 959	519 526	687386	659309	754695	625069
مناصب الشغل التي توفرها	**1.122.129**	**1.285.859**	**1.415.079**	**1.625.686**	**1.724.197**	-

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

حسب الإحصائيات الواردة أعلاه فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفرت في سنة 2011 ما يقارب 1.724.197 منصب عمل، 1.625.686 منصب في سنة 2010 و 1.415.079 منصب عمل في سنة 2009 بزيادة سنوية تقدر بـ 309.118 منصب عمل (2009-2011).

فيما يخص النشاطات المهنية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد أن قطاع البناء والأشغال العمومية يحتل المرتبة الأولى بنسبة تقدر بـ 33,62 % وهذا راجع إلى البنى التحتية التي تقوم بها الدولة، تليها التجارة بمعدل 17,22 % ثم النقل والمواصلات بمعدل 8,99% وهذا حسب إحصائيات 2006 [2].

[1]– وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، إستراتيجية الجزائر لقطاع PME ، ص 14 .

2 – مصلحة الإحصاء بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، 2008.

وإذا قارنا نسبة التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للدول المتقدمة، فنجد أن مساهمة هذا القطاع في التشغيل حسب إحصائيات سنة 1999 ، في فرنسا 69 % ، ألمانيا 65,7 % ، أستراليا 45 % ، بريطانيا 67,2 % من مجموع التشغيل [1].

وبالنسبة للمؤسسات الحرفية، فقد تم تسجيل ارتفاع يفوق 71523 سنة 2002 إلى 154123 مؤسسة سنة 2009 ليشهد بعدها تذبذب إلى غاية 2012.

وعليه فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في خلق مناصب عمل وتؤدي إلى التقليص من حدة البطالة التي يعاني منها الشباب وتبقى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورية في إنعاش الاقتصاد الوطني.

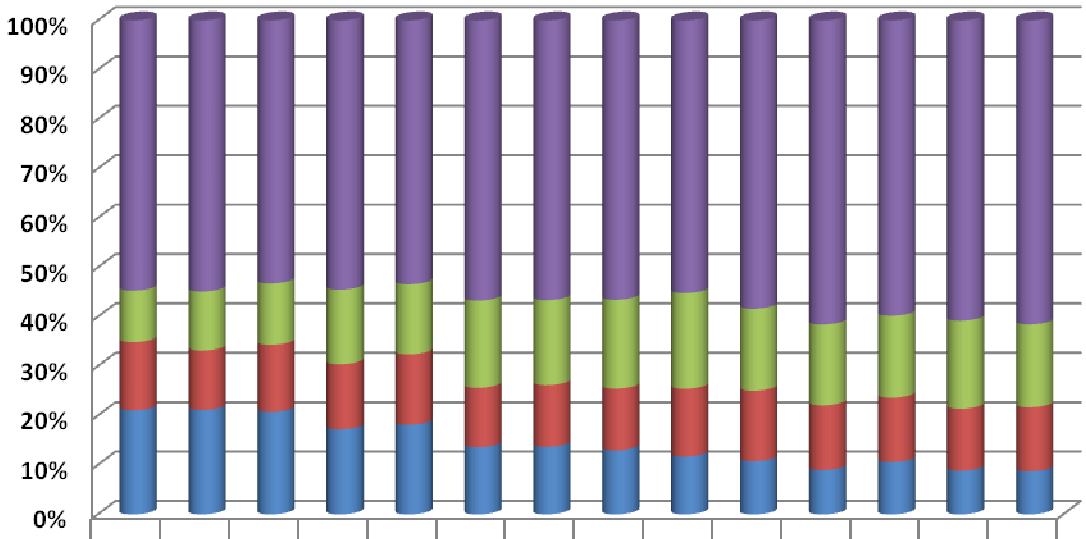
ثالثا: هيمنة القطاع العام

وفقا لتقارير البنك الدولي لا تزال الوظائف الحكومية رغم كون مرتباتها هي الأدنى جذابة ومثيرة للإهتمام العام وينظر إليها على أنها أكثر مدعاة للاحترام، حيث أن كثافة التركيز على التوجه إلى العمل في القطاع العام وخصوصا من قبل الكفاءات العلمية وبالتالي ذوي الرواتب العالية من شأنها أن تفاقم تكلفة فرصة توجيه رأسمال البشري بعيدا نحو وظائف تحفز النمو الاقتصادي، وعلى المدى الطويل سوف تؤدي الكلفة المرتبة بكثافة التركيز على وظائف القطاع العام إلى التسبب بانخفاض عامل إجمالي نمو الإنتاجية الأمر الذي يؤثر سلبا في الجهود المبذولة للحد من الفقر، وتبقى المشكلة تشتد حدة بين الشباب من المتعلمين الذين يستمرون في انتظار الحصول على مناصب إدارية في القطاع العام، وهي مواقع لا تتصف بالمرونة، إذ يلاحظ ارتفاع نسبة التشغيل في قطاع الخدمات والإدارة وهما قطاعان غير منتجان ، الشكل الموالي يوضح ذلك:

[1] – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، 2008، ص 09 .

الشكل رقم (15): توزيع نسب التشغيل حسب القطاعات خلال الفترة(2001 -2015)

الوحدة : %



	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
التجارة والخدمات والإدارة	54,68	54,87	53,25	54,5	53,42	56,7	56,61	57,1	55,2	58,37	61,57	59,77	60,8	61,6
الأشغال العمومية	10,44	11,97	12,41	15,1	14,18	17,7	17,22	18,2	19,4	16,62	16,35	16,6	17,8	16,8
الصناعة	13,82	12,03	13,6	13,2	14,25	12	12,48	12,6	13,7	14,27	13,12	13,04	12,6	13
الزراعة	21,06	21,13	20,74	17,2	18,15	13,6	13,69	13,1	11,7	10,77	8,96	10,57	8,8	8,7

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- الديوان الوطني للإحصائيات، **حصيلة إحصائية حول التشغيل من (1962 - 2011)**.
- ONS : **Rapport ; Activité, Emploi et chômage en septembre 2014 , N^0 683** .
- ONS : **Rapport ; Activité, Emploi et chômage en septembre 2015 , N^0 726** .

نستنتج من خلال هذه الدراسة أن الأهداف المسطرة للبرامج التنموية التي انتهجتها الحكومة الجزائرية كان لها أثر على تحسين مستوى التشغيل وتخفيض البطالة، وهذا من خلال نتائج التحليل النظري، وبالرغم من تقليص البطالة في ظل برامج التنمية إلا أنه لا يكفي، فعلى الحكومة الجزائرية تطوير الاستثمار وبالتالي هذا الأخير يساهم في تحريك عجلة التنمية وذلك بتخفيض معدلات البطالة.

المبحث الثالث: دراسة تقييميه لبرامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001 –2014) وأثارها على البطالة والنمو الاقتصادي

اتخذت الجزائر منذ بداية الألفية الجديدة منحنى جديد في سير السياسة الإقتصادية تجلى في التركيز على السياسة المالية في شكل توسع في النفقات العامة، وقد كان للوفرة المالية الكبيرة التي حققتها الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط في بداية الألفية الثالثة دورا هاما في اتباع هذه السياسة التي كان لها على غرار البعد الإقتصادي بعدا اجتماعيا كبيرا خصوصا وأن الفترة السابقة شهدت ترديا كبيرا في الوضع الإجتماعي على غرار الوضع الإقتصادي بحيث تراوح متوسط معدل البطالة خلال الفترة (1990–2000) في حدود 25,53% [1] بشكل يعكس الوضعية الصعبة التي كان عليها النشاط الإقتصادي في الجزائر.

ابتداء من سنة 2000 ومع ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وتحسن مداخيل الدولة وأمام الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، فقد شرعت الحكومة في صياغة برامج استثمارية طويلة المدى، تمثلت في برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001 –2014) ، ومن أهم الأهداف المخططة في هذه البرامج هو رفع وتيرة النمو الاقتصادي وخفض نسبة البطالة، ولهذا سنعرض فيما يلي البرامج الثلاث من خلال التطرق إلى أهدافها ومضمونها وأثارها على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي

أولا: مفهوم برنامج الإنعاش الاقتصادي

هو سياسة مالية توسعية تتمثل في برامج استثمارات عمومية، ومن بين المبادئ الهامة على المستوى النظري، هنالك إمكانية لاستخدام سياسة الميزانية بصفة عامة لتعزيز الطلب الكلي وإنعاش اقتصاد ما في حالة ركود، وتعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب، ومن ثم فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى تهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة تتمثل أساسا في الوسائل الميزانياتية، إضافة إلى بعض الوسائل النقدية، وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه كنزي، حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق قصد تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب)، وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة[2].

---

[1] - الأرقام مأخوذة من الجدول رقم 12 .

[2] – محمد مسعي: " **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثارها على النمو** " ، مجلة الباحث ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، عدد 10، 2012 ، ص 148 .

ثانيا: أهداف تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي

سنتطرق فيما يلي إلى أهم الأهداف والدوافع التي أدت إلى تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي:

- استغلال ارتفاع أسعار النفط لتحقيق تنمية مستدامة تستفيد منها الأجيال القادمة، وقصد الخروج من التبعات السلبية للأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر؛
- وفقا للوثيقة الرسمية التي أصدرتها رئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فإن الأهداف العملية لهذه السياسة حددت فيما يلي[1]:
  - تنشيط الطلب الكلي؛
  - دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة؛
  - تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية؛
  - الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة؛
  - دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

وتتمثل الأهداف الرئيسية لسياسة الإنعاش الاقتصادي في:

- **رفع معدل النمو الاقتصادي:**

وهذا نتيجة للأزمة الاقتصادية التي شاهدتها الجزائر في سنة 1986، وأثرها عل معدلات النمو الاقتصادي، حيث عرفت تقلبات واضحة وذلك راجع بالأساس إلى عدم إتباع الجزائر آنذاك لسياسة اقتصادية تهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، حيث كانت تتبع برنامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي، والذي كانت أولوياته إعادة التوازن لميزان المدفوعات والحد من ارتفاع البطالة، ومن خلال الجدول رقم 10 يلاحظ أن معدل النمو سجل انخفاض كبير بـ(-2,1 %) في 1993 ويقدر متوسط معدلات النمو الاقتصادي خلال 1995 إلى 2000 بـ 3,25 % وهو معدل متواضع قياسا بالإمكانيات والموارد المتاحة، وعرفت معدلات النمو الاقتصادي كما يبرزه نفس الجدول انخفاضا حادا سنة 1997 إلى مستوى 1,1 % ثم شهد ارتفاعا كبير في سنة 1998 وصل إلى 5,1 % ثم عاود الانخفاض مجددا سنتي 1999 و 2000 إلى مستوى 3,2 % و 2,2 %، ومن أسباب ذلك التراجع في معدلات النمو الاقتصادي هو انخفاض حجم الاستثمار سواء كان عام أو خاص؛

[1] – نبيل بوفليح: " **دراسة تقيميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر الفترة (2000 -2010)** " ، أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد 12 ، جامعة الشلف ، الجزائر ، 2012 ، ص 251 .

- **تخفيض معدلات البطالة:**

سجلت معدلات البطالة مستويات مرتفعة بشكل كبير وبقيت مستقرة في أن واحد خلال الفترة (1990 -2000) وذلك امتداد للآثار التي خلفتها الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 إذا ارتفع المعدل من 13,59 % سنة 1985 إلى 21,35 % سنة 1987 أي بزيادة تقدر بـ 7,76 % وهذا حسب الجدول السابق رقم 04 ومن سنة 1990 شهدت نسبة البطالة تطورا منتظما إلى أن وصلت إلى أعلى معدل حيث وصلت 30 % سنة 2000 ، وكل ذلك يعني أن أسباب البطالة في الجزائر ترجع لعدة عوامل متداخلة، فبالإضافة إلى عامل النمو الديمغرافي ساهمت الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 في رفع معدلات البطالة من خلال ضعف نسبة النمو الاقتصادي وتوقف الاستثمارات العمومية منذ سنة 1986، وأيضا الإصلاحات الاقتصادية التي طبقت ابتداء من سنة 1989 ساهمت بدورها في رفع معدل البطالة من خلال إجراءات تسريح عمال المؤسسات العمومية الاقتصادية التي عانت من حالة عجز هيكلي ومالي[1].

- التحكم في معدلات التضخم والتغلب على مشكل المديونية الخارجية؛
- تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى، مثل الري، النقل، الهياكل القاعدية؛
- دعم قطاع التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال؛
- تطوير قطاع المياه و قطاع التهيئة العمرانية.

ثالثا: شروط تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي

يتوقف مدى نجاح أي سياسة اقتصادية على توفر مجموعة من الشروط الأساسية، حيث يرى الكنزيون حتى تكون سياسة الإنعاش فعالة لابد من توفر بعض الشروط العامة والأساسية التالية[2]:

- يجب أن تتوفر للمؤسسات الوسائل اللازمة لزيادة إنتاجها، خاصة القدرة على القيام باستثمارات جديدة، أي أن تكون هناك مرونة قوية للإنتاج بالنسبة للطلب؛
- أن لا يكون هناك اتجاه قوي لتلبية الطلب (الإضافي خاصة) بواسطة المنتجات الأجنبية، حيث أن أثر سياسة الإنعاش (على التشغيل خاصة) يكون في هذه الحالة ضعيفا؛ كما يمكن أن يؤدي إلى إضعاف رصيد الميزان التجاري للبلد المعني، أي يجب أن يكون الميل الحدي للاستيراد ضعيفا؛
- أن لا تؤدي الزيادة في الإنتاج إلى زيادة قوية في الاستيراد، وهو ما يؤدي أيضا إلى تدهور رصيد الميزان التجاري؛
- يجب أن لا تتسابق المؤسسات إلى زيادة هوامش ربحها بدلا من زيادة الكميات المنتجة (لتلبية الطلب الإضافي).

[1] – الأرقام مأخوذة الجدول رقم 04 و 12 .

[2] – محمد مسعي ، مرجع سابق ، ص 149 .

لكن بعيدا عن الجدل القائم على المستوى النظري بين التيارات الكنزية والتيارات النيوكلاسيكية أو النيوليبيرالية بشأن مدى فعالية سياسة الميزانية بصفة عامة وسياسة الإنعاش بصفة خاصة، أو حول مدى فعالية السياسة النقدية كبديل لسياسة الميزانية، فإن النقاش الدائر حاليا، على المستوى السياسي خاصة بالنسبة للحكومات، يتعلق أساسا بمسألة تمويل سياسة الإنعاش، أي بعجز الميزانية الناتج عن تطبيق هذه السياسة، ومستواه، وتداعياته الحاضرة والمستقبلية.

وعليه فإن الإشكال المطروح على المستوى العملي لا يتعلق فقط بالتساؤل حول مدى فعالية سياسة الإنعاش، وإنما أيضا حول القدرة على مواجهة كلفتها المستقبلية خاصة، أي الدين العمومي المتراكم وآثاره على النشاط الاقتصادي وعلى المالية العمومية، وحتى على مستقبل الأجيال القادمة.

وهناك العديد من الدراسات (المتعلقة أساسا بالبلدان المصنعة) التي تبين أن استعمال سياسة ميزانياتية توسعية لا تسمح دائما بإخراج الاقتصاد من الركود، خاصة إذا كانت المديونية العمومية مرتفعة، إذ أن الزيادة في عجز الميزانية يمكن أن تؤدي إلى انخفاض الاستثمار والاستهلاك الخاصين، وهو ما يضعف أثر الزيادة في النفقات العمومية (أو تخفيض الضرائب) على الطلب الإجمالي، وبالمقابل فإن تخفيض عجز الميزانية من شأنه أن يسرع النمو إذا كانت المديونية العمومية مرتفعة بصفة كبيرة.

المطلب الثاني: مضمون وأهداف سياسة الإنعاش الاقتصادي

تضمنت سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر ثلاث برامج تنموية، هدفت إلى تنشيط الطلب الكلي ودعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل برفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى تهيئة وإنجاز الهياكل القاعدية التي تسمح بإعادة بعث النشاطات المؤدية إلى تغطية الاحتياجات الضرورية للسكان خصوصا ما تعلق بالعنصر البشري، وذلك بتبنيها سياسة ميزانية مالية توسعية، وسياسة نقدية رغم محدوديتها، وهذه البرامج هي:

أولا: برنامج الإنعاش الاقتصادي أو المخطط الثلاثي (2001 -2004)

إن عودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أسهم بشكل كبير في إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال سياسة مالية تنموية عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما يسمى بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والذي خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دج أو ما يعادل 7 مليار دولار[1] ، وهو يعتبر برنامجا ضخما قياسا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 والمقدر بـ 11,9 مليار دولار وقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في انتهاجها في شكل توسع في الإنفاق العام مع بداية تحسن وضعيتها المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني.

[1] - Services du chef du government , Le plan de la relance économique 2001-2004 : « **les composantes du programme** », Alger, les 25-27 juin 2005.

ومن خلال هذا البرنامج تم تسطير مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

- اختتام العمليات التي هي في طور الانجاز؛
- إعادة الاعتبار وصيانة البنى التحتية؛
- مستوى نضج المشاريع؛
- توفير الوسائل وقدرات الانجاز ولا سيما منها الوطنية؛
- العمليات الجديدة المستجيبة لأهداف البرنامج والمستعدة في الانطلاق فيها مباشرة؛
- خلق مناصب عمل والحد من البطالة.

ترتكز المخصصات المالية لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بالأساس على خمس قطاعات ممثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم (22): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004)

الوحدة : مليار دج

القطاع/السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع	(%)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2	210,5	40,1
تنمية محلية وبشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	38,8
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12	65,4	12,4
دعم الإصلاحات	30	15	-	-	45	8,6
المجموع	205,4	185,9	113,9	20,5	525	100

المصدر: تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي:" **تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2004** "، ص87 .

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن قطاع الأشغال الكبرى و الهاكيل القاعدية قد خص بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، حيث استفادا ببرنامج خاص يقدر بـ 210,5 مليار دج على مدى أربع سنوات أي ما يعادل 40,1 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، ويدل ذلك على عزم الحكومة على تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات كل من الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ سنة 1986 والإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في فترة التسعينات من القرن العشرين والتي أجبرت الحكومة على تقليص حجم الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية استعادة التوازن المالي للموازنة العامة، وإن الغرض من البرنامج التمويلي الضخم جعله بمثابة الحافز على تشجيع مناخ الاستثمار العام المحلي والأجنبي، بما يؤدي إلى خلق مناصب الشغل والتخفيض التدريجي من معدلات البطالة لتحسين توزيع الدخول بين أفراد المجتمع والرفع من مستويات معيشتهم، وقد قسمت مخصصات هذا القطاع على مدار أربعة سنوات موزعة على ثلاثة جوانب رئيسية وهي : تجهيزات الهياكل بقيمة 142,9 مليار دج وتنمية المناطق الريفية بقيمة 32 مليار دج

[1] – سايح بوزيد ، مرجع سابق ، ص 345 .

والسكن والعمران بقيمة 35,6 مليار دج بغرض تحسين ظروف معيشة السكان ، كما اهتمت الدولة بمجال التنمية المحلية والبشرية حيث خصصت لها ما يقارب 39 % نظرا لأهميته الكبيرة في تحسين الظروف الاجتماعية خاصة في المناطق الريفية المعزولة وتدعيم سبل التنمية الاقتصادية، كما سيؤدي دعم الموارد البشرية إلى رفع معدلات التنمية البشرية وبالتالي تخفيض نسبة الفقر بين أفراد المجتمع، حيث استفادة قطاع الفلاحة والصيد البحري بحوالي 12,5 % من البرنامج بهدف رفع الطلب الداخلي وزيادة وتنويع الصادرات خارج المحروقات، والمحافظة على العمالة التي تشتغل في الفلاحة وتستغل الأراضي المستصلحة، والاهتمام بقطاع الصيد البحري للمحافظة على الثروة السمكية للمساهمة في زيادة الإنتاج الوطني وخلق القيمة المضافة ، كما تم تخصيص ما نسبتة 8,6 % لدعم قطاع الإصلاحات وجه أساسا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العمومية والخاصة.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009)

ركزت الدولة على مواصلة مجهود إنعاش النمو في جميع القطاعات خصوصا مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة، وقد اعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في تاريخ الاقتصادي الجزائري و ذلك من حيث قيمته المرتفعة والتي بلغت ما يقارب 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار كقيمة أولية حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وأخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج ، من أجل فك العزلة عن الجنوب وفك الضغط عن الشمال، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدرة بـ 1071 مليار دج والصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج ومنه المجموع النهائي يصبح حوالي 7, 8704 مليار دج، وقد كان يهدف بالخصوص إلى[1]:

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد سواء كان الجانب الصحي، الأمني أو التعليمي؛
- تحديث و توسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانب الاقتصادي و الاجتماعي؛
- تطوير الموارد البشرية والبني التحتية باعتبارهما أم عوامل النمو الاقتصادي؛
- رفع معدلات النمو الاقتصادي الذي يعتبر الهدف الرئيسي للبرنامج ، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر، حيث أنه نتيجة لعدد من العوامل والظروف والتي من بينها تحديث الخدمات العامة ، تحسين المستوى المعيشي وتطوير الموارد البشرية والبني التحتية.

وقد تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمسة للبرامج فرعية يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

[1]– البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005 –2009) ، افريل 2005 ، من الموقع :
http://www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf. تاريخ الاطلاع : 20 / 06 / 2014

الجدول رقم (23): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 – 2009)

الوحدة : مليار دج

القطاعات	المبالغ	النسبة
1. برنامج تحسين ظروف معيشة السكان.	**1908,5**	**45,5**
▪ السكن	555	
▪ التربية ، التعليم العالي ، التكوين المهني	399,5	
▪ البرامج البلدية للتنمية	200	
▪ تنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا	250	
▪ تزويد السكان بالماء والكهرباء والغاز	192,5	
▪ باقي القطاعات*	311,5	
2. برنامج تطوير الهياكل القاعدية .	**1703,1**	**40,5**
▪ قطاع النقل والأشغال العمومية	1300	
▪ قطاع المياه	393	
▪ قطاع التهيئة العمرانية	10,15	
3. برنامج دعم التنمية الاقتصادية .	337,2	8
▪ الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	312	
▪ الصناعة وترقية الاستثمار	18	
▪ السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف	7,2	
4. برنامج تطوير الخدمة العمومية .	**203,9**	**4,8**
▪ العدالة والداخلية	99	
▪ المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية	88,6	
▪ البريد والتكنولوجيات الحديثة للاتصال	16,3	
5. برنامج تطوير تكنولوجيات الاتصال .	**50**	**1,2**
المجموع	**4202,7**	**100**

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة (2005 ــ 2009) ، افريل 2005 ، مجلس الأمة ، ص ص 6 – 7 .

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن برنامج تحسين ظروف معيشة السكان يحتل النسبة الأكبر من قيمة البرنامج لدعم النمو بـ 45,6 % وهو يعتبر تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية و البشرية ، ويعتبر تحسين ظروف معيشة السكان عامل مهم في تطوير الأداء الاقتصادي من

* تظم قطاعات الشباب والرياضة ، الثقافة ، الصحة العمومية ، عمليات التهيئة العمرانية وتطوير وسائل الإعلام .

خلال انعكاساته على أداء عنصر العمل ومن ثم على حركية النشاط الاقتصادي، كما يحتل برنامج تطوير الهياكل القاعدية حوالي 40,5 % من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو ما يعكس مدى الأهمية التي توليها الدولة للبني التحتية والمنشآت الأساسية وذلك لدورها الهام في دعم الاستثمار وعمليات الإنتاج ويأتي قطاع النقل والأشغال العمومية في صدر اهتمامات برنامج تطوير الهياكل القاعدية حيث يتضمن تحديث خطوط السكك الحديدية وإنشاء خطوط أخرى جديدة كما يتضمن إنشاء مترو الجزائر ويتضمن إنشاء وإعادة تأهيل الطرق الوطنية و الولائية ، أما قطاع المياه فيتضمن انجاز سدود وانجاز محطات التصفية ، كل هذا نظرا للنقص الواضح المسجل في الجزائر في هذا القطاع من جهة، ومن أخرى نظرا لأهميته الحساسة في خلق الوظائف وتنشيط الاقتصاد من خلال زيادة الطلب على المنتجات الرأسمالية و الوسيطة والاستهلاكية، كما كان الحال في البلدان الرأسمالية سنوات نهوضها.

أما باقي القطاعات الأخرى فإنها نالت أقساطا محدودة من موارد هذا المخطط، وذلك لما تم الاعتقاد به أن البرنامجين السابقين هما ذوا الأولوية في الفترة الراهنة، وتهيئة الظروف جيدا لدخول غمار اقتصاد السوق وما يتطلبه من عنصر بشري مدرب ومكون، وما يتطلبه مناخ الاستثمار من هياكل قاعدية عصرية لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة والمتجددة بنمو الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010 -2014)

جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي في إطار مواصلة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في البرنامجين السابقين، حيث خصصت الجزائر لهذا البرنامج غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن والمقدر بحوالي 21214 مليار دج أو ما يعدل 286 مليار دولار بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق البالغ قيمة 9680 مليار دج في نهاية 2009 ، والذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

توخت الجزائر من خلال هذا البرنامج تحقيق الأهداف التالية [1]:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق، والمياه بمبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار؛
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار.

وذلك بغية:

- تحسين التنمية البشرية ، حيث شكلت الجزء الأكبر بنسبة 40 %؛
- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية؛
- دعم تنمية الاقتصاد الوطني؛
- تشجيع إنشاء مناصب شغل، ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة؛

[1] - Programme de developpement quinquennal 2010-2014.
http://www.mae.gov.dz/images/sce/programme-quinquenal.pdf , consulté le : 25 / 07 /2014 .

- تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم؛
- التكفل بالتنمية المستدامة للبلاد والاستجابة لتطلعات الأفراد؛
- دعم المكانة الجيو إستراتيجية للجزائر؛
- تثمين الثروات الطبيعية المحلية والوطنية للبلاد؛
- المساهمة في تطوير السياحة والصيد البحري؛
- تدعيم الوسائل الوطنية في مجال الدراسات والإنجاز؛
- تطوير النشاطات التجارية والإسهام في دفع مستوى النمو الإقتصادي؛
- المساهمة في تهيئة الإقليم بصفة عقلانية، متوازنة، عادلة واجتماعية واقتصادية مستقبلية، جالبة للاستقرار، والأمن والازدهار.

شمل برنامج توطيد النمو ثلاث برامج فرعية رئيسية كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (24): التوزيع القطاعي لبرنامج الخماسي (2010 –2014)

الوحدة : مليار دج

القطاعات	المبالغ	النسبة
1. برنامج تحسين ظروف معيشة السكان .	**9903**	**45,42**
▪ السكن	3700	
▪ التربية ، التعليم العالي ، التكوين المهني	1898	
▪ الصحة	619	
▪ تحسين وسائل وخدمات الإدارة العمومية	1800	
▪ باقي القطاعات*	1886	
2. برنامج تطوير الهياكل القاعدية .	**8400**	**38,52**
▪ قطاع النقل والأشغال العمومية	5900	
▪ قطاع المياه	2000	
▪ قطاع التهيئة العمرانية	500	
3. برنامج دعم التنمية الاقتصادية .	**3500**	**16,05**
▪ الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	1000	
▪ دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	
▪ دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل	500	

المصدر: بوفليح نبيل ، مرجع سابق ، ص 48.

* تظم قطاعات الشباب والرياضة ، الثقافة ، الصحة العمومية ، عمليات التهيئة العمرانية وتطوير وسائل الإعلام و الشؤون الدينية .

خصص أكثر من 40% من موارد هذا البرنامج لتحسين ظروف معيشة السكان وذلك على الخصوص في قطاع السكن وتحسين التعليم في مختلف أطواره، التكفل الطبي النوعي وتحسين وسائل وخدمات الإدارة العمومية، كما تم الاهتمام أيضا بقطاعات الشبيبة والرياضة، الثقافة والاتصال، الشؤون الدينية، التضامن الوطني والمجاهدين، وتركزت الجهود في مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية، كما ركز على ضرورة دعم قطاع النقل والأشغال العمومية من خلال تخصيص ما يزيد عن 5900 مليار دج والتزود بالمياه من خلال تخصيص 2000 مليار دج لقطاع المياه، كما تم الاهتمام أيضا بدعم التنمية الاقتصادية من خلال تخصيص حوالي أكثر من 16 % من موارده لدعم التنمية الفلاحية والريفية، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تخصيص ما يزيد عن 1500 مليار دج، فيما يتعلق بالتنمية الصناعية فقد خصصت الدولة أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية وتحديث المؤسسات العمومية.

وفي مجال الشغل خصصت الجزائر 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمراجعة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة و تمويل آليات إنشاء مناصب شغل جديدة، كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء 3 ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمس لهذا المخطط، وعليه فالملاحظ على هذا البرنامج أن هناك جهود كبيرة للدولة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، فالجزائر خصصت خلال سنوات 2001 إلى 2014 غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو الاقتصادي أن خصصه حتى الآن، والذي يترجم إرادة السلطات العمومية في الاستفادة من الصحة المالية للخزينة العمومية من أجل تسريع وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثالث: الآثار المترتبة عن تنفيذ هذه السياسة على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية

إن سياسة الإنعاش التنموية التي انتهجتها الجزائر وترافقت مع المخططات الاقتصادية والبرامج التنموية الثلاث، تهدف إلى تدارك التأخير في جميع القطاعات والتوجه نحو النهوض بالاقتصاد الوطني لتحضير البلاد لاستقبال الاستثمارات مع تهيئة المؤسسات الوطنية وإعداد النظام المالي والجهاز المصرفي حتى يكون مستعد لخوض هذه التجربة، إذ أن هناك رغبة بادية من وراء هذه البرامج لتحسين صورة الجزائر داخليا وخارجيا وجعلها أكثر جاذبية، وكذا الرغبة الحقيقية في الإقلاع بالاقتصاد الوطني نحو تحقيق نمو قوي ومستديم يأخذ في طياته أبعاد التنمية الاقتصادية الاجتماعية والبيئية، هذه التحديات ما هي إلا دفعة جديدة لمجموعة من الإصلاحات والسياسات التي يجب إتباعها، والتي يجب أن تمس جميع القطاعات الإستراتيجية الكبرى، من محروقات وغاز والصناعات الكيماوية، الاتصالات السلكية واللاسلكية، الخدمات المالية، النقل الجوي والبحري، البناء والمنشآت القاعدية، كل هذه القطاعات يجب تغطيتها وتفعيلها، والجزائر انطلقت بحزم في تبني سياسة تهدف إلى ضمان النمو الاقتصادي المستديم وتقليص السلبيات التي مازالت عالقة، وعلى هذا الأساس تم وضع مرتكزات لتحقيق التنمية المنشودة وضمان استمرار معدل النمو وتحسينه، إلا أن السؤال المطروح هنا هو مدى انعكاس توجهات

هذه السياسة الاقتصادية على أداء الإقتصاد الجزائري من خلال البرامج التي أنجزت والتي هي في طور الانجاز والخاصة بفترة الدراسة. ومدى مساهمة هذه السياسة بشكل عام في تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي، ومن هذا المنطلق فإن تقييمنا لسياسة الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو سيتم من خلال تحديد مدى نجاحها قي رفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض معدل البطالة باعتبارها هدفان رئيسيان لهذه البرامج.

أولا: النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي ومساهمة قطاع المحروقات خلال فترة البرامج الثلاث

تسعى برامج الإصلاح الاقتصادي والخطط الإنمائية في الدول النامية إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بهدف اللحاق بالاقتصاديات المتقدمة، والجزائر كغيرها من هذه الدول تهدف من خلال زيادة الإنفاق العام عبر هذه البرامج إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي ورفع المستوى المعيشي للسكان، وبغرض توضيح السياسة التوسعية في الإنفاق العام خلال فترة البرامج التنموية نقوم بعرض الجدول التالي:

الجدول رقم (25): تطور نمو الناتج الداخلي الخام والإنفاق الحكومي للجزائر في الفترة (2001- 2014)

الوحدة: مليار دج

السنة	الناتج الداخلي الخام	الإنفاق الحكومي	الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	معدل النمو خارج قطاع المحروقات	معدل النمو في قطاع المحروقات	معدل نمو الناتج الداخلي الخام (%)
2001	4260,8	1321,0	2514,0	5	1,6	2,59
2002	4541,9	1550,6	2683,1	5,2	3,7	4,7
2003	5266,8	1690,2	2987,9	5,9	8,8	6,9
2004	6127,5	1891,8	3362,3	6,2	3,3	5,19
2005	7498,6	2052,0	3652,8	5,8	4,7	5,09
2006	8514,8	2453,0	41411	5,6	5,8	2
2007	9366,6	3108,5	4744,9	6,3	-2,5	3
2008	11043,7	4191,0	5392,2	6,1	-0,9	2,4
2009	9968,0	4246,3	6143,1	9,3	-2,3	2,4
2010	11991,6	4466,9	7063,5	6,3	-2,2	3,3
2011	14519,8	5853,6	8423,1	6,2	-3,3	2,5
2012	15843,0	7058,1	9502,8	7,2	-3,4	2,7
2013	16569,3	6024,2	11601,3	7,1	-5,5	2,8
2014	17205,1	6980,2	12347,3	5,6	-0,6	3,8

المصدر: تقارير بنك الجزائر، سنوات 2006، 2010 و2014 وإحصائيات البنك العالمي بالنسبة لمعدل نمو الناتج الداخلي الخام.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تذبذب في معدل نمو الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2001-2014) حيث تراوح هذا المعدل بين 2% كأدنى مستوى له وهو مسجل عام 2006 و6,9% كأعلى مستوى له وهو مسجل عام 2003، ويعود السبب في ذلك إلى نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات.

أما النمو خارج المحروقات فقد سجل أرقاما متواضعة إلى حد ما خلال البرنامج الأول في حين سجل أعلى نسبة سنة 2009 بـ 9,3 % ونفسر هذا الأثر الايجابي لبرنامج التكميلي لدعم النمو، أما سبب الارتفاع خلال (2010–2013) فيرجع لارتفاع الضرائب على السلع والخدمات والسلع الجمركية، وإلى الانخفاض المسجل في مساهمة قطاع المحروقات بعد أزمة الرهن العقاري التي أصابت الولايات المتحدة الأميركية وبداية ظهور الأزمة العالمية التي أثرت على البلدان النفطية.

كما يتضح من خلال الجدول السابق العلاقة الموجودة بين الإنفاق الحكومي والناتج الداخلي الخام، حيث أن الزيادة في الإنفاق الحكومي ساهمت إلى حد كبير في زيادة الناتج الداخلي الخام، فبفضل الإنفاق الحكومي خلال مخطط الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001–2004) عرف معدل نمو الناتج الداخلي الخام تحسنا خلال الفترة إذ ارتفع من 2,59% سنة 2001 إلى 5,9% سنة 2004 فيما سجلت أعلى نسبة سنة 2003 بـ 6,9%، وقد بلغ متوسط نمو الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 4,84%، وخلال برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005–2009) ونتيجة لزيادة الإنفاق العام فقد سجلت زيادة في الناتج الداخلي الخام من 7498,6 مليار دج سنة 2005 إلى 11043,7 مليار دج سنة 2008 فيما عرفت سنة 2009 انخفاض في الناتج الداخلي الخام بـ 1075,7 مليار دج مقارنة بسنة 2008 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات النفطية وانخفاض الطلب على النفط نتيجة الركود الاقتصادي العالمي حيث تأثرت الجزائر بانخفاض عائداتها من الصادرات النفطية، وهو واضح من خلال التراجع المسجل في معدلات النمو في قطاع المحروقات الذي انخفض بـ 5, 2 % في 2006 ، ثم عاود الإنتعاش مجددا في 2009 سجل 6 %، لكن عاد من جديد يسجل قيم سالبة خلال الفترة 2010 إلى 2013 نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار البترول، وكذا انخفاض المحروقات الغازية (الغاز الطبيعي) ، وتحقق متوسط لنمو الناتج الداخلي الخام قدره 2,98% خلال فترة هذا البرنامج (2005 ـ 2009) ، مع استمرار تسجيل زيادة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات.

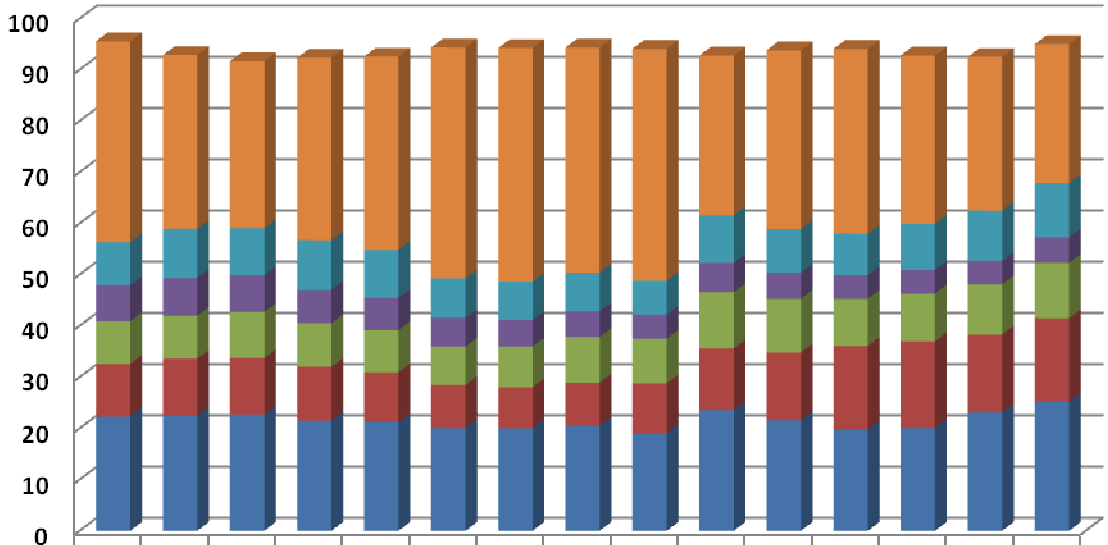
خلال الثلاث سنوات الأولى من برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010–2014) فقد استمرت الحكومة في نهجها بزيادة الإنفاق وهو ما ساهم برفع قيم الناتج الداخلي الخام حيث سجل معدل نمو الناتج قدره 3,3% سنة 2010 و 2,5% سنة 2011 مع زيادة في حجم الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات.

نتيجة لهذه البرامج التي تميزت بزيادة الإنفاق العام سجل تحسن في بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي حيث انخفضت معدلات البطالة وتم تحقيق فوائض في ميزان المدفوعات ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى تراكم احتياطات الصرف الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية وزيادة عوائد الصادرات النفطية، إذ بلغت احتياطات الصرف عام 2012 قيمة 190,66 مليار دولار، كما سجل صندوق ضبط الموارد تدفقات مالية وصلت إلى 2535 مليار دج خلال نفس العام، وبالنظر إلى هيكلة قطاعات الاقتصاد الجزائري يظل قطاع المحروقات القطاع المهيمن على الاقتصاد الجزائري من خلال الأولوية التي توليها الدولة لهذا القطاع ونسبة

مساهمته في مجمل الصادرات التي لا تقل عن 97%، ولا تزال إيرادات هذا القطاع إحدى المكونات الرئيسية للناتج الداخلي الخام في الجزائر. وهذا ما نلاحظه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (16): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2014)

الوحدة: (%)



	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
قطاع المحروقات	39,2	33,8	32,5	35,5	37,7	45,1	45,6	43,9	45,3	31,2	34,9	36,1	32,9	30	27,1
الفلاحة	8,4	9,67	9,19	9,69	9,4	7,7	7,5	7,6	6,6	9,3	8,5	8,1	9	9,8	10,6
صناعة غير نفطية	7,05	7,34	7,18	6,55	6,3	5,6	5,2	5	4,7	5,7	5,1	4,6	4,6	4,6	5
بناء وأشغال عمومية	8,3	8,4	9,03	8,5	8,2	7,5	7,9	8,9	8,7	11	10,5	9,2	9,3	9,8	10,8
إدارة عمومية	10,3	11,0	11	10,5	9,8	8,4	8	8,4	9,7	12	13,2	16,4	16,9	15,2	16,3
خدمات أخرى	22,3	22,5	22,7	21,5	21,1	20,0	20,0	20,5	19,1	23,6	21,6	19,7	20,1	23,1	25,2

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، سنوات 2005، 2008 و 2014.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام استمرت في الارتفاع منذ عام 2001 حتى عام 2006، حيث قفزت من 33,89% عام 2001 إلى 45,6% عام 2006 باستثناء عام 2002 أين بلغت 32,55% متأثرة بأحداث الحادي عشر سبتمبر التي أثرت على أسعار النفط وعلى عائدات تصدير المحروقات وعلى الاستثمارات، ثم انخفضت مساهمة القطاع خلال السنتين المواليتين، ولكن الملاحظ بعد سنة 2008 عرفت نسبة مساهمة قطاع المحروقات مستويات منخفضة عما كانت عليه نتيجة تأثيرات الأزمة المالية العالمية على مستوى الطلب على النفط بسبب تراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمية.

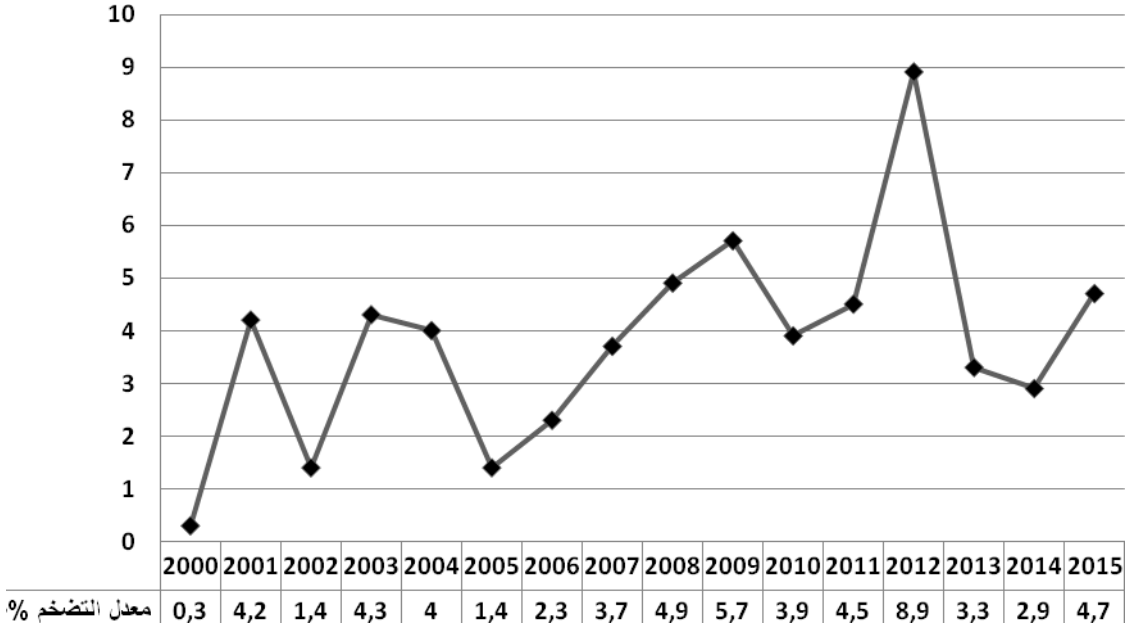
ومقارنة مع القطاعات الأخرى يبقى قطاع المحروقات مسيطر ومهيمن ونسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام مرتفعة مقارنة بالقطاعات الأخرى، فخلال سنة 2012 بلغت مساهمة قطاع المحروقات 32,9% من

الناتج الداخلي الخام أي 5208,4 مليار دج فيما بلغت مساهمة القطاعات الأخرى مجتمعة ما نسبته 60% من الناتج الداخلي الخام أي ما مقداره 9502,8 مليار دج فيما كانت قيمة الناتج الداخلي الخام 15843 مليار دج.

ثانيا: تطور معدلات التضخم في الجزائر

يعرف الاقتصاديون التضخم بأنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار (أسعار السلع التي تشكل سلة مؤثرة على القدرة الشرائية للمواطن)، ويتحدد السعر في السوق الحرة بقوى العرض والطلب، فإذا ارتفع الطلب أكثر من العرض أدى ذلك إلى ارتفاع في السعر، إلا أن الملاحظ في حالة الجزائر أن العرض في السلع الغذائية لا تحكمه قوى داخلية بقدر ما تحكمه قوى خارجية، فالعرض لا يعرف نموا بالقدر الذي يعرفه الطلب، نظرا للزيادة السكانية من جهة وجمود مرونة القطاعات المنتجة في الاستجابة للزيادة في الطلب لأسباب هيكلية من جهة أخرى، مما يترتب عنه زيادة صافية في الطلب وبالتالي زيادة الاستهلاك ومنه زيادة الاستهلاك، حيث أن الأسعار تعرف ارتفاعا بنسبة معينة سنويا غير أنها لا تكون محسوسة، أما إذا حصل وأن عرف سعر السلع الغذائية في السوق الدولية تقلبات نحو الارتفاع فلا محالة أنه سيؤثر على السعر المطبق في الداخل بالزيادة، ويلاحظ في السنوات الأخيرة اتجاه عام نحو الارتفاع لمعدل التضخم في الجزائر وهذا ما يلاحظ من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (17): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)



	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل التضخم %	0,3	4,2	1,4	4,3	4	1,4	2,3	3,7	4,9	5,7	3,9	4,5	8,9	3,3	2,9	4,7

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية .

وصل الانخفاض في معدل التضخم إلى 0,3 % سنة 2000 كأدنى حد لمعدل التضخم عرفته الجزائر منذ الاستقلال وتفسيرات أسباب انخفاض معدل التضخم في الجزائر يمكن إرجاعها إلى عدة إجراءات، اتخذتها الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي كتحرير الأسعار، تعديل أسعار الفائدة الحقيقية، تقليص

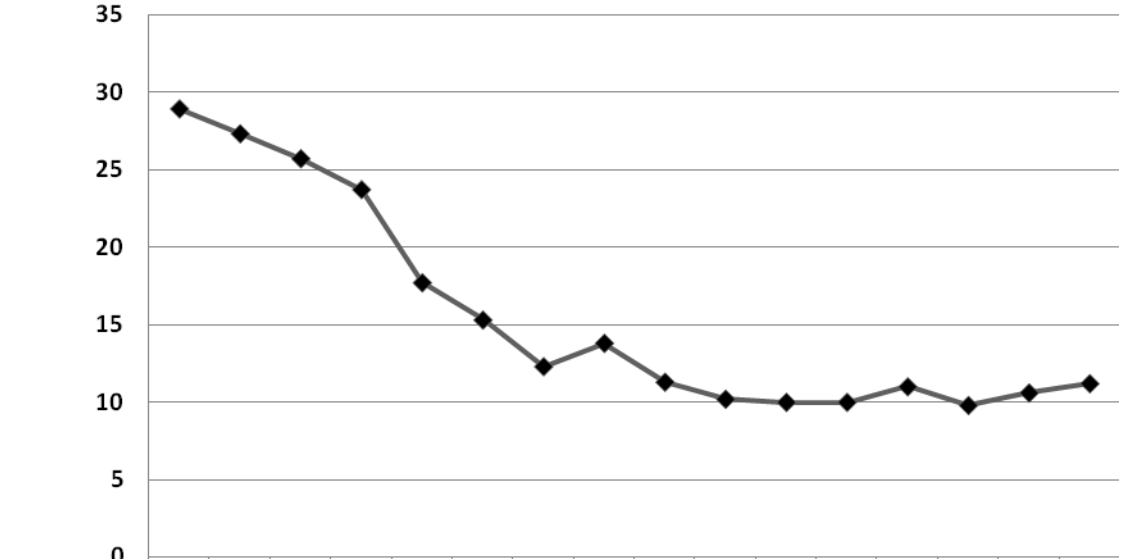
الموازنة العامة إلى مستويات معقولة، الصرامة في تسيير الكتلة النقدية والبحث عن أساليب ومصادر جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط، كما عرفت معدلات التضخم تذبذبات في قيمها خلال الفترة كما يمكن تفسير عودة ارتفاع معدلات التضخم في السنوات الأخيرة، نتيجة لارتفاع نمو الكتلة النقدية بسب برامج التنمية الاقتصادية والتي تهدف إلى تخفيض معدلات البطالة مع السماح بمعدلات تضخم، إلا أن البعض من المحللين يرون أن أهم العوامل التي تتولد عنها الضغوط التضخمية في الجزائر يمكن حصرها في ثلاث مصادر وهي: التوسع في مكونات الإنفاق الكلي العام، الزيادة في تكاليف الإنتاج، (والمتمثلة أساسا في زيادة كتلة الرواتب والأجور) وزيادة الكتلة النقدية، حيث ارتفع معدل التضخم من 1,4% عام 2002 إلى 4,3% عام 2003 ثم انخفض فجأة عام 2005 إلى 1,4%، وقد استمرت معدلات التضخم في الارتفاع – عدا عام 2010 أين انخفض هذا المعدل إلى 3,9% بعدما بلغ 5,7% عام 2009 إلى أن بلغت مستوى 8,9% عام 2012.

وفي سنة 2014 عرف معدل التضخم انخفاضا حيث سجل 2,9 % مقابل 3,3 % في 2013 ، ويعد هذا المعدل منخفضا مقارنة بتوقعات قانون المالية 2014 الذي ارتقب معدل للتضخم بنسبة 3,9 % ، وإن المنحنى التنازلي مكسب للاستقرار النقدي، وذلك بفعل التسيير الجيد للسياسة النقدية، ولكن سجل ارتفاع 2015 بمعدل 4,7 %.

ثالثا: تطور معدلات البطالة في الجزائر

لا يمكن تحديد معدل البطالة بدقة بسبب اختلاف نسبة العاطلين حسب الوسط، حضري أو قروي، حسب الجنس ذكر أو أنثى والسن، ونوع التعليم والمستوى الدراسي لأنه ليس كل من لا يعمل عاطل عن العمل، فالطلبة، المعاقين، المسنين، المتقاعدين وأصحاب العمل المؤقت لا يتم اعتبارهم عاطلين عن العمل، ومن أجل تتبع تطور معدلات البطالة في الجزائر نقوم بعرض الشكل التالي:

الشكل رقم (18): معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000- 2015)



	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل البطالة %	28,9	27,3	25,7	23,7	17,7	15,3	12,3	13,8	11,3	10,2	10	10	11	9,8	10,6	11,2

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات و وزارة المالية .

تدل الإحصائيات اليوم على أن معدلات البطالة ليست هي نفسها التي كانت تمتاز بها فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، إذ تشير مختلف التقارير حول الوضع الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر إلى تراجع نسبة البطالة في الجزائر، بالنظر إلى تحسن مؤشرات التنمية في جميع المجالات، الصحة والتربية، بالإضافة إلى المساواة بين الجنسين وتبقى نسبة البطالة مرتفعة بالمناطق الريفية ولدى النساء والشباب، فقد انخفضت نسبة البطالة إلى 10% سنة 2010 بعدما سجلت نسبة وصلت إلى 28,9 % سنة 2000، ويعود ذلك إلى انتعاش سوق العمل بالجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط وتحقق إيرادات مالية هامة ساهمت إلى حد كبير في تحسن مؤشرات التنمية حيث ازدادت الاستثمارات والمشاريع الاقتصادية خاصة في القطاعات التي تحتاج إلى يد عاملة كثيفة، هذه المشاريع ساهمت في خلق فرص العمل، وقد عرف عدد السكان النشطين في الجزائر تطورا في الفترة ما بين 2000 إلى 2009 نتيجة انتعاش سوق العمل في الجزائر، ففي سنة 2000 بلغ عدد السكان النشطين 8.850 مليون نسمة ثم انتقل سنة 2009 إلى 10.544.000 مليون نسمة، مما تسبب في ارتفاع معدلات التشغيل من 70,5% إلى 89,8% وانخفاض معدلات البطالة من 28,9 % سنة 2000 إلى 10,2% سنة 2009، مع الإشارة إلى أن أغلب المناصب التي تم فتحها هي مناصب مؤقتة وليست دائمة، حيث أنه خلال سنة 2009 قاربت المناصب المؤقتة المناصب المفتوحة، ويؤكد نفس الديوان أن البطالة تصيب الفئات الشابة من لمجتمع، واستمرت معدلات البطالة في الانخفاض إلى أن بلغت 9,8% سنة 2013 حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء، لتعاود في الارتفاع من جديد سنتي 2014 و 2015 .

اختلفت نسبة امتصاص البطالة بين قطاعات الاقتصاد الوطني وكان قطاع الخدمات من أهم القطاعات التي ساهمت في ارتفاع معدلات التشغيل مقارنة بقطاع الصناعة والزراعة، حيث أدت الإجراءات التي اتخذتها

الدولة وخاصة مع مطلع الألفية إلى انتعاش قطاع الخدمات، ومن بين هذه الإجراءات هو تشجيع الحكومة للشباب من أجل إقامة مشاريع استثمارية عن طريق قروض البنوك والدعم الممنوح من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وصندوق التأمين على البطالة ومختلف الصيغ الأخرى لدعم تشغيل الشباب، حيث اتجه الشباب إلى المشاريع الخدماتية بصورة ملفتة كالنقل والمواصلات وخدمات الإعلام الآلي، ويضاف إلى هذا توسع قطاع الاتصالات في الجزائر بشكل ملفت خلال السنوات العشرة للألفية سواء من حيث عدد المشتركين أو تنويع خدمات الاتصال أو الأرباح والوظائف المحققة، وقد ساهمت خدمة تعبئة الرصيد مثلا في خلق العديد من الوظائف و المحلات التجارية.

رابعا: مؤشرات التوازن الخارجي

عرف ميزان المدفوعات بالجزائر عجزا مزمنا بعد الاستقلال وفي أغلب سنوات العقد الأخير من القرن الماضي، ويرجع ذلك أساسا إلى العجز في حساب رأس المال، إذ شهدت سنة 1995 أكبر نسبة عجز في ميزان المدفوعات وذلك راجع إلى ارتفاع أقساط المديونية وشلل الاقتصاد الوطني بعد حركة الخصخصة التي شهدتها تلك المرحلة.

أما من القرن الحالي والممتدة من 2000 إلى 2008 فقد سجل ميزان المدفوعات فوائض مهمة كما يوضحها الجدول الموالي:

الجدول رقم(26): تطور الميزان التجاري و ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الواردات	9173	9940	12009	13534	18308	20357	21456	27631
الصادرات	22031	19132	18825	24612	32083	46001	54613	60163
الميزان التجاري	12858	9192	6816	11078	13775	25644	33157	32532
ميزان المدفوعات	7789	6368	36600	74690	9251	16940	17940	29550
السنة	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
الواردات	39479	39294	40473	47247	47490	55028	58580	51501
الصادرات	79298	45194	57053	73489	71866	64974	62886	37787
الميزان التجاري	39819	5900	16570	26242	24376	9946	4306	-13714
ميزان المدفوعات	36990	3860	15326	20141	12057	134	-5880	-

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصاء التابع للجمارك (CNIS)، تقارير بنك الجزائر، سنوات (2006، 2010، 2012 و2013) . وموقع وزارة المالية .

وصل الفائض 74690 مليون دولار سنة 2003 وهذا راجع أساسا إلى تراكم احتياطات الصرف الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط وتوضح من خلال الجدول السابق أن تطور الصادرات من المحروقات ينعكس بصورة واضحة على التطور الحاصل في الميزان التجاري، والملاحظ أن النتائج المحققة هي بفضل وفعالية هذه السياسة التوسعية المدعمة للطلب الكلي في التأثير الإيجابي على معدلات النمو والبطالة، لكن النتائج تجزم بمحدودية هذه السياسة ونقص فعاليتها، إذا أن حجم الواردات تزايد خلال فترة تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي من 9940 مليون دولار سنة 2001 إلى 18308 مليون دولار سنة 2004 ، كما تزايد خلال تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو من 20357 مليون دولار سنة 2005 إلى 39294 مليون دولار سنة 2009، وكذلك خلال برنامج توطيد النمو من 40473 مليون دولار سنة 2010 إلى 58580 مليون دولار سنة 2014 وهذا يعني أن نسبة كبيرة من الزيادة في الطلب الكلي المتولدة عن برنامج الإنعاش الاقتصادي قد تم تلبيتها من القطاع الخارجي عن طريق الاستيراد ولم يتم تلبيتها من طرف جهاز الإنتاج المحلي وهذا ما يعني ضياع العديد من فرص الإنتاج والعمالة والمداخيل.

بعد تحسّن الوضعية المالية الخارجية ومؤشرات المديونية الخارجية في سنة 2010، تميزت سنتي 2011 و2012 بتعزيز قابلية تحسن ميزان المدفوعات الخارجي، كما يُمكن اعتبار الوضعية الجيدة للدين الخارجي للجزائر أداء تاريخيا أمام محيط دولي متميز بحدة المخاطر السيادية ومع ذلك كان أداء ميزان المدفوعات أقل شأنا في 2013، ويرجع هذا أساسا للارتفاع القوي لواردات السلع المرفق بتقلص الصادرات من المحروقات، حتى ولو كان جزء من هذه الواردات موجهة للإنتاج والاستثمار.

ويؤكد تطور الميزان التجاري خلال سنة 2013 هشاشة ميزان المدفوعات الجزائري أمام أي تراجع لأداء الصادرات من المحروقات، بعد الصدمة الخارجية ذات الحجم الكبير لسنة 2009 (انخفاض سعر البرميل إلى 62,3 دولار) وتحت أثر التراجع القوي للكميات المصدرة من المحروقات (−7,37 %) تقلصت قيمة المحروقات المصدرة بواقع 10,27 % خلال السنة 2013 مقارنة بسنة 2012، حيث بلغت 64974 مليون دولار في سنة 2013 (71866 مليون دولار في 2012) ، أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات فقد سجلت استقرار عند 1,1 مليار دولار في سنة 2013 مقارنة بالمستوى المسجل في 2012 و 2011 مؤكدة الضعف الهيكلي في ظروف يتميز بميل تصاعدي للوتيرة السنوية لواردات السلع.

خامسا: التسديد المسبق للمديونية

انتهت عشرية التسعينات بتسجيل مديونية كبيرة شكلت عبء على الاقتصاد الجزائري، إذ كادت خدمات المديونية أن تمتص الجزء الأكبر من عوائد الصادرات النفطية، لذلك قررت السلطات الجزائرية سنة 2004 التسديد المسبق للديون الخارجية بالإضافة إلى الديون التي بلغت آجال استحقاقها، وقد عرفت المديونية الخارجية في الأجل المتوسط والطويل ميل للانخفاض منذ 2004 تاريخ الشروع في التسديد المسبق للمديونية، حيث انتقلت المديونية الخارجية من 21,410 مليار دولار نهاية 2004 إلى 5,062 مليار دولار نهاية 2006،

واستمر ميل المديونية الخارجية للأجل المتوسط والطويل في الانخفاض لكن بوتيرة متباطئة نسبيا إذ بلغت 4,889 مليار دولار نهاية 2007[1] و 4,841 مليار دولار نهاية 2008 و 3,903 مليار دولار نهاية 2010 إلى أن بلغت 1,729 مليار دولار نهاية 2013، وهذا ما يتبيّن من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (27) : تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2004-2014)

الوحدة: مليار دولار

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الديون المتوسطة والطويلة الأجل	21,41	16,48	5,06	4,88	4,84	4,35	3,30	3,26	2,10	1,72	1,38
الديون القصيرة الأجل	0,41	0,70	0,55	0,71	1,08	1,33	1,77	1,14	1,20	1,32	1,97
إجمالي الدين الخارجي	21,82	17,19	5,61	5,60	5,92	5,68	5,68	4,40	3,67	3,39	3,73

Source : - BANQUE D'ALGERIE, Rapport 2008 , P 72 les années (2004-2005).
- BANQUE D'ALGERIE, Rapport 2010 , P 51les années (2006-2007).
- BANQUE D'ALGERIE, Rapport 2012 , P 59 les années (2008-2011).

– النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر– رقم 25– مارس 2014، ص 16 (بالنسبة للسنوات 2012–2013).

– موقع وزارة المالية (سنة 2014) .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المديونية الخارجية أخذت منحى يميل إلى الانخفاض خلال الفترة حيث انخفضت من 21,821 مليار دولار عام 2004 إلى 17,192 مليار دولار عام 2005 ثم إلى 5,612 مليار دولار عام 2006، ويرجع هذا الانخفاض في قيمة المديونية إلى القرار الذي اتخذته السلطات ابتداء من 2004 بالتسديد المسبق للمديونية التي لم يحل أجل استحقاقها بعد، بفضل استغلال فترات ارتفاع أسعار النفط وتراكم عوائد تصدير المحروقات وزيادة التدفقات المالية لصندوق ضبط الموارد في تسديد المديونية الخارجية (حيث كانت سنة 2006 أكبر سنة يسجل فيها انخفاض في المديونية الخارجية بـ 11,580 مليار دولار[2])، واستمر انخفاض مستوى المديونية الخارجية خلال السنوات الموالية باستثناء سنة 2008 التي عرفت زيادة في المديونية الخارجية بلغت 5,921 مليار دولار مقارنة بـ 5,606 مليار دولار سنة 2007، ويعود ذلك إلى تأثير الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، ثم واصلت المديونية الخارجية في الانخفاض إلى أن بلغت 3,396 مليار دولار سنة 2013، وبفضل التسديد المسبق للمديونية الخارجية فإن نسبة الدين الخارجي من الناتج الداخلي

[1] – BANQUE D'ALGERIE , **Rapport 2010 : « Evolution Economique et Monétaire en Algerie »** , juillet 2011, P 49.

[2] - BANQUE D'ALGERIE , **Rapport 2012** : **« Evolution Economique et Monétaire en Algerie »**, juillet 2013, P 56.

الخام انخفض إلى 1,21% عام 2012 (1,64% عام 2011 و 2,42% عام 2010) مقابل 35,2% عام 2003 و 16% عام 2005[1].

كما انخفض معدل الدين إلى 9% من الصادرات لعام 2010 [2] و 5,75% من الصادرات عام 2011، فيما لم يسجل هذا المعدل إلا نسبة 4,8% من الصادرات عام 2012[3].

إن ما تحقق من فوائض مالية خلال الفترة التي شهدت ارتفاع أسعار النفط وزيادة صادرات المحروقات ساهم في تخفيض المديونية الخارجية إلى مستويات دنيا، إلا أنّ تراكم الاحتياطيات من العملات الأجنبية لم يتم توظيفه في مشاريع تنموية من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة خاصة وأن الجزائر تعمل على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بل تم توظيف الفوائض المالية الجزائرية في سندات الخزينة الأمريكية بمعدلات فائدة منخفضة في الوقت الذي يشكو فيه الاقتصاد الجزائري من التمويل وهذا ما يجعل التراكمات المالية المتحققة في خدمة اقتصاديات أخرى.

[1] - BANQUE D'ALGERIE , Rapport 2012,OP –CIT , P 61.
[2] - BANQUE D'ALGERIE , Rapport 2010 , OP –CIT , P 53.
[3] - BANQUE D'ALGERIE , Rapport 2012, OP-CIT , P 61.

خلاصة:

عانى الاقتصاد الجزائري خلال عقد الثمانينات بالخصوص من أزمة هيكلية عميقة، مردها يعود إلى الأزمة البترولية التي انخفض فيها سعر البرميل إلى أقل من 10 دولار، وكان من آثارها ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وانخفاض في معدلات النمو الإقتصادي، حجم الصادرات والواردات وحجم الاستثمار، كل هذه العوامل وغيرها دفعت الجزائر إلى تغيير سياستها الاقتصادية وانتهاج اقتصاد السوق كبديل للاقتصاد الموجه، إلا أن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي كانت تحمل بين طياتها العديد من التناقضات مع الواقع الجزائري وهذا ما حد من فعاليتها؛ إذ لوحظ تحسن ملموس على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي (استقرار أسعار الصرف، ارتفاع احتياطات الصرف، انخفاض التضخم.....إلخ)، لكن في المقابل كان هناك ضغط كبير على المستوى الاجتماعي بعد ارتفاع الأسعار، ارتفاع معدلات البطالة، التأخير في إصلاح جهاز الإنتاج، فتلك الإجراءات نتج عنها كلفة اجتماعية باهضة تحملها الفقراء و محدودي الدخل.

وتشهد الجزائر في الآونة الأخيرة رخاءا ماليا تشير إليه التحسنات الكبيرة في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، ولعل أبرز مظاهره تراجع المديونية الخارجية وارتفاع الاحتياطيات من العملة الصعبة، حيث انتهجت الجزائر سياسة اقتصادية هدفها الإنعاش الاقتصادي، إلا أن النتائج المحققة منها تبقى متواضعة نسبيا، على الرغم من ضخامة الموارد المالية المخصصة، إذ لم تستطع السلطات العمومية تحقيق هدف تحسين مستوى الجهاز الإنتاجي وتنويع مصادره، على أساس أن مشكلة الإقتصاد الجزائري هي مشكلة عرض قبل أن تكون مشكلة طلب، حيث أنه لا يمكن تحقيق فعالية لسياسة إنفاق عام توسعية هادفة إلى إنعاش الطلب بدون وجود جهاز إنتاجي مرن قادر على الاستجابة لتلك الزيادة في الطلب، وهو ما يؤكد على فشل سياسات جانب الطلب في الاقتصاد الجزائري على تطوير معدلات النمو الإقتصادي والعمالة، باعتبار أن أحد الأهداف الأساسية المتوخاة منذ انتهاج هذه السياسة وهو تحقيق نمو حقيقي ومستمر خارج المحروقات ، يكون له أثر قوي على التشغيل والتنمية الشاملة للبلاد.

الفصل الرابع:

دراسة تحليلية و قياسية لعلاقة البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

ينصرف الفصل الحالي من الدراسة إلى تحليل وقياس مدى التأثير المتبادل بين معدل البطالة والنمو الإقتصادي في الجزائر، وهذا بعد أن أكدت النظرية الإقتصادية إبتداءا من الفكر التقليدي وحتى الفكر المعاصر على أهمية وقوة العلاقة بينها في شكلها النظري، لتتوالى بعد ذلك العديد من الدراسات التجريبية لحسم هذه العلاقة في شكلها التطبيقي الأمر الذي يتطلب ضرورة القيام بدراسة تطبيقية تسمح لنا بالتعرف على طبيعة العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر.

لقد تم تتبع تلك الدراسات من خلال مدخل رئيسي إلى تحليل وقياس مدى واتجاه التأثير المتبادل بين كل من البطالة والنمو الاقتصادي وكذا بعض متغيرات الاقتصاد الكلي، لذا فإنه من الضروري تحديد المتغيرات الأساسية محل الدارسة وفترة التقدير، حيث نقوم بتطبيق طريقة تحليل للعوامل الأساسية (ACP) المحددة للعلاقة بين البطالة والنمو الإقتصادي والتي نهدف من استعمالها إلى إبراز أهم المتغيرات الأكثر ارتباطا فيما بينها للتعرف على مدى واتجاه العلاقة التأثيرية بين المتغيرات ومدى توافقها مع الفرضية محل الاختبار، وبناءا على نتائج التحليل يتم صياغة وتقدير النموذج المقترح باستعمال النماذج القياسية، حيث نستعمل نماذج تصحيح الخطأ لأنها طريقة تساعد على قياس ومعرفة حجم العلاقة بين المتغيرات حتى تتمكن من معرفة نسبة تأثير النمو الإقتصادي على البطالة ومن ثم تحليل نتائج القياس للتعرف على مدى توافقها مع النتائج المتوقعة، ومن ثم الخروج بأهم النتائج العامة المتعلقة بالعلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي، وعلى هذا الأساس سوف نقوم بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الدراسات التجريبية للبطالة والنمو الاقتصادي وتحليل العلاقة بينهما في بعض البلدان؛

المبحث الثاني: دراسة وصفية وتحليلية للعلاقة بين المتغيرات الدراسة الميدانية؛

المبحث الثالث: دراسة قياسية للبطالة والنمو الاقتصادي وأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر.

المبحث الأول: الدراسات التجريبية للبطالة والنمو الاقتصادي وتحليل العلاقة بينهما في بعض البلدان

أقدم الكثير من الاقتصاديين على دراسة العلاقة السببية ما بين النمو الاقتصادي ممثلا بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة للعديد من الدول وأظهرت هذه الدراسات تباين بين الدول وذلك من فترة زمنية إلى أخرى، ولهذا سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى الدراسات التجريبية و تحليل العلاقة ما بين البطالة والنمو الاقتصادي في بعض الدول العربية .

المطلب الأول: الدراسات التجريبية للعلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في الدول الأجنبية

نظرا للدور المهم الذي تحتله كل من البطالة والنمو الاقتصادي في الفكر الاقتصاد العالمي وما تسببه تقلباتهما على المؤشرات الاقتصادية الكلية المستمرة، فقد حضي هذا الموضوع باهتمام بالغ من طرف السياسيين والاقتصاديين حيث اهتم الاقتصاديون بدارسة العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في العديد من الدول، وتختلف هذه الدول حسب تركيبة وهيكلة اقتصادها:

- كشفت **دراسة (T.Fabien)** طبيعة العلاقة بين متغيري البطالة والنمو الاقتصادي بإستخدام الارتباط الديناميكي الذي طوره (Christophe Croux) حيث أحذ بيانات فصلية لمعدلات البطالة ونمو إنتاجية العمل لاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية لما بعد الحرب وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتباط بينهما[1]؛
- أخذت **دراسة (B .Silverstone ; R . Harris)** اختبارا غير متماثل لقانون أوكان في سبع دول متشابهة هي (استراليا، كندا، ألمانيا، اليابان، نيوزلندا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة) فوجدا أن العلاقة بين البطالة والناتج على المدى البعيد غير موجودة في كل من نيوزلندا والمملكة المتحدة وهناك علاقة بين البطالة والناتج في المدى القصير وتعديل اللاتوازن الذي يختلف طبقا لوضع دورة الأعمال وبهذا فإنه لا نستطيع استخدام تقدير قياسي لقانون أوكان على أساس طريقة اللاتماثل[2] ؛
- أوضحت **دارسة (Y. Hsing)** حقيقة العلاقة بين الناتج والبطالة باستخدام قانون أوكان وفق طريقة (Box-Cox) وتقديره لنموذج الإنحدار الذاتي الموسع وطبقت على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية للمدة (1954-1982) حيث عبر فيها عن المتغير التابع بمعدل البطالة والمتغير المستقل بفجوة الناتج المحلي الإجمالي وقدرت العلاقة على المدى الطويل فوجد أن أثر التغيرات في فجوة الناتج المحلي الإجمالي تكون أكبر عند معدلات البطالة المرتفعة [3]؛

---

[1] - TRIPIER Fabien : « **The dynamic correlation between growth and unemployment** ».Economics bulletin.Vol.5.No.4.2002.pp1 ,http://www.researchgate.net/publication/4884857_The_Dynamic_Correlation_Between_Growth_and_Unemployment , consulté le : 05/02/2015

[2] - Harris. R. and B. Silverstone : « **Testing for asymmetry in Okun's law: A cross−country comparison** » .Economics Bulletin. Vol. 5. No. 2. 2001 , p 113, http://www.accessecon.com/pubs/EBFT08/2001/Volume5/EB-01E00001A.pdf, consulté le : 05/02/2015

[3]- Y.Hsing: « **Unemployment and the GNP gap;Okun's law revisited** » Eastern Economic Journal.Vol.XVII.No.4.1991.pp409-416 .
http://college.holycross.edu/RePEc/eej/Archive/Volume17/V17N4P409_416.pdf, consulté le : 05/02/2015

- بين **(M.Zagler)** في دراسته عن العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في أربع دول أوربية رئيسية هي (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا والمملكة المتحدة) وذلك باستخدام نموذج (VECM) وقد استعمل معدل البطالة كمتغير تابع والمتغير المستقل معدل النمو الاقتصادي وتوصلت الدارسة إلى أن الارتباط ايجابي بين المتغيرين وهذا لا يتلاءم مع قانون أوكان في المدى الطويل، أما في المدى القصير فإن أي زيادة في معدل البطالة تؤدي إلى انخفاض في معدل النمو الاقتصادي[1]؛
- يهدف **(Maria J.Roa)** وآخرين من خلال دراستهم إلى بيان حقيقة وأصل التقلبات في نماذج النمو الاقتصادي من خلال تحليل التفاعل المشترك بين النمو الاقتصادي والبطالة في نموذج النمو الاقتصادي العام وبينت الدارسة أن معدل البطالة ومتوسط دخل الفرد يتقلبان على طول الدورات وباختلاف الفترات الزمنية، وكل ذلك يتكرر خلال مسار الدورات ومن هنا فالتحليل الديناميكي يبين ايجابية نمو الدخل باتجاه مستدام بتراكم المعرفة ؛
- أوضحت **دارسة براشوني (Maritin F وJ.Prachowny)** أن قانون اوكان مقبول للتنبؤ فزيادة الناتج بنسبة 3 % يؤدي إلى تخفيض معدل البطالة بنسبة 1% وعند تقدير فجوة الناتج المحتمل للاقتصاد الأمريكي بدالة الإنتاج واستخدام البيانات للناتج المحتمل كما وجد (NAIRU) أن المساهمة الحدية لتخفيض 1% من معدل البطالة يؤدي إلى زيادة الإنتاج بنسبة 2 ,3 % [2]؛
- هدفت **دراسة (Chaido وDristsakis)** في 2009 والتي هدفت إلى تقدير معاملات قانون أوكان لدول البحر الأبيض المتوسط الأوربية ، وذلك خلال الفترة (1961–2002) باستخدام المناهج الرياضية للإقتصاد الكلي وخاصة النظريات الاقتصادية في تحليل النموذج وتوصلت الدراسة بأن تكلفة البطالة تنخفض بزيادة الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما لوحظ في الدول الصناعية كاليونان على عكس الدول التي لا تعتمد بكثرة على الصناعات الثقيلة كايطاليا.
- إنصبت **دارسة (P. Aghion و P. Howitt)** على تحليل العلاقة بين النمو والبطالة في المدى الطويل مستخدمة نموذج توازن البطالة والتحليل يكشف ويقارن بين أثرين متنافسين للنمو على البطالة الأول دور رأس المال الذي يزيد في النمو فترتفع عوائد رأس المال ومن ثم يخلق فرص عمل، فيساهم

[1] - M.Zagler: « **A vecter error correction model of economic growth and unemployment in major European countries and an analysis of Okun's law** ». Applied Econometrics and International Development. AEEADE. Vol. 3.No.3. 2003 .pp 93-118. http://www.usc.es/econmet/reviews/aeid336.pdf, consulté le : 07/02/2015

[2] - Martin F. J. Prachowny: « **Okun's Law; Theoretical Foundations and Revised Estimates** ». The Review of Economics and Statistics.Vol.75.No.2.1993.pp331-339. http://issuu.com/tvranes/docs/book_of_proceedings_2013_m-sphere_d. consulté le : 07/02/2015

هكذا في انخفاض معدل البطالة الأثر الثاني هو التأثير السلبي على القدرة على الإبداع والذي يعني أن أي زيادة في النمو تخفض من العمل الكفء[1]؛

- **دراسة (J . leobardo وL . de Jesús)** في 2007 عن المكسيك، حيث اعتمدا على بيانات ربع سنوية لفترة ما بين (1985–2006) وأخذا ثلاث سلاسل زمنية طبقا لنموذج (Kalmane filter) وذلك بهدف تقييم قانون اوكان في المكسيك ومقارنة نتائجه مع نتائج (Manuel G. Ramos) التي اعتمدت على بيانات سنوية للفترة ما بين (1970–2004) وتوصلا إلى النتيجة التالية : تقديرات معامل أوكان تتراوح ما بين 2,3 و 2,5 وبذلك يتبين أن هناك علاقة سببية قوية ذات اتجاهين ما بين النمو الاقتصادي والبطالة في المكسيك[2] ؛
- **دراسة (H . Harris وB .Silverstone)** التي يبين العلاقة بين البطالة والإنتاج في نيوزلندا مستخدمين قانون أوكان الذي يستخدم عرض فرضية بديلة لعلاقات غير متماثلة باعتماد البيانات الحديثة لنيوزلندا للمدة (1978 – 1999) وأساليب الاقتصاد القياسي المعاصرة بما في ذلك النمذجة غير المتماثلة .بهدف قياس الارتباط لكلا المتغيرين على المدى الطويل والقصير وجد أنهما مترابطان[3]؛
- **دراسة (Irfan. L , Sulaimain. D , Anwar J .Adnan H)** في 2010 التي ركزت على اختبار قانون أوكان في بعض الدول الأسيوية، وذلك بهدف معرفة مدى صحة هذا القانون في كل من الصين، باكستان، الهند، سيريلانكا وبنغلادش بالاعتماد على السلاسل الزمنية السنوية خلال الفترة ما بين (1980–2006) حيث استخدم الباحثون نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد من خلال استخدام منهج اختبار الحدود للتكامل المشترك ، وتوصلا إلى نتيجة مفادها ثبات العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والبطالة في الاقتصاد الأسيوي بصفة عامة، إلا أنه لا يمكن تطبيقه في بعض الدول الأسيوية النامية؛
- من جهته حاول **دراسة (Tara M.Sinclair)** دراسة تطور العلاقة بين النمو والبطالة باستخدام نموذج المركبات الذي يحقق التفاعل بين النمو والبطالة، والنموذج يفصل بين متغيرين للإقتصاد الكلي هما مركبات المعلمات والمركبات المؤقتة وبتقديرات للعلاقات المتبادلة بين المركبات في الاقتصاد

[1] - Philippe Aghion and Peter Howitt: « **Growth and Unemployment** » **.** The Review of Economic Studies. Vol. 61. No. 3 (July. 1994). pp 477-494. http://www.jstor.org/stable/2297900?seq=1#page_scan_tab_contents, consulté le : 07/02/2015 .

[2] - Eduardo Loría and Leobardo de Jesús: « **The Robustness of Okun's Law: Evidence from Mexico. A Quarterly validation, 1985.1–2006.4** » . en G. Ángeles, I. Perrotini y H. Ríos (ed.). Market Liberalism, Growth, and Economic Development in Latin America. Routledge. Gran Bretaña . 2007, p 04 . http://www.economia.unam.mx/profesores/eloria/PDFs/Articulos/the_robustness_of-okuns_law.pdf , consulté le : 15/02/2015

[3] - Richard Harris and Brian Silverstone: « **Asymmetric Adjustment of Unemployment and Output in New Zealand : Rediscovering Okun's Law** ». university of Waikato. Department of Economics.Working Paper in Economics,Number 2/00 , 2000. http://hdl.handle.net/10289/1663. , consulté le : 10/02/2015

الأمريكي، وبينت الدراسة وجود علاقة عكسية كبيرة بين مركبات المعلمات والشيء نفسه بالنسبة لقانون أوكان في العلاقة بين المركبات المؤقتة وهذا يدل على أن الارتباط الصفري بين مختلف المركبات يؤدي إلى إعادة نحو تحركات مؤقتة إما في البطالة أو الناتج[1] ؛

- أما **دراسة (O. Onaran)** في 2007، فقد ركزت على تقدير معادلة الطلب على العمالة باستخدام بيانات سلاسل زمنية مقطعية للصناعات التحويلية في بلدان وسط وشرق أوروبا من أجل اختبار أثر العوامل المحلية (الأجور والناتج) والعوامل الدولية (الصادرات والواردات والاستثمارات الأجنبية المباشرة) على العمالة خلال فترة التوسع أو إستعادة النشاط الاقتصادي، وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن العمالة لا تستجيب للأجور في أكثر من نصف الحالات، وأن القيمة المقدرة لمرونة العمالة بالنسبة للناتج كانت موجبة ومنخفضة في الأجل القصير وعدم وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والعمالة في بعض الحالات، كما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتجارة الدولية لا تمنع النقص في الوظائف في الصناعات التحويلية ، حيث كان للعوامل الدولية أثرًا موجبًا على العمالة في حالات قليلة جدًا، بالإضافة إلى سيادة الآثار غير المعنوية لهذه العوامل ووجود آثار سالبة لها في بعض الحالات[2]؛
- **دراسة (W . Seyfried)** في 2005، حيث حاول دراسة أثر النمو الاقتصادي على العمالة لعينة مكونة من 10 ولايات كبرى داخل الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1990– 2003)، وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن القيمة المقدرة لمرونة العمالة بالنسبة للناتج للولايات المتحدة ككل بلغت 0,47، وقد تم الحصول على هذه النتيجة من خلال تقدير نموذج الانحدار المجمع، وأن القيمة المقدرة لمرونة العمالة بالنسبة للناتج تراوحت بين 0,3 و 0,6 في الولايات المحددة، وتم الحصول على هذه النتيجة من خلال تقدير نموذج انحدار لكل ولاية من الولايات محل الدراسة على حدى، وأن الأثر الموجب الآني للنمو الاقتصادي على العمالة يستمر للأربع سنوات التالية في معظم الولايات المكونة للعينة محل الدراسة [3]؛

---

[1] - Tara M. Sinclair: « **Permanent and Transitory Movements in Output and Unemployment: Okun's Law Persists** ». Job Market Paper. Western Economic Association International 79th Annual Conference in Vancouver. October 10. 2004 http://www3.nd.edu/~meg/MEG2004/Sinclair-Tara.pdf. , consulté le : 10/02/2015

[2] - Özlem Onaran: « **Jobless Growth in the Central and Eastern European Countries: A Country Specific Panel Data Analysis for the Manufacturing Industry** »2007 **,** http://www.peri.umass.edu/fileadmin/pdf/working_papers/working_papers_151-200/WP165.pdf, consulté le : 17/02/2015

[3] -Seyfried, W: « **Examining the Relationship between Employment and Economic Growth in the Largest Stats** » 2005 **,** http://www.ser.tcu.edu/2005/SER2005%20Seyfried%2013-24.pdf , consulté le : 17/02/2015

- **دارسة (Ana L. Revenga و Samuel Bentolila)** في 1995 توصلت إلى وجود علاقة موجبة واضحة بين التغيرات في الناتج والتغيرات في معدل العمالة في عينة مكونة من 11 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث تختلف هذه العلاقة بشكل معنوي من دولة إلى أخرى من هذه الدول، فقد كانت أقصى قيمة مقدرة لمرونة العمالة بالنسبة للناتج تخص المملكة المتحدة (0,574) ، بينما كانت أدنى قيمة مقدرة لهذه المرونة تخص اليابان (0,098)[1]؛
- **دراسة (Nego yee ting و Loi siew ling)** في 2011 التي اعتبر فيها أن قانون أوكان يطبق بشكل كبير في الدول الأوروبية، و يبين العلاقة السلبية ما بين معدلات البطالة والنمو الاقتصادي، وكان الهدف من الدراسة معرفة مدى تطبيق قانون أوكان في ماليزيا ، ولتحقيق هذا الهدف اختيرت الفترة ما بين (2000–2007) واستخدم كل من نموذج الفجوة ونموذج الفرق، فاستخدم نموذج (ARDL) من أجل تحديد التكامل المشترك والسببية ما بين المتغيرات، وتوصل الباحثان إلى وجود علاقة مباشرة، إذ بمجرد انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ترتفع معدلات البطالة الأمر الذي يستوجب العمل على إيجاد سياسات تعمل على التخفيض منها؛
- **دراسة (Biyase و Bonga Bonga)** في عام 2007 بعنوان " المفارقة في النمو الاقتصادي في جنوب أفريقيا "، حيث حاولا من خلال ورقتهم البحثية عرض طرح جديد في مسألة مهمة وهي النمو المخفض للتوظيف أو ما يعرف بالنمو بدون تشغيل، أي تحقيق معدلات نمو مقبولة بدون خلق للوظائف، وقد استخدما منهجية حديثة في الاقتصاد القياسي لتحليل أداء النمو الاقتصادي في البلد باستعمال تقنية نموذج المتجه الهيكلي للانحدار الذاتي، وجدا أن زيادة 1 % في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سوف تؤدي إلى زيادة 0,2 % في معدل العمالة [2]؛
- **دراسة (Kangasharju وPehkonen)** في 2001، استهدفت الدراسة العلاقة بين العمالة والناتج في فنلندا، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel) لعينة مكونة من 85 منطقة خلال الفترة (1990–1996)، وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن العلاقة الآنية بين التغيرات في العمالة ونمو الناتج اختفت في أوائل التسعينات وهناك دليل تجريبي على استعادة هذه العلاقة في منتصف التسعينات واختلاف طبيعة العلاقة بين العمالة والناتج من منطقة إلى أخرى يمكن تفسيرها جزئيا إلى الفروق في التخصص الصناعي بين المناطق محل الدراسة[3] ؛

---

[1] – مجدي الشربجي :" **أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري** " ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، العدد السادس ، 2009، ، ص145 .

[2] -Mdu Biyase and Lumengo Bonga-Bonga: « **South Africa's Growth Paradox** » 2007 , DEGIT Conference Papers c012_043, DEGIT, Dynamics, Economic Growth, and International Trade, http://degit.sam.sdu.dk/papers/degit_12/C012_043.pdf , consulté le : 17/02/2015

[3] – مجدي الشوربجي ، مرجع سابق ، ص 145 .

- **دراسة (Andre Makutubu balidwanab)** في 2006 التي تطرقت إلى التطبيق التجريبي لقانون أوكان في الجمهورية الكنغولية، وكان الهدف اختبار العلاقة العكسية بين النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة، إذا قام بدراسة معادلة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعادلة قانون أوكان، وذلك بإستخدام نموذج تصحيح الخطأ من خلال اختبار الحدود للتكامل المشترك حيث توصل إلى النتائج التالية :
  - ✓ وجود علاقة عكسية ما بين التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة؛
  - ✓ قانون أوكان ينطبق على اقتصاد الجمهورية الكنغولية .
- كما قامت عدة أبحاث تجريبية أخرى بدراسة أثر الإنفاق على الإنتاج والعمالة، حيث بين كل من **(D.A .Aschauer في 1989 و A.H.Mannelle في 1992)** الدور الإيجابي لنفقات الاستثمار، حيث بلغت مرونة الإنتاج بالنسبة لرأسمال العام 0,39 و 0,34 على التوالي، وبرر الباحثان انخفاض الإنتاجية بالولايات المتحدة الأمريكية في سنوات السبعينات إلى انخفاض الاستثمار العام، وهذا ما اقتضى بضرورة الإعتناء بصيغة تمثيل رأسمال العام في نموذج دوال الإنتاج حسب منظور E .D.holtz في 1988؛
- **دراسة (Amor Tahari و Dhaneshwar Ghura)** في 2004 حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مصادر النمو الاقتصادي في دول الصحراء الكبرى *بإفريقيا، خلال الفترة (1960–2002) وتوصلت هذه الدارسة إلى النتائج التالية: بلغت مساهمة العمالة 5, 1% في نمو إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة المذكورة، حيث لم يكن هناك أي نمو في مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج خلال الفترة (1960–2002) ومن هنا فإن النمو في دول الصحراء الكبرى بإفريقيا يعود لكميات لعنصري العمل ورأس المال[1] ؛
- أوضحت **دراسة (Burton Alan Abrams)** في 1999 أن هناك علاقة إيجابية في المدى الطويل ما بين نسبة الإنفاق الحكومي ومعدلات البطالة، أما (Dimitris Christopoulos) وآخرون في 2005 فقد خلصوا إلى نفس نتائج (Abrams) وذلك باستعمال اختبار التكامل المتزامن، فيما جزمت العديد من الدراسات التجريبية الآخرى بأن ارتفاع مستويات الإنفاق العمومي يضعف من كفاءة سوق العمل، وعلى سبيل المثال: بينت الدراسة التجريبية لـ (Yann Algan) وآخرون في 2002 على اقتصاديات 17 دولة من دول(OCDE) أن خلق 100 منصب شغل في القطاع العام من شأنه أن يؤدي إلى إقصاء 150 منصب شغل في القطاع الخاص مع زيادة عدد البطالين بحوالي 33 فرد ومن

* الدول هي : زيمبابوي ، زمبيا ، أوغندا ، توجو، تنزانيا، جنوب إفريقيا، سيراليون ، السنغال ، نيجيريا ، النيجر، ناميبيا ، موزمبيق، مورسيوش ، مالي ، مالاوي، مدغشقر، ليبيريا، كينيا ، غينيا، غانا ، الجابون، الكاميرون، تشاد، الكونغو ، انجولا، بتسوانا، بنين، بوركينافاصو.

[1] – بدر شحادة حمدان : " **أثر العمالة على النمو الاقتصادي في فلسطين** " ، مجلة جامعة الأزهر بغزة ، سلسلة العلوم الإنسانية ، المجلد 15 ، العدد 1، 2013 ، ص 30 .

جهة أخرى بين (Stephen Nickell) وآخرون في 2005 أن ارتفاع نسبة الضرائب على العمل بـ 10% سيؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة بـ 1 % في المدى البعيد ، أما (HORST Feldmann) في 2006 فقد خلص إلى نفس هذه النتائج مع اتباعه لطريقة مختلفة في تقدير الإنفاق الحكومي لاحتوائها على متغيرات إضافية [1].

- بدورها تطرقت **دراسة (ZALEHA.M.N) وآخرون** في 2007 إلى العلاقة ما بين (GDP) والبطالة في ماليزيا خلال الفترة ما بين (1970– 2006) وهدفت إلى معرفة ما إذا كان بالإمكان تطبيق قانون اوكان على الاقتصاد الماليزي، حيث قام الباحثون بذلك من خلال دراسة التغيرات في الطلب الكلي ومقارنته مع مخطط المخرجات والطلب على العمل الذي يؤدي إلى التغيير في معدلات البطالة مستخدمين طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية وتوصلوا إلى النتائج التالية [2]:
  - ✓ صحة قانون أوكان بثبات العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والبطالة في الاقتصاد الماليزي؛
  - ✓ هذه العلاقة ليست قائمة في كل الدول بصفة دائمة.

المطلب الثاني: الدراسات التجريبية لعلاقة البطالة والنمو الاقتصادي في الدول العربية

من بين الدراسات التجريبية في الدول العربية نذكر:

- **دراسة محمد ناجي حسن خليفة** في 2009 والتي تطرقت إلى البطالة والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة ما بين النمو الاقتصادي ونمو الإنتاجية، وكذلك التضخم وتطور أعداد البطالة، وللوصول إلى هذا الهدف استخدم الباحث نموذج الانحدار البسيط الذي أوضح وجود علاقة عكسية ما بين النمو الاقتصادي والبطالة وبالتالي لابد من إتباع سياسات جديدة تسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي لتوفير فرص عمل جديدة ، وعلاج مشكلة البطالة ورفع مستوى المعيشة[3]؛
- **دراسة عماد موسى** في 2008، حيث أراد قياس درجة استجابة البطالة لنمو الناتج، باستخدام معامل أوكان في أربع دول هي الجزائر، مصر، تونس والمغرب باعتماد بيانات ربع سنوية(1990–2005) باستخدام نموذج الفجوة ووجد عدم ملائمة قانون أوكان في الدول أعلاه وهذا يخالف النتائج التطبيقية التي تدعم وجود هذا القانون في الدول المتقدمة وعزى ذلك إلى ثلاث أسباب منها أن البطالة في هذه

[1] – شيبي عبد الرحيم ، شكوري محمد :" **البطالة في الجزائر ، مقاربة تحليلية وقياسية** " ، مرجع سابق ، ص 09 .

[2] - ZALEHA MOHD NOOR, NORASHIDAH MOHAMED NOR AND JUDHIANA ABDUL GHANI:«**The Relationship between Output and Unemployment in Malaysia: Does Okun's Law exist?** », International Journal of Economics and Management , 2007. http://econ.upm.edu.my/ijem/vol1no3/bab02.pdf , consulté le : 08/04/2015

[3] – محمد ناجي حسن خليفة ، مرجع سابق ، ص 139 – 143 .

الدول لا تتغير حسب الدورة الاقتصادية، وأن أسواق العمل ليست مرنة فضلا على أن هياكل هذه الاقتصاديات ليست متنوعة بما يكفي[1]؛

- **دراسة (F.M. Kreishan)** في 2010 والتي تحديد إلى إيجاد العلاقة ما بين البطالة والنمو الاقتصادي في الأردن وذلك خلال الفترة ما بين (1970–2008)، من خلال استخدام السلاسل الزمنية لمتغير البطالة والنمو الاقتصادي و الاعتماد على اختبار السببية، وذلك لتقدير معامل أوكان، كما استخدم التكامل المشترك والانحدار البسيط وتوصل إلى ما يلي: قانون أوكان لا يمكن تطبيقه في حالة الاقتصاد الأردني، وهذا ما يفسر أن النمو الاقتصادي لا يساهم في تخفيض من مستويات البطالة لذلك فإن على الدولة اللجوء إلى سياسة اقتصادية جديدة تعمل على التأثير في الهيكل الاقتصادي لتكون أكثر فعالية[2]؛
- **دراسة شيبي وشكوري** " قياس البطالة في الجزائر للمدة (1970–2006) " بالاعتماد على اختبار العلاقات السببية وتحليل أثر الصدمات الهيكلية باستخدام نموذج (VAR) وبينت هذه الدراسة أن كل من النمو الاقتصادي، حجم الدولة، الإيرادات، التضخم والأجور لا يؤثر في حجم البطالة، في حين أن أسعار البترول وحجم الاستثمار يؤثران في حجم البطالة[3] ؛
- أكدت **دراسة مختاري فيصل** (2008) التي أجريت خلال الفترة (1990– 2005) أن علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي علاقة قوية في الجزائر باعتماد قانون أوكان البسيط ، وعلى الرغم من النمو الايجابي إلا أنه لا يمكنه أن يساهم في الوقت الراهن من تخفيض نسب البطالة الكبيرة، ولعل السبب يرجع إلى هيكلة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على النمو المحقق في قطاع المحروقات [4]؛
- **دراسة مكحول باسم** في 2001 بعنوان النمو الاقتصادي والتوظيف في الضفة الغربية وغزة، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتوظيف على المستويين الكلي والقطاعي، إضافة لتقدير القدرة الاستيعابية للعمالة في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1995– 1999)، وتوصلت الدراسة إلى وجود ترابط قوي بين النمو الاقتصادي في المناطق الفلسطينية والتوظيف، وقد بلغت مرونة التوظيف بالنسبة للإنتاج على المستوى الكلي 0,80 و0,78 لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي، وتبين أن القدرة الاستيعابية الكلية لاقتصاد الضفة الغربية أعلى منها في قطاع

---

[1] – عماد موسى :" **النمو الاقتصادي و البطالة في الدول العربية : مدى ملائمة قانون أوكان** " ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، عدد خاص : أزمة البطالة في الدول العربية ، مجلد 10 ، العدد 2 ،المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، جويلية 2008 ، ص 58 .

[2] - Fuad M. Kreishan : « **Economic Growth and Unemployment: An Empirical Analysis** » , Journal of Social Sciences , 2010, http://thescipub.com/PDF/jssp.2011.228.231.pdf , consulté le : 12/04/2015 .

[3] – شيبي عبد الرحيم ، وشكوري محمد :" **البطالة في الجزائر ، مقاربة تحليلية وقياسية** " ، مرجع سابق ، ص 27 .

[4] – مختاري فيصل : " **العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي والآثار على السياسات الاقتصادية** " ، من الموقع : www.kantakji.com/media/4130/7841.doc ، تاريخ الاطلاع : 21 / 05 / 2014 .

غزة ، إذ بلغت 85% في الضفة الغربية، أي أنه يمكن استيعاب 85% من القادمين الجدد لسوق العمل في الضفة الغربية، في حين بلغت 52% في قطاع غزة[1] ؛

- **دراسة عصب عوض** في 2007 حول تجربة اليمن في الإصلاحات الاقتصادية وأثارها على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990–2004)، إذ هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى مساهمة الإصلاحات الاقتصادية مدعمة بالمعونات الدولية على تزايد معدل النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على مستوى تحسين وسائل الإنتاج والتنمية البشرية . استخدم في ذلك دالة كوب دوجلاس لتقدير مدى مساهمة كل عنصر من عناصر النمو الاقتصادي المتمثلة في رأس المال، القوى العاملة ومجمل إنتاجية عوامل الإنتاج في النمو الاقتصادي، وتوصلت الدراسة للنتائج التالية : بلغت مساهمة رأس المال في النمو الاقتصادي 2,26 % خلال الفترة (1990–2004)، وبلغ نسبة مساهمة عنصر العمل 1,26 خلال الفترة نفسها ، كما بلغ نسبة مساهمة مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج 0,158- خلال نفس الفترة السابقة ؛
- **دراسة مجدي الشربجي** في 2006 حول أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري وهدفت هذه الدراسة لقياس اثر النمو الاقتصادي على العمالة في الأجلين القصير والطويل في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1982–2005) وذلك باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد واعتمادا على اختبار الحدود للتكامل المشترك، وذلك باستخدام قانون أوكان، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر موجب ضئيل للنمو الاقتصادي على العمالة في الأجلين القصير والطويل، ووجود أثر موجب لكل من الاستثمارات الأجنبية والصادرات الإجمالية السلعية على العمالة في الأجل الطويل، و وجود أثر سالب للواردات السلعية الإجمالية ولإجمالي التكوين الرأسمالي الحقيقي على العمالة في الأجل الطويل[2]؛
- **دراسة (H .A. Al-Ghannam)** في 2005 وهدفت لإيجاد العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي ونمو العمالة في المشروعات الخاصة في المملكة العربية السعودية في الأجلين القصير والطويل خلال الفترة (1973–2002)، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام اختبار التكامل المشترك بطريقة Johansen ونموذج تصحيح الخطأ واختبار السببية ، وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة سببية أحادية الإتجاه تسير من النمو الاقتصادي إلى نمو العمالة، أي أن التغير في معدل النمو الاقتصادي يساعد في تفسير التغير في حجم التوظف في القطاع الخاص وليس العكس [3] ؛

---

[1] – بدر شحادة حمدان ، مرجع سابق ، ص 29 .

[2] – مجدي الشربجي ، مرجع سابق ، ص ص: 143 –144 .

[3]- Hamad A. Al-Ghannam : « **The Relationship between Economic Growth and Employment in Saudi Private Firms** » , Saudi Economic Association, economic studies, volume 5, 9. King Saud University.2003 . file:///C:/Users/discovery/Downloads/The_Relationship_between_Economic_Growth_and_Empl.pdf, consulté le : 22/04/2015 .

- **دراسة دحماني أدرويش** في 2013 إذ سعى لتوضيح العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2011)، واستخدم في الدارسة منهجية حديثة وهي منهجية (ARDL) وتوصل من خلال دراسته إلى أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر لا يساهم في خلق وظائف شغل (فرضية النمو بدون تشغيل) وهو ما يتوافق والنتيجة التي توصل إليها الباحث عماد الموسى [1]؛
- **دراسة أحمد بن عبد الكريم المحميد** في 2007 إذ قام بدراسة العلاقة نفسها في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1986-2005)، وعلى خلاف الدراسة الكنغولية لم يستخدم تقديرات الانحدار المعياري حيث لا توجد بيانات لمعدلات البطالة وسلسلة زمنية خاصة بها في المملكة، ولذلك استخدم النموذج الرياضي لتقدير معدلات البطالة لسلسة زمنية تمتد إلى أكثر من ثلاثين سنة، وكان ذلك باستخدام قانون أوكان، فأظهرت النتائج توافق قانون أوكان على بيانات المملكة، حيث أن العلاقة ما بين التغير في معدل البطالة والناتج كانت دائما مساوية لقيمة 0,5- % كما بلغ معدل البطالة عند التوظيف الكامل في المملكة 4,5 %، وأن وجدت بطالة فتكون احتكاكية أو هيكلية؛
- **دراسة لبشراير عمران وتهتان موراد** في 2011 حول أثر القطاع الاقتصادي العام على البطالة في 13 دولة عربية خلال الفترة ما بين (1990-2010)، استخدما فيها منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية بواسطة تطبيق نماذج البيانات المجمعة الديناميكية (نماذج بانال)، فأظهرت النتائج وجود أثر عكسي لمعدل النمو الاقتصادي على معدل البطالة، ووجود أثر نسبي ضعيف لكل من التدخل الحكومي ومعدل النمو السكاني على معدل البطالة في الدول العربية[2] ؛
- **دراسة سحر احمد حسن** في 2015 حول مشكلة البطالة وآليات العلاج (دراسة تطبيقية مقارنة بين حالتي مصر وماليزيا بين 1991 و2013)، واتضح من هذه الدراسة أن الإصلاحات التي تبنتها مصر لم يكن لها أثر في النموذج المقترح لكن هذا لا يعني، أنها لا تؤثر فيه وإنما وجود بعض المتغيرات التفسيرية الأخرى كان لها تأثير معنوي أكثر، واتضح ذلك في أن محددات البطالة في مصر خلال الفترة الدراسة هي: التكوين الإستثماري، نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان وتأثيره كان مختلفا بين مصر وماليزيا، حيث أن ماليزيا من واقع بيانات البنك الدولي حددت أن عدد سكان ماليزيا يعادل ثلث سكان مصر اليوم، وكذلك التكوين الاستثماري يعادل الضعف، ناهيك بنصيب الفرد العامل من الناتج المحلي، وهذا يعني ضرورة أن ما يحصل عليه الفرد العامل في ماليزيا يعادل ستة أضعاف ما يحصل عليه الفرد العامل في مصر، وكذلك من التكوين الرأسمالي، وذلك يعني ضرورة خفض معدلات الزيادة السكانية، وزيادة معدلات التكوين الرأسمالي بما يتناسب مع الحاجة لزيادة

[1] – دحماني محمد ادريوش ، مرجع سابق ، ص 240 .

[2] – بشراير عمران و تهتان موراد : " **أثر القطاع العام على البطالة في الدول العربية ، دراسة قياسية بإستعمال نماذج بانال** " ، الملتقى الدولي حول : إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي 15-16 نوفمبر 2011 جامعة المسيلة .

نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي حتى نتمكن من خفض معدلات البطالة لمعدلات آمنة تحقق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي على حد سواء[1] ؛

- **دراسة لقدور بن نافلة و محمد بن مريم** في 2015 حول أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر وفق نموذج أوكان / غوردن خلال الفترة (1970– 2012)، وتتلخص أهم نتائج هذه الدراسة في الآتي: وجود أثر موجب ومعنوي لمعدلات البطالة لفترات متأخرة على معدل البطالة الحالي في النموذجين، وأن آثار التغير في نمو الناتج على البطالة لا يكون فوريا، بمعنى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (t) لا يؤثر على معدل نمو البطالة في نفس الفترة في النموذجين، إلا أنه يكون عال التأثير في الفترات المتأخرة زمنيا، وجود أثر سالب ومعنوي لمعدلات نمو الناتج على البطالة في النموذجين، في الأجل الطويل و الأجل القصير، حيث وجد أن مرونة البطالة بالنسبة لنمو الناتج تقدر بـ 2,12– % في النموذج الأول، و 0,66 نقطة في النموذج الثاني [2].

المطلب الثالث: تطور كل من البطالة والنمو الاقتصادي في بعض البلدان العربية

بعد أن تحددت المعالم الأساسية للأوضاع السكانية وطبيعة قوة العمل ومشاكلها وحجم البطالة وظروفها، فمن الطبيعي أن يثار التساؤل عن أهم المحددات الاقتصادية لحجم العمالة وبالتالي البطالة، ومن البديهي أن يتجه النظر إلى قوى الإنتاج ومحركات النمو الاقتصادي، فالعمالة تتوقف في نهاية الأمر على مستوى تطور النشاط الاقتصادي وعلى نوعية المعروض من قوة العمل وحجمه، فهناك علاقة بين مستوى النشاط الاقتصادي وحجم العمالة، فإن مستوى النمو الاقتصادي المطلوب لابد وأن يكون أشد وضوحا، وقد تعرضت لهذه القضية ورقتان من صندوقي النقد العربي والدولي تتناولان مشكلة البطالة في المنطقة العربية في علاقتها بمعدلات النمو الاقتصادي المحقق .

أولا: البطالة والنمو الاقتصادي حسب ورقتا صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي

تبدأ ورقة صندوق النقد العربي باستعراض التطورات في سوق العمل، وتميز بوجه خاص بين الفترة (1973-1984) التي شهدت نموا مرتفعا تجاوز الطلب على العمالة فيها العرض منها مما أدى إلى نمو إيجابي للأجور تجاوز كل من نمو دخل الفرد ونمو إنتاجية العمالة، وبين الفترة (1984–1994) التي شهدت نتائج عكسية تماما لما شهدته الفترة السابقة، فقد تجاوز عرض العمالة الطلب عليها، وانخفضت الأجور بمعدل أكبر

---

[1] – سحر أحمد حسن : " **مشكلة البطالة وآليات العلاج (دراسة تطبيقية مقارنة بين حالتي مصر وماليزيا بين 1991 و 2013)** " ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد المزدوج 69 – 70 ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، 2015 ، ص 38 . من الموقع : http://www.caus.org.lb/PDF/PublicationContents/bouhothaqtisadiah_69_70%20almouhtwa.pdf ، تاريخ الاطلاع : 02/12 / 2016.

[2] – قدور بن نافلة ، محمد بن مريم : " **أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر ، دراسة قياسية وفق نموذج أوكان / غوردن للفترة 1970 –2012** " ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، المجلد 17 ، العدد 1، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، جانفي 2015 ، ص 74 .

من انخفاض كل من متوسط دخل الفرد وإنتاجية العمالة، أما الفترة لما بعد ذلك فلم تتوفر البيانات المناسبة حتى يشمل التحليل الفترة (1994- 2000)، إلا أن الدلائل الدولية تشير إلى معدل سنوي أعلى لنمو الناتج يساوي 3,5 % ولكن معظم مكاسب الإنتاج ذهبت إلى رؤوس الأموال، ولعله من المفيد هنا أن نشير إلى أن الفترة 1973 إلى 1984 والتي زادت فيها العمالة والأجور بما يجاوز الزيادة في الإنتاجية إنما هي فترة الرواج النفطي والتي أدت إلى ظهور وغلبة ما يعرف بالاقتصاد الريعي، حيث عرفت المنطقة زيادة كبيرة في التدفقات المالية نتيجة ارتفاع أسعار النفط في (1973 ـ 1974) ثم في 1978 وبالتالي أدت هذه التدفقات إلى نوع من القطيعة بين زيادة الدخل وزيادة الإنتاجية، وأصبحت زيادة الإيرادت مرتبطة بأمور أخرى مثل الموقع، علاقات الاحتكار والمنافسة بين منتجي ومستهلكي الطاقة..إلخ، ولم يقتصر الأمر على الدول المصدرة للنفط فقط، بل أن الظاهرة الريعية امتدت لمعظم الدول الأخرى التي استفادت من أشكال الريع النفطي في شكل مساعدات مالية أو تحويلات للعاملين بها، وهكذا غلب الاقتصاد الريعي على المنطقة، وتراخت إلى حد كبير الصلة بين الدخل والإنتاجية [1].

وتناولت الورقة بعد هذا العرض أوضاع العمالة، النمو الاقتصادي والتغيرات الهيكلية في المنطقة العربية، حيث تأكد بأنه بالرغم من اختلاف الأوضاع في الدول العربية المصدرة للنفط والدول العربية الأخرى ذات الكثافة السكانية، إلا أن الدول العربية جميعا تقاربت لتشارك في الخصائص التالية: وجود هيكل اقتصادي يبرز فيه دور الدولة بشدة وتسوده القطاعات المصدرة للمواد الأولية وخدمات متوسطة النوعية، صعوبة في زيادة الصادرات المصنعة غير الأولية وقدرة استيعاب غير مستغلة بشكل كاف مما أدى إلى معدلات بطالة تجاوزت 10 %، فضلا عن نظام تعليمي يركز على مناهج رسمية بدلا من التركيز على الابتكار والأفكار الجديدة، وشعور دائم بانعدام الاستقرار السياسي ناجم عن النزاع في الشرق الأوسط ومن انفجار داخلي ناجم عن سيطرة الأنظمة الحاكمة و الفساد وتجري الورقة حساباتها، فتقدر أن معدل النمو المطلوب لتحقيق العمالة الكاملة في المنطقة العربية هو حوالي 5,4 %، وإذا كانت حسابات الورقة وفروضها صحيحة، فإن معنى ذلك أن مشكلة القضاء على البطالة في المنطقة العربية يمثل تحديا بالغ القسوة بالنسبة لدول عرفت معدلات نمو تتراوح بين 3-4 % في المائة في أحسن الأحوال وكثيرا ما تدنت دون ذلك .

جاءت ورقة صندوق النقد الدولي في نفس السياق للربط بين إمكانيات توفير فرص العمل وبين ضرورة تحقيق معدلات لنمو الاقتصاد مناسبة لهذا الغرض، واستندت الورقة في تحليلها على البيانات المستمدة من سبع دول في منطقة الشرق الأوسط (اثنان منها غير عربيتين وهما باكستان وإيران) وخمس دول عربية وهي الجزائر، مصر، الأردن، المغرب وتونس. وبذلك فإن نتائج الدراسة تصلح بشكل أكبر للدول العربية غير النفطية، وقد تضمنت الورقة محاولة لتحليل العلاقة بين نمو العمالة من ناحية ، والنمو في الناتج الإجمالي وفي الإنتاجية من

[1] – حازم الببلاوي : " **سوق العمل ومشاكل البطالة في البلدان العربية** " ، الندوة السنوية المشتركة (الربعة عشر) ، صندوق النقد العربي، أبو ظبي 2 – 3 نوفمبر ، 2002 ، ص ص : 32 ـ 37 .

ناحية ثانية، وقد بينت البيانات المتاحة عن الدول السبع محل الدراسة إلى أن الناتج الإجمالي قد زاد في المتوسط بمعدل 4 % خلال عقد التسعينات في حين زادت العمالة في حدود 3 % وكانت الزيادة في الإنتاجية أقل من نصف هذه الزيادة، وكان أداء تونس هو الأفضل حيث أن معدل النمو في الناتج الإجمالي فيها قد ساعد على تحقيق زيادة في العمالة والإنتاجية معا وبالتالي الأجور الحقيقة في نفس الوقت، في حين أن مصر والأردن عرفتا زيادة في العمالة أكبر من الزيادة في الناتج الإجمالي أي على حساب الإنتاجية، وفي حالة الأردن كانت الإنتاجية سلبية ولم يكن غريبا والحال كذلك ألا يؤدي النمو في الناتج الإجمالي في هذه الدول إلى ارتفاع في الأجور الحقيقية، وترجع الورقة الضعف في معدلات نمو الناتج الإجمالي والإنتاجية إلى مجموعة عوامل على جانبي الطلب والعرض، فمن ناحية الطلب أدت سياسيات الإصلاح الاقتصادي المرتبطة بالإصلاح الهيكلي إلى تقليل الاستثمارات العامة التي تقوم بها الحكومات وذلك في نفس الوقت الذي لم يتقدم فيه القطاع الخاص لسد هذه الفجوة، ومن ناحية العرض فقد كان ضعف الإنتاجية سبب في الحيلولة دون أن يؤدي التوسع في العمالة إلى زيادة مقابلة ومناسبة في معدلات النمو وبالتالي في الأجور الحقيقية، وترجع الورقة هذه الظاهرة في زيادة في العمالة والتي يقابلها انخفاض في الإنتاجية إلى الدور الغالب للقطاع العام في العمالة، وهي سمة شائعة في كل بلدان منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، وتؤكد الورقة أن البلدان الثلاثة التي عرفت أدنى معدلات نمو في إنتاجية مجموع عوامل الإنتاج (الجزائر، مصر والأردن) هي أيضا البلدان التي يوجد فيها أكبر نصيب للحكومة في مجال العمالة، بل وتذهب الورقة إلى الإقرار بأن هذا الاتجاه يؤثر بالضرورة على قدرة القطاع الخاص على توفير عمالة جديدة مع إنتاجية أكبر، إذ يؤثر أيضا على النمو ذاته، لأن العمالة في القطاع العام يتعين تمويلها بضرائب أعلى أو تخفيضات في أوجه الإنفاق الأخرى الأكثر إنتاجا أو أنها تؤدي إلى عجز أكبر .

ثانيا: تحليل النمو الاقتصادي والبطالة في بعض الدول العربية

لعل الشيء المميز لاقتصاديات الدول العربية هو الارتفاع غير العادي لنسب البطالة عن المعدلات العالمية فأغلب الدول العربية تعرف نسب بطالة مرتفعة عن المعدلات العالمية، وهو أمر محير بالنسبة لبعض البلدان التي تتوفر لديها الموارد الاقتصادية، وتفسير هذه النتيجة هو عدم قدرة الحكومات على تخفيضها بسهولة وسرعة من خلال السياسات الاقتصادية المتبعة، فالبطالة الطبيعية مرتبطة بالمعدل المرتفع لنمو السكان وبهيكل الاقتصاد وتحتاج إلى سياسات طويلة الأجل تعتمد على إعادة هيكلة الاقتصاد بشكل عام، كذلك فإن البطالة في الدول العربية ظلت مرتفعة لفترات طويلة الأجل والجدول التالي يلخص وضع البطالة في خمس دول عربية للفترة (1989 -2010).

الجدول رقم (28): البطالة في بعض الدول العربية خلال الفترة (1989 – 2010)

الوحدة : %

الدولة	متوسط البطالة 1989– 2010	مؤشر البطالة الطبيعية(فيلبس)	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى
الجزائر	22,1	18,9	5,6	11,3	29,8
الأردن	14,4	14,3	2,0	10,3	18,8
المغرب	14,2	10,5	3,8	9,3	22,9
تونس	14,8	14,4	0,8	13,9	16,0
مصر	9,5	8,3	1,2	6,9	11,3

المصدر : حسين الطلافحة : " **حلقة نقاشية حول : حل معضلة بطالة المتعلمين في البلدان العربية**"، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 18 جانفي 2012، ص 12 .

من خلال الجدول السابق يمكن الاستنتاج أن معدل البطالة الطبيعية في الدول العربية مرتفع بشكل عام، ويرتبط بالبطالة الهيكلية أي أن مشكلة البطالة في الدول العربية ترتبط أصلا بعدم الملائمة بين مخرجات الأنظمة التعليمية والتدريبية والتي تنتج مهارات تختلف بشكل عام وعبر الزمن عن المهارات المطلوبة في سوق العمل، وقد أدى هذا إلى ارتفاع نسبة البطالة الهيكلية وبالتالي ارتفاع معدل البطالة الطبيعي في هذه الدول، لذلك فإن السياسات الاقتصادية من سياسات مالية ونقدية لن تؤدي إلى انخفاض البطالة لأن تأثيرها منعدم تقريبا على البطالة الطبيعية وقد يكون إيجابيا على البطالة الاحتكاكية والتي ترتبط بالبطالة الدورية والتي تشكل جزاء يسيرا من البطالة، أي أن الحكومات قد نجحت بالمحافظة على البطالة حول معدلها الطبيعي إلا أنها فشلت أو لم تحاول العمل على تخفيض معدل البطالة الطبيعي.

وبالرغم من تعدد الأسباب والقيود الهيكلية، التنظيمية، الإقتصادية والمالية التي تعيق النمو الاقتصادي، فإن عملية توفير مناصب العمل وديناميكيته مرتبطة بعملية النمو الاقتصادي ارتباطا وثيقا، إذ أن ما يميز النمو الاقتصادي في أغلب الدول العربية هو ضآلته وكذلك تذبذبه الشديد نتيجة هيمنة قطاعات المواد الأولية من زراعة ومناجم واتساع رقعة الخدمات غير الإنتاجية من إجمالي الناتج، وخاصة الخدمات الحكومية، فقد وصل نصيب الخدمات الإجتماعية في عام 2008 إلى 17 %، يضاف إليها 19 % خدمات إنتاجية، كما تستحوذ الصناعات الاستخراجية على 43 % من الناتج المحلي الإجمالي أما الصناعات التحويلية فقد كان نصبها 8,8 % وعليه فإن مجموع الصناعة الاستخراجية والخدمات الإجتماعية تمثل 60 % من إجمالي الناتج وهي قطاعات لها قدرة ضعيفة على توفير مناصب عمل مستدامة مما يبقي الحمل على كاهل قطاعات الصناعات التحويلية والخدمات الإنتاجية بما في ذلك البنى التحتية، السكن والكهرباء والغاز والماء التي تصل نسبتها إلى 35 %، بالإضافة إلى 5 % في القطاع الزراعي[1].

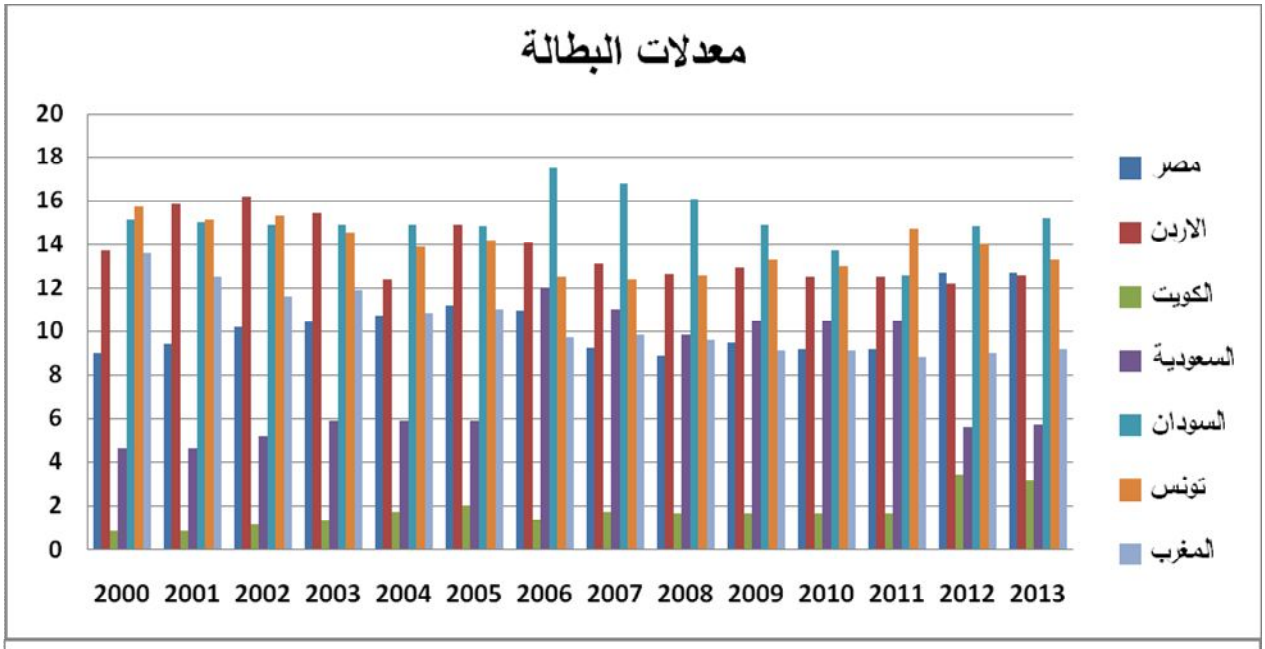
[1] – إحصائيات صندوق النقد العربي ، التقرير الإقتصادي العربي الموحد ، 2009 .

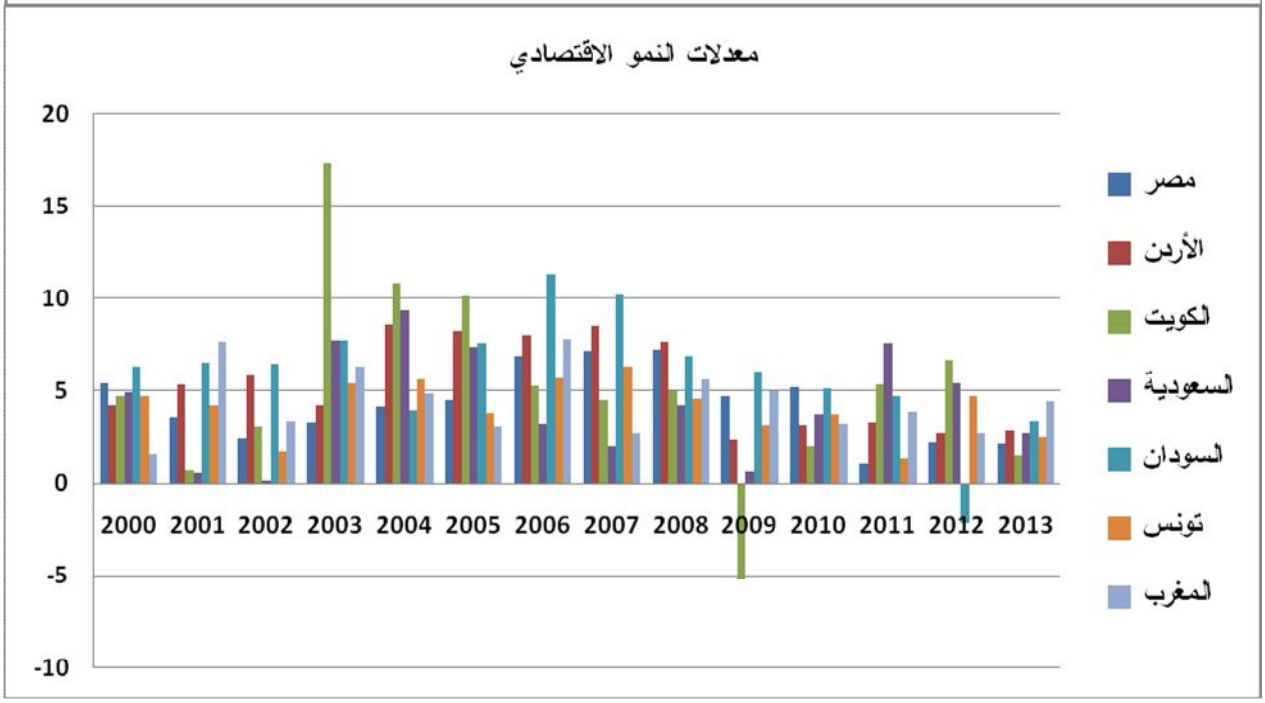
وإذا ربطنا معدل النمو الاقتصادي بنسبة البطالة في الدول العربية فإننا نجد أن العلاقة تكاد تكون ضعيفة بين نسب النمو وانخفاض معدلات البطالة في غالبية الدول العربية، إذ تعرف هذه البلدان بمعدلات مرتفعة من البطالة، حيث ترتفع نسبة البطالة في السودان إلى حوالي 15,2%، في تونس 13,3%، في الأردن 12,6%، في السعودية 10,5%، مصر 12,7 % لعام 2013، التي في نفس الوقت تحقق معدلات نمو إيجابية، ولكن العلاقة بين الارتفاع بين معدل النمو الاقتصادي وانخفاض نسبة البطالة غير قوي.

ولكن لماذا لا تؤثر نسبة النمو بشكل كبير على البطالة؟ لعل السبب يكمن في طبيعة النمو المحقق في مختلف هذه البلدان، فالبلدان البترولية مثل السعودية والجزائر تعرف معدلات نمو اقتصادي في حدود 2 إلى 4% في بعض السنوات وبالذات عام 2008 في السعودية وصل النمو الاقتصادي معدل 4,23%، بينما نلاحظ أن معدلات البطالة في فترات ما بين 2006 و2010 لم تكسر حاجز 10%، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (19): تطور معدلات النمو الاقتصادي والبطالة لبعض الدول العربية خلال الفترة (2000 – 2013)

الوحدة : %





المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد من الملحق رقم 03 .

إن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وانخفاض نسبة البطالة لا يؤكد على وجود علاقة قوية بين النمو والبطالة، ورغم كون معدل النمو إيجابي إلا أنه لا يمكنه في الوقت الحالي من تخفيض نسب البطالة بشكل كبير، فقد بينت بعض الدراسات (عماد موسى 2008) أنه وبغض النظر عن النموذج المستخدم في تقدير العلاقة بين البطالة والنمو الإقتصادي فإن قانون أوكان لا ينطبق في الدول العربية وبالتحديد في الجزائر ومصر والمغرب وتونس، وقد اعتمد الموسى في تحليله على فصل البطالة الدورية عن الاتجاه

العام طويل الأجل على طريقة هاودريك ـ بريسكوت، ولعل السبب الرئيسي يرجع إلى هيكلة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بشكل كبير على النمو المحقق في قطاع المحروقات والمشتقات البترولية بالنسبة للدول النفطية، والذي رغم أهميته إلا أنه لا يخلق مناصب عمل من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض كبير في نسبة البطالة.

وكذلك الأمر بالنسبة للسياسات الاقتصادية الموجهة لدعم النمو والتي يفترض أنها تشجع على خلق فرص عمل إضافية ولكنها غالبًا ما تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي دون حدوث انخفاض كبير في نسبة البطالة، ولذلك يفترض مراجعة السياسة الموجهة للقضاء على البطالة من خلال توحيد آليات خلق فرص العمل الدائمة التي من شأنها أن تؤثر هي بدورها على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، ويجب التأكيد أيضًا على ضرورة قبول معدل طبيعي للبطالة لا يؤثر تأثيرًا مباشرًا على الاقتصاد الوطني وهي النسبة التي يفترض أن يتم الحد من آثارها عبر السياسات العمومية لتحفيز خلق فرص العمل والتشغيل.

المبحث الثاني: دراسة وصفية وتحليلية للعلاقة بين متغيرات الدراسة الميدانية

سوف نقوم باستخدام الأساليب الإحصائية والقياسية الحديثة لتحليل السلاسل الزمنية باستخدام بعض الاختبارات، بغية التوصل من خلالها إلى نتائج واقعية وتحليل موضوعي ومنطقي للعلاقات الاقتصادية التي يبنى عليها اتخاذ قرارات عقلانية، وذلك لتجنب النتائج غير الدقيقة التي يمكن التوصل إليها بطرق الانحدار التقليدية في ظل عدم استقرار السلاسل الزمنية والذي يتضمن وجود علاقة انحدارية غير صحيحة بالرغم من كون قيم (R^2, F, T) ذات دلالة إحصائية، ويرجع هذا إلى أن البيانات الزمنية غالباً ما تتصف بعدم ثبات التباين أو لها صفة الدورية أو تأثير عامل الاتجاه الزمني والذي يعكس ظروفاً معينة تؤثر على جميع المتغيرات بنفس الاتجاه أو بعكسه.

المطلب الأول: متغيرات الدراسة

سنخصص هذا المطلب في البداية للتعرف بمتغيرات الدراسة ثم الدراسة الوصفية المتغيرات المختارة .

أولا: متغيرات الدراسة

تم اختيار متغيرات الدراسة بما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، فقد أثبت في إطار دراسات عديدة دور المتغيرات المكوّنة للنموذج المختار في تفسير العلاقة المدروسة، لذا فإننا سنحاول فيما يلي تحري علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري وضمن نموذج متكامل يعكس واقع هذا الأخير. من أجل تحديد متغيرات الدراسة يجب أخذ بعين الإعتبار فرضيات البحث وهدف الدراسة ومتغيرات الدراسة هي : معدل البطالة، النمو الإقتصادي، نسبة تراكم رأس المال الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي القوة العاملة ومعدل التضخم).

وقد أثبتت النظرية الاقتصادية وجود علاقة بين كل من النمو الاقتصادي وهذه المتغيرات، إذ يتاح لنا إمكانية دراسة أثارها على النمو الاقتصادي ضمن نموذج موحد.

1- التعريف بمتغيرات الدراسة [1] :

- **النمو الاقتصادي (GDP):**

إن العديد من الدراسات الاقتصادية تستخدم الناتج المحلي الإجمالي كمتغير معبر عن النمو الاقتصادي، وفي دراستنا هذه سوف نستخدم إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2000)، ويعبر عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في البلد مضافاً إليه الضرائب على المنتجات ومخصوماً منه إعانات الدعم غير المشمولة في قيمة المنتجات، ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية، وهذه البيانات معبر عنها بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2000 والأرقام بالدولار لإجمالي الناتج المحلي محولة من العملات

[1] – حسب تعريف البك الدولي من خلال موقعه الالكتروني : http://www.albankaldawli.org، تاريخ الاطلاع : 05 / 06 / 2015 .

المحلية باستخدام أسعار الصرف الرسمية لعام 2000، وبالنسبة لبضع دول لا يعكس فيها سعر الصرف الرسمي السعر الذي يطبق فعلا على معاملات الصرف الأجنبي الفعلية، فإنه يتم استخدام عامل تحويل بديل.

- **معدل البطالة (UNEM):**

يشير مصطلح البطالة إلى نسبة أفراد المجتمع القادرين على العمل والذين ليس لديهم عمل ولكنهم متاحين للعمل ويبحثون عن الوظائف، ويختلف تعريف القوى العاملة والبطالة تبعاً للتشريعات كل بلد .

- **نسبة تراكم رأس المال الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDI):**

نستخدم في دراستنا إجمالي تكوين رأس المال (% من إجمالي الناتج المحلي) وهو يتكون من إجمالي تكوين رأس المال (إجمالي الاستثمار المحلي سابقا) كنسبة من مجمل النفقات على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد مضافا إليه صافي التغيرات في مستوى المخزونات، وتشمل الأصول الثابتة تهيئة الأراضي، ومشتريات الآلات والتجهيزات والمعدات، إنشاء الطرق، السكك الحديدية، وما شابه ذلك، بما فيه المدارس، المكاتب، المستشفيات، المساكن الخاصة، والمباني التجارية والصناعية. أما المخزونات فهي مخزون البضائع التي في حوزة الشركات لمواجهة التقلبات المؤقتة أو غير المتوقعة في الإنتاج أو المبيعات، و"العمل الجاري تنفيذه" .

- **إجمالي القوة العاملة (LF):**

يشمل إجمالي القوى العاملة الأشخاص من عمر 15 عاماً فأكبر الذين يستوفون تعريف منظمة العمل الدولية للسكان النشطين اقتصادياً: جميع الأشخاص الذين يمثلون الأيدي العاملة القادرة على المشاركة في إنتاج السلع والخدمات خلال فترة محددة ويشمل ذلك كلاً من العاملين والعاطلين عن العمل، بينما تتفاوت معالجة الممارسات الوطنية لفئات مثل القوات المسلحة والعمال الموسميين أو الذين يعملون لبعض الوقت. تشمل إحصائيات القوى العاملة بوجه عام كل من أفراد القوات المسلحة وأسلاك الأمن، العاطلين عن العمل، الباحثين عن العمل لأول مرة، ولكن يُستثني منها ربات البيوت ومقدمي الرعاية غير مدفوعة الأجر للآخرين، عمالة القطاع غير الرسمي بما فيها العاملين في النشاطات الاقتصادية العائلية؛

- **معدل التضخم (CPI):**

يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغيّر السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، ككل سنة مثلاً ومن بين الصيغ الشائعة الاستخدام بوجه عام صيغة لاسبيرز.

2-البيانات وحدود الدراسة:

تنقسم حدود الدراسة إلى حدود جغرافية وحدود زمنية على النحو التالي:

2-1- الحدود الجغرافية للدراسة:

بعد تحديد المتغيرات الأساسية للنموذج لابد من تحديد الحدود المكانية للإحصائيات المستعملة في التقدير، ويتم إختيار هذه العينة في ضوء الهدف من الدراسة والمتمثل في محاولة التوصل إلى العلاقة بين معدل البطالة والنمو الإقتصادي في الجزائر.

2-2- الحدود الزمنية للدراسة:

تشمل الدراسة على بيانات سلسلة زمنية سنوية تغطي الفترة (1970-2014)، وقد تم إختيار هذه الفترة طبقاً لمعيار مدى توافر البيانات للمتغيرات محل الدراسة لكل سنوات فترة الدراسة، وقد تم الحصول على البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة من جدول مؤشرات التنمية في العالم التي يقوم البنك الدولي بإعدادها (WDI)، مؤشرات صندوق النقد الدولي (IMF)، للإشارة أنه من أصعب المهام التي تواجه القياس الإقتصادي هي مهمة جمع المعطيات، لذا لا يمكن الجزم عن صحتها بالرغم من إقتنائها من جهات رسمية *.

ثانيا : دراسة وصفية تحليلية للمعطيات

يتم في هذا الجزء من الدراسة، وكخطوة أساسية، وصف المعطيات المشاهدة قصد تحليلها، وذلك من خلال دراسة مدى وإتجاه العلاقات التأثيرية بين البطالة و النمو الإقتصادي في الجزائر، خلال الفترة (1970-2014)، وفي هذا السياق يتضمن الإطار الوصفي سلسلة من المؤشرات الإحصائية الخاصة بمتغيرات الدراسة وتغيرات النمو الإقتصادي والمتمثلة في المتوسط خلال الفترة المدروسة والإنحراف المعياري بالنسبة للمتوسط، كما يتضمن أيضاً التمثيل البياني لتوضيح العلاقة بين البطالة والنمو الإقتصادي، وفيما يلي نتائج التحليل المستندة إلى الجدول الموالي:

* معطيات الدراسة مدرجة في الملحق رقم 05 ، فيما يخص لوغاريتم هذه المتغيرات، قد أجري لغرض التحويل أي تصحيح "اللاتجانس" الممكن تواجده بين المتغيرات .

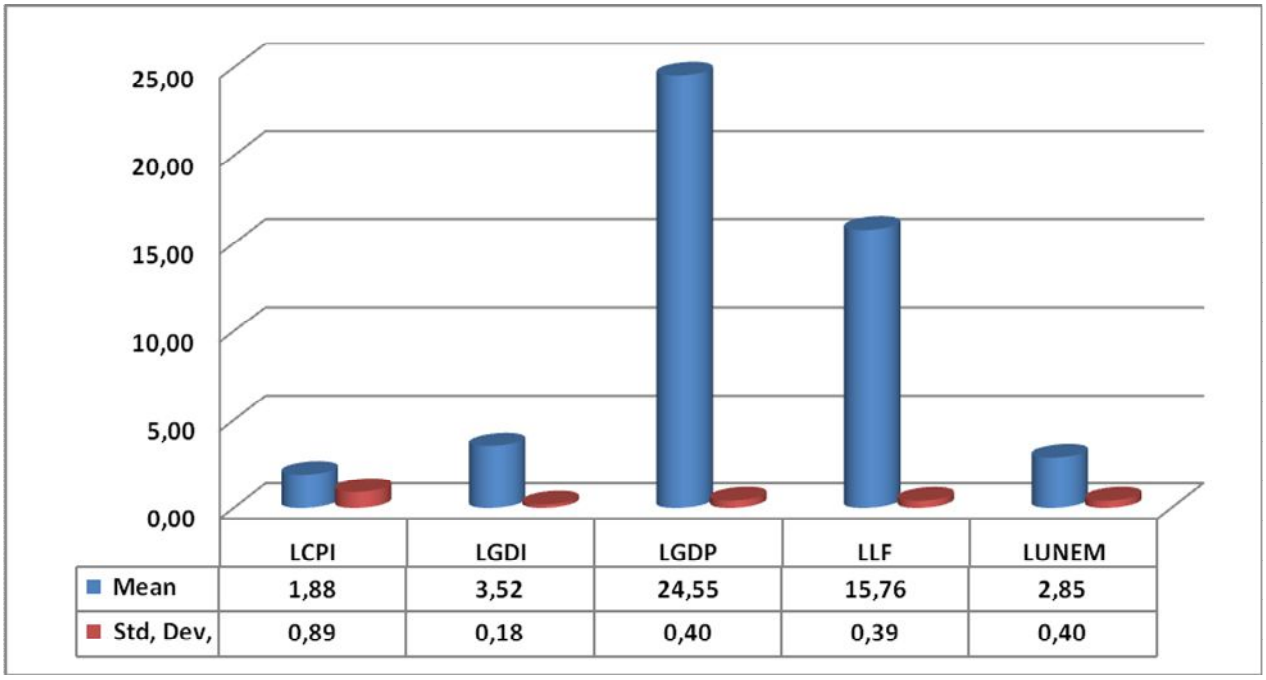
الجدول رقم (29): الخصائص الإحصائية لتطور مؤشرات الدراسة خلال الفترة (1970-2014)

المؤشر	LCPI	LGDI	LGDP	LLF	LUNEM
Mean	1,88	3,52	24,55	15,76	2,85
Median	1,82	3,51	24,55	15,77	3,00
Maximum	3,46	3,96	25,12	16,34	3,39
Minimum	-1,08	3,11	23,59	15,08	2,16
Std. Dev.	0,89	0,18	0,40	0,39	0,40
Skewness	-0,59	0,28	-0,51	-0,18	-0,32
Kurtosis	4,27	2,79	2,62	1,78	1,58
Jarque-Bera	5,63	0,66	2,24	3,01	4,55
Probability	0,06	0,72	0,33	0,22	0,10
Sum	84,42	158,23	1104,61	709,33	128,26
Sum Sq. Dev.	35,11	1,45	7,05	6,65	6,88
Observations	45	45	45	45	45

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS7.

ويمكن الإستعانة بالشكال التالي لتوضيح تطور الخصائص الإحصائية لتطور مؤشرات الدراسة في الجزائر خلال الفترة (1970-2014) كما يلي :

الشكل رقم (20): شكل تطور متغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم 28 .

يتضح من خلال الجدول السابق والشكل أعلاه ما يلي:

- متوسطات متغيرات الدراسة موجبة وهذا ما يعكس التطور الإيجابي لمتغيرات الدراسة عبر الزمن، حيث بلغت قيمة متوسط معدل البطالة خلال الفترة (1970-2014) حوالي 2,85 درجة، كما بلغت قيمة متوسطات المتغيّرات الأخرى كما يلي:(1,88؛ 3,52؛ 15,76؛ 24,55) بالنسبة لكل من معدل

التضخم، تراكم رأس المال الإجمالي، إجمالي القوة العاملة، النمو الاقتصادي (الناتج الداخلي الخام) على التوالي، ولكن بما أن المتغيرات ليست كلها ذات طبيعة واحدة ووحدة قياس واحدة لا يمكننا مقارنة متوسطات هذه المتغيرات مع بعضها البعض، ومع ذلك نقول أنه بالنسبة لمتغير الناتج الداخلي الخام فله أعلى متوسط والمقدر بـ 24,55 حيث كانت سنة 1971 هي السنة التي سجلت فيها أقل قيمة في الناتج الداخلي الخام بـ 17504276281,0 دولار أمريكي فيما كانت سنة 2011 هي السنة التي سجلت فيها أكبر قيمة في الناتج الداخلي الخام (81143448101,0 دولار أمريكي).

- تختلف المتغيرات من حيث درجة التشتت فيما بينها فبالنظر إلى أن المتغيرات ليس لها نفس وحدة القياس فإننا نستعين بمعامل الاختلاف ($C.V = \frac{S}{X} \times 100$ [*]) لمقارنة تشتت هذه المتغيرات، حيث نلاحظ أن أغلب المتغيرات ذات درجة تشتت ضعيفة ويعتبر متغير الناتج الداخلي الخام أضعف المتغيرات تشتتا بـ 1,63% وهذا ما يعكس مستوى التجانس في هذا المتغير الذي أخذ مسار يميل إلى الارتفاع خلال فترة الدراسة بسبب ارتباطه الكبير بالتغيرات الحاصلة في أسعار النفط في السوق العالمية، باعتبار أن النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط واعتماد الاقتصاد الجزائري على عائدات الصادرات النفطية لتمويل التنمية بالإضافة إلى التغيرات في السياسات الاقتصادية المعتمدة من فترة إلى أخرى، فيما يأتي متغير القوّة العاملة في المرتبة الثانية بقيمة تشتت بلغت 2,47% وهي قيمة لا تعكس الحقيقة بسبب المبالغة في تقليص عدد طالبي العمل وتضارب الأرقام والإحصائيات المقدمة من طرف مختلف الهيئات والمصالح الإحصائية، إذ يلاحظ زيادة عدد الباحثين عن العمل نتيجة الكم الهائل من خريجي الجامعات والمعاهد المتخصصة ومراكز التكوين المهني وعجز القطاعين العام والخاص ومختلف البرامج والصيغ المقدمة من طرف الدولة لإنشاء المشاريع المصغرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في احتواء هذه القوة العاملة الآخذة في الارتفاع مستقبلا نتيجة لزيادة عدد السكان، وعزوف الشباب طالبي العمل عن العمل في مجال البناء، الفلاحة وغيرها والبحث عن مناصب العمل في الإدارات والمشاريع الاستثمارية في مجال قطاع الخدمات والبحث عن الربح السريع، يليها متغير تراكم رأس المال بتشتت بلغ 5,11% وهي قيمة تعكس مستوى التجانس في هذا المتغير وتعبر عن استقرار مستويات تراكم رأس المال خلال مختلف سنوات الفترة الزمنية المدروسة، وهذا بسبب الظروف الاقتصادية العامة للدولة واستمرار اهتمامها بالتراكم الرأسمالي في الاقتصاد الناتج عن العديد من العوامل أهمها العوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية والظروف السياسية والاجتماعية للدولة، أما نسبة تشتت متغير معدل البطالة فكان مرتفعا إذ بلغ 14,03% وهذا ما يعكس عدم التجانس في تطور هذا المؤشر، إذ أن معدلات البطالة عرفت تذبذبا في قيمها إذا ما تم مقارنة فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي بالفترة الحالية، فقد كان

[*] **CV** : Coefficient de Variation

للإصلاحات الهيكلية التي اتبعتها الجزائر مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات أثرها السلبي على المستوى الاجتماعي بعد القرارات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية بتسريح العمال وغلق العديد من المؤسسات والشركات ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، لكن مع بداية الألفية الجديدة ونتيجة للتدابير المتخذة من طرف الدولة لمكافحة البطالة وتوفير مناصب العمل عن طريق برامج متخصصة تهدف إلى تشجيع الشباب إلى التوجه نحو المشاريع المصغرة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع وكالات دعم وتشغيل الشباب (Ansej, Cnac, Angem) وغيرها، فضلا عن انتعاش سوق العمل بالجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط وتحقق إيرادات مالية هامة ساهمت إلى حد كبير في تحسن مؤشرات التنمية حيث ازدادت الاستثمارات والمشاريع الاقتصادية خاصة في القطاعات التي تحتاج إلى يد عاملة كثيفة، كل هذه المشاريع ساهمت في خلق ديناميكية إيجابية في فرص العمل، ومن خلال دراستنا الإحصائية هذه يتبيّن أن متغير التضخم هو أكثر المتغيرات تشتتا بقيمة بلغت 47,34% وهذا ما يعكس الاختلاف وعدم التجانس في مستوى الأسعار خلال فترة الدراسة، إذ لوحظت وتيرة تميل إلى الارتفاع في أسعار مختلف المواد والسلع خاصة في السنوات الأخيرة لأن العرض في السلع لا تحكمه قوى داخلية بقدر ما تحكمه قوى خارجية، فالعرض لا يعرف نموا بالقدر الذي يعرفه الطلب نظرا للزيادة السكانية الهائلة وتحسين مستوى المعيشة ومنه زيادة الاستهلاك.

المطلب الثاني: دراسة تحليلية للمعطيات باستعمال طريقة تحليل المركبات الأساسية (ACP)

في كثير من التطبيقات العملية نواجه عددا كبيرا من المشاهدات تتطلب منا البحث عن طريقة تمكننا من تخفيض عدد المتغيرات الأصلية دون التضحية بالمعلومات المتاحة عن هذه المتغيرات جميعا، إذ تعتبر طريقة (ACP) أحد أقدم وأوسع الأساليب المستخدمة في تحليل البيانات حيث يعود إكتشافها إلى هوتلنغ (Hotelling) في عام 1933، وسميت بطريقة تحليل المركبات الأساسية لأنها تهتم بشرح وتفسير هيكل التباين والتغاير للظاهرة محل البحث من خلال عدد محدود من التراكيب الخطية في المتغيرات الأصلية، كما نلجأ إلى تحليل المركبات الرئيسية عندما تكون المتغيرات التوضيحية ذات ارتباط عالي (أي وجود مشكلة التعدد الخطي)، بالإضافة إلى إمكانية استخدام تحليل المركبات الأساسية لتحديد الإسقاط الملائم ، والقيم الشاذة للبيانات*.

* أنظر إلى الملحق رقم 04 الجانب النظري لطريقة (ACP) وللاطلاع على مزيد من التفاصيل حول هذه التقنية انظر على سبيل المثال:

- J.M.Bourouche,G.Saporta : « **L'analyse Des Données** » , Collection Que sais-je,PUF, Paris, 1980, P19.
- M.Jambu : « **Exploitation Information et Statistique Des Données** » ,Ed Dunod, paris, 1989, p 157.
- Michel Jambu : « **Méthodes de base de l'analyse des données** » , paris ,édition Eyrolles, 1999, p115.
- Jean-Pierre Crauser, Yannis Harvatopoules, Philippe Sarnin **: « Guide pratique d'analyse des données »,** Institut de la recherche de l'entreprise , Lyon, 1989, p21-155 .

تعد طريقة تحليل المركبات الأساسية من أهم طرائق التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات لإمكانية استخدامها في استغلال البيانات سواء كانت موزعة طبيعيا أم لا، وهي عبارة عن أداة وصفية تستطيع تصنيف أعداد كبيرة من المتغيرات وتخفيضها إلى عدد محدود من المركبات اعتمادا على العلاقات التي تربط كل مجموعة من المتغيرات فيما بينها، وهي بذلك تستطيع تصنيف أعداد كبيرة من المتغيرات دون أن يؤدي ذلك إلى فقدان جوهري في نسبة التباين المفسر[1] .

فإذا قمنا بقياس عدة متغيرات فإنه يمكن ترتيب الارتباط بين كل زوج من المتغيرات في مصفوفة تدعى المصفوفة الارتباط تحوي معاملات الارتباط بين المتغيرات، وجميع العناصر القطرية في المصفوفة تساوي الواحد الصحيح لأن كل متغير يرتبط بنفسه بشكل كامل، أما العناصر غير القطرية فهي معاملات الارتباط بين أزواج المتغيرات إذ إن وجود تجمعات لمعاملات الارتباط الكبيرة بين مجموعات جزئية من المتغيرات يشير إلى أن هذه المتغيرات يمكن أن تقيس بعض معالم البعد القاعدي ذاته وتدعى هذه الأبعاد القاعدية بالمركبات الأساسية أو بالمتغيرات المستترة، ونسعى في تحليل المركبات الأساسية إلى تخفيض البيانات بالبحث عن المتغيرات التي ترتبط بشكل وثيق مع مجموعة من المتغيرات الأخرى، ولكنها لا ترتبط مع المتغيرات خارج تلك المجموعة .

إن تحليل المركبات الأساسية هو إجراء يساعد على التخلص من مشكلة العلاقات المتداخلة التي تواجه المتغيرات المستقلة، بمعنى تكون المتغيرات التي تضمها كل مركبة مترابطة فيما بينها، بينما تكون العلاقة بين المركبات غير مترابطة، وتقوم بتخفيض مجموعة المتغيرات من مجموعة من المتغيرات المترابطة داخليا فيما بينها إلى مجموعة أصغر من المركبات كما تقوم بتفسير المقدار الأعظمي من التباينات التشاركية في مصفوفة الارتباط باستخدام العدد الأدنى من المفاهيم الاستكشافية، وتعد طريقة المركبات الأساسية إحدى الطرائق الجيدة التي تعمل على التحويل الرياضي لعدد كبير من المتغيرات إلى عدد قليل من المتغيرات المستقلة، وتقوم هذه الطريقة بشكل أساسي بشرح وتفسير أكبر قدر ممكن من التباينات الكلية في البيانات أي يتم تحديد المركبات الأولية بحيث تفسر المركبات المستخرجة أكبر نسبة من التباين، فالمركبة الأساسية الأولى تفسر أكبر كمية من التباين الكلي في البيانات، بينما تفسر المركبة الأساسية الثانية الكمية القصوى من التباين الكلي الباقي والذي لا يفسر من قبل المركبة الأساسية الأولى[2].

تتركز أهم الاستخدامات لقيم المركبات الأساسية في:

---

1 – البلداوي عبد الحميد عبد المجيد : " **أساليب البحث العلمي والتحليل الإحصائي : التخطيط للبحث وجمع وتحليل البيانات يدويا باستخدام برنامج (SPSS)**" ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2007، ص 192 .

2 - David .G.Klein Baum , Lawrence . L.Kupper. « **Applied Regression Analysis and other Multivariate Method** » , Duxbury ,1977,PP:389 -390 .

- **سهولة تحليل بيانات الدراسة :** بما أن الهدف الرئيسي لتحليل المركبات الأساسية هو تخفيض مجموعة البيانات الأصلية إلى مجموعة جزئية أصغر من متغيرات القياس فإن قيم المركبات تدلنا على قيمة متغير ما وفق هذه المجموعة الجزئية من القياسات، وبالتالي فإنه يمكن تنفيذ عمليات التحليل اللاحقة على قيم المركبات بدلا من البيانات الأصلية ؛
- **التغلب على مشاكل الارتباط الخطي في الانحدار:** يوجد الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity) عندما يكون هناك ارتباط قوي بين متغيرين تنبؤيين أو أكثر في نموذج الانحدار، ويطرح الارتباط الخطي المتعدد مشكلة في حالة الانحدار المتعدد، فمع ازدياد الارتباط الخطي تزداد الأخطاء المعيارية لمعاملات الانحدار، مما يؤثر على الدلالة الإحصائية لتلك المعاملات، وباختصار تزيد المستويات المرتفعة للإرتباط الخطي احتمال أن يفقد أحد المتغيرات التنبؤية الجيدة في النهاية دلالته الإحصائية، ويتم الاستغناء عنه في النموذج، وباستخدام قيم المركبات غير المرتبطة كمتغيرات تنبؤية يمكن أن نكون على ثقة بعدم وجود ارتباط بين المتغيرات التنبؤية وبالتالي عدم وجود ارتباط خطي متعدد، وبعبارة أخرى باستخدام طريقة تحليل المركبات الأساسية على المتغيرات التنبؤية نستطيع تخفيض تلك المتغيرات إلى مجموعة من المركبات غير المرتبطة، وسيتم تركيب المتغيرات التي تسبب الارتباط الخطي المتعدد لتشكل مركبا واحدا، وبالتالي إذا أعدنا تنفيذ تحليل الانحدار باستخدام قيم المركبات كمتغيرات تنبؤية فإن مشكلة الارتباط الخطي ستختفي (لأن المتغيرات أصبحت مندمجة في مركب وحيد).

وسوف تقوم الدراسة على مجموعة المتغيرات الإقتصادية ومجموعة من المفردات المتعلقة بالعينة، خلال الفترة (1970- 2014)، وذلك قصد تحليل العلاقة بين المتغيرات والمفردات، وسنقوم بتطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية على جدول يتكون من 05 متغيرات و45 مفردة (سنوات)، وذلك قصد تحليل العلاقة بين المتغيرات والمفردات ومن ثم المقارنة بينها.

بعد إعداد المعطيات طبقنا لخطوات الطريقة بالاستعانة ببرنامج (SPSS.Statistics.v22) تحصلنا على النتائج التي سنعلق عليها وهي كالتالي:

أولا: الإحداثيات والتمثيل البياني للمتغيرات على المعلم (F_2 , F_1)

الجدول الموالي يوضح إحداثيات المتغيرات على المحاور:

الجدول رقم (30): إحداثيات المتغيرات على المحورين (F_2 , F_1)

	المركبات	
	F_1	F_2
LCPI	-0,188	0,108
LGDI	-0,210	0,510
LGDP	0,399	0,131
LUNEM	-0,111	-0,629
LLF	0,405	0,033

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.Statistics.v22) أنظر الملحق رقم 05 .

- بالنسبة للمحور الأول (F_1) نلاحظ ما يلي:

– يبين هذا المحور وجود تعارض بين المتغيرات: متغيرة النمو الإقتصادي ومتغيرة إجمالي القوة العاملة التي تظهر بإحداثيات موجبة من جهة، ومتغيرات معدل البطالة، معدل التضخم وتراكم رأس المال الإجمالي اللذان يظهران بإحداثيات سالبة من جهة أخرى، وهذا ما يفسر بأن هذا المحور له نسبة كبيرة في تفسير هذه المتغيرات (48,18 %) [1]؛

– أغلب المتغيرات مرتبطة ارتباط ضعيف مع هذا المحور، وأقواها ارتباطا هما متغيرة النمو الاقتصادي وإجمالي القوة العمالة، إذن متغيرتي النمو الاقتصادي وإجمالي القوة العاملة ممثلان أحسن تمثيل على المحور الأول، وهذا ما يعطي تقاربا كبيرا في نسبة مساهمة المتغيرتين في تكوين هذا المحور؛

– عدم تجمع كل المتغيرات في جهة واحدة للمحور الأول، أي عدم ارتباطها كلها ارتباط موجب أو سالب مع هذا المحور يدل على أن المتغيرات بشكل عام لا تتطور في نفس الاتجاه.

- بالنسبة للمحور الثاني (F_2) نلاحظ ما يلي:

– يمثل هذا المحور (29,19 %)[2] من قيمة الجمود الكلي (Variabilité) وهو بذلك أقل أهمية من المحور الأول؛

– كل المتغيرات تقريبا ممثلة بإحداثيات موجبة ما عدى متغير معدل البطالة، وأغلب المتغيرات مرتبطة ارتباط ضعيف مع هذا المحور، وأقواها ارتباطا هما متغيرة معدل البطالة وتراكم رأس المال الإجمالي، إذن فالمتغيرتين معدل البطالة وتراكم رأس المال الإجمالي ممثلان أحسن تمثيل على المحور الثاني، وهذا ما يعطي تقاربا كبيرا في نسبة مساهمة المتغيرتين في تكوين هذا المحور؛

- بالنسبة للمعلم (F_1 و F_2) يمكننا استخلاص ما يلي:

– أغلب المتغيرات ممثلة جيدا على المعلم، حيث نلاحظ عند جمع القيمتين في المحورين تجد قيمة هذا المجموع يقترب من الواحد وهذا ما يدل على جودة نوعية التمثيل للمتغيرات؛

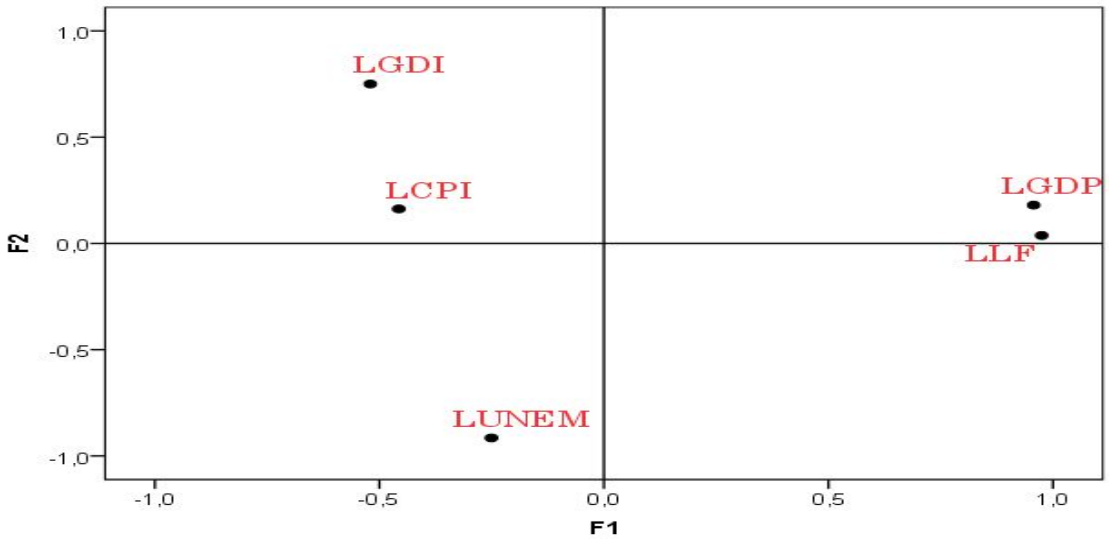
[1] - حسب النتائج المدرجة في الجدول (**Variance totale expliquée**) المدرج في الملحق رقم 05 .

[2] - نفس المصدر السابق .

- كل المتغيرات قريبة جدا من دائرة الارتباط، كما نلاحظ أن هذه المتغيرات تساهم في تكوين المحورين، وأن المحورين (F_1 و F_2) يفسران 77,38 % من الجمود الكلي، وهذه النسبة جيدة وكافية لإعطاء صورة واضحة لسحابة النقط على هذا المخطط .

ويوضح الشكل التالي التمثيل البياني للمتغيرات :

الشكل رقم (21): التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة



المصدر: مخرجات برنامج (SPSS.Statistics.v22) أنظر الملحق رقم 05 .

من خلال الشكل أعلاه نستنتج أن هناك ثلاث سحابات من المتغيرات وهي مقسمة إلى مجموعات كما يلي:

المجموعة الأولى: النمو الإقتصادي (LGDP) وإجمالي القوى العاملة (LLF) فهي تتمركز في الجهة القصوى الموجبة للمحور (F_2) وهذا ما يوضح علاقة الارتباط القوية والموجبة ما بين هذين المتغيرتين .

المجموعة الثانية: معدل التضخم (LCPI) وتراكم رأس المال الإجمالي (LGDI) فهي تتمركز على الجهة المتوسطة السالبة للمحور (F_2)، وهذا ما يوضح علاقة الارتباط المتوسطة والسالبة بين هذين المتغيرتين .

المجموعة الثالثة: تتكون من متغيرة معدل البطالة، فهو يتمركز في الجهة السالبة للمحور (F_1)، وبما أن هذه المتغيرة تتواجد في الجهة المعاكسة لكل من المجموعتين السابقتين، فهذا يدل على العلاقة العكسية بين معدل البطالة والمتغيرات الأخرى .

ثانياً: تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة

تهدف الدراسة من خلال تحليلها للإرتباط بين المتغيرات إلى توضيح العلاقة الموجودة بين المتغيرات وخاصة المتغيرتين الأساسيتين البطالة والنمو الاقتصادي، والمتغيرات الأخرى المستقلة الموضحة سابقاً، وهذا قصد الوقوف على المتغيرات الأكثر تأثيراً في الدراسة. ويمكن تلخيص النتائج الخاصة بالإرتباط في الجدول الموالي:

الجدول رقم (31): مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة

المتغيرات/ درجة المعنوية	*LCPI*	*LGDI*	*LGDP*	*LUNEM*	*LLF*
التضخم (*LCPI*)	1	0,175 (0,125)	**-0,252 (0,047)****	-0,015 (0,462)	**-0,327 (0,014)***
معدل تراكم رأس المال الثابت (*LGDI*)		1	**-0,361 (0,007)*****	**-0,451 (0,001)*****	**-0,451 (0,001)*****
النمو الاقتصادي (*LGDP*)			1	**-0,364 (0,007)*****	**0,973 (0,000)*****
معدل البطالة (*LUNEM*)				1	**-0,227 (0,067)****
حجم العمالة (*LLF*)					1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.Statistics.v22) أنظر الملحق رقم 05 .

ملاحظات : 1-(***): تعني أن العلاقة معنوية عند درجة ثقة 99 % فأكثر.

2 -(**): تعني أن العلاقة معنوية عند درجة ثقة أقل من 95 %.

3-(*): تعني أن العلاقة معنوية عند درجة ثقة أقل من 90 %.

وعليه أظهرت نتائج الإرتباط ما يلي:

من خلال الملاحظة العامة لمصفوفة الارتباط الخطي نلاحظ أن هناك معاملات ارتباط موجبة وأخرى سالبة حيث أنّ:

- طبيعة العلاقة بين مؤشر التضخم وتراكم رأس المال موجبة (معامل ارتباط موجب) وهذا راجع إلى أن زيادة معدل تراكم رأس المال يجر وراءه زيادة التوظيف، زيادة الدخل والطلب، لكن إذا لم تصاحب زيادة الطلب زيادة مماثلة على الأقل في العرض فهذا يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم. نلاحظ من التجربة التنموية الجزائرية أن التوسع في التراكم الرأسمالي غالبا ما يصاحبه ضعف استغلال الطاقات الإنتاجية الجديدة، مما يترتب عنه عدم مواكبة العرض الكلي لديناميكية الطلب الكلي. نشير أيضا إلى ضعف مستوى العلاقة الإرتباطية بين المؤشرين وذلك لأن الآثار الناتجة عن تغير مؤشر التراكم الرأسمالي ليست هي المسبب الرئيسي الوحيد لتغيرات مؤشر التضخم، فهناك أيضا تأثير معدل النمو السكاني ، معدلات الأجور ، تحسن مستوى المعيشة وغيرها ؛
- من الناحية النظرية يمكن لمؤشر التضخم أن يكون ذو علاقة ارتباطية موجبة أو سالبة مع مؤشر النمو الاقتصادي وذلك حسب نتائج وآثار السياسة الإقتصادية المتبعة، فزيادة معدل النمو الاقتصادي إذا كان

مصدره زيادة معدلات الإنتاج في أغلب قطاعات النشاط الإقتصادي فهذا يؤدي إلى زيادة العرض بمعدل يعادل أو يفوق الزيادة في الطلب الناتج عن النمو وبالتالي ينتج عن زيادة معدل النمو الإقتصادي استقرار أو حتى انخفاض في معدل التضخم أما إذا كانت درجة استجابة العرض أقل من زيادة الطلب فالنتيجة تكون عكسية (زيادة في معدل التضخم) . في حالة الإقتصاد الجزائري، فإن التغيرات في معدل النمو الاقتصادي غالبا ما تكون ناتجة عن ديناميكية نمو قطاع المحروقات المرتبطة خاصة بتطورات السوق العالمية، لذلك فإن التطور الإيجابي للبيئة المؤثرة على قطاع المحروقات يترتب عليها غالبا زيادة في الأجور ومخصصات الاستثمار في قطاعات النشاط الأخرى، تقابلها من جهة أخرى زيادة في الواردات (التعويض النقص في العرض المحلي) لمقابلة الزيادة في الطلب. لقد ظهر معدل الارتباط بين المؤشرين سالبا دلالة على أن تغير العرض الكلي المصاحب للزيادة في النمو هو أكبر من تغير الطلب وأن تأثير مؤشر النمو على التضخم ضعيف على العموم؛

- طبيعة العلاقة بين مؤشر معدل البطالة ومعدل التضخم ظهرت عكسية (قيمة معامل الارتباط سالبة)، وذلك لأن زيادة معدل البطالة يعني انحسار في جانب التوظيف مما يعني انخفاض في المداخيل والقوة الشرائية وبالتالي انكماش في الطلب مما يساهم في كبح معدل التضخم، والعكس أيضا صحيح . أما ضعف العلاقة الارتباطية بين هذين المؤشرين فسببها على الأرجح أن معدل البطالة ليس له تأثير قوي ومباشر على معدل التضخم في الجزائر، وهناك أسباب أخرى هي التي تساهم في تغيرات معدل التضخم؛
- نلاحظ أن قيمة معامل إرتباط مؤشر معدل التراكم الرأسمالي بمعدل البطالة هي عكسية ولكنها ضعيفة، فطبيعة هذه العلاقة العكسية تتوافق مع متطلبات النظرية الاقتصادية في كون أن زيادة الاستثمار في رأس المال الثابت تؤدي إلى زيادة العمالة بدرجات متفاوتة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وبالتالي انخفاض معدل البطالة، لكن ضعف العلاقة بينهما راجع بالأساس إلى أن زيادة التراكم في رأس المال الثابت هو مركز بالخصوص في قطاع الصناعة ذات المعامل التقني العالي، وضعيف في القطاعات المستوعبة للعمالة مثل قطاع الفلاحة والخدمات؛
- ظهر معامل ارتباط النمو الاقتصادي بمؤشر البطالة ضعيفا وسالبا، وهو يعكس من جهة طبيعة العلاقة العضوية بين المؤشرين التي تتميز بالأثر العكسي لتغير أحد المؤشرين على الآخر، لكن من جهة أخرى المستوى الضعيف لدرجة تأثير أحدهما على الآخر يرجع إلى التفاوت الكبير في حجم وديناميكية تغير المؤشرين، حيث يتجاوز معدل تغير حجم البطالة بكثير معدل تغير النمو الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى الضغط الكبير للنمو الديموغرافي وبالخصوص تركيبته العمرية؛
- ظهر في الجدول السابق أن طبيعة العلاقة الارتباطية بين مؤشري النمو الاقتصادي والقوة العاملة تتميز بأنها طردية وقوية جدا، وهذا يتماشى مع طبيعة متطلبات النظرية الاقتصادية، التي مفادها أن زيادة

النمو الاقتصادي تؤدي إلى زيادة الاستثمار والعمالة، أما قوة العلاقة الارتباطية بينهما فتعني أن جزاء كبيرا من الزيادة في الناتج الوطني تذهب إلى تدعيم المجهود الاستثماري الذي يجر وراءه زيادة العمالة، لكن يظهر أن هذا المجهود غير كاف لامتصاص المعدلات المرتفعة من البطالة الموجودة في المجتمع والتي تتغذى بالخصوص من الضغط الديموغرافي؛

- أما بالنسبة لطبيعة العلاقة الارتباطية بين بعض المؤشرات الأخرى فأظهرت عدم توافق بين مدلول النظرية الاقتصادية والنتائج المحصل عليها وهذا راجع إلى الأسباب التالية:

- عدم وجود علاقة عضوية مباشرة بين بعض المؤشرات وبالتالي عدم وجود تأثير مباشر ذو دلالة اقتصادية بينهما، وذلك مثل مؤشر القوة العاملة من جهة ومؤشرات مثل معدل التضخم ، مؤشر معدل تراكم رأس المال؛
- وجود علاقة تأثير طويلة المدى لا تظهر في الفترة القصيرة والمتوسطة، مثل العلاقة الارتباطية لمؤشر القوة العاملة ومعدل البطالة التي ظهرت سالبة وضعيفة ويعزى ذلك إلى وجود فترة إبطاء تتعلق بأثر القوة العاملة على معدل البطالة والتي غالبا لا تكون آنية وإنما يكون تأثيرها خلال الفترة الطويلة الأجل؛
- علاقة مؤشر معدل التراكم في رأس المال بمؤشر النمو الإقتصادي من الناحية النظرية هي علاقة عضوية مباشرة ذات طبيعة طردية تؤدي فيها زيادة الأول إلى زيادة الثاني والعكس، لكن في الحالة الجزائرية المدروسة ظهرت العلاقة الارتباطية عكسية وضعيفة، ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى أن زيادة معدل التراكم في الأصول الثابتة هو غالبا ما يكون محصورا في قطاع الصناعة وخاصة في قطاع المحروقات وأن مستوى استغلال الطاقات الإنتاجية الجديدة فيها عادة ما يكون ضعيفا وبالتالي فإن تغير معدل النمو الاقتصادي ليس مصدره تغير معدل التراكم الرأسمال بقدر ما هو ناتج عن ديناميكية مداخيل صادرات المحروقات الناتجة بدرها عن تغيرات الأسعار في السوق الدولية.

- كما نلاحظ في الأخير أن أكبر الارتباطات الموجبة هي بين معدل النمو الاقتصادي وإجمالي القوى العاملة (97,30%)، بينما أكبر الارتباطات السالبة فهي بين تراكم رأس المال الإجمالي ومعدل البطالة وإجمالي القوة العاملة.

المطلب الثالث: دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات

إن تحديد العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية يسمح في العديد من الأحيان بتحديد نوع العلاقة ما بين هذه المتغيرات في المدى القصير، وهذا ما يتيح لنا معلومات تمكننا من الفهم النظري الجيد للظواهر الاقتصادية وبالتالي أصبحت المعرفة السببية كشرط ضروري لتأسيس جيد للسياسة الاقتصادية، في حين أن معرفة اتجاه السببية جد مهم أيضا من أجل توضيح العلاقة الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية.

اقترح قرانجر (Clive William John Granger) سنة 1969 معيار تحديد العلاقة السببية التي تركز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية، حيث إذا كانت X_{1t} و X_{2t} سلسلتين زمنيتين تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن t، وكانت السلسلة X_{1t} تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة للسلسلة X_{2t}، في هذه الحالة نقول أن X_{1t} تسبب X_{2t}، إذ نقول عن متغيرة أنها سببية إذا كانت تحتوي على معلومات تساعد على تحسين التوقع لمتغيرة أخرى.

يستخدم اختبار (C.W.J Granger) في التأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة أو إسترجاعية (Feedback) أو علاقة تبادلية بين متغيرتين، وذلك في حالة وجود بيانات سلسلة زمنية.

ومن المشاكل التي توجد في هذه الحالة أن بيانات السلسلة الزمنية لمتغير ما كثيرا ما تكون مرتبطة، أي يوجد ارتباط ذاتي بين قيم المتغير الواحد عبر الزمن، ولاستبعاد أثر هذا الارتباط الذاتي إن وجد، يتم إدراج قيم نفس المتغير التابع لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية في علاقة السببية المراد قياسها، يضاف إلى ذلك إدراج قيم المتغير التفسيري الآخر لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية أيضا، وذلك باعتبار أن السبب يسبق النتيجة في الزمن.

ليكن لدينا النموذج VAR(P)، بحيث يقسم الشعاع X_t إلى قسمين X_{1t} و X_{2t}[1]:

$$\begin{pmatrix} X_{1t} \\ X_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} a_0 \\ b_0 \end{pmatrix} + \begin{bmatrix} a_1^1 & b_1^1 \\ a_1^2 & b_1^2 \end{bmatrix} \cdot \begin{pmatrix} X_{1t-1} \\ X_{2t-1} \end{pmatrix} + \begin{bmatrix} a_2^1 & b_2^1 \\ a_2^2 & b_2^2 \end{bmatrix} \cdot \begin{pmatrix} X_{1t-2} \\ X_{2t-2} \end{pmatrix} + \ldots\ldots + \begin{bmatrix} a_p^1 & b_p^1 \\ a_p^2 & b_p^2 \end{bmatrix} \cdot \begin{pmatrix} X_{1t-p} \\ X_{2t-p} \end{pmatrix} \cdot \begin{pmatrix} U_{1t} \\ U_{2t} \end{pmatrix}$$

$$\begin{pmatrix} X_{1t} \\ X_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} a_0 \\ b_0 \end{pmatrix} + \sum_{i=1}^{p} \begin{bmatrix} a_i^1 & b_i^1 \\ a_i^2 & b_i^2 \end{bmatrix} \cdot \begin{pmatrix} X_{1t-i} \\ X_{2t-i} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} U_{1t} \\ U_{2t} \end{pmatrix}$$

تعتبر مجموعة المتغيرات $(X_{2t-1}, X_{2t-2}, \ldots, X_{2t-p})$ خارجية بالنسبة لمجموعة المتغيرات $(X_{1t-1}, X_{1t-2}, \ldots\ldots, X_{1t-p})$ إذا كانت إضافة المجموعة X_{2t} لا تحسن بطريقة معتبرة تحديد قيم X_{1t}، وهذا يكمن في إجراء اختبار فرضيات، وذلك بوضع قيود على معاملات المتغيرة X_{2t} لنموذج(VAR) ، ويسمى حينئذ النموذج بـ (VAR) المقيد ويرمز له بـ (RVAR) أي (Restricted VAR)، وتحدد درجة التأخير باستعمال معيار (Sch وAic) .

[1] -Régis Bourbonnais **: « Econométrie. Manuel et Exercices corrigés »**, Dunod, 6 ème édition , Paris , 2005, P271.

- X_{2t} لا تسبب X_{1t} إذا كانت الفرضية التالية مقبولة:

$$H_0 = b_1^1 = b_2^1 = ... = b_p^1 = 0$$

- X_{1t} لا تسبب X_{2t} إذا تحققت الفرضية:

$$H_0 = a_1^2 = a_2^2 = ... = a_p^2 = 0$$

إذا تم قبول الفرضيتين التاليتين: X_{1t} تسبب X_{2t} و X_{2t} تسبب X_{1t} إذن نحن في حالة حلقة ذات أثر التغذية إرجاعي (feedback effect).

يمكن استعمال إحصائية فيشر للقيام بالاختبار وهو اختبار انعدام المعلمات، معادلة بمعادلة أو مباشرة المقارنة بين نموذج (VAR) غير المقيد (UVAR) والنموذج المقيد (RVAR)، نحسب نسبة أعظم احتمال L^*:

$$L* = (n-c)\left|\ln\left|\sum_{RVAR}\right| - \ln\left|\sum_{UVAR}\right|\right| \longrightarrow \chi^2_{2p}$$

L^* تتبع قانون χ^2 ذو درجة حرية 2p.

بحيث: $\sum_{RVAR}$: هي مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة للنموذج المقيد.

$\sum_{UVAR}$: هي مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة للنموذج غير المقيد.

n : عدد المشاهدات.

c : عدد المعالم المقدرة في كل معادلة للنموذج غير المقيد.

إذا كانت $L^* > \chi^2_{tab}$ (بحيث χ^2_{tab} هي القيمة المجدولة) فإننا نرفض فرضية وجود القيد (أي رفض H_0)، أي هناك سببية وفق (Granger *).

إن توضيح العلاقات السببية الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية يعطي عناصر انعكاس جد مناسبة لفهم وتفسير الظواهر الاقتصادية، أما عمليا فإن ذلك ضروري من أجل صياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية، في حين أنّ معرفة اتجاه السببية جد مهم أيضا من أجل توضيح العلاقة الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية، ومن خلال الملحق رقم (06) نلخص نتائج اختبار السببية في الجدول التالي :

* أنظر إلى الملحق رقم 12: **سببية سيمس(SIMS)** ، للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول هذه التقنية انظر على سبيل المثال: . شيخي محمد : " **طرق الاقتصاد القياسي** "، دار الحامد ، الأردن، الطبعة الأولى 2012 ، ص 278 .

الجدول رقم (32): ملخص عن نتائج اختبار السببية بين متغيرات الدراسة

فرض العدم (*Null Hypothesis*)	عدد التأخرات الزمنية (عدد المشاهدات)			النتيجة	القرار
	1 (44)	2 (43)	3 (42)		
$LGDI \mapsto LCPI$	0,54 (0,58)	0,65 (0,52)	,300 (0 ,65)	***LGDI لا يسبب LCPI***	قبول H_0
$LCPI \mapsto LGDI$	1,8 (0,16)	2 ,01 **(0,06)***	**2 ,93** (0 ,14)	***LCPI يسبب LGDI***	قبول H_1
$LGDP \mapsto LCPI$	1,33 (0,41)	0 ,67 (0,47)	0 ,77 (0 ,27)	***LGDP لا يسبب LCPI***	قبول H_0
$LCPI \mapsto LGDP$	1,19 **(0,08)***	**3 ,08** **(0,002)*****	**7 ,18** (0 ,32)	***LCPI يسبب LGDP***	قبول H_1
$LUNEM \mapsto LCPI$	0,04 (0,72)	0 ,12 (0,92)	0 ,077 (0 ,98)	***LUNEM لا يسبب LCPI***	قبول H_0
$LCPI \mapsto LUNEM$	0,94 **(0,10)***	**2,72** (0,34)	1,08 (0 ,42)	***LCPI يسبب LUNEM***	قبول H_1
$LGDP \mapsto LGDI$	0,74 (0, 36)	1,11 (0,33)	,840 (0 ,53)	***LGDP لا يسبب LGDI***	قبول H_0
$LGDI \mapsto LGDP$	**3,09** (0,51)	0 ,42 **(0,05)***	**3,09** **(0 ,03)***	***LGDI يسبب LGDP***	قبول H_1
$LUNEM \mapsto LGDI$	0,38 (0, 59)	0,27 (0,75)	,280 (0 ,76)	***LUNEM لا يسبب LGDI***	قبول H_0
$LGDI \mapsto LUNEM$	1,03 **(0,09)***	**2,92** (0,26)	1,36 (0 ,39)	***LGDI يسبب LUNEM***	قبول H_1
$LLF \mapsto LGDP$	1,1 (0,12)	2,46 **(0,016)****	**4,60** (0 ,32)	***LLF يسبب LGDP***	قبول H_1
$LGDP \mapsto LLF$	0,16 (0,41)	0,68 (0,75)	0,28 (0 ,92)	***LGDP لا يسبب LLF***	قبول H_0
$LUNEM \mapsto LGDP$	**2,68** (0, 64)	**4,46** **(0,018)****	,210 **(0 ,06)***	***LUNEM يسبب LGDP***	قبول H_1
$LGDP \mapsto LUNEM$	**2,61** (0,43)	0,61 (0,19)	1,68 **(0 ,06)***	***LGDP يسبب LUNEM***	قبول H_1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.Statistics.v22) أنظر الملحق رقم 06 .

ملاحظات: 1- $Y \mapsto X$ تعني أن Y لا تسبب X وهذا بالنسبة لجميع المتغيرات.

2-(***): تعني أن العلاقة معنوية عند درجة ثقة تقترب من 99 % .

3-(**): تعني أن العلاقة معنوية عند درجة ثقة أقل من 95 %.

4-(*): تعني أن العلاقة معنوية عند درجة ثقة أقل من 90 %.

من خلال نتائج الجدول أعلاه نستنتج مايلي :

إن قيمة ($F_{.Stat}$) المحسوبة وجدت ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10% وهذا يعني رفض فرضية العدم، ومنه المتغير معدل التضخم يتسبب في متغير تراكم رأس المال الإجمالي وهي سببية في اتجاه واحد، وكذلك وجود سببية في اتجاه واحد من معدل التضخم إلى النمو الاقتصادي عند مستوى الدلالة 1% .

وأيضا توجد سببية في اتجاه واحد من معدل التضخم إلى معدل البطالة عند مستوى الدلالة 10% ، وكذلك وجود سببية في اتجاه واحد من تراكم رأس المال الإجمالي إلى النمو الاقتصادي عند مستوى الدلالة 5 %، إلى معدل البطالة عند مستوى الدلالة 10 % .

هناك سببية في اتجاه واحد من إجمالي القوى العاملة إلى النمو الاقتصادي عند مستوى الدلالة 5 %، وهذا ما يؤكد أن إجمالي القوى العاملة هي من محددات النمو الاقتصادي .

أما بالنسبة للمتغيرتين الأساسيتين معدل البطالة والنمو لإقتصادي، نلاحظ أنه توجد علاقة سببية متبادلة فيما بينهما أي حلقة ذات أثر التغذية إرجاعي (feedback effect)، لأن البطالة تتسبب في معدل النمو الاقتصادي عند مستوى دلالة 5%، بينما معدل النمو الاقتصادي يتسبب في معدل البطالة عند مستوى معنوية بـ 10% ومنه نرفض فرضية العدم، نستنتج أن النمو الناتج المحلي الإجمالي المحقق خلال العقد الأخير هو الذي ساهم في الرفع من معدلات التشغيل الحالية وخفض معدل البطالة .

المبحث الثالث: دراسة قياسية للبطالة والنمو الاقتصادي وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

تعتمد هذه الدراسة كما سبق الذكر على المنهج القياسي وذلك من أجل دراسة العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي بالاستعانة بأدوات تحليل السلاسل الزمنية بدل الأساليب التقليدية التي يؤدي استخدامها إلى نتائج غير دقيقة نظرًا لعدم أخذ اختبارات إستقرارية السلاسل الزمنية بعين الاعتبار إلى جانب كون استخدام أسلوب تحليل السلاسل الزمنية من الأساليب الحديثة الاستخدام في تحليل العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية، وفي هذا الصدد فقد تم تفضيل دراسة علاقة البطالة والنمو الاقتصادي في إطار دولة واحدة عوض اللجوء إلى بيانات مقطعية وذلك بهدف إحاطة هذا الموضوع بالدراسة في إطار محدد تكون فيه النتائج أكثر دقة وقابلية للتعميم إضافة إلى كون الاختبارات التي يقوم عليها تحليل السلاسل الزمنية أكثر ملائمة من حيث توافقها مع أهداف الدراسة الحالية.

بهدف تحقيق أهداف الدراسة وكذلك اختبار فرضياتها، تقوم الدراسة على تقدير نموذج مع أخذ كل المتغيرات السابقة الذكر (معدل البطالة *(LUNEM)*، النمو الإقتصادي (*LGDP*)، نسبة تراكم رأس المال الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (*LGDI*)، إجمالي القوة العاملة (*LLF*)، معدل التضخم (*LCPI*))، بعين الاعتبار، حيث سيتم تقدير هذا النموذج باستخدام أدوات تحليل السلاسل الزمنية المناسبة، بعد الحصول على البيانات اللازمة وبالاعتماد على الدراسات السابقة ثم استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بالاعتماد على برمجية (Eviews)، بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها ومن ثم صياغة النتائج والتوصيات.

ويمكن تلخيص هذه الخطوات فيما يلي:

1-اختبار الجذور الوحدية:

سيتم في البداية التعرف على درجة تكامل السلاسل الزمنية، أي دراسة إستقرارية المتغيرات، ولأجل هذا سوف نستخدم اختبارات الجذور الوحدوية لديكي فولر.

2- اختبار التكامل المشترك:

يتم استعمال هذا الاختبار لغرض اختبار إمكانية وجود علاقة توازن في المدى الطويل، حيث توجد عدة اختبارات لهذا الغرض غير أن أهمها هي مقاربة (Johansen)، حيث يسمح هذا الاختبار بدراسة العلاقة في المدى الطويل بين مجموعة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة.

3-تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

نقدر نموذج تصحيح الخطأ الذي يسمح لنا بتبيان العلاقة الحقيقية التي تربط مابين المتغيرات، كما يسمح لنا بتحديد مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة انحراف المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة.

4-تحليل دوال الاستجابة:

تستخدم دوال الاستجابة لمعرفة كيفية استجابة المتغيرات لصدمة في المتغير الأساسي، وتعكس دوال الاستجابة تأثير صدمة جديدة على القيم الجارية والمستقبلية للمتغير الداخلي، فأي صدمة على المتغير في أي لحظة تؤثر مباشرة على قيم هذا المتغير.

المطلب الأول: دراسة استقرارية المتغيرات

إن معظم السلاسل الزمنية (الاقتصادية) التي نواجهها في الحياة العملية لا تكون مستقرة ، لذلك تستخدم عدة اختبارات لبيان فيما إذا كانت السلسلة مستقرة أم لا، وقد تطورت النظرية الإحصائية لتشمل اختبارات منهجية متعددة، يأتي اختبار الجذر الأحادي في مقدمتها من الأهمية وكثرة الاستعمال [1] .

أولا: إختبار ديكي- فولر (Dickey-Fuller 1979) :

إن اختبارات ديكي- فولر (Dickey-Fuller 1979) لا تعمل فقط على كشف مركبة الإتجاه العام، ولكنها تعمل على تحديد الطرق المناسبة لجعل السلسلة مستقرة، أي البحث في الاستقرارية أو عدمها لسلسة زمنية ما، وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام، سواء كانت تحديدية (deterministic) أو عشوائية (Stochastic)، ومن أجل فهم هذه الاختبارات لا بد من التفريق بين نوعين من النماذج غير المستقرة .

- سلاسل زمنية غير مستقرة من النوع TS (Tendance stationnaire): هذه النماذج غير مستقرة، وتظهر عدم استقرارية تحديدية (deterministic)، وتأخذ السلاسل من النوع TS الشكل الخطي كالتالي: $(x_t = a_0 + a_1 t + \varepsilon_t)$ ، وهي تعتبر غير مستقرة لكون وسطها الحسابي مرتبط بالزمن، وتحول إلى سلاسل مستقرة من خلال تقدير المعلمات ($\hat{a}_0$) و ($\hat{a}_1$) بطريقة المربعات الصغرى وطرح المقدار ($\hat{a}_0 + \hat{a}_1 t$) من x_t.
- سلاسل زمنية غير مستقرة من النوع DS (Difference stationnaire): هذه النماذج أيضا غير مستقرة وتظهر عدم استقرارية عشوائية Stochastic، وتأخذ الشكل ($y_t = y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$) ويمكننا جعلها مستقرة باستخدام طريقة الفروق، ويسمح إدخال الثابت (β) في السيرورة DS بالتمييز بين نوعين مختلفين:

- إذا كانت ($\beta = 0$) يسمى النموذج DS بدون انحراف ويكتب على الشكل: ($y_t = y_{t-1} + \varepsilon_t$)، وهو غير مستقر من حيث التباين لأن التباين يرتبط بالزمن ($V[y_t] = t\sigma_z^2$)، وبتطبيق الفروق على الصيغة السابقة يمكن الحصول على سلسلة مستقرة.

[1] - خالد محمد السواعي : " **أساسيات القياس الاقتصادي باستخدام (EViews)** " ، دار المتنبي للنشر والتوزيع ، الأردن، 2012، ص 190 .

- إذا كانت $(\beta \neq 0)$ يسمى النموذج DS بانحراف ويكتب على الشكل: $(y_t = y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t)$ ، وهو غير مستقر من حيث وسطه الحسابي $(E[y_t] = y_0 + \beta t)$ ومن حيث تباينه، لأن التباين يرتبط بالزمن $(V[y_t] = t\sigma_z^2)$، وتحول إلى سلسلة مستقرة بتطبيق طريقة الفروقات من الدرجة الأولى.

لعرض هذا الاختبار نبدأ بنموذج السير العشوائي التالي الذي يسمى بنموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى AR(1)، والذي يكتب على الشكل:

$$Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث: (ε_t): حد الخطأ العشوائي، والذي يفترض فيه وسط حسابي معدوم وتباين ثابت، وقيم غير مرتبطة (عندئذ يسمى حد الخطأ أو التشويش الأبيض).

يلاحظ أن معامل الانحدار يساوي الواحد1، وإذا كان هذا هو الأمر في الواقع، فإن هذا يؤدي إلى وجود مشكلة الجذر الوحدوي الذي يعني عدم استقرار بيانات السلسلة، حيث يوجد هناك اتجاه في البيانات، فإذا قمنا بتقدير الصيغة التالية:$(Y_t = \phi Y_{t-1} + \varepsilon_t)$، واتضح أن$(\hat{\Phi} = 1)$ فإن المتغير(Y_t)، فيكون له جذر وحدوي ويعاني من مشكلة عدم الاستقرار، وتعرف السلسلة التي يوجد لها جذر مساو للوحدة بسلسلة السير العشوائي وهي إحدى الأمثلة للسلسلة غير المستقرة.

بطرح (Y_{t-1}) من طرفي المعادلة $(Y_t = \phi Y_{t-1} + \varepsilon_t)$ نتحصل على الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = (\phi - 1) Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \qquad \phi - 1 = \lambda$$

حيث : $(\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1})$، الآن أصبحت الفرضيات من الشكل:

$$H_0 : \lambda = 0$$

$$H_1 : \lambda \neq 0$$

ويلاحظ أنه إذا ثبت في الواقع أن$(\lambda = 0)$ فإن $(\Delta Y_t = \varepsilon_t)$، وعندئذ يقال أن سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى من السير العشوائي مستقرة، ولذا فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الدرجة الأولى، ونرمز لها بـ $I(1)$ ، أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروقات من الدرجة الثانية، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الدرجة الثانية أي $I(2)$ ، وهكذا..

وإذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال أنها متكاملة من الرتبة صفر أي $I(0)$ ، ولاختبار مدى استقرار السلسلة نتبع الخطوات التالية[1]:

1- نقوم بحساب ما يسمى بـ (τ) عد تقدير الصيغة $(Y_t = \phi Y_{t-1} + \varepsilon_t)$، بقسمة $(\hat{\phi})$ على الخطأ المعياري لها، أي: $\tau = \dfrac{\hat{\phi}_1}{\hat{\delta}_{\hat{\Phi}}}$

[1]- شيخي محمد، مرجع سابق، ص 208.

2- لا نستطيع مقارنة (τ) المحسوبة بقيم (t) المجدولة، حتى في العينات الكبيرة، لأنها لا تتبع توزيع (t)، وإنما نبحث عن (τ) الجدولية في جداول معدة خصيصا بواسطة (Dickey & fuller)، ولذلك يعرّف هذا الاختبار باختبار Dickey Fuller test (DF-test).

3- القرار:

- إذا كانت (τ_c) المحسوبة $\rangle$ τ_t المجدولة: نرفض فرضية العدم ($\lambda = 0 : H_0$) أو ($\phi = 1$)، ونقبل الفرضية البديلة، ($\lambda \neq 0 : H_1$) أو ($\phi \neq 1$) وبالتالي تكون السلسلة مستقرة.
- إذا كانت (τ_c) المحسوبة $\langle$ τ_t المجدولة: نقبل فرضية العدم ($\lambda = 0 : H_0$) أو ($\phi = 1$)، ونرفض الفرضية البديلة ، ($\lambda \neq 0 : H_1$) أو ($\phi \neq 1$) وبالتالي تكون السلسلة غير مستقرة.

ولقد جرت العادة على إجراء اختبار (Dickey-Fuller) باستخدام عدد من صيغ الانحدار تتمثل في[1]:

$$\Delta Y_t = (\phi_1 - 1) Y_{t-1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots (1)$$

$$\Delta Y_t = (\phi_1 - 1) Y_{t-1} + c + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots (2)$$

$$\Delta Y_t = (\phi_1 - 1) Y_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots (3)$$

إذا وضعنا ($\lambda = \phi - 1$) تصبح :

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots (1)$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots (2)$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث أن اختبار الفرضية ($H_0 : \lambda = 0$)، هو نفسه اختبار الفرضية ($H_0 : \phi = 1$)، مع مراعاة أنه تم إدخال الحد الثابت (c) في الصيغة (2)، وإدخال حد الاتجاه العام المتمثل في الزمن (t) في الصيغة (3).

وفي كل صيغة من الصيغ الثلاث تكون الفرضيات من الشكل:

$$H_0 : \lambda = 0 (\phi = 1)$$

$$H_0 : \lambda \neq 0 (\phi \neq 1)$$

إن مبدأ هذا الاختبار بسيط وهو:

- إذا تحققت الفرضية ($H_0 : \lambda = 0$) أو ($H_0 : \phi = 1$) في أحد النماذج الثلاث فإن السلسلة غير مستقرة.
- في النموذج (3) إذا قبلنا الفرضية البديلة ($H_1 : \lambda \neq 0$) وكان (b) معنويا مختلف عن الصفر، فإن النموذج من نوع TS ويرجع مستقر بطريقة الانحدار.
- حسب الفرضية(H_0)، فإن القواعد الإحصائية الاعتيادية من غير الممكن تطبيقها من أجل الاختبار، لذلك عمد ديكي وفولر إلى دراسة التوزيع االتقاربي للمقدر($\hat{\phi}$)، وذلك بمساعدة محاكاة مونتي-كارلو،

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية: " **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق** "، الدار الجامعية، الطبعة الثانية ، الإسكندرية ، 2000، ص623.

حيث جدولا القيم الحرجة من أجل عينات ذات أطوال مختلفة، هذه الجداول شبيهة بجداول ستيودنت، وفي حالة وجود مشكلة الارتباط الذاتي بالحد العشوائي (ε_t) فإن الصيغة الملائمة للاستخدام هي اختبار ديكي– فولر المطور.

في النماذج السابقة عند استعمالنا لاختبار ديكي– فولر البسيط فإن النموذج ε_t عبارة عن صدمات عشوائية افتراضا، ففي حالة وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء طور ديكي وفولر (1981) اختبار يسمى اختبار ديكي فولار المطور (Augmented Dickey-Fuller (ADF)test).

إن اختبارات (ADF) ترتكز على الفرضية ($H_1 : |\phi|\langle 1$) وعلى التقدير بواسطة المربعات الصغرى:

$$\Delta Y_t = (\phi_1 - 1)Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots(4)$$

$$\Delta Y_t = (\phi_1 - 1)Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + C + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots(5)$$

$$\Delta Y_t = (\phi_1 - 1)Y_{t-1} \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + C + bt + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots(6)$$

نستطيع أن نحدد قيمة (P) حسب معيار (Akaike) أو معيار(Schwarz) .

إن اختبار (ADF) يحمل نفس خصائص اختبار(DF)، بحيث يستخدم الفروقات ذات الفجوة الزمنية(ΔY_{t-j-1}) حيث: ($\Delta Y_{t-1} = Y_{t-1} - Y_{t-2}$)، ($\Delta Y_{t-2} = Y_{t-2} - Y_{t-3}$ ....إلخ) ، ويتم إدراج عدد من الفروقات ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة ارتباط الذاتي *.

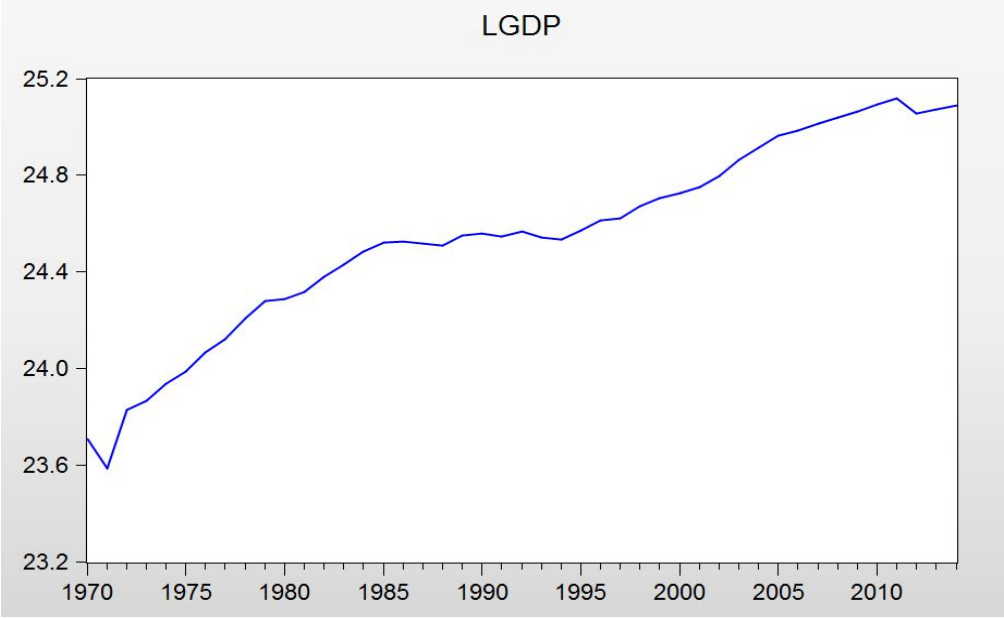
* أنظر الملحق رقم 12: منهجية مبسطة لاختبارات الجذر الوحدوي ، اختبار فيليبس وبيرون ، اختبار KPSS ، للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول هذه التقنية انظر على سبيل المثال:

- Régis Bourbonnais , OP- CIT , P 234 .
- Hamilton J .D : « **Time Séries analysis** » , Princton Univ , Press , New Jersey , 1994 .
- Green A , william H :« **Econometric Analysis** » , N-Y ,2000 .
- Johansen S : « **Statistical analysis of Cointegrating Vectors** » , Journal of economic dynamics and control , 1988 . $N^0$12 .
-Johnston J : « **Méthodes econométriques** » , Tome 1 ,2 , economica , Paris , 1988 .
- Gourieroux C : « **Séries temporelles et modèles dynamique** » , Economica , Paris , 1990 .
- Fomby T: « **Advanced Econometric Methods** » , Springer-v , Berlin , 1984 .
– شيخي محمد ، مرجع سابق ، ص 213 .

ثانيا: تطبيق اختبار ديكي- فولر على متغيرات الدراسة

1- **اختبار إستقرارية سلسلة لوغاريتم النمو الاقتصادي (*LGDP*)** : لدينا الشكل التالي الذي يوضح تطور لوغاريتم النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة (1970-2014) .

الشكل رقم (22): تطور لوغاريتم النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة



المصدر: مخرجات برنامج (EVIEWS7).

نلاحظ أن المنحنى أعلاه يحمل اتجاه عام متزايد، مما يوحي لنا مبدئيا بوجود تغير في الاتجاه العام بدلالة الزمن أي أنّ السلسلة غير مستقرة وللتأكيد من ذلك نستعين بإختبار ديكي فولر.

- **تطبيق إختبار الجذر الأحادي على لوغاريتم النمو الاقتصادي (*LGDP*):**

من أجل معرفة إستقرارية السلاسل لابد من تحديد درجة التأخير (P) وذلك بملاحظة (Correlogram) للسلسلة عند المستوى، وتحديد الرؤوس (Les pics) الخارجة عن مجال الثقة لدالة الارتباط الذاتي الجزئية (FPAC) ونتأكد من معنوية ذلك التأخير، فإذا كان غير معنوي نختار الأقل منه معنوية وصولا إلى (P=0)، أي نستعمل اختبار ديكي فولر البسيط، ومن خلال الشكل رقم (01) من الملحق رقم (07) نحدد درجة التأخير للسلسلة، إذ نلاحظ أنّ التأخير هو (P=1)، ثم نقوم بالتأكد من معنوية هذا التأخير، وحسب الجدول (01) من الملحق رقم (07) نلاحظ أن معامل (D(LGDP (-1)) لا يختلف معنويا عن الصفر لأن (P=0,097>0,05) وهذا يعني قبول فرضية العدم ومنه درجة التأخير (P =0)، لذلك نستعمل اختبار ديكي فولر البسيط:

النموذج الثالث: اختبار معنوية معامل الاتجاه العام ($H_0 : b = 0$) من الملحق رقم (07) والجدول رقم (02) لدينا (P=0,13>0,05) مما يجعلنا لا نرفض فرضية العدم أي أنّ مقدار معامل الاتجاه العام غير معنوي ومنه نرفض أن تكون السلسلة من نوع TS، وبالتالي فإن السلسلة الزمنية من نوع DS.

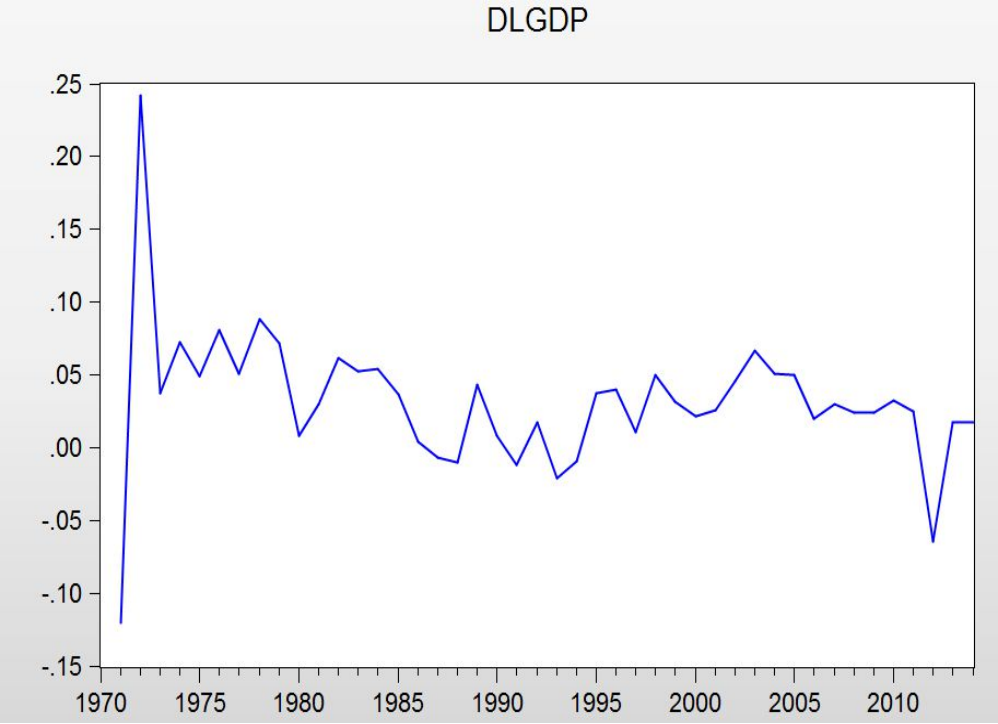
النموذج الثاني: اختبار معنوية المعامل الثابت ($H_0 : c = 0$) من الملحق رقم (07) والجدول رقم (03) لدينا [1]($T.st_c=2,21>T.st_T=2,17$) وهذا عند مستوى معنوية 10 % مما يجعلنا نرفض فرضية العدم أي أنّ مقدار معامل الثابت معنوي، ولدينا قيمة DF المحسوبة (2,14−) أكبر من المجدولة عند مستويات معنوية 1%، 5%، 10%، ومنه لا نرفض فرضية العدم، وهذا يعني وجدود جذر وحدوي ومنه السلسلة (*LGDP*) غير مستقرة، وحتى تكون السلسلة مستقرة يجب إخضاعها لمرشح الفروقات من الدرجة الأولى.

- **إجراء الفروقات من الدرجة الأولى للسلسلة** (*LGDP*):

من أجل نموذج DS تكون أحسن طريقة لضمان استقرارية السلسلة هي إجراء الفروقات من الدرجة الأولى لنحصل على السلسلة (*DLGDP*)، حيث : $DLGDP = LGDP - LGDP(-1)$

ووفقا لهذه الصيغة يمكننا مشاهدة السلسلة الجديدة والممثلة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (23): تطور لوغاريتم النمو الاقتصادي عند الفرق الأول



المصدر: مخرجات برنامج (EVIEWS7).

نلاحظ أن المنحنى أعلاه يأخذ شكل موازي تقريبا لمحور الفواصل مما يوحي لنا مبدئيا بغياب التغير المنتظم في الاتجاه العام بدلالة الزمن.

[1] – القيمة المجدولة تم الحصول عليها من المرجع التالي :

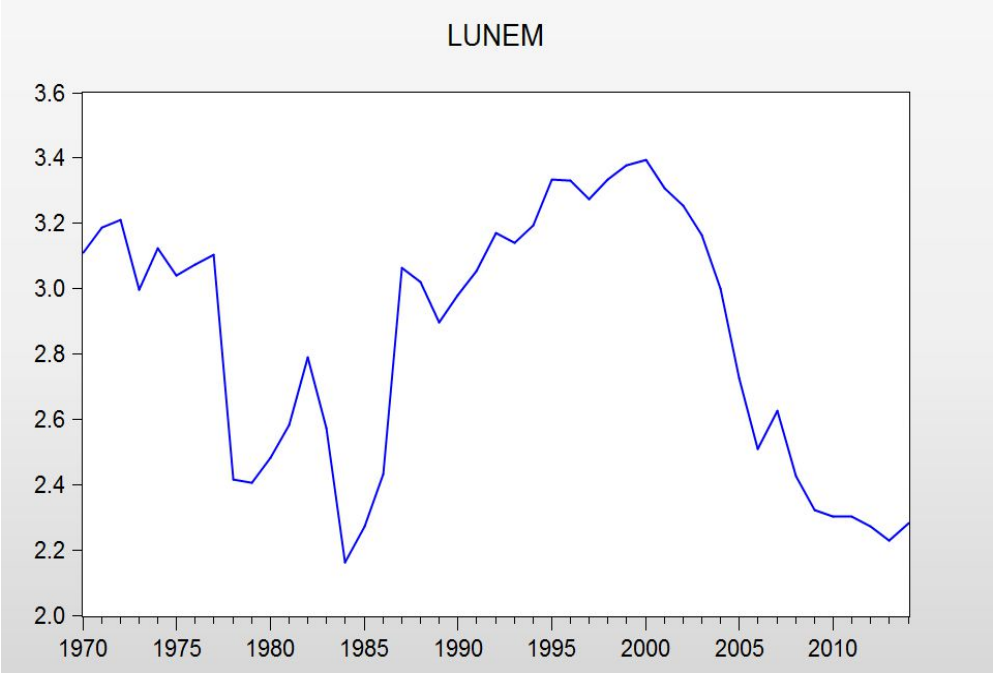
-Sandrine LARDIC, Valérie MIGNON : « **ECONOMETRIE DES SERIES TEMPORELLES MACROECONOMIQUES ET FINANCIERES** » , ECONOMICA ,Paris ,2002, P137

وبنفس الطريقة السابقة نحدد درجة التأخير للسلسلة من خلال ملاحظة (Correlogram) السلسلة (DLGDP)، ومن خلال الشكل رقم (02) من الملحق رقم (07) نلاحظ أن التأخير هو P=0، ومنه نستعمل اختبار ديكي فولر البسيط :

النموذج الثالث: اختبار معنوية معامل الاتجاه العام ($H_0 : b = 0$) من الملحق رقم (07) والجدول رقم (04) لدينا: ($T.st_c$=|−3,62|>$T.st_T$= 3,53) وهذا عند مستوى معنوية 1 %، وكذلك اختبار معنوية المعامل الثابت ($H_0 : c = 0$) لدينا : ($T.st_c$=5,98>$T.st_T$= 3,78) وهذا عند مستوى معنوية 1 %، مما يجعلنا نرفض فرضية العدم أي أنّ مقدار معامل الاتجاه العام معنوي وكذلك الثابت معنوي، وبما أن قيمة (DF) المحسوبة (−10,23) أصغر من المجدولة عند مستويات معنوية 1%، 5%، 10% ومنه نرفض فرضية العدم، وهذا يعني عدم وجدود جذر وحدوي ومنه السلسلة (DLGDP) مستقرة .

2- اختبار إستقرارية سلسلة لوغاريتم معدل البطالة (*LUNEM*) : لدينا الشكل التالي يوضح تطور لوغاريتم معدل البطالة خلال فترة الدراسة (1970−2014) .

الشكل رقم (24): تطور لوغاريتم معدل البطالة خلال فترة الدراسة



المصدر: مخرجات برنامج (EVIEWS7).

نلاحظ أن المنحنى أعلاه يحمل اتجاه عام متناقص مما يوحي لنا مبدئيا بوجود الاتجاه العام بدلالة الزمن أي أنّ السلسلة غير مستقرة وللتأكيد على ذلك نستعين بإختبار ديكي فولر.

- **تطبيق إختبار الجذر الأحادي على لوغاريتم معدل البطالة (*LUNEM*) :**

بإتباع نفس خطوات دراسة الاستقرارية السابقة، نحاول هنا تقديم ملخص النتائج فقط أما الباقي فهو مدرج في الملحق رقم (07).

الجدول رقم (33): ملخص نتائج اختبار ديكي فولر على *(LUNEM)* التأخير *(P = 0)*

النموذج	النموذج الأول		النموذج الثاني		النموذج الثالث	
	T_C	القيمة الحرجة	T_C	القيمة الحرجة	T_C	القيمة الحرجة
اختيار DF البسيط	−0,82	(1%) −2,61	−1,34	(1%) −3,58	−1,46	(1%) −4 ,18
		(5%) −1,94		(5%) −2,92		(5%) −3,51
		(10%) −1,61		(10%) −2,60		(10%) −3,18
			معامل الثابت **غير معنوي** (Prob=0,22>0,05)		معامل الاتجاه العام **غير معنوي** (Prob=0,46>0,05)	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم 07 الجداول رقم 05 ، 06 ، 07 ، 08 .

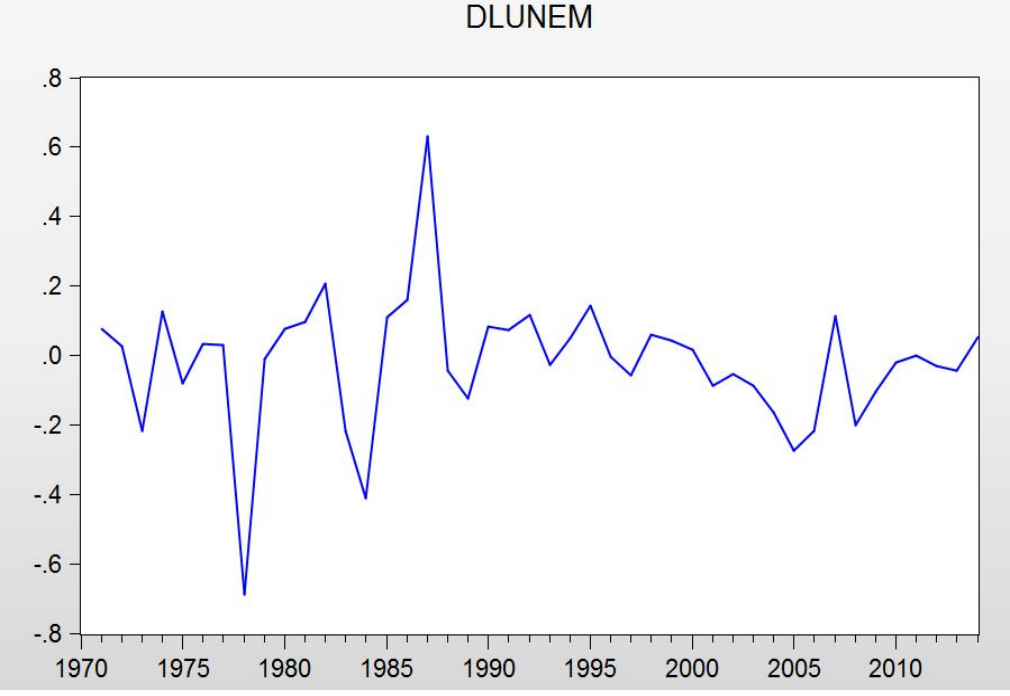
نلاحظ أن معامل الثابت والاتجاه العام غير معنويين وبالتالي القرار هو في النموذج الأول، وبما أن قيمة ديكي فولر المحسوبة أكبر من المجدولة في النموذج الأول عند مستوى 1%، 5% و10% فإننا نقبل فرضية العدم، وهذا يعني وجود جذر وحدوي في السلسلة ومنه السلسلة ***(LUNEM)*** غير مستقرة.

- **إجراء الفروقات من الدرجة الأولى للسلسلة *(LUNEM):***

حيث: $DLUNEM = LUNEM - LUNEM(-1)$

ووفقا لهذه الصيغة يمكننا مشاهدة السلسلة الجديدة والممثلة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (25): تطور لوغاريتم معدل البطالة عند الفرق الأول



المصدر: مخرجات برنامج (EVIEWS7).

نلاحظ أن المنحنى أعلاه يأخذ شكل موازي تقريبا لمحور الفواصل مما يوحي لنا مبدئيا بغياب التغير المنتظم في الاتجاه العام بدلالة الزمن.

بإتباع نفس خطوات دراسة الاستقرارية السابقة، نحاول هنا تقديم ملخص النتائج فقط أما الباقي فهو مدرج في الملحق رقم (07).

الجدول رقم (34): ملخص نتائج اختبار ديكي فولر على (*DLUNEM*)التأخير(*P = 0*)

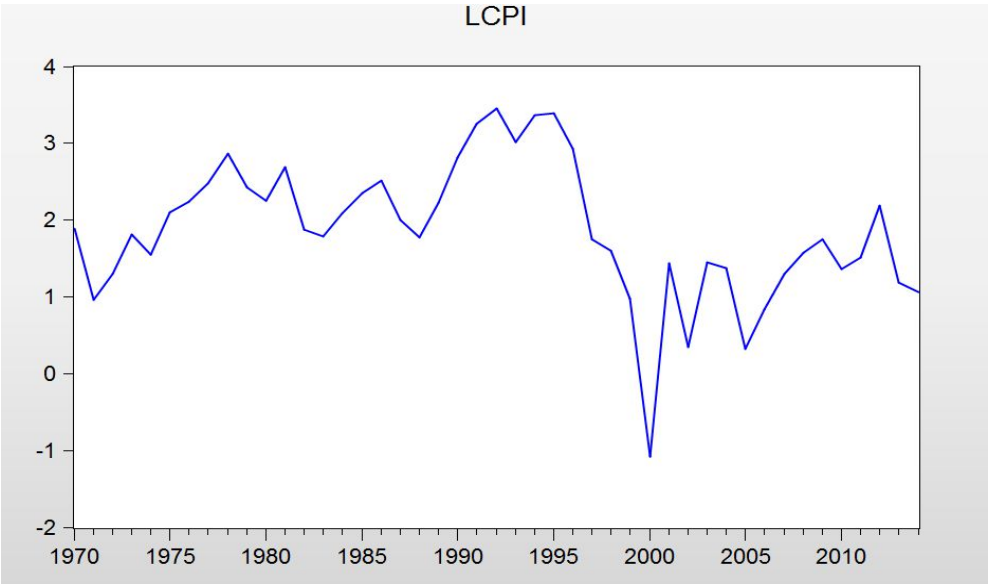
النموذج	النموذج الأول		النموذج الثاني		النموذج الثالث	
	T_c	القيمة الحرجة	T_c	القيمة الحرجة	T_c	القيمة الحرجة
اختيار DF البسيط	-5,80	(1%) -2,61	-5,79	(1%) -3,59	-5,73	(1%) -4 ,18
		(5%) -1,94		(5%) -2,93		(5%) -3,51
		(10%) -1,61		(10%) -2,60		(10%) -3,18
			معامل الثابت **غير معنوي** (Prob=0,52>0,05)		معامل الاتجاه العام **غير معنوي** (Prob=0,80>0,05)	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم 07 الجداول رقم : 09 ، 10 ، 11.

نلاحظ أن معامل الثابت والاتجاه العام غير معنويين وبالتالي القرار هو في النموذج الأول، وبما أن قيمة ديكي فولر المحسوبة أقل من المجدولة في النموذج الأول عند مستوى 1%، 5% و10% فإننا نرفض فرضية العدم وهذا يعني عدم وجود جذر وحدوي في السلسلة ومنه السلسلة (***DLUNEM***) مستقرة.

3-اختبار إستقرارية سلسلة لوغاريتم معدل التضخم (*LCPI*) : لدينا الشكل التالي يوضح تطور لوغاريتم معدل التضخم خلال فترة الدراسة (1970-2014) .

الشكل رقم (26): تطور لوغاريتم معدل التضخم خلال فترة الدراسة



المصدر: مخرجات برنامج (EVIEWS7).

نلاحظ أن المنحنى أعلاه يحمل تغيرات عشوائية مما يوحي لنا مبدئيا بوجود تغير غير منتظم بدلالة الزمن أي أنّ السلسلة غير مستقرة وللتأكيد على ذلك نستعين بإختبار ديكي فولر.

- **تطبيق إختبار الجذر الأحادي على لوغاريتم معدل التضخم (*LCPI*):**

بإتباع نفس خطوات دراسة الاستقرارية السابقة، نحاول هنا تقديم ملخص النتائج فقط أم الباقي فهو مدرج في الملحق رقم (07).

الجدول رقم (35): ملخص نتائج اختبار ديكي فولر على (*LCPI*)التأخير (*P = 0*)

النموذج	النموذج الثاني		النموذج الثالث	
	T_C	القيمة الحرجة	T_C	القيمة الحرجة
اختيار DF البسيط	−2,78	(1%) −3,58	−3,04	(1%) −4 ,18
		(5%) −2,92		(5%) −3,51
		(10%) −2,60		(10%) −3,18
	معامل الثابت **معنوي (10%)** ($T.st_c$=2,44>$T.st_T$= 2,17)		معامل الاتجاه العام **غير معنوي** (Prob=0,22>0,05)	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم 07 الجداول رقم 12 ، 13 ، 14.

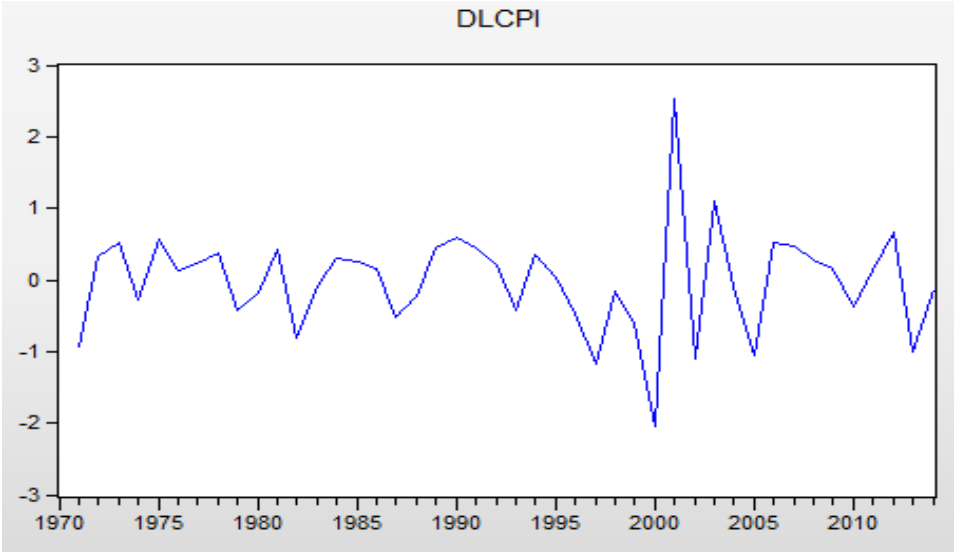
نلاحظ أن معامل الثابت معنوي وبالتالي القرار هو في النموذج الثاني وبما أن قيمة ديكي فولر المحسوبة أكبر من المجدولة في النموذج الثاني عند مستوى معنوية 10% فإننا نقبل فرضية العدم وهذا يعني وجود جذر وحدوي في السلسلة ومنه السلسلة (***LCPI***) غير مستقرة.

- **إجراء الفروقات من الدرجة الأولى للسلسلة (*LCPI*):**

حيث: $DLCPI = LCPI - LCPI(-1)$

ووفقا لهذه الصيغة يمكننا مشاهدة السلسلة الجديدة والممثلة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (27): تطور لوغاريتم معدل التضخم عند الفرق الأول



المصدر: مخرجات برنامج (EVIEWS7).

نلاحظ أن المنحنى أعلاه يأخذ شكل موازي تقريبا لمحور الفواصل مما يوحي لنا مبدئيا بغياب التغير المنتظم في الاتجاه العام بدلالة الزمن.

بإتباع نفس خطوات دراسة الاستقرارية السابقة، نحاول هنا تقديم ملخص النتائج فقط أما بقية النتائج فهي مدرجة في الملحق رقم (07).

الجدول رقم (36): ملخص نتائج اختبار ديكي فولر على (*DLCPI*) التأخير(*P = 0*)

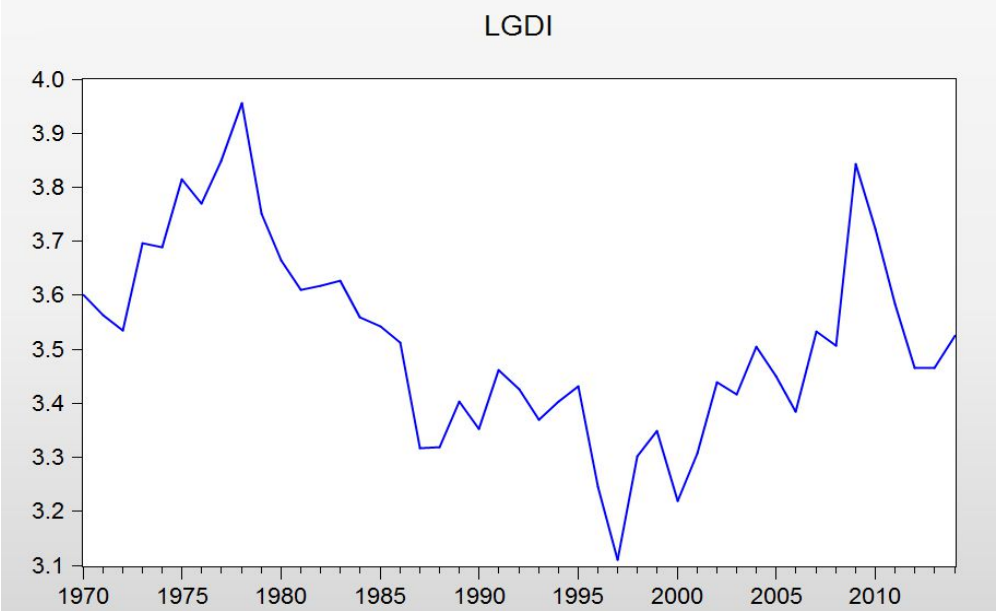
النموذج	النموذج الأول		النموذج الثاني		النموذج الثالث	
	T_c	القيمة الحرجة	T_c	القيمة الحرجة	T_c	القيمة الحرجة
اختبار DF البسيط	-9,54	(1%) -2,61	-9,43	(1%) -3,59	-9,41	(1%) -4 ,18
		(5%) -1,94		(5%) -2,93		(5%) -3,51
		(10%) -1,61		(10%) -2,60		(10%) -3,18
			معامل الثابت **غير معنوي** (Prob=0,97>0,05)		معامل الاتجاه العام **غير معنوي** (Prob=0,44>0,05)	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم 07 الجداول رقم : 15، 16، 17، 18 .

نلاحظ أن معامل الثابت والاتجاه العام غير معنويين وبالتالي القرار هو في النموذج الأول، وبما أن قيمة ديكي فولر المحسوبة أقل من المجدولة في النموذج الأول عند مستوى 1%، 5% و10% فيمكن رفض فرضية العدم، وهذا يعني عدم وجود جذر وحدوي في السلسلة ومنه السلسلة (***DLCPI***) مستقرة.

4-اختبار إستقرارية سلسلة لوغاريتم نسبة تراكم رأس المال الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (*LGDI*): لدينا الشكل التالي يوضح تطور لوغاريتم تراكم رأس المال الإجمالي خلال فترة الدراسة (1970-2014).

الشكل رقم (28): تطور لوغاريتم تراكم رأس المال الإجمالي خلال فترة الدراسة



المصدر: مخرجات برنامج (EVIEWS7).

نلاحظ أن المنحنى أعلاه يحمل اتجاه عام متناقص ثم متزايد، مما يوحي لنا مبدئيا أنّ السلسلة غير مستقرة وللتأكيد على ذلك نستعين بإحتبار ديكي فولر.

- **تطبيق إختبار الجذر الأحادي على لوغاريتم تراكم رأس المال الإجمالي (*LGDI*) :**

بإتباع نفس خطوات دراسة الاستقرارية السابقة، نحاول هنا تقديم ملخص النتائج فقط أم الباقي فهو مدرج في الملحق رقم (07).

الجدول رقم (37): ملخص نتائج اختبار ديكي فولر على (*LGDI*) التأخير (*P = 0*)

النموذج	النموذج الأول		النموذج الثاني		النموذج الثالث	
	T_c	القيمة الحرجة	T_c	القيمة الحرجة	T_c	القيمة الحرجة
اختبار DF البسيط	-0,20	(1%) -2,61	-2,07	(1%) -3,58	-2,15	(1%) -4 ,18
		(5%) -1,94		(5%) -2,92		(5%) -3,51
		(10%) -1,61		(10%) -2,60		(10%) -3,18
			معامل الثابت غير **معنوي (10%)** ($T.st_c$=2,06<$T.st_T$= 2,17)		معامل الاتجاه العام **غير معنوي** (Prob=0,49>0,05)	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم 07 الجداول رقم : 19 ، 20 ، 21، 22.

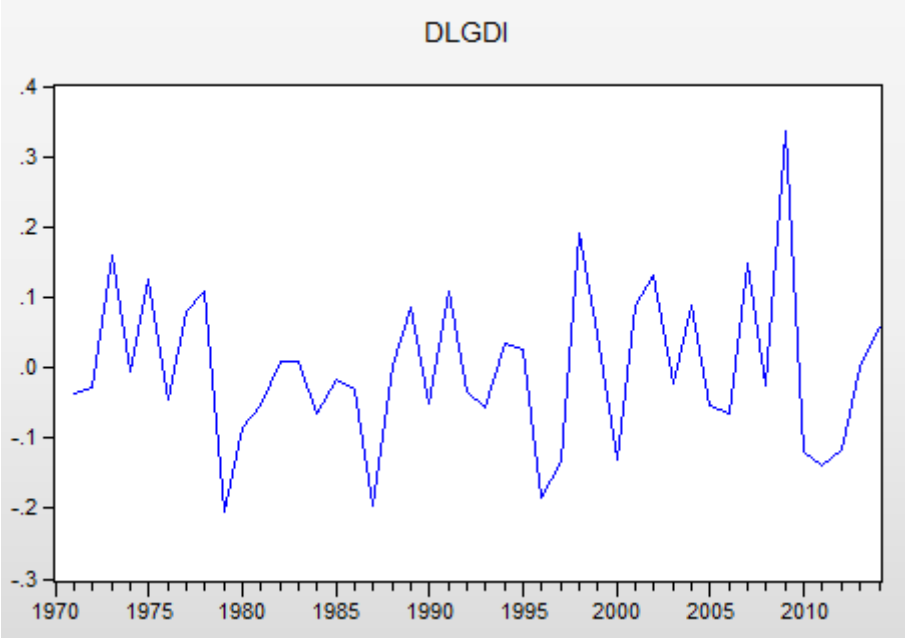
نلاحظ أن معامل الثابت والاتجاه العام غير معنويين وبالتالي فالقرار هو في النموذج الأول، وبما أن قيمة ديكي فولر المحسوبة أكبر من المجدولة في النموذج الأول عند مستوى 1%، 5% و10%، فإننا نقبل فرضية العدم، وهذا يعني وجود جذر وحدوي في السلسلة ومنه السلسلة (***LGDI***) غير مستقرة.

- **إجراء الفروقات من الدرجة الأولى للسلسلة (*LGDI*):**

حيث: $DLGDI = LGDI - LGDI(-1)$

ووفقا لهذه الصيغة يمكننا مشاهدة السلسلة الجديدة والممثلة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (29): تطور لوغاريتم تراكم رأس المال الإجمالي عند الفرق الأول



المصدر: مخرجات برنامج (EVIEWS7).

نلاحظ أن المنحنى أعلاه يأخذ شكل موازي تقريبا لمحور الفواصل مما يوحي لنا مبدئيا بغياب التغير المنتظم في الاتجاه العام بدلالة الزمن.

بإتباع نفس خطوات دراسة الاستقرارية السابقة، نحاول هنا تقديم ملخص النتائج فقط أما الباقي فهو مدرج في الملحق رقم (07).

الجدول رقم (38): ملخص نتائج اختبار ديكي فولر على (*DLGDI*) التأخير (*P = 0*)

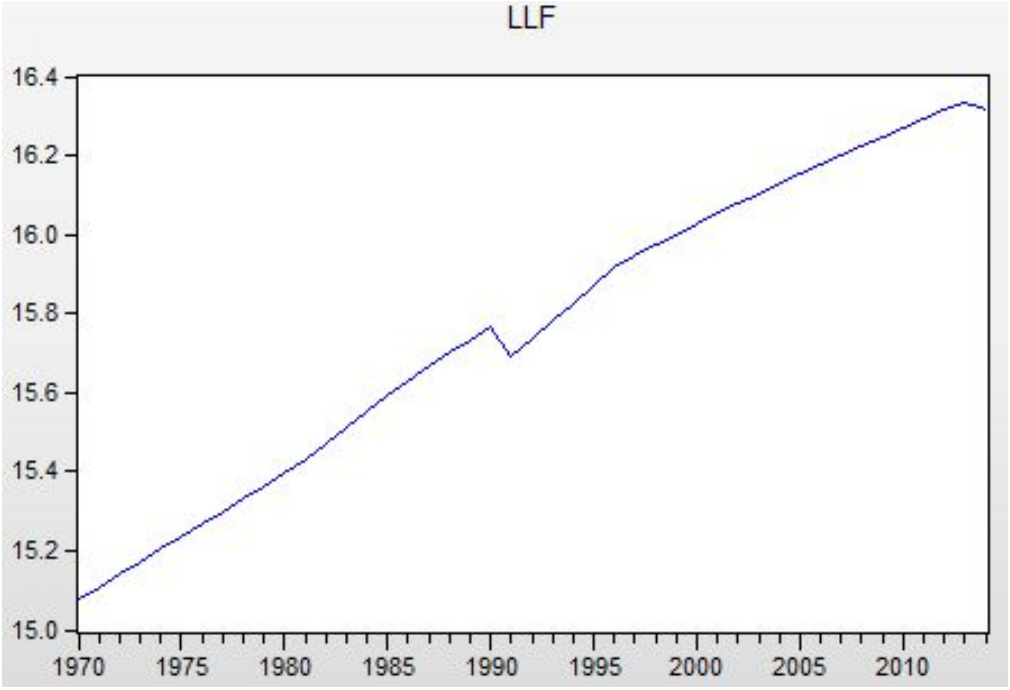
النموذج	النموذج الأول		النموذج الثاني		النموذج الثالث	
	T_C	القيمة الحرجة	T_C	القيمة الحرجة	T_C	القيمة الحرجة
اختبار DF البسيط	−7,12	(1%) −2,61	−7,04	(1%) −3,59	−6,96	(1%) −4 ,18
		(5%) −1,94		(5%) −2,93		(5%) −3,51
		(10%) −1,61		(10%) −2,60		(10%) −3,18
			معامل الثابت **غير معنوي** (Prob=0,94 >0,05)		معامل الاتجاه العام **غير معنوي** (Prob=0,87>0,05)	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم 07 الجداول رقم :23، 24 ، 25 .

نلاحظ أن معامل الثابت والاتجاه العام غير معنويين وبالتالي فالقرار هو في النموذج الأول، وبما أن قيمة ديكي فولر المحسوبة أقل من المجدولة في النموذج الأول عند مستوى 1%، 5% و10% فإننا نرفض فرضية العدم وهذا يعني عدم وجود جذر وحدوي في السلسلة ومنه السلسلة (***DLGDI***) مستقرة.

5-اختبار إستقرارية سلسلة لوغاريتم إجمالي القوة العاملة (*LLF*): لدينا الشكل التالي يوضح تطور لوغاريتم إجمالي القوة العاملة خلال فترة الدراسة (1970-2014).

الشكل رقم (30): تطور لوغاريتم إجمالي القوة العاملة خلال فترة الدراسة



المصدر: مخرجات برنامج (EVIEWS7).

نلاحظ أن المنحنى أعلاه يحمل اتجاه عام مما يوحي لنا مبدئيا بوجود تغير منتظم في الاتجاه العام بدلالة الزمن أي أنّ السلسلة غير مستقرة وللتأكيد على ذلك نستعين بإختبار ديكي فولر.

- **تطبيق إختبار الجذر الأحادي على لوغاريتم إجمالي القوى العاملة (*LLF*) :**

بإتباع نفس خطوات دراسة الاستقرارية السابقة، نحاول هنا تقديم ملخص النتائج فقط أما بقية النتائج فهي مدرجة في الملحق رقم (07).

الجدول رقم (39): ملخص نتائج اختبار ديكي فولر على *(LLF)* التأخير *(P = 0)*

النموذج	النموذج الثاني		النموذج الثالث	
	T_C	القيمة الحرجة	T_C	القيمة الحرجة
اختيار DF البسيط	−1,97	(1%) −3,58	−0,78	(1%) −4 ,18
		(5%) −2,92		(5%) −3,51
		(10%) −2,60		(10%) −3,18
	معامل الثابت **معنوي (10%)** ($T.st_c$=2,21 >$T.st_T$= 2,17)		معامل الاتجاه العام **غير معنوي** (Prob=0,52 >0,05)	

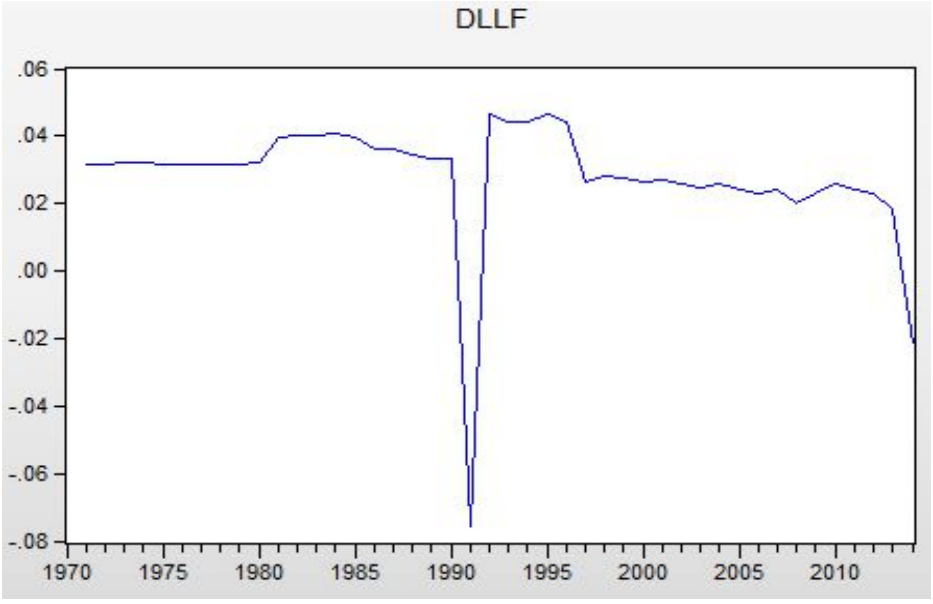
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم 07 الجداول رقم : 26 ، 27 ، 28 .

نلاحظ أن معامل الاتجاه العام غير معنوي، بينما معامل الثابت معنوي، وبالتالي فالقرار هو في النموذج الثاني، وبما أن قيمة ديكي فولر المحسوبة أكبر من المجدولة في النموذج الثاني عند مستوى 1%، 5% و10%، ومنه نقبل فرضية العدم وهذا يعني وجود جذر وحدوي في السلسلة ومنه السلسلة(***LLF***) غير مستقرة.

- **إجراء الفروقات من الدرجة الأولى للسلسلة** (*LLF*): حيث : $DLLF = LLF - LLF(-1)$

ووفقا لهذه الصيغة يمكننا مشاهدة السلسلة الجديدة والممثلة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (31): تطور لوغاريتم إجمالي القوة العاملة عند الفرق الأول



المصدر: مخرجات برنامج (EVIEWS7).

نلاحظ أن المنحنى أعلاه يأخذ شكل موازي تقريبا لمحور الفواصل مما يوحي لنا مبدئيا بغياب التغير المنتظم في الاتجاه العام بدلالة الزمن.

بإتباع نفس خطوات دراسة الاستقرارية السابقة، نحاول هنا تقديم ملخص النتائج فقط أما تفاصيل النتائج فندرجها في الملحق رقم (07).

الجدول رقم (40): ملخص نتائج اختبار ديكي فولر على*(DLLF)* التأخير*(P = 0)*

النموذج	النموذج الثاني		النموذج الثالث	
	T_c	القيمة الحرجة	T_c	القيمة الحرجة
اختيار DF البسيط	−7,04	(1%) −3,59	−6,16	(1%) −4 ,18
		(5%) −2,93		(5%) −3,51
		(10%) −2,60		(10%) −3,18
	معامل الثابت **معنوي (1%)** ($T.st_c$=4,66 >$T.st_T$= 3,22)		معامل الاتجاه العام **غير معنوي** (Prob=0,06 >0,05)	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم 07 الجداول رقم : 29 ، 30 .

نلاحظ أن معامل الاتجاه العام غير معنوي ، بينما معامل الثابت معنوي، وبالتالي القرار هو في النموذج الثاني، وبما أن قيمة ديكي فولر المحسوبة أقل من المجدولة في النموذج الثاني عند مستوى 1%، 5% و10%، فإننا نرفض فرضية العدم وهذا يعني عدم وجود جذر وحدوي في السلسلة ومنه السلسلة ***(LLF)*** مستقرة.

ويمكن تلخيص خصائص ومميزات هذه المتغيرات في الجدول التالي:

الجدول رقم (41): جدول يلخص خصائص ومميزات هذه المتغيرات

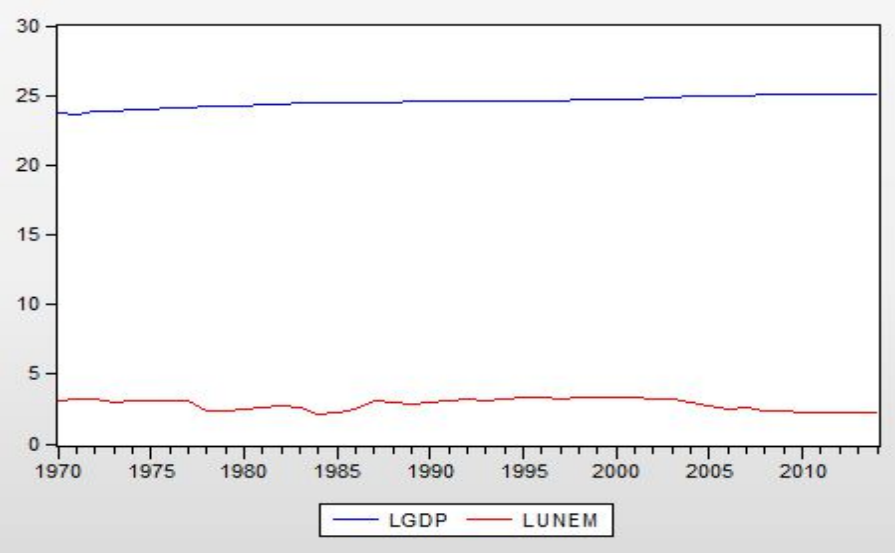
	LGDP	*LUNEM*	*LCPI*	*LGDI*	*LLF*
الاتجاه العام	وجود مركبة الاتجاه العام	عدم وجود مركبة الاتجاه العام	عدم وجود مركبة الاتجاه العام	عدم وجود مركبة الاتجاه العام	عدم وجود مركبة الاتجاه العام
الحد الثابت	وجود الثابت	عدم وجود الثابت	عدم وجود الثابت	عدم وجود الثابت	وجود الثابت
نوعها	DS	DS	DS	DS	DS
درجة تكاملها	$I(1)$	$I(1)$	$I(1)$	$I(1)$	$I(1)$

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على النتائج السابقة .

المطلب الثاني: اختبار العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري

بعد دراسة الاستقرارية بين المتغيرتين الأساسيتين معدل البطالة والنمو الاقتصادي، وجدنا أنهما مستقرتين من الدرجة الأولى أي أنها تتموان بنفس الوتيرة ، وقبل إجراء اختبار علاقة التكامل المشترك بينهما، نحاول من خلال الشكل الموالي إظهار تطور منحنى كل من لوغاريتم معدل البطالة و لوغاريتم النمو الاقتصادي كالأتي:

الشكل رقم (32): منحنى تطور لوغاريتم معدل البطالة و لوغاريتم النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 05 .

يلاحظ وجود علاقة عكسية بين المتغيرتين لوغاريتم معدل البطالة ولوغاريتم النمو الاقتصادي، أي أن زيادة النمو الاقتصادي يوافقه انخفاض في معدلات البطالة، وعموما فإن مستوى النمو الاقتصادي يأخذ اتجاه عام متصاعد على عكس معدل البطالة الذي يملك اتجاه عام متنازل، إذ تأكد ذلك سابقا من خلال دراسة (ACP، والسببية) حيث توصلنا إلى:

- وجود علاقة ارتباطية بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي، حيث كانت هناك علاقة ارتباطيه سالبة مع أنها ضعيفة ، فقيمة معامل الارتباط $(-0,36)$؛
- وجود علاقة سببية تبادلية بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي، حيث أن البطالة تسبب في النمو الاقتصادي والنمو الاقتصادي يسبب في البطالة.

وهكذا نستطيع القول أن هناك إمكانية وجود مسار مشترك بين المتغيرتين في المدى الطويل، ومن أجل معرفة ذلك نتبع الخطوات التالية:

أولا: اختبار التكامل المشترك بين كل من لوغاريتم معدل البطالة و لوغاريتم النمو الاقتصادي

يرتكز هذا الاختبار على مبدأ الحصول على تقدير لمعامل التكامل المشترك، وبعدها نقوم باختبار فيما إذا أدت التوليفة الخطية المتشكلة من هذا المعامل إلى نشوء I(0) ويتم الاختبار من خلال ثلاثة خطوات رئيسة:

- اختبار إذا كان المتغيرتين متكاملين من نفس الدرجة، لنقل I(1)، ويتم ذلك من خلال اختبار الجذر الأحادي.
- تقدير معلمتي العلاقة الإنحدارية طويلة الأمد التالية بواسطة (MCO):

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_t + \varepsilon_t$$

لابد أن نذكر أن (MCO) تؤدي إلى تقدير غير منطقي للإنحدار، إلا إذا كانت السلسلتان متكاملتين، وعند تحقق هذا الشرط فإن الانحدار ينتج تقديرات متسقة لمتجه التكامل المشترك وبالتالي تكون :

$$Y_t - \widehat{\beta}_0 - \widehat{\beta}_1 X_t$$

- متكاملة من الدرجة (0)، وحيث أن المعادلة المبينة أعلاه تنتج بواقي الانحدار، فإننا نقوم باستعمال هذه البواقي في اختبار التكامل المشترك .
- نقوم باختبار وجود جذر أحادي في البواقي، فإذا احتوت البواقي على جذر أحادي فإننا نرفض فرضية التكامل المشترك وبالتالي لا تكون البواقي مستقرة *.

وحتى نتأكد من إمكانية وجود تكامل متزامن نقوم باستعمال طريقة المرحلتين لـ أنجل وقرانجر لهذين السلسلتين لوغاريتم معدل البطالة ولوغاريتم النمو الاقتصادي *(LGDP, LUNEM)* وهما متكاملتان من الدرجة واحد I(1).

بعد إجراء إختبار إنجل وقرانجر المدرج في الملحق رقم 08، نلاحظ أن الاحتمال أكبر من ($P > 0.05$) ومنه نرفض الفرضية (H_0)، ونقبل الفرضية (H_1)، التي تعني وجود تكامل متزامن بين المتغيرتين أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ومن هنا يمكن المرور إلى نموذج تصحيح الخطأ (ECM) .

* أنظر الملحق رقم 12: خصائص درجة تكامل سلسلة زمنية وشروط التكامل المشترك ، نموذج تصحيح الخطأ(ECM)، للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول هذه التقنية انظر على سبيل المثال:

- Régis Bourbonnais , OP –CIT , *PP*: 279 – 280 .
-Sandrine LARDIC, Valérie MIGNON, , OP –CIT , *PP* : 211-225 .

ثانيا: تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

إذا كانت البواقي مستقرة يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ عندما تكون السلسلتين غير مستقرتين وتحمل صفة التكامل المشترك فلا بد من تقدير العلاقة انطلاقا من نموذج **(ECM).**

يمكن تقدير نموذج (ECM) بطريقة أخرى كما يلي[1] :

$$\begin{cases} \Delta X_t = \gamma_1 \widehat{\varepsilon}_{t-1} + \sum_i \beta_i \Delta X_{t-i} + \sum_j \delta_j \Delta Y_{t-j} + d_1(L)\varepsilon_{X_t} \\ \Delta Y_t = \gamma_2 \widehat{\varepsilon}_{t-1} + \sum_i B_i' \Delta X_{t-i} + \sum_j \delta_j' \Delta Y_{t-j} + d_2(L)\varepsilon_{Y_t} \end{cases}$$

حيث: (ε_{Y_t} و ε_{X_t}) يمثلان الضبابة البيضاء، ($\widehat{\varepsilon}_t$)هو بواقي علاقة التكامل المشترك ما بين (X_t) و(Y_t)، أما (d_2 و d_1) فهما متعدد حدود منته في (L)، ($\gamma_{i;i=1,2}$) يمثل قوة الجذب (الرجوع) نحو التوازن طويل المدى، ويجب أن يكون سالب ومعنوي، إذا لم يكن كذلك يجب رفض نمذجة **(ECM)**. ميكانيزم تصحيح الخطأ الذي يؤدي إلى العلاقة طويلة المدى يذهب في الاتجاه المعاكس ويبتعد عن الهدف طويل المدى.

أعطى حساب معادلة الانحدار بطريقة المربعات الصغرى، انطلاقا من المعطيات المبينة في الملحق رقم: 08 ، مع فترات تأخير واحدة للمتغيرتين لوغريتم معدل البطالة ولوغريتم النمو الاقتصادي والمعبر عليها بالشكل التالي :

$$DLGDP_t = \gamma_1 \widehat{\varepsilon}_{t-1} + \beta_0 + \beta_1 DLGDP_{t-1} + \beta_2 DLUNEM_{t-1} + \varepsilon_t$$

نتائج التقدير مدرجة في الجدول التالي:

الجدول رقم (42): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

المتغير التابع D(LGDP)	المعامل coefficient	إحصاءة t .stat	إحتمال Prob
CointEq1	−0,074	$-5,79^{***}$	0,0000
D(LGDP(-1))	0,322	$3,086^{***}$	0,0037
D(LUNEM(-1))	−0,076	$-2,852^{***}$	0,006
C	0,043	$7,458^{***}$	0,000
R-Squared	0,5019	*** معنوية عند مستوى الدلالة 5 %	
Adj. R-Squared	0,4636	** معنوية عند مستوى الدلالة 10 %	
F .statistic	$13,10^{***}$		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم 08.

[1] - Sandrine LARDIC, Valérie MIGNON, OP-CIT , P214 .

إن وجود التكامل المشترك بين متغيرات النموذج يعني أن إضافة حد تصحيح الخطأ (CointEq1)، الذي يقيس سرعة تكيف الاختلالات في الأجل القصير، يؤدي إلى التوازن طويل الأجل إلى النموذج المقدر، وأن القيم المتباطئة للتغير في المتغيرات المستقلة تمثل أثر العلاقة السببية في الأجل القصير، بينما يمثل حد تصحيح الخطأ أثر العلاقة السببية في الأجل الطويل.

ويشير حد تصحيح الخطأ إلى سرعة التكيف (Speed of ajustement) من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، أي يشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة.

يبين الجدول أعلاه نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ، ومن هذا الجدول نلاحظ أن معلمة حد تصحيح الخطأ معنوية عند مستوى الدلالة 5 % وهي ذات طبيعة سالبة، وتشير هذه النتيجة إلى أن هناك علاقة طويلة الأجل بين كل من البطالة والنمو الاقتصادي.

بلغت قيمة معامل التحديد المعدل $\overline{R}^2 = 0{,}4636$ وهو ما يدل على مصداقية النموذج وقدرته على تفسير التغيرات في النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث أن التغير في المتغيرات المستقلة من المحتمل أن تفسر 46,36 % من التغيرات في المتغير التابع، كما أن قيمة إحصائية F والبالغة 13,10 توضح أن هناك علاقة طويلة الأجل ومعنوية عند مستوى الدلالة 5 % بين متغيرات النموذج المفسرة والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري .

كما تبين هذه النتيجة أن معلمة معدل البطالة بإبطاء لسنة واحدة معنوية عند مستوى الدلالة 5 % وبإشارة سالبة ($-0{,}076$) أي علاقة عكسية، وهذا ما تؤكده النظرية الاقتصادية (قانون أوكان)، مما يعني النمو ساهم في تناقص حجم البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة (خاصة السنوات الأخيرة)، وأن تناقص حجم البطالة يساهم في زيادة النمو لفترة إبطاء.

أما معلمة معدل النمو الاقتصادي في الفترة السابقة (0,322)، تعني أي زيادة بمعدل النمو الاقتصادي في الفترة السابقة (t-1) بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في الفترة الحالية (t).

المطلب الثالث: إختبار العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

نتناول في هذه المرحلة من الدراسة تقدير العلاقة بين لوغاريتم معدل البطالة ولوغاريتم النمو الاقتصادي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية: لوغاريتم نسبة تراكم رأس المال الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي، لوغاريتم إجمالي القوة العاملة، لوغاريتم معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970 إلى 2014). وذلك بتطبيق نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM)، وإن ما يحكم اختيار منهجية التقدير هو خصائص السلاسل الزمنية المستخدمة، وبما أن كل متغيرات الدراسة مستقرة عند نفس الدرجة $I(1)$. فنقوم بالخطوات التالية:

- اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة ؛

- تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM)؛
- إختبار جودة أداء النموذج (VECM)؛
- دوال الإستجابة وتحليل التباين.

أولا: اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة

ظهرت تقنية التكامل المشترك في أواسط الثمانينات على يد ((1983) Granger و(1987) Engle)، وارتكز تطورها قبل كل شيء على صحة فرضية استقرارية السلاسل الزمنية، وهي ناتجة عن عملية دمج بين تقنية بوكس – جينكينز والتقارب الحركي (الديناميكي) لنماذج تصحيح الخطأ، وترتكز هذه التقنية على السلاسل الزمنية غير المستقرة في حين تكون التركيبات الخطية التي فيما بينها مستقرة، ووجود التكامل المشترك مرتبط باختبارات الجذر الوحدوي للتحقق من استقرارية السلاسل، كما تسمح هذه الاختبارات من التأكد من وجود تكامل مشترك أي التقارب بين سيرورات السلاسل الزمنية.

إن التكامل المشترك يشير إلى العلاقة بين السيرورة غير المستقرة والسيرورة ذات الجذر الأحادي، فعندما يكون المتغيران متكاملان بطريقة مشتركة فإن المتغيرين يحافظان على علاقة توازنية طويلة الأمد، حتى وإن كان غير مستقرين أصلا، ويتم تمثيل هذه العلاقة التوازنية طويلة الأمد من خلال التوليفة الخطية المتضمنة في التكامل المشترك. وفي النظرية الاقتصادية هناك العديد من الأمثلة على العلاقة التوازنية طويلة الأمد، ومنها علاقة الاستهلاك مع الدخل (دالة الاستهلاك).

كما سبق وأن ذكرنا تكون سلسلتين أو أكثر في تكامل متزامن إذا كانت متكاملة من نفس الدرجة وتنمو بنفس وتيرة الاتجاه على المدى الطويل*.

وحتى نتأكد من إمكانية وجود تكامل متزامن نقوم باستعمال اختبار جوهنسون لأنه لدينا أكثر من متغيرتين وهما (*DLGDP, DLUNEM, DLCPI ,DLGDI, DLLF*) لأنها متكاملة من نفس الدرجة $I(1)$.

- **اختبار جوهنسون:**

لتحديد عدد علاقات التكامل المشترك، اقترح ((1988) S. Johansen) اختبارا يعتمد على القيم الذاتية لمصفوفة البواقي والتباين، يتم حسابه بإتباع الخطوتين التاليتين[1]:

- الخطوة الأولى: حساب البواقي $\hat{v}_t$ ، $\hat{u}_t$ انطلاقا من النموذجين التاليين:

$$\Delta Y_t = \hat{A}_0 + \hat{A}_1 \Delta Y_{t-1} + \hat{A}_2 Y_{t-2} + \ldots\ldots + \hat{A}_p \Delta Y_{t-p} + u_t$$

* أنظر الملحق رقم 12: التكامل المشترك بين (k) متغير وتقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM) ، للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول هذه التقنية انظر على سبيل المثال:

- Régis Bourbonnais , OP –CIT , P P **2***84 -285* .
- Johansen S , OP –CIT , P232 .

[1]– شيخي محمد، مرجع سابق، ص 299.

[1]– نفس المرجع السابق، ص 301.

$$Y_{t-1} = \widehat{A}_0 + \widehat{A}_1 \Delta Y_{t-1} + \widehat{A}_2 Y_{t-2} + \ldots\ldots + \widehat{A}_p \Delta Y_{t-p} + v_t$$

مع: $Y_t = \begin{bmatrix} Y_{1,t} \\ Y_{2,t} \\ \\ \\ Y_{k,t} \end{bmatrix}$

u_t و v_t هي مصفوفات البواقي ذات بعد $(k;T)$ حيث (k) هو عدد المتغيرات و (T) عدد المشاهدات.

- الخطوة الثانية: حساب مصفوفات التباين – التباين المشترك التي تسمح بحساب القيم الذاتية، ثم نقوم بحساب الإحصائية $(\lambda_{trace} = -T\sum_{i=r+1}^{k} \ln(1-\lambda_i))$، حيث أن (λ)القيمة الذاتية رقم i للمصفوفة (M)، (k) عدد المتغيرات و (r) رتبة المصفوفة.

تتبع هذه الإحصائية قانونا احتماليا يشبه إلى حد بعيد توزيع (χ^2) مجدولا بالاستعانة بعملية محاكاة قام بها (Johansen and Juselius (1990)) يكون اختبار (Johansen)على الشكل التالي:

- رتبة المصفوفة π تساوي الصفر $(r=0)$، أي$(H_0 : r=0)$ ضد الفرضية $(H_1 : r\rangle 0)$. إذا رفضنا H_0، نمر إلى الاختبار الموالي (إذا كانت الإحصائية المحسوبة أكبر تماما من القيمة الحرجة لـ (johansen and Juselius)، فإننا نرفض H_0).
- رتبة المصفوفة π تساوي الواحد $(r=1)$ ، أي $(H_0 : r=1)$ ضد الفرضية $(H_1 : r\rangle 2)$. إذا رفضنا H_0 ، نمر إلى الاختبار الموالي (إذا كانت الإحصائية أكبر تماما من القيمة الحرجة لـ johansen and Juselius، فإننا نرفض H_0).
- رتبة المصفوفة π تساوي 2$(r=2)$ ، أي $(H_0 : r=2)$ ضد الفرضية $(H_1 : r\rangle 1)$. إذا رفضنا H_0 ، نمر إلى الاختبار الموالي (إذا كانت الإحصائية أكبر تماما من القيمة الحرجة لـ johansen and Juselius، فإننا نرفض H_0). وهكذا.

إذا رفضنا H_0 في نهاية المطاف واختبرنا بعدها الفرضية $(H_0 : r=k-1)$ ضد $(H_1 : r=k)$ وقمنا برفض H_0، فإن رتبة المصفوفة هي $(r=k)$ وفي هذه الحالة لا توجد علاقة تكامل مشترك باعتبار أن المتغيرات هي $I(0)$.

للقيام بهذا الاختبار، اقترح (Johansen (1988)) خمس صيغ تتعلق بأشعة التكامل:

1- في حالة عدم وجود الاتجاه العام الخطي في المعطيات:

- غياب الاتجاه الخطي في السلاسل وغياب الحد الثابت في علاقات التكامل المشترك؛
- غياب الاتجاه الخطي في السلاسل ووجود الحد الثابت في علاقات التكامل المشترك.

2- في حالة وجود الاتجاه العام الخطي في المعطيات:

- وجود الاتجاه الخطي في السلاسل والحد الثابت في علاقات التكامل المشترك؛

- وجود الاتجاه الخطي في السلاسل وفي علاقات التكامل المشترك.

3- في حالة وجود اتجاه عام كثير حدود من الدرجة الثانية في المعطيات:

وجود اتجاه عام كثير حدود من الدرجة الثانية في السلاسل واتجاه خطي في علاقات التكامل المشترك.

حسب النتائج التي تحصلنا عليها سابقا (أي اختبارات DF)، وجدنا أن السلاسل تحتوي على مركبة الاتجاه العام والحد الثابت موجود في إحداهما، هذا الاختلاف في نوعية السلاسل الزمنية يؤدي إلى اختلاف وتعدد اختبارات جوهنسون، وفي ظل المعطيات والنتائج السابقة سنركز على الفرضية التالية :

الفرضية رقم 04: وجود الثابت مع مركبة الاتجاه العام في علاقة التكامل المتزامن (CE) وغياب الثابت في (VAR) .

وهذا الاختبار هو الآخر يتم على مجموعة من المراحل وهي:

المرحلة الأولى: تحديد درجة التأخير، قبل القيام باختبار التكامل المشترك نقوم بتحديد فترات الإبطاء التي يتضمنها النموذج ويتم اختيارها انطلاقا من معايير مختلفة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (43): تحديد درجة التأخير المثلى لاختبار جوهنسون

فترة الإبطاء	Log L	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	−11,39169	NA	0,107164	0,604473	0,646267	0,619692
1	90,52083	193,8824	0,000780	−4,318089	−4,234500	−4,287651
2	92,78393	4,195015*	0,000734*	−4,379704*	−4,254321*	−4,334046*
3	93,06000	0,498268	0,000760	−4,344390	−4,177212	−4,283513
4	93,06456	0,008024	0,000799	−4,295832	−4,086860	−4,219736
*** تشير إلى فترة الإبطاء المختارة بواسطة المعيار**						

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم 09

أكدت كافة المعايير أن فترة الإبطاء المثلى هي ***(P= 2)*** .

المرحلة الثانية: اختبار جوهنسون

في المرحلة السابقة وجدنا أن فترة الإبطاء المقبولة هي(P = 2) ، ومنه سنجري الاختبار بالاعتماد على الفرضية السابقة، وجود الثابت مع مركبة الاتجاه العام في علاقة التكامل المتزامن (CE) وغياب الثابت في (VAR)، والجدول التالي يوضح النتائج المتوصل إليها :

الجدول رقم (44): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهنسون للفترة (1970– 2014)

إحصائية الأثر Trace	القيمة الحرجة عند 5%	الاحتمال	H_0 : فرضية العدم
91,36119	88,80380	0,0323	لا يوجد تكامل مشترك $r = 0$
59,22350	63,87610	0,1157	يوجد متجه واحد على الأكثر $r \leq 1$
32,20281	42,91525	0,3776	يوجد متجهان على الأكثر $r \leq 2$

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق 09 .

دلت نتائج تحليل التكامل المشترك التي تم الحصول عليها بأن الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك قد رفضت بمستوى دلالة 5% ($H_0 : r = 0 / \ H_1 : r \rangle 0$) لأن إحصائية جوهنسون المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة ($\lambda(0) = 91,36119 \rangle 88,80380$) كما هو موضح في الجدول أعلاه، وتشير النتائج كذلك إلى أنّ الفرضية الصفرية القائلة بوجود متجه تكاملي واحد على الأكثر($H_0 : r = 1 / H_1 : r \rangle 1$) أنها مقبولة لأن إحصائية جوهنسون أقل من القيمة الحرجة ($\lambda(1) = 59,22350 \langle 63,87610$) مما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك واحدة وهذا يعني أنّ المتغيرات المقترحة تتحرك معا في الفترة الزمنية الطويلة الأجل.

ووفقا للنتائج المتحصل عليها نقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM) في حالة وجود الثابت مع مركبة الاتجاه العام في المعطيات وفي ظل وجود علاقة وحيدة للتكامل المشترك.

ثانيا: تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM)

يمكن كتابة نموذج تصحيح الخطأ للمتغيرات المستعملة وهي: (LGDP , LUNEM) كمتغيرات داخلية أما باقي المتغيرات (LCPI , LGDI , LLF) كمتغيرات خارجية .

ولتحديد النموذج الأمثل **(VECM)** نقوم أولا بـ:

- تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني (P).
- تقدير النموذج.

1-تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني (P) :

لم تمدنا النظرية الاقتصادية بمعلومات كافية حول التباطؤ الواجب أخذها في النموذج، كما أنه لا توجد منهجية معينة لتحديد هذا العدد، وعمليا هناك طريقة يتم من خلالها تحديد عدد فترات التباطؤ المثلى وهي طريقة تعتمد على استعمال المعايير الكمية حيث توجد ثلاث معايير وهي:

- **Akaik Criterion (AIC) :**

$$AIC\ (P) = Ln\left(\frac{SCR_{\ P}}{n}\right) + \frac{2P}{n}$$

- **Schwarz Criterion (SC) :**

$$SC\ (P) = Ln\left(\frac{SCR_{\ P}}{n}\right) + \frac{P.Ln\ (n)}{n}$$

كل هذه المعايير تعتمد على اختيار(P) الذي يدني الكميات السابقة، حيث (n): عدد الملاحظات، (P): فترات التباطؤ، (SCR_P): مجموع مربعات البواقي للنموذج من أجل (P) تأخير، والجدول التالي يلخص هذه الكميات:

الجدول رقم (45): قيم المعايير عند فترات إبطاء مختلفة

عدد التأخيرات	معيار (AIC)	معيار (SC)
1	−4,88	−4,18
2	−5,23	**−4,37**
3	**−5,27**	−4,23

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (09) ، الجداول : 01 ، 02 ، 03 .

نلاحظ أن قيمة (P) التي تقلل المعاير السابقة هي **(P = 2) .**

2-نتائج تقدير النموذج:

انطلاق من التقدير المبين في الملحق رقم (09) أي النموذج الثاني وعليه يمكن تلخيص نتائج التقدير في الجدول التالي:

الجدول رقم (46): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM)عند (P = 2).

المعادلة الأولى لـ DLGDP				المعادلة الثانية لـ DLUNEM			
المتغير التابع D(LGDP)	المعامل coeffi	إحصاءة t .stat	إحتمال Prob	المتغير التابع D(LUNEM)	المعامل coeffi	إحصاءة t .stat	إحتمال Prob
cointEq1	-0,025	-4,05***	0,0003	cointEq1	0,093	1,71**	0,095
D(LGDP(-1))	-0,171	-1,41	0,165	D(LGDP(-1))	-2,129	-2,03**	0,050
D(LGDP(-2))	-0,058	-0,63	0,529	D(LGDP(-2))	-0,880	-1,10	0,277
D(LUNEM(-1))	-0,059	-3,01***	0,004	D(LUNEM(-1))	-0,113	-0,67**	0,050
D(LUNEM(-2))	0,0038	0,19	0,845	D(LUNEM(-2))	-0,300	-1,77**	0,085
C	-4,025	-3,60***	0,001	C	23,202	2,40***	0,022
LCPI	-0,011	-2,54***	0,0158	LCPI	-0,026	-0,66	0,511
LGDI	0,117	4,58***	0,0001	LGDI	-0,635	-2,86***	0,007
LLF	0,232	3,47***	0,0015	LLF	-1,318	-2,28***	0,029
R-Squared	0,6502	** معنوية عند مستوى الدلالة 10% .		R-Squared	0,3874	*** معنوية عند مستوى الدلالة 5 % .	
Adj. R-Squared	0,5655			Adj. R-Squared	0,2388		
F .statistic	7,670***			F .statistic	2,608		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم 09.

المعادلة الأولى:

يبين الجدول أعلاه نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد ، ومن هذا الجدول نلاحظ أن معلمة حد تصحيح الخطأ معنوية عند مستوى الدلالة 5 % وسالبة، وتشير هذه النتيجة إلى أن هناك علاقة طويلة الأجل

بين كل من معدل البطالة، النمو الإقتصادي، نسبة تراكم رأس المال الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي القوة العاملة ومعدل التضخم.

وقد بلغت قيمة معامل التحديد المصحح ($\overline{R}^2 = 0,5655$) وهو ما يدل على وجود توفيق النموذج ومقدرته في تفسير التغيرات في النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث أن التغير في المتغيرات المستقلة من المحتمل أن تفسر 56,55 % من التغيرات في المتغير التابع، كما أن قيمة إحصائية (F) والبالغة 7,670 توضح أن هناك علاقة طويلة الأجل ومعنوية عند مستوى الدلالة 5 %، بين متغيرات النموذج المفسرة والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري .

نلاحظ من خلال النموذج عدم معنوية بعض معاملات التأخير مثل (DLGDP(-1) , DLGDP(-2) DLUNEM(-2)) عند مستوى الدلالة 5 % و 10 %، في حين نجد باقي المتغيرات المفسرة معنوية عند مستوى المعنوية 5 %، وجاءت إشارات المعاملات معنوية كما هو متوقع لها طبقا للنظرية الاقتصادية ، ففيما يخص معلمة معدل البطالة بإبطاء لسنة واحدة كانت معنوية عند مستوى الدلالة 5 % وبإشارة سالبة (0,059−) أي علاقة عكسية، وهذا ما تؤكده النظرية الاقتصادية (قانون أوكان)، مما يعني أن تخفيض معدل البطالة بفترة إبطاء واحدة يساهم في زيادة معدل النمو، وهذا ما لا يتعارض مع النظرية الاقتصادية (قانون أوكان) ولعل القصور في تصور العلاقة بين النمو و انخفاض البطالة و اعتبار أن النمو مهما كانت طبيعته ومصدره يؤدي إلى تخفيض البطالة يشكل أحد أكبر العوائق في الرؤيا لوضع السياسات الملائمة للقضاء على البطالة، ولأن النمو وحده لا يكفي لتخفيض البطالة .

وللأسف أن كل السياسات تقريبا في البلدان العربية تركز على تخفيض نسبة البطالة من خلال زيادة النمو، إلا أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وانخفاض نسبة البطالة لا يؤكد بالضرورة على وجود علاقة قوية بين النمو والبطالة وكذلك الأمر بالنسبة للسياسات الاقتصادية الموجهة لدعم النمو والتي يفترض أنها تساهم بشكل محسوس في امتصاص البطالة، ولكن غالبا ما تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي دون حدوث انخفاض كبير في نسبة البطالة، ولذلك يفترض مراجعة السياسة الموجهة للقضاء على البطالة من خلال إيجاد آليات لخلق فرص العمل الدائمة والتي من شأنها أن تؤثر هي بدورها على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، ويجب التأكيد أيضا على ضرورة قبول معدل طبيعي للبطالة لا يؤثر تأثيرا مباشرا على الاقتصاد وهي النسبة التي يفترض أن يتم الحد من آثارها عبر سياسات الحكومة المستقبلية لتحفيز خلق فرص العمل والتشغيل. كما يفترض أن يتم الفصل بين سياسات دعم النمو وسياسات تخفيض نسب البطالة وذلك للإعتبارات التالية:

- إذا كان المجهود الاستثماري مركزا بالخصوص على القطاعات الاقتصادية ذات العامل الرأسمالي (التقني) العالي، أي ذات العامل البشري الضعيف، وهي غالبا قطاعات الصناعة، فإن ذلك لن يكون له آثارا كبيرة على العمالة وخاصة في بلد يعاني أصلا من معدل مرتفع للبطالة ؛

- الاختلال الهيكلي للإقتصاد الجزائري يترتب عليه أن زيادة النمو في قطاع معين (إن حصلت) لا تجر وراءها زيادة النمو في القطاعات الأخرى، مما يعني أن عملية النمو التي يمكن أن تحصل في قطاع معين لا تجر وراءها نمو القطاعات الأخرى ولا تكون لها آثارا مضاعفة على الإنتاج والعمالة في هذه القطاعات لأن قطاعات النشاط الاقتصادي الوطنية مرتبطة عضويا بالإقتصاد العالمي أكثر مما هي مرتبطة ببعضها البعض وذلك لانخفاض مستوى اندماج الاقتصاد الوطني، فعملية إعادة الإنتاج الموسعة تتم خارج الإقتصاد الوطني وليس داخله ؛

من هنا فإن المجهود الاستثماري في قطاع من القطاعات الوطنية وخاصة في القطاعات الصناعية لا يترتب عليه غالبا آثارا مضاعفة إيجابية في القطاعات الوطنية الأخرى، فزيادة الاستثمار في قطاع من القطاعات ينعكس في زيادة التوظيف والإنتاج في هذا القطاع ويتم ذلك من خلال زيادة الطلب على المواد الأولية، قطاع الغيار، التجهيزات، الخبرة التقنية وكل مستلزمات الإنتاج المستوردة غالبا من الدول أجنبية، وبالتالي فإن الآثار المضاعفة للنمو في أحد القطاعات الوطنية تترجم بزيادة الإنتاج والعمالة في اقتصاديات الدول الأجنبية .

لذلك وبالنظر لخصائص البيئة الاقتصادية الوطنية المتميزة بتفكك الهيكل الإقتصادي الوطني وارتباطه بالإقتصاد العالمي وبمعدل مرتفع للبطالة، الناتج بالخصوص عن الضغط الديموغرافي من جهة وعن قدرته الضعيفة على استيعاب العمالة من جهة أخرى، فإن الوصفة الفعالة للسياسة الاقتصادية الوطنية الهادفة إلى تدعيم النمو يجب أن تسعى إلى البحث عن المزيج الأمثل لعوامل النمو قصيرة المدى وتلك التي لها آثار بعيدة المدى، ثم تعمل على توظيفها بطريقة مثلى من أجل تحقيق النمو وفي نفس الوقت القضاء على البطالة، فالأولى تركز على القطاعات الاقتصادية ذات المردود الاقتصادي المباشر، خاصة القطاعات الجديدة غير المتوفرة حاليا في الاقتصاد الوطني وذلك بغية رفع نسبة اندماجه وتوسيع السوق الوطنية، بدون النظر إلى المردود التوظيفي (العمالة) لهذه القطاعات.

أما العوامل الثانية فتتمثل في إعطاء أهمية مماثلة وربما أكبر للنهوض بالقطاعات المستوعبة للعنصر البشري (العمالة) والتي عادة ما يكون مردودها الاقتصادي ضعيف في المدى القصير لكن آثارها الاقتصادية الكبيرة تظهر في المدى البعيد، هذه القطاعات مثل البني التحتية وتلك التي لها توجه اجتماعي مثل قطاعات التعليم، الصحة، النقل وغيرها أو قطاع الخدمات على اختلاف مجالاته.

لذلك فإن الوصفة المثلى المنشودة تتمثل في تكامل الآليتين، أي استهداف النمو والبطالة في آن واحد: الأولى تؤدي إلى زيادة معدل النمو مع تحسين محدود في مستوى البطالة والثانية تساهم في تخفيض مستوى البطالة مع عدم إهمال النمو .

أما معلمة معدل التضخم السالبة فتدل على تأثيره العكسي على النمو الاقتصادي (0,011-)، وهذا يعني أن معدل التضخم يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك لتأثره المباشر على القدرة الشرائية، مما

يؤدي على المدى المتوسط إلى انحسار الطلب (الاستهلاك و الاستثمار) ويشكل بالتالي عنصرا كابحا للنمو الاقتصادي.

بالنسبة لمعلمة تراكم رأس المال الإجمالي كنسبة من الناتج فكانت إشارتها موجبة (0,117) وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية لأن التوسع في رأس المال الثابت يتيح إمكانية تحسين إنتاجية العمل، وزيادة الإنتاج و توسع السوق الوطنية وبالتالي زيادة معدل النمو الإقتصادي. فتحسين إنتاجية العمل يعتبر مصدرا كامنا كبيرا وفعالا من مصادر زيادة الثروة في المجتمع وعاملا هاما من عوامل زيادة الإنتاج.

فلا شك أن تحسين مستوى إنتاجية العمل يعتبر مقياسا أمثليا لمدى فعالية وكفاءة أي نشاط إقتصادي سواء على المستوى الجزئي أو الكلي، كما يعتبر شرطا ضروريا لتحسين قدرته التنافسية.

من هذا المنطلق فإن تراكم رأس المال، سواء بالزيادة أو بالتجديد، يساهم في تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على تحسين مستوى استغلال الموارد والطاقات الأخرى المتاحة ، وبالتالي تحسين مستوى أداءه العام.

أما في ما يتعلق بمعلمة القوى العاملة (LLF) فتأثيرها موجب (0,232)، وذلك بحكم أن التوسع في التوظيف يترتب عليه زيادة في الناتج سواء في قطاعات السلع أو في الخدمات، لكن ذلك يبقى مرتبطا بشروط القرار الاستثماري.

بالنسبة لحالة الاقتصاد الجزائري، يعتمد حجم الاستثمار والعمالة في القطاع العام على عائدات قطاع المحروقات وما يخصص منه للإستثمار وخاصة في القطاعات المعتمدة تقليديا على العنصر البشري. أما بالنسبة لقطاع الأعمال الخاص فيعتمد التوسع في الاستثمار والعمالة على المناخ الاستثماري السائد وما يوفره من ظروف مواتية لإقدام هذا القطاع على المخاطرة.

إن الثقل الديموغرافي في الجزائر يشكل عنصرا إيجابيا بالنسبة لجانب عرض سوق العمل إذا ما توفرت الشروط الضرورية للإستثمار سواء في القطاع العام أو الخاص، لكنه يشكل عائقا كبيرا أمام الاقتصاد الوطني في حالة تدهور شروط الاستثمار وذلك بالنظر للعبء الاجتماعي الكبير الناتج عن تزايد معدل البطالة.

المعادلة الثانية:

نلاحظ أن معلمة حد تصحيح الخطأ غير معنوية عند مستوى الدلالة 5 % و معاملها غير سالب ومنه نرفض نموذج ميكانيزم تصحيح الخطأ الذي يؤدي إلى العلاقة طويلة المدى يذهب في الاتجاه المعاكس ويبتعد عن الهدف طويل المدى، كما أن علاقة قيمتي F إحصائية هي:($F_c = 2.60 \langle F_{tab} = 3,23$)، توضح عدم معنوية المعلمات مجتمعة عند مستوى الدلالة 5 % أي ليس هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج المفسرة و معدل البطالة في الاقتصاد الجزائري.

ثالثا: إختبار جودة أداء النموذج (VECM)

1-نتائج اختبار (Ljung-box) لبواقي التقدير:

يتمثل اختبار صلاحية نموذج تصحيح الخطأ (VECM) في دراسة الاستقرارية والارتباط الذاتي للأخطاء بالنسبة لبواقي معدلات النموذج، وهذا من خلال تحليل دوال الارتباط الذاتي والارتباط الجزئي والجدول التالي يلخص نتائج هذا الاختبار بالاعتماد على الملحق رقم (10):

الجدول رقم (47): نتائج اختبار (Ljung-box) لبواقي التقدير

بواقي المعادلات	الإحصائية Q(12)	الاحتمالات الحرجة
المعادلة الأولى LGDP	6,919	0,863
المعدلة الثانية LUNEM	10,221	0,597

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الشكل رقم 01 و 02 المدرج في الملحق رقم (10).

- **بواقي المعادلة (LGDP):**

من خلال النتائج المدرجة في الجدول أعلاه لدالة الارتباط الكلي والجزئي لبواقي معادلة (LGDP)، يتبين أن كل قيم دالة الارتباط الذاتي موجودة داخل مجال الثقة، وكذلك نجد إحصائيات (Ljung-box) أقل تماما من القيمة الحرجة لتوزيع (χ^2) باعتبار أنّ الاحتمالات الحرجة أكبر تماما من 0,05 أي ($prob\ (\alpha) = 0,863 > 0,05$) وعليه نقبل الفرضية H_0 ومنه فإن البواقي تشكل ضبابة بيضاء (bruit blanc) ، إذن فهي مستقرة وغير مرتبطة ذاتيا .

- **بواقي المعادلة (LUNEM):**

من خلال النتائج المدرجة في الجدول أعلاه لدالة الارتباط الكلي والجزئي لبواقي معادلة (LUNEM)، يتبين أن كل قيم دالة الارتباط الذاتي موجودة داخل مجال الثقة، وكذلك نجد إحصائيات (Ljung-box) أقل تماما من القيمة الحرجة لتوزيع (χ^2) باعتبار أنّ الاحتمالات الحرجة أكبر تماما من 0,05 أي ($prob\ (\alpha) = 0,597 > 0,05$) وعليه نقبل الفرضية H_0 ومنه فإن البواقي تشكل ضبابة بيضاء (bruit blanc)، إذن فهي مستقرة وغير مرتبطة ذاتيا، وعليه يمكن القول في الأخير أن صيغة (VECM) مقبولة وصحيحة.

2-إختبار (Wald Test):

من خلال النتائج المدرجة في الجدول رقم 03 من الملاحق رقم 10 للمعادلة الأولى، نلاحظ أن الاحتمال (Prob > 0,05) وعليه نرفض H_0، وهذا معناه أن المتغيرات المفسرة مجتمعة تؤثر على المتغير التابع (LGDP)، و أيضا ما يؤكد وجود السببية على المدى القصير بين هذه المتغيرات و المتغير التابع.

3-نتائج اختبار مضاعف لاغرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي:

Langrange Multiplier Test of Residual [Breusch –Godfery(BG)]

يسمح هذا الاختبار بكشف الارتباط الذاتي في البواقي من الدرجة (P) أكبر من 1، وهو الاختبار المشهور عندما يكون في النموذج متغيرات متأخرة زمنيا ، ومن نتائج الاختبار المدرج في الجدول رقم 04 الملحق رقم 10، حيث يشير إختبار (LM-BG) إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي لأن الاحتمال المقابل لقيمة F أكبر من القيمة الحرجة ($prob = 0,638 > 0,05$) ومنه لا نرفض فرضية العدم ، نقبل فرضية استقلالية الأخطاء .

4-إختبار تجانس التباين (ARCH):

من خلال الجدول رقم 05 من الملحق رقم 10 ، نجد أن كل معاملات النموذج لا تختلف معنويا عن الصفر كل الاحتمالات المقابلة للمعاملات أكبر من 0,05 ، كما أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر أكبر من 0,05 أي ($prob = 0,90 > 0,05$)، وعليه توضح إحصائية اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH : Autoregressive Conditional Heteroscedasticity) قبول فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي (Homoscedasticity) في النموذج المقدر.

5-اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (اختبار " جاك ـ بيرا " Jarque Bera):

من أجل اختبار فرضية العدم التي تفترض أن سلسلة البواقي ذات توزيع طبيعي حيث نقوم بحساب إحصائية جاك بيرا (JB) التي تتبع توزيع ($\chi^2_{1-\alpha}$):

$$JB = \frac{n}{6} B_1 + \frac{n}{24}(B_2 - 3)^2 \mapsto \chi^2_{1-\alpha}$$

ومن خلال الشكل رقم (03) من الملحق رقم (10) ، نلاحظ أن الاحتمال المقابل لإحصائية (JB) يساوي 0,558 وهو أكبر من 0,05 ومنه نقبل فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي H_0 عند 5 %، بتوقع معدوم وتباين ثابت .

رابعا: دوال الإستجابة و تحليل التباين

- **دوال الاستجابة:**

يسمح لنا تحليل الصدمات العشوائية بقياس الأثر المفاجئ في ظاهرة معنية على باقي المتغيرات، ومن خلال تطبيقنا لصدمة على (LGDP) بمقدار انحراف معياري واحد (0,019) في الفترة الأولى لاحظنا أن المتغيرة (LUNEM) بقيت على حالها في نفس الفترة، ولكن هناك تغير في الفترة الموالية كالتالي: 0,016 بالنسبة لـ(LGDP)، 0,0044- بالنسبة لـ(LUNEM) في الفترة الثانية، ونلاحظ من خلال جدول رقم (06) للصدمات المدرجة في الملحق رقم (11) أن الصدمات تكون قوية في المراحل الأولى ثم تؤول إلى التلاشي مع مرور الزمن وهذا ما يظهر جليا من خلال منحنيات الصدمات، إلا أن المتغيرة (LUNEM) تبدأ بالارتفاع من الفترة الخامسة إلى العاشرة .

وتطبيقنا لصدمة على (LUNEM) بمقدار انحراف معياري واحد (0,167) في الفترة الأولى لاحظنا أن المتغيرة (LGDP) سجلت 0,022− في نفس الفترة، ولكن هناك تغير في الفترة الموالية كالتالي:

0,128 بالنسبة لـ (LUNEM)، 0,057− بالنسبة لـ(LGDP)، في الفترة الثانية، ونلاحظ أن الصدمة تكون قوية في المراحل الأولى لـ (LUNEM) ثم تؤول إلى التلاشي مع مرور الزمن وهذا ما يظهر جليا من خلال منحنيات الصدمات إلا أن المتغيرة (LGDP) تبدأ بالارتفاع من الفترة الثالثة إلى العاشرة، وهذا ما تؤكد العلاقة العكسية بين البطالة والنمو الاقتصادي.

- **تحليل التباين:**

إن الهدف من تحليل التباين هو معرفة مدى مساهمة كل متغيرة في تباين خطأ التنبؤ، ومن خلال الجدول رقم (07) الخاص بتحليل التباين المدرج في الملحق رقم (11) للمتغيرة (LGDP)، نلاحظ أن تباين الخطأ لـ (LGDP) سببه 90 % من قيم بواقيها (تجديداتها) والباقي راجع لتجديدات المتغيرات الأخرى.

كما نلاحظ أن (LGDP) تتسبب بـ90 % في تباين الخطأ لتنبؤها و بـ 30 % لـ تباين (LUNEM)، في حين أن (LUNEM) تتسبب بـ 89 % في تباينها و بـ11 % في تباين (LGDP). ومن هذا نستنتج أن أي صدمة في معدل النمو الاقتصادي يكون لها أثر سلبي على معدل البطالة، وهو ما يوضحه الشكل رقم (05) لتحليل التباين.

خلاصة:

حاولنا في هذا الفصل توضيح العلاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014 وكذا اختبار فرضيات الدراسة، إذ تم اللجوء في البداية إلى طريقة التحليل بالمركبات الأساسية، ثم طريقة تحليل السلاسل الزمنية، وقد تم التوصل إلى نتائج قمنا بتلخيصها فيما يلي:

- من خلال الدراسة الوصفية والتحليلية تبين أن المتغيرات لها علاقة ارتباط وسببية فيما بينها، وهذا ما يدل على الاختيار الجيد للمتغيرات المفسرة، وذلك من خلال أن معامل ارتباط النمو الاقتصادي بمؤشر البطالة جاء ضعيفا وسالبا، وهو ما يعكس من جهة طبيعة العلاقة العضوية بين المؤشرين التي تتميز بالأثر العكسي لتغير أحد المؤشرين على الآخر، لكن من جهة أخرى المستوى الضعيف لدرجة تأثير أحدهما على الآخر وذلك مرده إلى التفاوت الكبير في حجم وديناميكية تغير المؤشرين، حيث يتجاوز معدل تغير حجم البطالة بكثير معدل تغير النمو الاقتصادي، نتيجة الضغط الكبير للنمو الديموغرافي وبالخصوص تركيبته العمرية، كما تبين وجد علاقة سببية متبادلة فيما بينهما أي حلقة ذات أثر تغذية إرجاعي (feedback effect)، ومنه نستنتج أن نمو الناتج المحلي الإجمالي المحقق خلال العقد الأخير هو الذي ساهم في الرفع من معدلات التشغيل الحالية وخفض معدلات البطالة ؛
- بعد تقدير العلاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي وكذا تقدير أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية توصلنا إلى أن أغلبها مقبولة من الناحية الإحصائية والاقتصادية، وتبين وجود أثر سلبي لمعدل البطالة بإبطاء لسنة واحدة مع النمو الاقتصادي، ولكن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وانخفاض نسبة البطالة لا يؤكد بالضرورة وجود علاقة قوية بين النمو الإقتصادي والبطالة في الجزائر، لأن السياسات الاقتصادية الموجهة لدعم النمو، والتي يفترض أنها تسمح بخلق فرص عمل إضافية غالبا ما تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي دون حدوث انخفاض كبير في نسبة البطالة، ولذلك يفترض مراجعة السياسة الموجهة لخفض معدلات البطالة من خلال إيجاد آليات لخلق فرص العمل الدائمة، التي من شأنها أن تؤثر بدورها على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، كما يفترض أن يتم الفصل بين سياسات دعم النمو وسياسات تخفيض نسب البطالة.

خاتمة

تظهـر البطالــة وتتزايـد بالبلـدان الصـناعية فـي فتـرة الأزمــة الاقتصــادية الدوريــة التــي يتـدهور فيهـا حجـم الـدخل والنـاتج والاسـتثمار، ثـم تختفـي حـدتها تـدريجيا إذا مـا اسـتعاد الاقتصـاد عافيتـه بـالتحول نحـو مرحلة الانتعاش الدوري.

وبــالرغم مــن هــذا باتــت البطالــة المعاصــرة تحــدث وتتزايــد علــى الــرغم مــن ارتفــاع معــدلات النمــو الاقتصــادي، بحيــث يمكــن الحــديث الآن عــن النمــو بــلا فــرص للتوظيــف، ويعنــي ذلــك أن البطالــة قــد تطـورت الآن لتصـبح قضـية هيكليـة طويلـة المـدى، ولا علاقـة لهـا اليـوم بحركـة التغييـر الـدوري للنشـاط الاقتصـادي ففـي البلـدان الصـناعية لـم تعـد المشـكلة الآن هـي انعـدام النمـو أو تبـاطؤه، وإنمـا باتـت تكمـن فـي انعـدام فـرص العمـل المنتجـة رغـم تحقيـق معـدلات نمـو اقتصـادي لا بـأس بهـا، وهـذه الحقيقـة القاسـية أدت إلـى تبديـد الـوهم الـذي يسـيطر علـى عقـول كثيـر مـن المـواطنين، ومفـاده أن النمـو الاقتصـادي فـي حـد ذاتـه يـؤدي تلقائيـا إلـى عـلاج مشـكلة البطالـة وتوسـيع فـرص العمـل وتحسـين الأجـور، فالصـلة بـين النمو الاقتصادي وزيادة العمالة ضعفت إن لم تكن قد انقطعت تماما.

أمـا فـي البلـدان الناميـة، فصـورة البطالـة فيهـا أشـد وأمـر، وإن كـان مـن الصـعوبة أن نتحـدث عنهـا ككتلــة واحــدة بســبب عــدم تجانســها وتبــاين ظــروف المجموعــات المكونــة لهــا، ولكــن يمكــن القــول أن غالبيـة البلـدان الناميـة تعـاني مـن ارتفـاع معـدلات البطالـة فيهـا إلـى مسـتويات عاليـة لـم تعرفهـا مـن قبـل، وقـد تفاقمـت هـذه المعـدلات جـراء توقـف التنميـة فيهـا، وتفـاقم أزمـة مـديونيتها الخارجيـة وتطبيقهـا لبـرامج صارمة للتثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي.

ونتيجة لمدى خطورة البطالة وتأثيرها على الاقتصاد والفرد والمجتمع على حد سواء، تنبع أهمية هذا البحث، باعتبار أن البطالة مشكلة اجتماعية سلبية والضحية فيها هو الإنسان، إضافة إلى تأثيرها السلبي على معدلات النمو الاقتصادي، وهدر في الموارد بأنواعها، ولأن الفهم الحقيقي لهذه الظاهرة يؤدي إلى التشخيص السليم لها ومعرفة أسباب ظهورها، توصلنا من خلال دراستنا هذه إلى أن البطالة تختلف أنواعها بحسب العوامل المرتبطة بها، وتشير معظم الدراسات التي تناولت قضية البطالة أن أشكالها وصورها ليست ثابتة ونهائية، وبعد سرد مختلف النظريات المفسرة للبطالة تبين أن هناك جدلاً واختلافاً بين الاقتصاديين فيما يتعلق بهذا الموضوع، إلا أنه لا يمكن الإلمام بجميع النظريات الحديثة المتعلقة بهذا الموضوع في بحثنا هذا نظرا لكثرتها وتشعبها، حيث تقوم بتفسير هذه الظاهرة على ضوء معطيات اقتصادية جديدة بإدخال فروض أكثر واقعية حتى تصير أكثر قدرة على تفسيرها على أمل إيجاد الحلول الأنجع للتخفيف من حدتها، لأن أي خطط هادفة لخفض معدلات البطالة يجب أن تكون هناك دراية بالأسباب والعوامل التي تؤدي لحدوث البطالة، لذلك وقفنا على الآثار العديدة المترتبة عن البطالة من آثار اجتماعية، نفسية، اقتصادية، سياسية وأمنية ...، وبشكل أكثر تحديداً فإن آثار البطالة تعم جميع مرافق المجتمع ووضحنا في الأخير بعض وجهات النظر حول تجاوز أزمة البطالة في الفكر الإقتصادي واقترحنا بعض الحلول العاجلة المطروحة لعلاج مشكلة البطالة.

إن معرفة مصادر النمو ودرجات تأثيرها المتفاوت هي من أكثر الموضوعات التي ثار حولها الجدل على مدى فترات زمنية طويلة، ونجد أن التركيز على النمو طويل الأجل قد لاقى اهتماما واسعا من طرف الاقتصاديين في فترة الخمسينات من القرن الماضي، وعلى ضوء ما تقدم من اهتمامات، فهناك نظريات قد طورت في السنوات الحديثة منها نماذج النمو الداخلي وعلى الرغم أنها لا تزال في مراحلها التكوينية فإنها مع ذلك تساهم في توفير فهم أفضل لإختلافات النمو طويلة الأمد في تجربة البلدان المتقدمة والنامية من خلال التركيز على المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي وتنويعها (كالاستثمار في رأس المال المادي أي الخبرة المكتسبة من رأس المال المادي أثناء مباشرة عملية الإنتاج التي ينتج عنها تولد المعرفة، والاستثمار في رأس المال البشري أي مجموع الطاقات أو القدرات التي يكسبها الأفراد بالتعليم والتي تزيد من كفاءتهم الإنتاجية، والاستثمار في رأس المال العام الذي يتعلق بالبنية الأساسية والخدمات العامة، والاستثمار في رأس المال التكنولوجي أي نشاط البحث والتطوير وما ينتج عنه من اكتشافات تكنولوجية) وعلى خصائصها، وتعرضت إلى التحليل الاقتصادي الطويل المدى وأعادت نظرية النمو الداخلي الاعتبار لدور السياسات العامة على المستوى الاقتصاد الكلي والجزئي ، كما وضحت العلاقة بين النمو والدورات الاقتصادية .

عانى الإقتصاد الجزائري خلال عقد الثمانينات بالخصوص من أزمة هيكلية عميقة، مردها يعود إلى الأزمة البترولية التي إنخفض فيها سعر البرميل إلى أقل من 10 دولار، وكان من آثارها ارتفاع معدلات التضخم والبطالة ، ضف إلى ذلك انخفاض معدل النمو الإقتصادي، واختلال هيكل الصادرات والواردات و تراجع حجم الإستثمار، كل هذه العوامل وغيرها دفعت الجزائر إلى تغيير سياستها الاقتصادية وانتهاج اقتصاد السوق كبديل للاقتصاد الموجه، إلا أن الإصلاحات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري كانت تحمل بين طياتها العديد من التناقضات من الواقع الجزائري وهذا ما حد من فعاليتها، حيث لوحظ تحسن ملموس على مستوى مؤشرات الإقتصاد الكلي (استقرار أسعار الصرف، ارتفاع احتياطات الصرف، انخفاض التضخم.....إلخ)، لكن في المقابل كان هناك ضغط كبير على المستوى الإجتماعي بعد ارتفاع الأسعار، تزايد البطالة، التأخير في إصلاح جهاز الإنتاج، فتلك الإجراءات نتج عنها كلفة اجتماعية باهضة تحملها الفقراء ومحدودي الدخل.

تشهد الجزائر في الآونة الأخيرة رخاءا ماليا تشير إليه التحسنات الكبيرة في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، ولعل أبرز مظاهره تراجع المديونية الخارجية وارتفاع الاحتياطيات من العملة الصعبة، حيث انتهجت الجزائر سياسة اقتصادية هدفها الإنعاش الاقتصادي، إلا أن النتائج المحققة منها تبقى متواضعة نسبيا، على الرغم من ضخامة الموارد المالية المخصصة، إذ لم تستطع السلطات العمومية تحقيق هدف تنشيط الجهاز الإنتاجي وتنويع مصادره. على أساس أن مشكلة الإقتصاد الجزائري بالأساس هي مشكلة عرض قبل أن تكون مشكلة طلب، حيث أنه لا يمكن تحقيق فعالية لسياسة إنفاق عام توسعية هادفة إلى إنعاش الطلب بدون وجود جهاز إنتاجي مرن قادر على الاستجابة لتلك الزيادة في الطلب، وهو ما يؤكد على فشل سياسات جانب الطلب

في الاقتصاد الجزائري على تطوير معدلات النمو الإقتصادي والعمالة، باعتبار أن أحد الأهداف الأساسية المتوخاة منذ انتهاج هذه السياسة وهو تحقيق نمو خارج المحروقات حقيقي ومستدام، بحيث يكون له أثر قوي على التشغيل والتنمية الشاملة للبلاد.

لتوضيح العلاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014 وكذلك اختبار فرضيات الدراسة، تم اللجوء في البداية إلى طريقة التحليل بالمركبات الأساسية، ثم طريقة تحليل السلاسل الزمنية، إذ تم الاعتماد على اختبارات إحصائية متنوعة للتأكد من صحة النتائج المحصل عليه، وفي هذا الشأن قمنا بتقسيم فترة الدراسة إلى ثلاث مراحل والمتمثلة في: المرحلة الأولى والممتدة في الفترة (1970 –1985) التي عرفت تطور العمالة وتراجع معدلات البطالة بفضل النسب العالية للإستثمارت الوطنية والظروف الجيدة والملائمة، تليها المرحلة الثانية من الفترة (1986 –2000) والتي تميزت بمعدلات بطالة مرتفعة إلى مستويات قياسية وهذا يعود إلى الصدمة البترولية العكسية والتي كانت نتيجتها التراجع الكبير في الموارد الخارجية للبلاد، وفي ختام هذا التدرج تأتي المرحلة الثالثة وهي الفترة (2001 – 2014) والتي تتميز بالمتغيرات الآتية: الناتج الداخلي الخام مرتفع نوعا ما مع انخفاض معدل البطالة، وهذا راجع إلى عدة أسباب من بينها: الاستقرار السياسي الذي عرفته البلاد والسياسة الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة حيث اعتمدت الدولة عدة برامج للإنعاش الاقتصادي بفضل ارتفاع مداخيل الجزائر من عائدات صادرات المحروقات بسبب ارتفاع أسعار النفط؛

I – نتائج الدراسة:

من خلال تحليل مختلف متغيرات الدراسة التي استخدمت في هذا البحث توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتي نسردها فيما يلي:

- الشيء المميز لاقتصاديات الدول العربية هو الارتفاع غير العادي لنسب البطالة عن المعدلات العالمية فأغلب الدول العربية تعرف نسب بطالة مرتفعة عن المعدلات العالمية، رغم توفر معظمها على موارد اقتصادية وطبيعية هامة؛
- عدم نجاعة سياسات الحكومات المتعاقبة في كسر اعتماد الاقتصاد الجزائري المفرط على السوق العالمية للنفط والغاز، ولذلك لا يزال قطاع الطاقة يشكّل أكثر من ثلث الناتج المحلّي الإجمالي في الجزائر، وثلثي إيرادات الحكومة، ونحو 98% من الصادرات، ويُعَدّ الاقتصاد الجزائري من بين الاقتصاديات التي تتميز بعدم التنويع، إذ يساهم القطاع الزراعي بـ8% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، فيما يساهم قطاع الصناعات التحويلية بـ5%. وثمة قطاعات أخرى تساهم بنسب قليلة في النمو الاقتصادي، مثل البناء والأشغال العامة، والطلب الاستهلاكي للإدارات الحكومية، التي يحفزها ريع النفط والغاز؛

- عدم تمكن الحكومة الجزائرية من إرساء بيئة تشريعية وتنظيمية تشجّع على المبادرة والاستثمار الخاص والتنويع الاقتصادي، وهي أمور ضرورية للنمو والاستقرار الاقتصادي في المدى الطويل؛
- تبين قلة حنكة الحكومة في تدبير القضايا الاقتصادية، من خلال الزيادة المفرطة في الإنفاق الحكومي، من دون إخضاع ذلك إلى معايير النجاعة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، ويتركّز الإنفاق الإضافي في شكل كبير على دعم المواد الاستهلاكية الأساسية مثل القمح والسكر والحليب، وتمويل مشاريع السكن الاجتماعي التي تستهدف الفئات متوسطة الدخل والمعوزة، بالإضافة إلى تغطية الزيادات في أجور الموظفين في القطاع الحكومي والنفقات المترتّبة عن فتح 60 ألف وظيفة جديدة في المرافق العامة، وفي المقابل سجّلت الموازنة المخصّصة لتأهيل الباحثين عن وظائف وتلك المخصصة لدعم المشاريع المتوسطة والصغرى، زيادة أقل أهمية ؛
- تسبّب النموذج الاقتصادي الريعي في إيجاد نمط من النمو يتّسم بالتذبذب وعدم الاستقرار، نظراً إلى ارتباطه بعوامل خارج نطاق تحكّم السياسة الاقتصادية من قبيل عائدات النفط والغاز التي ترتبط بمستوى الأسعار في الأسواق العالمية، ومحاصيل القطاع الزراعي المرتبطة بالظروف المناخية ؛
- تميّز النمو الاقتصادي في أغلب الدول العربية ومنها الجزائر بتوليد أعداد كبيرة من الوظائف ذات الجودة المتدنية والتي لا تتوافر فيها شروط العمل المناسب وفق المعايير الدولية، حيث تتميز هذه الوظائف بهشاشتها وعدم استفادتها من التغطية الاجتماعية؛
- عرف معدل البطالة الطبيعية في الدول العربية معدلات مرتفعة بشكل عام، ويرتبط بالبطالة الهيكلية أي أن مشكلة البطالة في الدول العربية ترتبط أصلا بعدم الملائمة بين مخرجات الأنظمة التعليمية والتدريبية والتي تنتج مهارات تختلف بشكل عام وعبر الزمن عن المهارات المطلوبة في سوق العمل، وقد أدى هذا إلى ارتفاع نسبة البطالة الهيكلية وبالتالي ارتفاع معدل البطالة الطبيعي في هذه الدول، لذلك فإن السياسات الاقتصادية المالية والنقدية لن تؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة لأن تأثيرها منعدم تقريبا على البطالة الطبيعية وقد يكون إيجابيا على البطالة الاحتكاكية والتي ترتبط بالبطالة الدورية والتي تشكل جزءاً يسيراً من البطالة، أي أن الحكومات قد نجحت بالمحافظة على معدلات البطالة تدور حول معدلها الطبيعي إلا أنها فشلت أو لم تحاول العمل على تخفيض معدل البطالة الطبيعي؛
- شهدت سوق العمل الجزائرية انخفاضاً في الطلب على الوظائف بناءً على الاتّجاهات الديموغرافية، إضافةً إلى زيادة في الضغوط على سوق العمل بسبب تنامي مشاركة المرأة في القوة العاملة، وقد تمكنت الجزائر من خفض معدلات البطالة المرتفعة التي سادت خلال عشرية التسعينات التي تميزت بظروف اقتصادية سياسة وأمنية أثرت على سوق العمل، فقد خُفِّضَت نسبة البطالة فيها بأكثر من

النصف بين العامين 1987 و2008، غير أنّ هذا التخفيض أتى على حساب جودة فرص العمل المتاحة ؛

- لا تزال الغالبية العظمى من مشاريع القطاع الخاص ذات الحجم الصغير والمتوسط تعاني من العقبات الإدارية صعوبة الولوج إلى التمويل المصرفي، عدم احترام قواعد المنافسة، عدم استقرار التشريعات والقواعد التي تنظّم الاستثمار تتسبّب في إضعاف جاذبية البلد الاستثمارية وتثني المستثمرين الأجانب عن الإقدام على إطلاق مشاريع صناعية وخدمية من الممكن أن تعزّز النسيج الاقتصادي المحلي وتدعم قدرته التنافسية؛
- ثبات مؤشرات البطالة في مستويات مرتفعة خصوصاً في صفوف الشباب، إذ تتجاوز 20 % بحسب الأرقام الرسمية ولم تفلح السياسات الحكومية في امتصاص الأعداد الوافدة من طالبي العمل، مع أن النمو الديموغرافي الذي طرأ خلال العقد الأخير شهد انخفاضاً، كما تناقصت معدلات المشاركة التي لا تتجاوز 40 % بسبب عزوف بعض الفئات عن البحث عن العمل بعدما فقدت الأمل في الوصول إلى التشغيل، فضلاً عن ذلك لعب القطاع غير الرسمي دوراً مهماً في إيجاد الوظائف في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، وتتميز هذه الوظائف في هذا القطاع بعدم احترامها شروط العمل اللائق وفق المعايير الدولية، بسبب هشاشتها وعدم إستفادتها من التغطية الاجتماعية، وتسفر هذه العوامل مجتمعة عن إضعاف الإنتاجية وإنهاك القدرة التنافسية للمؤسسات في ظل غياب الإصلاحات الهيكلية العميقة الكفيلة بالحد من تقلبات النمو الاقتصادي، وتعزيز قدرة الاقتصاد على إيجاد فرص عمل جديدة وجيدة تساهم في تحسين مستويات المعيشة؛
- بالرغم من تعدد الأسباب والقيود الهيكلية والتنظيمية والإقتصادية والمالية التي تعيق النمو الاقتصادي فإن عملية توفير مناصب العمل وديناميكيته مرتبطة بعملية النمو الاقتصادي ارتباطا وثيقا، إذ أن ما يميز النمو الاقتصادي في أغلب الدول العربية هو تذبذبه الشديد وكذلك ضآلته نتيجة سيطرة القطاعات الأولية من زراعة ومناجم واتساع رقعة الخدمات غير الإنتاجية من إجمالي الناتج، وخاصة الخدمات الحكومية، وهي قطاعات لها قدرة ضعيفة على توفير مناصب عمل مستدامة ؛
- يتضح أن المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية لها علاقة ارتباط وسببية فيما بينها، وهذا ما يدل على الاختيار الجيد للمتغيرات المفسرة، حيث نجد: أن معدل التضخم يرتبط ارتباط سالب مع كل من النمو الاقتصادي وإجمالي القوة العاملة ووجود سببية في اتجاه واحد بينهما، لأن التغيرات في معدل النمو الاقتصادي غالبا ما تكون ناتجة عن ديناميكية نمو قطاع المحروقات المرتبطة خاصة بتطورات السوق العالمية، لذلك فإن التطور الإيجابي للبيئة المؤثرة على قطاع المحروقات يترتب عليها غالبا زيادة في الأجور ومخصصات الاستثمار في قطاعات النشاط الأخرى، تقابلها من جهة أخرى زيادة في

الواردات (تعويض النقص في العرض المحلي) لمقابلة الزيادة في الطلب، قد ظهر معدل الارتباط بين المؤشرين سالبا دلالة على أن تغير العرض الكلي المصاحب للزيادة في النمو هو أكبر من تغير الطلب وأن تأثير مؤشر النمو على التضخم ضعيف على العموم ، وبالنسبة لمتغيرة تراكم رأس المال الإجمالي فهي مرتبطة ارتباط سالب مع كل من متغيرات معدل البطالة والنمو الاقتصادي وإجمالي القوة العاملة، معامل إرتباط مؤشر معدل التراكم الرأسمالي بمعدل البطالة هو عكسي، فطبيعة هذه العلاقة العكسية تتوافق مع متطلبات النظرية الاقتصادية في كون أن زيادة الاستثمار في رأس المال الثابت تؤدي إلى زيادة العمالة بدرجات متفاوتة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وبالتالي انخفاض معدل البطالة، لكن ضعف العلاقة بينهما راجع بالأساس إلى أن زيادة التراكم في رأس المال الثابت هو مركز بالخصوص في قطاع الصناعة ذات المعامل التقني العالي، وضعيف في القطاعات المستوعبة للعمالة مثل قطاع الفلاحة والخدمات، أما متغيرة النمو الاقتصادي فهي مرتبطة ارتباط ضعيف وسالب مع متغيرة معدل البطالة، وهو يعكس من جهة طبيعة العلاقة العضوية بين المؤشرين التي تتميز بالأثر العكسي لتغير أحد المؤشرين على الآخر، لكن من جهة أخرى المستوى الضعيف لدرجة تأثير أحدهما على الآخر يرجع إلى التفاوت الكبير في حجم وديناميكية تغير المؤشرين، حيث يتجاوز معدل تغير حجم البطالة بكثير معدل تغير النمو الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى الضغط الكبير للنمو الديموغرافي وبالخصوص تركيبته العمرية، ووجود علاقة سببية متبادلة فيما بينهما وهما المتغيرتين الأساسيتين في الدراسة كما أن هناك ارتباط قوي جدا وموجب وسببية في اتجاه واحد بين النمو الاقتصادي وإجمالي القوة العاملة، وهذا يتماشى مع طبيعة متطلبات النظرية الاقتصادية، التي مفادها أن زيادة النمو الاقتصادي تؤدي إلى زيادة الاستثمار والعمالة، أما قوة العلاقة الارتباطية بينهما فتعني أن جزاء كبيرا من الزيادة في الناتج الوطني تذهب إلى تدعيم المجهود الاستثماري الذي يجر وراءه زيادة العمالة، لكن يظهر أن هذا المجهود غير كاف لامتصاص المعدلات المرتفعة من البطالة الموجودة في المجتمع والتي تتغذى بالخصوص من الضغط الديموغرافي؛

- بعد تقدير العلاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي وكذا تقدير أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية توصلنا إلى أن أغلبها مقبولة من الناحية الإحصائية والاقتصادية، وتبين وجود أثر سلبي بين معدل البطالة بإبطاء لسنة واحدة والنمو الاقتصادي، وهذا ما تؤكده النظرية الاقتصادية (قانون أوكان)، مما يعني أن تخفيض معدل البطالة بفترة إبطاء واحدة يساهم في زيادة معدل النمو، وهذا ما لا يتعارض مع النظرية الاقتصادية (قانون أوكان) ولعل القصور في تصور العلاقة بين النمو وانخفاض البطالة واعتبار أن النمو مهما كانت طبيعته ومصدره يؤدي إلى تخفيض البطالة يشكل أحد أكبر العوائق في الرؤيا لوضع السياسات الملائمة للقضاء على البطالة، ولأن النمو وحده لا يكفي لتخفيض البطالة. وللأسف أن كل السياسات تقريبا في البلدان العربية تركز على تخفيض نسبة البطالة من خلال زيادة

النمو، إلا أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وانخفاض نسبة البطالة لا يؤكد بالضرورة على وجود علاقة قوية بين النمو والبطالة وكذلك الأمر بالنسبة للسياسات الاقتصادية الموجهة لدعم النمو والتي يفترض أنها تساهم بشكل محسوس في امتصاص البطالة، ولكن غالبا ما تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي دون حدوث انخفاض كبير في نسبة البطالة، أما معلمة معدل التضخم فتأثيرها العكسي على النمو الاقتصادي يعني أن معدل التضخم يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك لتأثره المباشر على القدرة الشرائية، مما يؤدي على المدى المتوسط إلى انحسار الطلب (الاستهلاك والاستثمار) ويشكل بالتالي عنصرا كابحا للنمو الاقتصادي. أما معلمة تراكم رأس المال الإجمالي كنسبة من الناتج فتأثيرها موجب على النمو الاقتصادي وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية لأن التوسع في رأس المال الثابت يتيح إمكانية تحسين إنتاجية العمل، وزيادة الإنتاج وتوسع السوق الوطنية وبالتالي زيادة معدل النمو الإقتصادي، اذ أن تحسن فتحسين إنتاجية العمل يعتبر مصدرا كامنا كبيرا وفعالا من مصادر زيادة الثروة في المجتمع وعاملا هاما من عوامل زيادة الإنتاج، فلا شك أن تحسين مستوى إنتاجية العمل يعتبر مقياسا أمثليا لمدى فعالية وكفاءة أي نشاط إقتصادي سواء على المستوى الجزئي أو الكلي، كما يعتبر شرطا ضروريا لتحسين قدرته التنافسية، من هذا المنطلق فإن تراكم رأس المال سواء بالزيادة أو بالتجديد يساهم في تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على تحسين مستوى استغلال الموارد والطاقات الأخرى المتاحة، وبالتالي تحسين مستوى أداءه العام، أما في ما يتعلق بمعلمة القوى العاملة فتأثيرها موجب على النمو الاقتصادي وذلك بحكم أن التوسع في التوظيف يترتب عليه زيادة في الناتج سواء في قطاعات السلع أو في الخدمات، لكن ذلك يبقى مرتبطا بشروط القرار الاستثماري، وبالنسبة لحالة الاقتصاد الجزائري يعتمد حجم الاستثمار والعمالة في القطاع العام على عائدات قطاع المحروقات وما يخصص منه للإستثمار وخاصة في القطاعات المعتمدة تقليديا على العنصر البشري، أما بالنسبة لقطاع الأعمال الخاص فيعتمد التوسع في الاستثمار والعمالة على المناخ الاستثماري السائد وما يوفره من ظروف مواتية لإقدام هذا القطاع على المخاطرة، ويشكل الثقل الديموغرافي في الجزائر عنصرا إيجابيا بالنسبة لجانب عرض سوق العمل إذا ما توفرت الشروط الضرورية للإستثمار سواء في القطاع العام أو الخاص لكنه يشكل عائقا كبيرا أمام الاقتصاد الوطني في حالة تدهور شروط الاستثمار وذلك بالنظر للعبء الاجتماعي الكبير الناتج عن تزايد معدل البطالة.

II – المقترحات:

من خلال النتائج التي توصلنا إليها وبعد تحليل مختلف العناصر المركبة للدراسة يمكن أن نبني مجموعة من التصورات فيما يخص تحسين مستويات النمو الاقتصادي وجعله مصدراً هاماً من مصادر معالجة ظاهرة البطالة وهي:

❖ مراجعة السياسة الموجهة للقضاء على البطالة من خلال إيجاد آليات لخلق فرص العمل الدائمة والتي من شأنها أن تؤثر هي بدورها على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، ويجب التأكيد أيضا على ضرورة قبول معدل طبيعي للبطالة لا يؤثر تأثيرا مباشرا على الاقتصاد وهي النسبة التي يفترض أن يتم الحد من آثارها عبر السياسات الحكومة المستقبلية لتحفيز خلق فرص العمل والتشغيل، كما يفترض أن يتم الفصل بين سياسات دعم النمو وسياسات تخفيض نسب البطالة وذلك للإعتبارات التالية:

- إذا كان المجهود الاستثماري مركزا بالخصوص على القطاعات الاقتصادية ذات العامل الرأسمالي (التقني) العالي، أي ذات العامل البشري الضعيف، وهي غالبا قطاعات الصناعة، فإن ذلك لن يكون له آثارا كبيرة على العمالة وخاصة في بلد يعاني أصلا من معدل مرتفع للبطالة؛
- الاختلال الهيكلي للإقتصاد الجزائري يترتب عليه أن زيادة النمو في قطاع معين (إن حصلت) لاتجر وراءها زيادة النمو في القطاعات الأخرى، مما يعني أن عملية النمو التي يمكن أن تحصل في قطاع معين لا تجر وراءها نمو القطاعات الأخرى ولا تكون لها آثارا مضاعفة على الإنتاج والعمالة في هذه القطاعات لأن قطاعات النشاط الاقتصادي الوطنية مرتبطة عضويا بالإقتصاد العالمي أكثر مما هي مرتبطة ببعضها البعض وذلك لانخفاض مستوى اندماج الاقتصاد الوطني، فعملية إعادة الإنتاج الموسعة تتم خارج الإقتصاد الوطني وليس داخله، ومن هنا فإن المجهود الاستثماري في قطاع من القطاعات الوطنية وخاصة في القطاعات الصناعية لا يترتب عليه غالبا آثارا مضاعفة إيجابية في القطاعات الوطنية الأخرى، فزيادة الاستثمار في قطاع من القطاعات ينعكس في زيادة التوظيف والإنتاج في هذا القطاع ويتم ذلك من خلال زيادة الطلب على المواد الأولية، قطاع الغيار، التجهيزات، الخبرة التقنية وكل مستلزمات الإنتاج المستوردة غالبا من الدول أجنبية، وبالتالي فإن الآثار المضاعفة للنمو في أحد القطاعات الوطنية تترجم بزيادة الإنتاج والعمالة في اقتصاديات الدول الأجنبية.

❖ بالنظر لخصائص البيئة الاقتصادية الوطنية المتميزة بتفكك الهيكل الإقتصادي الوطني وارتباطه بالإقتصاد العالمي وبمعدل مرتفع للبطالة، الناتج بالخصوص عن الضغط الديموغرافي من جهة وعن قدرته الضعيفة على استيعاب العمالة من جهة أخرى، فإن الوصفة الفعالة للسياسة الاقتصادية الوطنية الهادفة إلى تدعيم النمو يجب أن تسعى إلى البحث عن المزيج الأمثل لعوامل النمو قصيرة المدى وتلك التي لها آثار بعيدة المدى، ثم تعمل على توظيفها بطريقة مثلى من أجل تحقيق النمو وفي نفس الوقت القضاء على البطالة، فالأولى تركز على القطاعات الاقتصادية ذات المردود الاقتصادي المباشر، خاصة القطاعات الجديدة غير المتوفرة حاليا في الاقتصاد الوطني وذلك بغية رفع نسبة اندماجه وتوسيع السوق الوطنية، بدون النظر إلى المردود التوظيفي (العمالة) لهذه القطاعات، أما العوامل الثانية فتتمثل في إعطاء أهمية مماثلة وربما أكبر للنهوض بالقطاعات المستوعبة للعنصر البشري (العمالة)

والتي عادة ما يكون مردودها الاقتصادي ضعيف في المدى القصير لكن آثارها الاقتصادية الكبيرة تظهر في المدى البعيد، هذه القطاعات مثل البني التحتية وتلك التي لها توجه اجتماعي مثل قطاعات التعليم، الصحة، النقل وغيرها أو قطاع الخدمات على اختلاف مجالاته. لذلك فإن الوصفة المثلى المنشودة تتمثل في تكامل الآليتين، أي استهداف النمو والبطالة في آن واحد: الأولى تؤدي إلى زيادة معدل النمو مع تحسين محدود في مستوى البطالة والثانية تساهم في تخفيض مستوى البطالة مع عدم إهمال النمو؛

- ❖ يستدعي تحسين جودة المشاريع العامة والحدّ من سوء التدبير تحسين آليات الحوكمة بتفعيل أجهزة الرقابة والمحاسبة، وتعزيز الدور الرقابي للبرلمان وتمكينه من تشكيل لجان لتقصّي الحقائق على إثر فضائح التلاعب بالمال العام، وتعزيز استقلالية القضاء وتمكينه من القيام بدوره كاملاً، وما لم تُقدِم الحكومة على هذه الإصلاحات، فإن حظوظ الإقلاع الاقتصادي ضئيلة جداً، على رغم ضخامة الموارد؛
- ❖ العمل على زيادة الأجور لأنها مصدر الطلب على السلع والخدمات سواءاً في القطاع العام أو القطاع الخاص وبما تتناسب مع ارتفاعات الأسعار ومستويات نمو الإنتاجية؛
- ❖ إن عدم استغلال الموارد المتاحة اليوم من أجل تطوير أنشطة اقتصادية ذات قدرة تنافسية خارج قطاع المحروقات، يعرّض الجزائر إلى أخطار كبرى مستقبلاً، ويستحيل الحفاظ على وتيرة الإنفاق الحكومي في حال حدوث هبوط مفاجئ في سعر برميل النفط من دون امتصاص الاحتياطي المودَع في صندوق ضبط الإيرادات ثم اللجوء إلى الاقتراض الخارجي؛
- ❖ إن الاستثمارات الحكومية شرط لازم، إلا أنه لا يكفي بمفرده لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة التي تبقى رهناً بمدى انخراط القطاع الخاص في الاستثمار والإنتاج والتشغيل، ويَفترِض بلوغ هذا الهدف إشراك القطاع الخاص عبر الحوار والتشاور حول أولويات الاستثمار العمومي في إطار إستراتيجية محدّدة للتنويع الاقتصادي، كما يقتضي أن تعمل الحكومة على إيجاد البيئة القانونية الملائمة من أجل تشجيع المبادرة الفردية، والاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية على حدٍّ سواء؛
- ❖ وضع سياسة صناعية ملائمة ذات استراتيجية اقتصادية شاملة في الأجل المتوسطة والبعيد، وتصميم حوافز كافية لتوجيه الموارد نحو قطاعات مختارة ذات قيمة مضافة عالية ومعرفة مكثّفة، كما يقتضي مراجعة السياسات الحكومية في مجالات الإنفاق وتحصيل الضرائب لجعلها أكثر إنصافاً، وتشمل هذه المراجعة سنّ ضرائب تصاعدية على الدخل، ومحاربة الاحتيال والتهرّب الضريبي، وإلغاء الإعفاءات غير المبرّرة؛
- ❖ يُعَدّ تنويع الاقتصاد أساسياً لإيجاد فرص العمل جديدة، خصوصاً في ظل الارتفاع المتنامي لأعداد الوافدين إلى سوق العمل، ولا يمكن الاستمرار في الاعتماد على القطاع العام الذي يُعَدّ أكبر مشغّل في

كثير من الدول العربية للتخفيف من معدلات البطالة المرتفعة وتنفيذ إصلاحات بهدف تسريع وتيرة النمو خارج قطاع المحروقات وإيجاد فرص عمل مستدامة لمواكبة الزيادة الفائقة في حجم قوة العمل؛

- ❖ وضع الأسس الكفيلة بضبط التضخم، عبر ترشيد سياسة الأجور، وينبغي التأكيد على أن سياسات التوظيف التي تقوم على منح المواطنين وظائف مستقرة وبأجور مرتفعة في القطاع الحكومي تُحدِث تشوّهات في أسواق العمل وتعيق الجهود المبذولة لتنمية القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد؛
- ❖ إعادة النظر في سياسات سوق العمل، فأنظمة النمو الحالية لا تخلق فرص عمل كافيةً والوظائف التي توجِدها تتّسم بأنها مؤقتة ومعظمها غير رسمي، بالإضافة إلى ذلك ينبغي الاستثمار في التعليم وأن تعالج الاحتياجات الرئيسة لسوق العمل بهدف تجنّب هدر الموارد؛
- ❖ السياسات التي تهدف إلى تسهيل دمج الباحثين عن وظائف في سوق العمل تكلّف حالياً أموالاً طائلةً ولا تقدّم إلا القليل من التغطية، ولا تترك إلا تأثيراً محدوداً، لذلك لا بد من إعادة النظر فيها، لتحسين فعاليتها وتوسيع نطاق تغطيتها لتشمل أكثر الشرائح هشاشة من العاطلين عن العمل؛
- ❖ التوجه نحو بناء استراتيجية أفضل من شأنها أن تولّد نموّاً مرتفعاً ومستداماً، وتخلق فرص عمل لائقةً ذات إنتاجيّة عالية، وتقوي القدرة التنافسية للصادرات في عالم تسوده العولمة والتنافسية على نحو متزايد.

III – افاق البحث:

بعد معالجة إشكالية بحثنا ومن خلال مسار التحليل الذي ركز عليه بحثنا، ظهرت لنا العديد من الجوانب والاشكاليات الجديرة بمواصلة البحث فيها لأهميتها النظرية والتطبيقية منها :

- ❖ تقييم استراتجيات سوق العمل لموجهة تحدي البطالة في الجزائر؛
- ❖ البطالة والسياسات الاقتصادية في الجزائر؛
- ❖ محددات سوق العمل في دول المغرب العربي؛
- ❖ تحليل اتجاهات البطالة في الوطن العربي ؛
- ❖ دور القوى العاملة في النمو الاقتصادي للدول العربية .

قائمة المراجع

❖ **المراجع باللغة العربية:**

الكتب:

1- أحمد حويتي، عبد المنعم بدر: " **علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي** "، مركز الدراسات والبحوث، مطابع أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1998.

2- أحمد رمضان نعمة الله، وآخرون: " **مبادئ الاقتصاد الكلي** "، الدار الجامعية، مصر، 2004 .

3- أحمد عارف العساف ومحمود حسين الوادي: " **التخطيط والتنمية الاقتصادية** "، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.

4- أحمد هني: " **اقتصاد الجزائر المستقلة** "، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1993.

5- أحمد هني: " **دروس في التحليل الاقتصادي الكلي** "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

6- أدم مهدى أحمد: " **الوجيز في الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي** "، الشركة العالمية للطباعة والنشر، الخرطوم، 1999.

7- أسامة بشير الدباغ، أُثيل عبد الجبار الجومرد: " **مقدمة في الاقتصاد الكلي** "، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2003.

8- أسامة السيد عبد السميع: " **مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية، الأسباب – الآثار الحلول** "، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.

9- إسماعيل شعباني: " **مقدمة في اقتصاد التنمية** "، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، 1997.

10- البلداوي عبد الحميد عبد المجيد: " **أساليب البحث العلمي والتحليل الإحصائي: التخطيط للبحث وجمع وتحليل البيانات يدويا باستخدام برنامج (SPSS)**"، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

11- بلعزوز بن على: " **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية** "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

12- ج.د.ن.ورسك: " **البطالة مشكلة سياسية اقتصادية** "، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، 1997.

13- جابر أحمد بسيوني، محمد محمود مهدلي: " **التنمية الاقتصادية: مفاهيم، نظريات، تطبيقات** "، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية – مصر، 2012.

14- جمال حلاوة، على صالح: " **مدخل إلى علم التنمية** " ، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

15- حربي محمد موسى عريقات: " **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي** " ، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 1997.

16- حسن جمال: " **مشكلة البطالة وعلاجها** "، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، دمشق، 2000.

17- خالد محمد الزواوي: " **البطالة في الوطن العربي، المشكلة .... والحل** "، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2004.

18- خالد محمد السواعي: " **أساسيات القياس الاقتصادي باستخدام (EViews)** "، دار المتنبي للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

19- روبرت صولو، ترجمة ليلى عبود: " **نظرية النمو** " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى، بيروت، 2003.

20- زكي رمزي: " **التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية** " ، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1996.

21- سالم عبد الحسن رسن: " **المداخل الأساسية للتنمية الاقتصادية** " ، دار الكتب الوطنية، الطبعة الأولى، ليبيا، 2000.

22- سميحة يونس: " **سياسات التشغيل أنماطها واتجاهاتها خرجي الجامعات واقع حال** " ، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

23- سيف الإسلام حسين عبد الباري: " **البطالة: الأسباب والمخاطر المترتبة عليها وكيفية علاجها في الإسلام** "، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية- مصر، 2012.

24- شيخي محمد: " **طرق الاقتصاد القياسي** "، دار الحامد، الطبعة الأولى، الأردن،2012.

25- صادق مهدي السعيد: " **العمل وتشغيل العمال والسكان والقوة العاملة** "، مطبعة مؤسسة الثقافة العمالية، بغداد، 1978.

26- صفوت عبد السلام عوض الله: " **التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية** "، دار النهضة العربية، مصر، 1997.

27- صلاح الدين نامق: " **نظريات النمو الاقتصادي** "، دار المعارف، مصر، 1965.

28- ضياء مجيد الموسوي: " **النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005.

29- طالب محمد عوض: " **مدخل إلى الاقتصاد الكلي** "، نشر بدعم معهد الدراسات المصرفية، عمان – الأردن، 2004 .

30- عارف دليلة وإسماعيل سفر:" **تاريخ الأفكار الاقتصادية** "، جامعة حلب، الطبعة الأولى، سوريا، 1977.

31- عبد الباسط وفاء: " **النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي، نظريات النمو الذاتي، دراسة تحليلية نقدية**"، دار النهضة العربية، مصر، 2000.

32- عبد القادر محمد عبد القادر عطية: " **اتجاهات حديثة في التنمية** "، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999.

33- عبد القادر محمد عبد القادر عطية: " **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق** "، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2000.

34- عبد اللطيف بن آشنهو: " **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962-1980)** " ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

35- عبد الله الصعيدي: " **النمو الاقتصادي والتوازن البيئي: تقييم أثر النشاط الاقتصادي على عناصر النظام البيئي** "، دار النهضة العربية، القاهرة ، مصر، 2002 .

36- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى: " **النقود والمصارف والأسواق المالية** "، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2004 .

37- عقيل جاسم عبد الله أبو رغيف، طارق عبد الحسين العكيلي: " **تخطيط الموارد البشرية** " ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.

38- علي جدوع الشرفات: " **التنمية الاقتصادية في العالم العربي : الواقع ... العوائق ..سبل النهوض** "، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان- الأردن،2010.

39- عمرو محي الدين: " **التخلف والتنمية** " ، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1975.

40- غازي محمود ذيب الزعبي: " **البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن (1989-2003)** " ، إصدارات منتدى الشمال للفكر والثقافة ومركز القرار المسئول للتنمية، طبع بدعم من وزارة الثقافة، عالم الكتب الحديثة، الأردن،2009.

41- فايز إبراهيم الحبيب: " **نظريات التنمية والنمو الاقتصادي** "، عمادة شؤون المكاتب، جامعة الملك سعود، الرياض، 1985.

42- فتحي عطية السيد مصطفى: " **الحلول العملية لعلاج مشكلة البطالة في مصر**"، مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2012.

43- فريدريك م . شرر، ترجمة علي أبو عمشة: " **نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي** " ، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، الرياض، 2002 .

44- فليح حسن خلف: " **التنمية والتخطيط الاقتصادي** "، عالم الكتب الحديثة، الطبعة الأولى، الأردن، 2006.

45- كامل بكري: " **التنمية الاقتصادية** " ، دار النهضة العربية، بيروت- لبنان، 1986.

46- لؤي أديب سليمان العيسى: " **الفساد الإداري والبطالة** "، دار الكندي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009 .

47- ماهر أبو المعاطى علي: " **الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة، معالجة محليا ودولية وعالمية لقضايا التنمية** "، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية- مصر، 2012.

48- المحجوب رفعت: " **الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلد الأخذة بالنمو**"، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1980.

49- محمد بلقاسم حسن بهلول: " **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية (تشريح وضعية)**"، مطبعة حلب، الجزائر، 1993.

50- محمد بلقاسم حسن بهلول: " **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر: إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني** "، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

51- محمد شريف إلمان: " **محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي** "، منشورات برتي، الجزائر، 1994.

52- محمد صالح تركي القريشي: " **علم اقتصاد التنمية** "، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.

53- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون: " **التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية** "، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2006.

54- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف: " **التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية** "، قسم الاقتصاد- كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية، مصر، 2003.

55- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثى: " **التنمية الاقتصادية: مفهومها؛ نظرياتها؛ سياساتها**"، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2004.

56- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد: " **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**"، مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.

57- محمد ناجي حسن خليفة: " **النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم**"، دار القاهرة، القاهرة،2001.

58- مداني بن شهرة: " **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية** "، دار الحامد للنشر، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، 2009.

59- مدحت القريشي: " **التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات** " ، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.

60- مدحت مصطفى، سهير عبد العزيز أحمد: "**النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**"، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية- مصر، 1999.

61- مدسيار معروف: " **تحليل الاقتصاد الكلي** " ، دار صفاء، عمان- الأردن ، 2005.

62- ميشيل ب. تودارو، ترجمة محمود حسن حسيني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق: " **التنمية الاقتصادية** " ، دار المريخ للنشر، الرياض- المملكة العربية السعودية، 2006.

63- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب: " **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**" ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

64- نعمة الله نجيب إبراهيم: " **نظرية اقتصاد العمل** "، دار الجمعية للطباعة، مصر،1997.

65- الهادي الخالدي: " **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي** " ، دار هومة، الجزائر، 1996.

66- هوشيار معروف: " **تحليل الاقتصاد الكلي** "، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2005.

الأطروحات:

67- أحمد بودغدغ: " **سوق العمل والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية وقياسية 1970-2012** "، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، السنة الجامعية 2014-2015.

68- البشير عبد الكريم: " **محددات البطالة دراسة اقتصادية قياسية حالة الجزائر**" ، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء سابقا، الجزائر، جوان 2003.

69- بلقاسم سلاطنية: " **التكوين المهني وسياسة التشغيل في الجزائر** "، أطروحة دكتورة دولة في علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، الجزائر، السنة الجامعية 1995 - 1996.

70- بوصافي كمال: " **حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية** " ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2006.

71- دحماني محمد ادريوش: " **إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل** " ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2012 - 2013.

72- سايح بوزيد: " **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2012 - 2013.

73- عبد الله بلوناس: " **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية** "، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2004 - 2005.

74- قصاب سعدية: " **إختلالات سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر** "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2006.

75- محفوظ مراد: " **الخوصصة وتأثيرها على معدل البطالة: دراسة حالة الجزائر**" ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2013 - 2014.

المجلات والدوريات العلمية:

76- أحمد عباس عبد الله المحمدي: " **البطالة في الدول العربية الأسباب والمعالجات** "، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الخامسة، العدد 15، العراق، 2007.

77- أوديا واجل، ترجمة عثمان مصطفى: " **إعادة النظر في الفقر: تعريفه ومقاييسه** "، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، عدد 171، لبنان، مارس 2002.

78- بتول مطر عبادي الجبوري: " **البطالة في مصر؛ واقعها والأفاق المستقبلية لحلها** "، دورية فصلية علمية تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، المجلد 9، العدد 4، العراق، 2007.

79- بدر شحادة حمدان: " **أثر العمالة على النمو الاقتصادي في فلسطين** " ، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1، غزة، 2013 .

80- البشير عبد الكريم: " **دلالات معدل البطالة والعمالة و مصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل** "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف- الجزائر، 2009 .

81- بودلال علي: " **مكانة وأهمية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دفاتر (MECAS)** "، مخبر بحث: إدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان- الجزائر، 2006.

82- رحيم حسين: " **سياسات التشغيل في الجزائر: تحليل وتقيم** "، ملف موضوعات في الاقتصاد الجزائري، مجلة بحوث اقتصادية عربية، صدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 62، جويلية 2013.

83- رمزي زكي: " **الاقتصاد السياسي للبطالة** "، مجلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، أكتوبر 1998.

84- سحر أحمد حسن: " **مشكلة البطالة وآليات العلاج (دراسة تطبيقية مقارنة بين حالتي مصر وماليزيا بين 1991 و 2013)** "، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد المزدوج 69 – 70، مركز دراسات الوحدة العربية، 2015، من الموقع:

http://www.caus.org.lb/PDF/PublicationContents/bouhothaqtisadiah_69_70%20almouhtwa.pdf ، تاريخ الاطلاع: 02/12 / 2016.

85- شيبي عبد الرحيم، شكوري محمد: " **سوق العمل بالجزائر وأثر السياسات الاقتصادية التجميعية على معدلات البطالة** "، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، عدد خاص بعنوان أزمة البطالة في الدول العربية، المجلد 10، العدد 2، الكويت، 2008.

86- علواش وردة: " **دراسة قياسية لأثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر**"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية دورية دولية محكمة تصدرها جامعة حسيبة بن بوعلى الشلف- الجزائر، العدد 12، جوان 2014 .

87- عماد موسى: " **النمو الاقتصادي و البطالة في الدول العربية: مدى ملائمة قانون أوكان**" ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، عدد خاص: أزمة البطالة في الدول العربية، مجلد 10، العدد 2 ، الكويت، جويلية 2008 .

88- قدور بن نافلة، محمد بن مريم: " **أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر، دراسة قياسية وفق نموذج أوكان / غوردن للفترة 1970 -2012** "، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 17 ، العدد 1، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، جانفي 2015.

89- مجدي الشربجي: " **أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلى الشلف – الجزائر، العدد السادس، 2009.

90- محمد مسعي: " **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثارها على النمو** "، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة- الجزائر، 2012.

91- محمد ناجي حسن خليفة: " **البطالة والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية** "، مجلة البحوث الإدارية، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، السنة 24 ، العدد3، جويلية 2006.

92- مكيد علي: " **وضعية الدول النامية في الاقتصاد العالمي**"، حوليات جامعة الجزائر، العدد 16، جانفي 2006.

93- مهدي صالح داوي: " **نتائج التفسيرات الاقتصادية للبطالة مع إشارة لواقع البطالة العربية** "، مجلة ديالى العدد 28، جامعة ديالى، العراق، 2008.

94- نبيل بوفليح: " **دراسة تقيميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر خلال الفترة 2000 -2010** "، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف- الجزائر، 2012.

<u>الملتقيات و المؤتمرات والأوراق البحثية</u>:

95- برودي نعيمة: " **الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الهيكلية والإنعاش الاقتصادي ومطرقة التعديل الهيكلي** "، مداخلة في الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس- الجزائر، يومي 04- 05 ديسمبر 2006.

96- بشراير عمران و تهتان موراد: " **أثر القطاع العام على البطالة في الدول العربية، دراسة قياسية بإستعمال نماذج بانال** " ، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

97- البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، مداخلة بعنوان: " **قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي، حالة الاقتصاد الجزائري**"، منتدى الاقتصاديين المغاربة، ص 10، من الموقع: www.univ-chlef.dz/ar/seminaires.../com_8.pdf تاريخ الاطلاع: 2014/07/15.

98- جميل أحمد محمود خضر، وآخرون: " **البطالة: الأسباب والآثار وتقييم السياسات الحالية وآليات العلاج المقترحة في ضوء المستجدات** "، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2013.

99- حازم الببلاوي: " **سوق العمل ومشاكل البطالة في البلدان العربية** "، الندوة السنوية المشتركة (الرابعة عشر) ، صندوق النقد العربي، أبو ظبي 2-3 نوفمبر، 2002.

100- الحسن عاشي: " **سوق العمل في المنطقة المغاربية: الهياكل والمؤسسات والسياسات** "، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ملتقى دولي، الرباط، 2010، متوفر على الموقع: http://carnegie-mec.org تاريخ الاطلاع: 10 /2014/11.

101- حسين الطلافحة: " **حلقة نقاشية حول: حل معضلة بطالة المتعلمين في البلدان العربية**"، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 18 جانفي 2012.

102- خليل حسن خليل: " **محاضرات في التنمية الاقتصادية، معهد الدراسات العربية العالية** "، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1963.

103- ربيع نصر: " **رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا** "، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، تستند الورقة هذه إلى حد كبير إلى البحث المقدم من المؤلف إلى هيئة تخطيط الدولة عام 2004.

104- روابح عبد الباقي وعلى همال: " **أثر إعادة الهيكلة الصناعة على سوق العمل في الجزائر** "، الملتقى الدولي حول برامج التصحيح الهيكلي والمسألة الاجتماعية، جامعة قسنطينة، الجزائر، يومي: 29 - 30 ماي 2000.

105- شيبي عبد الرحيم و شكوري محمد: " **البطالة في الجزائر مقاربة تحليلية وقياسية** "، المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية، القاهرة، مصر (17-18 مارس 2008).

106- عبلة عبد الحميد بخاري: " **التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية**"، الجزء الثالث، الدار العربية، مصر، 2009.

107- عبلة عبد الحميد بخاري: " **تنمية وتخطيط** "، 2009، من الموقع: www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/DP2.ppt ، تاريخ الاطلاع: 09 / 07 / 2014.

108- عصام خوري، عدنان سليمان: " **التنمية الاقتصادية: دراسة في التخلف والتنمية**"، الطبعة الخامسة، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2001.

109- قويدر بوطالب: " **الإصلاحات الاقتصادية والتشغيل في الدول المغرب العربي** "، متطلبات التنمية في الشرق الأوسط في ظل المستجدات المحلية والعالمية، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أوراق الندوة ومداولاتها، الإسماعلية- مصر، يومي 24- 26 سبتمبر 2006.

110- مختاري فيصل: " **العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي والآثار على السياسات الاقتصادية** "، من الموقع:

www.kantakji.com/media/4130/7841.doc ، تاريخ الاطلاع: 21 / 05 / 2014

111- مشكلة البطالة في الوطن العربي، دراسة استطلاعية، معهد البحوث والدراسات العربية،القاهرة، 1992.

112- وليد ناجي الحالي: " **دراسة بحثية حول البطالة** "، مقدمة إلى الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، 2008.

113- يوسف قريشي، إلياس بن ساسي: " **مؤشرات التنمية البشرية: المفهوم، الأساسيات، الحساب**"، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة- الجزائر، يومي 09 - 10 مارس 2004.

التقارير:

114- برنامج الأمم المتحدة ، **تقرير عن التنمية البشرية لعام 2005**.

115- **البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة (2005 ــ 2009)**، أفريل 2005 ، مجلس الأمة.

116- بنك الجزائر، **التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر**، 2005.

117- **تقارير بنك الجزائر**، سنوات 2006، 2010، 2012 و2014.

118- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004**، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

119- **التقرير العام للمخطط الخماسي الأول (1980 -1984)**، وزارة التخطيط والتنمية العمرانية.

120- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، " **الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني سنة 2004**"،الجزائر، 2005.

121- تقرير المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي: " **مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001** "، الجزائر، جوان 2002.

122- تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: " **مشروع تقويم حول أجهزة التشغيل في الجزائر**"، 2002.

123- تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: " **الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي** "، الجزائر، 1998.

124-تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: " **التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000** "، الجزائر، 2001.

125-تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: " **تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2004** " الجزائر، 2005.

126-تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: " **مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي**"، الجزائر، نوفمبر 1998.

127-تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: " **مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004**"، الدورة العامة العادية الخامسة والعشرون، الجزائر ديسمبر 2004.

128-تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مشروع تقرير حول: " **الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001** "، الجزائر، جوان 2002.

129-تقرير عن التنمية في العالم، **الفقر**، البنك الدولي، 1990.

130-الديوان الوطني للإحصائيات، **حصيلة إحصائية حول التشغيل من (1962 – 2011)**.

131- غوارتيني جيمس، لوسون روبرت: " **التقرير السنوي للحرية الاقتصادية في العالم** "، كندا، 2006.

132-فارس بن جرادي وآخرون: " **شبكات الحماية الاجتماعية تجارب بعض الدول العربية** "، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.

133-كريم النشاشيبي وآخرون: " **الجزائر، تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحول إلى اقتصاد السوق** "، صندوق النقد الدولي، واشنطن 1998.

134-منظمة العمل الدولية، **تقرير عام لجنة الخبراء حول تطبيق الاتفاقيات والتوصيات الخاصة بحقوق العمال لعام 2006**.

135-وزارة الاستشراف و الإحصائيات، **تقرير حول تطور الاقتصاد الوطني لسنة 2011** ، أفريل 2012.

136-وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي: " **إستراتيجية ترقية التشغيل ومحاربة البطالة** "، ملف صحفي، الجزائر،2008 .

137-وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، **نشريه المعلومات الإحصائية رقم 16**، الجزائر، 2009.

❖ المراجع باللغة الأجنبية:

Ouvrages :

1- Abd ElKader Sid Ahmed : « **Croissance et Développement** » ,OPU, Algérie,1981.
2- Abdelhamid BRAHIMI **: « l'économie Algérienne »** , Office des publications universitaires, Algérie, 1991 .
3- ARROUS Jean : « **Croissance et fluctuation** » , Dalloz , paris ,1991.
4- AYDALOT P : **« Essai sur la théorie de développement »**, Cujas, Paris,1975.
5- BENACHENHOU A : **« Formation du sous dévelopement en Algérie »,** SNED, Algérie, 1978.
6- CAFFARD(Jean – Luc) : « **Croissance et fluctuations économiques** », Montchrestien , paris ,1994.
7- Chris Mulhearn, Howard R. Vane and James Eden : « **Economics for Business**», Palgrave, 2001.
8- D.Begg et Autres: « **Macroéconomie »**, Edition Dunod, Paris, 2002
9- David .G.Klein Baum , Lawrence . L.Kupper : **« Applied Regression Analysis and other Multivariate Method »** , Duxbury ,1977.
10-E.Malinvaud : « **Théorie Macroeconomique** », édition: conjoncturelles bondas, Paris1982.
11-GAILLARD C : **« Economie et droit de développemnt** », SNED, Algérie, 1982.
12-Guellec Dominique et Ralle Pierre : **« les nouvelles théories de la croissance »**, édition la découvert , paris , 1996.
13-Hocine Benissad : « **Algérie restauration et reformes économiques** » , OPU , Alger ,1994.
14-J .P.Gourlaouen : « **économie de l'entreprise à l'économie nationale** », Vuibert ,Paris, 1986 .
15-J.M.Bourouche,G.Saporta : « **L'analyse Des Données »** , Collection Que sais-je,PUF, Paris, 1980.
16-Jean-Pierre Crauser, Yannis Harvatopoules, Philippe Sarnin **: « Guide pratique d'analyse des données » ,** Institut de la recherche de l'entreprise , Lyon, 1989 .
17-Kindleberger, Charles P : « **economic development »,** second edition **,** Mcgrow Hill Book Company Inc, New York ,1965.
18-LAMBERT D-C **: « Les economies des pays du tiers monde** », A. Colin, Paris, 1974.
19-M.Jambu : **« Exploitation Information et Statistique Des Données** »,Ed Dunod, paris, 1989.
20-Maré Nouchi **: « croissance - histoire économique-» ,**édition Hazan ,paris , 1990 .
21-MEBTOUL A **: « Introduction au processus de sous-développement »,** OPU, Algérie, 1982.

22-Michael BURDA, Charles WYPLOSZ : « **Macroéconomie une perspective européenne »** 3eme édition, traduction de la 3eme par Jean HAROUD,édition De Boeck, Paris, 2003.
23-Michael p Todaro: **« Economic Development »**, Seventh Edition, Long Man , 2000.
24-Michel Jambu : **« Méthodes de base de l'analyse des données »** ,édition Eyrolles, paris, 1999.
25-Mohamed Saib Musette, Mohamed Arezki Isli et Necer-Eddine Hammouda **: « Marché du travail en Algérie » ,** Bit, Alger 2003.
26-Mustapha MEKIDECHE : « **L'Algérie ente économie de rente et économie émergente 1986 -1999 »** , édition dahlab ,Alger ,2000 .
27-Paul A .Samuelson, William D.Nordhous : « **Economics** », Fourteenth , edition ,by McGraw-Hill.inc.1992.
28-Régis Bourbonnais **: « Econométrie. Manuel et Exercices corrigés** », Dunod, 6 ème édition , Paris , 2005.
29-Robert J barro .X. Sala .I. Martin: **« la croissance économique »,** traduit par Fabrice Mazrolle, Ediscience internationale, paris, 1996.
30-Robert Solow: **« gouth theory; An Exposition »**, oxford University press, New York, 2nd edition, 2000.
31-Salles et Wolff : **« Croissance et Développement »** , dunod, paris, 2000.
32-SAMIR Amin **: « Accumulation à l'échelle mondiale »,** Edition Anthropos, Paris, 1970.
33-Sandrine LARDIC, Valérie MIGNON : **« Econométrie des Séries Temporelles Macroéconomie et Financières »** , Economica ,Paris ,2002.
34-Tremblay. R: **« Macroéconomique modernes: théories et réalité »** , Edition Etudes vivantes, Québec, 1992.

Revues et Rapports :

35-Ahmed BOUYACOUB : « **emploi formation et employabilité en Algérie quelle problématique** ? » conférence euro maghrébine sue la formation l'emploi et l'employabilité, Alger Le : 27 – 29 Avril 2002.
36-Amable Pruno et Guellec dominique : **« les théories de la croissance endogène »**,Revue d'économie politique , N3, mai/juin 1992 .
37-ARTUS Patrick –KAABI Moncef **: « Dépenses publique , progrés technique et croissance »** , Rev . eco .vol 44-No2- mars 1993 .
38-Banque d'Algérie: « **Rapport 2010, Evolution Economique et Monétaire en Algerie »** , juillet 2011.
39-Banque d'Algérie, Rapport 2012, « **Evolution Economique et Monétaire en Algerie »** , juillet 2013 .
40-Banque d'Algérie, rapport 2003, Avril 2004.
41-Barreto, H. and Howland, F: « **There Are Two Okun's Law Relationships between Output and Unemployment»** ,

1993 ,http://web.ntpu.edu.tw/~tsair/2Research/Papers/okun/There%20are%20two%20Okun's%20relationship.pdf. Date de consultation : 15 /05 /2014.

42-Chantal BERNARD,Jacques CHARMES: « **Le marché du travail dans les économies du Maghreb à la veille de l'ouverture euro-méditerranéenne** » (quelques comparaisons avec les PECO),colloque de Tunis , Le : 28-29 janvier 1999.

43-Eduardo Loría and Leobardo de Jesús: « **The Robustness of Okun's Law: Evidence from Mexico. A Quarterly validation», 1985.1–2006.4 "** . en G. Ángeles, I. Perrotini y H. Ríos (ed.). Market Liberalism, Growth, and Economic Development in Latin America. Routledge. Gran Bretaña . 2007 . http://www.economia.unam.mx/profesores/eloria/PDFs/Articulos/the_robustness_of-okuns_law.pdf , consulté le: 15/02/2015.

44-Engemann, K. M. and Owyang, M. T: «**Whatever happened to the Business Cycle? A Bayesian Analysis of Jobless Recoveries**», 2007, http://research.stlouisfed.org/wp/2007/2007-013.pdf. consulté le: 16 / 05 /2014.

45-Fomby T: « **Advanced Econometric Methods**» , Springer-v , Berlin , 1984 .

46- Fuad M. Kreishan : « **Economic Growth and Unemployment: An Empirical Analysis**» , Journal of Social Sciences , 2010, http://thescipub.com/PDF/jssp.2011.228.231.pdf , consulté le : 12/04/2015 .

47-Gourieroux C : **« Séries temporelles et modèles dynamique »** , Economica , Paris , 1990 .

48-Gouvernement Algérien, « **Algérie 2ème Rapport National sur les objectifs du millénaire pour le développement »**, septembre 2010.

49-Green A , william H **:** « **Econometric Analysis**» , N-Y ,2000 .

50-Hamad A. Al-Ghannam : « **The Relationship between Economic Growth and Employment in Saudi Private Firms** » , Saudi Economic Association, economic studies, volume 5, 9. King Saud University.2003 . file:///C:/Users/discovery/Downloads/The_Relationship_between_Economic_Growth_and_Empl.pdf, consulté le: 22/04/2015 .

51-Hamilton J .D : « **Time Séries analysis** » , Princton Univ , Press , New Jersey , 1994 .

52-Harris. R. and B. Silverstone : « **Testing for asymmetry in Okun's law: A cross−country comparison**».Economics Bulletin. Vol. 5. No. 2. 2001 , http://www.accessecon.com/pubs/EBFT08/2001/Volume5/EB01E00001A.pdf, consulté le : 05/02/2015.

53-Johansen S : « **Statistical analysis of Cointegrating Vectors** » , Journal of economic dynamics and control , 1988 . N012 .

54-Johnston J : « **Méthodes économétriques** » , Tome 1 ,2 , economica , Paris , 1988 .

55-Kamgnia, B. D: « **Growth-Employment Nexus: What are the Specificities inAfrica**?»,2006,http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Knowledge/09484250-EN-GROWTH-EMPLOYMENT-NEXUS-WHAT-ARE-THE-SPECIFICITIES-IN-AFRICA.PDF. consulté le : 16 /05 /2014.

56-Lester C. Thurow: Dangerous Currents: « **The State of Economics** », Oxford University Press, 1983.

57-M.Zagler: « **A vecter error correction model of economic growth and unemployment in major European countries and an analysis of Okun's law** », Applied Econometrics and International Development. AEEADE. Vol. 3.No.3. 2003 . http://www.usc.es/economet/reviews/aeid336.pdf, consulté le: 07/02/2015.

58-Maatouk Bellataf: « **Algérie Quelques effets socio-économiques**» colloque P.A.S Et perspectives de l'économie algérienne, audru-cread, Alger 1998.

59-Martin F. J. Prachowny: « **Okun's Law; Theoretical Foundations and Revised Estimates**». The Review of Economics and Statistics.Vol.75.No.2.1993.http://issuu.com/tvranes/docs/book_of_proceedings_2013_msphere_d, consulté le : 07/02/2015.

60-Massé, P: « **Jobless Recovery: Is it Really Happening?** » 1995,http://www.hrsdc.gc.ca/en/cs/sp/hrsd/prc/publications/research/1995-000009/1995-000009.pdf. consulté le : 16 /05 /2014.

61-Mdu Biyase and Lumengo Bonga-Bonga: « **South Africa's Growth Paradox**» 2007 , DEGIT Conference Papers c012_043, DEGIT, Dynamics, EconomicGrowth,and.International.Trade,http://degit.sam.sdu.dk/papers/degit_12/C012_043.pdf , consulté le : 17/02/2015.

62-Media Bank , Banque d'Algérie, Décembre / Janvier 2001.

63-Olivier Blanchard: « **European unemployment –the evaluation of facts and measurement**» IDEAS –Working paper 05-24 Massachusetts Institute of Technology October 10,2005 .

64-ONS et Ministère de l'agriculture et du développement rural. « **Rapport sur la situation du secteur agricole**». Direction des statistiques agricoles et des systèmes d'information, 2008.

65-ONS **:** Rapport ; Activité, Emploi et chômage AU 4éme Trimestre 2012 , N^{0}651 .

66-ONS **:** Rapport ; Activité, Emploi et chômage AU 4éme Trimestre 2013 , N^{0}653 .

67-ONS **:** Rapport ; Activité, Emploi et chômage en septembre 2014 , N^0 683 .

68-ONS **:** Rapport ; Activité, Emploi et chômage en septembre 2015 , N^0 726 .

69-Ozlem ,Onaran : « **Jobless Growth in the Central and Eastern European Countries: A Country Specific Panel Data Analysis for the Manufacturing Industry,**»2007 **,**http://www.peri.umass.edu/fileadmin/pdf/working_papers/working_papers_151-200/WP165.pdf, consulté le : 17/02/2015 .

70-Peter J.Klenow, Andrés Rodriguez-clare: « **Externalities and growth** » ; North Holland Press, Amsterdam. December 2004.

71-Philippe Aghion and Peter Howitt: « **Growth and Unemployment**» **.** The Review of Economic Studies. Vol. 61. No. 3 (July. 1994). http://www.jstor.org/stable/2297900?seq=1#page_scan_tab_contents, consulté le : 07/02/2015 .

72- Rapport CNES(Conseil National Economique et Social) : **« Projet de rapport sur la situation économique 2ème semestre 1998 »** Mai 1999.

73-Rapport CNES: « **Rapport sur les systèmes des relations de travail dans le contexte de l'ajustement structurel »** , Alger, Avril 1998.

74-Rapport CNES, « **Rapport national sur le développement humain»** , Algérie, 2006.

75-Rapport Conseil national économique et social (CNES) : « **Avis relatif au projet de plan national de lutte contre le chomage : Alger »** ,11 éme session , juillet 1998.

76-Rapport Conseil National Economique et Social : « **Rapport forum international sur l'emploi des jeunes, recueil sur le chômage et l'emploi des jeunes : Alger »**, 11-13 Mars 1996.

77-Rapport Conseil National Economique et Social, « **Rapport forum international sur l'emploi des jeunes, recueil sur le chômage et l'emploi des jeunes** : Alger » , 11-13 Mars 1996.

78-Richard Harris and Brian Silverstone: « **Asymmetric Adjustment of Unemployment and Output in New Zealand : Rediscovering Okun's Law**», university of Waikato, Department of Economics.Working Paper in Economics,Number 2/00 , 2000. http://hdl.handle.net/10289/1663 , consulté le: 10/02/2015.

79-R. W. Solow: « **A Contribution to The Theory of Economic Growth»,** in: Quarterly Jouranl of Economics, No. 70, February 1956.

80-Saïd Mussette, Nacer eddine Hammouda: « **Élément de réflexion pour une évaluation des effets de PAS sur le marché du travail algérien**», Colloque du P.A.S et perspectives de l'économie algérienne, ANDRU-cread, alger ,1998.

81-Services du chef du government , Le plan de la relance économique 2001-2004 , « **les composantes du programme**», Alger, les 25-27 juin 2005.

82-Seyfried, W: « **Examining the Relationship between Employment and Economic Growth in the Largest Stats** » 2005 **,** http://www.ser.tcu.edu/2005/SER2005%20Seyfried%2013-24.pdf , consulté le : 17/02/2015.

83-Soson Grant : « **Economic Growth and Business Cycles**», studies in economic and business series, Heinemann Library,1999.

84-Tara M. Sinclair: « **Permanent and Transitory Movements in Output and Unemployment: Okun's Law Persists**». Job Market Paper. Western Economic Association International 79th Annual Conference in Vancouver. October 10. 2004 http://www3.nd.edu/~meg/MEG2004/Sinclair-Tara.pdf. , consulté le : 10/02/2015.

85-TRIPIER Fabien : « **The dynamic correlation between growth and unemployme** » ,Economics.bulletin.Vol.5.No.4.2002.http://www.researchgate.net/publication/4884857_The_Dynamic_Correlation_Between_Growth_and_Unemployment , consulté le: 05/02/2015.

86-Villaverde, J. and Maza, A: « **The Robustness of Okun's Law in Spain Regional.Evidence**»http://www.accessecon.com/pubs/EB/2007/Volume18/EB-07R10005A.pdf. 2007. consulté le : 15 / 05 /2014 .

87-Y.Hsing: « **Unemployment and the GNP gap;Okun's law revisited**» Eastern.Economic.Journal.Vol.XVII.No.4.1991 .http://college.holycross.edu/RePEc/eej/Archive/Volume17/V17N4P409_416.pdf, consulté le : 05/02/2015.

88-Zakane Ahmed: « **Dépenses publiques productives et dynamique de croissance , approches théoriques et empiriques appliquée au cas de l'Algérie »** , séminaire internationale sur la problématique de la croissance au pays du MENA , université d'Alger ,14/15 novembre 2005.

89-Zaleha Mohamed Noor, Norashidah Mohamed Nor and Judhiana Abdul Ghani: « **The Relationship between Output and Unemployment in Malaysia: Does Okun's Law exist?**», International Journal of Economics and Management , 2007. http://econ.upm.edu.my/ijem/vol1no3/bab02.pdf , consulté le : 08/04/2015.

Site Internet :

1- **www. premier-ministre.gov.dz** (بوابة الوزير الأول)

2- **www.amc.org** (صندوق النقد العربي)

3- **www.andi.dz/index.php/ar** (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار)

4- **www.angem.dz** (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر)

5- **www.api.org** (المعهد العربي للتخطيط)

6- **www.cnes.dz** (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي)

7- **www.imf.org** (صندوق النقد الدولي)

8- **www.marw.dz** (وزارة الشؤون الدينية والأوقاف)

9- **www.mf.gov.dz** (وزارة المالية)

10- **www.mtess.gov.dz** (وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي)

11- **www.ons.dz** (الديوان الوطني للإحصائيات)

12- **www.worldbank.org** (البنك الدولي)

الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	توزيع المشتغلون والبطالون حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس	311
02	توزيع المشتغلون والبطالون حسب الفئات العمرية	312
03	معدلات النمو الاقتصادي والبطالة لبعض الدول العربية خلال الفترة (2000 – 2013)	313
04	طريقة تحليل المركبات الرئيسية (ACP)	314
05	معطيات الدراسة ومخرجات برنامج (SPSS.Statistics.v22)	319
06	نتائج إختبار السببية	322
07	نتائج إختبار الجذر الأحادي	324
08	تطبيق نموذج تصحيح الخطأ (ECM)	335
09	تطبيق نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM)	336
01-09	تحديد درجة التأخير المثلى للاختبار جوهنسون	336
02-09	نتائج اختبار التكامل المتزامن لجوهنسون	336
03-09	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM)	337
10	إختبار جودة أداء النموذج (VECM)	339
01-10	نتائج اختبار (Ljung-box) لبواقي التقدير	339
02-10	اختبار الإنحدار الذاتي المشروط بعدم ثبات التباين(Heteroskedasticity test: ARCH)	340
03-10	اختبار " جاك ـ بيرا " (Jarque Bera)، للتوزيع الطبيعي للبواقي	341
11	دوال الإستجابة وتحليل التباين	341
12	الإطار النظري للأساليب القياسية المستخدمة لتحليل النموذج	343
01-12	اختبارات الجذر الوحدوي	343
02-12	التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)	345
03-12	التكامل المشترك بين k متغير وتقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM)	346
04-12	السببية	349

الملحق رقم (01): توزيع المشتغلون والبطالون حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس (2000-2015)

السنوات	السكان المشتغلون											الوحدة: بالآلاف
	حضري						ريفي					
	ذكور	%	إناث	%	المجموع	%	ذكور	%	إناث	%	المجموع	%
2000	3098	81 ,9	685	18,1	3783	100	2284	95,3	112	4,7	2396	100
2001	2934	81,7	656	18,3	3590	100	2411	91,4	227	8,6	2638	100
2003	3131	80,5	754	19,5	3886	100	2619	93,7	178	6,3	2793	100
2004	3606	79,3	941	20,7	4548	100	2832	87,1	418	12,9	3250	100
2005	3972	82,3	853	17,9	4826	100	2898	90	320	10	3218	100
2006	4287	81	1002	19	5289	100	3084	86,1	493	13,9	3578	100
2007	4244	80,2	1044	19,8	5288	100	3003	90,8	302	9,2	3305	100
2008	6460	83,3	1289	16,7	7749	100	1280	91,6	139	8,4	1397	100
2009	5460	82,4	1167	17,6	6627	100	2565	90,1	280	9,9	2845	100
2010	5234	82,3	1126	17,7	6360	100	3027	89,7	348	10,3	3375	100
2011	5062	80,4	1235	19,6	6297	100	2976	90,1	326	9,9	3302	100
2012	5500	80	1368	20	6868	100	2893	87,6	410	12,4	3302	100
2013	5789	79,8	1464	20,2	7252	100	3096	87,5	440	12,5	3536	100
2014	5528	80,5	1334	19,5	6862	100	2988	88,5	389	11,5	3377	100
2015	5673	78,8	1530	21,2	7203	100	2987	88,0	404	12	3391	100
السنوات	**السكان البطالون**											**الوحدة: بالآلاف**
	حضري						**ريفي**					
	ذكور	**%**	**إناث**	**%**	**المجموع**	**%**	**ذكور**	**%**	**إناث**	**%**	**المجموع**	**%**
2000	1340	85	236	15	1577	100	884	94,7	49	5,3	933	100
2001	1127	77,5	327	22,5	1455	100	807	91,3	76	8,7	884	100
2003	995	81,4	227	18,6	1223	100	763	89,3	91	10,7	855	100
2004	790	79,5	303	20,5	994	100	579	85,6	97	14,4	677	100
2005	656	78,6	178	21,4	835	100	542	88,5	70	11,5	613	100
2006	588	75,7	189	24,3	777	100	400	86,3	63	13,7	463	100
2007	653	74,4	225	25,6	878	100	418	84,4	77	15,6	496	100
2008	741	73,2	271	26,8	1012	100	127	80,9	30	19,1	157	100
2009	544	68,6	249	31,4	793	100	208	74,5	71	25,5	279	100
2010	494	65,5	260	34,5	754	100	234	72,7	88	27,3	322	100
2011	489	65,5	257	34,5	746	100	249	78,8	67	21,2	316	100
2012	625	68,5	287	31,5	912	100	263	77,1	77	22,9	341	100
2013	575	66,5	289	33,5	864	100	229	73,6	82	26,4	311	100
2014	612	69	274	31	886	100	247	75,3	81	24,7	328	100
2015	683	70,2	290	29,8	973	100	271	74,4	93	25,6	364	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، **حصيلة إحصائية حول التشغيل من (1962-2011)**.

- ONS **: Rapport ; Activité, Emploi et chômage en septembre 2015 , N^{0} 726** .

- ONS : **Rapport ; Activité, Emploi et chômage en septembre 2014 , N^0 683** .
- ONS : **Rapport ; Activité, Emploi et chômage AU 4^{éme}Trimestre 2013 , N^{0}653** .
- ONS : **Rapport ; Activité, Emploi et chômage AU 4^{éme}Trimestre 2012 , N^{0}651** .

الملحق رقم (02): توزيع المشتغلون والبطالون حسب الفئات العمرية (2001- 2015)

السكان البطالون														الوحدة: بالآلاف
فئة العمر	2001	%	2003	%	2004	%	2005	%	2006	%	2007	%	2008	%
19-15	393	17	329	15,8	256	15,3	205	14,1	166	13,4	175	12,7	140	12
24-20	687	29,4	666	32	505	30,2	481	33,2	369	29,8	421	30,6	388	33,1
29-25	578	24,7	509	24,5	462	27,7	398	27,5	333	26,8	393	28,6	348	29,7
34-30	280	12	245	11,8	206	12,3	176	12,2	170	13,7	187	13,6	149	12,7
39-35	155	6,6	133	6,5	104	6,3	84	5,9	91	7,38	93	6,9	69	6
44-40	93	4	75	3,61	58	3,5	43	3	48	4	48	3,52	34	2,91
49-45	72	3,1	62	3,02	41	2,5	31	2,21	28	2,29	22	1,62	19	1,69
54-50	58	2,5	40	2	24	1,5	19	1,35	25	2,1	24	1,76	15	1,3
59-55	18	0,7	15	0,77	11	0,7	7	0,54	6	0,53	9	0,7	7	0,6
المجموع	2339	100	2078	100	1671	100	1448	100	1240	100	1374	100	1169	100
فئة العمر	2009	%	2010	%	2011	%	2012	%	2013	%	2014	%	2015	%
19-15	125	11,6	116	10,8	95	8,95	129	10,3	129	10,9	114	9,4	136	10,1
24-20	342	31,9	349	32,4	342	32,2	408	32,5	373	31,7	365	30	382	28,6
29-25	320	29,8	336	31,2	323	30,4	337	27	306	26	355	29,2	389	29
34-30	142	13,2	140	13	134	12,6	159	12,6	163	14	178	14,6	198	14,8
39-35	65	6,1	58	5,4	74	7	91	7,3	87	7,4	88	7,23	95	7,2
44-40	32	3	32	2,97	36	3,4	57	4,54	50	4,25	54	4,48	64	4,8
49-45	19	1,8	22	2,1	32	3,01	38	3,01	31	2,64	34	2,79	33	2,5
54-50	17	1,6	13	1,2	14	1,31	17	1,35	23	2	20	1,64	25	1,9
59-55	10	1	10	0,93	12	1,13	17	1,4	13	1,11	8	0,66	14	1,1
المجموع	1072	100	1076	100	1062	100	1253	100	1175	100	1216	100	1337	100

السكان المشتغلون														الوحدة: بالآلاف
فئة العمر	2001	%	2003	%	2004	%	2005	%	2006	%	2007	%	2008	%
19-15	372	6	341	5,11	469	6,02	393	4,9	469	5,3	385	4,48	415	4,5
24-20	810	13	851	12,7	1123	14,4	1129	14	1201	13,5	1194	14	1276	13,9
29-25	962	15,4	1036	15,5	1275	16,3	1357	16,9	1360	15,3	1477	17,1	1591	17,4
34-30	936	15	1041	15,6	1157	15	1217	15,1	1305	14,7	1292	15	1337	14,6
39-35	898	14,4	977	14,6	1054	13,5	1055	13,1	1253	14,1	1086	12,6	1178	12,9
44-40	738	12	807	12	880	11,2	950	11,8	1205	13,6	1080	12,6	1082	12
49-45	630	10,1	651	9,8	704	9,04	743	9,28	825	9,31	804	9,4	916	10
54-50	435	7	495	7,5	562	7,21	615	7,7	622	7,04	630	7,35	662	7,2
59-55	223	3,6	243	3,64	315	4,04	337	4,2	346	4	389	4,53	429	4,7
> من 60	220	3,5	237	3,55	253	3,29	242	3,02	279	3,15	252	2,94	260	2,8
المجموع	6228	100	6684	100	7798	100	8044	100	8868	100	8594	100	9146	100
فئة العمر	2009	%	2010	%	2011	%	2012	%	2013	%	2014	%	2015	%
19-15	414	4,48	383	4	304	3,2	278	2,79	301	2,8	265	2,6	216	2,04
24-20	1317	13,9	1311	13,4	1207	12,6	1135	11,1	1221	11,3	1153	11,2	1002	9,46

16,3	1725	17	1748	18,3	1973	17,4	1770	17,6	1696	17,4	1694	17,6	1673	**29-25**
17,1	1805	16,3	1698	16,4	1771	16,6	1694	15,1	1453	14,8	1438	14,3	1355	**34-30**
14,6	1554	13,3	1350	12,7	1371	13	1309	12,9	1235	12,4	1211	12,3	1169	**39-35**
12,4	1320	12,1	1240	12,4	1340	12	1225	11,6	1113	11,5	1124	11,8	1116	**44-40**
11	1169	10,8	1096	10,1	1096	11,2	1145	11,3	1085	10,9	1060	10,5	995	**49-45**
9,1	964	8,4	855	8,1	872	7,81	795	7,7	740	7,5	728	7,48	709	**54-50**
5	522	5,4	546	5,1	543	5,3	539	5,4	519	5,26	513	5	473	**59-55**
3	317	2,9	286	2,8	302	2,8	280	2,6	247	2,84	274	2,64	251	**> من 60**
100	10594	100	10237	100	10790	100	10170	100	9599	100	9736	100	9472	**المجموع**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، **حصيلة إحصائية حول التشغيل من (1962 – 2011)**.

- ONS **: Rapport ; Activité, Emploi et chômage en septembre 2015 , N^0 726** .
- ONS **: Rapport ; Activité, Emploi et chômage en septembre 2014 , N^0 683** .
- ONS **: Rapport ; Activité, Emploi et chômage AU 4^{éme}Trimestre 2013 , N^{0}653** .
- ONS **: Rapport ; Activité, Emploi et chômage AU 4^{éme}Trimestre 2012 , N^{0}651** .

الملحق رقم (03): معدلات النمو الاقتصادي والبطالة لبعض الدول العربية خلال الفترة(2000 –2013)

السنوات	مصر		الأردن		الكويت		السعودية	
	النمو إق	البطالة	النمو إق	البطالة	النمو إق	البطالة	النمو إق	البطالة
2000	5,4	9	4,2	13,7	4,7	0,8	4,9	4,6
2001	3,5	9,4	5,3	15,8	0,7	0,8	0,5	4,6
2002	2,4	10,2	5,8	16,2	3	1,1	0,1	5,2
2003	3,2	10,4	4,2	15,4	17,3	1,3	7,7	5,9
2004	4,1	10,7	8,6	12,4	10,8	1,7	9,3	5,9
2005	4,5	11,2	8,2	14,9	10,1	2	7,3	5,9
2006	6,84	10,92	7,93	14,06	5,26	1,37	3,16	12
2007	7,09	9,21	8,49	13,1	4,46	1,70	2,02	11
2008	7,16	8,91	7,61	12,65	4,97	1,67	4,23	9,8
2009	4,67	9,45	2,33	12,94	5,19–	1,64	0,6	10,46
2010	5,15	9,2	3,09	12,5	1,97	1,64	3,74	10,48
2011	1	9,15	3,25	12,5	5,29	1,64	7,54	10,5
2012	2,2	12,7	2,7	12,2	6,6	3,4	5,4	5,6
2013	2,1	12,7	2,8	12,6	1,5	3,1	2,7	5,7

السنوات	السودان		تونس		المغرب		ملاحظة :
	النمو	البطالة	النمو	البطالة	النمو	البطالة	النمو إق : النمو الاقتصادي معبر عنه بنمو إجمالي الناتج المحلي (% سنويا)
2000	6,3	15,1	4,7	15,7	1,6	13,6	
2001	6,5	15	4,2	15,1	7,6	12,5	
2002	6,4	14,9	1,7	15,3	3,3	11,6	
2003	7,7	14,9	5,4	14,5	6,3	11,9	
2004	3,9	14,9	5,6	13,9	4,8	10,8	
2005	7,5	14,8	3,8	14,2	3,0	11	
2006	11,29	17,49	5,65	12,5	7,76	9,7	

2007	10,16	16,77	6,26	12,4	2,71	9,8	
2008	6,84	16,04	4,52	12,6	5,59	9,6	
2009	5,98	14,89	3,10	13,3	4,95	9,1	
2010	5,07	13,73	3,69	13	3,15	9,1	
2011	4,72	12,56	1,29	14,7	3,86	8,85	
2012	−2,2	14,8	4,7	14,00	2,7	9	
2013	3,3	15,2	2,5	13,3	4,4	9,2	

المصدر: الملاحق الإحصائية للتقرير الاقتصادية العربية الموحد (أعداد متفرقة)، البنك الدولي.

الملحق رقم (04): طريقة تحليل المركبات الرئيسية (ACP)

يعتبر هذا الأسلوب أحد أساليب التحليل العاملي لمعالجة البيانات الكمية، ويهدف إلى تحليل البيانات الموجودة في فضاء متعدد، هذه العملية تتطلب جعل المحاور العاملية متعامدة فيما بينها والتباين المفسر بهذه المحاور أكبر ما يمكن.

يتوخى من هذه الطريقة الأهداف التالية :

- التمثيل البياني الأمثل للأفراد (المشاهدات) في فضاء شعاعي جزئي(E) ذو بعد (q) (أقل من البعد الأصلي)؛
- التمثيل البياني للمتغيرات في الفضاء الشعاعي (E_q) الذي يعطي أحسن تفسير للعلاقات الكائنة بين المتغيرات؛
- تقليص بيانات جدول المعطيات الأولى.

1-جدول المعطيات الأساسية:

نعالج المعطيات عن طريق التحليل بالمركبات الأساسية التي لها علاقة بالمتغيرات الكمية المتجانسة عموما فيما بينها في جميع الحالات، فطريقة التحليل بالمركبات الأساسية تطبق على جدول ذو بعدين متقاطعين:

- سطور الجدول تمثل الأفراد مرقمة من 1 إلى n .
- أعمدة الجدول تمثل المتغيرات الكمية من ($x_1, x_2, \ldots\ldots x_p$).

عند تقاطع السطر i والعمود j نتحصل على قيمة المتغير(X_j) عند الفرد i .

2-أساسيات الطريقة :

- **حساب المتوسط والانحراف المعياري:**

حساب متوسط كل متغير: $\bar{r} = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} r_{ij}$

حساب الانحراف المعياري لكل متغير: $\sigma_j^2 = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n}\left(r_j - \bar{r}_j\right)^2$

إذا كانت الانحرافات المعيارية متساوية فإن المتغيرات متجانسة، هنا نستعمل طريقة المركبات الرئيسية البسيطة، وإذا كانت غير متساوية فإن المتغيرات غير متجانسة، نستعمل المركبات المرجحة.

- **مصفوفة معاملات الارتباط الخطي:**

المصفوفة القطرية تمثل مصفوفة معاملات الارتباط الخطي.

X : جدول المعطيات المركزة المختصرة.

X^t : مقلوب الجدول.

من خلال المصفوفة يمكننا التحصل على القيم الذاتية:

$(\lambda_1, \lambda_2, ...\lambda_p)$ والأشعة الذاتية v_α ، μ_α $(\alpha = 1,....p)$

حيث: $(u_1, u_2, ...u_p)$ أشعة ذاتية لـ: $X^t X$

$(v_1, v_2, ...v_p)$ أشعة ذاتية لـ : XX^t

- **إيجاد وتفسير المحاور العاملية:**

لتكن e_i و e_j نقطتين من الفضاء R^q حيث: $e_i = (x_{i1}, x_{i2}, ..., x_{ip})$

و $e_j = (x_{j1}, x_{j2}, ..., x_{jp})$

ليكن Fu_1 المحور المولد لشعاع الوحدة u_1، ولتكن f_i و f_j مسقطي النقطتين e_i و e_j على الترتيب على المحور Fu_1.

الهدف هو جعل الخطأ المرتكب نتيجة إسقاط النقاط e_i و e_j على المحور Fu_1 أقل ما يمكن، يتحقق هذا الهدف عندما يكون مجموع مربعات مساقط النقاط على المحور العاملي Fu_1 أكبر ما يمكن أي: $\sum d^2(f_i, f_j)$ أعظمي. لدينا: $\sum (e_i - e_j)(e_i, e_j)^t = 2p^2 v$

حيث: v هي مصفوفة التشتت وتمام التشتت لسحابة النقاط و p عدد المتغيرات الأصلية.

إذن فتعظيم المقدار $\sum d^2(f_i, f_j)$ يعود إلى تعظيم المقدار ت $u_1^t v u_1$ تحت شرط $u_1^t u_1$.

فالمطلوب هو حل البرنامج الرياضي التالي:

$$\begin{cases} Max....u_1^t u_1 \\ s/c.....u_1^t u_1 = 1 \end{cases} .....(1)$$

لحل البرنامج (1) نستخدم دالة لاغرانج L على النحو التالي:

$MaxL(u_1) = u_1^t v u_1 - \lambda_1 (u_1^t u_1)$ حيث: λ_1 هو معامل لاغرانج.

الشرط الثاني لبلوغ دالة لاغرانج النهائية العظمى هو انعدام المشتقة الأولى للدالة $L(u_1)$ أي أن:

$$L^t(u_1) = \frac{\partial L}{\partial u_1} = 0 \Rightarrow 2vu_1 - 2\lambda_1 u_1 = 0 \Rightarrow vu_1 = \lambda_1 u_1 .....(2)$$

من العلاقة (2) يتبين أن شعاع الوحدة u_1 ماهو إلا شعاع ذاتي للمصفوفة v مرافق للقيمة الذاتية λ_1 وعلية فغن حل البرنامج (1) يعني إيجاد أكبر قيمة ذاتية للمصفوفة v ومنه يتحدد تمام شعاع الوحدة u_1 المولد للمحور Fu_1.

فإذا أردنا توفيق سحابة النقاط بمستوي فما علينا سوى إيجاد محور ثان Fu_2 مولد بشعاع الوحدة u_2 وعمودي على u_1.

بإتباع نفس خطوات إيجاد المحور u_1 نحاول إيجاد u_2 المولد للمحور Fu_2 فالمسألة تؤول إلى حل البرنامج الرياضي التالي:

$$\begin{cases} Max....u_1^t u_1 \\ s/c. \begin{cases} u_2^t u_2 = 1.....(3) \\ u_1^t u_2 = 0 \end{cases} \end{cases}$$

إذن شعاع الوحدة u_2 ما هو إلا شعاع ذاتي للمصفوفة v مرافق القيمة الذاتية λ_2 ويصبح المحوران Fu_1 و Fu_2 شعاعين ذاتيين مرافقين للقيمتين λ_1 و λ_2 على التوالي للمصفوفة v، ويشكل المحوران Fu_1 و Fu_2 أساس متعامد للمستوي الذي يعطي أحسن توفيق لسحابة النقاط.

في الحالة العامة، عندما نريد توفيق سحابة النقاط بفضاء شعاعي جزئي ذا بعد K حيث $K\rangle q$، فإن الإشكالية تؤول إلى إيجاد جميع القيم الذاتية للمصفوفة v حيث نرفق بكل قيمة ذاتية λ_i شعاعا ذاتيا Fu_i.

هذه الأشعة المتعامدة فيما بينها تشكل أساس للفضاء الشعاعي الذي يمثل بشكل جيد سحابة النقاط بمفهوم المربعات الصغرى.

- **تحليل نقاط السحابة على المحاور العاملية:**

أ- تحليل النقاط (I) للسحابة $N(I)$ في الفضاء R^p: نعتبر $N(I)$ هي سحابة النقط التي تمثل الأفراد.

نقوم بالتحويل النقطي للسحابة من نقطة المبدأ "0" إلى مركز كثافتها " G" الذي يساوي:

$$G = \begin{bmatrix} \bar{r}_1 \\ r_2 \\ \\ \bar{r}_p \end{bmatrix} \quad \text{أي} \quad \sigma_j^2 = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} r_{ij} = \bar{r}_j$$

- المسافة بين النقط (I) للسحابة $N(I)$: يتم حساب المسافة بين نقطتين كما يلي:

$$d^2(i,i^t) = \sum_{j=1}^{p} (r_{ij} - r_{ij})^2$$

بعد التحويل النقطي نجد: $d^2(i,i^t)=\sum_{j=1}^{p}\frac{(r_{ij}-r_{ij})^2}{n\delta^2 j}$

كل متغير له مساهمة في التشتت الكلي للسحاب $N(I)$.

إحداثيات النقاط (I)للسحابة $N(I)$ على المحور ذو الرتبة α: عموما إحداثيات النقاط $N(I)$ على المحور ذو الرتبة α تحدد على الشكل التالي:

$$\left[F_\alpha(i)\right]=X_{(n,p)}.u_{\alpha(p,1)} \text{ أي } F_\alpha=Xu_\alpha$$

تمثل مركبات الشعاع (F_α)إحداثيات النقاط (I)على المحور ذو الرتبة αوتسمى هذه المركبات بالمركبات الرئيسية.

حيث: xجدول المعطيات المركزية المختصرة.

μ_α: شعاع ذاتي للمصفوفة X^tXذو الرتبة α.

ب- تحليل النقاط (J)للسحابة $N(J)$ في الفضاء R^n: نعتبر الفضاء R^n وسحابة النقط $N(J)$ التي تمثل المتغيرات $(x_1,x_2,.....,x_p)$المعرفة كما يلي:

$$x_{ij}=\frac{r_{ij}-\bar{r}_j}{\sqrt{n\sigma_j}}$$

حيث: المسافة بين النقط والمبدأ "0" في R^nيساوي:

$$d^2(0,j)=\sum_{i=1}^{n}(x_{ij}-0)^2$$

إذن x_j هي متغيرات متوسطة بالنسبة للمبدأ: $d^2(0,j)=\sum_{i=1}^{n}\frac{(r_{ij}-\bar{r}_j)^2}{n\sigma_j^2}$

- المسافة بين نقطتين من السحابة $N(J)$: ساعد هذه المسافة على تحديد وضعية النقاط التي تمثل المتغيرات $(x_1,x_2,.....,x_p)$.

$$d^2(j,j^t)=\sum_{i=1}^{n}(x_{ij}-x_{ij^t})^2=2(1-r_{ij^t})$$

حيث: r_{ij^t}هو معامل ارتباط خطي بين متغيرتين $x_j^{\ t}$و x_j.

- إحداثيات النقط "J" السحابة $N(J)$ على المحاور العاملية: لدينا الشعاع X^tv_α

حيث: X^t: مقلوب جدول المعطيات المركزة المختصرة.

v_α : شعاع ذاتي لـ X^tX ذاتي ذو الرتبة α .

$$\left[G_\alpha(i) \right] = X^t{}_{(p,n)}.v_{\alpha(n,1)}$$ حيث: $\|v_\alpha\| = 1$

أي: v_α شعاع ذاتي مرجح

إحداثيات النقاط " J " على المحور ذو الرتبة α هي معاملات ارتباط بين المتغيرات $(x_1, x_2, ..., x_p)$.

- **نوعية التمثيل على المخطط العاملي:**

نتبع طريقة التحليل بالمركبات الأساسية لمعرفة تمثيل الأفراد في فضاء شعاعي ذو أبعاد لا تتجاوز عدد القيم الذاتية " p " نختار المحاور الكثر وضوحا لتمثيل الأفراد.

مقياس نوعية التمثيل موضح من خلال النسبة التالية:

$$I_q = \frac{\sum_{k=1}^{q} \lambda_k}{\sum_{k=1}^{p} \lambda_k}$$

تبين هذه النسبة درجة تمثيل سحابة النقاط على المحور (k) أو على المخطط العاملي.

- **المساهمة المطلقة للأفراد:**

$$CTa_\alpha(i) = \frac{\frac{1}{n} F_\alpha^2(i)}{\lambda_\alpha}$$

تساعد هذه المساهمة على معرفة العناصر المشاركة في تكوين المحور العاملي.

- **المساهمة النسبية للأفراد:**

$$CTa_\alpha(i) = \frac{F_\alpha^2(i)}{\lambda_\alpha}$$

إذا ارتفعت هذه النسبة نقول أن الفرد (i) يساهم بشكل فعال في تكوين المحور.

- **العلاقة بين النقاط** $N(i)$ **و** $N(j)$:

$$v_\alpha(i) = \frac{1}{\sqrt{\lambda_\alpha}} \sum_{i=1}^{p} x_{ij} u_\alpha(i)$$

$$u_\alpha(i) = \frac{1}{\sqrt{\lambda_\alpha}} \sum_{i=1}^{n} x_{ij} u_\alpha(i)$$

الملحق رقم (05): معطيات الدراسة ومخرجات برنامج (SPSS.Statistics.v22)

1-معطيات الدراسة:

obs	LCPI	LGDI	LGDP	LLF	LUNEM
1970	1,88706965	3,60138802	23,705979	15,0768007	3,10906096
1971	0,96570609	3,56335424	23,585711	15,1082769	3,18635263
1972	1,29645366	3,53521798	23,8280607	15,1400244	3,2120526
1973	1,82015894	3,69595923	23,8654834	15,1719256	2,99573227
1974	1,54748004	3,68929277	23,9377568	15,2038104	3,12236492
1975	2,10782449	3,81566246	23,9869787	15,2355901	3,04213865
1976	2,24397408	3,76931306	24,0675144	15,2669806	3,07454345
1977	2,48401319	3,84833186	24,1187643	15,2987286	3,10458668
1978	2,863567	3,95545317	24,206911	15,3304221	2,41591378
1979	2,42909443	3,75058412	24,2790254	15,3622595	2,40694511
1980	2,2531663	3,6655321	24,2869004	15,3941467	2,48407297
1981	2,68477084	3,61066369	24,3164592	15,4338004	2,58248698
1982	1,87832083	3,61854383	24,3784946	15,473747	2,79116511
1983	1,78627176	3,62619341	24,4310871	15,5141199	2,57261223
1984	2,09388645	3,56003486	24,4855752	15,554796	2,16332303
1985	2,34968689	3,54296223	24,5219071	15,5942937	2,27212589
1986	2,51540426	3,51321342	24,5258991	15,6302761	2,43361336
1987	2,00704031	3,31623408	24,5188746	15,6665212	3,06339092
1988	1,77690721	3,31924531	24,5088242	15,7011712	3,02042489
1989	2,23048324	3,40363554	24,5518837	15,7345319	2,89591194
1990	2,81256242	3,3530367	24,5598519	15,7679983	2,98061864
1991	3,25371723	3,46076507	24,5477793	15,6920593	3,05400118
1992	3,45535919	3,42613347	24,5656192	15,7384654	3,16968558
1993	3,02239008	3,37042568	24,5443956	15,7825505	3,14199478
1994	3,3689378	3,40386525	24,5353549	15,8267756	3,19294244
1995	3,39382448	3,43103305	24,5726506	15,8733968	3,33576958
1996	2,92740396	3,24565065	24,6128324	15,917837	3,3318473
1997	1,74633013	3,11115582	24,6237723	15,9443442	3,27374273
1998	1,59942023	3,30132118	24,6735144	15,9725937	3,33291854
1999	0,97286429	3,34970954	24,7050131	15,9999443	3,37724616
2000	1,08127391-	3,21984675	24,7267746	16,0261046	3,39417277
2001	1,44125316	3,30796073	24,7524423	16,0532782	3,3068867
2002	0,34946033	3,44001469	24,7983713	16,079192	3,25385679
2003	1,45136882	3,41681727	24,8650949	16,1037995	3,16547505
2004	1,37669854	3,50460278	24,915788	16,1294057	3,00071982
2005	0,3238548	3,45033251	24,9655301	16,153674	2,72785283
2006	0,83920409	3,38445398	24,9853327	16,1766489	2,50959926
2007	1,30123397	3,53289218	25,0148915	16,2006415	2,62466859
2008	1,58165358	3,50761683	25,0386081	16,2208232	2,42480273
2009	1,74647151	3,84374416	25,0623246	16,2440214	2,32140685

2010	1,36431546	3,72328088	25,0947918	16,2701207	2,30258509
2011	1,50890233	3,58351894	25,1194844	16,2945196	2,30258509
2012	2,18605128	3,4657359	25,0551691	16,3174083	2,27212589
2013	1,19392247	3,4657359	25,0726718	16,3357272	2,2300144
2014	1,06471074	3,52636052	25,0898734	16,3139688	2,28238239

2-مخرجات برنامج (SPSS.Statistics.v22):

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart type	Analyse N
LCPI	1,8760	,89311	45
LGDI	3,5164	,18196	45
LGDP	24,5480	,39922	45
LUNEM	2,8491	,39585	45
LLF	15,7620	,38861	45

Matrice de corrélation

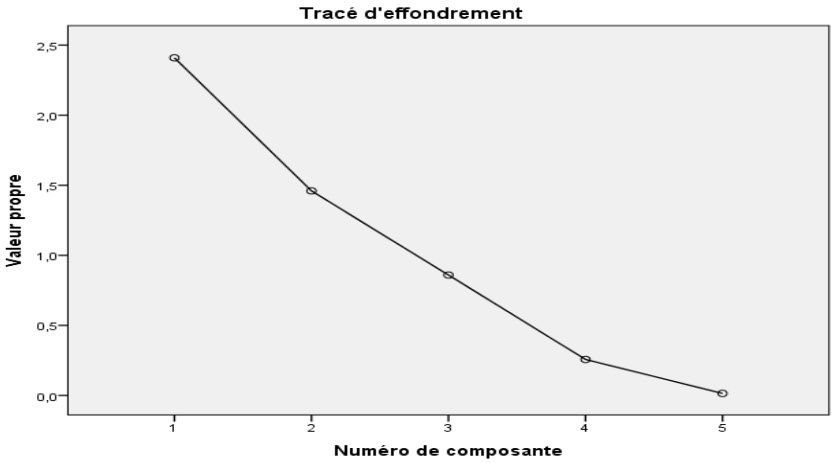
		LCPI	LGDI	LGDP	LUNEM	LLF
Corrélation	LCPI	1,000	,175	-,252	-,015	-,327
	LGDI	,175	1,000	-,361	-,451	-,451
	LGDP	-,252	-,361	1,000	-,364	,973
	LUNEM	-,015	-,451	-,364	1,000	-,227
	LLF	-,327	-,451	,973	-,227	1,000
Signification (unilatéral)	LCPI		,125	,047	,462	,014
	LGDI	,125		,007	,001	,001
	LGDP	,047	,007		,007	,000
	LUNEM	,462	,001	,007		,067
	LLF	,014	,001	,000	,067	

Variance totale expliquée

	Valeurs propres initiales			Sommes extraites du carré des chargements			Sommes de rotation du carré des chargements		
Composante	Total	% de la variance	% cumulé	Total	% de la variance	% cumulé	Total	% de la variance	% cumulé
1	2,409	48,186	48,186	2,409	48,186	48,186	2,409	48,171	48,171
2	1,460	29,198	77,384	1,460	29,198	77,384	1,461	29,213	77,384
3	,859	17,187	94,571						
4	,257	5,138	99,709						
5	,015	,291	100,000						

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

الشكل رقم (01):



Qualités de représentation

	Initiales	Extraction
LCPI	1,000	,235
LGDI	1,000	,834
LGDP	1,000	,948
LUNEM	1,000	,900
LLF	1,000	,952

Matrice des composantes[a]

	Composante	
	1	2
LCPI	-,461	,150
LGDI	-,541	,735
LGDP	,952	,207
LUNEM	-,225	-,922
LLF	,974	,064

Rotation de la matrice des composantes[a]

	Composante	
	1	2
LCPI	-,457	,162
LGDI	-,520	,750
LGDP	,957	,180
LUNEM	-,250	-,915
LLF	,975	,037

Méthode de rotation : Varimax avec normalisation Kaiser.

Matrice de transformation des composantes

Composante	1	2
1	1,000	-,028
2	,028	1,000

Matrice de covariance des coefficients des composantes

Composante	1	2
1	1,000	,000
2	,000	1,000

Matrice des coefficients des composantes

	Composante	
	1	2
LCPI	-,188	,108
LGDI	-,210	,510
LGDP	,399	,131
LUNEM	-,111	-,629
LLF	,405	,033

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.
Méthode de rotation : Varimax avec normalisation Kaiser.
Scores des composantes.

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.
Méthode de rotation : Varimax avec normalisation Kaiser.
Scores des composantes.

الملحق رقم (06): نتائج إختبار السببية

التأخير: 01

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 08/19/15 Time: 15:23
Sample: 1970 2014
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LGDI does not Granger Cause LCPI	44	0.30085	0.5863
LCPI does not Granger Cause LGDI		2.01203	0.1636
LGDP does not Granger Cause LCPI	44	0.67848	0.4149
LCPI does not Granger Cause LGDP		3.08429	0.0865
LLF does not Granger Cause LCPI	44	1.51797	0.2249
LCPI does not Granger Cause LLF		0.24629	0.6224
LUNEM does not Granger Cause LCPI	44	0.12244	0.7282
LCPI does not Granger Cause LUNEM		2.72039	0.1067
LGDP does not Granger Cause LGDI	44	0.84964	0.3620
LGDI does not Granger Cause LGDP		0.42311	0.5190
LLF does not Granger Cause LGDI	44	0.65434	0.4232
LGDI does not Granger Cause LLF		0.02135	0.8845
LUNEM does not Granger Cause LGDI	44	0.28096	0.5989
LGDI does not Granger Cause LUNEM		2.92729	0.0947
LLF does not Granger Cause LGDP	44	2.46564	0.1240
LGDP does not Granger Cause LLF		0.68123	0.4139
LUNEM does not Granger Cause LGDP	44	0.21255	0.6472
LGDP does not Granger Cause LUNEM		0.61496	0.4374
LUNEM does not Granger Cause LLF	44	0.13462	0.7156
LLF does not Granger Cause LUNEM		0.39754	0.5319

التأخير: 02

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 08/19/15 Time: 15:25
Sample: 1970 2014
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LGDI does not Granger Cause LCPI	43	0.65665	0.5244
LCPI does not Granger Cause LGDI		2.93452	0.0653
LGDP does not Granger Cause LCPI	43	0.77020	0.4700
LCPI does not Granger Cause LGDP		7.18640	0.0023
LLF does not Granger Cause LCPI	43	1.65852	0.2039
LCPI does not Granger Cause LLF		0.19696	0.8221
LUNEM does not Granger Cause LCPI	43	0.07774	0.9254
LCPI does not Granger Cause LUNEM		1.08022	0.3497
LGDP does not Granger Cause LGDI	43	1.11869	0.3372
LGDI does not Granger Cause LGDP		3.09153	0.0570
LLF does not Granger Cause LGDI	43	0.58413	0.5625
LGDI does not Granger Cause LLF		0.04051	0.9603
LUNEM does not Granger Cause LGDI	43	0.27971	0.7575
LGDI does not Granger Cause LUNEM		1.36516	0.2676
LLF does not Granger Cause LGDP	43	4.60986	0.0161
LGDP does not Granger Cause LLF		0.28446	0.7540
LUNEM does not Granger Cause LGDP	43	4.46163	0.0182
LGDP does not Granger Cause LUNEM		1.68181	0.1996
LUNEM does not Granger Cause LLF	43	0.07499	0.9279
LLF does not Granger Cause LUNEM		0.15249	0.8591

التأخير: 03

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 08/19/15 Time: 15:26
Sample: 1970 2014
Lags: 3

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LGDI does not Granger Cause LCPI	42	0.54574	0.6543
LCPI does not Granger Cause LGDI		1.88918	0.1494
LGDP does not Granger Cause LCPI	42	1.33716	0.2780
LCPI does not Granger Cause LGDP		1.19457	0.3260
LLF does not Granger Cause LCPI	42	1.22085	0.3166
LCPI does not Granger Cause LLF		0.69399	0.5619
LUNEM does not Granger Cause LCPI	42	0.04615	0.9866
LCPI does not Granger Cause LUNEM		0.94633	0.4288
LGDP does not Granger Cause LGDI	42	0.74353	0.5334
LGDI does not Granger Cause LGDP		3.09880	0.0392
LLF does not Granger Cause LGDI	42	0.38065	0.7675
LGDI does not Granger Cause LLF		0.13092	0.9410
LUNEM does not Granger Cause LGDI	42	0.38437	0.7649
LGDI does not Granger Cause LUNEM		1.03058	0.3910
LLF does not Granger Cause LGDP	42	1.19202	0.3270
LGDP does not Granger Cause LLF		0.16294	0.9206
LUNEM does not Granger Cause LGDP	42	2.68524	0.0615
LGDP does not Granger Cause LUNEM		2.61107	0.0668
LUNEM does not Granger Cause LLF	42	0.25776	0.8553
LLF does not Granger Cause LUNEM		0.15921	0.9230

الملحق رقم (07): نتائج إختبار الجذر الأحادي

- النمو الإقتصادي (*LGDP*) *عند المستوى*

الجدول رقم (01):

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.560526	0.0037
Test critical values:	1% level	-4.186481	
	5% level	-3.518090	
	10% level	-3.189732	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares
Date: 08/16/15 Time: 09:42
Sample (adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	-0.228463	0.050096	-4.560526	0.0000
D(LGDP(-1))	-0.172960	0.101980	-1.696011	0.0979
C	5.535480	1.195499	4.630269	0.0000
@TREND(1970)	0.004984	0.001532	3.254109	0.0024

R-squared	0.523051	Mean dependent var	0.034981
Adjusted R-squared	0.486363	S.D. dependent var	0.043722
S.E. of regression	0.031335	Akaike info criterion	-3.999748
Sum squared resid	0.038294	Schwarz criterion	-3.835916
Log likelihood	89.99459	Hannan-Quinn criter.	-3.939332
F-statistic	14.25658	Durbin-Watson stat	1.008747
Prob(F-statistic)	0.000002		

الشكل رقم (01):

Date: 08/16/15 Time: 09:41
Sample: 1970 2014
Included observations: 45

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.918	0.918	40.547	0.000
		2	0.819	-0.155	73.559	0.000
		3	0.742	0.102	101.29	0.000
		4	0.658	-0.128	123.61	0.000
		5	0.576	0.007	141.16	0.000
		6	0.497	-0.063	154.58	0.000
		7	0.423	-0.011	164.51	0.000
		8	0.350	-0.048	171.53	0.000
		9	0.288	0.023	176.42	0.000
		10	0.233	-0.024	179.71	0.000
		11	0.179	-0.029	181.71	0.000
		12	0.130	-0.020	182.79	0.000
		13	0.090	0.016	183.33	0.000
		14	0.058	-0.000	183.56	0.000
		15	0.034	0.017	183.64	0.000
		16	0.014	-0.010	183.65	0.000
		17	-0.005	-0.013	183.65	0.000
		18	-0.023	-0.029	183.69	0.000
		19	-0.044	-0.040	183.85	0.000
		20	-0.059	0.013	184.15	0.000

الجدول رقم (02):

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.036681	0.5655
Test critical values:	1% level	-4.180911	
	5% level	-3.515523	
	10% level	-3.188259	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares
Date: 08/16/15 Time: 09:43
Sample (adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	-0.142280	0.069859	-2.036681	0.0482
C	3.448056	1.667165	2.068216	0.0450
@TREND(1970)	0.003296	0.002154	1.530328	0.1336

R-squared	0.147197	Mean dependent var	0.031452
Adjusted R-squared	0.105596	S.D. dependent var	0.049142
S.E. of regression	0.046475	Akaike info criterion	-3.234050
Sum squared resid	0.088558	Schwarz criterion	-3.112401
Log likelihood	74.14910	Hannan-Quinn criter.	-3.188937
F-statistic	3.538367	Durbin-Watson stat	2.071871
Prob(F-statistic)	0.038230		

الجدول رقم (03):

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.142017	0.2299
Test critical values:	1% level	-3.588509	
	5% level	-2.929734	
	10% level	-2.603064	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares
Date: 08/19/15 Time: 22:02
Sample (adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	-0.038941	0.018179	-2.142017	0.0380
C	0.986838	0.446078	2.212253	0.0324

R-squared	0.098485	Mean dependent var	0.031452
Adjusted R-squared	0.077020	S.D. dependent var	0.049142
S.E. of regression	0.047212	Akaike info criterion	-3.223957
Sum squared resid	0.093616	Schwarz criterion	-3.142857
Log likelihood	72.92705	Hannan-Quinn criter.	-3.193881
F-statistic	4.588238	Durbin-Watson stat	2.201635
Prob(F-statistic)	0.038036		

- **الفرق الأول للنمو الإقتصادي (*DLGDP*)**

الشكل رقم (02):

Date: 08/16/15 Time: 09:45
Sample: 1970 2014
Included observations: 44

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.146	-0.146	1.0044	0.316
		2	0.163	0.145	2.2842	0.319
		3	0.059	0.105	2.4589	0.483
		4	0.121	0.126	3.2054	0.524
		5	0.014	0.024	3.2149	0.667
		6	0.156	0.125	4.5037	0.609
		7	0.025	0.044	4.5393	0.716
		8	-0.147	-0.210	5.7471	0.676
		9	-0.071	-0.188	6.0394	0.736
		10	-0.026	-0.068	6.0791	0.809
		11	-0.074	-0.047	6.4176	0.844
		12	-0.072	-0.049	6.7496	0.874
		13	-0.068	-0.034	7.0500	0.900
		14	-0.134	-0.050	8.2536	0.876
		15	-0.104	-0.046	9.0056	0.877
		16	-0.102	-0.099	9.7543	0.879
		17	0.017	0.022	9.7763	0.913
		18	-0.070	0.009	10.157	0.927
		19	-0.017	0.007	10.181	0.948
		20	0.081	0.139	10.732	0.953

الجدول رقم (04):

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-10.23051	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.186481	
	5% level	-3.518090	
	10% level	-3.189732	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 08/16/15 Time: 09:47
Sample (adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDP(-1))	-1.255427	0.122714	-10.23051	0.0000
C	0.083626	0.013973	5.984743	0.0000
@TREND(1970)	-0.001762	0.000485	-3.629652	0.0008

R-squared	0.726093	Mean dependent var	0.003197
Adjusted R-squared	0.712398	S.D. dependent var	0.071441
S.E. of regression	0.038313	Akaike info criterion	-3.618843
Sum squared resid	0.058715	Schwarz criterion	-3.495968
Log likelihood	80.80512	Hannan-Quinn criter.	-3.573530
F-statistic	53.01745	Durbin-Watson stat	0.812412
Prob(F-statistic)	0.000000		

- **معدل البطالة (*LUNEM*) *عند المستوى***

الشكل رقم (03):

Date: 08/16/15 Time: 09:50
Sample: 1970 2014
Included observations: 45

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.857	0.857	35.325	0.000
		2	0.682	-0.200	58.203	0.000
		3	0.539	0.036	72.852	0.000
		4	0.437	0.035	82.696	0.000
		5	0.355	-0.013	89.370	0.000
		6	0.182	-0.417	91.172	0.000
		7	-0.026	-0.191	91.209	0.000
		8	-0.198	-0.073	93.442	0.000
		9	-0.347	-0.227	100.52	0.000
		10	-0.411	0.096	110.74	0.000
		11	-0.451	0.024	123.38	0.000
		12	-0.497	-0.050	139.20	0.000
		13	-0.525	-0.039	157.39	0.000
		14	-0.538	-0.024	177.13	0.000
		15	-0.483	0.033	193.59	0.000
		16	-0.428	-0.255	206.95	0.000
		17	-0.379	-0.042	217.81	0.000
		18	-0.332	-0.121	226.42	0.000
		19	-0.250	0.114	231.50	0.000
		20	-0.144	-0.035	233.25	0.000

الجدول رقم (05):

Null Hypothesis: LUNEM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.728390	0.7212
Test critical values:	1% level	-4.186481	
	5% level	-3.518090	
	10% level	-3.189732	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LUNEM)
Method: Least Squares
Date: 08/16/15 Time: 09:53
Sample (adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LUNEM(-1)	-0.138032	0.079861	-1.728390	0.0918
D(LUNEM(-1))	0.177191	0.160653	1.102942	0.2768
C	0.407849	0.246676	1.653381	0.1063
@TREND(1970)	-0.001341	0.002393	-0.560241	0.5785

R-squared	0.081921	Mean dependent var	-0.021023
Adjusted R-squared	0.011300	S.D. dependent var	0.192080
S.E. of regression	0.190992	Akaike info criterion	-0.384765
Sum squared resid	1.422636	Schwarz criterion	-0.220933
Log likelihood	12.27245	Hannan-Quinn criter.	-0.324349
F-statistic	1.160005	Durbin-Watson stat	1.976808
Prob(F-statistic)	0.337286		

الجدول رقم (06):

Null Hypothesis: LUNEM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.461861	0.8276
Test critical values:	1% level	-4.180911	
	5% level	-3.515523	
	10% level	-3.188259	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LUNEM)
Method: Least Squares
Date: 08/16/15 Time: 09:54
Sample (adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LUNEM(-1)	-0.110865	0.075839	-1.461861	0.1514
C	0.336716	0.235410	1.430338	0.1602
@TREND(1970)	-0.001693	0.002304	-0.734598	0.4668

R-squared	0.053693	Mean dependent var	-0.018788
Adjusted R-squared	0.007531	S.D. dependent var	0.190411
S.E. of regression	0.189693	Akaike info criterion	-0.421076
Sum squared resid	1.475317	Schwarz criterion	-0.299427
Log likelihood	12.26367	Hannan-Quinn criter.	-0.375963
F-statistic	1.163152	Durbin-Watson stat	1.695614
Prob(F-statistic)	0.322597		

الجدول رقم (07):

Null Hypothesis: LUNEM has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.344050	0.6006
Test critical values:	1% level	-3.588509	
	5% level	-2.929734	
	10% level	-2.603064	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LUNEM)
Method: Least Squares
Date: 08/16/15 Time: 09:54
Sample (adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LUNEM(-1)	-0.099074	0.073713	-1.344050	0.1861
C	0.264871	0.212956	1.243784	0.2205

R-squared	0.041238	Mean dependent var	-0.018788
Adjusted R-squared	0.018410	S.D. dependent var	0.190411
S.E. of regression	0.188650	Akaike info criterion	-0.453455
Sum squared resid	1.494735	Schwarz criterion	-0.372355
Log likelihood	11.97600	Hannan-Quinn criter.	-0.423379
F-statistic	1.806470	Durbin-Watson stat	1.693232
Prob(F-statistic)	0.186148		

الجدول رقم (08):

Null Hypothesis: LUNEM has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.828945	0.3511
Test critical values:	1% level	-2.618579	
	5% level	-1.948495	
	10% level	-1.612135	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

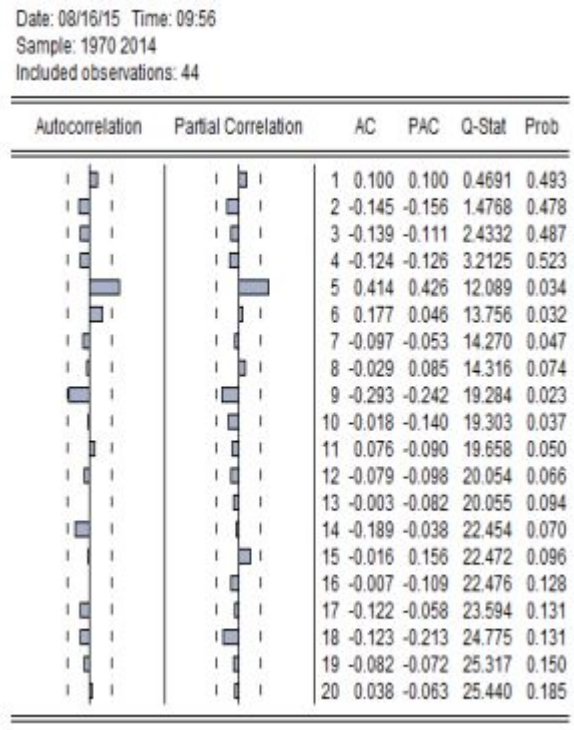
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LUNEM)
Method: Least Squares
Date: 08/16/15 Time: 09:55
Sample (adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LUNEM(-1)	-0.008212	0.009907	-0.828945	0.4117

R-squared	0.005923	Mean dependent var	-0.018788
Adjusted R-squared	0.005923	S.D. dependent var	0.190411
S.E. of regression	0.189846	Akaike info criterion	-0.462738
Sum squared resid	1.549791	Schwarz criterion	-0.422188
Log likelihood	11.18023	Hannan-Quinn criter.	-0.447700
Durbin-Watson stat	1.787103		

- **الفرق الأول لمعدل البطالة (*DLUNEM*)**

الشكل رقم (04):



		AC	PAC	Q-Stat	Prob
1		0.100	0.100	0.4691	0.493
2		-0.145	-0.156	1.4768	0.478
3		-0.139	-0.111	2.4332	0.487
4		-0.124	-0.126	3.2125	0.523
5		0.414	0.426	12.089	0.034
6		0.177	0.046	13.756	0.032
7		-0.097	-0.053	14.270	0.047
8		-0.029	0.085	14.316	0.074
9		-0.293	-0.242	19.284	0.023
10		-0.018	-0.140	19.303	0.037
11		0.076	-0.090	19.658	0.050
12		-0.079	-0.098	20.054	0.066
13		-0.003	-0.082	20.055	0.094
14		-0.189	-0.038	22.454	0.070
15		-0.016	0.156	22.472	0.096
16		-0.007	-0.109	22.476	0.128
17		-0.122	-0.058	23.594	0.131
18		-0.123	-0.213	24.775	0.131
19		-0.082	-0.072	25.317	0.150
20		0.038	-0.063	25.440	0.185

الجدول رقم (09):

Null Hypothesis: D(LUNEM) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.733748	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.186481	
	5% level	-3.518090	
	10% level	-3.189732	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LUNEM,2)
Method: Least Squares
Date: 08/16/15 Time: 09:57
Sample (adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LUNEM(-1))	-0.903264	0.157535	-5.733748	0.0000
C	-0.005105	0.062860	-0.081206	0.9357
@TREND(1970)	-0.000606	0.002413	-0.251166	0.8030

R-squared	0.451523	Mean dependent var	-0.000580
Adjusted R-squared	0.424099	S.D. dependent var	0.257852
S.E. of regression	0.195679	Akaike info criterion	-0.357470
Sum squared resid	1.531607	Schwarz criterion	-0.234596
Log likelihood	10.68561	Hannan-Quinn criter.	-0.312158
F-statistic	16.46463	Durbin-Watson stat	1.966213
Prob(F-statistic)	0.000006		

الجدول رقم (10):

Null Hypothesis: D(LUNEM) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.799550	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.592462	
	5% level	-2.931404	
	10% level	-2.603944	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LUNEM,2)
Method: Least Squares
Date: 08/16/15 Time: 09:58
Sample (adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LUNEM(-1))	-0.899942	0.155174	-5.799550	0.0000
C	-0.018977	0.029668	-0.639651	0.5260

R-squared	0.450658	Mean dependent var	-0.000580
Adjusted R-squared	0.437260	S.D. dependent var	0.257852
S.E. of regression	0.193430	Akaike info criterion	-0.402406
Sum squared resid	1.534023	Schwarz criterion	-0.320490
Log likelihood	10.65173	Hannan-Quinn criter.	-0.372198
F-statistic	33.63478	Durbin-Watson stat	1.968640
Prob(F-statistic)	0.000001		

الجدول رقم (11):

Null Hypothesis: D(LUNEM) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.805178	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.619851	
	5% level	-1.948686	
	10% level	-1.612036	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LUNEM,2)
Method: Least Squares
Date: 08/16/15 Time: 10:00
Sample (adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LUNEM(-1))	-0.889329	0.153196	-5.805178	0.0000

R-squared	0.445176	Mean dependent var	-0.000580
Adjusted R-squared	0.445176	S.D. dependent var	0.257852
S.E. of regression	0.192065	Akaike info criterion	-0.438988
Sum squared resid	1.549331	Schwarz criterion	-0.398030
Log likelihood	10.43824	Hannan-Quinn criter.	-0.423884
Durbin-Watson stat	1.967052		

- معدل التضخم (*LCPI*) *عند المستوى*

الجدول رقم (12):

Null Hypothesis: LCPI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.430120	0.3597
Test critical values:	1% level	-4.186481	
	5% level	-3.518090	
	10% level	-3.189732	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCPI)
Method: Least Squares
Date: 08/16/15 Time: 09:13
Sample (adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCPI(-1)	-0.313120	0.128850	-2.430120	0.0198
D(LCPI(-1))	-0.200127	0.150207	-1.332340	0.1905
C	0.900158	0.373348	2.411040	0.0207
@TREND(1970)	-0.013384	0.008457	-1.582484	0.1216

R-squared	0.253721	Mean dependent var	0.002302
Adjusted R-squared	0.196315	S.D. dependent var	0.723494
S.E. of regression	0.648601	Akaike info criterion	2.060411
Sum squared resid	16.40667	Schwarz criterion	2.224244
Log likelihood	-40.29884	Hannan-Quinn criter.	2.120828
F-statistic	4.419760	Durbin-Watson stat	2.028663
Prob(F-statistic)	0.009075		

الشكل رقم (05):

Date: 08/16/15 Time: 09:10
Sample: 1970 2014
Included observations: 45

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.665	0.665	21.287	0.000
		2	0.562	0.214	36.836	0.000
		3	0.441	0.007	46.608	0.000
		4	0.228	-0.235	49.290	0.000
		5	0.184	0.067	51.078	0.000
		6	0.036	-0.125	51.148	0.000
		7	-0.076	-0.105	51.471	0.000
		8	-0.091	0.027	51.943	0.000
		9	-0.129	0.043	52.927	0.000
		10	-0.165	-0.091	54.571	0.000
		11	-0.087	0.125	55.045	0.000
		12	-0.091	-0.006	55.574	0.000
		13	-0.046	0.011	55.715	0.000
		14	-0.030	-0.079	55.775	0.000
		15	-0.071	-0.061	56.129	0.000
		16	-0.044	-0.014	56.270	0.000
		17	-0.018	0.074	56.295	0.000
		18	-0.109	-0.187	57.225	0.000
		19	-0.235	-0.300	61.717	0.000
		20	-0.238	0.067	66.497	0.000

الجدول رقم (13):

Null Hypothesis: LCPI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.049582	0.1310
Test critical values:	1% level	-4.180911	
	5% level	-3.515523	
	10% level	-3.188259	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCPI)
Method: Least Squares
Date: 08/16/15 Time: 09:16
Sample (adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCPI(-1)	-0.367454	0.120493	-3.049582	0.0040
C	0.911671	0.352975	2.582816	0.0135
@TREND(1970)	-0.010410	0.008395	-1.240043	0.2220

R-squared	0.186522	Mean dependent var	-0.018690
Adjusted R-squared	0.146841	S.D. dependent var	0.728464
S.E. of regression	0.672858	Akaike info criterion	2.111181
Sum squared resid	18.56226	Schwarz criterion	2.232831
Log likelihood	-43.44599	Hannan-Quinn criter.	2.156295
F-statistic	4.700446	Durbin-Watson stat	2.222730
Prob(F-statistic)	0.014524		

الجدول رقم (14):

Null Hypothesis: LCPI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.786358	0.0684
Test critical values:	1% level	-3.588509	
	5% level	-2.929734	
	10% level	-2.603064	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCPI)
Method: Least Squares
Date: 08/16/15 Time: 09:18
Sample (adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCPI(-1)	-0.321510	0.115387	-2.786358	0.0080
C	0.590404	0.241260	2.447165	0.0187

R-squared	0.156013	Mean dependent var	-0.018690
Adjusted R-squared	0.135918	S.D. dependent var	0.728464
S.E. of regression	0.677152	Akaike info criterion	2.102546
Sum squared resid	19.25843	Schwarz criterion	2.183645
Log likelihood	-44.25600	Hannan-Quinn criter.	2.132621
F-statistic	7.763790	Durbin-Watson stat	2.251123
Prob(F-statistic)	0.007967		

- **الفرق الأول لمعدل التضخم (*DLCPI*)**

الجدول رقم (15):

Null Hypothesis: D(LCPI) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.465946	0.0003
Test critical values:	1% level	-4.192337	
	5% level	-3.520787	
	10% level	-3.191277	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCPI,2)
Method: Least Squares
Date: 08/16/15 Time: 09:20
Sample (adjusted): 1973 2014
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCPI(-1))	-1.467806	0.268537	-5.465946	0.0000
D(LCPI(-1),2)	0.077258	0.162011	0.476866	0.6362
C	0.164994	0.237510	0.694680	0.4915
@TREND(1970)	-0.007142	0.008987	-0.794674	0.4317

R-squared	0.683348	Mean dependent var	-0.010951
Adjusted R-squared	0.658349	S.D. dependent var	1.202049
S.E. of regression	0.702608	Akaike info criterion	2.222359
Sum squared resid	18.75903	Schwarz criterion	2.387851
Log likelihood	-42.66954	Hannan-Quinn criter.	2.283018
F-statistic	27.33517	Durbin-Watson stat	1.954720
Prob(F-statistic)	0.000000		

الشكل رقم (06):

Date: 08/16/15 Time: 09:19
Sample: 1970 2014
Included observations: 44

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.351	-0.351	5.7891	0.016
		2	0.064	-0.067	5.9882	0.050
		3	0.115	0.132	6.6419	0.084
		4	-0.264	-0.204	10.178	0.038
		5	0.173	0.013	11.728	0.039
		6	-0.062	0.001	11.931	0.064
		7	-0.161	-0.170	13.350	0.064
		8	0.018	-0.186	13.368	0.100
		9	-0.024	-0.028	13.403	0.145
		10	-0.138	-0.186	14.531	0.150
		11	0.126	-0.058	15.509	0.160
		12	-0.114	-0.115	16.333	0.176
		13	0.082	0.011	16.768	0.210
		14	-0.004	-0.116	16.769	0.269
		15	-0.033	-0.073	16.845	0.328
		16	0.023	-0.128	16.885	0.393
		17	0.184	0.181	19.414	0.305
		18	0.097	0.239	20.150	0.324
		19	-0.173	-0.130	22.563	0.257
		20	0.061	-0.137	22.875	0.295

الجدول رقم (16):

Null Hypothesis: D(LCPI) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.411674	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.186481	
	5% level	-3.518090	
	10% level	-3.189732	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCPI,2)
Method: Least Squares
Date: 08/16/15 Time: 09:22
Sample (adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCPI(-1))	-1.355470	0.144020	-9.411674	0.0000
C	0.147320	0.220773	0.667291	0.5084
@TREND(1970)	-0.006554	0.008452	-0.775481	0.4426

R-squared	0.689293	Mean dependent var	0.018422
Adjusted R-squared	0.673757	S.D. dependent var	1.203170
S.E. of regression	0.687223	Akaike info criterion	2.154898
Sum squared resid	18.89101	Schwarz criterion	2.277772
Log likelihood	-43.33030	Hannan-Quinn criter.	2.200210
F-statistic	44.36924	Durbin-Watson stat	2.060488
Prob(F-statistic)	0.000000		

الجدول رقم (17):

Null Hypothesis: D(LCPI) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.434111	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.592462	
	5% level	-2.931404	
	10% level	-2.603944	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCPI,2)
Method: Least Squares
Date: 08/16/15 Time: 09:23
Sample (adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCPI(-1))	-1.350994	0.143203	-9.434111	0.0000
C	-0.003355	0.104315	-0.032167	0.9745

R-squared	0.684621	Mean dependent var	0.018422
Adjusted R-squared	0.676929	S.D. dependent var	1.203170
S.E. of regression	0.683874	Akaike info criterion	2.123309
Sum squared resid	19.17502	Schwarz criterion	2.205225
Log likelihood	-43.65113	Hannan-Quinn criter.	2.153517
F-statistic	89.00245	Durbin-Watson stat	2.038627
Prob(F-statistic)	0.000000		

الجدول رقم (18):

Null Hypothesis: D(LCPI) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.549966	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.619851	
	5% level	-1.948686	
	10% level	-1.612036	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCPI,2)
Method: Least Squares
Date: 08/16/15 Time: 09:24
Sample (adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCPI(-1))	-1.350892	0.141455	-9.549966	0.0000

R-squared	0.684613	Mean dependent var	0.018422
Adjusted R-squared	0.684613	S.D. dependent var	1.203170
S.E. of regression	0.675692	Akaike info criterion	2.076822
Sum squared resid	19.17550	Schwarz criterion	2.117780
Log likelihood	-43.65168	Hannan-Quinn criter.	2.091926
Durbin-Watson stat	2.038769		

- **نسبة تراكم رأس المال الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (*LGDI*) عند المستوى**

الشكل رقم (07):

Date: 08/16/15 Time: 09:26
Sample: 1970 2014
Included observations: 45

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.817	0.817	32.079	0.000
		2	0.671	0.012	54.248	0.000
		3	0.585	0.099	71.459	0.000
		4	0.487	-0.059	83.688	0.000
		5	0.421	0.053	93.051	0.000
		6	0.323	-0.134	98.704	0.000
		7	0.250	0.022	102.18	0.000
		8	0.155	-0.150	103.54	0.000
		9	0.046	-0.097	103.67	0.000
		10	-0.033	-0.054	103.73	0.000
		11	-0.115	-0.078	104.56	0.000
		12	-0.198	-0.105	107.07	0.000
		13	-0.221	0.096	110.29	0.000
		14	-0.244	-0.037	114.34	0.000
		15	-0.239	0.084	118.37	0.000
		16	-0.241	-0.041	122.62	0.000
		17	-0.301	-0.168	129.45	0.000
		18	-0.326	-0.045	137.77	0.000
		19	-0.382	-0.189	149.67	0.000
		20	-0.397	-0.007	162.98	0.000

الجدول رقم (19):

Null Hypothesis: LGDI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.023402	0.5723
Test critical values:	1% level	-4.186481	
	5% level	-3.518090	
	10% level	-3.189732	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDI)
Method: Least Squares
Date: 08/16/15 Time: 09:27
Sample (adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDI(-1)	-0.215063	0.106288	-2.023402	0.0499
D(LGDI(-1))	0.010712	0.161145	0.066473	0.9473
C	0.780554	0.390375	1.999497	0.0526
@TREND(1970)	-0.001116	0.001498	-0.744658	0.4609

R-squared	0.104091	Mean dependent var	-0.000860
Adjusted R-squared	0.035174	S.D. dependent var	0.111529
S.E. of regression	0.109550	Akaike info criterion	-1.496461
Sum squared resid	0.468048	Schwarz criterion	-1.332628
Log likelihood	36.17390	Hannan-Quinn criter.	-1.436044
F-statistic	1.510395	Durbin-Watson stat	1.990344
Prob(F-statistic)	0.226957		

الجدول رقم (20):

Null Hypothesis: LGDI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.158061	0.5002
Test critical values:	1% level	-4.180911	
	5% level	-3.515523	
	10% level	-3.188259	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDI)
Method: Least Squares
Date: 08/16/15 Time: 09:27
Sample (adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDI(-1)	-0.211167	0.097850	-2.158061	0.0368
C	0.762370	0.358718	2.125264	0.0396
@TREND(1970)	-0.000961	0.001399	-0.686991	0.4960

R-squared	0.103119	Mean dependent var	-0.001705
Adjusted R-squared	0.059368	S.D. dependent var	0.110367
S.E. of regression	0.107041	Akaike info criterion	-1.565467
Sum squared resid	0.469767	Schwarz criterion	-1.443818
Log likelihood	37.44027	Hannan-Quinn criter.	-1.520354
F-statistic	2.356979	Durbin-Watson stat	1.971408
Prob(F-statistic)	0.107416		

الجدول رقم (21):

Null Hypothesis: LGDI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.072682	0.2563
Test critical values:	1% level	-3.588509	
	5% level	-2.929734	
	10% level	-2.603064	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDI)
Method: Least Squares
Date: 08/16/15 Time: 09:30
Sample (adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDI(-1)	-0.183030	0.088306	-2.072682	0.0444
C	0.641812	0.310890	2.064439	0.0452

R-squared	0.092794	Mean dependent var	-0.001705
Adjusted R-squared	0.071194	S.D. dependent var	0.110367
S.E. of regression	0.106366	Akaike info criterion	-1.599476
Sum squared resid	0.475175	Schwarz criterion	-1.518377
Log likelihood	37.18848	Hannan-Quinn criter.	-1.569401
F-statistic	4.296012	Durbin-Watson stat	2.004060
Prob(F-statistic)	0.044376		

الجدول رقم (22):

Null Hypothesis: LGDI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.205453	0.6066
Test critical values:	1% level	-2.618579	
	5% level	-1.948495	
	10% level	-1.612135	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDI)
Method: Least Squares
Date: 08/16/15 Time: 09:31
Sample (adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDI(-1)	-0.000971	0.004724	-0.205453	0.8382

R-squared	0.000737	Mean dependent var	-0.001705
Adjusted R-squared	0.000737	S.D. dependent var	0.110367
S.E. of regression	0.110326	Akaike info criterion	-1.548281
Sum squared resid	0.523393	Schwarz criterion	-1.507732
Log likelihood	35.06219	Hannan-Quinn criter.	-1.533244
Durbin-Watson stat	2.183224		

- **الفرق الأول لنسبة تراكم رأس المال الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (*DLGDI*)**

الشكل رقم (08):

Date: 08/16/15 Time: 09:34
Sample: 1970 2014
Included observations: 44

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.097	-0.097	0.4414	0.506
		2	-0.159	-0.170	1.6551	0.437
		3	0.002	-0.034	1.6552	0.647
		4	-0.089	-0.125	2.0575	0.725
		5	0.065	0.037	2.2785	0.809
		6	-0.056	-0.085	2.4430	0.875
		7	0.047	0.049	2.5629	0.922
		8	0.021	-0.002	2.5888	0.957
		9	-0.054	-0.026	2.7555	0.973
		10	0.024	0.005	2.7902	0.986
		11	0.011	0.018	2.7974	0.993
		12	-0.169	-0.181	4.6046	0.970
		13	0.001	-0.037	4.6047	0.983
		14	-0.065	-0.142	4.8891	0.987
		15	0.019	-0.025	4.9137	0.993
		16	0.163	0.099	6.8252	0.976
		17	-0.060	-0.020	7.0914	0.982
		18	0.084	0.097	7.6406	0.984
		19	-0.135	-0.111	9.1131	0.972
		20	-0.000	0.028	9.1131	0.982

الجدول رقم (23):

Null Hypothesis: D(LGDI) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.960015	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.186481	
	5% level	-3.518090	
	10% level	-3.189732	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDI,2)
Method: Least Squares
Date: 08/16/15 Time: 09:37
Sample (adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDI(-1))	-1.097794	0.157729	-6.960015	0.0000
C	-0.006115	0.036530	-0.167411	0.8679
@TREND(1970)	0.000215	0.001397	0.153903	0.8785

R-squared	0.547745	Mean dependent var	0.002294
Adjusted R-squared	0.525132	S.D. dependent var	0.165008
S.E. of regression	0.113708	Akaike info criterion	-1.443146
Sum squared resid	0.517183	Schwarz criterion	-1.320272
Log likelihood	34.02765	Hannan-Quinn criter.	-1.397834
F-statistic	24.22281	Durbin-Watson stat	2.028955
Prob(F-statistic)	0.000000		

الجدول رقم (24):

Null Hypothesis: D(LGDI) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.042948	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.592462	
	5% level	-2.931404	
	10% level	-2.603944	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDI,2)
Method: Least Squares
Date: 08/16/15 Time: 09:38
Sample (adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDI(-1))	-1.097473	0.155826	-7.042948	0.0000
C	-0.001168	0.017140	-0.068135	0.9460

R-squared	0.547477	Mean dependent var	0.002294
Adjusted R-squared	0.536440	S.D. dependent var	0.165008
S.E. of regression	0.112346	Akaike info criterion	-1.489066
Sum squared resid	0.517489	Schwarz criterion	-1.407150
Log likelihood	34.01492	Hannan-Quinn criter.	-1.458858
F-statistic	49.60311	Durbin-Watson stat	2.028357
Prob(F-statistic)	0.000000		

الجدول رقم (25):

Null Hypothesis: D(LGDI) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.128871	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.619851	
	5% level	-1.948686	
	10% level	-1.612036	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDI,2)
Method: Least Squares
Date: 08/16/15 Time: 09:38
Sample (adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjustments

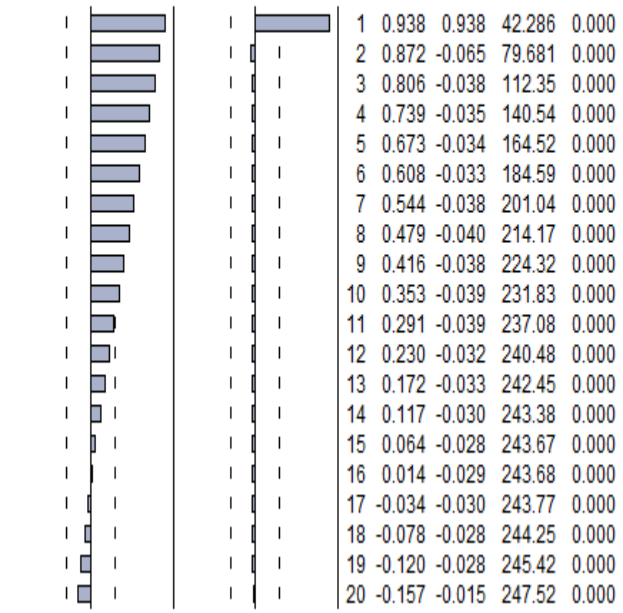
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDI(-1))	-1.097168	0.153905	-7.128871	0.0000

R-squared	0.547426	Mean dependent var	0.002294
Adjusted R-squared	0.547426	S.D. dependent var	0.165008
S.E. of regression	0.111007	Akaike info criterion	-1.535465
Sum squared resid	0.517548	Schwarz criterion	-1.494506
Log likelihood	34.01249	Hannan-Quinn criter.	-1.520360
Durbin-Watson stat	2.028630		

- **إجمالي القوة العاملة (*LLF*) عند المستوى**

الشكل رقم (09):

Date: 08/17/15 Time: 01:17
Sample: 1970 2014
Included observations: 45



Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.938	0.938	42.286	0.000
		2	0.872	-0.065	79.681	0.000
		3	0.806	-0.038	112.35	0.000
		4	0.739	-0.035	140.54	0.000
		5	0.673	-0.034	164.52	0.000
		6	0.608	-0.033	184.59	0.000
		7	0.544	-0.038	201.04	0.000
		8	0.479	-0.040	214.17	0.000
		9	0.416	-0.038	224.32	0.000
		10	0.353	-0.039	231.83	0.000
		11	0.291	-0.039	237.08	0.000
		12	0.230	-0.032	240.48	0.000
		13	0.172	-0.033	242.45	0.000
		14	0.117	-0.030	243.38	0.000
		15	0.064	-0.028	243.67	0.000
		16	0.014	-0.029	243.68	0.000
		17	-0.034	-0.030	243.77	0.000
		18	-0.078	-0.028	244.25	0.000
		19	-0.120	-0.028	245.42	0.000
		20	-0.157	-0.015	247.52	0.000

الجدول رقم (26):

Null Hypothesis: LLF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.813831	0.9563
Test critical values:	1% level	-4.186481	
	5% level	-3.518090	
	10% level	-3.189732	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LLF)
Method: Least Squares
Date: 08/17/15 Time: 01:18
Sample (adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LLF(-1)	-0.084290	0.103572	-0.813831	0.4207
D(LLF(-1))	0.013055	0.179575	0.072698	0.9424
C	1.309223	1.560056	0.839215	0.4065
@TREND(1970)	0.002059	0.003101	0.663753	0.5108

R-squared	0.098369	Mean dependent var	0.028039
Adjusted R-squared	0.029013	S.D. dependent var	0.019608
S.E. of regression	0.019321	Akaike info criterion	-4.966792
Sum squared resid	0.014559	Schwarz criterion	-4.802960
Log likelihood	110.7860	Hannan-Quinn criter.	-4.906376
F-statistic	1.418312	Durbin-Watson stat	1.867666
Prob(F-statistic)	0.251990		

الجدول رقم (27):

Null Hypothesis: LLF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.788644	0.9590
Test critical values:	1% level	-4.180911	
	5% level	-3.515523	
	10% level	-3.188259	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LLF)
Method: Least Squares
Date: 08/17/15 Time: 01:19
Sample (adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LLF(-1)	-0.074129	0.093996	-0.788644	0.4349
C	1.155608	1.417463	0.815265	0.4196
@TREND(1970)	0.001781	0.002809	0.633850	0.5297

R-squared	0.094095	Mean dependent var	0.028117
Adjusted R-squared	0.049904	S.D. dependent var	0.019386
S.E. of regression	0.018896	Akaike info criterion	-5.034021
Sum squared resid	0.014639	Schwarz criterion	-4.912372
Log likelihood	113.7485	Hannan-Quinn criter.	-4.988908
F-statistic	2.129297	Durbin-Watson stat	1.852200
Prob(F-statistic)	0.131886		

الجدول رقم (28):

Null Hypothesis: LLF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.978019	0.2951
Test critical values:	1% level	-3.588509	
	5% level	-2.929734	
	10% level	-2.603064	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LLF)
Method: Least Squares
Date: 08/17/15 Time: 01:19
Sample (adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LLF(-1)	-0.014740	0.007452	-1.978019	0.0545
C	0.260282	0.117406	2.216934	0.0321

R-squared	0.085218	Mean dependent var	0.028117
Adjusted R-squared	0.063437	S.D. dependent var	0.019386
S.E. of regression	0.018761	Akaike info criterion	-5.069724
Sum squared resid	0.014782	Schwarz criterion	-4.988625
Log likelihood	113.5339	Hannan-Quinn criter.	-5.039649
F-statistic	3.912558	Durbin-Watson stat	1.935364
Prob(F-statistic)	0.054512		

- **الفرق الأول لإجمالي القوة العاملة (*DLLF*)**

الجدول رقم (10):

Date: 08/17/15 Time: 01:21
Sample: 1970 2014
Included observations: 44

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.024	0.024	0.0278	0.867
		2	0.007	0.007	0.0304	0.985
		3	-0.023	-0.024	0.0572	0.996
		4	-0.074	-0.073	0.3352	0.987
		5	-0.066	-0.062	0.5586	0.990
		6	0.036	0.040	0.6294	0.996
		7	0.002	-0.002	0.6296	0.999
		8	0.012	0.004	0.6383	1.000
		9	0.018	0.010	0.6566	1.000
		10	0.003	0.004	0.6573	1.000
		11	0.062	0.068	0.8954	1.000
		12	0.049	0.047	1.0477	1.000
		13	0.023	0.024	1.0831	1.000
		14	0.023	0.027	1.1197	1.000
		15	0.018	0.028	1.1423	1.000
		16	-0.008	0.007	1.1468	1.000
		17	0.015	0.021	1.1640	1.000
		18	-0.061	-0.059	1.4506	1.000
		19	-0.086	-0.083	2.0430	1.000
		20	-0.065	-0.065	2.3941	1.000

الجدول رقم (29):

Null Hypothesis: D(LLF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.150541	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.186481	
	5% level	-3.518090	
	10% level	-3.189732	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LLF,2)
Method: Least Squares
Date: 08/17/15 Time: 01:21
Sample (adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LLF(-1))	-1.036000	0.168441	-6.150541	0.0000
C	0.039621	0.008658	4.576063	0.0000
@TREND(1970)	-0.000458	0.000242	-1.895240	0.0653

R-squared	0.488860	Mean dependent var	-0.001238
Adjusted R-squared	0.463303	S.D. dependent var	0.026262
S.E. of regression	0.019240	Akaike info criterion	-4.996464
Sum squared resid	0.014807	Schwarz criterion	-4.873590
Log likelihood	110.4240	Hannan-Quinn criter.	-4.951152
F-statistic	19.12820	Durbin-Watson stat	1.894899
Prob(F-statistic)	0.000001		

الجدول رقم (30):

Null Hypothesis: D(LLF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.709934	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.592462	
	5% level	-2.931404	
	10% level	-2.603944	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LLF,2)
Method: Least Squares
Date: 08/17/15 Time: 01:24
Sample (adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LLF(-1))	-0.970843	0.170027	-5.709934	0.0000
C	0.027186	0.005825	4.666934	0.0000

R-squared	0.442960	Mean dependent var	-0.001238
Adjusted R-squared	0.429374	S.D. dependent var	0.026262
S.E. of regression	0.019839	Akaike info criterion	-4.956983
Sum squared resid	0.016136	Schwarz criterion	-4.875067
Log likelihood	108.5751	Hannan-Quinn criter.	-4.926775
F-statistic	32.60335	Durbin-Watson stat	1.849492
Prob(F-statistic)	0.000001		

الملحق رقم (08): تطبيق نموذج تصحيح الخطأ *(ECM)* لعلاقة البطالة والنمو الإقتصادي .

- **إختبار إنجل غرانجر للتكامل المشترك (Single Eguation Cointegration (Engle Grager test))**

Date: 08/16/15 Time: 12:00
Series: LGDP LUNEM
Sample: 1970 2014
Included observations: 45
Null hypothesis: Series are not cointegrated
Cointegrating equation deterministics: C
Automatic lags specification based on Schwarz criterion (maxlag=9)

Dependent	tau-statistic	Prob.*	z-statistic	Prob.*
LGDP	-1.909757	0.5791	-2.641188	0.8983
LUNEM	-1.560195	0.7401	-5.185533	0.7024

*MacKinnon (1996) p-values.

Intermediate Results:

	LGDP	LUNEM
Rho - 1	-0.060027	-0.117853
Rho S.E.	0.031432	0.075537
Residual variance	0.005933	0.033287
Long-run residual variance	0.005933	0.033287
Number of lags	0	0
Number of observations	44	44
Number of stochastic trends**	2	2

**Number of stochastic trends in asymptotic distribution

- **نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ *(ECM)* بالنسبة للمتغيرتين *(LGDP , LUNEM)***

Vector Error Correction Estimates
Date: 08/16/15 Time: 12:37
Sample (adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
LGDP(-1)	1.000000
LUNEM(-1)	-0.131867 (0.16150) [-0.81652]
C	-24.17693

Error Correction:	D(LGDP)	D(LUNEM)
CointEq1	-0.074116 (0.01280) [-5.79072]	-0.019617 (0.07634) [-0.25697]
D(LGDP(-1))	0.322333 (0.10444) [3.08639]	-1.085386 (0.62292) [-1.74240]
D(LUNEM(-1))	-0.076143 (0.02669) [-2.85293]	0.034930 (0.15919) [0.21942]
C	0.043669 (0.00585) [7.45875]	0.014189 (0.03492) [0.40631]

R-squared	0.501946	0.081921
Adj. R-squared	0.463634	0.011300
Sum sq. resids	0.039988	1.422636
S.E. equation	0.032021	0.190992
F-statistic	13.10160	1.160007
Log likelihood	89.06367	12.27245
Akaike AIC	-3.956450	-0.384765
Schwarz SC	-3.792617	-0.220933
Mean dependent	0.034981	-0.021023
S.D. dependent	0.043722	0.192080

Determinant resid covariance (dof adj.)	3.15E-05
Determinant resid covariance	2.59E-05
Log likelihood	105.0266
Akaike information criterion	-4.419840
Schwarz criterion	-4.010259

الملحق رقم (09): تطبيق نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (*VECM*)

1-تحديد درجة التأخير المثلى لاختبار جوهنسون:

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LGDP
Exogenous variables: C
Date: 08/16/15 Time: 16:15
Sample: 1970 2014
Included observations: 41

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-11.39169	NA	0.107164	0.604473	0.646267	0.619692
1	90.52083	193.8824	0.000780	-4.318089	-4.234500	-4.287651
2	92.78393	4.195015*	0.000734*	-4.379704*	-4.254321*	-4.334046*
3	93.06000	0.498268	0.000760	-4.344390	-4.177212	-4.283513
4	93.06456	0.008024	0.000799	-4.295832	-4.086860	-4.219736

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

2-نتائج اختبار التكامل المتزامن لجوهنسون: (Johannsen System Cointegrtion test)

Date: 08/17/15 Time: 08:21
Sample (adjusted): 1973 2014
Included observations: 42 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend (restricted)
Series: LCPI LGDI LGDP LLF LUNEM
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.534751	91.36119	88.80380	0.0323
At most 1	0.474471	59.22350	63.87610	0.1157
At most 2	0.353482	32.20281	42.91525	0.3776
At most 3	0.215145	13.88435	25.87211	0.6671
At most 4	0.084536	3.709599	12.51798	0.7836

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

3-نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (*VECM*):

الجدول رقم (01):

Vector Error Correction Estimates
Date: 08/17/15 Time: 08:26
Sample (adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1	
LGDP(-1)	1.000000	
LUNEM(-1)	0.016415 (0.04198) [0.39107]	
@TREND(70)	0.029150 (0.01521) [1.91623]	
C	-25.27108	
Error Correction:	**D(LGDP)**	**D(LUNEM)**
CointEq1	-0.262604 (0.04999) [-5.25263]	0.471851 (0.39496) [1.19467]
D(LGDP(-1))	-0.323391 (0.08086) [-3.99929]	-1.042500 (0.63882) [-1.63192]
D(LUNEM(-1))	-0.046491 (0.02021) [-2.29987]	-0.065963 (0.15970) [-0.41304]
C	-7.693220 (1.70557) [-4.51064]	18.83051 (13.4742) [1.39753]
LCPI	-0.013139 (0.00479) [-2.74278]	0.005374 (0.03784) [0.14200]
LGDI	0.107920 (0.02605) [4.14318]	-0.454966 (0.20578) [-2.21095]
LLF	0.467476 (0.10488) [4.45726]	-1.091022 (0.82856) [-1.31677]
R-squared	0.754812	0.207123
Adj. R-squared	0.713947	0.074977
Sum sq. resids	0.019686	1.228625
S.E. equation	0.023384	0.184739
F-statistic	18.47098	1.567382
Log likelihood	104.3003	15.42469
Akaike AIC	-4.525596	-0.391846
Schwarz SC	-4.238889	-0.105139
Mean dependent	0.034981	-0.021023
S.D. dependent	0.043722	0.192080
Determinant resid covariance (dof adj.)		1.68E-05
Determinant resid covariance		1.18E-05
Log likelihood		122.0040
Akaike information criterion		-4.883907
Schwarz criterion		-4.187618

الجدول رقم (02):

Vector Error Correction Estimates
Date: 08/17/15 Time: 08:29
Sample (adjusted): 1973 2014
Included observations: 42 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1	
LGDP(-1)	1.000000	
LUNEM(-1)	-1.278666 (0.38070) [-3.35870]	
@TREND(70)	0.267143 (0.13276) [2.01220]	
C	-27.21103	
Error Correction:	**D(LGDP)**	**D(LUNEM)**
CointEq1	-0.025474 (0.00629) [-4.05197]	0.093422 (0.05435) [1.71876]
D(LGDP(-1))	-0.171976 (0.12133) [-1.41740]	-2.129511 (1.04898) [-2.03007]
D(LGDP(-2))	-0.058575 (0.09223) [-0.63510]	-0.880574 (0.79738) [-1.10434]
D(LUNEM(-1))	-0.059052 (0.01957) [-3.01696]	-0.113940 (0.16922) [-0.67332]
D(LUNEM(-2))	0.003843 (0.01962) [0.19590]	-0.300862 (0.16962) [-1.77378]
C	-4.025337 (1.11615) [-3.60645]	23.20236 (9.64976) [2.40445]
LCPI	-0.011872 (0.00466) [-2.54586]	-0.026746 (0.04032) [-0.66340]
LGDI	0.117808 (0.02570) [4.58482]	-0.635622 (0.22215) [-2.86124]
LLF	0.232199 (0.06682) [3.47504]	-1.318544 (0.57769) [-2.28244]
R-squared	0.650288	0.387403
Adj. R-squared	0.565509	0.238895
Sum sq. resids	0.012682	0.947898
S.E. equation	0.019603	0.169482
F-statistic	7.670411	2.608628
Log likelihood	110.6153	20.01931
Akaike AIC	-4.838826	-0.524729
Schwarz SC	-4.466468	-0.152371
Mean dependent	0.030043	-0.022135
S.D. dependent	0.029740	0.194268
Determinant resid covariance (dof adj.)		1.08E-05
Determinant resid covariance		6.69E-06
Log likelihood		131.0211
Akaike information criterion		-5.239102
Schwarz criterion		-4.370267

الجدول رقم (03):

Vector Error Correction Estimates
Date: 08/17/15 Time: 08:30
Sample (adjusted): 1974 2014
Included observations: 41 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
LGDP(-1)	1.000000
LUNEM(-1)	-0.001687 (0.04985) [-0.03384]
@TREND(70)	0.048468 (0.01782) [2.71955]
C	-25.75348

Error Correction:	D(LGDP)	D(LUNEM)
CointEq1	-0.190311 (0.04666) [-4.07870]	-0.177048 (0.41235) [-0.42937]
D(LGDP(-1))	0.037405 (0.14805) [0.25264]	-3.279828 (1.30840) [-2.50674]
D(LGDP(-2))	-0.216839 (0.13509) [-1.60512]	-2.328250 (1.19385) [-1.95020]
D(LGDP(-3))	-0.114386 (0.09643) [-1.18620]	-1.145117 (0.85219) [-1.34374]
D(LUNEM(-1))	-0.050417 (0.02022) [-2.49335]	-0.320995 (0.17870) [-1.79631]
D(LUNEM(-2))	0.003403 (0.02194) [0.15508]	-0.559911 (0.19393) [-2.88718]
D(LUNEM(-3))	-0.028477 (0.02042) [-1.39442]	-0.338845 (0.18047) [-1.87753]
C	-7.585058 (1.98185) [-3.82727]	1.953072 (17.5141) [0.11151]
LCPI	-0.011840 (0.00507) [-2.33673]	-0.049007 (0.04478) [-1.09443]
LGDI	0.113086 (0.02562) [4.41345]	-0.354187 (0.22644) [-1.56417]
LLF	0.458116 (0.12209) [3.75224]	-0.027711 (1.07896) [-0.02568]
R-squared	0.684372	0.408440
Adj. R-squared	0.579163	0.211253
Sum sq. resids	0.011428	0.892497
S.E. equation	0.019517	0.172482
F-statistic	6.504868	2.071333
Log likelihood	109.6214	20.28325
Akaike AIC	-4.810801	-0.452842
Schwarz SC	-4.351062	0.006897
Mean dependent	0.029863	-0.017399
S.D. dependent	0.030086	0.194211
Determinant resid covariance (dof adj.)		9.67E-06
Determinant resid covariance		5.18E-06
Log likelihood		133.1642
Akaike information criterion		-5.276305
Schwarz criterion		-4.231444

الملحق رقم (10): إختبار جودة أداء النموذج (VECM)

1-نتائج اختبار (Ljung-box) لبواقي التقدير:

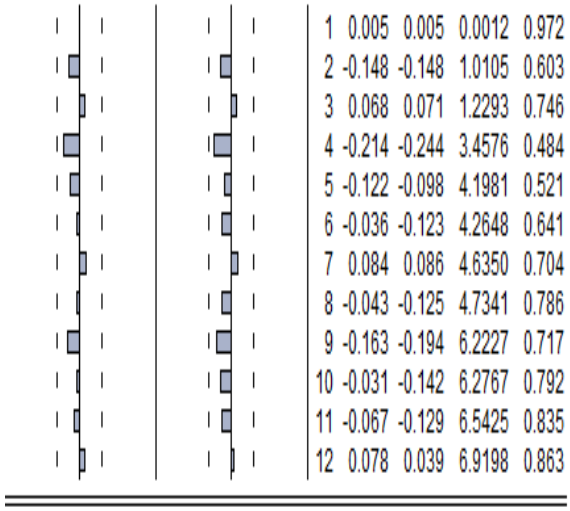
الشكل رقم (01): دالة بواقي المعادلة الأولى الجدول رقم (01): تقدير المعادلة الأولى لـ (*DLGDP*)

Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares
Date: 08/17/15 Time: 08:37
Sample (adjusted): 1973 2014
Included observations: 42 after adjustments
D(LGDP) = C(1)*(LGDP(-1) - 1.27866557175*LUNEM(-1) + 0.267143362966*@TREND(70) - 27.2110257486) +C(2)*D(LGDP(-1)) +C(3)*D(LGDP(-2)) +C(4)*D(LUNEM(-1)) + C(5)*D(LUNEM(-2)) +C(6) +C(7)*LCPI + C(8)*LGDI + C(9)*LLF

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.025474	0.006287	-4.051973	0.0003
C(2)	-0.171976	0.121332	-1.417404	0.1657
C(3)	-0.058575	0.092230	-0.635103	0.5297
C(4)	-0.059052	0.019573	-3.016959	0.0049
C(5)	0.003843	0.019619	0.195901	0.8459
C(6)	-4.025337	1.116150	-3.606449	0.0010
C(7)	-0.011872	0.004663	-2.545860	0.0158
C(8)	0.117808	0.025695	4.584824	0.0001
C(9)	0.232199	0.066819	3.475040	0.0015

R-squared	0.650288	Mean dependent var	0.030043
Adjusted R-squared	0.565509	S.D. dependent var	0.029740
S.E. of regression	0.019603	Akaike info criterion	-4.838826
Sum squared resid	0.012682	Schwarz criterion	-4.466468
Log likelihood	110.6153	Hannan-Quinn criter.	-4.702342
F-statistic	7.670411	Durbin-Watson stat	1.949507
Prob(F-statistic)	0.000009		

Date: 08/17/15 Time: 08:47
Sample: 1970 2014
Included observations: 42



Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.005	0.005	0.0012	0.972
		2	-0.148	-0.148	1.0105	0.603
		3	0.068	0.071	1.2293	0.746
		4	-0.214	-0.244	3.4576	0.484
		5	-0.122	-0.098	4.1981	0.521
		6	-0.036	-0.123	4.2648	0.641
		7	0.084	0.086	4.6350	0.704
		8	-0.043	-0.125	4.7341	0.786
		9	-0.163	-0.194	6.2227	0.717
		10	-0.031	-0.142	6.2767	0.792
		11	-0.067	-0.129	6.5425	0.835
		12	0.078	0.039	6.9198	0.863

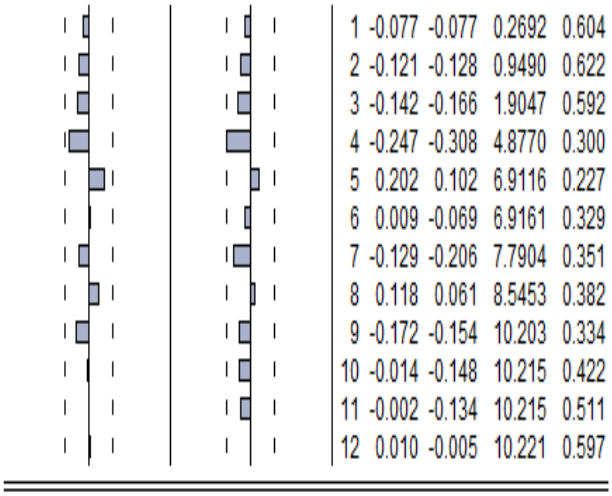
الشكل رقم (02): دالة بواقي المعادلة الثانية الجدول رقم (02): تقدير المعادلة الثانية لـ(*DLUNEM*)

Dependent Variable: D(LUNEM)
Method: Least Squares
Date: 08/17/15 Time: 08:45
Sample (adjusted): 1973 2014
Included observations: 42 after adjustments
D(LUNEM) = C(1)*(LGDP(-1) - 1.27866557175*LUNEM(-1) + 0.267143362966*@TREND(70) - 27.2110257486) +C(2)*D(LGDP(-1)) +C(3)*D(LGDP(-2)) +C(4)*D(LUNEM(-1)) +C(5)*D(LUNEM(-2)) +C(6) +C(7)*LCPI +C(8)*LGDI +C(9)*LLF

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.093422	0.054354	1.718761	0.0950
C(2)	-2.129511	1.048984	-2.030070	0.0505
C(3)	-0.880574	0.797379	-1.104335	0.2774
C(4)	-0.113940	0.169222	-0.673315	0.5054
C(5)	-0.300862	0.169616	-1.773781	0.0853
C(6)	23.20236	9.649763	2.404448	0.0220
C(7)	-0.026746	0.040316	-0.663404	0.5117
C(8)	-0.635622	0.222149	-2.861240	0.0073
C(9)	-1.318544	0.577690	-2.282444	0.0290

R-squared	0.387403	Mean dependent var	-0.022135
Adjusted R-squared	0.238895	S.D. dependent var	0.194268
S.E. of regression	0.169482	Akaike info criterion	-0.524729
Sum squared resid	0.947898	Schwarz criterion	-0.152371
Log likelihood	20.01931	Hannan-Quinn criter.	-0.388245
F-statistic	2.608628	Durbin-Watson stat	2.151126
Prob(F-statistic)	0.024884		

Date: 08/17/15 Time: 08:48
Sample: 1970 2014
Included observations: 42



Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.077	-0.077	0.2692	0.604
		2	-0.121	-0.128	0.9490	0.622
		3	-0.142	-0.166	1.9047	0.592
		4	-0.247	-0.308	4.8770	0.300
		5	0.202	0.102	6.9116	0.227
		6	0.009	-0.069	6.9161	0.329
		7	-0.129	-0.206	7.7904	0.351
		8	0.118	0.061	8.5453	0.382
		9	-0.172	-0.154	10.203	0.334
		10	-0.014	-0.148	10.215	0.422
		11	-0.002	-0.134	10.215	0.511
		12	0.010	-0.005	10.221	0.597

الجدول رقم (04): نتائج اختبار(BG) للمعادلة الأولى

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.455859	Prob. F(2,31)	0.6381
Obs*R-squared	1.199940	Prob. Chi-Square(2)	0.5488

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 08/17/15 Time: 08:59
Sample: 1973 2014
Included observations: 42
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.000153	0.006607	0.023170	0.9817
C(2)	0.004758	0.148269	0.032090	0.9746
C(3)	0.022877	0.103208	0.221664	0.8260
C(4)	-0.001180	0.020137	-0.058603	0.9536
C(5)	-0.000963	0.020777	-0.046351	0.9633
C(6)	0.060263	1.159382	0.051978	0.9589
C(7)	-0.000763	0.004867	-0.156841	0.8764
C(8)	-0.003928	0.027913	-0.140705	0.8890
C(9)	-0.002916	0.069207	-0.042130	0.9667
RESID(-1)	-0.011578	0.224054	-0.051675	0.9591
RESID(-2)	-0.193711	0.203029	-0.954105	0.3474

R-squared	0.028570	Mean dependent var	-7.19E-16
Adjusted R-squared	-0.284795	S.D. dependent var	0.017587
S.E. of regression	0.019935	Akaike info criterion	-4.772574
Sum squared resid	0.012319	Schwarz criterion	-4.317470
Log likelihood	111.2240	Hannan-Quinn criter.	-4.605760
F-statistic	0.091172	Durbin-Watson stat	1.946812
Prob(F-statistic)	0.999819		

الجدول رقم (03): إختبار (Wald Test)

Wald Test:
Equation: EQ01

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	7.601367	(5, 33)	0.0001
Chi-square	38.00683	5	0.0000

Null Hypothesis: C(4)=C(5)=C(7)=C(8)=C(9)=0
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(4)	-0.059052	0.019573
C(5)	0.003843	0.019619
C(7)	-0.011872	0.004663
C(8)	0.117808	0.025695
C(9)	0.232199	0.066819

Restrictions are linear in coefficients.

2-اختبار الإنحدار الذاتي المشروط بعدم ثبات التباين (Heteroskedasticity test : ARCH)

الجدول رقم (05):

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.101636	Prob. F(2,37)	0.9036
Obs*R-squared	0.218553	Prob. Chi-Square(2)	0.8965

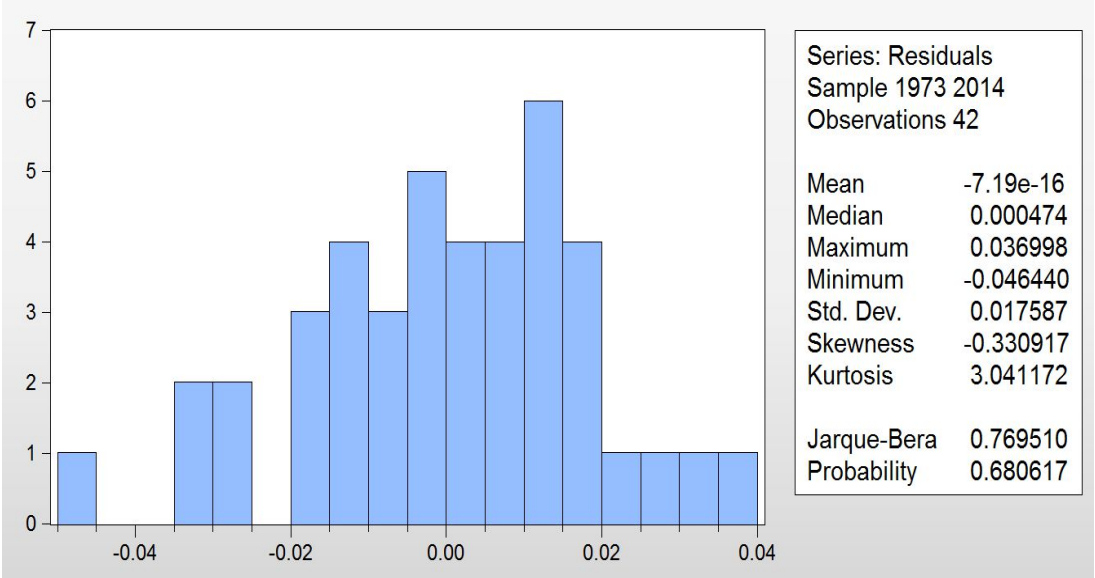
Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 08/17/15 Time: 09:01
Sample (adjusted): 1975 2014
Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000329	0.000102	3.225218	0.0026
RESID^2(-1)	-0.068511	0.163430	-0.419206	0.6775
RESID^2(-2)	0.023183	0.163481	0.141808	0.8880

R-squared	0.005464	Mean dependent var	0.000315
Adjusted R-squared	-0.048295	S.D. dependent var	0.000444
S.E. of regression	0.000454	Akaike info criterion	-12.48452
Sum squared resid	7.63E-06	Schwarz criterion	-12.35786
Log likelihood	252.6904	Hannan-Quinn criter.	-12.43872
F-statistic	0.101636	Durbin-Watson stat	2.013957
Prob(F-statistic)	0.903610		

3-اختبار " جاك - بيرا " (Jarque Bera)، للتوزيع الطبيعي للبواقي:

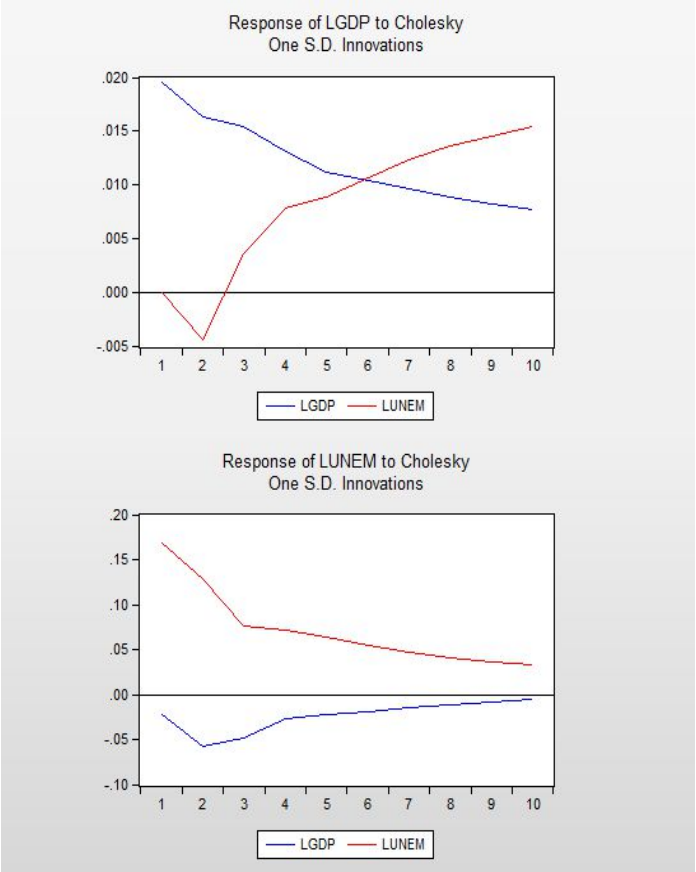
الشكل رقم (03):



الملحق رقم (11): دوال الإستجابة وتحليل التباين

1-دوال الإستجابة:

الشكل رقم (04):



الجدول رقم (06):

Response of LGDP:

Period	LGDP	LUNEM
1	0.019603	0.000000
2	0.016339	-0.004447
3	0.015418	0.003585
4	0.013134	0.007802
5	0.011131	0.008805
6	0.010393	0.010699
7	0.009595	0.012391
8	0.008792	0.013568
9	0.008209	0.014580
10	0.007735	0.015418

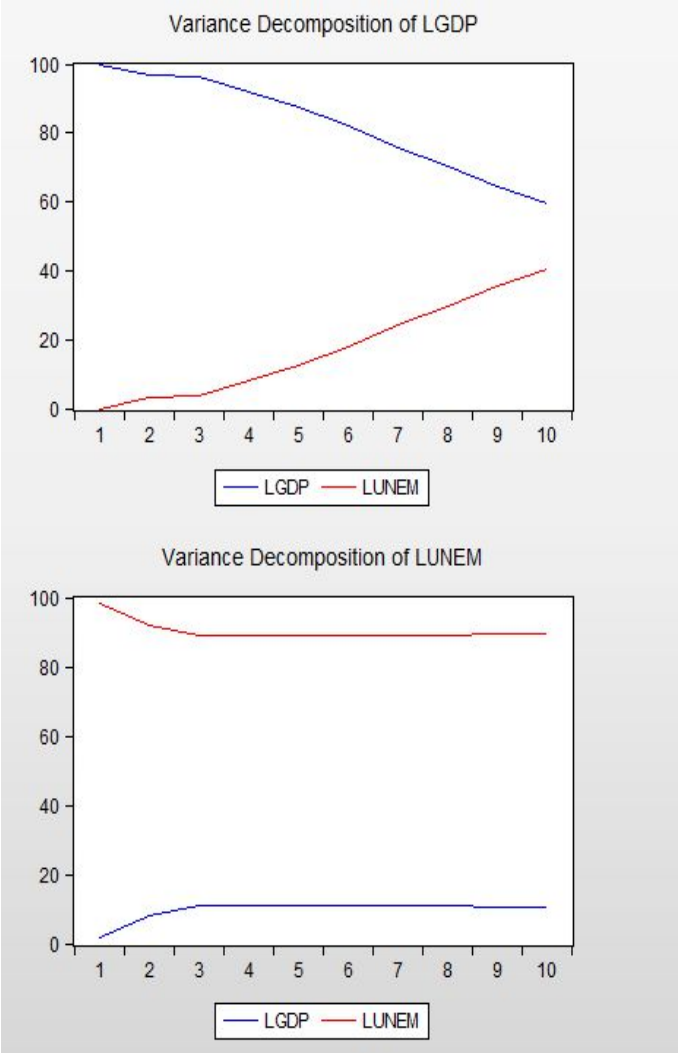
Response of LUNEM:

Period	LGDP	LUNEM
1	-0.022887	0.167930
2	-0.057459	0.128736
3	-0.048554	0.076353
4	-0.027091	0.072141
5	-0.022079	0.064438
6	-0.019153	0.053859
7	-0.014400	0.047032
8	-0.010856	0.041260
9	-0.008160	0.036314
10	-0.005842	0.032448

Cholesky Ordering: LGDP LUNEM

2-تحليل التباين:

الشكل رقم (05):



الجدول رقم (07):

Variance Decomposition of LGDP:

Period	S.E.	LGDP	LUNEM
1	0.019603	100.0000	0.000000
2	0.025904	97.05346	2.946540
3	0.030357	96.46021	3.539791
4	0.033985	91.90456	8.095435
5	0.036829	87.39074	12.60926
6	0.039735	81.91746	18.08254
7	0.042714	75.93564	24.06436
8	0.045671	70.12543	29.87457
9	0.048639	64.67555	35.32445
10	0.051608	59.69654	40.30346

Variance Decomposition of LUNEM:

Period	S.E.	LGDP	LUNEM
1	0.169482	1.823582	98.17642
2	0.220451	7.871372	92.12863
3	0.238298	10.88805	89.11195
4	0.250448	11.02732	88.97268
5	0.259546	10.99143	89.00857
6	0.265766	11.00228	88.99772
7	0.270279	10.92174	89.07826
8	0.273626	10.81363	89.18637
9	0.276146	10.70451	89.29549
10	0.278107	10.59819	89.40181

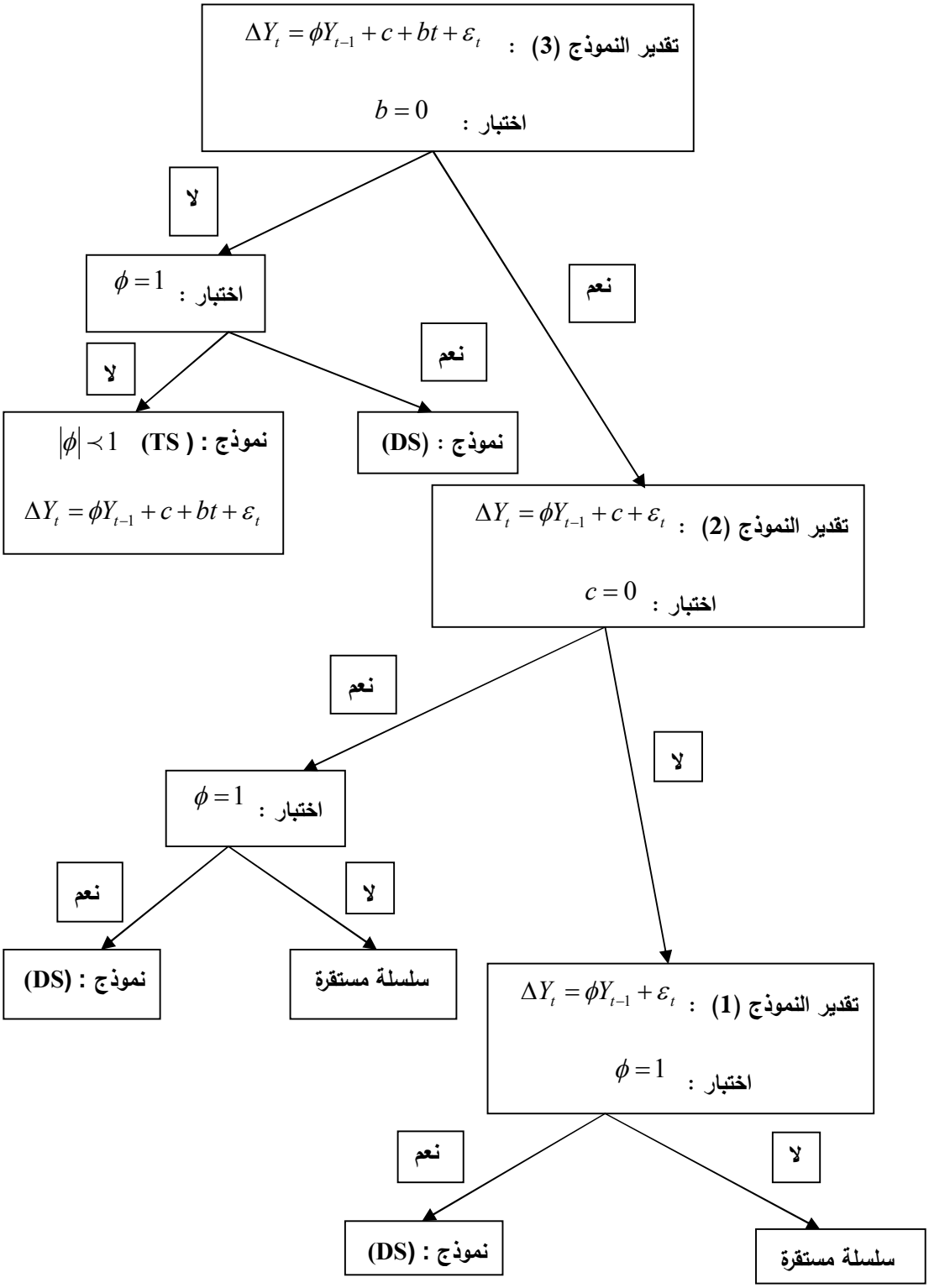
Cholesky Ordering: LGDP LUNEM

الملحق رقم (12): الإطار النظري للأساليب القياسية المستخدمة لتحليل النموذج

1-اختبارات الجذر الوحدوي:

✓ **اختبارات ديكي- فولر:**

الشكل رقم (01): منهجية مبسطة لاختبارات الجذر الوحدوي



✓ **اختبار فيليبس وبيرون (Phillips and Perron test):**

إن الشيء المضاف في هذا الاختبار (PP)، هو اخذ بعين الاعتبار الأخطاء ذات التباينات غير المتجانسة (Heteroscedastic errors) ، حيث اعتمد **(Phillips et Perron (1988)** نفس التوزيعات المحدودة لاختباري (ADF) و(DF) ويجرى هذا الاختبار في أربعة مراحل :

1- تقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى النماذج الثلاثة القاعدية لاختبار(Dickey-Fuller) ، مع حساب الإحصائيات المرافقة.

2- تقدير التباين القصير المدى: ($\sigma^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2$) حيث (e_t) مثل البواقي.

3- تقدير المعامل المصحح (s_1^2)، المسمى التباين طويل الأجل، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة، حيث:($s_1^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2 + 2\sum_{t=1}^{l}\left(1-\frac{i}{l+1}\right)\frac{1}{n}\sum_{t=i+1}^{n} e_t e_{t-1}$).

من أجل تقدير هذا التباين الطويل الأجل، من الضروري تعريف عدد التأخرات l المقدر بدلالة عدد المشاهدات الكلية n.

4- حساب إحصائية فيليبس وبيرون(PP) ($t^*_{\hat{\phi}_1} = \sqrt{k}\times\frac{\left(\hat{\phi}_1 - 1\right)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}}{\sqrt{k}}$)، مع ($k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_t^2}$) والذي يساوي 1- في الحالة التقاربية عندما تكون (e_t) تشويش أبيض، ثم يتم مقارنة هذه الإحصائية مع القيم الحرجة لجدول ماك كينون(Mackinnon).

✓ **اختبار(KPSS Test) (1992) :**

اقترح ((1992) Kwiatkowski ; Phillips ;Schmidi ;Shin) استخدام اختبار مضاعف لاغرانج ، لاختبار فرضية العدم التي تقرر الاستقرارية للسلسلة ، ويكون اختبار (KPSS) على المراحل التالية :

- فبعد تقدير النماذج (2) أو (3) ، نحسب المجموع الجزئي للبواقي : $S_t = \sum_{t=1}^{n} e_t^2$ ؛
- نقدر التباين الطويل الأجل s_1^2 بنفس طريقة اختبار فيليبس وبيرون ؛
- نحسب إحصائية اختبار(KPSS) من العلاقة : $LM = \frac{1}{s_1^2}\frac{\sum_{t=1}^{T} S_t^2}{T^2}$

✓ نرفض فرضية العدم (فرضية الاستقرار) : إذا كانت الإحصائية المحسوبة (LM) أكبر من القيمة الحرجة المستخرجة من الجدول المعد من طرف (1992) Kwiatkowski ;Shin ;Schmidi ;Phillips) ؛

✓ نقبل بفرضية الاستقرار: إذا كانت الإحصائية(LM) أصغر من القيمة الحرجة .

2-التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (ECM):

✓ **خصائص درجة تكامل سلسلة زمنية وشروط التكامل المشترك:**

تكون سلسلة زمنية معينة متكاملة من الدرجة d ، $X_{1t} \to I(d)$ ، إذا تم حساب الفروقات d مرة من أجل جعل السلسلة مستقرة.

لتكن سلسلة زمنية مستقرة X_{1t} وسلسة أخرى X_{2t} متكاملة من الدرجة 1:

$$X_{1t} \to I(0)$$
$$X_{2t} \to I(1)$$

تعتبر $Y_t = X_{1t} + X_{2t}$ السلسلة غير مستقرة لأننا قمنا بجمع سلسلتين الأولى مستقرة والثانية غير مستقرة تحتوي على اتجاه عام.

نقول أن هناك تكامل مشترك بين السلسلتين X_{1t} و X_{2t} إذا تضمنتا اتجاها عاما عشوائيا بنفس درجة التكامل وتوليفة خطية للسلسلتين تسمح بالحصول على سلسلة ذات درجة تكامل أقل.

ليكن:

$$X_t \to I(d)$$
$$Y_t \to I(d)$$

بحيث $\alpha_1 X_t + \alpha_2 Y_t \to I(d-b)$ مع $d \geq b \geq 0$ ، ونرمز بـ: $X_t, Y_t \to CI(d,b)$ حيث $[\alpha_{1.....}\alpha_2]$ يسمى بشعاع التكامل المشترك.

في الحالة العامة، إذا كان لدينا k متغير، فإن:

$$X_{1t} \to I(d)$$
$$X_{2t} \to I(d)$$
$$X_{kt} \to I(d)$$

نضع $X_t = [X_{1t....} X_{2t} .....X_{kt}]$

إذا وجد شعاع تكامل مشترك $\alpha = [\alpha_{1....}\alpha_2.....\alpha_k]$ ذو بعد $(k,1)$ بحيث $\alpha\ X_1 \to I(d-b)$ ، فإن المتغيرات التي عددها k تحمل خاصية التكامل المشترك وشعاع التكامل المشترك هو α ، نضع $X_t \to CI(d,b)$ مع $b \rangle 0$.

✓ **نموذج تصحيح الخطأ (ECM):**

ندرس الحالة التي يكون بين X_t و Y_t تكامل مشترك حيث : $X_t, Y_t \to CI(1,1)$ و [1- , β] .

نضع $\beta = -\frac{\alpha_1}{\alpha_2}$ شعاع التكامل المشترك أي $\beta X_t - Y_t \to I(0)$. في هذا النوع من النمذجة، كون السلسلتين متكاملتين وغير مستقرتين يزيد من مشكل التقدير المعنوية الإحصائية للنموذج هي السبب في كون أن السلسلتين غير مستقرتين (أي هناك تكامل مشترك)، إن استعمال الانحدار المباشر لـ X_t على Y_t يعتبر

غير ممكن باعتبار أن العلاقة المفترضة انطلاقا من هذا الانحدار ليست واقعية، فينجم عن ذلك الحصول على علاقة بين اتجاهين.

يكمن المشكل الأساسي في سحب العلاقة المشتركة للتكامل المتزامن (الاتجاه العام المشترك) من جهة ومن جهة أخرى البحث عن الارتباط الحقيقي بين المتغيرين وهو هدف نموذج تصحيح الخطأ(**ECM**)، فهو يجمع بين النموذج الساكن $\beta_1 \Delta X_t$ والنموذج الديناميكي(الحركي) $\beta_2 \left(Y_{t-1} - \beta X_{t-1}\right)$ ليكن :

$$\Delta Y_t = \beta_1 \Delta X_t + \beta_2 \left(Y_{t-1} - \beta X_{t-1}\right)$$

$$I(0) \ldots\ldots I(0) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots I(0)$$

إضافة إلى العلاقة طويلة المدى ، يسمح نموذج تصحيح الخطأ في دمج التقلبات قصيرة المدى . المعامل β_2 الذي ينبغي أن يكون سالبا يمثل قوة الجذب (الرجوع) نحو التوازن طويل المدى .

3-التكامل المشترك بين k متغير وتقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM):

✓ **التكامل المشترك بين k متغير:**

ليكن النموذج القياسي لـ k متغير مفسر (مستقل):

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_{t1} + \beta_2 X_{t2} + \ldots\ldots + \beta_{tk} X_{tk} + \varepsilon_t$$

إذا كانت المتغيرات Y_t و X_{tj} غير مستقرة حيث $j = 1,2,\ldots\ldots k$ متكاملة من الدرجة الأولى مثلا، فهناك احتمال وجود تكامل مشترك، فوجود تكامل مشترك محتمل يعني أن المتغيرات يجب أن تكون غير مستقرة ولها نفس درجة التكامل، التقدير بطريقة MCO يسمح إذن بحساب بواقي التقدير :

$$\hat{\varepsilon}_t = Y_t - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 X_{t1} - \ldots\ldots - \hat{\beta}_{tk} X_{tk}$$

إذا كانت سلسلة بواقي التقدير مستقرة، فإننا نقبل فرضية التكامل المشترك بين المتغيرات، اختبارات الاستقرارية لـ (Dickey-Fuller) يجب أن تتم انطلاقا من القيم الحرجة المستعملة من طرف (Mackinnon (1991)) بدلالة عدد المتغيرات الكلية للنموذج.

يعطى شعاع التكامل المشترك بـ: $\left[1 \ldots - \hat{\beta}_{0\ldots\ldots} - \hat{\beta}_{1\ldots\ldots} - \hat{\beta}_k\right]$

مع ذلك، الحالة التي يكون فيها نموذج متعدد المتغيرات أكثر تعقيدا من الحالة التي يكون فيها إلا متغيرين وذلك بسبب الاختيار عن طريق التوفيقات لشعاع التكامل المشترك وهذا يعني أنه مثلا إذا كانت المتغيرات Y_t, X_{t1}, X_{t2} و X_{t3} متكاملة (cointegrated) بالزوج $Y_t, X_{t1} \to CI(1,1)$ و $X_{t2}, X_{t3} \to CI(1,1)$ ، فإن التوليفة الخطية لهذه المتغيرات هي $I(0)$ ، لدينا: $\hat{\varepsilon}_t^1 = Y_t - \hat{\alpha}_0 - \hat{\alpha}_1 X_{t1}$ و $\hat{\varepsilon}_t^2 = X_{t2} - \hat{\gamma}_0 - \hat{\gamma}_1 X_{t3}$ كنتيجة لذلك:

$$\hat{\varepsilon}_t = \hat{\varepsilon}_t^1 + \hat{\varepsilon}_t^2 = Y_t - \hat{\alpha}_0 - \hat{\alpha}_1 X_{t1} + X_{t2} - \hat{\gamma}_0 - \hat{\gamma}_1 X_{t3} \to I(0)$$

في هذه الحالة نحصل على شعاع آخر للتكامل المشترك $\left[1...-\hat{\alpha}_{0.....}-\hat{\gamma}_{0....}-\hat{\alpha}_{1....}1...-\hat{\gamma}_1\right]$، في الحالة العامة في نموذج ذي k متغير مستقل ومتغير تابع (أي $k+1$ متغير)، قد يوجد k شعاع تكامل مشترك مستقل خطيا. عدد أشعة التكامل المشترك المستقلة خطيا يسمى بدرجة التكامل المشترك.

إذا كانت للمتغيرات نفس درجة التكامل، فوجود شعاع تكامل مشترك واحد ممكن جدا وإذا لم تكن كلها لها نفس درجة التكامل، فمن المؤكد أنه لا يوجد شعاع تكامل مشترك وحيد.

عند اختيار التكامل المشترك هناك حالتان ممكنتان:

- يوجد شعاع تكامل مشترك وحيد.
- توجد عدة أشعة تكامل مشترك.

إذا كنا في الحالة الأولى أي وجود شعاع تكامل مشترك واحد، نستخدم طريقة التقدير المقترحة من طرف (Engle and Granger (1987)) كخطوة أولى، ثم التقدير بطريقة المربعات الصغرى (MCO) العادية للعلاقة طويلة المدى ثم حساب البواقي $\hat{\varepsilon}_t = Y_t - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 X_{t1} - \hat{\beta}_2\ X_{t2} - .....- \hat{\beta}_k X_{tk}$ وفي خطوة ثانية، يتم تقدير العلاقة قصيرة المدى (النموذج الديناميكي – الحركي–) بطريقة (MCO):

$$\Delta Y_t = \alpha_1 \Delta X_{t1} + \alpha_2 \Delta X_{t2} + ... + \alpha_k \Delta X_{tk} + \gamma \hat{\varepsilon}_{t-1} + u_t$$

يجب أن يكون المعامل معنويا سالب، في أغلب الأحيان لا يوجد شعاع تكامل مشترك واحد وعليه طريقة (Engle and Granger) غير صالحة، في هذه الحالة نحصل على مقدرات غير متسقة وغير كفؤة مهما تكن أشعة التكامل المشترك، إذن نحن مضطرون إلى استخدام الصيغة الشعاعية لنموذج تصحيح الخطأ(Vector Error Correlation Model).

✓ **نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM):**

لتكن السيرورة VAR(2) ذات k متغير على الشكل المصفوفي :

$$Y_t = A_0 + A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \varepsilon_t$$

حيث:

Y_t : شعاع ذو بعد يتضمن المتغيرات $Y_{1t}, ...Y_{kt}$

A_0 : شعاع ذو بعد $(k \times 1)$

A_i : مصفوفة المعاملات التي عناصرها $(k \times k)$.

يمكن كتابة النموذج باستعمال الفروقات من الدرجة الأولى:

$$Y_t - Y_{t-1} = A_0 + A_1 Y_{t-1} - Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \varepsilon_t$$

أي
$$\Delta Y_t = A_0 + (A_1 - I) Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \varepsilon_t .....(1)$$

عند إضافة وطرح $A_1 Y_{t-2} - Y_{t-2}$ لا يتغير شيء في المعادلة، أي:

$$\Delta Y_t = A_0 + (A_1 - I) Y_{t-1} + A_1 Y_{t-2} - Y_{t-2} - A_1 Y_{t-2} + Y_{t-2} + A_2 Y_{t-2} + \varepsilon_t$$

$$\Delta Y_t = A_0 + A_1 Y_{t-1} - Y_{t-1} + A_1 Y_{t-2} - Y_{t-2} - A_1 Y_{t-2} + Y_{t-2} + A_2 Y_{t-2} + \varepsilon_t .....(2)$$

نضع: $\Delta Y_t = Y_{t-1} - Y_{t-2}$ ومن ثم نقوم بتجميع العبارات في ΔY_{t-1} وبعد البسط، نحصل على:

$$\Delta Y_t = A_0 + (A_1 - I)\Delta Y_{t-1} + (A_1 + A_2 - I)Y_{t-2} + \varepsilon_t .....(3)$$

وفي هذه الأثناء، من أجل إعطاء علاقات التكامل المشترك الذي يربط بين المتغيرات الأصلية ذات الفجوة الزمنية الواحدة نبحث عن كتابة المعادلة (2) بدلالة Y_{t-1} أو في المعادلة (1) يمكن إضافة وطرح $A_2 Y_{t-2}$ وبعد التبسيط نحصل على:

$$\Delta Y_t = A_0 + A_2 \Delta Y_{t-1} + (A_1 + A_2 - I)Y_{t-1} + \varepsilon_t .....(4)$$

أو

$$\Delta Y_t = A_0 + \beta_1 \Delta Y_{t-1} + \pi Y_{t-1} + \varepsilon_t .....(5)$$

مع: $A_2 = -\beta_1$ و $\pi = (A_1 + A_2 - I)$

يمكن تعميم هذه النتيجة على نموذج VAR(p) ذي k متغير:

$$Y_t = A_0 + A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + ... + A_p Y_{t-p} + \varepsilon_t$$

وكتابة النموذج على شكل فروقات من الدرجة الأولى بطريقتين:

$$\Delta Y_t = A_0 + (A_1 - I)\Delta Y_{t-1} + (A_2 + A_1 - I)\Delta Y_{t-2} + ... + (A_{p-1} + ... + A_2 + A_1 - I)\Delta Y_{t-p+1} + \pi Y_{t-p} + \varepsilon_t$$ أو:

$$\Delta Y_t = A_0 + \beta_1 \Delta Y_{t-1} + \beta_2 \Delta Y_{t-2} + ... + \beta_{p-1} \Delta Y_{t-p+1} + \pi Y_{t-p} + \varepsilon_t$$

المصفوفات هي دوال للمصفوفات A_i و $\pi = \sum_{i=1}^{p} A_i - 1$

يمكن كتابة المصفوفة π على الشكل $\pi = \alpha\beta^t$ حيث أن الشعاع α يعبر عن قوة الجذب (الرجوع) نحو التوازن طويل المدى و β هو الشعاع الذي عناصره تعبر عن معاملات العلاقات طويلة الأجل للمتغيرات، إذن كل توليفة خطية تعبر عن علاقة التكامل المشترك.

إذا كانت عناصر المصفوفة π معدومة (رتبة هذه المصفوفة تساوي الصفر و $A_{p-1} + ... + A_2 + A_1 = I$) فإنه لا يمكن تبني صياغة(VECM)، أما إذا كانت رتبة المصفوفة π تساوي k، فهذا يستلزم أن كل المتغيرات هي $I(0)$ ومشكل التكامل المشترك لا يطرح في هذه الحالة، أي أن تقدير نموذج VAR على السلاسل الأصلية هو نفسه التقدير على السلاسل ذات الفروقات.

إذا كانت رتبة المصفوفة π والتي نرمز لها بـ r محصورة بين 1 و $k-1$ (أي $1 \le r \le k \le k-1$)، فهذا يعني أنه يوجد r علاقة تكامل مشترك ونموذج (VECM) يعرف بالمعادلة التالية:

$$\Delta Y_t = \Phi_0 + \beta_1 \Delta Y_{t-1} + \beta_2 \Delta Y_{t-2} + ... + \beta_{p-1} \Delta Y_{t-p+1} + \alpha \hat{\varepsilon}_{t-1} + \varepsilon_t$$

مع: $\hat{\varepsilon}_t = \beta^t Y_t$.

4-السببية:

✓ **سببية سيمس (SIMS):**

في سنة 1980 قام سيمس بوضع اختبار يختلف قليلا عن اختبار قرانجر، وذلك باعتبار أنه إذا سمحت القيم المستقبلية لـ X_{1t} بتفسير القيم الحالية X_{2t} فإنه X_{2t} هي سبب X_{1t} وهذا يترجم بالصيغة التالية :

$$X_{1t} = a_1^0 + \sum_{i=1}^{p} a_{1i}^1 X_{1t-i} + \sum_{i=1}^{p} a_{1i}^2 X_{2t-i} + \sum_{i=1}^{p} b_i^2 X_{2t+i} + U_{1t}$$

$$X_{2t}=a_2^0+\sum_{i=1}^{p} a_{2i}^1 X_{2t-i}+\sum_{i=1}^{p} a_{2i}^2 X_{2t-i}+\sum_{i=1}^{p} b_i^2 X_{2t+i}+U_{2t}$$

- X_{1t} لا تسبب X_{2t} إذا تحققت الفرضية التالية : $H_0 = b_1^1 = b_2^1 = \ldots\ldots = b_p^1 = 0$
- X_{2t} لا تسبب X_{1t} إذا تحققت الفرضية: $H_0 = b_1^1 = b_2^1 = \ldots\ldots = b_p^1 = 0$

ويتعلق الأمر هنا كذلك باختبار فيشر للمعاملات المعدومة بحيث:

$$F^* = \frac{SCRR - SCRU / C}{SCRU / n-k-1}$$

C : عدد المعاملات المختبرة.

$SCRR$: مجموعة مربعات البواقي للنموذج المقيد.

$SCRU$: مجموعة مربعات البواقي للنموذج غير المقيد.

n : عدد المشاهدات.

k : عدد المعالم المقدرة في المعادلة.